جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية التطبيقية/ الدراسات العليا

الإقليم الجغرافي لحركة تشرين الاحتجاجية في العراق
دراسة في الجغرافية السياسية

اطروحة دكتوراه قُدمت إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في الجغرافية البشرية/ السياسية

من قبل الباحث جواد صالح مهدي النعماني

بإشراف

أ.م .د فاضل حسن كطافه الياسري

1444هـ 2023م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ

صدق اللَّهُ العلي العظيم

سورة القصص آية 17

الإهداء

أهدي ثواب هذا العمل إلى بُنيتي نبأ جلال صالح التي وافتها المنية وهي إلى العلم طريقا

سالكة وإلى الحياة برغبة تائقة وإلى تلك الأنفس الطواهر التي تحملت سفك دماؤُها وقطع

بغير حق آجالها ، إذ وطَّنت نفسها عند بارئها إذ استلبت منها أوطانها

واسأل الله تبارك وتعالى تفضيل شأنه وتعظيم قدره وأن يجعل لي فيه فرجاً ومخرجاً

إنه سميع الدعاء

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والحمد حقه كما هو يستحقه وكما هو أهله، والصلاة والسلام على أفضل خلقه وسيد رسله، محمد المصطفى الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الذين ارتضى، ومَن سار بدعوته إلى قيام يوم الدين.

وبعد أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأستاذي جناب الدكتور فاضل حسن كطافه، إذ تفضل مشكوراً بالإشراف على اطروحتي هذه ولحين إتمامها، ولجناب الكرام أعلام الجغرافية السياسية، الاستاذ الدكتور عباس غالي الحديثي، والاستاذ الدكتور مجيد حميد شهاب البدري، والاستاذ الدكتور دياري صالح مجيد، وإلى النافع بعلمه، المفضل بخلقه، الكامل بأدبه، المؤدب بنصحه جناب الأستاذ الدكتور عبد العباس فضيخ، إذ لم يبخلوا بنصح أو جهد أو مشورة علمية، فجميعهم بحق مَعِين علم لا ينضب، وخلقٍ حسنٍ وتعاملٍ طيَّبٍ إليه يُرغب، فجزاهم الله تعالى عني خير جزاء المحسنين.

وخالص شكري وتقديري لأساتذتي في قسم الجغرافية التطبيقية، سِيَّما السيد رئيس القسم المحترم جناب الاستاذ الدكتور مرتضى جليل ابراهيم المعموري، والسيد مقرر القسم جناب الاستاذ الدكتور عدي عبيدان أخي وزميل طفولتي.

واسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في البحث والأداء، بأن بَلَغت ما أراده لي مَن آزرني ووضع ثقته بي، وان كان الخلاف فلله الأمر من قبل ومن بعد، وهو الذي يسدد خطانا ويحسن جزاءنا أنه السميع المجيب.

إقرار المشرف العلمي

أشهد إن إعداد الاطروحة الموسومة (الإقليم الجغرافي لحركة تشرين الاحتجاجية في العراق – دراسة في الجغرافية السياسية) التي تقدم بها الطالب (جواد صالح مهدي النعماني) قد جرت بإشرافي في قسم الجغرافية التطبيقية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء بمراحلها كافة، وأرشحها للمناقشة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية البشرية.

التوقيع:

الاسم: أ م د فاضل حسن كطافة الياسري

التاريخ: ٢٠٢٣/٣/٣٠

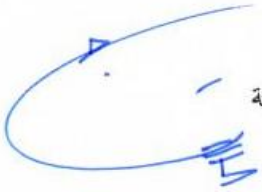

بناءً على توصيات المشرف العلمي المتوافرة - أرشح هذه الاطروحة للمناقشة

التوقيع:

الاسم: أ.د مرتضى جليل ابراهيم المعموري

رئيس قسم الجغرافية التطبيقية

التاريخ: ٢٠٢٣/٤/٧

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الاطروحة الموسومة (الإقليم الجغرافي لحركة تشرين الاحتجاجية في العراق – دراسة في الجغرافية السياسية) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي وقومتها لغويا وهي صالحة للمناقشة.

التوقيع: أ.د محمد عبد الرسول عباس

الاسم:

التاريخ: ٣٠/ ٣/ ٢٠٢٤

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة, بأننا قد أطلعنا على الاطروحة الموسومة (الإقليم الجغرافي لحركة تشرين الاحتجاجية في العراق – دراسة في الجغرافية السياسية) وناقشنا الطالب (جواد صالح مهدي النعماني) في محتوياتها وفيما له علاقة بالموضوع, ووجدناها جديرة بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية البشرية السياسية وبتقدير ( ).

التوقيع:

الاسم: ا.د. زيد علي حسنا

رئيساً

التاريخ: / /

التوقيع:

الاسم: ا.د. سعد علي حسن

عضواً

التاريخ: ٢٠٢٤/٦/٢٥

التوقيع:

الاسم: ا.د. عبد الستار عصمت

عضواً

التاريخ: ٢٠٢٤/٦/٢٥

التوقيع:

الاسم: ا.د. حسين علي غلوم

عضواً

التاريخ: / /

التوقيع:

الاسم: ا.م.د. سيف الدين عبد الرضا

عضواً

التاريخ: ٢٠٢٤/٦/٢٥

التوقيع:

الاسم: ا.د. فاضل صالح كريم

عضواً ومشرفاً

التاريخ: ٢٠٢٤/٦/٢٥

صدقت من قبل مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

التوقيع:

الاسم: ا.د. صبيح حبيب الكربلي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية/

جامعة كربلاء

التاريخ: ٢٠٢٤/٧/١٢

المستخلص

اهتمت الدراسة بواحدة من الظاهرات السياسية والاجتماعية والممارسات الشعبية، وسياسات الخلاف بين القواعد الشعبية ومَن يُمثّلها ويحكمها، ولأهمية الموضوع ودخوله كاتجاه حَداثي في الفكر الجغرافي السياسي المعاصر، أجتهد الباحث في حد الظاهرة مجال الدراسة وتأطيرها مَكانيا، وعنونتها بـ(الإقليم الجغرافي لحركة تشرين الاحتجاجية في العراق: دراسة في الجغرافية السياسية) بما يُتيح استقراءها ضمن واقعها وبعدها المكاني الذي أنتجها وانتجت بآثارها رؤاه وتطلعاته المستقبلية.

ومع أهمية الموضوع في تقرير مشاركة الشعب للسياسية وتصويب العملية السياسية، وأهميته لأصحاب القرار السياسي في الحد من أسباب ومحفزات تلك الممارسات، أهتم الباحث بدراسة الخصائص الطبيعية والبشرية لإقليم الظاهرة، وحيث الجغرافية الظرف المادي للتاريخ، وهو ركيَّزة فهم حاضر الدولة واستيعاب أحداثها، أهتم الباحث بتتبع تاريخ الحركات الاحتجاجية في الإقليم، وكيف ساهمت بتطور أشكال الفعل الاجتماعي وانتقالاته وفق تقلبات الأحداث.

ولأهمية البناء الثقافي – القيمي، واعتماده محورا رئيسا في التوجهات السياسية المعاصرة، بالأخص سياسات الخلاف، ولدوره الكبير في العملية السياسية وتطورات الأحداث منذ 2003، أمعن الباحث في تتبع مقومات هذا البناء ومدى تأثيره في التنشئة الاجتماعية والثقافة السياسية لسكان الإقليم، من ثَمَّ مدى تأثيره في الحركة الاحتجاجية وصياغة مطالبها.

من جانب آخر فقد اهتمت الدراسة بمدى إنفعال واستجابة الحركة لجميع تلك المتغيرات، فضلاً عن متغيرات العولمة وشبكات التواصل والخطاب السياسي، وتوظيفها لإيصال المطالب والرسائل لجمهور الخلاف والجمهور المحتمل.

كما اهتمت ببحث المتغيرات الخارجية وأبعادها الجيوبولتيكية تجاه العراق والحركة الاحتجاجية، ثم محاولة التنبؤ بمستقبلها واحتمالية تجددها من خلال استقراء الدواعي والأسباب الدافعة لها، واستقراء تطورات الأحداث الداخلية والخارجية في صياغة بُنية الفرصة السياسية الملائمة للحِراك الجماهيري الهادف للتغيير.

وقد انتهت الدراسة بإثبات صِدق فرضيتها: بأن الجغرافية السياسية للإقليم قد مَثَّلت بمقوماتها الطبيعية وعناصرها البشرية والاقتصادية بيئة دافعة باتجاه الحِراك والنشاط الاحتجاجي، وأثبات كونها مصداقا لنظريات الحرمان النسبي، ونظرية بُنية الفرصة السياسية، ومركزية الرَّمزيَّة الدينية والاجتماعية، وانعدام فرصة البُنية السياسية الخارجية، كما أثبتت فاعلية الناشطين في توظيف منصات التواصل الاجتماعي، وصياغة مطالب الحركة وبتأييد اجتماعي واسع حول قانون الانتخابات وتحسين الواقع الاقتصادي والخَدمي للإقليم.

فهرست المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
	الآية القرآنية	أ
	الإهداء	ب
	الشكر والتقدير	ت
	المستخلص	ث
	فهرست المحتويات	ج – ح
	فهرست الجداول	ح – خ – د
	فهرست الخرائط	د – ذ
	فهرست الأشكال	ذ – ر
الاطار النظري		**24 – 16**
1	المقدمة	18 – 17
2	مشكلة الدراسة	18
3	فرضيات الدراسة	19 – 18
4	أهمية الدراسة	19
5	مناهج الدراسة	21 – 20 – 19
6	هيكلة الدراسة	22
7	حدود منطقة الدراسة	23 – 22
8	صعوبات الدراسة	24
الفصل الأول	**الحركات الاحتجاجية والمنظور الجغرافي السياسي للظاهرة**	**79 – 26**
المبحث الأول	مفهوم الحركات الاحتجاجية وأشكال الفعل الجمعي	41 – 26
المبحث الثاني	الاتجاهات المعاصرة في تفسير ظاهرة الاحتجاج	63 – 42
المبحث الثالث	المنظور الجغرافي السياسي لظاهرة الاحتجاج	79 – 64
الفصل الثاني	**الجغرافية الطبيعية والتاريخ السياسي للإقليم تجاه حركة تشرين الاحتجاجية**	**132 – 81**
المبحث الأول	المقومات الطبيعية للإقليم	110 – 81
المبحث الثاني	لمحة تاريخية مقارنة للحركات الاجتماعية على مستوى الإقليم	119 – 111

المبحث الثالث	الواقع السياسي للإقليم بعد عام 2003	132 – 119
الفصل الثالث	**المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية والبناء الثقافي للإقليم تجاه حركة تشرين الاحتجاجية**	**174 – 134**
المبحث الأول	الخصائص الديمغرافية ومقومات النشاط الاحتجاجي	138 – 134
المبحث الثاني	هويَّة الإقليم وبُنية النظام الاجتماعي تجاه فعل الاحتجاج	159 – 139
المبحث الثالث	الواقع الاقتصادي واتجاهات الحرمان النسبي على مستوى الإقليم	174 – 160
الفصل الرابع	**ديناميكيا الحِراك الاحتجاجي ومدى استجابة المحتجين لمتغيرات الجغرافية السياسية للإقليم**	**205 – 176**
المبحث الأول	ديناميكيا الاحتجاج والجغرافية الطبيعية للإقليم	180 – 177
المبحث الثاني	ديناميكيا الاحتجاج والخصائص البشرية لسكان الإقليم	195 – 180
المبحث الثالث	ديناميكيا الحركة وبُنية النظام السياسي بعد 2003	225 – 196
الفصل الخامس	**القوى الخارجية وأبعادها الجيوبوليتيكية تجاه حركة تشرين الاحتجاجية**	**276 – 227**
المبحث الأول	مفهوم الجيوبوليتيكا ومَكانة العراق في استراتيجيات القوى العالمية	252 – 228
المبحث الثاني	الجيوبوليتيكا المعاصرة وبُنية الفرصة السياسية	261 – 253
المبحث الثالث	بنية الفرصة الداخلية ومستقبل الحِراك الاحتجاجي في الإقليم	276 – 262
	الاستنتاجات والتوصيات	280 – 278
	المصادر	318 – 282
	الملاحق	321 – 320
	الملخص باللغة الانكليزية	A – B

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	أبرز الحركات الاجتماعية للمُدّة من 1932 – 1968	116 – 115
2	ابرز الحركات الاجتماعية في العراق للمُدّة 1968 – 2003	118
3	استفتاء الدستور والكيانات الفائزة على مستوى الإقليم للدورة الانتخابية 2005 و2010	124
4	الكيانات الفائزة على مستوى الإقليم للدورة الانتخابية 2014 و2018	127

5	نسب المشاركة في الانتخابات للدورات الانتخابية 2005-2021	132
6	المؤشرات الديمغرافية لسكان الإقليم للمدة 2004 – 2020	135
7	التوزيع الجغرافي والبيئي والمؤشرات الحيوية لسكان الإقليم للعام 2009 و2019	137
8	التوزيع الوظيفي للناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية للعام 2019و2022(%)	162
9	اتجاهات تطور البطالة في محافظات الإقليم للمدة 2004 – 2020	165
10	الفئات النشطة اقتصاديا ونسب البطالة بحسب الجنس والفئة العمرية والتحصيل العلمي لعام 2018	165
11	جغرافية الفقر على مستوى الإقليم للأعوام 2012- 2020	166
12	مقايسة خط الفقر لبعض المؤشرات الاقتصادية للسنوات 2007 – 2021	169
13	متوسط دخل وإنفاق الأفراد تحت خط الفقر والدرجة المعيارية بحسب محافظات الإقليم للعام 2020	169
14	مؤشرات دليل الفقر البشري متعدد الحرمان (IPH) بحسب محافظات الإقليم للعام 2020	171
15	التوزيع الجغرافي لمؤشر دليل الحرمان على مستوى الإقليم الاحتجاجي	171
16	توجهات وتفضيلات المُحتجين حول التدين وطبيعة الدولة المرغوب فيها	187
17	الفئات العمرية والتحصيل الدراسي للمُحتجين وفئة الشباب دون 30 سنة	188
18	نسب المشاركة في احتجاجات سابقة وتصورات المُحتجين	188
19	حضور تشرين بين السكان على مستوى الدولة %	192
20	مستوى الدخل وتصنيف الأحوال المعيشية للمُحتجين	194
21	تقييم المحتجين للدافع الأهم لانطلاق حركة تشرين الاحتجاجية	195
22	تقييم المُحتجين لانتخابات البرلمان العراقي 2018	197
23	الحركات الاحتجاجية في العراق منذ عام 2011	198
24	ضحايا تشرين بحسب المحافظات للمدة من 2019/10/1 – 2020/4/30	201
25	تقييم المُحتجين للأسباب الرئيسة الدافعة للحِراك الاحتجاجي	202
26	توزيع الكتل والكيانات الفائزة على مستوى الإقليم للدورة الانتخابية	204

	2021	
27	توقعات المُحتجين حول انتخابات البرلمان العراقي 2021	206
28	المستقلين الفائزين للدورة الانتخابية 2021 على مستوى الدولة	207
29	المحاور الرئيسية لخُطب المرجعية الدينية حول الحِراك الاحتجاجي	210
30	تقييم المتظاهرين لموقف المرجعية الدينية من حركة تشرين الاحتجاجية	211
31	تقييمات المُحتجين حول الجهة الرئيسة المؤثرة في توجيه الاحتجاجات	218
32	تقييم المُحتجين لموقف السيد الصدر من حركة تشرين	219
33	مدى فاعلية استخدام المُحتجين لوسائل التواصل الاجتماعي	222
34	حجم التغيير في الخريطة الانتخابية لتوازنات القوى على مستوى الإقليم للمدة 2014 – 2021	264
35	المؤشرات الاقتصادية على مستوى الدولة والإقليم للمدة 2014 - 2023	274
36	معامل ارتباط بيرسون لمتغيري البطالة والتضخم للمدة 2024 – 2030	275

فهرست الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخرائط	الصفحة
1	حدود منطقة الدراسة	23
2	الإقليم الجغرافي لحركة تشرين الاحتجاجية	79
3	حجم الانحراف الطبيعي في القناة الملاحية لشط العرب منذ اتفاقية الجزائر 1975	88
4	الحدود العراقية – الكويتية بين الرسالة المنسوبة إلى نوري السعيد 1932 ومذكرته إلى حكومة لندن 1958	96
5	التطورات التاريخية للحدود العراقية – الكويتية لصالح الكويت	96
6	تطورات الحدود البحرية العراقية – الكويتية في خور عبد الله	99
7	نسب التصويت على الدستور والكيانات الفائزة على مستوى الإقليم للدورة الانتخابية 2005 و2010	126
8	التوزيع الجغرافي للكيانات الفائزة حسب المحافظات للدورة الانتخابية 2014 و2018	128

9	التوزيع الجغرافي لظاهرة البطالة بحسب المحافظات العراقية للعام 2019	164
10	التوزيع الجغرافي لظاهرة الفقر بحسب المحافظات العراقية للعام 2019	167
11	التوزيع الجغرافي لضحايا حركة تشرين الاحتجاجية بحسب محافظات الإقليم	202
12	التوزيع الجغرافي للكتل الفائزة على مستوى الإقليم للدورة الانتخابية 2021	204
13	المستقلين الفائزين بحسب المحافظات العراقية للدورة الانتخابية 2021	208
14	موقع العراق إلى الجنوب من منطقة القوة الطبيعية العالمية لِهالفورد ماكندر	215
15	موقع العراق من مواقع القوة الطبيعية العالمية لماهان وسبيكمان	236
16	موقع العراق من المعالم الجغرافية الرئيسة للشرق الأوسط	236
17	موقع العراق بين مصادر الطاقة الرئيسة في الشرق الاوسط	246
18	موقع العراق بالنسبة للأسواق الرئيسة للطاقة العالمية	246
19	مناطق الصراع والأزمات الرئيسة في العالم	255

فهرست الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	العلاقة المتصوّرة بين مفهومي الحركة والاحتجاج	27
2	العلاقة المتصوّرة بين مفهوم الحركة الاحتجاجية وبقية أشكال فعل الاحتجاج	28
3	أنواع الحركات الاحتجاجية بحسب الخصائص والمرحلة التاريخية	26
4	مكونات السلوك الاحتجاجي بحسب نموذج سميلسر	44
5	اتفاق واختلاف التخصصات الإنسانية حول مفهوم الإقليم	74
6	الاتجاهات النظرية في دراسة ظاهرة الحركات الاحتجاجية	77
7	تطورات الحدود العراقية – الإيرانية في شط العرب لصالح إيران	86
8	نسب المشاركة للدورات الانتخابية 2005-2021	132

9	معدل الزيادة السنوية لسكان الإقليم لكل أربع سنوات	139
10	معدل النمو لسكان الإقليم لكل أربع سنوات	136
11	المؤشرات الحيوية لسكان الإقليم بحسب المحافظات للعام 2019	137
12	الهرم السكاني لسكان الإقليم للعام 2019	138
13	التمثيل النسبي للتوزيع الوظيفي للناتج المحلي الاجمالي للعام 2019و2022	162
14	عناصر الحركات الاحتجاجية وتحقيق التضامن المجتمعي	185
15	الحضور الاجتماعي لحركة تشرين على مستوى الدولة %	192
16	العلاقة المتصورة بين مفاهيم الجيوبوليتيكا التقليدية والنَقدية والعلاقات الدولية	230
17	حجم التغيير في الجمهور السياسي للقوى السياسية على مستوى الإقليم للدورات الانتخابية (2014- 2018 - 2021) %	265
18	حجم التغيير في عدد المقاعد للقوى السياسية على مستوى الإقليم خلال الدورات الانتخابية (2014 – 2018 - 2021)	265
19	حجم التهافت بين الاستحقاق الانتخابي وبين المشاركة الفعلية في تشكيل الحكومة	267
20	حجم التهافت بين التمثيل النيابي للأحزاب وبين الفعلية في تشكيل الحكومة	267

الاطـــــار النظـــري

1- المقدمة

تعد الحركات الاحتجاجية والاجتماعية عموما واحدة من أهم الأحداث السياسية، وربما ابرزها في إحداث المنعطفات التاريخية، ورسم الجغرافية السياسية للدول والأقاليم منذ ظهور الدولة القومية، ولاتزال العالميَّة منها كالثورة الفرنسية والبلشفية وحركات التحرر وعصر التنوير، تُلقي بظلالها وتمتد بآثارها في سائر أرجاء المعمورة، تغيَّر بجاذبيتها الأنظمة السياسية ذات الظروف المماثلة، وتعيد هيكلة الطبقات الاجتماعية والإيديولوجيات المهيمنة.

وهي كقوة اجتماعية فاعلة قد أسهمت بإيجاد التحوَّلات الوطنية والدولية، كجاذبيَّة مبادئ الثورة الفرنسية في الحرية والإخاء والمساواة، وهالة تأثير الحركة البلشفية في روسيا والشيوعية في الصين، وجيوبوليتيكا مناهضة الرأسمالية والإمبريالية الغربية، وجاذبية حركات التحرر الاجتماعي والوطني كانتفاضة غاندي في الهند وهوشي منه في فيتنام وجيفارا في كوبا وغيرهم.

وفي الجوار الجغرافي فقد مَثَّلت الثورة الإسلامية في إيران تجربة فريدة في العمل السياسي، بعد جمعها رجل الدين والمثقف مع القاعدة الشعبية اللازمة للتأثير، لتستتبع تحوَّلات جيوسياسية وثقافية أثَّرت في تحوَّلات ميزان القوى في المنطقة، سواء في عدَّها تهديدا خارجيا أم عدَّها مصدرا للجاذبية الشعبية سياسيا وإيديولوجيا.

وبالنسبة للدولة العراقية والإقليم الاحتجاجي تحديدا، فلم يكن بمنأى عن تاريخية هذا النوع من الممارسات السياسية الشعبية، وإغراءات التغيير مع الإبقاء على كيان الدولة وبنائها السياسي والمؤسسي، فطالما عُهدت أسلوبا للمقاومة وممارسة سياسة للخلاف والضغط لتحقيق أهداف ومطالب محلية ووطنية، كما في الثورة العراقية الكبرى عام 1920 وانتفاضة الوثبة الوطنية عام 1948 وانتفاضة 1952 وحركة تشرين الاحتجاجية 2019 – 2020.

إذ مَثَّلت بسبق أنضج وأخطر ممارسة سياسية شعبية بعد 2003، إذ لم يسبق لحركة شعبية مَدنية أن زلزلت اركان السُلطة، ودفعت بحكومة وطنية منتخبة للاستقالة، وعلى نحو الفعلية فقد نجحت في حشد طائفة واسعة من السكان ضمن حيز جغرافي محدد، تناهض الواقع السياسي وتناكف انحرافات العملية السياسية وتردي الأوضاع المعيشية، طلبا للإصلاح والتغيير، وبآثار عميقة في الوعي السياسي من حيث الفئات المُحتجة ونوع الممارسات والتنظيم وصياغة المطالب، وبمباينة جليَّة لتقليدية الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الشخصي والمحلي، لتكشف عن نشأة قوة سياسية شعبية جديدة صاعدة ذات طابع شبابي مَدني.

ومع أرجحية خاصَّة كل ظاهرة زمانا ومكانا، وأن الظواهر وإن اشتركت مفهوما إلا إن لكل منها ظرفه الطبيعي وبيئته الاجتماعية والثقافية الدافعة لتمَثُّله في الواقع، بحيث تقتضي دراسة

ظاهرة ما تأطيرها في بعدها المكاني والنظر إليها ومحاولة استقصاء أجوبة واقعية لتفسيرها ضمن ظرفها الخاص، وبيئتها التي انتجتها وأسهمت في تطورها واتساعها، بل وتفرُّدها وتميُّزها في الطريقة والأسلوب ونوع المطالب.

وكاتجاه تجديدي في الجغرافية السياسية حول دراسة هذا النوع من سياسات الخلاف وأشكال الفعل الجمعي، تستهدف الدراسة إبراز دور المكان في تلك السياسات، بل ومختلف الممارسات الاجتماعية وعدَّه بعدا تأسيسيا وعلائقيا لإدراك مجمل العمليات وشبكات الحياة اليومية.

مع الالتزام بثبات تأثير ظرف ومكان الظاهرة في تطورها واتساعها أو في حدّها وانحسارها، بحسب ما يمكن أن يمنحه أو يمنعه من موارد وفرص وإمكانات، فضلاً عن إمكانية الاستفادة وتوظيف النِتاج المعرفي للعلوم الاجتماعية والسياسية، التي دأبت منذ أمد بدراسة هذا النوع من الممارسات السياسية الشعبية ومحاولة تفسيرها وتحديد سماتها العامَّة.

الأمر الذي يساوق الاتجاه الحديث في الفكر الجغرافي السياسي، فيما يُعرف بالجغرافية الشعبية او جغرافيا المقاومة أو مناهضة الجغرافيا السياسية، كمحاولات لفهم التنظيم المكاني للسُلطة (البنية الإقليمية للفكر السياسي)، والاقتراب من المعرفة الجغرافية كتقنية للسُلطة والجماهير، وعدَّها جزءا من الخطاب السياسي وإضفاء الشرعية على سياسات توازن القوى.

2 ـ مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة بثلاثة أسئلة رئيسة:

1. ما دور الجغرافية السياسية للإقليم تجاه حركة تشرين الاحتجاجية؟ ويتفرع عنه:

أ- ما مدى تأثير المقومات الطبيعية للإقليم تجاه الحركة الاحتجاجية؟

ب- ما مدى تأثير الخصائص البشرية وبُنية النظام الاجتماعي والثقافة السياسية والوضع الاقتصادي للإقليم تجاهها؟

2. كيف تعاملت القوى الخارجية الإقليمية والدولية وما أبعادها الجيوبوليتيكية تجاه الحركة؟
3. ما مدى استجابة الحركة لكل هذه المتغيرات؟ وما إمكانات تجددها بنفسها أو بغيرها؟

3 ـ فرضيات الدراسة

عطفا على ما تقدم وانطلاقا من حقيقة أن الحِراك التشريني نوع من الممارسة الشعبية والسياسات الخلافية ضمن نطاق جغرافي محدد، تفترض الدراسة:

1. شكلت الجغرافية السياسية للإقليم بمقوماتها الطبيعية وخصائصا البشرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية محفزات ودوافع رئيسة اتجاه الحِراك الاحتجاجي.

2. بالمثل شكلت البيئة الخارجية وتحديدا إيران والولايات المتحدة الأمريكية محددات رئيسة تجاه تطورات الأحداث ومستقبل الحركة والنشاط الاحتجاجي في العراق.
3. مَثَّلت حركة تشرين الاحتجاجية استجابة نوعيَّة لتأثيرات الجغرافية السياسية للإقليم وجيوبوليتيكا القوى الخارجية تجاهها.

4 – أهمية الدراسة

لا أدل على أهمية الدراسة من أوَّليتها وأولويَّتها وارتباطها بواحدة من الظواهر السياسية والممارسات الاجتماعية، التي كادت أن تحدث فارقا في مستقبل العملية السياسية وتجربة النظام السياسي في العراق بعد 2003، فضلاً عن دورها في:

1. تفعيل دور المجتمع وحقه الأخلاقي والدستوري في ممارسة سياسات الخلاف والمشاركة الشعبية السياسة الهادفة لتحصيّل المطالب وتصويب الوضع.
2. التأسيس لثقافة سياسية شعبية مقاومة، تفرض إراداتها وهويَّها الوطنية الجامعة لجميع الهويَّات والمكونات الفرعية، وتفرض إرادتها في الضغط للتغيير وتوجيه سياسات الدولة مع الحفاظ على طبيعة وشكل النظام ومؤسسات الدولة الرسمية.
3. الكشف عن اسباب الاحتجاج وحجم الضغوطات المادية والمعنوية التي يعانيها المجتمع، ووضعها بين يدي صناع القرار لمعالجة الثغرات وتصويب الانحرافات، التي تهدد السلم الاجتماعي ووحدة وتماسك المجتمع الوطني.
4. لفت انتباه المجتمع السياسي وصناع القرار إلى ضرورة مراعاة الجغرافية السياسية للدولة والإقليم في توجيه وتطور الأحدث، فضلاً عن ضرورة أخذ المَكان وأبعاده المادية والمعنوية ركنا رئيسا في فهم وتفسير وتحليل الظواهر والعمليات الاجتماعية والسياسية.
5. الدعوة لتوجيه البحث الجغرافي السياسي باتجاه المواضيع والأحداث الوطنية، ومتابعة النَقلة النوعيَّة في تطورات هذا المجال، وفلسفته وتوجهاته المعاصرة حول مفهوم المَكان والظاهرات السياسية مَدار البحث، والكيفية التي باتت الجغرافية السياسية تنتقل خلالها من بحث العموميات إلى جزئيات الحياة والممارسات اليومية وارتباطاتها العلائقية، وآثار ذلك ومألاته السياسية والأمنية والاقتصادية.

5 - مناهج الدراسة

لأجل دراسة جغرافية سياسية تُظهر فاعليَّة هذا الحقل بين حقول المعرفة ومرونته في استيعاب مختلف الظواهر السياسية والاجتماعية، حيث تفاعلات المكان وعلاقاته سببا في فهم

الظاهرة وتحليلها والسلوك الاجتماعي المرتبط بها، انتهج الباحث غَيَّر منهج من المناهج المعتمدة في الجغرافية السياسية: المنهج الإقليمي في تسيس العوامل الجغرافية وارتباطاتها العلائقية طبيعية، وبشرية، وموارد اقتصادية، والمنهج السلوكي حيث تلك العوامل مثير وسلوك وأفكار وانتماءات المُحتجين استجابة، والمنهج الوظيفي في بحث وتحليل توجهات ووظائف الدولة وعلاقاتها الخارجية المشكلات السياسية التي تواجهها، والتنظيم السياسي للعلاقة بين السكان والارض ومقوماتها الموقعية ومواردها الاقتصادية، والمنهج التاريخي في تتبع تطورات الحركات الاجتماعية ومشكلات ومعاهدات الحدود مع دول الجوار الجغرافي.

وحيث أن الحركات الاحتجاجية مُنفَعلَة وبشكل كبير لطبيعة النَّظم الاجتماعية والمنظومة القِيميَّة والأخلاقية الحاكمة، وسَيَّرا على هَدي الجغرافيين المعاصرين من إبراز القيم والمبادئ والأفكار واللغة وقوة الخطاب وسُلطة الاتصال ونحوها، كدوافع أو ادوات للأحداث والصراعات المعاصرة، جَدَّ الباحث في الاستفادة من سبق وثراء النِتاج العلمي والمعرفي لعلمَي السياسية والاجتماع السياسي، لاسِيَّما منهج التحليل الوظيفي والمنهج الكيفي كمناهج أصيلة في تحليل بُنية المجتمع، ورموزه، ومعانيه، وخبراته، وخطابات الفاعلين الاجتماعيين، وسلوكيات الجماعة، مما يقدم لنا تحليلاً نوعيًا وكيفياً للظاهرة.

علما أن ما صدر من مشاريع بحثية جغرافية في اوروبا والولايات المتحدة وامريكا الجنوبية منذ ثمانينيات القرن المنصرم، لم يُظهر منهجا مستقلاً في دراسة هذا النوع من الظواهر السياسية الاجتماعية، وإنما مَثَّل توجهات حداثيَّة لمعالجة ثغرة اهمال البعد المكاني في علوم السياسة والاجتماع والنفس والقانون ونحوها حول ظاهرة الاحتجاج، وهو لم يتعدَ بناء روابط فكرية مع أدبيات تلك العلوم، وباستخدام واسع للنظريات الاجتماعية التقليدية من جهة وأفكار ما بعد البنيوية من جهة أخرى من قبيل:

- مساهمة هارفي (Harvey,D) حول مفهوم الحركات الاحتجاجية وحَدّها: بكونها نتيجة طبيعة لتناقضات البناء الاجتماعي، لا بمعنى الطبقية الرأسمالية لدى كارل ماركس، وإنما بمعنى الهيمنة الثقافية والطبقية الاجتماعية الجديدة[1].

- ومساهمة ميلر (Miller,B) حول إمكان أن تُثير البيئات الجغرافية غير المتكافئة مظالمَ اجتماعية وسياسية متناقضة، تجعل من الجغرافية لاعبا رئيسا في كيفية تعبئة الموارد للاحتجاج، وتمكين الفاعلين السياسيين من تعظيم فرصهم السياسية بتجاوز بيئتهم المادية[2].

(1) ديفيد هارفي، مدن متمردة: من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة لبنى صبري، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017.

(2) Miller, B. Many paths forward: thoughts on Geography and Social Movements, Political Geography 20(7): September 2001.

- مساهمة روتليدج (Routledge, P) حول مركزيَّة المكان في تشكيل مطالب وهويَّات وقدرات المُعَبأين، والدعوة لتحليل يسعى لفهم كيفية تقاطع الأنماط غير المتكافئة جغرافيا، لممارسات الدولة ورأس المال في حياة السكان اليومية وخلق تضاريس (مساحات) للمقاومة والاحتجاج[1].

- مساهمات أجنيو (John Agnew) حول تراجع مَكانة الدولة وصعود الجهات الفاعلة غير الحكومية في بؤر التركز، ونطاقات التعبئة العابرة للحدود الأثنية والإقليمية، ولغة الخطاب السياسي، وأهم منه مفهوم المكان ثلاثي الأبعاد الموقع (موضع الاحتجاج)، المكان، المعنى، مما تسهم بمجموعها في تكوين انماط الحياة اليومية، وتوفير دعائم أطار الفعل (المكان الحرج)[2].

- مساهمة ماسي (Doreen Massey) حول أهمية التماسك الداخلي القائم على المكان في تعزيز مطالب الجماعات المحلية والقومية، وأهمية قيام الجهات الفاعلة على خلق مصالح وهويَّات متجانسة، تميَّزهم عن غيرهم في مناطق أخرى، مما يجعلهم في صراعات دائمة حول مصالح متضاربة[3]. فضلاً عن مساهمة مانويل كاستيلز(Manuel Castells) حول سلطة شبكات التواصل تجاه مؤسسات الدولة التقليدية[4].

وعموما فإن جميع هذه المساهمات وغيرها حول تفسير الظاهرة، لم يتخطَ ثراء بقية حقول المعرفة، وبعبارة أخرى لم يتخطَ محاولات ربط تلك الأدبيات مَكانيا، دونما أية منهجية مستقلة أو دراسة جغرافية شاملة أو تأطير لدور المَكان وعلاقاته وتفاعلاته الطبيعية والبشرية في صناعة أو تفسير الظاهرة، وأما ما تم من دراسات سياسية حول ظاهرة الربيع العربي، فلم يتعدَ محاولة ربطها بمتغيرات العولمة وتطورات وسائل الاتصال.

الأمر الذي يُرجح أصالة وأوليَّة هذه الدراسة، ويُرجح أيضا أولويَّتها في تتبع الظاهرة مكانيا، ودوره في إنتاج الظاهرة، ومدى انفعالها واستجابتها لطبيعة العلاقات التفاعلية بين مقوماته الطبيعية وخصائصه الديموغرافية والثقافية والاقتصادية، وتأثيرات البيئة الخارجية والأبعاد الجيوسياسية والجيوبوليتيكية تجاهها.

---

(1) Routledge, P. Convergence space: process geographies of grassroots globalisation networks. Transactions of the Institute of British Geographers 28 (3), 2003.

(2) Walter J. Nicholls, The Geographies of Social Movements, Geography Compass, Volume1, Issue3, May 2007.

(3) Hans Thor Andersen, Mia Fallov and Rikke Skovgaard Nielsen, Cohesion in the Local Context: Reconciling the Territorial, Economic and Social Dimensions, Social Inclusion (ISSN: 2183–2803), Volume 8, Issue 4, 2020, DOI: 10.17645/si.v8i4.3747,

(4) مانويل كاستيلز، سلطة الاتصال، ترجمة وتقديم محمد حرفوش، ط1، المركز القومية للترجمة، القاهرة، 2019.

6 ـ هيكلة الدراسة

تضمنت الدراسة مقدمة وخمسة فصول: الفصل الأول في مفهوم الحركات الاحتجاجية، والإقليمية المعاصرة، والمنظور الجغرافي السياسي للظاهرة، أما الفصل الثاني ففي الجغرافية الطبيعية للإقليم، وتاريخه الاحتجاجي، وتجربة النظام السياسي بعد 2003، في حين بحث الفصل الثالث المؤشرات الديمغرافية، وطبيعة البناء الاجتماعي، والثقافة السياسية، والمؤشرات الاقتصادية تجاه الحركة الاحتجاجية.

في حين بحث الرابع في ديناميكيا الحِراك التشريني ومدى استجابة الحركة للمتغيرات السابقة للإقليم. وبحث الفصل الأخير في دور القوى الخارجية الفاعلة وأبعادها الجيوبوليتيكية تجاه الحركة الاحتجاجية، مصير الحركة ومستقبل الحِراك الاحتجاجي في العرق.

7 ـ حدود منطقة الدراسة

تتحدد منطقة الدراسة جغرافيا بوسط وجنوب العراق، وبما يوازيه إداريا عشر محافظات عراقية هي كل من: نواة الدولة العاصمة بغداد، وبابل، وكربلاء المقدسة، والنجف الأشرف، والقادسية، والمثنى، وواسط، وذي قار، وميسان، والبصرة.

وهذه المنطقة تتحدد فلكياً بين دائرتي عَرض $^{5}29.5.35$ – $^{5}33.73.4$ شمالاً، وخطي طول $^{5}42.30.44$ – $^{5}48.30.52$ شرقاً. الخريطة (1).

أما زمانا فتتحدد بالمدة من 2019/10/1 – 2020/10/31، وهذه المدة تُمثَّل بداية انطلاق الحركة الاحتجاجية في العاصمة بغداد، وانتهاءً برفع القوات الحكومية لخيم المعتصمين في ساحتي التحرير في بغداد والحبوبي في ذي قار بتاريخ 2020/10/31، وتحديد الدراسة بهذه المدة يغطي جميع مراحل الحركة وتطوراتها وملابسات الأحداث خلالها.

الخريطة (1) حدود منطقة الدراسة

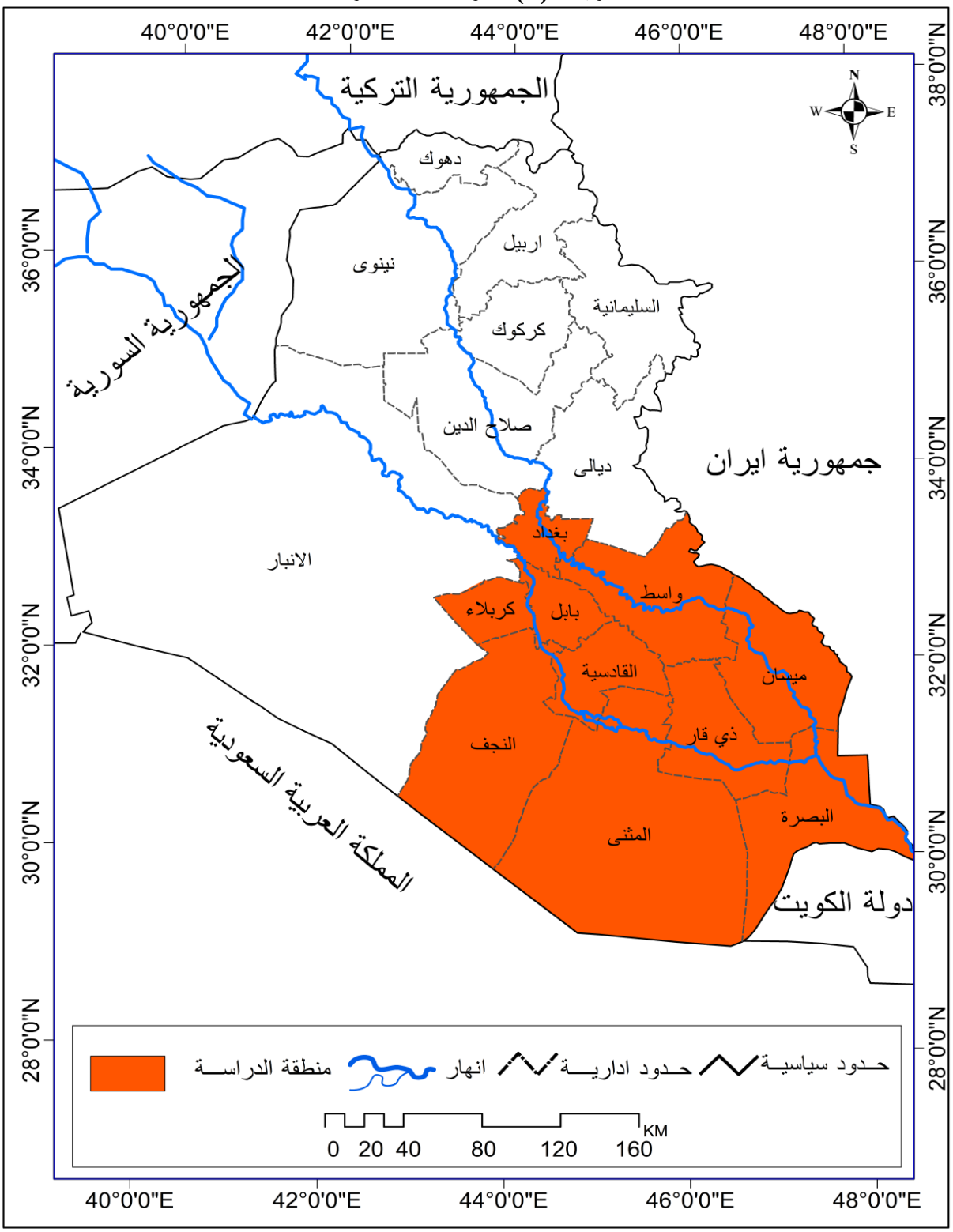

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة الموارد المائية، الهيأة العامة للمساحة، قسم إعداد الخرائط، خريطة العراق الإدارية بمقياس 1: 1000000 لسنة 2021.

8 ـ صعوبات الدراسة

واجه الباحث عددا من الصعوبات والتعقيدات مما اكتنف الدراسة وزادها تعقيدا وإبهاما منذ بداياتها وحّتَّى انتهائها بحمد الله تعالى، ولعل أبرزها:

1. اجتماعية الظاهرة وأوليَّة الدراسة، مما أجهد الباحث ليس في النظر لعلاقاتها المكانية، وإنما في البحث عنها كامنة وغير مباشرة بين البيئة الطبيعية والبشرية للحركة وأبعادها المَكانية وبينها كظاهرة اجتماعية وسلوك اجتماعي سياسي، سِيَّما وإن عدم وجود دراسات سابقة حولها، قد أفقد الباحث ميَّزة تراكمية المعارف والخبرات، إذ أن وجود دراسات متخصصة لظاهرة ما، وإن اختلفت زمانا ومكانا فهي قطعا مما يهيئ أرضية أو قاعدة علمية لبحث مَثيلاتها أو ما يُناظرها.
2. جدلية الظاهرة وحجم الاختلاف السياسي والاجتماعي حولها، بين عدَّها مؤامرة خارجية يتم تنفيذها بأيد محلية غير منضبطة أو مدركة لخطورة الوضع، وبين عدَّها حركة وطنية بجيل ناهض واع بمتطلبات وضرورات المرحلة، مما حَرم الباحث ميَّزة مناقشتها واستطلاع آراء الغير الآخرينَ حولها، ومن ثمَّ مشاركة الغير عقولهم وخبراتهم.
3. حجم التشكيك والتوجس لدى أبناء الحركة ومسؤولي التنسيقيات المنبثقة عنها، تجاه الأسئلة وطلب الحوار والمقابلة الشخصية، والتي انحصرت في الغالب بالعلاقات الشخصية وبشرط عدم ذكر الاسم والمعلومات الشخصية.

الفصل الأول

الحركات الاحتجاجية والمنظور الجغرافي السياسي للظاهرة

تمهيد:

تُقدم المباحث المفهومية على غيرها من المباحث، لعِلّة أن الحكم على شيء أو ظاهرة ما هو فرع تصوّرها وتعقُّلها، إذ يأبى الطبع الحكم على المجهول مطلقا، ولأجل ذا قُدمت وضعاً ليوافق الوضع الطبع، وذهاب غيرُ واحد إلى إختزالها أو عدم الداعي لها مسالة نسبية، لأن ما كان منها ظاهرٌ جليٌ فهو مستغن عن البيان لِتعقله حينئذٍ من أول الأمر، وما كان منها محل نَظّر واختلاف فلابد من ضبطه وإدراكه بتمامه، والظاهرة المدروسة من قبيل الثاني لا الأول، ولأجله أفردنا لبحثها المفهومي فصلاً مُستقلاً.

فالحركات الاحتجاجية وإن كانت كظاهرة اجتماعية – سياسية بعيدة حدوثا إلا إنها قريبة بحثا وتنظيرا، سِيّما بعد اتساع نطاقها وتعاظم دورها في خَلق التغييرات والكشف عنها، إذ باتت مُدخلاً ثريا لأكثر المعارف الإنسانيّة، التي جَدَّ باحثوها لإصابة تلك اللحظات التاريخية وإيجاد المقاربات المنطقية لتُفسر هذه الفعاليّة الإنسانيّة المُستَهدِفة تغيير الواقع والمواقع.

ومع تَكَثّرِ الترديد فيها وفيما تصدق عليه من أشكال الفعل الجمعي، وتباين الشروحات وَرَدّات الفعل تجاهها، التزمنا مسارا علميا نلتمس فيه التفصيلَ في تحقيق معنى الظاهرة، وتطوراتها الدلالية والظروف والشرائط التاريخية التي أدت إلى إنتاجها وإلى عالميتها.

المبحث الأول: مفهوم الحركات الاحتجاجية وأشكال الفعل الجمعي

أولاً: الحركة الاحتجاجية Protest Movement

الحركة في السياسة: تغيير ملازم للقصدية أو الاستراتيجية[1]. وفي الاجتماع: تحوّل اجتماعي قصدَ تغيير سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي، والمعنيان في جوهرهما لا يُناقضان ما يُتبادر من لفظها من كونها حالة ضد السكون والثبات.

أما الاحتجاج: فهو إظهار الرفض والمقاومة والتمرد بشتى صوره [2]. وهو وسيلة عَرض الظلامات والمطالبات وطريقة للضغط والتأثير السياسي تجاه السُلطة أو النُخب الحاكمة.

وتخصيص اللفظ بهذا المعنى واختياره مع اشتراكه بين كثير، إنما هوَ لدلالة قرينة المناسبة الصّارفة للفظ أحتج إلى معنى الاستنكار وإظهار الاعتراض. وعدم قبول الذات أو الذوات المُحْتَجّة وضعا قائما وأن أرغمت على التعامل معه وكأنه وضع مقبول[3].

---

(1) طوني بينيت ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص287.

(2) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الاول، ترجمة محمد الجواهري وآخرون، ط1، المجلس الاعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2000، ص97.

(3) الحبيب استاتي زين الدين، الحركات الاحتجاجية في المغرب وديناميةالتغيير ضمن الاستمرارية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص24ص26.

وبهذا فالنسبة العقلية بين مفهومَي الاحتجاج والحركة، هي نسبة العموم والخصوص من وجه، لصدق مفهوم الحركة دونَ الاحتجاج في نحو حركات التأييد والحملات الانتخابية، وصدق مفهوم الاحتجاج دونَ الحركة في المواقف الشخصية والرفض في الأماكن الخاصة.

واجتماعهما في صورة التظلم الجماعي في الفضاءات العامَّة، بما تَستَنهض خلاله عامَّة المجتمع همَمَها لِتُظهر ردّات فعلها تجاه مواقف أو أحدث ما، وبما يعكس وجود خصومة محددة الأطراف والأهداف بين الجماعة وضدها المُخاصَم، سِمَتها التوتر والعنف والعنف المضاد.

وتقريب المسألة بتشبيهها بالخطين المتقاطعين، اللذين يلتقيان في نقطة ما تُمثل ما يَصدقان فيه، ويفترق كلٌ منهما عن الآخر في حالات وأشكال تخصه وعلى الصورة الأتية، الشكل (1).

الشكل (1) العلاقة المتصوّرة بين مفهومي الحركة والاحتجاج

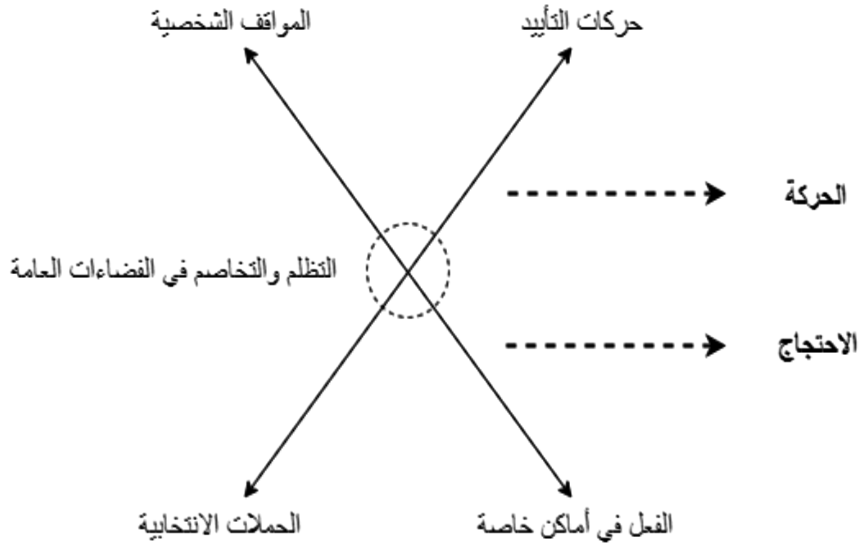

المصدر: عمل الباحث

من هنا ناسب أن تُعرف الحركات الاحتجاجية (Protest Movements) بكونها ممارسة غير مؤسساتية سِمَتها المقاومة والاستمرار وتعدد أشكال الفعل، لِتعكس أرادات شعبية للتغيير السياسي والاجتماعي أو تعكس رفضها ومقاومتها له[1].

من ثَمَّ ومع اكتساب الظاهرة شرعية سياسية لا تزال متنامية، تعددت أنماطها العَلنية بين المسيرة، والتظاهر، والإضراب، والوقفات الاحتجاجية، والاعتصام، وكل ما من شأنه أن يؤدي الغرض ويعكس ثبات الموقف، وغَلب عليها احتلال الأماكن والفضاءات العامّة حَتّى عُرَّفت بكونها: احتلال الجماهير فضاءات عامَّة لأجل التغيير السياسي[2].

(1) عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2008، ص22.

(2) Nonna Mayer,Le temps des manifestations, European Journal of Social Sciences, no.129 | 2004. p216.

إن فهمنا للحركات الاحتجاجية بهذا النحو، يؤدي بنا إلى عدم الحكم على حركة ما بالاحتجاجيّة إلا حين جمعها بين عَدّة عناصر: إنكار ورفض موجه إلى مُحتَج عليه، واحتشاد في أماكن وفضاءات عامَّة، ووجود حدٍ ادنى من التنظيم والقدرة على الاستمرارية، مع أتّباع آليات وقواعد محددة في السلوك والتدبير والخطاب كما سيأتي، ولازم ذلك شعور عام بالظلم والحَيْف يعكس توترات الشارع وإنكار المُحتجين أو عامَّة المجتمع لواقع اجتماعي أو سياسي معين.

وبناءً عليه فالحركات الاحتجاجية تُباين سواها من أشكال الفعل الجمعي برغم مشاركتها له في الحِراك وإظهار الرفض. ذلك أنها ليست تمردا لوصفه بالعفوية والتلاشي السريع، ووصفها بالقصديّة والاستمرارية، وليست ثورة أو فتنة أو خروجا لأن جميعها تستهدف اسقاط النظام واستبداله بآخر وهيَ تستهدف إصلاحا سياسيا أو اجتماعيا مع الإبقاء على طبيعة النظام، وليست انتفاضة متوجَّهة للتحرر من تسلط قوة داخلية أو خارجية لذات الوصف المتقدم، كما أنها ليست عصيانا مدنيا تقوده نُخبَة يمكن أن تجنح إلى خيارات ومصالح براغماتية مؤقته لكونها تستهدف أهدافا ومصالح عامَّة [1] . وتقريب المسألة في بيان النسبة بين هذه المفاهيم وما يجمع أو يفرق بينها تشبيهها بالخطين المتقاطعين وبنفس الفكرة أولاً، الشكل (2).

الشكل (2) العلاقة المتصوّرة بين مفهوم الحركة الاحتجاجية وبقية أشكال فعل الاحتجاج

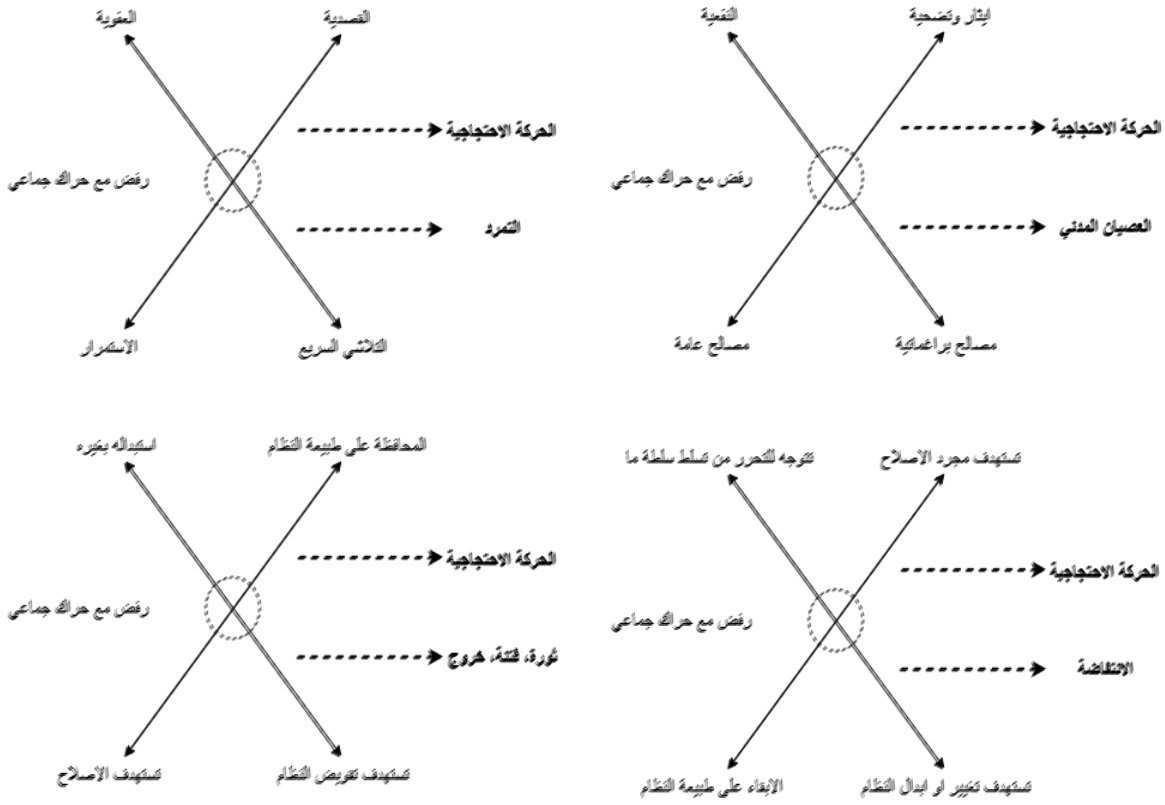

المصدر: عمل الباحث

(1) الحبيب أستاتي زين الدين، مصدر سابق، ص28.

من ثَمَّ فإن تواتر الشواهد التاريخية في تسجيل حركات اجتماعية، ذات وقع لمسارات التَّحول أو لأرادات إعادة بناء العلاقات الاجتماعية والسياسية، يكشف عن أن جميع ما استتبعَ تحولات سياسية – تاريخية، سبَبُها الحقيقي الكامن وراء اسبابها الظاهرية يرتبط بحِراك شعوبها وما يطرأ على تصوراتها ويصيب أفكارها من تغيير[1].

وهي مع عمقها التاريخي لم تمنع من أن تكون القرون الثلاثة الأخيرة، نقطة التحول في تجذير فعلَ الاحتجاج وتعدد أشكاله ومساراته وتصَّيّره مثارَ تساؤل في أكثر من حقل معرفي[2].

لِتبدأ وقتَئذ البداية الفعليّة لدراسة الظاهرة والتنظير لها في بعدها الثوري الاحتجاجي، تحديدا في أعمال الفيلسوف الالماني (لورنز فون ستين) عام 1850، إذ ابتدَعَ اصطلاحها (Terminology) في إشارة منه لأشكال التحرك الشعبي بهدف التغيير، مُستوحياً مضامينه من فلسفات عصر التنوير والتوجهات الاصلاحية للثائرين الفرنسيين عام 1789، ولاحقا من أهداف القوى المعارضة في الحركات الاشتراكية والشيوعية في فرنسا[3].

أما التنظير للظاهرة بنظرية متكاملة فكان من ابداعات عالِم النفس الفرنسي (غوستاف لوبون) وتحديدا دراسته (علم نفس الجماهير) عام 1895، والتي كان لها أبلغ الأثر في عالَمَي الاجتماع والسياسية، بعد أن ضَمَّنَها بعض الرؤى المُنبأة عن انبثاق شكل مبتكر في العمل السياسي يتمثَّل "بدخول الطبقات الشعبية في الحياة السياسية، وتحولها التدريجي إلى طبقات قائدة، يمثل أحدى الخصائص الأكثر بروزا لعصرنا، (عصر التحول)" [4].

من ثَمَّ فقد شَكّلت التفاتة لوبون لحظة تحول معرفي اعقبتها العديد من الدراسات لرواد علمَي النفس والاجتماع، أمثال غابرييل تارد وفرويد وفيبر وآخرين من رجالات التاريخ والسياسية.

وليس ذلك ببعيد بعد أن شَكّلت آراؤه أداة معرفية مهمة لصراع الأيديولوجيات السياسية آنذاك، فبينما عدّها منظرو الأيديولوجية الاشتراكية أداة التغيير في الصراع الطبقي، بل ونجحوا في تطبيقها فعليا وتوظيفها عمليا في الثورة البلشفية[5].

عَدّتها النُخب الديمقراطية في اوروبا وأمريكا الشمالية أداة معرفية تنذر خطر جمهور، يَفتقر إلى الحنكة والدراية السياسية بحيث يتسبب بعودة اوروبا إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية

---

(1) غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، ط1، الساقي، بيروت، 1991، ص43.
(2) عبد الرحيم العطري، مصدر سابق، ص19.
(3) جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الاسعد، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2011، ص124.
(4) غوستاف لوبون، مصدر سابق، ص45.
(5) سيغموند فرويد، علم نفس الجماهير، ترجمة جورج طرابيشي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص6.

مع بقاء فرضها أداة علمية لمعرفة الاسسَ والقواعدَ للتحكم بعنف الجمهور والسيطرة عليه[1].

وعلى هَدي هؤلاء الفلاسفة سارَ خلفهم من علماء النفس والاجتماع والسياسة في تتبع الظاهرة، وبينما تساءل لوبون عن كيفية ضبط الجمهور أو السيطرة عليه، ذهب خَلفه أبعد من ذلك متسائلين عن الاسباب الكامنة وراء تنامي ظاهرة الاحتجاج، وكيف أمكن للبعض أمثال غاندي وماوتسي تونغ وستالين وغيرهم أن يجيشوا الجماهير ويحركوها في مكان وزمان دون آخر، وما طبيعة نُظم الحكم الحاضنة لها أو المُتَولّدة عنها[2] .

وحيث أشرنا إلى العلاقة بين تاريخية الحركات الاجتماعية وبين تاريخها النظري، يجدر التنبيه: إلى ما ظاهره التهافت بين تاريخية تلك الحركات وبين عَدّها شكلاً مبتكرا في الحياة الاجتماعية – السياسية غرب اوروبا وامريكا الشمالية.

فمن جهة نجد التاريخ البشري وملئه التناقضات والأحداث الشاقة لأبناء النوع الانساني، ونجد أن حكم القلة للكثرة وسيطرتها عليها وقهرها وبالمقابل سخط ونقمة تلك الكثرة عليها سمة ملازمة للتجمعات البشرية منذ نشأتها، وأدل منه: الوجدان يشهد أن ثَمّة تجمهر حاضر في الحياة العامَّة، وأن الشعوب كثر ما ألفت الظلم والحرمان ولَمّا يكن للعدالة الاجتماعية سبيل، ولَمّا تتجاوز رغبات الانسان متطلباته المادية إلى ما يكون به الانسان انسانا.

ومن جهة أخرى نجد أن ثَمَّة طائفة من الأحداث ومُلازماتِها قارنت ظاهرة الحركات الاحتجاجية زمانا ومكانا، وأثّرت في إحداث تحولات اجتماعية واسعة لازالت آثارها تعصف بالفكر الانساني وتاريخ الدول ونُظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة.

وأهم تلك الأحداث فيما رصده أنتونى جيدنز: الثورة الفرنسية عام 1789 والثورة الصناعية في انكلترا أواخر القرن الثامن عشر، وهما وإنْ بدءا في غرب اوروبا لكنهما انتهيا عالَمِيين في تأثيرهما، بعد ثبات كونهما من القوى الرئيسة المحركة للتاريخ البشري الحديث والمعاصر.

وبينما اتسمت الثورات والانتفاضات السابقة للثورة الفرنسية بالمَحليّة، ومحدودية المطالب فيما ارتبط منها بالضرائب وأسعار الغذاء وتوجيهها صَوب أفراد معينين، مَثّلت الثورة الفرنسية برمزيّتها هدفاً لِجُلّ التحولات السياسيّة والاجتماعيّة، بعد أن استَهّدت مُثلاً إنسانية عليا كالحرية والعدالة والمساواة، خَلَفت وازعا بشريا ومُناخا اجتماعيا مؤاتيا للتغيير السياسي، بحيث لا يكاد نظام سياسي مهما كانت طبيعته وإلى الآن إلا ودعواه الممارسات الضامنة لهذه المُثل[3] .

---

(1) هاشم صالح، من تقديمه لكتاب سيكولوجية الجماهير لغوستاف لوبون، دار الساقي، بيروت، 1991، ص19 – 20.

(2) المصدر نفسه، ص13.

(3) أنتونى جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، ط2، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب – جامعة القاهرة، 2006، ص20.

أما الثورة الصناعية فالإمعان فيها يتجاوز مجرد الآلة والاختراع، إلى سلسة من التغيرات الاقتصادية التي استصحبت تفكك وإذابة معظم الأشكال الاجتماعية التقليدية، وانتجت مجتمعات صناعية لازم صعودها طبقة عماليّة، أحرزت نفوذا سياسيا واجتماعيا واسعا عبر الحركات العماليّة الاحتجاجية المُقارنة للفكر السياسي الماركسي منذ أواخر القرن التاسع عشر[1].

وإذ استتبعت الثورة الصناعية تحوَّلات اقتصادية واجتماعية فإنها استتبعت تغيّرا في تقييم تلك التحوَّلات والأنظمة المتولَّدة عنها، مُتمثَّلاً بالنِتاج الفكري لكارل ماركس (1840 – 1870) الذي شَكّل بحق محورا مركزيا لطائفة كبيرة من الأفكار والنظريات حول الظاهرة، إذ شكلت الماركسيّة مُدخلا نظريا فريدا، عَمِل على إحداث حلقات متتابعة وبعيدة المدى لِتغيّرات اجتماعية – سياسية عبر حركات اجتماعية معارضة، حتّى أن "معظم الثورات الاجتماعية في القرن العشرين، قد تأثرت بالفكر الماركسي أو استلهمت ذلك الفكر في أي صورة من صوره"[2].

وبينما استهدف ماركس ونظيره فردريك انجلز الظاهرة بربطها بالماديّة الجدليّة وازلية صراع البلوريتاريا، أكدا دوكهايم وماكس فيبر على أوجه التعارض بين الأنماط المنضبطة المستقرة للنُظم البيروقراطية، وبين سيلَ الحركات الاجتماعية التي وجدا فيها اثارا بعيدة المدى تنتهي بتهديد أو تفكك تلك الأنماط المستقرة.

ثُمَّ وفي ظل التحولات الاجتماعية العلمانية وميول الفاعلين لتطوير مصالحهم، وتحصيّل مُثلاً مثل حقوق الانسان، والمواطنة العامَّة، والديمقراطية، ودعوى الالتزام والمشاركة السياسية، عَمَد معاصرون إلى إيجاد معايير خاصة للتفريق بين ما هو تقليدي، وما هو حديث وبين ما هو أصيل وما هو طارئ من أشكال الفعل الجمعي[3].

فمثلاً ذهب تشارلز تلى (Ch. tilly) إلى وجود هبّات شعبية من نوع أو آخر عبر ألُوف السنين، تباين في جوهرها ما هو كائن من حركات احتجاجية منذ أواخر القرن الثامن عشر، بحيث جعلت منها ظاهرة سياسية مبتكرة، ووجه الابتكار فيها جمعها بين ثلاثة عناصر وظيفية، ليس إنها لم تكن مجتمعة فحسب بل لم تكن حاضرة مُتحققة من قبل:

1 – حشد جماهيري يتحرك بحركة منتظمة مستمرة لإملاء مطالب عامَّة على سلطات مستهدفة.

2 – ممارسة بعض الأدوار والتحركات السياسية لإيصال تلك المطالب، كالتظاهر، والاعتصام واللقاءات، والندوات العامَّة، والإعلام، وجميع ما يؤدي الغرض.

3 – الاتصاف بجملة من الصفات العامة: من قَبيل الزخم العددي، وجدارة التصرف، مشاركة

(1) أنتونى جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص21.
(2) المصدر نفسه، ص 113.
(3) جيل فيريول، مصدر سابق، ص 125.

بعض الشخصيات، والاتحاد حول قضية واحدة، والالتزام بها تجاه انفسهم وقواعدهم الشعبية، التزاماً يبعث على مقاومة قمع السلطات أو ظروف البيئة غير الملائمة[1].

واجتماع هذه العناصر هوَ ما يجعلها مُغايرة لغيرها من الظواهر السياسية، كالانقلابات والثورات وحملات التعبئة الدينية، ويُصيّرها سمة للتحولات السياسية المعاصرة سواء في كونها وسيلة شعبية لممارسة سياسة الخلاف أم في كونها نوعا من السياسة التنازعية، تنازع الجماهير المُعبئة خلالها سُلطة ما لإملاء مطالب، وإلزام المُستَهدَف الامتثال لها حكومة أو افرادا داخلين في رَبِقتها، مع غلبة التعارض في المصالح بين طرفي النزاع[2].

أما هانك جونستون فقد مالَ في قراءته تاريخ الحركات الاجتماعية إلى مقايستها بتطور الدولة ونظمها الإدارية، مُشيرا إلى أهمية العلاقة بين فعل الانسان وبين الدولة الظاهرة السياسية الأكثر رسوخا، ولكن لا بلحاظها من جهة نشأتها، وكيف دفعت الطبيعة الإنسانية "الناس بغرائزهم الى الاجتماع السياسي" المُفضي إلى الدولة نِتاج طبعهم وغايتهم الأخيرة[3].

وإنما لحاظها من جهة تطورها وكيف أن جانبا كبيرا من ذلك التطور جاء على الخط الفاصل بين فعل النُخبة للحفاظ على امتيازاتها وفعل العامَّة لأجل أن يكون لهم رأي عند مَن يحكمونهم.

فالحركات الاحتجاجية عموما قارنت في مَبدَئها ظهور الدولة الحديثة بعد أن تعددت وظائفها وزاد تدخلها وتأثيرها في الحياة العامَّة منذ منتصف القرن السابع عشر، والذي كان من الرَّعْيَة أن قابلت تلك التدخلات بمزيد من التحرك لإجبار مَن يحكمها أن يأخذ بإرادتها في علاقة دينامية أنتجت الدولة الحديثة كما هي الآن، وأنتجت الموقف المعارض لها المتجسد بالحركات الاحتجاجية بذخيرتها من التظاهر والاضراب والاعتصام.

وبذا فالحركات الاحتجاجية "شكلاً حديثاً من أشكال الاحتجاج تطور جنبا إلى جنب مع تطور الدولة وفي اتصال وعلاقة دينامية معها"[4]. ويمكن ملاحظة هذه العلاقة بما تتسم به الحركات الحديثة من خصائص لم تكن معهودة في صور الاحتجاج السابقة لها فهي:

1 – تستهدف الدولة وتناشد قضايا وطنية عامَّة، خلافا لسابقتها من المحلية والشخصانية.

2 – تتألف من أفراد مستقلين والعديد من التنظيمات والدوائر شبه الرسمية، يتجمعون حول قضية ما مع ثبات واستمرارية الموقف، خلافا للقديمة فإنها لحظية ومحدودة.

---

(1) تشارلز تلى، الحركات الاجتماعية 1768 – 2004، ترجمة ربيع وهبه، ط1، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 37.

(2) المصدر نفسه، ص 36.

(3) ارسطو طاليس، السياسة، ترجمه من اليونانية بارتلى سانتهلير، وترجمة إلى العربية احمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص96.

(4) هانك جونستون، الدولة والحركات الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2018، ص23.

3 – ذات أطر تنظيمية تمارس مجموعة من التكتيكات كالمسيرات والتظاهرات وغيرها من أساليب الضغط، بخلاف سابقتها فأنها انعكاسية وتفتقر إلى التنظيم وكأنها تلقائية لا أهداف لها[1].

ثانياً: الحركات الاجتماعية الجديدة New social movements

ويُراد بها أشكال الفعل الجمعي المُعبّأ لها في اوروبا عام 1968، لأجل مطالب سياسية لم تُصنف ضمن المطالب اليسارية أو اليمينية وإنْ غَلَب على بعضها الطابع اليساري العام[2]. حيث تراجع دور الطبقات العاملة والمُهَمشة في احتجاجات اوروبا لصالح الفئات الطلابية والنسوية والطبقة الوسطى، وتراجعت فكرة اشتراكية الدولة (State Socialism) لصالح أفكار البحث عن الاستقلال والتعبير عن الذات ونقد المجتمع ما بعد الصناعي[3].

وبينما استهدفت الحركات الكلاسيكية الوصول إلى السُلطة أو تغيَّر بُنى اجتماعية أو سياسية سائدة، استهدفت الحركات مطالب بالحقوق المدنية والمساواة بين الجنسين ومناشدات السلام ومناهضة تغيرات المناخ، وبالتالي التحوَّل نوع المطالب من محاولات الوصول إلى السُلطة أو تغّيرها إلى معارضة تقليديَّة النظام سياسي أم اجتماعي[4]. ومحاولة الحصول على تشريعات تُعرّيف المتظاهرين كأقليات باحثة عن الاندماج، وتحقيق التنوع والتعددية الاثنية والاخلاقية بعيدا عن الرقابة الاجتماعية، وبعبارة اخرى استبدال الصراع الاقتصادي بآخر ثقافي[5].

فضلاً عن تميّزها بإضفاء البعد العالمي على الصراعات الاجتماعية، بعدما أدت وسائل الإعلام وتقنيات إنتاج اللّغات وترميّز المعلومات دورا في تسويقها، كنوع من الحريات الشخصية وإعادة أنتاج الذات وإبداعها ضد هيمنة المبادئ والقيود والتقاليد الاجتماعية، وبعدما أسهم تنامي الوعي بالمشكلات العالمية ومشاكل الفقر والاضطهاد والتمييز في إثارة عواطف واصطفاف الكثير من الفئات الاجتماعية للتضامن ومناشدة الحَلّ لتلك المشاكلات[6].

أما جهة قَبول أو عدم قَبول هذا النوع من الحركات ضمن الحركات الاحتجاجية، فقد تعددت بين: قبولها وعَدّ المطالب الاجتماعية سواء أكانت اقتصادية أم ثقافية قيَميّة، فهي تُشكل نزاعا اجتماعيا مع آخرين حول موارد مادية وثقافية.

وبعبارة أخرى: ليس ثَمّة تعارض بين نوعي المطالب، فهما وإن كانا مُتمايزَينِ إلا أنهما

---

(1) هانك جونستون، مصدر سابق، ص16 –17.

(2) فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، ط1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، 2007، ص11 – 12.

(3) تشارلز تلى، مصدر سابق، ص150 – 151.

(4) سيسيل بيشو وأوليفيه فيليول وليليان ماتيو، قاموس الحركات الاجتماعية، ترجمة عمر الشافعي، ط1، دار صفصافه للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، 2017، ص123.

(5) Alain Touraine, An Introduction to the Study of Social Movements, Social Research, Vol. 52, No. 4, 1985, p777.

(6) آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 1997، ص323.

متلازمان، فالفرد أو الجماعة يعيشان حالة الشعور بالظلم إذا لم يوضعا في المكان أو الرتبة التي تتلاءم مع درجة نَيلِهما قيّمة يعترف لهما بها المجتمع، وداعي الحركة في الأثنين واحد وهو تحقيق الذات الفاعلة كذات قادرة على تغيير وضعها وبيئتها.

وبين رفضها وعدَّها مجرد رَدّات فعل على واقع توجهه وسائل الإعلام، وتستحكم فيه البيروقراطية والشركات العابرة للقوميات، فهي مجرد إنشاءات سياسية لا تمت بصلة لتاريخ الاحتجاجات المرتبط بالفئات الأكثر فقراً وتنوعا ضد الظلم[1].

وفي ذات السياق ذهب كوهين (Cohen) إلى أن التعبئة الجديدة في تمركزها حول قضايا الهُويّة والتحرر وإعادة تشكيل أطر الحياة والمجتمع، تكون موجهة إلى الذات وليس إلى عدو معين، وفي طابع من الاعتصامات السلمية المرتبطة بالحداثة وخلق مجتمعات مَدنيّة مستقلة في الدول الرأسمالية وما بعد الاشتراكية على السواء[2].

واستخلص تورين (Alain Touraine): إن الحركات الجديدة ما هيَ إلا صراع طبقي جديد، طرفاه هيمنة أجهزة السيطرة السائدة، ومَن لهم خبرة التغيير، ومن ثَمَّ فهي ليست حركة محورية لِأزمَة أو مشكلة ما، بل هيَ عنصر لبناء نمط اجتماعي بديل عن أشكال الحياة الثقافية والاجتماعية السائدة، وبحيثية يمكن عَدّها خلالها شكلا جديدا من أشكال الثقافة المضادة، تعلوه الرغبة في الحصول على مزيد من التمثيل العام والاستقلالية، وبذا فهي كما تؤدي دورا في مواجهة الديمقراطيات الرأسمالية تؤدي ذات الدور في مواجهة اشتراكية الدولة[3].

أما جهة ارتباط هذ النوع من الحركات بالحداثة[*] فمصدرها ما لازمَ عملية انتقال المجتمع

---

(1) آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011، ص256.

(2) Cohen Jean and Andrew Arato, Civil Society and political Theory, Cambridge: MIT press.1992, P423 – 424.

(3) Alain Touraine, An Introduction to the Study of Social Movements, op.cit, p750.

(*) تتعدد الافهام حول مصطلح ما بعد الحداثة (Post modernity) بتعدد السياقات والخطابات التي يَرِد ضمنها، كما تتعدد دلالاته بتعدد ما يستعمل فيه، وهل هو نص ثقافي أو حقبة تاريخية أو نمط لنظرية ثقافية اجتماعية، فمثلاً يُستخدم أحيانا ليصف وضعا معينا في المجتمعات المعاصر يسوده الواقع الافتراضي، ويُستخدم أحيانا أخرى لوصف الهيمنة الثقافية للمنطق الرأسمالي المعاصر، أو للإشارة إلى حقيقة أن الإنتاج الثقافي القديم لم يعد يحل محله إنتاج ثقافي جديد وحسب بل يُعاد تصنيعه ليُرَوُج مع الإنتاج الجديد.

ومُرادنا به في المقام: هو الإشارة إلى الحقبة التاريخية التي أعقبت الحداثة، أي أعقبت المدة التي ابتدأت بعصر التنوير إلى أوائل سبعينيات القرن المنصرم، وهذه الحقبة تتأتى تاريخيتها من التغييرات الطارئة في الغرب وتحولها من مجتمعات قائمة على إنتاج الأشياء إلى مجتمعات قائمة على إنتاج المعلومات والمظاهر ومن رأسمالية منظمة إلى رأسمالية مفككة ومن البعد القومي إلى البعد العالمي. يُنظر:

- طوني بينيت ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص578 – 580.

الصناعي إلى ما بعد الصناعي من تغييرات، أفضت إلى إحلال صناعات الثقافة والمعرفة والإعلام مَحَل انتاج وتوزيع الثروات المادية، وأبدلت خَلق المنفعة بخلق القيم وتعديل الآراء والاتجاهات وتشكيل السلوكيات، ومعنى ذلك أن ثَمّة انتقال في الهيمنة من كونها اقتصادية تتحكم في إنتاج وإدارة الاشياء في المجتمع الصناعي، إلى ثقافية تتحكم في إنتاج الثقافات وإدارة البشر في المجتمع ما بعد الصناعي، الأمر الذي خَلَقَ وازعا ودافعا للمقاومة يستند للدفاع عن الذات وإيجاد المعنى وليس إلى الفلسفة الطبيعية للتاريخ[1].

وتحليل ذلك: إن ما أحدثته الحداثة من تغييرات بنيوية أضعفت فكرة المجتمع، بإضعاف الصلات بين الفاعلين الاجتماعيين وبين النُظم الاجتماعية والسياسة التقليدية، بسبب عدم التطابق بينهما في فَهم الأشياء أو المعايير السائدة أو الجديدة، فتعددت الرؤى والأفكار وأصبحت للأشياء معانٍ مزدوجة، فأندفع الأفراد لتأكيد ذواتهم – سيما الفئات الشابة والأكثر عزلة – بمعارضة اللغة الاجتماعية السائدة والبحث عن هُويّات بديلة مصطنعة[2].

وتقريب المسألة: أن ثَمَّة تعارض بين فكرتي الحداثة وتقليدية المجتمع، منشأها إرساءها مبادئا وقيما تتعارض مع أنساق اجتماعية مستقرة ومنتظمة، أبرزها مضافة إلى تَغليب النشاط العقلي، الحقوق العامة، والحريات الفردية على حِساب حاجات ووظائف الأنظمة الاجتماعية.

وعليه فالحركات الجديدة ضرب من النضالات ولكن ليس على إدارة وسائل الإنتاج وإنما على إدارة الإنتاج الثقافي ضد نُظم اجتماعية مُستقرة، تتحكم بذوات شديدة الرغبة بالحرية والاستقلال، والحركة الأكثر قِيَميّة وأخلاقية بينهما أكثر قدرة على مُضادّة ما يُفرض عليه من هيمنة ثقافيّة ومَعرفيّة وإعلاميّة مضادة[3].

وبذا فالحركات الاحتجاجية تتنوع إلى ثلاثة أنواع: قديمة ما قبل الثورة الفرنسية، وتقليدية أعقَبتها، وجديدة مما ارتبط بحقبة ما بعد الحداثة، وأن منشأ تعددها طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع والخصائص العامَّة للحركة، كما هو مواضح في الشكل (3).

بَيّدَ أن تصنيفها باعتماد هذين الأساسيين يُفضي إلى تفاوتها مكاناً وزماناً، أما مكاناً فلضرورة تفاوت المجتمعات في المراحل التاريخية التطورية التي تعيشها بين الحداثة وما قبلها وما بعدها، وأما زماناً فلضرورة التفاوت بين المرحلة التي يمر بها مجتمع ما ولتكن الحداثة مثلا، وبين كونه يشهد حركات بخصائص مرحلة أخرى ولتكن ما بعد الحداثة، أو بالعكس بتأثير عوامل خارجة عن البيئة المحلية والوطنية، سيّما مع متغيرات عصر العولمة والأزمات الاقتصادية المُحتملة.

---

(1) آلان تورين، نقد الحداثة، مصدر سابق، ص118 – 119.
(2) آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، مصدر سابق، ص118.
(3) ألان تورين، نقد الحداثة، مصدر سابق، ص321.

الشكل (3) أنواع الحركات الاحتجاجية بحسب الخصائص والمرحلة التاريخية

المصدر: عمل الباحث

ثالثاً: التاريخ النظري للحركات الاحتجاجية

يُنبأ التاريخ النظري للحركات الاحتجاجية عن جدليّة العلاقة بين فَهمها والموقف منها، وبين التيارات الفكرية والتوجهات الإيديولوجية منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[1].

ولا عَجَب أن تختص بهذه الخصوصيّة إذما ألتفتنا إلى أن الحركات الاحتجاجية في جوهرها ماهيَ إلا استجابة عمليّة لبيئة سياسية واقتصادية وثقافية مُتناقضة، انعكست في اختلاف المنطلقات الفكرية والأسس المعرفية في تفسير الظاهرة والمغزى منها والظروف الدافعة لها مكاناً وزماناً، فمكاناً نجد غَلَبة الرؤية الماركسية وأفكار ما بعد البنيوية على المقاربات النظرية، للحركات العماليّة العاكسة للصرع الطبقي – الايديولوجي في القارة الأوروبية، وغَلَبة تأثيرات التعددية الليبرالية على المقاربات الباحثة في حركات الحقوق المَدنية ومطالب الاندماج والمساواة والغاء التمييز العنصري في الولايات المتحدة[2].

أما زماناً فَنجد: إن **أولى مراحل** ذلك التاريخ حملت تناقضاً كبيراً بين نقدها والتنديد بها وبين عَدّها مكوّنا رئيسا من مكونات الدولة الحديثة، فالذي كان من أمرها أن اثار تواترها عَقِب الثورة

(1) يوسف بالنور، النظرية الاجتماعية بين التيار المحافظ والتيار الثوري، مجلة البحوث والدراسات، عدد8، جامعة الوادي، الجزائر، 2009، ص244.

(2) Graeme Chesters and Ian Welsh,Social Movements The Key Concepts ,Routledg, Taylor & Francis Group, London & New York,2011,P3.

الفرنسية مخاوف تهديدها النُظم السياسية والاجتماعية حديثة العهد، لتغدو موضع اهتمام علم القانون الجرائمي، بحيث وصفها المفكر الايطالي سيجهيل (Sighele) بـ(الجماهير المجرمة)[1].

وهذا الموقف ليس ببعيد في جوهره عن الأصول الأولى للفلسفة السياسية لدى أفلاطون وأرسطو ومَن خلفهم من دعاة ما يُعرف بـ(اليوتوبيا التقليدية)، التي تشدد على وجود مسافة بين الواقع العملي والمثال النظري[2]. فقد عَدَّ افلاطون خروجَ الجماهير على الدولة واستيلائهم عليها مع رجحان جهلهم بفنون الحكم سببا في اضطرابها وفساد أحوالها[3].

وعَدّ أرسطو مَن "ينبعثوا إلى الثورات سواء بالعنف أو بالمُخالَقة مِمَن لا تؤمن خديعتهم، ولسوف يحاولون استبقاء حكمهم بالضغط والاكراه أو بإقناع الشعب من أول الأمر إذ لا ينفك مقتنعاً"[4].

وذات الموقف سادَ الفكر السياسي التقليدي كاتجاه عام محافظ تجاه التغيير بالثورات والانقلابات السياسية، ولغاية ما ألمحنا له آنفا من مساهمة لوبون التي كانت بحق نقطة تحول في ذلك التاريخ، فهو وإن شارك غيره الرأي في أن الحضارات إنما بُنيت ووجهت بفعل القلة من الأرستقراطية المثقفة وليس بفعل الجماهير.

لكنه خالَفهم في نظريته (فعل الجماهير) من أنها ليست مجرمة أو فاضلة سلفا بل قد تكون إحداهما، غير أن الجمهور النفسي (the psychological crowd) في وحدته الذهنية محكوم حين احتشاده بالانصهار في روح وعاطفة مشتركة، تنتهي عندها مَلَكاتهم الشخصية مهما كانت مؤهلاتهم وثقافاتهم، وأن حاجته إلى قيادة تقنعه وتحركه لا يكون محكوماً بما تمتلكه تلك القيادة من نَظر وحجج، بل بما تمتلكه من لياقات خاصة تؤثر فيهم[5].

أما المرحلة الثانية: وهي الأهم حيث بدأت تتأصل النظريات الاجتماعية لتفسير الظاهرة بالتركيز على العلاقة بين بُنية النظام الاجتماعي وسوسيولوجيا (سلوك ونمط) فعل الاحتجاج، وهذه المرحلة تتجسد بأعمال ثلاثة من أعاظم مفكري أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، هم كلٌ من: كارل ماركس، إميل دوركايم، ماكس ويبر، مِمَن مَثّلت مساهماتهم الفكرية اساساً نظرياً لبلورة وتطور النظرية الاجتماعية الحديثة في أتجاهين مُتعارضين:

1 – الاتجاه الثوري الراديكالي: ويتجسد بأعمال ماركس (Karl Marx) في نقده الرأسماليّة الاوروبية، التي وجدها متجذرة في أنماط اقتصادية محددة، تُنتج بدورها بُنَاً اجتماعية ذات

(1) غوستاف لوبون، مصدر سابق، ص29 – 30.

(2) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، قراءات نظرية الثورات السياسية – المفهوم والابعاد، 17/ابريل /2016، ص12.

(3) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا خباز، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2017، ص149.

(4) ارسطو طاليس، السياسات، نقله إلى العربية أوغسطينس بربارة، بيروت، 1957، ص258 – 259.

(5) غوستاف لوبون، مصدر سابق، ص 30 – 32.

علاقات طبقيّة انقساميّة بين رأس المال وقوة العمل، وهذه العلاقات الطبقية القائمة على التناقض ستحمل في ثناياها أسس التغيير للمرحلة اللاحقة[1].

من ثَمَّ فأن شرعية الثورة بل وحتميتها في الفكر الماركسي، تتأتى ضمن أطار فلسفة تاريخية – اجتماعية تعتمد المادية الديالكتيكية [*](Historical materialism) في فهم الواقع.

وتنتهج منهجَ الديالكتيك[**](The dialectical method) في معالجة وتفسير الظواهر والعمليات الاجتماعية وأحداث التاريخ[2].

إن جوهر المادية التاريخية في المفهوم الماركسي، هو أحلال الواقع الاجتماعي وصيرورته التاريخية محل الواقع الطبيعي وصيرورته الطبيعية، من خلال تأكيد العلاقة بين أفكار ومعتقدات الانسان ووضعه المادي، وبدعوى أن الفكر مهما ترقى وأتخذ من أشكال عليا، فهو نِتاج للعامل الاقتصادي، وأن إدراك تاريخ البشر وتحليل ما يزخر به من ثورات وتطورات موقوف على إدراك تأثير قوى الإنتاج في البناء الاقتصادي للمجتمع[3].

---

(1) أنطوني جيدنز، الرأسمالية والنظريات الاجتماعية الجديدة، ترجمة أديب يوسف شيش، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 1971، ص66.

(*) المادية التاريخية: هي تطور للفلسفة المادية الشائعة منذ القرن الثامن عشر وتعني: ان المادة هي الواقع الذي يمكن من خلاله تفسير جميع ظواهر الكون والوان الوجود فيه.

وأما الروحيّات وما تشتمل عليه من افكار ومشاعر فهي نتاج لتفاعلات مادية خارجية، فالواقع هو مَن يخلق أفكار الانسان وتصوراته وليس ثَمّة فرق بين الانسان والطبيعة، ولذا أمكن أخذ أفكار الانسان وتجريداته نقطة ابتداء لتفسير التاريخ. يُنظر:

- محمد جعفر شمس الدين، اقتصادنا تلخيص وتوضيح، القسم الأول، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1986، ص25.

وبناءً عليه فالمادية التاريخية تناقض الفلسفة (المثاليّة) للألماني جورج هيغل في افتراضها: إن الأفكار هي مَن يخلق الواقع، الذي يشكل صورة حادثية لتلك الأفكار، وفي معرض ذلك يقول ماركس" في نظري العكس، ليست حركة الفكر سوى انعكاس الحركة الواقعية، منقولة إلى ذهن الانسان ومستقرة فيه". يُنظر:

- كارل ماركس، راس المال نقد الاقتصاد السياسي، المجلد1، ك1، ج1، دار التقدم موسكو، ترجمة فهد كم نقش، 1985، ص27.

(**) منهج الديالكتيك أو المنهج الجدلي في المفهوم الماركسي: يعني أن كل شيء يستبطن نقيضه وفي حالة من الصراع معه، ويتطور طبقا لظروف ذلك الصراع، وقد أعتمد ماركس تطبيق هذا القانون في الجانب الاجتماعي لتفسير الظواهر الاجتماعية وأحداث التاريخ: بتقريب أن المجتمع يستبطن تناقضات بين اضداد هي في الواقع طبقات اجتماعية، ومع تراكم هذه التناقضات الطبقية، سوف تتفجر في اللحظة المناسبة عملية تحول شامل في بناء المجتمع وإعادة نظامه، وعليه فإن أية ظاهرة لا يمكن فهمها منفردة وبمعزل عن الظروف والحوادث التي تكتنفها، والتي تشكل دوافع مسار حركتها في تغييراتها وتطوراتها. يُنظر:

- محمد جعفر شمس الدين، مصدر سابق، ص27.

(2) Rustam Singh,Status of Violence in Marx's Theory of Revolution, Economic and Political Weekly, Vol. 24, No. 4 (Jan. 28, 1989),p9.

(3) محمد باقر الصدر، اقتصادنا – دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والاسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، ط20، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1987، ص105.

وبهذا التقريب انطلقت الماركسية في تفسير الحركات الاحتجاجية للقوى العاملة، من خلال تحليل البناء الاجتماعي إلى عدد من الطبقات ذات قيم اقتصادية، يكتنفها التناقض الحاد بين الطبقة المالكة لوسائل الانتاج والطبقة العاملة الفاقدة لها، التي يقع عليها عبئ ذلك التناقض – أي أن أساس الطبقية الاجتماعية، هو انقسام الأفراد إلى مَن يملك ومَن لا يملك – وكلما أزداد التناقض بين الأثنين ازدادت الهُوّة بينهما لصالح الطبقة المُستَغِلة، حينها سيُفضي تتابع التغييرات الكمية إلى تحول دفعي آني باتجاه الثورة[1].

أما عن علاقة الأفراد بالدولة في ضوء قضية: إن طبيعة البنية الاجتماعية هي من تخلق وعي الأفراد وتوقظ فيهم روح الثورات، فتقوم على:

اولاً: على نقده المثاليّة الهيجيلية[*] بل وعكسها فيما يخص استنتاج الواقع المادي من المثالي إلى استنتاج المثالي (The ideal) من الواقع المادي بل وعَده نتيجة تاريخية له.

ثانياً: على إعادة تعيين الفاعل الحقيقي في الواقع، بأن الشعوب هي مَن تصنع الدول وتوجد الدساتير وليس العكس، وما أن تُحقق الشعوب ذاتها وتُدرك اهمية دورها، بوصفهم ذوات التاريخ وليس موضوعاته فسيغدو التغيير حتميا[2].

2 – الاتجاه المُحافِظ أو (البنائية الوظيفية): ويُمثّل امتدادا للاتجاه الوضعي الذي ارسى قواعده (كونت) منذ بدايات القرن الثامن عشر، والذي يقوم على ضرورة الاتجاه التكاملي في الدراسات الاجتماعية، وفي حالة من التلازم في الوجود في تتبع وتحليل الظواهر الاجتماعية، نظرا لتداخل وترابط النُظم والمعتقدات والاخلاق السائدة داخل النسق العام للمجتمع، الأمر الذي يُعطي القيم والمعايير الاجتماعية السائدة الدور الأكبر في تماسك البناء الاجتماعي[3].

ومؤدى ذلك إحلال مبدأ التوازن الاجتماعي في فهم الظواهر المجتمعية مَحل الصراع الطبقي الذي نَادَى به ماركس.

أما من حيث المنهج: فيتميز هذا الاتجاه بدعوته لدراسة الواقع الاجتماعي في حدود التجربة

---

(1) Rustam Singh, op.cit. p10.

(*) تقوم الفلسفة الهيجيلية للدولة على فرضية: إن الدولة هي الفاعل الحقيقي وأن المجتمع المدني بجميع علائقه مُنفعلٌ لها، فالدولة تتقدم منطقيا على حياة الأفراد في تجمعهم المدني، حَتّى أن عقلانية ومنطقية الأفراد تتحدد بقدر ما يتقبلون الدولة كنظام يشكل الميدان العام لتقاطع مصالحهم، من ثّمّ فان حقوق التمثيل والمشاركة السياسية تقوم بدور الوسيط بين الأنانية الفردية وعمومية الدولة. يُنظر:

- أنطوني جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، ط2، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب – جامعة القاهرة، 2006، ص33 – 34.

(2) فرانسيس وين، رأس المال لِكارل ماركس، ترجمة ثائر ديب، ط1، العبيكان، الرياض، 2007، ص24 – 25.

(3) بيرسي كوهن، النظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة وتقديم عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985، ص67.

والبرهان بعيدا عن أنماط الفكر والتحليل الميتافيزيقي، عادًّا الظواهر الاجتماعية أشياء عينية يُحدثها الكل الاجتماعي، وحيث أنها أشياء فلا يُصار إلى فهمها بالنشاط العقلي الخالص، بل لابد من رفده بالمعلومات من الخارج، وبعبارة أخرى فإن هذا الاتجاه يدعو للتوجه المَيداني في دراسة الظواهر الاجتماعية كحقائق وأشياء مستقلة عن فاعلها وقاهرة له[1].

ومع وحدة المَشرب الفلسفي إلا أن أبرز دعاة هذا الاتجاه اختلفا في الكيفية، التي تؤثر خلالها البنية الاجتماعية والسياسية في نسقها العام على الظاهرة الاجتماعية وحدث الاحتجاج.

إذ تبنى دوكهايم (Émile Durkheim) فكرة أن المجتمع يَتَقوّم في حالة من البناء والتوازن تجعل منه أعظم من أفراده، وأن ثَمّة خصائص مستقلة للوجود الاجتماعي تسبق ميلاد أفراده وتدوم طويلا بعد فنائهم بحيثية يتعين عليهم الانصهار فيها[2].

ولبيان هذه الرؤية أبرز دوكهايم فكرتين فرعيتين:

أولاهما: فكرة الضمير الجمعي: متمثلة بمجموعة الأفكار والمعتقدات والمشاعر المشتركة، التي تجسد الوعي الجمعي بين أفراد المجتمع، وتوجب اجتماعهم آكد كثيرا مما يُفرقهم من اختلافات اجتماعية وطبقية، من ثَمَّ فهي مَن تشكل النسق الخاص للنظام الاجتماعي في صورة وجود مستقل متشخص عن ذوات أفراده يؤثر فيهم ويفرض نفسه عليهم[3]. وجميع ما يصدر منهم من أعمال وسلوكيات وتحركات واتجاهات للراي العام، تكون قد شُرعت وحُددت سلفا في قانون وعادات وأعراف ذلك البناء قبل صدورها بصورة مستقلة[4].

ثانيتهما: فكرة التضامن الاجتماعي نتيجة التزام الفرد أو الجماعة تجاه المجتمع وليس الطبقة، على أن طبيعة وشدة ذلك التضامن تختلف في المجتمعات التقليدية عنها في الحديثة[5].

أما رائد علم الاجتماع **وبير** (Maximilin Karl Weber) فقد خالَف مَن سَبقه بتركيزه:

أولاً: على سوسيولوجيا الفعل، أي فعل الفاعلين أفرادا أو جماعات.

وثانياً: بتعليل الظاهرة الاجتماعية سواء أكانت حادثة أم مستمرة بردّها إلى فاعِليها، حَتَّى وأنْ نمت تلك الأفعال وكَبرت بمحددات خارجية تحدد سلوك الفاعلين وتوثر في وعيهم واندفاعاتهم.

ولكن لا بمعنى أن يكون الفعل مجردَ انعكاس للبُنية الاجتماعية على مَقالة ماركس أو للكل

---

(1) يوسف بالنور، مصدر سابق، ص247.

(2) إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، العدد 244، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص40.

(3) جينيفر م.ليمان، تفكيك دوركايم نقد ما بعد بنيوي، ترجمة محمود احمد عبد الله، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص26 – 28.

(4) حسام الدين محمود فياض، مؤسس علم الحديث إميل دوركايم المنهج التفسيري في دراسة الظواهر الاجتماعية كأشياء (دراسة في علم الاجتماع البنائي)، ط1، نحو علم اجتماع تنويري، 2018، ص24.

(5) جينيفر م.ليمان، مصدر سابق، ص26 – 28.

الاجتماعي على مَقالة دوكهايم، بل بمعنى أن مَقاصِد الانسان تحددها دوافعٌ معينة وامكاناتٌ وفرصٌ يجدها قريبة المَنال أو يظنها كذلك، وبهذه الحيثية يستلزم فَهمها فَهم حال فاعِلِيها من حيث خياراتهم وإمكاناتهم المُنفعلة للتركيبات الاجتماعية[1].

فالفعل في نظر ويبر لا يُعَد فعلا اجتماعيا إلا إذا ضَمّنه فاعله معن ووجهه تبعا لسلوك متوقع من قبل آخرين، فلا تعدو ردّات الأفعال حينَ التقليد أو التأثر بالغير أو حينَ عَودها بالنفع أن تكون مجردَ أفعال، وليست أفعالا اجتماعية لخلوها من التوجيه تبعا لمعنى فعل أو سلوك الآخرين.

وأكثر تفصيلاً: الفعل الاجتماعي في نظر ويبر هوَ ما يتقَوّم بأربعة عناصر: عقلانيّة غائية بأن يتم بناؤه لأجل غاية عقلانية مَرجوة، وعقلانيّة قِيَميّة بأن يبتني على اعتقاد واعٍ بالقيم الاخلاقية والدينية والجمالية الراسخة في المجتمع، وانفعاليّة بأن يكون عبارة عن عملية تفريغ واعية لمشاعر واحاسيس تفرضها مثيرات خارجية معتادة أو غير معتادة، وتقليّدية بأن يحدث ضمن التصرفات المُعتادة والعادات التي جرى الفرد عليها[2].

وفي ضوء رؤيته هذه وتطبيقه لمفهومَيّ العلاقات الاجتماعية والهيمنة البيروقراطية، بَنى نظريته للفعل الجمعي وعلاقته بالنظام الاجتماعي والسياسي القائم، فالعلاقات الاجتماعية باعتبارها تبادلاً للأفعال بين الأفراد، وأنماطا للسلوك تتحدد بمضمونات معانيها وإدراك فاعِلِيها قَصد مَرامِيهم، وبالقدر الذي يضع كلٌ الآخرَ في حسابهِ ويوجه سلوكَه في ضوء انعكاساته[3].

أما الهيمنة البيروقراطية في الأنظمة الحديثة فبوصفها أنّظمَة للأشياء ووضع تدابير على أساس الكفاءة والأهليّة وعقلنة الأهداف فَتُمَثل نمطا شرعيا للهيمنة[4]. وهيَ وإن أدت إلى تركز قوى الانتاج بأيد القلة، إلا أن ديمقراطية النظام تفرض مسبقا اكتساب السياسة طابعا انتخابيا يسمح للعامَّة بالمشاركة السياسية، ووجود الأحزاب يُتيح لهم المساهمة بتشكيل السياسات.

وبتطبيق هذين المفهومين: انتهى ويبر إلى أن ثَمَّة تعارض بيّن بين تواتر الحركات الاحتجاجية في مواجهة النُظم القائمة، وبين الأنماط المُنضبطة للبيروقراطية في الأنظمة الحديثة، وبذا فهي لا تعدو كونها عبارة عن تأثيرات دينامية تهدد الأنماط المستقرة للسلوك المجتمعي، وتستهدف التحولات العلمانية والاصلاحات المؤسسية وتنامي فكرة المواطنة العامَّة[5].

---

(1) خليل أحمد خليل، المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص175.

(2) ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص53 – 54.

(3) يوسف بالنور، مصدر سابق، ص251.

(4) فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات، ترجمة إياس حسن، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، 2010، ص49.

(5) دوناتيلا ديلا بورتا وماريو دياني، الحركات الاجتماعية مقدمة، ترجمة نيرة محمد صبري، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2019، ص107 – 110.

المبحث الثاني: الاتجاهات المعاصرة في تفسير ظاهرة الاحتجاج

اولاً: نظريات حدث الاحتجاج

تكَثّرت الأفكار والمناهج حول حَدث الاحتجاج بتَكثّر أسبابه ومتغيراته، ومع تكثرها سَنعمَد إلى الاجتزاء على أبرزها وأكثرها أهمية في مناقشة مُتغيّرٍ حَداثي أو أكثر، وما يُشكل مع سابقاته رؤية متكاملة للظاهرة، وضمن اتجاهات عامَّة كامتدادات مُحَدثّة للاتجاهات السابقة، وكما يلي:

1 – **الاتجاه النفسي – السلوكي وديناميكيا تَولّد حدث الاحتجاج**

ظهر هذا الاتجاه في الولايات المتحدة على هَدي الدراسات النفسية آنفة الذكر، في عدَّ الاحتجاج سلوكاً متزامنا مع أزمة مُترتب عليها ومُسَبب عنها، إما عن خيبة أمل في رفاه اقتصادي أو عن عُزّلة واستبعاد للأفراد محدودي الموارد، سياسية كانت أم فكرية أم مهنية أم غير ذلك مما ينتقص من المَكانة الاجتماعية التي يرغبونها، وعليه فالاحتجاج "تجسيد لمشاعر الحرمان التي يشعر بها بعض الأفراد بالنسبة إلى غيرهم من الرعايا الاجتماعيين، أو تجسيد لمشاعر العداء الناجمة عن طائفة واسعة من التوقعات الخائبة"[1].

أما أبرز النماذج النظرية المفسرة للحدث كسلوك جماعي(collective behavior) فهما:

أ ـ **نظرية الحرمان النسبي:** أستعمل هذ المصطلح منذ أربعينيات القرن المنصرم في إشارة إلى مشاعر الفرد حالَ افتقاره إلى مَكانة أو ظروف يعتقد بوجوب توفرها له، ثُمَ تواتر استعماله في أدبيات كثير من المفكرين أبرزهم غِير (Ted Robert Gurr) في لماذا يتمرد الرجال؟ (Why Men Rebel) عام 1970، إذ عَمِل على إدراج جميع الفرضيات المُفسرة لظاهرة العنف السياسي تحت مفهوم عام هو (الحرمان النسبي)، والذي يَجده: إدراك الفاعلين للتناقض بين قدراتهم وتوقعاتهم وبين ما يرونَه حقا لهم من أحداث أو أشياء أو أوضاع مرغوب فيها، ومنشأ إدراكهم هذا ذاتهم المُقاسة إلى توقعاتهم وليس المراقب وإن اتسم بالموضوعية[2].

وبصفة عامة فإن معايير الفرد فيما يجب أن يكون عليه، تتحدد بمقايسته نصيبه بآخرين لهم مؤهلاته لا بما كان عليه سابقا، من ثَمَ فالحرمان بوصفه سببا أو ظرفا مهيأ لعنف سياسي، يتعزز بالمشاكل السياسية والاقتصادية، التي تَحد من فرص الفرد أو الجماعة في الرفاه أو الأمن أو المشاركة السياسية أو نحوها مما يؤدي إلى الشعور بعدم الرضا وانعدام المعايير[3].

بَيّدَ أن مجردَ السخط لا يؤدي بالضرورة للتجمهر أو الانضمام إليه، بل لابد من توفر أربعة شرائط سيكولوجية – ثقافية تؤدي إلى تعاظمه على وضع قائم هيَ: زيادة الهوّة بين توقعات

---

(1) دوناتيلا ديلا بورتا وماريو دياني، مصدر سابق، ص23.

(2) تيد روبرت غِير، لماذا يتمرد البشر؟، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، 2004، ص67.

(3) Gary T. Marx& Douglas McAdam,Collective Behavior And Social Movements: Process and Structure, p = Pearson College Division, 1994,p882.

الأفراد وواقعهم الذي هم عليه، وزيادة الأهمية التي يولونَها لما هم محرومون منه، وندرة المتطلبات الضرورية، وانعدام أو تعثُّر البدائل لتحقيق تلك الآمال والتوقعات[1].

ب - نظرية القيمة المضافة Value-added theory

أهتم سميلسر (Neil Smelser) بصفة أساسية في القيمة المضافة أو ما عُرِفَ بانموذجه عام 1962، بتعليل الأفعال الجمعية خارج القنوات الرسمية والنظامية، مُعتمدا التأثير الكلي للظروف الهَيّكَلية والمحددات اللازمة لِأحداث حركة اجتماعية أو سلوكا جماعيا معينا[2].

إذ ذَهَبَ إلى أن السلوك الجمعي بأشكاله يكشف عن تناقضات تعجز آليات إعادة التوازن الداخلي عن معالجتها، وأن لكل سلوك جمعي معنىً مزدوجا يعكس من جهة ضعف مؤسسات وآليات الضبط الاجتماعي عن إعادة التوازن، ويعكس من جهة أخرى استجابة المجتمع للأزمة بظهور اعتقاد عام، يُشكّل قاعدة للتضامن الجمعي بين فاعلين يجتمعون على ضرورة التغيير[3].

وعليه فانبثاق حَدث الاحتجاج يكشف عن خلل وظيفي في النَسق العام وعن تأثر العامّة به، وهوَ غالبا مايَعقِب مدد الكساد وتفشي البطالة أو الهزائم العسكرية أو نحوهما من مُسَبِبات[4].

وحُجة ذلك، أن تتبع الظاهرة الاجتماعية بمُتغيراتها البنائية أو اسبابها البنيوية (structural causes)، يكشف عن اِعتِراء المجتمع مشكلة أو مشاكل تؤدي إلى إجهاد بنيوي، يتسبب في إحباط وغضب للعامّة يؤدي بدوره إلى ضغوط بنيوية (Structural pressures) بأن يتفق مُكون اجتماعي على عدَّ الحالة مشكلةً اجتماعية مُسَبَبة عن جهة محددة وأن التغيير ممكن، ووسيلته الاحتجاج، ومع وجود العوامل المؤثرة والمُعَجلة يحصل استنفار للحشود واحتشادها[5].

غيرَ أن التسلسل الهرمي لأدوار الفاعلين، الشكل (4) لا يكون مجردًا عن هيكليَّة ومعايير النظام الاجتماعي، التي تُحدد بدرجات متفاوتة سلوكيات وتوجهات الفاعلين، ومؤداه: أن قيم النظام أكثر تجردًا من مكونات السلوك، وهيَ مَن تُضفي الشرعية عليها، وتؤثر في دوافع الأفراد والضغوط الظرفية المحيطة بهم، وعليه فأن مراعاة الفاعلين لها وتوجيه سلوكياتهم متوازية معها، تُمنحهم دوافع ظرفية وإجرائية أوّفر بخلاف مقاطعتها أو ما أذا كانت موجهة لتغييرها[6].

---

(1) تيد روبرت غِير، مصدر سابق، ص117.

(2) شيماء مجدي حسين، الاضرابات العمالية وسياسة التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي في الفترة (1991-2003)، رسالة ماجستير، علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2016، ص484.

(3) دوناتيلا ديلا بورتا وماريو دياني، مصدر سابق، ص24.

(4) عبد الله شلبي، الحركات الاجتماعية السياسية الأصولية الاسلامية السياسية المعاصرة نموذجا – دراسة في ضبط النفس وتعين حدود الظاهرة - . دار الشمس، القاهرة، 2005، ص20.

(5) Gary T. Marx& Douglas McAdam, op.cit ,p876 – 877.

(6) Adam J. Saffer, Value- Added Theory, TheInternational Encyclopedia of Strategic Communication, 2018, p2.

الشكل (4) مكونات السلوك الاحتجاجي بحسب نموذج سميلسر

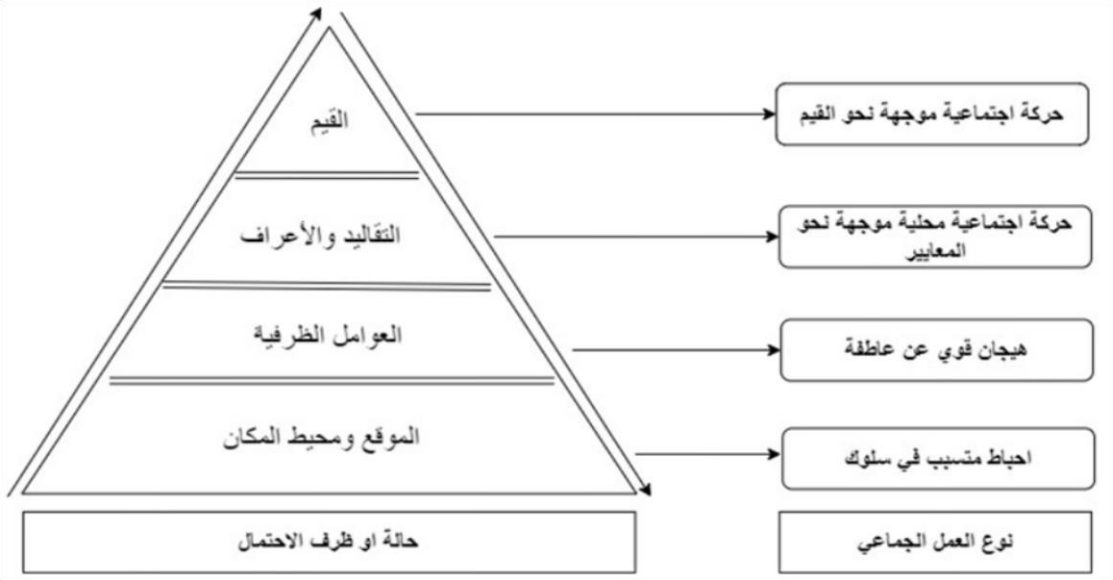

يظهر الجدول أن القيم أعلى التسلسل الهرمي تُمثّل المكونات الأكثر تجردًا والأقل تحديدًا، ويترتب على تسلسل العناصر في التأثير أن لا ينتج عن التغيير في العوامل الظرفية تغييرًا في قيم النظام الاجتماعي، في حين يولد تغيير القيم تغييرا في المكونات أدناه، فإذا ما تغيرت قيم النظام الاجتماعي عندئذ ستتغير القواعد، ودوافع الأفراد، والموارد والوسائل التي يعتمدونها للتصرف.

Source: Adam J. Saffer, Value- Added Theory, TheInternational Encyclopedia of Strategic Communication, 2018, p3.

2 – البنيوية المعاصرة ودور الوعي والنخب المثقفة في بناء حدث الاحتجاج

تعد البنيوية المعاصرة نتيجة طبيعية لحجم التغيير الذي شهدته المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية: حيث تراجع دور الطبقة العاملة، وزيادة فرص التعليم، وحقوق المواطنة، والمشاركة السياسية، وشرعية الحركات الاجتماعية[1]. ومع أن هذه التغيرات قد شَكّكَت بمبدأ الحتمية الماركسية، لكنها لم تشكك بجدواها كأداة معرفية مع بروز مكامن جديدة للصراع مَدارها تناقضات البناء الاجتماعي، أي ذات المنطق الجَدَلي أو مبدأ التناقضات[*].

الأمر الذي حَدا بالباحثين إلى إعادة إحياء التراث الماركسي مُحَدّثا، بعد تحريره من العامل الاقتصادي، وإعادة افتراضه بين أي مستويين فوقي وتحتي ولكن برؤى وأفكار جديدة، يمكن أن يكون لهما دور مستقل في تشكيل احتمالات بنيوية جديدة للصراع، سيما مع منافاة الوظيفية التقليدية لواقع اجتماعي مضطرب خالٍ من التوازن والاستقرار[2].

---

(1) دوناتيلا ديلا بورتا وماريو دياني، مصدر سابق، ص23.

(*) ذهَبَ أرسطو إلى أن السبب الرئيس للثورات هو رغبة عامة الشعب في تحقيق العدالة والمساواة الاقتصادية والسياسية وطموح القلة المهيمنة في إبقاءها وترسيخها، أي إن سببها هو التناقض بين أهداف ومصالح العامة وبين مَن يعتقدون أنها خاصتهم بحق. ينظر:

- the politices of aristotie, trans.j.e.c welldon ,new york macmillan ,1883.1950, p338 – 340.

(2) أبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق، عمان، 2008، ص153.

أ - **منهج انطونيو غرامشي:** يبتني هذا المنهج التحليلي على معارضة الماركسية رؤيتها في حتمية الثورة، وفي قضية أن وعي الإنسان يُشَكله واقعه المادي، لكنه يُعَضّدُها في شرطها للتغيير، وأن ثَمّة دور للنُخب المثقفة في إحداث التوعية الشعبية، بحجة عدم قدرة الشعوب بذاتها على إحداث ثقافة عامَّة، فالفرد منهم وإن تمتع بمَلكة التفكير إلا أن الالمامَ بقضايا الفكر وبرؤية واقعية للأمور غَير مقدور له، وتلك مهمة المثقف العضوي: المُلتزم فكرا ونشاطا بقضايا الجماعة التي يعيش في كنفها وينتمي إليها[1].

فالنُخب الواعية يمكنها بعد تجاوز أهدافها الشخصيّة الضيقة أو مساهماتها الفكرية عند مستوى جماهيري منخفض، أن تسهم في بلورة كتلة فكرية – اخلاقية، تُوجِد الظروف وتصنع الفرص لنهضة جماهيرية في ظل رؤية للواقع أرقى وأشمل[2].

أما عملية التنظيم والتهيئة لحِراك جماعي فمن نصيب منظمات المجتمع المدني كتنظيمات مستقلة مُقدرٌ لها، تمثيل الطبقات المقهورة والسعي لتحقيق مستوى من العدل والمساواة[3].

ثَمّة دور للنُخب المثقفة قِبال ذلك الدور يجسده غرامشي في ضوء رؤيته للعلاقة بين الدولة والشعب، فالدولة كما يجدها تَنحل إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وهيَ بينهما تُمثل حالة من التوازن تتعدى مصالح الفئة المسيطرة والفئات الأخرى لصالح السيطرة السياسية، بالقوة أو بالنفاذ بين أوساط السكان بتوسط أيديولوجيا مُعينة تُصور الوضع الكائن على أنه أمر طبيعي.

والمثقفون هم أداة التوسط المُعبرة عن سيطرة فئة ما لدى الفئات الأخرى، وحيث أن الطبقة السياسية تفرز على الدوام مثقفين موظفين أو غيرهم كأدوات لهيمنتها، وجب على الطبقة المُهمشة إذما توخت السُلطة أن تفرز مثقفين أيضا يكونون أداة توجيهها وهيمنتها، وإلا لم يكن بمقدورها خلق أرادة جماعية تمكنها من تحقيق هدفها في الثورة[4].

فهيمنة القوى المتنفذة إنما تتأكد بما تملكه من قوة للإبقاء على مواقعها وامتيازاتها، ثُمَّ إعادة إنتاجها بالقهر أو بخلق أيديولوجية تُزيف الوقائع وتضلل الحقائق، ومجرد السماح ببعض الممارسات ومظاهر المجتمع المدني مجردة عن وظائفها الحقيقية، إنما هو إيهام لأجل شرعيتها وإبقاء سيطرتها، بَيّد أن هذه الهيمنة لم يكن لها أن تستمر مع تطور وعي الطبقات المُعدَمة بمصالحها، وقدرة مثقفيها العضويين على بلورة ثقافة ثورية وإيجاد تنظيمات خاصة مستقلة[5].

---

(1) إبراهيم عيسى عثمان، مصدر سابق، ص160.
(2) أنطونيو غرامشي، قضايا المادّيّة التاريخية، ترجمة فواز طرابلسي، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2018، ص27.
(3) أبراهيم عيسى عثمان، مصدر سابق، ص160.
(4) أنطونيو غرامشي، الامير الحديث قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة زاهي شرفان وقيس الشامي، منشورات الجمل، بيروت، 2017، ص15 – 16.
(5) إبراهيم عيسى عثمان، مصدر سابق، ص161.

ب – نظرية الممارسة والبعد الرمزي لبيير بورديو: تتلخص إضافة بورديو في محاولته تحليل الواقع الاجتماعي بالجمع بين الموضوعية والذاتية، وبعبارة أدق في الكشف عن العلاقة بين البناء الاجتماعي كوجود مستقل وبين ما يعتنقه الأفراد من معانٍ ومعتقدات وتَوَجُهات، وكيف تتولّد تحت تأثيرها الظاهرات والممارسات الاجتماعية سياسية كانت أم ثقافية أم اقتصادية[1].

ولتحليل هذه العلاقة الجدليّة التفاعليّة وظّفَ بيير ثلاث مقدمات:

- المنطلقات الشخصية (Habitus) أو كيفية امتثال الذوات الفاعلة للشرائط الموضوعية البنائية.
- المجال (Field) ويتمثل بالوسط الذي تؤثر خلاله تلك الذوات بتلك الشرائط والظروف[2].
- المُمارَسة الاجتماعية (Social Practice) كنِتاج تلقائي للعلاقة بين الأثنين، وهيَ في نظره لاتُمثل فعلَ الحاضر مجردا وإنما هي طاقات توّليديّة وقدرات خلّاقة، وهيَ مُحَصّلة خبرات مكتسبة أو موروثة، وشرائط تظافرت على إنتاجها لتقييم الواقع ومواجهته بما يناسبه[3].

وهذه الخبرات والمعارف سواء أكانت مكتسبة أم موروثة تتولد عنها استعدادات لدى الفاعل (Agent) لإحداث ممارسة ما في إطار بنية اجتماعية محددة، وهيَ في الآن ذاته تمثل رأس المال الرمزي (symbolic capital) للإنسان، الذي يشكل مع رأس المال الاقتصادي، أهم ركائز البناء الاجتماعي وعناصر إحكام العلائق والروابط فيه والنزاعات الناتجة عنها[4].

إذ تعمل التنشئة الاجتماعية ضمن طبقة معينة على تشكيل المنطلقات الشخصية لأفرادها، وهيَ بدورها تُجَسد أفعالهم وممارساتهم كاستجابات لحظية أو كاستراتيجيات قصديّة واعيّة، ولمّا كانت تلك المنطلقات تتحصّل ضمن الظروف الموضوعية والطبقية، ارتبطت مضمونا بتلك الطبقة واتّحَدت مع البناء الطبقي للمجتمع.

بحيثيّة يمكن خلالها للأوضاع المكانية المُتَماثلة والطبقة الاجتماعية الواحدة أن تنتج منطلقات متماثلة، فحقيقة الظروف الموضوعية للفاعلين، تتجسد في أفعالهم كمُوَجهات أو أنصاف علل تتصف بالمرونة والاحتماليّة، يُشاركها في التأثير ما اكتسبوه اجتماعيا وثقافيا بحيث تكون اختيارات الأنسان وممارساته مُسَبَبة عنهما معا[5].

---

(1) بيير بورديو، العنف الرمزي (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)، ترجمة نظير جاهل، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994، ص5 – 6.

(2) أحمد موسى بدوي، ما بين الفعل والبناء الاجتماعي- بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو، مجلة إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 8، 2009،ص11-12.

(3) بيير بورديو، بعبارة أخرى محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية، ترجمة أحمد حسان، ط1، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2002، ص33.

(4) ستيفان شوفا ليبه وكريستيان شوفيري، معجم بورديو، ترجمة الزهرة إبراهيم، ط1، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2013، ص192.

(5) بيير بورديو، بعبارة أخرى محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية، مصدر سابق، ص201.

ولَمّا كان البناء الاجتماعي يَنحل إلى عدة طبقات متباينة، ترتب على اختلافها اختلافات مجتمعية في الرؤى والمنطلقات، وظهر التناقض طرديا مع زيادة التباين الطبقي، وربما أحدث سوءَ فَهمٍ بين الجماعات وأفضى إلى تشكيل إيديولوجيات مُتباينة، إذ ما التزمنا إن الأيديولوجية عبارة عن مجموعة المعتقدات الخاصة بجماعة طبقية وانعكاسات مصالح اعضائها[1].

وعليه فكل بناء اجتماعي يستبطن تنافسا عاما وصراعا طبقيا بين فاعلين يَرومون تحسين وضعهم بتحصيل كل ما له قيمة اجتماعية، وآخرين يَرومون إبقاء الوضع كما هو.

ولرأس المال الرمزي النصيب الأوفر في إنتاج الأيديولوجيا المعززة لكل منهما، وللمثقفين ووسائل الاعلام والمؤسسات العلمية والتربوية الدور الحاسم في صياغة الخطاب المناسب، الذي يؤسس إما لشرعية وضع قائم أو لضرورة الخروج عليه[2].

3 – الوظيفية المعاصرة ودور النظام الاجتماعي في تَحييد الحركات الاحتجاجية

تقدم أن الوظيفية تبتني على فكرة تأثير النظام الاجتماعي على أفراده وأن النُظم والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، تسهم في الحفاظ على وحدة المجتمع واستقراره، وتسهم في ذات الوقت في إعادة إنتاجه من خلال التنشئة الاجتماعية ونقل القيم والمعايير من جيل إلى آخر يليه[3].

وبهذه الرؤية تعاملت النظريات ضمن هذا الاتجاه مع الأفعال الجمعية، من منطلق لزوم المحافظة على ثبات واستقرار النظام الاجتماعي، ونَبْذ جميع مظاهر الخلل والصراع المُنافية لذلك النظام، وبناءً عليه فُهِمَت الحركات الاحتجاجية ضمن هذا الاتجاه، على أنها أفعال جماعية مُنافية للطابع المستقر للعلاقات الاجتماعية ويؤسس لِنُظم جديدة بديلة عنها[4].

ومن بين أهم النظريات التي تعكس هذه الرؤية في تفسيره الواقع الاجتماعي.

أ ـ نظرية الفعل لتالكوت بارسونز: جاءت البداية الأولى لأعمال بارسونز عام 1937 مُتزامنة والكساد الاقتصادي الذي عَمَّ الولايات المتحدة آنذاك، بعد أن تسبب في فوارقَ طبقية في الثروة والنفوذ، وخَلف اضطرابات عنيفة في البناء المادي للمجتمع، أمتد تأثيرها إلى البناء الفوقي بما فيه من أفكار ورؤى وإيديولوجيات، فأضحت القيم الاخلاقية والتنظيمية لليبرالية الرأسمالية مهددة بالرفض والتغيير، ونشأ صراع فكري ثقافي بين النفعية من جهة، والاخلاقية والحقوق الطبيعية من جهة أخرى، ترك أثره في ظهور اتجاهين متعارضين: الأول ذو رؤية راديكالية

(1) إبراهيم عيسى عثمان، مصدر سابق، ص168.

(2) بيير بوردو، الرمز والسلطة، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، ط3، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2007، ص65.

(3) أندرو إدجار وبيتر سيدجويك، موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات الاساسية، ترجمة هناء الجواهري، ط2، المركز القومي للترجمة 2014، ص224.

(4) شيماء مجدي حسين، مصدر سابق، ص483.

تدعو للثورة، والثاني محافظ يدعو للمحافظة على النظام العام مهما كانت الظروف[1].

من هنا جاءت أعمال بارسونز في معالجته الظواهر الاجتماعية بالتأكيد على أهمية القيم والمعايير الاخلاقية الليبرالية في نَظم المجتمع والحفاظ على التوازن فيه.

وحيث أن أفراد المجتمع تتشارك ذات القيم وتضبط فعلها وتحدد اهدافها ذات المعايير، فاذن ذاتها مَن تضفى قدرا من النظام والمعنى على سلوكياتهم، وتكبح في ذات الوقت الفوضى والصراع داخل المجتمع، ولكن دونما كبح لحرياتهم بل إن الأفراد يستقبلونها عن حرية وإرادة.

فالأنماط الثقافية بما تحمله من قيم ومعايير وتفرضه من ضوابط تُمَثّل المحددات البنائية للأفعال الاجتماعية، وتحت تأثيرها لايكون فعل الفرد سلوكا عشوائيا بل فعلا يلتزم الفرد خلاله بالمبادئ والقيم الثقافية الدافعة والضابطة لسلوكه[2].

ونظرا لاشتراك الفاعليين ذات المُحددات الاجتماعية أتسمت أفعالهم بخصائص نَسَقية ينحل كلٌ منها إلى عدة أنساق فرعية هي: النسق العضوي البيولوجي أو نسق التَكيّف مع البيئة الخارجية، ونسق الشخصية التي تحدد للفاعل أهدافه وموارده اللازمة لتحقيقها، ونسق اجتماعي وظيفته تحقيق التكامل بما يفرضه من ضوابط اجتماعية تمنع الفاعلين أن يجنحوا صَوب ما يتعارض وأهداف النسق العامَّة، أخيراً نَسَق ثقافي وظيفته المحافظة على النمط من الانهيار ودفعه للاستمرار عبر تغذيته بالمعايير والمُثل والقيم والإيديولوجيات[3].

والخلاصة: إن هذا التحليل يكشف عن أهمية عاملي الضبط والاستقرار، في تحديد حدود الأفعال والإطار العام المُحدد لها، وأن حرية الفاعليين لا تؤهلهم لتخطي ما هو مقرر اجتماعيا، كما لا تُمكنهم من مواجهة الأطر البنائية الثابتة وإلَّا عُدَّ سلوكهم ضرباً من الانحراف[4].

ب - مانويل كاستيلز ونظرية مجتمع الشبكة Network Society

تُعدُّ هذه النظرية من بين أهم النظريات ضمن السوسيولوجيا المعاصرة (ما بعد الحداثيّة) ذات البحث الميكرو – اجتماعي، حيث اهتم كاستيلز بتأطير العلاقة بين الانتقال إلى نظام التقنيات الحديثة وأثرها في صيرورة مفهوم الهُويّة والسُلطة[5].

فالسُلطة في نَظَره ضَرّب علاقة بين الحاكم والمحكوم تُمنح خلالها القدرة لفاعل اجتماعي

---

(1) أحمد زايد، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية،ط2،دار المعارف، القاهرة،1984،ص106– 107.

(2) المصدر نفسه، ص113 ص116.

(3) موريس دورفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991، ص243.

(4) أحمد زايد، مصدر سابق، ص120.

(5) إدريس الغزواني، مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات من المجتمع إلى الشبكة: نحو مقاربة تأويلية للهُويّة والسلطة في عصر المعلومات، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية، العدد 9/33، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020، ص144.

معين فردا أو جماعة أو مؤسسات، أن يؤثر في غيره من الفاعلين الاجتماعيين بسبل تُحابي إرادة وقيم وأهداف ومصالح المُتَمَتعين بها.

وحيثما هيَ علاقة فهناك تأثير تبادلي بين طرفيها وإن كان بدرجة متفاوتة، إذ لا توجد سلطة مطلقة ينعدم فيها تأثير رعاياها، بل هناك دائما خيار للمواجهة والمقاومة يُقابل إذعان وقَبول الخاضعين لها، ومتى ما اصبح الرفض والمقاومة أكثر من الإذعان والقَبول فقدت العلاقة اجتماعِيتها، لاقتصارها حينئذٍ على الهيمنة الهَيّكَلية المدعومة بالعنف، الأمر الذي سيدفع بأصحابها لأجل الإبقاء على هيمنتهم إلى العصف بقدرة الفاعلين على المقاومة مما يلغي العلاقة نفسها، وآنئذ تغدو الدولة مجرد أداة للهيمنة وليست مؤسسة للتمثيل[1].

بعد فقدها أهم ركائز ترسيخ ممارسة هَيمَنتها ألا وهيَ قَبول رعاياها لِقيمها وقواعدها والمعاني المشتركة التي تؤسس لها، مما يَعتَمد على قوة وتأثير خطابها الانضباطي، ويُمَكّنها من إعادة إنتاج علاقاتها السلطوية في مختلف الممارسات الاجتماعية.

وقضية فرض الدولة هيمنتها بالوسائل المؤسسية لا تنافي حقيقة حاجتها إلى الخطاب كوسيلة علائقية بديلة أو صيغة تكميلية لممارسة السُلطة، إذ لا تعارض بين الهيمنة باستخدام القوة وبينها باستخدام الخطاب الذي يُضفي عليها الطابع المنطقي، ويمنحها المشروعية في مواجهة أي عمل من المؤسسات الأخرى الموازية لها كالمؤسسات الدينية والمَدنية والصفوة المثقفة لإعادة إنتاج وصياغة خطابا بديلا لزعزعة أو تعطيل تلك القدرة الانضباطية للدولة[2].

فحيثما كانت هناك سلطة (Pouvoir) كانت هناك سلطة مضادة (Contre–pouvoir)، تُمَثل تحدي المُهَمَشين وحاملي القيم البديلة في شكل حركات اجتماعية غير متناهية، والمورد الأساسي لكل منهما عبر التاريخ هو الرمزية الناعمة[*].

ولازم ذلك عدم إمكان فرضية إنصاف أو حيادية تقنيات الاتصال لأنها في جوهرها عبارة عن منطق وموقف فلسفي وإيديولوجي لشكل من أشكال الحقيقة يجسد قيما وينفي أخرى[3].

ومع ضعف الدولة القومية وتراجع سلطتها، بسبب تطور وسائل الاتصال ولامَركزيتها،

---

(1) مانويل كاستيلز، سلطة الاتصال، ترجمة وتقديم محمد حرفوش، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص38.

(2) مانويل كاستيلز، مصدر سابق، ص44.

(*) ذهب جيف موجلان في نظرية قدرة الدولة على الاضطلاع بالسلطة وممارستها: أن هناك ثلاثة مصادر تؤكد السلطة السياسية للدولة، سلطة العنف لفرض القوانين واصدار الأوامر وتنفيذها والحفاظ على وحدة الشعب والارض، وسلطة المال من خلال تركز الاموال في خزائن الدولة، وسلطة تشكيل العقول، ومع سلبية الأول وانحصار الثاني في بُعدي الأخذ والعطاء، يكون أهمها بالنسبة للسيادة، هو السلطة على الأفكار التي تؤدي إلى ثقة المجتمع بالدولة ودوامها.

(3) إدريس الغزواني، مصدر سابق، ص150.

ظهرت إمكانات عالية لإعادة عكس التناقضات الاجتماعية، وتشكيل فضاءات سياسية جديدة، بحيثية ألزمت فيها عالميّة الشبكة الفرد أن يفكر محلياً ويتصرف عالمياً[1].

حَتّى أضحت السياسة الجديدة سياسة إدارة المعلومات وإحكام السيطرة على تدفقها، وأضحت صيغ التحكم والتلاعب بوسائل نقلها قلب صناعة السُلطة، والمعلومة شرط نفاذها إلى جميع اشكالها المادية، فالصراعات المعاصرة في واقع الأمر ما هيَ إلَّا صراعات للإمساك بمعايير الخطاب الجماهيري ورَمزيَته الثقافية، ومَن يُستَبعد من النفاذ إليهما أو يقتصر نفاده على التلقي السلبي للمحتوى، لا يهمّش تقنيا واقتصاديا فحسب بل وسياسيا[2].

وحيث أن إحداث أي تغيير اجتماعي يستهدف العلاقات الكامنة للسُلطة، فإنه يستدعي إحداث تغيير ثقافي في الأفكار والمعتقدات على نطاق يكفي اتساعه للتأثير في المجتمع ككل، وهو ما أشار إلية كاستيلز بـ(الحركات الاجتماعية)[3].

وبينما كانت تلك الحركات والتغييرات الثقافية، تتشكل في الساحات العامَّة وعبر الاتصال المباشر، حيث تنتقل الأفكار والقيم وتلقى دعما أو مقاومة، فهيَ في مجتمع الشبكات تتشكل عبر شبكات واسعة للاتصال متعددة الوسائل، وبقدرات عالية على التَكيف وإعادة صياغة الفضاء العام أو ما يُعرف بفضاء الاستقلالية، ليجمع بين الفضاء الحضري الثابت والفضاء الافتراضي المتنقل في علاقة تكامليّة بين الاثنين[*]، فالشبكة هي مكان اتخاذ المبادرات والتعبئة وتضخيم الأحداث، والساحات العامَّة هيَ مكان تطبيقها وعرضها للمجتمع ككل[4].

4 – تعبئة الموارد (Resource Mobilization)

تعبئة الموارد أو جواب سؤال: كيف يتم بناء حركة احتجاجية مؤثرة؟ وذلك بتتبع العوامل الاجتماعية المساهمة في تشكّيلها، من قبيل إمكانات التعبئة والتنظيم والتحالفات وفرص النجاح أو الفشل السياسية، مُضافَا إلى فرضيات السخط وعدم الرضا التقليدية[5].

وحجتها الرئيسة: أن المظالم الاجتماعية ومشاعر عدم الرضا موجودة وباستمرار في عموم

---

(1) المجتمعات العربية من الواقعي إلى الافتراضي، مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد 56، الرباط، 2019، ص160 – 161.

(2) دارن بارني، المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص130 – 131.

(3) مانويل كاستيلز، مصدر سابق، ص124.

(*) لتقريب المعنى يستشهد كاستيلز بلافتة لأحد المتظاهرين في احتجاجات بيلو هوريزونتي في البرازيل صيف 2013، كُتب عليها: "ولدت في الفيسبوك وأنا الآن في الشارع". يُنظر:
- مانويل كاستيلز، مصدر سابق، ص94 – 95.

(4) A Conversation with Manuel Castells,Berkeley Planning Journal, 27(1) ISSN 1047-5192,UC Berkeley,p94.

(5) J. Craig Jenkins, Resource Mobilization Theory and The study of Social Movements, Ann. Rev. Social. 9:527-53, 1983,P528.

المجتمعات، ومع ذلك لا يخرج الاحتجاج معها من القوة إلى الفعل ويصيرها أمرا واقعا، مالم تتوافر مجموعة من المؤثرات الخارجية تتسبب في فرصة للعمل والتصرف[1].

وهذه هيَ نقطة تقاطع النظرية مع غيرها من النماذج الكلاسيكية، فضلاً عن رفضها لفرضية انبثاق الحركة نتيجة لزيادة المظالم الفردية الناتجة عن الضغوط الهيكلية، واستبدالها بالدعوة إلى التحليل بالتركيز على آليات التعبئة بنجاح، سواء أكانت شبكات وروابط اجتماعية أم عوامل تنظيمية أو خبرات شخصية لتحصِيّل تعاطف الجماهير المحلية والمنظمات الخارجية[2].

ومن ثَمَّ فهيَ تدعو لفَهم الحركات الاحتجاجية بعيدا عن العوامل البنيوية لصالح العوامل التنظيمية أو ما يُعرَف بديناميكيا الخلاف[3].

وذلك في مستويين: في كيفية بنائها وآلية انضمام الناس إليها طبقا لنظرية الفاعل العقلاني[*]، وفي تحليل مجموعة الأدوار والتسهيلات المتاحة والموارد التنظيمية، التي تعمل لأجل الإبقاء على الذات وتسويق أفكارها[4].

أما عن الأسباب الواقعية وراء مشاركة البعض في النشاط الاحتجاجي ومجانبته من قِبل آخرين، فتقترح النظرية: إن توقعات النجاح والفرص السياسية هي مَن تُشكل حافز الحركة ونموها واستمرارها، ثُمَ تعمل مجموعة العوامل الظرفية المواتية، من قبيل سمو القضية المُدافَع عنها، والتحالفات التكتيكية الممكنة والرأي العام على حَثّ الفاعلين ودفعهم في لحظة معينة، لتعبئة مواردهم واختيار الوسائل الأكثر فاعلية للنشاط الاحتجاجي[5].

---

(1) Aldon Morris and Cedric Herring, Theory and Research in Social Movements: A Critical Review, Westview Press, Fall,1984,p47.

(2) J. Craig Jenkins, op.cit, P529.

(3) Aldon Morris and Cedric Herring, op.cit, P50.

(*) تنص نظرية الفاعل العقلاني (Rational actor theory) على أن الناس يفضلون الانضمام إلى الحركات الاجتماعية، حينما يشكل الانضمام فائدة لهم وتكون منفعتهم أكبر من تكلفة الانضمام والالتحاق بالحركة، ومع أن الحركات الاجتماعية تعلن عن أهداف ومصالح عامة اجتماعية إلا أن العديد من أفراد المجتمع، يفضلون أن لا يكونوا جزءا منها وأن ينتظروا نجاحها، أو أن يركبوا الموجة مجانا سيما مع احتمال نجاحها وسيما ذوي الاهتمامات السياسية والوظيفية. يُنظر:

- Robert Chelagat, A Study on the Sources of Resources and Capacity Building in Resource Mobilization: Case of Private Chartered Universities in Nakuru Town, Kenya, Journal of International Education and Leadership Volume 3 Issue 2 ,Kabarak University, Kenya ,2013,P6.

(4) Robert Chelagat, A Study on the Sources of Resources and Capacity Building in Resource Mobilization: Case of Private Chartered Universities in Nakuru Town, Kenya, Journal of International Education and Leadership Volume 3 Issue 2 ,Kabarak University, Kenya ,2013,P6.

(5) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص277 – 278.

وأما خلق المظالم العامّة وتحديدها وتوجيه سلوك الفاعلين اتجاهها، فَمَهمّة الأطراف خارج حَدث الاحتجاج دينية أو ثقافية أو تنظيمية (organizations) كفواعل رئيسة في إنجاحه[1].

5 – بُنيَة الفرصة السياسية (the structure of political opportunity)

الفرصة السياسية أو جواب سؤال: ما العوامل التي تُحدد شكلَ وحِدَّةَ حَدث الاحتجاج؟ وهي كسابِقاتِها جاءت لوَأْد ثغرات منهجية في معالجة ظاهرة الاحتجاج، بعد أن شَخّصَ منظروها عدم جدوى تعبئة الموارد في تغطية ما يطرأ على فعل الاحتجاج من تغييرات لاحقة، إذ صَرَفها تمحورها حول تكديس الموارد وأشكال التنظيم عن دور التحالفات أو الصراعات داخل الكتل السياسية وعن طبيعة النظام السياسي والاجتماعي من حيث الفرص والقيود[2].

من هنا توجهت هذه النظرية لرصد البيئة السياسية التي تواجهها الحركة، واعتمدت دمج البعد السياسي كمستوى آخر للتحليل في دراسة الظاهرة[3].

ومؤدى ذلك عدم مُعاينة الحَدث كوحدة مُتَشَخصَة للتحليل، وإنما كشكل من أشكال العمل الجماعي ضمن عمليات النضال، وبحسب ويليام جامسون وتيلي (j.Gamson and Ch.tilly) الأفضل: قراءة الظاهرة كصراع بين مُعارضين وسُلطة ضمن ديناميكيا الخلاف بينهما، وإن انخراط المجموعات في النشاط الاحتجاجي وما تقوم به من تكتيكات واستراتيجيات، تتحدد تبعا للاستفادة من السياق العام للنظام القائم سواء أكان نموذجيا أم بالعكس[4].

أما صيرورة ذلك الصراع فتتحقق حينَ إبعاد المُتَحَدِين عن العملية السياسية، وحرمانهم من الوصول إلى الموارد التي تسيطر عليها المجموعات المُهَيمِنة، من ثَمَّ تعمل المصالح المُستبعدة كمحفزات رئيسة لظهور الاحتجاج، حينئذٍ تكون مصلحة الجماعات المُتَحَدية في التحرك لِاستحصالها وتكون مصلحة النظام في مواجهتها والتصدي لها[5].

أما المرحلة الملائمة من العملية السياسية التي يمكن أن تشكل فرصة مؤاتية لانبثاق الحَدث ومتابعته بقوة، فقد رَصَدَ الباحثون عددا من المتغيرات، منها تقليدية: كطبيعة الهياكل الاجتماعية والتنظيمية بما فيها المؤسسات والشبكات الرسمية والمهنية[6].

---

(1) Graeme Chesters and Ian Welsh, op.cit,P8.
(2) Aldon Morris and Cedric Herring, op.cit, P39.
(3) Anne Revillard and Sciences Po Paris,opportunités politiques et processus de cadrage,La sociologie des mouvements sociaux : structures de,2015,p2.
(4) Lilian Mathieu, Des Movements Sociaux Àla Politique Contestataire: Les Voies Tatonnantes D'UN Renouvellement De Perspective, Éditions Technip & Ophrys | Revue française de sociologie 2004/3 Vol. 45 | p567.
(5) Aldon Morris and Cedric Herring, op.cit, P40.
(6) Ibid . p 41 – 42.

ومنها مُستحدَثة سنأتي عليها: كالإعلام والحداثة والمَقرَطة والهُويّة المشتركة[1].

من ثَمَّ فقد تنبه دعاة هذا الاتجاه إلى ضرورة التفريق بين دعوى: إن الفرصة السياسية المؤاتية تُنتج تكثيفا في النشاط الاحتجاجي، وبين إجراءات النظام في مواجهته، إذ قد يؤدي القمع وتفاقم التهديدات أحيانا إلى تضخيم ردّات الفعل وليس إلى تفكيكها وتشتيت أعضائها.

وعودة على ذي بِدء يُعد دوج ماك آدم (Doug McAdam) رائد هذا التوجه، إذ رَمى في دراسته لتطور حركات الزنوج في الولايات المتحدة 1930 – 1970، إلى ملاحظة مدى تأثير حالة النظام السياسي وتطوراته الظرفية، التي جعلت منه أكثر أو أقل تعرضا للحركات الاحتجاجية وعلى مواجهتها أو التأثر بها، حينَ انبثاقها بصرف النظر عن قدرتها التَعْبَوية [2].

غَيّر أن تعدد عوامل التحليل دفع آخرين ومنهم سيدني تارو (Sidney Tarrow) 1994 إلى اقتراح مفهوم جديد للفرصة السياسية عبر الجمع بين اربعة عناصر رئيسة هيَ: مدى انفتاح النظام، واستقرار التحالفات السياسية، وجود أو عدم وجود حلفاء للحركة، ووجود صراعات أو انقسامات بين النُخب والكُتل السياسية، ثَمَّ اضاف مع تيلي عام 2008 الإجراءات التي عادة ما تواجه بها السلطة التحديات ومدى مَيّلها إلى تيسير أو قمع تعبير الجماعة عن مَطالبها[3].

وعموماً فقد نَحا الباحثون مَنحى جديا في تطبيق مفهوم بنية الفرصة السياسية في أتجاهين:

الأول: ذو منظور زمني يهتم بتتبع تطورات حركات الاحتجاج في ضوء تقلبات السياق السياسي من قبيل دراسة ماك آدم آنفة الذكر، من أن أية أحداث تحويلية أو عمليات اجتماعية واسعة النطاق تُقَوّض مركزية السلطة، تُحَفز الناشطين نحو الاحتجاج حال ادراكهم أن الفرصة مؤاتية وأن هناك أملا في الظفر بالمطالب من قبيل الحروب والأزمات الاقتصادية أو إعادة الاصطفافات والتحالفات السياسية المحلية والدولية[4].

الثاني: ذو منظور مَكاني يهتم برصد لحظات تاريخية في فضاءات تُشكل بعينها هياكلَ تنظيمية بالنسبة للجهات الفاعلة، حيث لا يتم النظر إليها في أبعادها المساحية وإنما في المعاني المُعطاة لها من قِبل الفاعلين أو مِمَن تتم تعبئتهم، فمثلاً وضع رموز خاصة في أماكن معينة بان تكون مسرحا لعمليات تعبئة سابقة أو نقاطا لتجمع المتظاهرين، يُصيّر المَساس بها نوعاً من أنواع التعدي، كذلك فإن وصول المتظاهرين إلى أماكن كانت مَمنُوعَة عليهم يجعل منها عاملَ دفع لهم، وعليه فَثَّمة نوع تخصيص للمساحات الحضرية بين الأثنين[5].

---

(1) تشارلز تلى، الحركات الاجتماعية 1768 – 2004، مصدر سابق، ص165.

(2) Lilian Mathieu, op.cit, P567. P563.

(3) سيسيل بيشو وأوليفيه فيليول وليليان ماتيو، مصدر سابق، ص56.

(4) المصدر نفسه، ص57.

(5) Lilian Mathieu, op.cit, P563.

برغم تلك الاضافات لم يخلو هذا النموذج من انتقادات عدّة – على نجاحاته منذ تسعينيات القرن المنصرم – جوهر النقد فيها، إضافة إلى غياب آلية عمل الشروط الموضوعية والبُنيَوية اهماله لدور أطر إدراكات المعاني التي تُشكل فعل الاحتجاج.

وفي محاولة لتجاوز هذه الانتقادات أقترح كلٌ من آدم (Doug McAdam) وجون ماكرثي (John McCarthy) ومايز زالد (Mayer Zald) انموذجا ذات أبعاد محورية ثلاثة لتفسير ظهور وتطور الحركة: بُعد رئيس هو الانفتاح السياسي، وبُعدان مكملان هما بُنى التعبئة (structures mobilizing) وأطر التفسير.

إذ تؤدي التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية في آن واحد إلى الفرصة السياسية وتقويّة المنظمات، وهما يُفضيان إلى التحرر الادراكي (framing process) وميلاد الحركة[1].

من ثَمَّ فلابد لتحقيق الارتباط بين هذه الأبعاد الثلاثة وتَحَقق اللحظة التاريخية، إذ لا يمكن للفرص أي كان حجمها أن تكون ذا قيمة، مالم تُدرَك من قبل الفاعلين بوصفها فرص، كما لا يمكن تحصيّل التعبئة الجماهيرية مالم يكن ثَمّة أدراك عام مشترك للقضية المفروضة[2].

أما أهم ما صِيغَ من نماذج تطويرية وتكميلية لأنموذج البُنيَة السياسية فهو: انموذج تحليل الأطر (**Frame Analysis**)، إذ ترك التهافت في تعديل نموذج الفرصة السياسية – بين ضرورة إدراج الأطر الإدراكية والجوانب الثقافية وبين إنكار الطابع البنيوي الكلاسيكي – أثره في ظهور تيار جديد منذ منتصف الثمانينيات، يعتمد قراءة حَدَث الاحتجاج من منطلق عدم توقف التعبئة على توفر الموارد أو انفتاح النظام أو حِساب المصالح، بقدر توقفها على مقاربة وإدراك الواقع، ويُناسب ذلك عدم النظر إلى الحركات الاحتجاجية مجردَ أفعالٍ حاملة لأفكار ومعان موجودة سلفا، أو أنها تنمو تلقائيا خارج الهياكل التنظيمية والأحداث الطارئة، وإنما كأفعالٍ مُسَبَبة عن جهات (فاعلين) مُنتجة للمعاني (سياسة المعنى) (The politics of meaning)[3].

وهذا الأنموذج ينطلق من فرضية: عدم كفاية الوضع الظالم مهما حَمَل من إشكالات لإدراك الناس له بوصفه كذلك بحيث يُفضي إلى تعبئة[4].

بل لابد من مبادرة مجموعة تتبنى تصورا مشتركا للوضع بانه ظالم ومَن ولماذا هو كذلك، أي تشخيص المشكلة وإسنادها إلى مُسَبِبها والعوامل التي أنتجتها، على أن تشخيص مشكلة ما لا

(1) James M. Jasper, Protest: A Cultural Introduction to Social Movements, |1st Edition, Polity Press, October 2014| p 216.

(2) سيسيل بيشو وأوليفيه فيليول وليليان ماتيو، مصدر سابق، ص60.

(3) David Snow and Robert D Benford, Framing Processes and Social Movements : An Overview and Assessment, Annual Review of Sociology. August 2000 DOI: 10.1146/annurev.soc.26.1.611.p613.

(4) Bert Klandermans,The demand and supply of participation: social psychological correlates of participation in a social movement, Psicologia Política, 2002.

يعني إجماع الناشطين والمنظمات (diagnosis framing) بشأن مصدرها أو كيفية مواجهتها أو ما يُعرف بالأطر الاستشرافية، وإنما على قدرة الفاعلين على إقناع الغير، ومعالجة مشاكل التوافق والتعبئة (prognostic framing)، وتحديد ما يجب القيام به، من ثَمَّ دفع المجتمع لضرورة التغيير أو ما يُعرف بالأطر التحفيزية (motivational framing)[1].

أما الكيفية التي يؤثر خلالها الفاعلون بغيرهم، فيؤكد منظرو هذا النموذج، أن نجاح عملية التأطير يعتمد على مدى محاكاة الفاعلين للبيئة الثقافية السائدة، وإبراز مشكلاتها وعمق المَساس بها، فضلاً عن إبراز صِدقَهم لجمهورهم والجمهور المفترض[2].

كما يؤكد منظرو النموذج على شعبية المطالب، وإظهار النجاحات والقوى المُتحالفة والتجانس الداخلي، على أن تماسك التعبئة لا يعتمد وجود التجانس بقدر اعتماده على إخفاء عدمه واقناع الرأي العام بوجوده بشكل ما[3].

ومع أهمية جميع ما يتوقف عليه إنجاح عملية التأطير إلا أن الباحثين قد رَكَزوا على أهمية العلاقة بين الأطر والثقافات والأيديولوجيات السائدة، فقد ذَهَبَ ويستباي (David Westby) إلى ضرورة تنوع الأطر بتنوع الإيديولوجيات.

فالأيديولوجيا قد تكون دافعة للأطر بحيث تُشتق منها وقد تكون مُحددة ومقيدة لها، بأن تحد من تنوع الخطابات ضمن مجال التأطير، وربما بَلغ حَد الاختلاف بينهما حَدَ التصادم أو إساءة فهم الآليات السببية التي يتحرك خلالها الفاعلون، بحيث يُفضي إلى الانفضاض عن الحركة ونبذ أيديولوجيتها ووضعها موضع الشك[4].

وبالعكس فأن الاستخدام الاستراتيجي لعواطف الجمهور وأخلاقياته سيّما المُتجذرة منها، يؤدي إلى نجاح الحركة وتحقيق المَرجو منها، علماً أن العواطف ذات الصلة بالسياسة هيَ الأكثر تجذرا في البناء الاجتماعي، وهيَ الأهم في نمو وتَكَشّف الاحتجاج، ومن الواضح أن جميعها مما يمكن التلاعب به، بين إثارة غضبَ وسخطَ العامّة وبين إيجاد أو تصوير بيئة ملائمة، تستعطف الجمهور وتَستَميل مَن كان ناشطا منهم للتعبير عن ذاته وعرض تجاربه وخبراته[5].

---

(1) David Snow and Robert D Benford, op.cit, p616.

(2) Robert D Benford, An Insider's Critique of the Social Movement Framing, Sociological Inquiry, Vol. 67, No. 4, by the University of Texas Press,1997, p412.

(3) Mayer N. Zald and John D. McCarthy,Social Movement Industries: Competition and Cooperation Among Movement Organizations, Center for Research on Social Organization University of Michigan,1979,p9-10.

(4) David Snow and Robert D Benford, , op.cit, p p 621 – 622.

(5) Bert Klandermans, op.cit.

ثانياً: متغيرات الحداثة ومسارات حركات الاحتجاج

نستنتج من النظريات والمناهج التحليلية آنفة الذكر أن ثَمَّة علاقات تطورية بين حَدث الاحتجاج وأكثر من متغير من متغيرات الحداثة، أهمها خلا التنظيمات الاجتماعية والمجتمع الشبكي: وسائل الإعلام، هُويّة المقاومة، ديمقراطية النظام، العولمة أو التدويل.

1 – التغطية الإعلامية (Media Coverage)

سبقت الإشارة في نظرية المجتمع الشبكي وانموذج الأطر إلى أهمية وسائل الإعلام في بروز وتنامي ظاهرة الاحتجاج، للإعلام به وإيصال مطالب المُحتجين إلى غير المُستَهدَفين، الأمر الذي يُعظّم الجمهور المُستَهدف من جهة، ويُتيح قياس صدى مَطالب الحركة ومدى تفاعل العامّة معها من جهة أخرى[1]. ذلك أن مجموعات الاحتجاج تستهدف إيجاد تغطية إعلامية، تُظهر أهدافهم إلى الرأي العام وتُقنعه بها، ومن وراءها تَحصيّل تعبئة اجتماعية كافية.

بَيّد أن العلاقة بينهما أعقد من ذلك، فانتقائية المعلومات (selective reporting on protests) في نقل أحداث الاحتجاج والتحييز في الاختيار (Selection bias) ودرجة الصدى (the degree of resonance) سواء في وسائل الإعلام الوطنية أم الدولية ومدى عكسها للواقع – بحيث تحظى أو لا تحظى الأحداث بفرص متساوية لأثارة اهتمام الجماهير– يجعل من الساحة الإعلامية مجالاً رحبا لتجاذبات الأطراف المتنازعة والمحللين والباحثين على السواء[2].

وبعبارة اخرى: إن ثَمَّة رغبة لدى مجموعات الاحتجاج في الوصول إلى الرأي العام، ورغبة موازية لها لدى وسائل الإعلام في تغطية الحدث وتحصيّل المعلومة، إلّا إن الثانية منهما موجهة ومحكومة بمنطق ومصالح خاصة، تُلزمها إخبار العامّة بما ينسجم وهاتين الخاصتين، الأمر الذي يُصيّر انتقائية الخبر والتحييز فيه متعلقة بتحليل المنطق الكامن وراء اختياره والعوامل الكامنة وراء صناعته (Making of news).

ولتخطي هذه الإشكاليّة أجتهد الباحثون أن يعملوا على تعدد مصادر المعلومات وكفايتها[3]. والتمييز بين التحيز في الاختيار والوصف، وزيادة الوعي بكيفية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي (social media) على مَكانة وفاعلية استخدام المصادر المختارة، إضافة إلى محاولات تضمين جميع الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية وطبيعة العلاقات التفاعلية بينها.

---

(1) Pamela E. Oliver AND Gregory M. Maney, Political Processes and Local Newspaper Coverage of Protest Events: From Selection Bias to Triadic Interactions, American Journal of Sociology, 106,2000, P470 – 471.

(2) Jürgen Gerhards, Die Macht der Massenmedien und die Demokratie: Empirische Befunde, Berlin (WZB)1991, p128 - 129.

(3) Peter Hocke, Determining the Selection Bias in Local and National Newspaper, Reports on Protest Events, Wissenschaftszentrum Berlin.1996,p3

أبعد من ذلك إدراج الأحداث خارج سياق الاحتجاج بما فيها المُتَغيرات الخارجية، حالَ كونها مهمة في فَهم حجم الصراع، لأنها إما ساعدت في إثارته وإما تأثرت به بطريقة ما[1].

أما لأجل تحليل الانتقائية الإعلامية في الأخبار فقد مَيّزَ الباحثون بين ثلاث مقاربات:

الأولى: وتتمحور حول الصحفي وتُعرف بـ(the gatekeeper approach) وحجتها أن الصحفي، هو مَن يُقرر أي أجزاء المعلومة يصح أن يكون خبرا وأيها لا يصح، فقراره منفردا هو العامل الأبرز في عملية الاختيار[2].

الثانية: وتتمحور حول تحييز الخبر (news bias) وتهدف إلى الكشف عن احادية التوجهات السياسية لوسائل الإعلام، وكيف تحكم الهيمنة السياسية اختيارات ومواقف الصحفيين.

الثالثة: مفهوم قيمة الخبر(news value) وهذه المقاربة تختلف عن سابقتيها في افتراضها، وجود معايير مهنية مشتركة بين الصحفيين مصدرها المجتمع وقيمه المُهيمنة، وهيَ من توجه اختيار الأحداث بحسب تلك المعايير، بحيثية تؤدي إلى نمطٍ معينٍ من الاختيار في نقل الأخبار، إذ إنَّ لكل مجموعة اجتماعية منافسة مع فاعلين آخرين سياسيين أو غيرهم أهداف ومصالح عُليا، هيَ مَن تتسبب في أنماط معينة وراء الذهاب المنطقي للأفراد[3].

غيرَ أن صعوبة تتبع العمليات غير المرئية في اختيار وصناعة الخبر، يُرجِعُنا إلى تحديد نسبة التحيز بمقايسة الخبر في وسائل الإعلام الأخرى، ويُحيلُنا إلى دراسة العلاقة بين الحَدث بوصفه حافزا والتغطية الإعلامية بوصفها استجابة، أي تحليل الحَدث بتتبع التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالتغييرات ضمن السياق الذي يجري فيه ذلك الحَدث[4].

2 – الهُويّة والاحتجاج

ذهب سيغموند فرويد إلى أن الهُويّة (Identity) بأبسط معانيها: إدراك الفرد لذاته وتصوره لأناه، وإجابة سؤاله مَن أنا[5]. وذهب تورين إلى أنها "الوعي الذي يَعي الفاعل الفردي أو الجماعي به ذاته"[6]. مما يمنحهما التَشَخُص والاختلاف والتَميّز والشعور بالانتماء.

---

(1) Swen Hutter, Comment: Exploring the Full Conceptual Potential of Protest Event Analysis, Sociological Methodology, ISSN 1467-9531, Sage, Thousand Oaks, CA, Vol. 49, Iss. 1, 2019, p60.

(2) Schulz, Winfried: Nachricht, in: Fischer-Lexikon Publizistik und Massen kommunikation, Noelle-Neumann, Elisabeth et al, Frankfurt/M. 1995, pp. 307-336.

(3) Staab, Joachim Friedrich: Nachrichtenwerttheorie. Formale Struktur und empirischer Gehalt, München,1990, p 15 -17.

(4) Peter Hocke, op.cit,p 7 – 8.

(5) Erikson, E. H.Identity and the life cycle. New York: W. W. Norton & Company Inc,1994, p218.

(6) آلان تورين، من أجل علم الاجتماع، ترجمة تيسير شيخ الارض، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1979، ص189.

وهيَ للفرد تعكس تأثير الجماعة عليه وكيفية تفاعله واستجابته لها، وللجماعة تعكس تأثير بقية المجموعات على سلوكيات أعضائها وخَلقِها هُويّتها الجماعية (Collective Identity)، التي تجمعهم وتمنحهم التماسك والمنافسة إزاء المجموعات خارجها، وغالبا ما يُخلق هذا النوع من الهُويّات أو يُعاد إنتاجها بناءً على تحديد ما عارضه أعضاؤها، حيث يكون رفض الغير محفزا قويا تجاه مجموعة بعينها[1]. أو بناءً على ما ترسخه فيهم من تصورات وتمارسه من نشاطات تستهدف انتهاك القواعد خارجها، وبذا تُشَكّل المجموعات الخارجية إلى جانب تصورات الظلم وضمن سياقات معينة دافعا للتجمع وصياغة هُويّة خاصة يتم تحديدها غالبا ضد الغير[2].

ولَمّا كانت الجماعات مُتكثّرة مُتباينة تَكَثّرت هُويّاتها وتباينت فيما بينها، لكن الذي ارتبط منها بأبحاث ديناميكيا الخلاف والحركات الاحتجاجية، هي:

أ – الهُويّة الاجتماعية (Social identity): التي تتجلى باعتراف الأفراد بوجود نظام وعلاقات للسلطة والسيطرة الاجتماعية، تُعزز فيهم الشعور بوجود نظام للمراقبة الاجتماعية، يُضفي على المجتمع طابعَ القواعد المؤسسية، بما يُعرّف كل فرد مَكانته ويُفهمه كيفية التلاؤم والقواعد التي يسير عليها، وبذلك فأن هُويّة كل فرد تُفرض عليه من الخارج وتُلزمه ما يجب أن يكون عليه، وماهي ضروب السلوك المتوقعة منه[3]. فهي نِتاج تفاعل مجموعة الظروف والعوامل التي تشكل البناء الاجتماعي بما فيها الاقتصاد والتهديدات والإحباطات[4].

ب – هُويّة المقاومة (Resistance Identity) وهيَ تظهر حينَ تمكن فاعليين سياسيين من خَلق ثقافة للمقاومة، تقوم على معارضة ومجابهة المبادئ المُتبناة من قبل المؤسسات المجتمعية السائدة التي تَدَعم هياكل السُلطة وتبرر لها وتروج لشرعيتها[5]. وهذا النوع من الهُويّات غالبا ما يكون هدفا للناشطين من خلال توجيه مَن يشعرون بالمظالم السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، لإعادة إنتاج أنفسهم وصياغة هُويّة مقاومة، يتم تعزيزها وإضفاء الشرعية عليها وربما تبرير عنفها بدعوى الدفاع ورعاية مصالح الجماعة، أما المؤسسات والأيديولوجيات المُهَيمِنة فتواجه في

---

(1) Taylor, D. M. and Louis, W. Terrorism and the quest for identity. Moghaddam, F. M. and Marsella, An. J., ed. American Psychological Association, Washington, DC: 2004, p177.

(2) Leen Aghabi, Neven Bondokji, Alethea Osborne, and Kim Wilkinson, Social Identity and Radicalisation:A Review of Key Concepts WWANA Institute, Royal Scientific Society in Amman, Jordan, 2017, p11-12.

(3) آلان تورين، من أجل علم الاجتماع، مصدر سابق، ص190.

(4) Leen Aghabi and others, op.cit, 2017, p4 – 5.

(5) Manuel Castells, The Information Age: Economy, Society, and Culture, Volume II: The Power of Identity,Wiley-Blackwell, 2010, p8.

الغالب هذا النوع من الهُويّات ببناء هُويّة دفاعية مضادة، لِتنشأ مشكلة تَعَثّر وربما انقطاع التواصل بين هذه الهُويّات المُستَبعِدة والمُستَبعَدة[1].

وعموما فقد وجه الباحثون العلاقة بين الهُويّة الجماعية والنشاط الاحتجاجي على أنها علاقة تأثير وتأثر، فالهُويّة تُشكل الإطار الذي يُعرّف به الفاعلون أنفسهم، ويَعرِفَهم غَيرُهم بأنهم جزء من جماعة، وأنهم مرتبطون بروابط عاطفية وقيمية معينة، من ثَمَّ فقد تختص هذه الجماعة بطبقة اجتماعية أو عِرق أو دين أو طائفة، وقد تختص بنوع أو جيل أو تَوَجه، فالمهم هو ارتكازها إلى طائفة مشتركة من القيم والتوجهات والمواقف والرُّؤى وأنماط الحياة.

وبذلك فهي سابقة للنشاط الاحتجاجي، وجهة سِبقها قدرة مُمَثلو الحركة على تحديد خصومهم على أساس القيم أو المصالح، من ثَمَّ إنتاج هُويّتهم الخاصة بالتزامن مع إنشاء شبكة من علاقات التعبئة تُتيح للفاعلين العمل في بيئات اجتماعية معقدة، وتضمن لهم التفاعل والتواصل عبر الشبكات الشخصية، كبديل استراتيجي لندرة الموارد التنظيمية وعدم الوصول للإعلام العام أخيرا إيجاد مجموعة من المعاني المشتركة تُرسخ في الفاعلين مبادئ وأهداف الحركة، لأجل القدرة على الاستمرار ومواجهة مخاطر الخروج[2].

لاسِيّما وأن الاحتجاج دائر بين الأفول والعودة، فشأنه حينَ يسوده البعد العام وتتوجه إليه المبادرات والتداخلات الإعلامية، أن يكون بمستويات عالية من التفاعل بين مختلف الفاعلين المُعَبأين، بينما تبرز الهُويّة في تحديد قدرة مُمَثلي الحركة حال خفائها على إعادة إنتاج بعض التّمثِيلات، وإيجاد الظروف للتعبئة لِعَود الحركة، غير إنها ومن جهة أخرى تسمح لأجهزة السُلطة بتتبع أصول الموجات الجديدة من الاحتجاج قبل حدوث التعبئة العامَّة[3].

وتجدر الاشارة: إن وظيفة الهُويّة غير مُقتصرة على المستوى الجمعي، وإنما تتعداه إلى التجارب الفردية للفاعلين، فالأحداث الشخصية والجماعية، كلاهما ينعكسان على مختلف مراحل حياة الانسان وسيرته الذاتية وإحساسه بذاته المُستَمَدة من تلك التجارب، وحقيقة جذب موجات التعبئة فاعليين جدد لا ينافي حقيقة أن أولئك الذين شاركوا بنشاطات سابقة من المرجح أن يعودوا نشيطين مرة أخرى أكثر من غيرهم، كما إنهم يكونون أكثر قدرة على الممارسة والاستمرار[4].

---

(1) Alain Touraine, Sociologie de l'action. Paris: Seuil,1995, p29-30.

(2) Calhoun, Craig (ed.): Social Theory and the Politics of Identity. Oxford/ Cambridge, MA: Blackwell.1994, p28.

(3) Robert Lumley: States of Emergency, Cultures of Revolt in Italy from 1968 to 1978, London: Verso.1990, p295-296.

(4) Donatella della Porta and Mario Diani, Social Movements an Introduction, Second edition, Blackwell Publishing 350 Main Street, Malden, MA 02148–5020, USA 9600 Garsington Road, Oxford OX4 2DQ, UK, 2006, p96.

ج – الهُويّات البديلة (Alternative Identities) أنتجت الحداثة (Modernity) فضاءات واسعة للأفراد للبحث خلالها عن هُويّات بديلة حال مواجهتهم هُويّات مَدنية أو وطنية فاشلة، واحتمالية ذلك تتناسب طردياً مع عمل الجهات المتنفذة ووسائل الإعلام في المجتمعات المتأخرة، على إثارة بعض الهُويّات على حساب الهُويّة الوطنية كالطائفية أو القَبلية أو الولاءات الحزبية[1].

وأيضا – وهو من المفارقات – حينما يكون تضيق الهُويّة الوطنية[*] هدفا للسُلطة حين عملها على تشجيع إيديولوجيا بعينها أو إيجاد ولاءات خاصة، تُؤَمِن لهم تحقيق أو رعاية مصالح شخصية أو تضمن لهم عدم وصول غيرهم أو تَحِد على الأقل من فرصهم في بلوغ الوسائل المشروعة والقانونية للتغيير الاجتماعي والسياسي[2].

بينما يحدث العكس مع السُلطات الوطنية حينَ استعمالها شرعيتها وقدرتها على صياغة الأطر، لتعزيز وتفعيل هُويّتها الوطنية في عقول رعاياها، بما يُنمي لديهم الشعور بضرورة التمسك بوطنهم وهُويّتهم ويَخلق لديهم هُويّات مقاومة ليس لها وإنما للهُويّات المقترحة والبديلة[3].

3 ـ الديمقراطية وحق الاحتجاج

الديمقراطية بفحواها شكلٌ للسيادة الشعبية، وبإجراءاتها والمعايير القانونية التي تَحكُمها ضمانٌ لحرية الجَدل السياسي والتجمع والتعبير والانتخاب، وكَمالُها هذا مشروط بأنظمة مؤسساتية تقييد المُنتَخَبين، وتمنع تَحييد أو حَرف الإرادة الشعبية عن مسارها، وتُعظيم دور البرلمان ضد السُلطة التنفيذية التي تمتلك مساحة أكبر للتأثير في مَجالي القرار والإعلام[4].

وتُعرف بلحاظ طبيعة العلاقات بين المواطنين بأنها ضمانُ تحقيق العدالة والمساواة بينهم[5].

وهي كنظام للحكم تشارك غيرَها وجودَ علاقات والتزامات متبادلة بين الحاكم والمحكوم، لكنها

---

(1) Leen Aghabi and others, op.cit, p13.

(*) الهُويّة الوطنية اصطلاحا (National Identity) نِتاج لتطور القومية الحديثة، باعتبارها حركة سياسية واجتماعية قائمة على أيديولوجية معينة، وهي تعتبر ركيزة اساسية تشكل مع نظام الدولة قوام الدولة القومية الحديثة، وهي تُمثل هُويّة مواطني الدولة بثقافتهم وقيمهم الاخلاقية ومُثلهم ومُعتقداتهم وتاريخهم الخاص، وجميع اعتقاداتهم كأفراد أو مجموعات بالانتماء إلى مجتمع سياسي ذي سيادة. يُنظر:

- Qiang Liua and David Turnerb, Identity and national identity, Educational Philosophy And Theory, VOL. 50, NO. 12, 2018,p1080.

(2) Fadi Farasin, Cihat Battaloglu, and Adam Bensaid, "What is Causing Radicalism in the MENA?" Research Paper Series: Aran Center for Research and Policy Studies, Doha, 2017,p27.

(3) Donatella della Porta, Globalization from Below: Transnational Activists and Protest, op. cit. p 28.

(4) Ibid, p196.

(5) José Antonio Cheibub, Fernando Limongi, Adam Przeworski,Classifying Political Regimes, Studies in Comparative International Development 1996 ,DOI: 10.1007/BF02719326, p 5-6.

تنفرد باستبدالها الفرض والإكراه بحرية الاختيار والمواطنة العامّة مع أحكام عامّة تضمن ذلك، من ثَمَّ فقد عملت الأحزاب والنقابات الجماهيرية ووسائل الإعلام وسَوية التعليم على إحداث تقارب دوري في المنهج السياسي بين دور الطبقات المُهيمنة والنُخبة المُتَنفذة، ودور المجتمع في إظهار مشاعره والتعبير عن مَطالبه[1]. غير أن مثالية الديمقراطية وما كان يؤمل منها يُناقضها واقع تتواتر فيه المشاكل الاجتماعية والأزمات الاقتصادية، فيما يتعلق بتقهقر المنهج السياسي أمام الضغوطات السياسية والاقتصادية ونفاذ التوظيفات الاجنبية لجميع مفاصل الدولة[2].

كذلك تُناقضها إشكالية الأنانية السياسية لقلة حاكمة وإنْ كانت مَنوبَة عن كثرة واقع أمرها أنها مَقصيّة عن صناعة القرار، وأيضا إشكالية المَيل الدائم لدى مركزية الدولة للاستحواذ والسيطرة على جميع السلطات، سيّما في الدول المفتقرة لأدوات الحَد من هكذا ميول محتملة، من قبيل حرية الصحافة ونزاهة الانتخابات واستقلال القضاء والمنظمات والجمعيات المَدنية[3].

وتُناقضها أيضا إشكالية أن يكون تَبدُل الخيارات السياسية مُستَنِدا إلى المصالح الشخصية أو الوفاء والثبات أو التقليد وليس إلى رؤية واضحة للمصالح العامّة، الأمر الذي من شأنه أن يُصَيّر الاقتراع العام مجرد تعبير عن الرفض السياسي وليس الإيثار السياسي، وأداة لاستبعاد الحلول وليس إيجادها، وأن يُشكّكَ في صدق فرضية:

إن مزيدا من الحرية السياسية تتيح المجال للأغلبية لأن تفرض حقوقها، ويُعضد هذا الرأي مَصير الديمقراطية في أكثر المجتمعات تقدماً مجردَ إقامة للمساواة في المشاركة والتعبير مقام عدم المساواة في الثروات، ومجرد مساواة في المجتمع السياسي فيما تسيطر على المجتمع المَدني عدم المساواة وصراع المصالح[4].

من ثَمَّ فقد دفعت الحركات الاحتجاجية الطلابية في ستينيات القرن الماضي في فرنسا، باتجاه تطوير الديمقراطية التمثيلية إلى تشاركية أو ما يُعرف بالمَقرطة، بهدف إحداث تَحوّل في التركيز من الدور المركزي للبرلمان لصالح التوافق في الإدارة كمحور رئيس للقرارات[5].

أما جَدَليّة استمرار الحركات الاحتجاجية حتّى في ظل أكثر الأنظمة الديمقراطية تطورا، فقد انتهى الباحثون إلى أن العلاقة بين الاثنين لا يمكن أن تتحدد بحال بمجرد تحليلٍ لنظام مؤسساتي،

---

(1) Alessandro Pizzorno, Su alcune trasformazioni della democrazia occidentale, Seminar paper, Istituto Universitario Europeo, Firenze, 2003.

(2) آلان تورين، ما الديمقراطية؟ ترجمة عبود كاسوحة، دراسات فلسفية، عدد 57، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000، ص188.

(3) ألكسس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ج1 وج2، ترجمة أمين مرسي قنديل، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص 8 .

(4) ألكسس دي توكفيل، مصدر سابق، ص198 – 199.

(5) Alessandro Pizzorno, op.cit.

أو بمجرد البحث عن أشكال جديدة للتواصل بين المجتمع السياسي والمَدني، وإنما تتحدد بمدى التوافق حول طبيعة المسائل الاجتماعية والثقافية مَثار الجدل والقرار السياسيين، ذلك أن وَهْن الديمقراطية ليس بفقدها صفتها التمثيلية، وإنما بفقد الفاعليين الاجتماعيين آمالهم وقدراتهم على نَيل الاعتراف والتعبير عن هُويّتهم[1].

الأمر الذي أعاد الوعي بديمقراطية تجمع بين فكرتي الحرية السياسية والحقوق الاجتماعية، في مجتمع قد حَلَّت الخدمات الثقافية فيه مَحَلَ المادية، وحَلَّ الدفاع عن الثقافة الشخصية تجاه منطق الأجهزة والأسواق مَحَلَ صراع الطبقات.

بالتالي فإن أزمة المجتمعات الديمقراطية تتمثل في نزاع فاعلين اجتماعيين حول إدارة الموارد الثقافية مع حكومات يُنتظر منها كلَ شيء، ومع استمرار التوترات وعجز الفاعلين عن إدارة الصراع وبلوغ مَراميهم، يُظهِرُ بعضهم اللامبالاة، ويتقوقع آخرون لحماية مصالحهم الشخصية الآنية، ويضع من تبقى ثقته في زعماء محليين أو يقرر الانسحاب من الحياة العامة.

حالَئذ لا ريب أن تكون الساحة السياسية مقفرة مع تواتر المشاكل والأزمات، إذ لا أمل لِجُلِ المجتمع في الفعل السياسي ثوريا أو احتجاجيا، مع عدم استجابة الحكومات لمطالب رعاياها، وعزلة المنهج السياسي عن الواقع الاجتماعي[2].

بهذا المعنى تتوجه أزمة المجتمعات المعاصرة بحسب بيل (Daniel Bell) بكونها أزمة روحية ثقافية أكثر منها اقتصادية[3].

غير أن تعدد قضايا الاحتجاج وتنوعها يُظهر تفريقا بين ما كان متمركزا حول قضايا تقليدية فيكون جادا على نحو لا جدال فيه، وبين ما كان غير ذلك بأن تتوارى فيه حِدة الفعل وإيديولوجيات الخلاف، ويظهر عدم الفصل بين ما هو سياسي وما هو شخصي وذاتي، يكون قد فقد بهاؤه ومَرّكَزيَته السابقة[4].

4 ـ العولمة وتدويل ظاهرة الاحتجاج

العولمة بأبسط معانيها اضفاء الطابع العالمي على مختلف الأنشطة وأشكال الفكر[5]. وهذا المعنى على بساطته ظاهرٌ في نفادها وتَقويضها لأثر البيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكن مع إمكانية إخضاعاها لشبكة مُكَثفة من العلاقات المحكومة لنظام عالمي واحد، ومن خلال شبكات العلاقات والائتلافات البعيدة عن سيطرة السُلطة المركزية، عَمِلت على تقويض استقلالية

(1) آلان تورين، ما الديمقراطية؟، مصدر سابق، ص191.
(2) المصدر نفسه، ص91.
(3) Daniel Bell. Vers la société post-industrielle, Communication ET Information VOL. 2, No 1, Robert Laffont, Paris, 1976, p413.
(4) آلان تورين، ما الديمقراطية؟، مصدر سابق، ص170.
(5) أندرو إدجار وبيتر سيد جويك، مصدر سابق، ص455.

الدول وتحييد قدراتها وخياراتها الوطنية، سواء على مستوى الاقتصاد السياسي أم الصراع الاجتماعي، الأمر الذي أثّرَ في تفكك الروابط الاجتماعية الداخلية وعزز غير الرسمية على المستوى الخارجي، والأمرين كلاهما يتناسبان طردياً مع توسع إطار النشاط الاحتجاجي[1].

من جهة أخرى: فإن مزيدا من الأفكار حول أشكال الفعل الجمعي وآليات التنظيم والتعبئة، باتَت مصدر إلهام الناشطين سيّما ما يتعلق منها بنظر الفرد لنفسه وللعالم أو بالبيئة التنظيمية وممارسات الفعل، بحيثية باتت تنتقل فيها تلك الأفكار من نشاط لآخر ومن دولة لأخرى[2].

إذ أسهم تقدم وانتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصالات وتوطيد أعمال المنظمات الدولية في تَدويل ثقافة الاحتجاج[*] وإحداث روابط اتصال دولية وعمليات نقل للموارد والخبرات، ولكن دونما مُنافاة لمحليّة ومناطقيّة الصراع، بحيث يكون جميع الناشطين من أصول محلية بينما أصول الحركة خارجية أو إنها جذبت منظمات دولية للتدخل لصالحها[3].

وبينما اعتمد الانتشار التقليدي للحركات الكلاسيكية عواملَ مثل القرب الجغرافي والروابط الثقافية والتاريخية والإيديولوجية المشتركة، اعتمدت الجديدة منها وسائل الاتصال والتنظيمات العابرة للقوميات، وبرامج التبادل الثقافي، وتدويل اللغة والأعراف، سواء في تدعيم مستويات القرب أم في إيجاد الأطر المناسبة لنشر الأفكار وترتيب الأولويات والأهداف والمطالب[4]. من ثمَّ صياغة عناصرَ تُصوّر تشابه البناء الاجتماعي وإن لم يكن فعليا، وتخلق إدراكا ذاتيا مشتركا للظروف ورواجا لتقاليد الاحتجاج، يسهم في إعادة إنتاج هُويّات الجماعة أو المقاومة[5].

---

(1) Sidney G. Tarrow,Power in Movement Social Movements and Contentious Politics, Revised and Updated Third Edition, Cambridge University Press,2011, p245.

(2) Doug McAdam and Dieter Rucht, The Cross-national Diffusion of Movement Ideas. The Annals of the AAPSS,1993: 528, p 58.

(*) التدويل أو عبور القوميات (Transnationalisation/ internationalization)

صِيغَ مصطلح التدويل عام 1972 للإشارة إلى العلاقات وأشكال التضامن بين فاعليين غير رسميين، أي لفهم علاقات شخصية وجهات فاعلة تتمتع أحيانا بالقدرة على إحداث تغيير في مسار الأحداث الدولية، بعيدا عن السياسات الحكومية ذات الصبغة الدبلوماسية أو العسكرية، وعُرف بأنه مجموعة " الصلات والائتلافات والتفاعلات الجارية عبر الحدود الدولية بعيدا عن سيطرة الهيئات المركزية الحكومية المعنية بالسياسة الخارجية"

وهذا المعنى للتدويل يشتمل على تنوع كبير في العمليات الاحتجاجية، سواء بتزامن الحدث أو تنسيقه في أكثر من دولة، أو بإحداث عمليات محاكاة أو تحويل لاستراتيجيات حركة ما، أو بنقل الموارد وبناء وتوطيد منظمات ذات بعد دولي، أو الجمع بين فاعليين من جنسيات مختلفة في إطار تحالفات أو منظمات دولية. يُنظر:

- Joseph S. Nye, Jr. and Robert O. Keohane,Transnational Relations and World Politics: An Introduction: International Organization, Vol. 25, No. 3, 1971, Published by: University of Wisconsin Press,12/08/2010, p331 – 332.

(3) Sidney G. Tarrow. The New Transnational Activism, Cambridge University Press, UK: 2005, p2-3.

(4) McAdam, Doug and Rucht, Dieter 1993,op.cit, p71.

(5) David Strand and John W. Meyer, Institutional Conditions for Diffusion. Theory and Society, 22,1993: p498-499.

المبحث الثالث: المنظور الجغرافي السياسي لظاهرة الاحتجاج

اولاً: الجيوسياسية التقليدية والاتجاه النَقدي المعاصر

ثَمَّة إرباك وتداخل بَيَّن في التحليل الجيوسياسي لظاهرة الاحتجاج، وإذ تُفسر حَداثة بحثها حالة الإرباك، فإن اعتماد أسسا معرفية لتخصصات علوم أخرى وعدم التنظير الجغرافي للظاهرة بنظرية مستقلة يُفسر حالة التداخل ومحاولات التحليل في مستوى مايكرو – اجتماعي.

من ثَمَّ فقد أثّرت التفكيكية وأفكار مابعد البنيوية(*)(post-structuralism) وأخذهما الجانب السوسيولوجي مُدخلا رئيسا في التحليل في ظهور الاتجاه النَقدي في الجغرافية السياسية، القائم على نَقد التقليدية في تأكيدها حتمية الجانب الطبيعي وابدالها بفكرة: إن السياسة هي مَن تُقَرر بشأن الجغرافية، وأن الحقائق الجغرافية متغيرة تبعا لقرارات مُثَقَفي فَن الحكم وكيفية تمثيلهم العالم مُنفعلاً لأنواع مُتباينة من الهُويّات والثقافات والبُنى الحضارية المُنفعلة بدورها للعولمة وتأثيرات الاقتصاد السياسي ولغة الخطاب وإمكانات التلاعب في الحقائق(1).

ومع تنامى إدراك عام: بأن الجغرافية السياسية غير منحصرة بصناعة السياسة، وإنما هي أمر يعيشه الأفراد وتواجهه المجتمعات يوميا وفي مختلف جوانب الحياة، أخذت الدراسات الجغرافية تستهدف الفواعل الجيوسياسية في مستوى أقل من الدولة محلي أم إقليمي، وكيفية تعاملها مع المعارف الجغرافية وصياغتها الخطاب السياسي، لتشكيل حقائق جيوسياسية جديدة أم للتماهي مع إعادة صياغة مناطق أو أقاليم حول العالم(2).

في ذات السياق وانطلاقا من حقيقة أن الأحداث المحلية رَهْن الأحداث والسياسات العالمية، ظهرت الجغرافية السياسية الشعبية كامتداد للنَقدية، لِتهتم بالتدفقات الخارجية لوسائل الإعلام

(*) ظهرت التفكيكية منذ عام 1970 كامتداد للأفكار التشكيكية التي سادَت المجتمع الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، ثم انتقلت إلى الحقل الأدبي كاستراتيجية لفهم العلاقة بين النص والمعنى بعيد عن كل ما يقع خارج النص من منطلقات تاريخية أو اجتماعية أو نفسية، وخلافا للبنيوية في اعتبارها وحدة المعنى النص وثباته اللغوي وأنه ممكن الإدراك من خلال البناء اللغوي وعلاقاته السياقية والنحوية والدلالية والتركيبية. تفترض التفكيكية لانهائية المعاني وعدم ثباتها إلى الحد الذي قد لايصل إليها كاتب النص نفسه، وكل نص قابل لتفسيرات لانهائية وكل قارئ يصل إلى معنى يصل غيره إلى آخر يغايره ويهدمه، بحيث قد يُناقض بعضها المعنى المقصود منه يقول: رائد التفكيكية جاك دريدا أن التفكيكية حركة بنائية وضد بنائية في آن واحد، ثم لتنتقل إلى العلوم الإنسانية وخلافا للمفاهيم التي بُني عليها الفكر الواقعي والليبرالي من قبيل القوة والسيادة والدولة، أعتبر ميشال فوكو رائد التفكيكية أن القوة تحمل تفكك وتشتت في مستويات التحليل، وأن المعرفة مسألة أخلاقية وسياسية وشكل للسلطة والهيمنة الاجتماعية، وأن كل من قضايا التأويل والخطاب والهُويّة قضايا مركزية. يُنظر:
- محمد الصخري، النظرية ما بعد البنيوية في العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020/11/25.

(1) اغنيتشكا لغوتسكا، الجيوبوليتك الجديدة: ما الجديد فعليا في هذا الحقل؟، ترجمة جلال خشيب، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، 2018، ص10.

(2) لعمارة نوفل، الجغرافية السياسية النقدية في الفكر السياسي الأنجلو – أمريكي، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد5، عدد1، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2020، ص353.

والتواصل الاجتماعي والمنتجات الثقافية في الحياة اليومية للأفراد، وفي ضمان القَبول الشعبي لتمثيلات العولمة في قِبال الثقافات المحلية، وبحث أساليب الخطاب السياسي التي يمكن للساسة الوطنيين خلالها تحدي وتعزيز السيادة القومية[1].

عطفا على ما تقدم استتبعت الشعبية مقاومة أو مناهضة الجغرافيا السياسية، ووجهة البحث هذه المَرّة المقاومة المَدنية والتحديات المجتمعية والحركات الاحتجاجية لتلك التدفقات، ولأنواع مختلفة من الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية سواء داخل أطار الدولة أو خارجها[2].

أما سبب توجه هذا النوع من الحركات لمناهضة الجغرافية السياسية وأيها المُراد؟

فجوابه رفضها ومُمانعتها للمثالية النيوليبرالي في عَوّلَمة الكوكب، وما ترتب عليها من جغرافية سياسية ذات إسقاطات جيوسياسية جديدة حول إعادة التنظيم القسري لمناطق الفجوة والفراغ في النظام العالمي، كجيوسياسية عالمية مغايرة لجيوسياسية الحرب الباردة حيث لا احتواء لأعداء معينين، وإنما تقليص وإعادة أتصال قسري للمناطق التي لم تتم عَوّلَمتها بعد مع قوة عسكرية استباقية ضد أية رَدّات فعل محتملة من أماكن الفجوة تجاه نواة النظام[3].

والنتيجة جغرافية سياسية يمكن معايرتها كخريطة مُتحركة لأبرز التيارات والتحولات السياسية المعاصرة، حيث تقهقرت العولمة في أماكن وترسخت في أخرى، تاركة تفاوتا كبيرا في الأحداث والتحولات المحلية وعلاقاتها بالتوجهات العالمية الأشمل[4].

تأسيساً على ما تقدم توجهت الجغرافية السياسية المقاومة لدراسة الحركات الاحتجاجية، انطلاقا من سوسيولوجيا الفاعلين[*] مُدخلاً نظريا، ورؤى وأفكار الماركسية وما بعدها وبعد

---

(1) Petar Kurecic,studying of urban movements through the paradigms of popular geopolitics and anti-geopolitics, Journal of Economic and Social Development (Varazdin), Vol. 3, no. 2, 2016, pp. 29 – 41.

(2) Ibid . p32.

(3) Susan Roberts, Anna J Secor and Matthew Sparke, Neoliberal Geopolitics, Routledge Handboo, First Published2014,pp 887 - 888.

(4) ديفيد هارفي، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، ترجمة وليد شحادة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013، ص123.

(*) تستهدف سوسولوجيا الفاعلين (political actors) أو سوسيولوجيا العلاقات الدولية (Sociology of international relations) تفسير العلاقات الدولية من خلال تجاوز أطر الدولة القومية وتشخيص ثلاثة أبعاد يتشكل على أساس العلاقة بينها عالمنا المعاصر: مواطنة الدولة، الاستثمارات عبر الوطنية، الانتماء الهوياتي وهو يسمو عليهما، وهذه الأبعاد تتعارض فيما بينها بحسب اختلاف المصالح والوضعيات الاستراتيجية، فمنطق الدولة يتعارض مع التدفقات عبر الوطنية اقتصادية أو إعلامية لِحَدها من مبدأ السيادة، ومنطق الهوية بتجاوزه جغرافية الدولة يضع ولاء المواطنة موضع تساؤل، كما يتعارض مع التدفقات عبر الوطنية لِتقويضها الثقافات المحلية، لكنه يدفع في ذات الوقت المجتمعات للتشبث بجذورها الثقافية والوقوف ضد تشكيل ثقافة عالمية موحدة.

- BADIE (Bertrand), Culture, identité, relations internationales, Etudes maghrébines, n°7, 1998, p14.

البنيوية والاستعمار وسياسة الخلاف والتأطير أسسا تحليلية[1].

من ثَمَّ وبحسب الامتداد المساحي مَيَّز جغرافيو النَقدية بين اتجاهين رئيسين لتتبع الظاهرة: الأول: تدويل الظاهرة وربطها بالنَقد اليساري لليبرالية الجديدة، وما أفضت له من تناقضات اجتماعية وثقافية واقتصادية بين عِدّة مواقع محلية ودولية صَيّرت بعضها مناطق دائمة للضغط الاجتماعي والبيئي (Zones of Compression) متفاوتة في العنف والمقاومة[2]. الثاني: حضرنة الحركات وربطها بالحق في المَدينة ونضال الطبقات الفقيرة والمهمشة ضد المنطق الرأسمالي للمجال الحضري ومطالب الجيل وحقوق الانسان وتحديات التقليدية والثقافية، والإجراءات الداعمة لها وأساليبها في اتخاذ الحواضر المَدنية، أساسا لتحولات اجتماعية واقتصادية قائمة على اقتصاديات المعرفة، وإعادة إنتاج الأماكن والجمهور الحضري، وإيجاد تسلسلات هرمية رأسمالية لصالح طبقات أو فئات بعينها[3].

وبعيدا عن التقليدية في تمحورها حول الدولة القومية والسياسات الرسمية داخلها وخلالها، والنَقدية في تمحورها حول أطر الخلاف والتحليل النصي وفي عَرضهما، ظهر توجه عام في الجغرافية السياسية يهتم بدراسة الحركات الاحتجاجية كممارسة سياسية (Doing politics) وكجزء من إعادة تشكيل النظام السياسي والاجتماعي المعاصر، وبالرغم من كون المكان بعدا تأسيسيا في الدراسات الجغرافية إلا أن التوجه الجغرافي لم يهتم ببحث الظاهرة ضمن الإطار العام للجغرافية السياسية بل ضمن أطر اجتماعية واقتصادية وحضرية[4]. وذلك في أتجاهين: **الاتجاه الأول:** منهما يرتبط بالنَقدية الاجتماعية للتنظيم المكاني، ودعوى أن البناء الاجتماعي يتألف من عِدَّة مساحات اجتماعية محملة بعلاقات السُلطة ومدعومة بالتمايزات الاجتماعية المتباينة، وظهور تكوين اجتماعي ما، موقوف على قدرته على إنشاء مجالات من التفاعل

= وبين تجاذبات هذه الأبعاد تتحرك العلاقات الدولية في اتجاهين مختلفين: الأول زيادة التدفقات عبر الوطنية وتدعيم الاعتمادات المتبادلة، الثاني إنعاش التيارات المحلية والمرجعيات الهوياتية، وهاتان الحركتان وإن ظهرتا متناقضتين إلا أنهما متفاعلتين بشكل إيجابي وبحيثية يشكل فيها تفاعلهما ما يُعرف بـ(Glocalization) كظاهرة جديدة في العلاقات الدولية تجمع بين العالمية والمحلية وتضفي المعنى والانسجام على مختلف الديناميات الاقتصادية والاجتماعية العالمية التي تتجسد في اندماجات سياسية واقتصادية واجتماعية تتجاوز إطار الدول، كما تتجسد في ذات الوقت في قوى الاستبعاد للكيانات والوحدات خارج ذلك الاندماج سواء على مستوى المجتمع الدولي أو المجتمعات المحلية مما يؤثر في السياسة الدولية ويكون مصدرا للتوترات والأزمات المحتملة. يُنظر:

- Voir BADIE (Bertrand), Un monde sans souveraineté: Les Etats entre Ruse et Responsabilité, Fayard, 1999.

(1) Petar Kurecic , op.cit,p34,

(2) Ibid. p35.

(3) Ibid. p36 – 37.

(4) John Agnew, Virginie Mamadouh, Anna J. Secor, and Joanne Sharp,Social Movements, John Wiley & Sons, Ltd. 2015, P345, p339.

تحددها ضمنا أو صراحة قواعد الإدماج والاستبعاد مهما كانت سعة ذلك المجال محلية أم عالمية، أي أن تضمين جهة ما أو استبعادها يكون على أساس موقفها من الجماعات الأخرى، وعلى قدرتها في الوصول إلى الموارد المادية والرَّمزيَّة غير المتكافئة في التوزيع والتعبئة[1].

ومؤدى ذلك أن الأفراد والجماعات تتعايش في عوالم من الخبرة المنظمة مَكانيا، لكل منها واقع موضوعي يحدد ما هو ممكن داخل إقليمها، وواقع معياري يحدد ما يجب وما هو مسموح به، وبذا تكون حدود التنظيم المَكاني مصادرا موضوعية ومعيارية للتنظيم الاجتماعي.

ولِفَهم جدلية العلاقة بين التنظيم المكاني والمساحات الاجتماعية والمراد منها، تعد أفكار عالم الاجتماعي الفرنسي لوفيفر حول الفضاء كمنتج اجتماعي، نقطة تحول في الكشف عن الظروف الاجتماعية الكامنة وراء الهيكل المَكاني، وبعبارة أدق في بحث الظروف المتعالية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي بغض النظر عن خصوصياته التاريخية[2].

وخلاصة أضافة لوفيفر أن ثَمَّة إنتاج مَكاني للفضاء الاجتماعي، وأن الفضاء كشرط ونتيجة للعلاقات الاجتماعية بين الجهات الفاعلة ذات بعد مَكاني، وهذا المعنى للإنتاج يتجاوز المعنى الواسع لإنتاج الفضاء، من أن البشر بصفتهم كائنات اجتماعية، ينتجون حياتهم ووعيهم وعالمَهم الخاص في أشكال قانونية وسياسية ودينية وثقافية متعددة، لعمومه بحيث أغفل خصوصية العمليات الاجتماعية، ويتجاوز معناه الضيق لمحدوديته بالإنتاج الاقتصادي والأبعاد الاقتصادية للحياة الاجتماعية، بحيث لا يمكن أن يفسر انتشار الحقائق المَكانية في كل مكان[3].

فالمجتمعات كبيئات للتعايش تَفرض أن تكون فضاءاتها ذات أبعاد مساحية، تسهم في إنتاجها قيود موضوعية تفرضها: البيئية الطبيعية والترتيبات المعيارية والرَمزَّية معا، فالفضاء أو المساحة الاجتماعية وإن كان موضوعا يقع في عالم مادي إلا أن تنظيمه يتم بشكل معياري بواسطة جهات فاعلة مختلفة المعاني والرؤى والأهداف[4].

وأكثر تفصيلا حَدَّد لوفيفر ثلاثة مفاهيم لتصور إنتاج الفضاء بمعناه المكاني:

فضاء مادي (Perceived) يتمثل بالتدفقات المادية والممارسات والنشاطات الاجتماعية، وفضاء متصورا أو تمثيلات الفضاء (Conceived) متمثلةً بالإنتاج الثقافي والعلمي والطبيعة الخطابية مما يحدد مَدارك وتصورات العامَّة، مما تسمو وتهيمن على البناء المادي، والفضاء المُعاش أو

(1) Simon Susen, The Place of Space in Social and Cultural Theory, Routledge Handbook of Social and Cultural Theory, Abingdon, UK: 2014, p335.
(2) Ibid. p336.
(3) Deborah Martin; Byron Miller, Space And Contentious Politics, Mobilization: An International Quarterly (2003) 8 (2): p47.
(4) Simon Susen, op.cit, p4.

مساحات التمثيل (lived) وهو نتيجة تفاعل النوعين السابقين، حيث يعيش الأفراد وتتحدد خياراتهم وممارساتهم اليومية، ويتم تَغذيتها بالأفكار والرموز والمعاني، التي تغلف الفضاء المادي وتجعل منه نتيجة لتجارب رمزيَّة وممارسات خطابية[1].

وحيث أن صفة هذا الفضاء التداخل بين الخصائص الطبيعية والعلاقات المتشابكة للمجموعات الاجتماعية، ومع تباين المجتمعات وتباين أشكال الحياة تعددت الفضاءات والعوالم الاجتماعية، وباتت موضعاً للكشف عن العلاقات الطبقية والنضالية الكامنة في مساحاتها والكاشفة بدورها عن حقيقة أن التنظيم المَكاني للمجتمع مرتبط بالمصالح الفردية والجماعية، حيث تكون مساحات السيطرة وتكون الفضاءات المناهضة لها[2].

فحينما يمنح الفاعلون الحقَ في مساحة ما، يميلون إلى المحافظة عليها وشرعنة حقهم فيها، بخلاف ما اذا حرموا منها فإنهم يرفضون الحقائق المَكانية والوضع المعياري المُصَوّبِ لها، وبهذا النحو من القَبول والرفض تتم تعديلات الفضاء لكل الفضاء الجغرافي والتاريخي[3].

ونخلص مما تقدم إن هذا الفضاء المُعاش هو محل إدراك التناقضات الاجتماعية والسياسية ببعدها المَكاني مُعَبرة ومُفسرة للصراعات الاجتماعية والسياسية، حيث تظهر تناقضات المصالح والقوى بشكل فعال، ويعيش للناس التفاوت وعدم المساواة في أماكنها ويرونها محفورة بالمناظر المادية المحيطة بهم وعلى طول خط رحلاتهم اليومية.

وتكون عدم المساواة تجربة حية تتزايد باطراد مع جغرافية من التفاوت المَكاني اليومي تسهم في تحليل السياسات الخلافية على أنها إدراك للأبعاد المكانية للحياة الاجتماعية والمعاني والرموز والفرص والمقاومة، وتؤشر مواقع وديناميات الخلاف المحتملة، بخلاف هذا المعنى للفضاء يكون مجرد ظرف وليس منتج اجتماعي ولايمكن تصوره غير ذلك[4].

الاتجاه الثاني: ويرتبط بطرق تمثيل وأسقاط العلاقات الاجتماعية، حيث قدم الجغرافيون عِدَّة مقاربات لفهم وتحليل الظاهرة: منها إنشاء واستخدام تضاريس المقاومة (Tarrains of resistance) لتصوير الطرق التي تتقاطع خلالها الدولة والقوة الاقتصادية مع الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات[5]. ومنها المساهمة في الكشف عن الكيفية التي تبني خلالها الحركات الروابطَ بين عدة مواقع، ثم تحليل القواسم المشتركة وكيفية إعادة صياغة الاختلافات المَكانية بما

(1) The production of space/Henri Lefebvre; translated by Donald NicholsonSmith, Blackwell Ltd, Cowley Road, Oxford, OX4 lJF, UK, 1991, p68.
(2) Ibid, p71.
(3) Simon Susen, op.cit, p5 – 6.
(4) Deborah Martin; Byron Miller, op.cit, p47 – 48.
(5) John Agnew, Virginie Mamadouh, Anna J. Secor, and Joanne Sharp, op.cit, p342.

فيها العاطفية، لتشكيل أماكن للتضامن (Spatialities of solidarity).

ومنها أيضا محاولة فهم آليات التواصل الحركي وكيف يتم تنظيم اشخاص مختلفين، ضد جهة معينة من خلال رسم الخطوط الطبوغرافية المضادة (counter topographical lines)، وبالمثل محاولة تصوير بناء التحالفات الوطنية وعبر الوطنية من خلال تحديد فضاءات التقارب (Coner gences spaces)، وإيجاد شبكات العلاقات السياسية والاقتصادية والقواسم الدينية والثقافية والعاطفية المشتركة، أخيرا محاولة الربط بين الفضاء الافتراضي وتشابكه مع الفضاء المادي، وأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء الحركات الاحتجاجية[1].

ويجد الباحث: أن الجيوسياسية النَقدية قد أسهبت في اعتمادها الأصول المعرفية لتخصصات النفس والاجتماع والسياسية، وبحيثية أفقدت التحليل الجيوسياسي للظاهرة دلالاته المَكانية، ذلك أن قوام الماركسية تناقضات البنية الاجتماعية ومايطرأ عليها من تغييرات، وقوام مابعدها التناقضات الثقافية ومايعتنقه الأفراد من معانٍ ومعتقدات وتَوَجُهات، أما مابعد الاستعمار فإن امتداد الماركسية قوامه التناقضات الاقتصادية والثقافية للنيوليبرالية، وأما مابعد البنيوية فقوامه فحوى الخطاب والهُويّة والمعرفة، وأما سياسة الخلاف فقوامها الجمع بين نَهج الحركات الجديدة في اوروبا ومَناهج السلوكية وتعبئة الموارد وبنية الفرصة السياسية في الولايات المتحدة.

ومؤدى ذلك أن الجمع بين النَقدية والتقليدية أو السير في جغرافية سياسية بينهما أكمل، أولا: للأصل من أن الحكم على ظاهرة بشرية ما، بالجغرافية كونها تَنْتُج مساحة جغرافية وتُنْتَج بواسطتها، ونسبية العوامل الجغرافية أو بعضها في تحفيز الظاهرة والتأثير فيها أو خفائها بالقياس إلى سواها، من متغيرات العولمة لايُغير حقيقة علاقتها بظرفها المَكاني وإلا لَما اختصت به تحديدا، وثانيا: لعدم وجود ما يبرر طرح التقليدية غير حدوث بعض المتغيرات الفاعلة، وهو لا ينافي حقيقة بقائها فاعلة كحوافز أو قيود في الجيوسياسية المعاصرة وطنية أو دولية.

ثانياً: مفهوم الإقليم وتعدد مجالات البحث

تستعمل مفردة الإقليم بنحو الاشتراك اللفظي في أكثر من مَجال معرفي، وبالنسبة لبعضها أكثر اهتماما وإثارة للجدل كما في الجغرافية والسياسية والاجتماع[2]. وتعدد معناه بتعدد التخصصات، منشأه فيما نعتقد وحدة موضوع العلم الجامعة لمسائله المُمَيّزة لها عن مسائل علم آخر، وغاية العلم الأكثر محوريّةً كإبراز التباين المَكاني للجغرافية والسيادة للسياسة والعلاقات الدولية والبعد الثقافي للأنثروبولوجيا وطبيعة النظام الاجتماعي للاجتماع.

(1) John Agnew, op.cit, p343.

(2) Ghifari Athallah Ramadhan Indonesian,The Development of Concept of Territory in International Relations, Jurnal Politik Internasional Vol. 20 No. 2. p121.

وبنحو الاجمال هناك معنى أولي يتبادر من لفظ الإقليم يتفق مع فَهّمه على أنه مساحة مُتعيّنة من سطح الارض ذات أبعاد مادية محسوسة (visible scene)[1]. تُميّزها صفة أو مجموعة صفات عن سواها من الوحدات المجاورة[2].

أما تفصيلاً: فأننا سوف نقتصر على تتبع مفهوم الإقليم في بعض المَجالات ذات العلاقة مارّة الذكر، فالإقليم بالنسبة للأنثروبولوجيا لا يُشكلُ بعدا رئيسا في البحث الأنثروبولوجي، وهو مجرد إطار ثقافي واجتماعي للجماعات البشرية المتباينة، فَيَرِد ضمن موضوعات محددة: مثل حدود الجماعات الثقافية، والتنوع الثقافي والعِرقي، وتاريخية النُظم الاجتماعية، وإنتاج المعاني الرمزيّة ومدى استجابتها لبيئتها المحلية[3].

ولعلم النفس بمجَالَيّهِ البيئي والسلوكي، يُبحث كحيزٍ داخلي ضمن إطار النظام والحد من الصراعات أو الضغوطات المُحيطة بالأفراد، أي أنه يؤخذ كبعد من الأبعاد المؤثرة في الحياة الشخصية من خلال ما يقدمه من أداء وظيفي (Territorial Functioning) فيكون عبارة عن أماكن معينة مَلحوظ فيها كفاءتها النسبية ومدى تأثيرها في سلوكيات الإنسان الفرد كأماكن السكن، والمساحات الخارجية الملاصقة، ومواقع العمل والاستخدام الدائم أو العَرَضي كالشواطئ والأرصفة وردهات الفنادق ونحوها[4].

أما بالنسبة للعلاقات الدولية فالإقليم السياسي (Political region) الحيز الطبيعي للمجتمع السياسي (الدولة) والذي تتحدد ضمنه بحدود واضحة المعالم تفصلها عن بقية الاقاليم السياسية المجاورة، وتمارس على أرضه سيادَتها وتفرض قوانينها حالَ سلطتها عليه بعيد عن أية تدخلات من أطراف خارجه[5]. وهو كوحدة إقليمية يرتبط بجهود الانسان لخلق وحدة سياسية مُحددة المساحة ذات هُويّة قومية في علاقاتها الخارجية، والغالب في هذا النوع من الأقاليم مُباينتها للإقليم الجغرافي لندرة أن تطابق حدود الدولة مجالاً جغرافيا طبيعيا أو بشرياً[6].

وأما الإقليم الاجتماعي (Social Territory) فَهوَ مساحة من الأرض تستوطنها جماعة، لا بوصفها مجموعة من الناس وإنما بوصفها نظاما من العلاقات المتبادلة أو قُل: منطقة جغرافية

---

(1) موريس دوفرجيه، مصدر سابق، ص52.

(2) علي محمد دياب، مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، العدد2، المجلد 28، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، 2012، ص461.

(3) Fredrik Barth, Ethnic Groups and Boundaries: The Social Organization of Cultural Difference Little Brown, Boston,1969 ,p11.

(4) عيسى الشمّاس، مدخل إلى علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) – دراسة–، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص14.

(5) فيليب برو، مصدر سابق، ص107.

(6) محمد رياض ،الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا "مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط"، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة،2012، ص15.

تتطور ضمنها العلاقات الاجتماعية، ومع ارجحية انخراط الأفراد في علاقات وأنظمة أفعال خارج حدود منطقة الجماعة، غَلَب على هذا النوع من الأقاليم صعوبة حَدها بحدود مُتعينة[1]. كونها تتشكل في الغالب بفعل حالات التفاعل بين أفراد المجموعات من ثَمَّ تستمد مَناطقيتها بإظهار القيم والأفكار والسمات الثقافية الخاصة بالعلاقات الديناميكية بين تلك المجموعات[2].

ومع تَعاظُم تأثيرات الحداثة ارتبطت هذه الأقاليم بمفاهيم مثل التمدن والتَفَرّد وعلاقة الفرد بالمجتمع والتقسيم الطبقي وعلاقات القرب الجغرافي في المناطق الحضرية ونحوها، مما يعكس تأثر سلوكيات الجماعة بأوضاع الإقليم الذي تستوطنه والبنية الديمغرافية للسكان الذين تتشكل منهم، وبذا فالإقليم من منظور علم الاجتماع تمثّلا جماعيا (إدراك الخارج وإعادة إنتاج الواقع الاجتماعي) وظاهرة ثقافية بمقدار ما هو بيئة مادية[3].

وبعيدا عن التوجهات الغالبة لعلم الاجتماع من قلة الاهتمام بالبيئة المادية، بَرَزت النَقدية الاجتماعية تؤكد على ضرورة فَهم العلاقة الوطيّدة بين البيئة وما تقدمه من معطيات جغرافية وشرائط ظرفية وبين إحداث فعلٍ ما أو الدفع بجماعة في اتجاه بَدل آخر[4].

آخذة بالاعتبار دور العناصر المادية للإقليم مُضافة إلى الجانب البيولوجي في تُشكيل أسس العلاقات الإنسانية، والتي تُشكل بدورها وعي الإقليم ونظامه الثقافي، حيث تعكس التصرفات المنظورة للسكان وعيها بإقليمها الخاص لا بكونه شيئا طبيعيا بل بكونه بعدا ثقافياً، وبذلك تتم شَخّصَنة الإقليم واستبطانه بتلك التصرفات، وكما ترجم الأنسان روابطه بارضه ووعيه بإقليمه بسمات دينية وسحرية وعاطفية مُعتقدا إمكان تصالحه مع بيئته الطبيعية، لايزال وبالطريقة نفسها يُجَسد وعيه بإقليمه في إحداث أشكال من التفاعل الاجتماعي[5]. وهو المنشأ في عَدَّ الإقليم بُعدا مكانيا وعنصرا ضروريا في معالجة وتحليل مختلف الانشطة في الحياة الاجتماعية[6].

أما الجغرافية عموما والبشرية خصوصا فللإقليم (Region) فيها شانية خاصة يَتميّز خلالها بكونه "مساحة من الارض تبرز فيها خاصيّة جغرافية أو أكثر" وبحسب انتشار وتوزيع تلك الخاصية طبيعية كانت أم بشرية تتحدد مساحته وشكله[7].

---

(1) موريس دوفرجيه، مصدر سابق، ص52 – 53.

(2) Fredrik Barth,op.cit,1969 ,p14.

(3) Giovanni Sartori, From the Sociology of Politics to Political Sociology, Published online by Cambridge University Press: 28 March 2014, p207 – 208.

(4) موريس دوفرجيه، مصدر سابق، ص 54 ص56.

(5) المصدر نفسه، ص68 ص70.

(6) أنتوني غِدِنز، علم الاجتماع، ترجمة الكتور فايز الصُيّاغ، ط4، مؤسسة ترجمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005 ص176.

(7) سعدون شلال، محاولة لتحليل الشخصية الجغرافية للإقليم السياسي، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية – صفي الدين الحلي، جامعة بابل، ص195 – 196.

ويُعرَف بكونه "ما اشتمل على وحدة مَكانية مفردة محددة لها شكل وبنية" ووظيفة تعكس بديهة علمية لا يتطلب التسليم لها اثباتاً ألا وهي التباين المكاني(Spatial differentiation)[1]. ولازم ذلك عموم الدلالة الجغرافية للإقليم: للمشهد المرئي للمنطقة (visible scene) وللوحدة الموضوعية لها (objective unit) بوصفها حقيقة واحدة ذات شكل وبنية ووظيفة، وهو ما ينسجم مع وظيفة الجغرافية في اكتشاف الارتباطات أو التباينات المَكانية للظواهر وأنظمتها.

وقيد (مفردة) في التعريف مُدِلّ على أن عناصر الإقليم تكون مُركّبة بحيثية تجعله مختلفاً فريدا وذا شخصيّة مُتَعيّنة.

أما قيد (محددة) فمُدِلّ على أن الإقليم الجغرافي ذو حدود مكانية مُتشخّصة معلومة، لا بمعنى كونه وحدة مغلقة، بل بمعنى أن هناك تمايزا في خصيصة أو أكثر، تكفي أن تتسبب بدرجة عالية من التماثل المُؤدي إلى إنتاج وحدة مكانية مُتَشّخصة، سيّما مع ما ذهب إليه الجغرافيون من عدم إمكان المطابقة الكاملة بين العوامل الطبيعية والعناصر البشرية، الأمر الذي يجعل من قضية إيجاد حدود حاسمة تبين أين تنتهي وحدة مَكانية وتبدا أخرى من قبيل القضية الاتفاقية[2].

وقضية عدم إمكان مطابقة البشري للطبيعي، إنما هي في الحدود وإلا فالإقليم كجزء مُتَميّز من الارض يضم منظومة معقدة من التفاعلات بين عناصر اجتماعية واقتصادية وسياسية ضمن محيط طبيعي، تمنحه هُويّته ونظامه ككيان كلي خاص، ومقتضى ذلك تأثره بطبيعة المُدخلات وتوجيهها من قبل العنصر البشري، والموقوفة على مدى أدراكه لطبيعة مخرجات المنطقة[3].

وتبقى مَهمّة إيجاد تقسيم أو خلق إطار إقليمي لمعالجة مشكلة بشرية ما، تتوجه من خلال مراعاة جانبا من نشاطات الانسان، يكون ذا مغزى ودلالة جغرافية، ضمن منطقة محددة تُباين بتجانسها النسبي بقية المناطق من حيث الطرق المتعلقة بفرادتها وشخصنتها(SPECIFIC)[4].

وبعبارة أخرى: إن مَهمّة الجغرافي حينَ تحليل وتفسير ظاهرة بشرية، هيَ: انتخاب معايير طبيعية وبشرية ذات مغزى في تحديد شخصية المنطقة، قابلة للمشاهدة وتحديد توزيعها والطريقة التي تَستَعّملُ بها الارض أو تتأثر بها، وأن يمكن قراءتها بحيث يكون لها تعبير مكاني[5].

وعليه أمكن إيجاد انماط إقليمية متباينة تبعا للهدف من تأطيرها والأسس والمعايير التي حُددت على أساسها، مع أرجحية كونها مُفتَرضَة وغير ظاهرة خدمة لأهداف الدراسة، إذ إنَّ عدم

(1) ريشارد هارتشورن، طبيعة الجغرافية مسح نقدي للآراء المعاصرة في ضوء الماضي' ترجمة شاكر خصباك، ج2، ط11، مطابع جامعة الموصل، الموصل، 1976، ص6.

(2) المصدر نفسه، ص28 ص43.

(3) David Ian Stern, Do Regions Exist? Implications of Synergetics for Regional Geography, Environment and Planning: Australian National University, 1992, p16.

(4) ريشارد هارتشورن، مصدر سابق، ص130 وص134.

(5) المصدر نفسه، ص178 وص181.

ظهورها لايعني انعدامها بل وجودها كامنة ومَهمّة الباحث إيقادها في ذهنه فأذهان الآخرين[1].

نخلص مما تقدم: إن المعارف مَحل البحث تتفق على مَكانيّة الإقليم وأنه ذو بعد مساحي، وهو أمرٌ ظاهر بالنسبة لها عدا الأنثروبولوجيا فهي وإن عَدّته مجردَ إطار ثقافي ورَمزِيّ إلا أن لازمه الامتداد المساحي، ومؤدى ذلك أن التباين المَكاني للظواهر مَلحوظ بدرجة ما بالنسبة للعلوم، غاية الأمر أن الجغرافية تهتم بذلك التباين اولاً وبالذات وغيرها يَلحَظه ثانياً وبالعرض.

لكنها تتباين في عَين الوقت في معناه وحدوده ووظيفته، ففي الأنثروبولوجيا مجرد أطار تحده حدود الجماعة (ثابتة أو متنقلة) مَلحوظ فيه تعّريفها الثقافي والرّمزي، وفي النفس مساحة مادية تحددها ملّكية الفرد أو حريته في الحركة، مَلحوظ فيها تأثيرها في مشاعر الإنسان وتّكيّفاته.

أما في الاجتماع فالإقليم أكثر وضوحا ويتحدد ببيئة طبيعية تَخط حدودها قيم وأفكار الجماعة وسماتها الثقافية وعلاقاتها بغيرها مَلحوظ فيها تأثيرها في مشاعر وأحاسيس الإنسان وتّكيّفاته، وذات المعنى في السياسية غير أن حدوده يَخطها المجال السياسي للدولة، مَلحوظ فيه وظيفته في عملية الفصل السياسي وتحديد سلطة الدولة ومجال حركتها.

وأما الجغرافية البشرية فالإقليم يُبحَث لذاته كحقيقة كائنة تجمع عناصر اجتماعية وسياسية واقتصادية بمحيطها الطبيعي، في سلسلة من العلاقات والتفاعلات المتبادلة، تَخط حدوده وشكله ووظيفته، لتفسير الظاهرات البشرية وتبايناتها المَكانية كحقيقة علمية قائمة. يُنظر الشكل (5).

ثالثاً: الإقليمية في التوجهات الجغرافية المعاصرة

تُظهر الدراسات الجغرافية المعاصرة نَزّعة حداثية نَقدية في إضفاء الطابع المكاني على أشكال الوعي والممارسات الاجتماعية من قبيل الخطاب والهُويّة والتمثيل والسياسة، مؤكدة أهمية الإقليمية: كاستراتيجية مَكانيّة للتحكم في الموارد والتأثير بالأشخاص أو التحكم بهم عِبر التحكم في المكان، وهذه الرؤية تنطوي على منظور علائقي يتعلق بتأثير أشخاص بآخرين، واستراتيجي يمثل تنظيما مقصودا لسلوك الأفراد والجماعات من قِبل آخرين[2].

وترجمة تلك النَزّعَة توجهات جديدة كالنَقدية وجغرافيات الإبعاد والإقصاء أو الانتماء والإدماج، محورها مواكبة التطورات واستقراء أثرها في الحياة اليومية للأفراد وتنامي الوعي والسخط السياسيين ومختلف الممارسات الإقصائية عرقِية أم دينية أم طبقية[3].

---

(1) ت.و، فريمان، الجغرافيا في مائة عام، ترجمة عبد العزيز طريح شرف، آفاق عربية، بغداد، بلا تاريخ، ص30.

(2) Anssi Paasi,Classics in human geography revisited Progress in Human Geography, Commentary 2 on Robert David Sack, Human Territoriality. Its Theory and History, Progress in Human Geography vol. 26, issue 1 (2000), p3.

(3) David Harvey, Spaces of Hope, University of California Press, Berkeley, 2000, p74.

الشكل (5) اتفاق واختلاف التخصصات الإنسانية حول مفهوم الإقليم

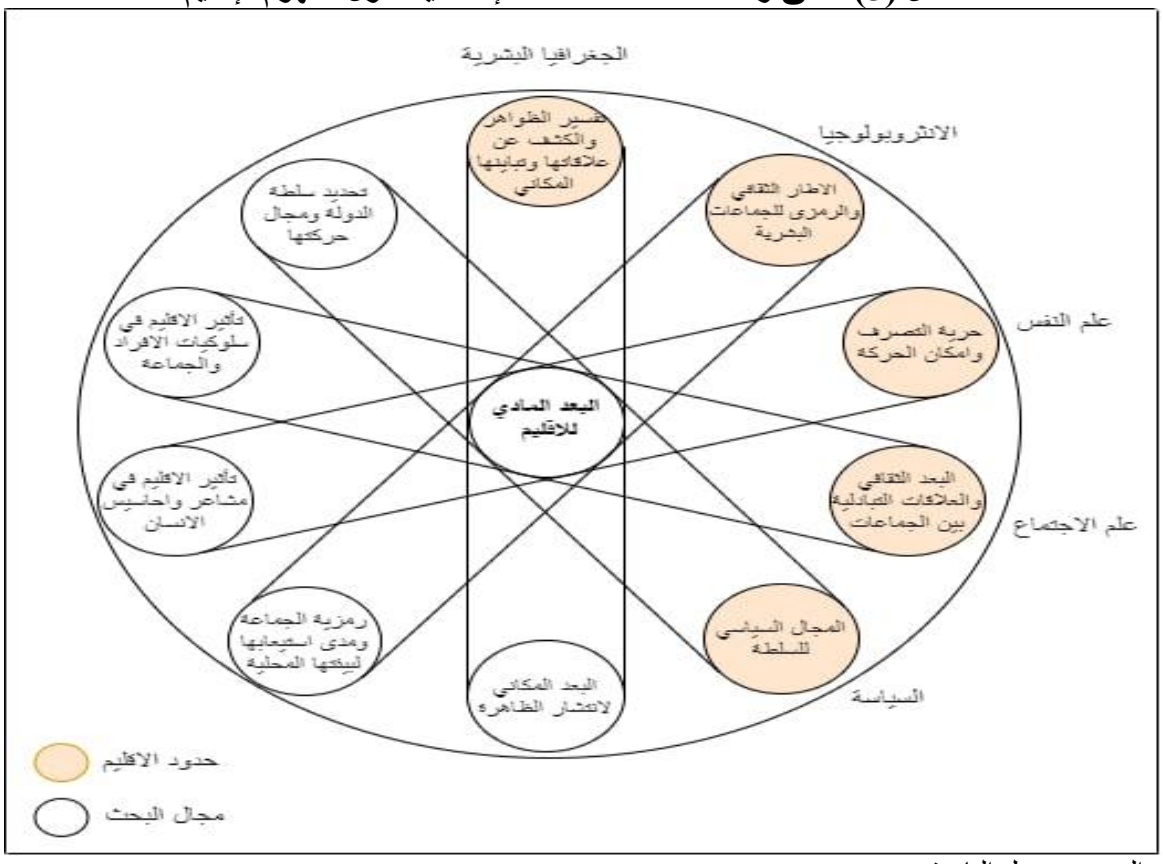

المصدر: عمل الباحث

ومحورها أيضا الجمع بين ديناميكية وتاريخية المكان ومجتمع سياسي غير محدد بالمحلية والوطنية، وإنما مَحَل للتدفقات والتداعيات العالميّة التي أنتجت تباينات مكانية في استثمار الموارد وأساليب الحياة والتفاعلات الثقافية والسياسية المتداخلة مع الأشكال التنظيمية الخاصة[1].

من ثَمَّ فقد تواترت الدعوات لِمُجانبة الاتجاه التقليدي في البحث الجيوسياسي للإقليم من حيث الموقع والمحددات والموارد ودورها في تحديد قوة الدولة وسلوكها السياسي[2]. أو من حيث تأثيرات الأرض بالسياسة واعتبار أو التسليم للحقائق الجغرافية الممنوحة مُسبقاً[3].

وأيضا مُجانبة مُعاينة الممارسات التي يَقدم عليها الفاعلون السياسيون بإضفاء الطابع المكاني محدودا بأبعاده السياسية في ظل متغيرات الحداثة، التي أفقدت البيئات المحليّة مَحلّيّتها وصيّرت خصائصها الاقليمية غير مُمّثلة للتفاعلات الداخلية بقدر امتثالها للخارجية عنها[4].

---

(1) David Harvey, Spaces of Hope, op.cit, p75 p77.

(2) نعيم الظاهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة، اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، 2007،ص14 – 15.

(3) Gearóid ÓTuathailJohnAgnew. Geopolitics and Discourse: Practical Geopolitical Reasoning in American Foreign Policy. Political Geography 11 (2),1992, p190.

(4) أحمد محمد عبد العال، دراسات في الفكر الجغرافي، نسخة الكترونية، 2006، ص13.

حيث وسائل الإعلام ووسائل التواصل تَخط حدودها وتَفرُق السكان إلى انقطاعات وانفصالات دينية وإيديولوجية وثقافية واقتصادية[1].

في قِبال ذلك تواترت الدعوات لأجل جغرافية سياسية، تتجاوز بباحثيها ثنائية استقلاليّة الطبيعي عن الاجتماعي، والاقتصادي عن الحضاري، واستقلاليّة التحليل المَكاني عن النظرية الاجتماعية والسياسية كشكل ثقافي وحضاري عميق ومسيّس للتحليل، إذ إنَّ نوعا محددا من طرائق البحث ليس بالعلاقة السببية، فليس ثَمَّة معرفة جغرافية تستند فقط إلى الطريقة المعتمدة بل قد يكون لها توظيفات في فلسفات أخرى[2].

في إشارة إلى مختلف العمليات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية متعددة الطبقات، وخطابات السيادة والأمن، ومساهمات إعادة إنتاج واستدامة الحيز المَكاني بعيدًا عن التحليل القائم على الدولة كوحدة مادية ثابتة ومتجانسة[3]. وإنما كنتيجة لبناء اجتماعي قائم على المؤسسات وفن الخطاب والممارسات اليومية الخاضعة لنماذج وقيم وتوجهات الفضاء الاجتماعي.

إذ لاجدوى من الفصل بينهما ومن ترسيخ الحدود الفاصلة بين التخصصات بما يُعزز الهُويّة الفردية لكل علم، بعدما جانَبَه المجتمع الاكاديمي لصالح بناء أواصر للعلاقات بين مختلف التخصصات الدقيقة والميادين الثانوية عوضا عن الالتزام بهُويّة موحدة لكل علم[4].

ومجاراة لهذه الرؤية أظهر جغرافيو ما بعد الحداثة أمثال ريتشارد بيت ونيل سميث وديفيد هارفي ودورين ماسي وجون أغنيو وآخرون اهتماما متزايدا بالأفكار النَقدية لعلم الاجتماع، سَيَّما محاولات هنري لوفيفر حول تفسير الواقع الاجتماعي (society as it actually) بإيجاد إطار مفاهيمي قادر على التقاط الظروف الكامنة وراء الهيكل المَكاني للبناء الاجتماعي، حيث تعمل القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على إعادة إنتاج الواقع المادي، وتشكيل الفضاء كمنتج اجتماعي (social product) يعيشه الأفراد ويختبرونه كل يوم[5].

وبرغم إنتاج هذه القوى للفضاء إلا أنها لاتسيطر عليه كاملاً، لأنها تواجه وبنفس الفاعليّة واقعه المَكاني يفرض نفسه وبنوع من الاستقلاليّة تقيده وتحجمه، من ثَمَّ فأن ثَمَّة مصادفة بين

---

(1) Rosière Stéphane: Géographie politique et Géopolitique, 2eme édition, Paris, Ellipses Edition Marketing S.A, 2007, p76.

(2) Merje Kuus.Critical Geopolitics,Oxford Research Encyclopedias, Published online: 30 November, 2017, p2 – 3.

(3) Ibid . p8.

(4) مضر خليل عمر، مقالات في الفكر الجغرافي المعاصر، ج3، المطبعة المركزية – جامعة ديالى، 2011، ص347 – 348.

(5) Henri Lefebvre, The Production of Space,Translated by Donald Nicholson-Smith, Blackwell, Oxford,1991, p26 – 27.

الفضاء الاجتماعي من جهة والفضاء الذهني (topological space) من جهة أخرى: تعطي الأفكار ولغة الخطاب وإيديولوجية الكلام أهمية في إحداث التحولات والممارسات الاجتماعية[1].

ويُقرب الجغرافي أدوارد سوجا (Edward Soja) رؤية لوفيفر حول تمثيل العلاقة بين المجتمع وفضائه الاجتماعي بقوله: "أنْ تحيا هو أنْ تشارك في الإنتاج الاجتماعي للحيز، أنْ تُشكل وتتشكل بمَكانيّة دائمة التطور، وأنْ تضفي طابعا ماديا على الحِراك والعلاقة الاجتماعيين" ويُضيف في جغرافيات ما بعد الحداثة (Postmodern Geographies) بات لزاماً علينا أنْ نُدرك الإقليم لا كشبكة غير فاعلة من الخطوط والمساحات وإنما بوصفه شيء غير قابل للانفصال في عموم جوانب الحياة والحِراك الاجتماعي ووعي الإنسانية ومعارفها بطريقة ما[2].

ومن ثمَّ فإن مجتمعا معاصرا يختلف فيه الأفراد في المواقف والمعتقدات والتوَجهات والقيم والأفضليات، أنتج وبعمق اختلافات فكرية سواء في نظرة الفرد إلى العالم أم في فَهمه إياه[3]. وأحدَث تَحوّلات تهدف إلى أخذ الإقليم كبعدٍ مَكاني مؤسسي تشغله تطلعات شعبية ثقافية وحضارية وأساليب للتفكير والفعل الجمعي تؤدي إلى تنميط السيادة الإقليمية كتجسيد لمنهج انطولوجي مَكاني يمكن على أساسه فَهم هيكلية الحياة الاجتماعية والسياسية[4].

وإثارة ذلك فيما يخص غرضنا تقتضي: استعمالَ مفردة الإقليم ليس للدلالة على حدود سيادة الدولة أو مدى مساحي محدد، وإنما استعمالها في سياق أكثر تعددية لفهم الأحداث السياسية والاجتماعية المعاصرة المُنْفَعلة لأكثر من متغير داخل وخارج الدولة القومية[5].

وحيث أن التوجهات المعاصرة تنظر إلى مكانية الظاهرة على أنها عملية ديناميكية علائقية وأنها مساحة مسيطر عليها بواسطة علاقات اجتماعية محددة تنتجها وتحافظ عليها، فالإقليم أبعد من أن يختص بالفضاء المادي بل يَعمه وغير المادي والمقاصد المتنوعة التي تنتج التقارب والتضامن أو التناقض والصراع.

والإقليمية ما هيَ إلا إعادة توطن وخلق فضاءات ملائمة لتحقيق أهداف سياسية في أرض مصادرة من مشاريع سياسية أخرى، وذلك من خلال إعادة بناء علاقات اجتماعية إما بتوليد قيم ذاتية وسياسية جديدة أو بحشد الناشطين والفاعلين الاجتماعيين.

---

(1) Henri Lefebvre, op.cit. p28.

(2) ديفيد ديلاني، مصدر سابق، ص85.

(3) ريتشارد إي. نيسبت، جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف... ولماذا؟، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2015، ص19.

(4) R. B. J. Walker, Inside/outside: International Relations as Political Theory, Cambridge University Press, 1993, p166 – p18

(5) Jacques Lévy, Territory: part II, in AGNEW J. and Duncan J. (Eds) Wiley-Blackwell Companion to Human Geography, Wiley-Blackwell, Oxford. 2011, p272.

وبهذا الفَهم يكون الإقليم موقعا ديناميكيا للصراع والمواجهة بين مشاريع سياسية متنافسة تستخدم ممارسات وبرامج اقتصادية وسياسية بُغيَة تحقيق أهدافها[1].

وتكون الإقليمية مُنتَجة من اسفل بواسطة الحركات الاجتماعية ليس فقط باحتلالها أماكن وفتحها مساحات جديدة للمواجهة والتحكم بل، بخلقها قيما جديدة وبنائها روابط طوبولوجية تؤدي إلى نجاح مشروعها السياسي[2].

وإذ كانت المَكانية سِمَة لازمة للحركات الاجتماعية، فالإقليمية منها (Socio territorial movements) لاتوصف كذلك إلا حينَ مناسبتها للمساحة، التي تتحرك عليها ورعايتها لآدابها الخاصة، بحيث تكون متجذرة فيها جسديا وثقافيا، مع فرض مراعاة أبعادها المَكانية في عمليات التعبئة والتأطير وتوليد الهُويّات والروابط والفرصة السياسية لاستهداف السُلطة، أي بأقلمَة الفضاء المادي على وجه يجعلهم يسيطرون عليه ويتحكمون فيه[3]. وخلاصة ما تقدم الشكل (6).

الشكل (6) الاتجاهات النظرية في دراسة ظاهرة الحركات الاحتجاجية

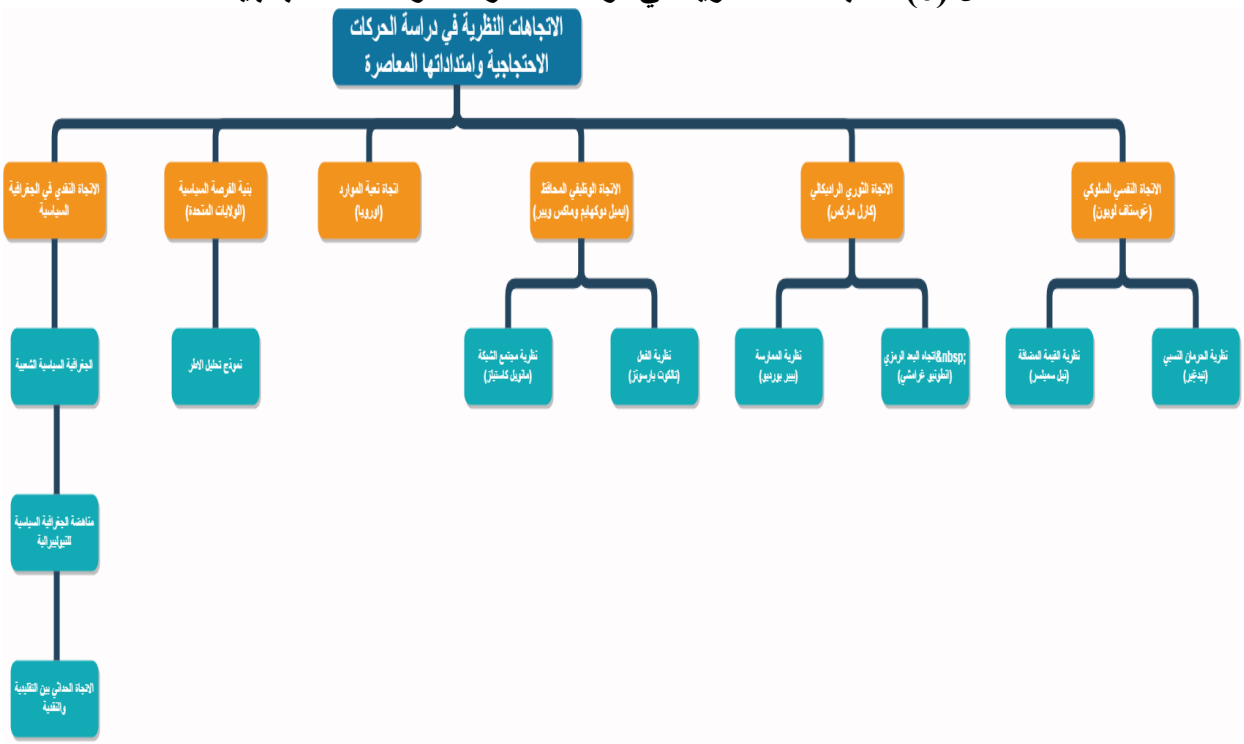

المصدر: عمل الباحث

(1) Bernardo Mançano Fernandes & Fernanda Torres: Socioterritorial Movements in Comparative Perspective, Annals of the American Association of Geographers. March 2019, P2 – 3.

(2) Sam Halvorsen,Spatial dialectics and the geography of social movements: the case of Occupy London, Transactions of the Institute of British Geographers, ohn Wiley & Sons Ltd on behalf of Royal Geographical Society, 2017, P8.

(3) John Agnew, Virginie Mamadouh, Anna J. Secor, and Joanne Sharp,Social Movements, John Wiley & Sons, Ltd. 2015, P345.

رابعاً: إقليمية الامتداد الجغرافي لحركة تشرين الاحتجاجية

على هَدّي الحداثيين في أقلمة الظواهر السياسية، باتَ متعقلا جدا تَصوّر الامتداد المساحي لحركة تشرين الاحتجاجية، كإقليم جغرافي احتجاجي وسط وجنوب العراق، أنتجته وأُنتِجَت به، إذ عملت البيئة الطبيعية البُنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للإقليم كمحفزات مادية ومعنوية للحِراك الاحتجاجي، وعمل الناشطون على إعادة إنتاجها وترجمتها في الفضاء العام.

وسَنعمَد حالَ تفسير الظاهرة واستقصاء أسبابها والظروف الكامنة وراءها، ونتائجها وعلاقاتها التفاعليّة إلى كل ما يُخرج إقليمية الحركة عن مجرد الدعوى إلى حقيقة علمية، تتلاءم والتوجهات العلمية المعاصرة فكرا وتقتفي سبيلها نهجاً، في الجمع بين أصوليات البحث الجغرافي السياسي والنِتاج العلمي والمعرفي لِبقية التخصصات الاجتماعية.

وبعيدا عن أية نَزعَة سياسية أو أثنية، فقد شَغَلت حركة تشرين الاحتجاجية منذ الأول من تشرين الأول 2019 نطاقا جغرافيا وسط وجنوب العراق، يضم إدارياً عشر محافظات كمواقع دائمة للحِراك التشريني، وهي مُضافة إلى نواة الدولة العاصمة بغداد، كلٌ من بابل وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف والقادسية والمثنى وواسط وذي قار وميسان والبصرة[1]. وتخصيص هذه المحافظات بالحِراك الدائم للإشارة إلى ما حظيت به تشرين من دعم من تأييد ووقفات احتجاجية ومسيرات مؤقتة في محافظات صلاح الدين وديالى وكركوك، الخريطة (2).

من ثَمَّ فإن هذا النطاق للظاهرة ذو خصائص طبيعية وبشرية وثقافية واقتصادية متجانسة، فهو يشغل الجزء الأكبر من السهل الرسوبي المُتَمَيّزة بخصائصه التكوينية عن بقية أقسام سطح العراق، والمُتَعَيّن بشريا وثقافيا بوصفه موطنا لأغلبية سكانية ذا قِيَم وآداب وممارسات وبُنية ثقافية مُتَمَيّزة، وإذما أضفنا لهذه الحقائق وحَدة المشكلات والتاريخ السياسي والاحتجاجي منه، فإن جميع ذلك مما يناسب حَدُّ الامتداد المساحي للحركة بـ(الإقليم الجغرافي) أو الاحتجاجي، إذ لا يتلاءم وتحديده طبيعيا (بإقليم وسط وجنوب العراق)، لدخول محافظتي صلاح الدين وديالى فيه مع عدم صدق صفة الحِراك التشريني الدائم عليهما.

أما تقييد الإقليم بالجغرافي (الاحتجاجي) فلدفع توهم الطائفية والمَذهبية، وللإشارة إلى التعدد الديني والمَذهبي ضمن حدود الإقليم في محافظات بغداد وميسان وبابل والبصرة وذي قار، من ثَمَّ فإن دراسة المشكلات السياسية ضمن أقاليم الدولة، لا يعني أن ثَمَّة ضعف في بنائها وتماسكها الداخلي، وإنما يعني أن ثَمَّة حقائق جغرافية واثنوجرافية لابد من التعامل والتكيف معها، وإبراز الجوامع المشتركة بينها بما يُعزز وحدة الدولة وتماسكها الداخلي.

(1) Iraq: The Protest movement and treatment of protesters and activists, Country of Origin Information Centre, EASO, October 2020, p16.

الخريطة (2) الإقليم الجغرافي لحركة تشرين الاحتجاجية

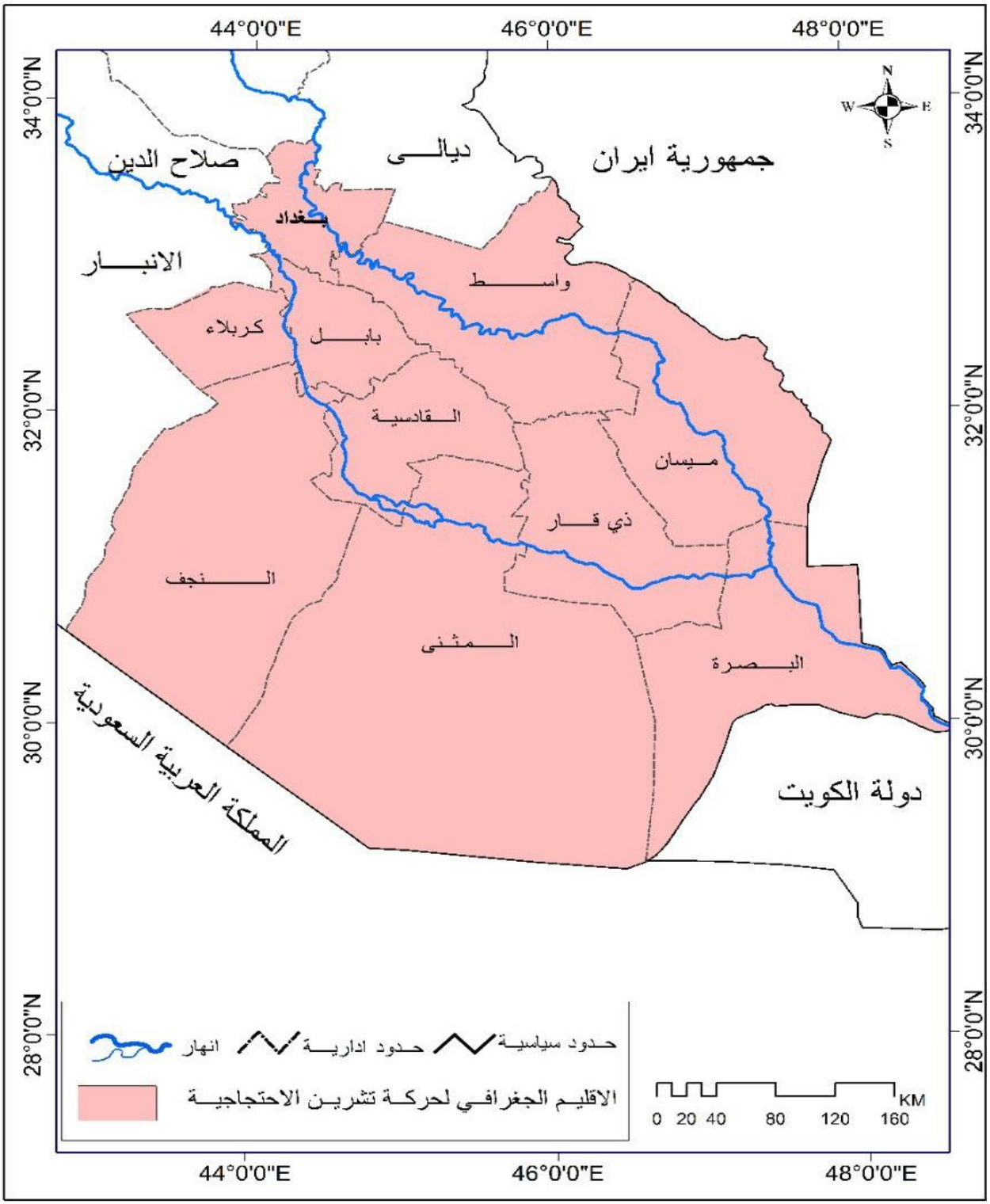

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على

- الهيأة العامة للمساحة، قسم إعداد الخرائط، خريطة العراق الإدارية بمقياس 1: 1000000 لسنة 2021.

الفصل الثاني

الجغرافية الطبيعية والتاريخ السياسي للإقليم تجاه حركة تشرين الاحتجاجية

تمهيد:

تقدم في الفصل الأول مدى اختلاف الأسس المعرفية حول ظاهرة الاحتجاج، ومدى تباينها فيما تقترحه من أسباب ودواعي لتفسيرها، فبينما ذهب علماء النفس إلى التركيز على الحرمان والإحباط والظلم المتصور وهويّات الناشطين، ذهب علماء الاجتماع السياسي والمؤرخين إلى ضرورة البناء الاجتماعي والثقافي وحجم الموارد والخبرات، في حين ذهب علماء السياسة إلى أهمية السياق السياسي العام وبُنية الفرصة السياسية وطبيعة التنشئة السياسية.

ونقترح في المقام أن الجغرافية السياسية للحركات يمكنها تتبع الظاهرة في بعدها المَكاني، واستقصاء أسبابها الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وضمن حالة تتجاوز مجرد تدويل الظاهرة آنف الذكر، والبحث في تأثير الشبكات والمتغيرات عبر الوطنية، إذ لا يمكن الالتزام: بأن البيئة الطبيعية والبشرية والاقتصادية مجرد موضع لتوطن الظاهرة دون أن تتأثر بها وتنفعل إليها.

وهو ظاهر دعوى تداخل التخصصات وهجينية المناهج في دراسة الحركات الاجتماعية[1]. وظاهر دعوى الاتجاه الحَداثي في الدراسات الجغرافية من لزوم فَهم مَكان الظاهرة، على أنها طوبولوجيا للمعرفة والممارسة معا، تتداخل مع طوبولوجيات أخرى نشأت وتطورت ضمن ذات المَكان والزمان، وأن المَكان بمحدداته، مجال فهم التحولات السياسة والاجتماعية المعاصرة، وموضعَ تقاطع تلك الأفهام والآداب وما تُفضي إليه من ثقافة الفوضى والمواجهة[2].

المبحث الأول: المقومات الطبيعية للإقليم

أولا: ألموقع (Location)

فلكياً ينحصر الإقليم الاحتجاجي وبحسب حدود وحداته الإدارية بين دائرتي عَرض 29.5.35 – 33.73.4 شمالاً، وخطي طول 42.30.44 – 48.30.52 شرقاً[3].

وبحسبه يتَحدد في جزء العراق الأكثر دفئا ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية، وهو مضافا إلى تأثيرات غلبة انبساط سطح الإقليم وعدم ارتفاع اجزائه الجنوبية سوى بضعة امتار والشمالية سوى بضعة عشرات من الأمتار عن مستوى سطح البحر، وبعد المسافة عن المسطحات المائية الكبيرة سوى نافذة ضيقة على الخليج العربي، وتوزيع مناطق الضغط ونظام الرياح، واحدا من

(1) Bert Klandermans and Conny Roggeband, Handbook of Social Movements Across Disciplines, Springer ScienceBusiness Media, LLC, 233 Spring Street, New York, NY 10013, USA, 2007, p3.

(2) Stefano Guzzini, The argument: Geopolitics for fixing the coordinates of foreign policy identity, Cooperation and Conflict: Vol. 52(3),2017, p401 – 402.

(3) وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم إعداد الخرائط، خريطة العراق الإدارية بمقياس 1: 1,000,000 لسنة 2021.

المُحَدِدات الرئيسة لنوع وطبيعة المُناخ السائد، إذ يُحدد وبصفة عامَّة نوع وطبيعة المناخ السائد في الإقليم بـ(المناخ الصحراوي)، والذي يُشكل إقليما مُناخيا يمتد على أربعة دوائر عرض، حيث التطرف الكبير في درجات الحرارة وندرة سقوط الامطار، ولهذا المناخ تأثيره في حياة سكان الإقليم وتاريخه الحضاري، وإمكانات تنوع الإنتاج النباتي بحسب الفصول الاربعة، التي تظهر بجلاء بوجود نهري دجلة والفرات وفروعهما.

وعموما لا تؤخذ طبيعة المُناخ بلحاظ ظاهرة الاضطراب المناخي على إطلاقها، حيث تواتر موجات الحر الشديدة، وتقلبات المتوسط السنوي للحرارة بمقدار 1 – 2 درجة مئوية للأعوام 1970 – 2004، وتراجع معدلات التساقط جنوب شرق بمعدل 0.88 ملم/ شهر، ومع استمرار تلك التقلبات فالمتوقع تنامي آثارها السلبية على قطاعي الزراعة والطاقة وجودة المياه[1].

أما بالنسبة لخطوط الطول فهيَ مع دوائر العرض تحدد شكل الإقليم بالشكل المربع، كما أن امتداده على ستة خطوط طول أنتج فرق توقيت يصل إلى (24 دقيقة) بين أقصى شرقه وغربه.

أما جغرافيا فيشغل الإقليم وسط وجنوب العراق شمال الخليج العربي بساحل بحري ضيق لايتجاوز الـ(59كم) ابتداء من خط التالوك في شط العرب ولغاية مقدم خور الزبير، وبجبهة بحرية ضحلة تملئها الترسبات الطينية لا تتجاوز الـ(21,71كم).

ويتشارك حدودا سياسية مع ثلاث دول وإدارية مع ثلاث محافظات مفتوحة وخالية من العوائق الطبيعية، تجمع بين البرية والبحرية وبين مناطق القفر والعِمارة، والسياسية منها ذات علاقات مَكانية ملئها الاحتكاك والتوتر، تبدأ بإيران شرقا بحدودٍ برية تصل إلى (673كم) من أصل (1300كم) حدودا مع الدولة، ونهرية بطول (95كم)، فالكويت جنوبا بحدود تمثل كامل الحدود السياسية للدولة بطول (259كم) بين حدود برية وبحرية، فالسعودية جنوب غرب بحدود برية تصل إلى (432كم) من أصل (812كم)، وأما الإدارية فتبدأ بمحافظة الانبار غربا بحدود بطول (521,5كم) وتنتهي عند محافظتي صلاح الدين وديالى شمالاً بطول (381كم)[2].

ولساحل الإقليم على الخليج العربي أهمية استراتيجية في منح العراق نافذته الحرة الوحيد إلى البحر المفتوح، وعَتبته البصرة منذ أقدم العصور منطلق تجارة بلاد ما بين النهرين إلى الشرق، وبداية رحلة القوافل إلى بلاد الشام عبر الصحراء، وهي إلى وقت قريب المرفأ الوحيد على رأس الخليج الذي تنتهي إليه تجارة اوروبا مع الهند وجنوب شرقي آسيا وبالعكس[3].

---

(1) Institute of Development Studies. K4D, Environmental risks in Iraq, UK Department for International Development 08 June 2018, p5.

(2) المديرية العامة للمساحة، قسم إعداد الخرائط، خريطة العراق بمقياس 1: 1,000,000 لسنة 2021.

(3) جان جاك بيريبي، الخليج العربي، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، ط1، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1959، ص95.

وبالنسبة للإقليم والدولة عموما فإن موقع الجوار والموقع البحري من أشد العوامل الجغرافية تأثيرا في تاريخهما السياسي وتطور الأحداث فيهما. ذلك أن الحدود السياسية للكيانات موضع نفاذ جميع العمليات العابرة للحدود والتفاعلات متعددة الدوافع، ومصدر فرض العديد من المحددات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والهويّاتية[1].

واختصارا تجدر الإشارة إلى أنه كما يفسر توزيع البحار والمحيطات طبيعة ونوع العلاقات والصراعات الدولية، تفسر خصائص الموقع البحري للعراق طبيعة ونوع المشكلات الجيوسياسية التي تواجهه في تأمين وصول مستقل إلى البحر المفتوح وانعكاساه الداخلية، وبعبارة أخرى: مشكلة العراق في مواجهة الهيمنة الغربية والجوار الجغرافي للبقاء دولة بحرية، مما هو مرهن بعودة العراق دولة قوية أو تبدل توازنات القوى لصالحه.

أما قصد الجمع بين الموقعين البحري والجوار فللإيجاز، والإشارة إلى التداخل الكبير بينهما تحديدا مع إيران والكويت، ما يعني أن بحث أحدهما ملازم ومتضمن بحث الآخر بالضرورة، ومن ثمّ تأدية الغرض في الوصول إلى الصورة مكتملة.

1 - الجوار الجغرافي مع إيران

تصنف الحدود العراقية – الإيرانية مع الإقليم إلى نهرية وبرية مفتوحة وذات طبيعة سهلية تنحدر باتجاه الداخل العراقي، وتتبع في أجزاء منها خطوط تقسيم المياه في الأنهار والنهيرات الحدودية، المنحدرة من المرتفعات الايرانية في قسمها الغربي، فيشكل بعضها ولمسافات قصيرة الحدود السياسية، ويخترقها الآخر ليصب داخل الاراضي العراقية[2].

أيضا هناك تداخل كبير بين المجموعات السكانية في أجزاء واسعة من الحدود انثروبولوجيا ولغويا ودينيا، بل وتناظرا في طبيعة ونوع النشاط الاقتصادي والمستوى العلمي والثقافي، وجلاء ذلك في امتداد العشائر العربية في قضاء بدرة على حدود واسط، وعشائر بني لام وبني طرف في الخفاجية والحويزة على حدود ميسان، وكعب وبني سالة وتميم وغيرها على شاطئ شط العرب والمناطق الساحلية المتاخمة للبصرة[3].

وإذ كانت العلاقات العراقية – الإيرانية محكومة لأصول تاريخية وإقليمية وإيديولوجية، فإن تحديد الحدود محكوم للتنافس الشديد على النافذة الاستراتيجية شط العرب، سواء بين الدولة الصفوية والعثمانية أم بينها وبين بريطانيا أم مع الدولة العراقية لاحقاً، والتي تمتلك من الموارد

(1) خافيير بوردون، السعودية والعراق: الحدود بوصفها محفزا للتعاون، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، 2019، ص7.
(2) بيداء محمود احمد، الحدود العراقية الإيرانية: دراسة تاريخية سياسية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 20 – 21، الجامعة المستنصرية، 2006، ص96.
(3) المصدر نفسه، ص97 – 98.

الاقتصادية والإقليمية والبشرية ما لو قُدر لها لكانت قوة إقليمية منافسة في الخليج والمنطقة[1].

ذلك أن تاريخا من النزاعات الحدودية يكشف عن حقيقتين: الأولى تمحورها حول أهداف جيوسياسية واقتصادية، الثانية انتهاءها لصالح إيران وطبقا لأهدافها الاستراتيجية.

وتفصيلاً: فقد انتهت الحدود الفارسية – العثمانية بموجب معاهدة (أرضروم الثانية) عام 1848، والتي تنازل العثمانيون فيها عن اراضي الضفة الشرقية لشط العرب، بدءا بنقطة التقاء حدود الدولتين عند مدينة المحمرة ولغاية مصب النهر عند الخليج العربي، فضلاً عن مدينتي المحمرة وعبادان وميناءيهما، مع حق الملاحة لإيران على طول الشط ولغاية نقطة التقاء حدود الدولتين على ضفته الشرقية[2].

بعد اكتشاف النفط في مدينة مسجد سليمان على الضفة الشرقية لشط العرب عام 1908، تعاظمت أهميته الاستراتيجية والاقتصادية، وتعاظمت معها رغبة إيران في تأمين نصيبها من السيادة عليه، مُستغلة ضعف الدولة العثمانية وتراجع دورها في الخليج العربي[3]. فكان لها ذلك في (بروتوكول الاستانة) عام 1913، إذ تنازل العثمانيون عن حوالي (7.25كم) من السيادة على مياه شط العرب أمام مدينة المحمرة[4].

ثم وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية لم تعترف إيران بالعراق دولة حَتَّى عام 1929، كما أنها أعلنت عدم التزامها بجميع الاتفاقيات السابقة، فارضة من جانب واحد خط (thalweg) أي خط امتداد أعمق نقطة في المقاطع المتتالية للنهر أساسا للحدود بين الدولتين[5].

في أواخر الثلاثينيات أقدمت إيران على بعض الترتيبات الأمنية مع جوارها الجغرافي، نتيجة التهديدات المتزايدة للاتحاد السوفيتي على حدودها الشمالية، ومن بينها أولى المعاهدات الحدودية مع الدولة العراقية الحديثة في 1937/7/4، استنادا إلى المعاهدات العثمانية – الإيرانية وطبقا لمحاضر جلسات لجنة ترسيم الحدود عام 1914، التي أقرت بعراقية شط العرب وحق تنظيم شؤون الملاحة فيه، في قِبال تنازله عن سيادته لـ(7.75كم) أمام جزيرة عبادان[6].

---

(1) Cüneyt Yenigün, Foreign Policy of Republic of Iraq, 2015, p39. DOI: 10.13140/RG.2.1.5156.3683

(2) ج.ج لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، ج4، طبعة منقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو امير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة، 1975، ص2026.

(3) جان جاكك بيريبي، مصدر سابق، ص61.

(4) حسن محمد طوالبه، مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، ط1، مطبعة الوطن العربي، بيروت، 1984، ص50.

(5) Joseph J. Cusimano, An Analysis of Iran-Iraq Bilateral Border Treaties, Case Western Reserve Journal of International Law, (24)1,1992, p93.

(6) Cüneyt Yenigün, op.cit. p39.

خلال الخمسينيات شهد العراق أحداثا سياسية واقتصادية فارقة، فبينما بَدا أوفر حضا لفض نزاعاته الحدودية في ظل عضويته لحلف بغداد، تبدلت المعادلة السياسي بوصول العسكريين والتيار اليساري للحكم بعد الإطاحة بالنظام المَلكي عام 1958[1].

بينما أظهرت الاكتشافات النفطية حول الزبير والرملية عام 1948 و1952 وارتفاع معدلات الإنتاج، حاجة العراق الفعلية لتوسيع وتأمين نافذته البحرية للتصدير، واضطراره لأول مرة لإنشاء جزيرة اصطناعية أمام مصب شط العرب، الأمر الذي يفسر إقدام الحكومة الجديدة من جانب واحد على توسيع المياه الإقليمية إلى (12/ميل)[2].

بالمقابل فقد اتخذت الجيوسياسية الإيرانية تجاه العراق والمنطقة اتجاهين:

اتجاه وطني: باتباع استراتيجية جديدة منذ منتصف الستينيات تهدف لزعزعة الجبهة الداخلية من خلال تغذية الحركات الانفصالية الكردية، وبإخضاع ممره الاستراتيجي لنفوذ إيراني إقليمي بسيطرتها على الجزر الاستراتيجية في الخليج العربي عام 1971.

اتجاه إقليمي: بتوسع دائرة نفوذها في عموم دول الخليج مستغلة انسحاب القوات البريطانية من الخليج وشرق قناة السويس، وتعزيز فكرة عزل العراق عن محيطه العربي في ظل تنامي مخاوف مَلكيات الخليج من مخاطر الحركات الثورية وتوجهاتها اليسارية[3].

وفي حين نجحت إيران في الأمرين معا، لم يُظهر العراق أية ردَّة فعل لتصحيح الوضع، في ظل فوضى داخلية وانقسام سياسي وتواتر الانقلابات العسكرية، وإنما توجه إلى الطرف الآخر من الساحل العراقي صَوب مينائي أم قصر وخور الزبير، حال سيطرت إيران عسكريا على شط العرب عام 1969 معلنة الغاءها معاهدة 1937[4].

وبناءً عليه فالذي حصل في اتفاقية الجزائر عام 1975 إنما هو أمضاء لواقع جيوسياسي تشكل عام 1969، كما هو مبين في الشكل (7)، أما ما ذُكر من أهداف عراقية لتأمين جبهته الداخلية، وقطع منفاه غير المعلن عن العالم العربي، أو لاستعادة اراضيه في سيف سعد وزين القوس بالاتفاقات الثنائية، جميعها ظروف آنية لا تبرر تنازله عن خياره الاستراتيجي.

من ثَمَّ فقد استأثرت إيران بتلك الاراضي، ومنح العراق الأكرادَ حكما ذاتيا واعترافا رسميا باللغة الكردية عام 1970، وعادت علاقاته العربية بعد اثنين من أهم واخطر الأحداث السياسية

---

(1) Joseph J. Cusimano, op.cit. p93.

(2) جان جاكك بيريبي، مصدر سابق، ص63.

(3) Fred Halliday, Arabs and Persians beyond the Geopolitics of the Gulf, Cahiers d’études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien, mis en ligne le 04 mars 2005, p7.

(4) حسن محمد طوالبه، مصدر سابق، ص52.

الشكل (7) تطورات الحدود العراقية – الإيرانية في شط العرب لصالح إيران

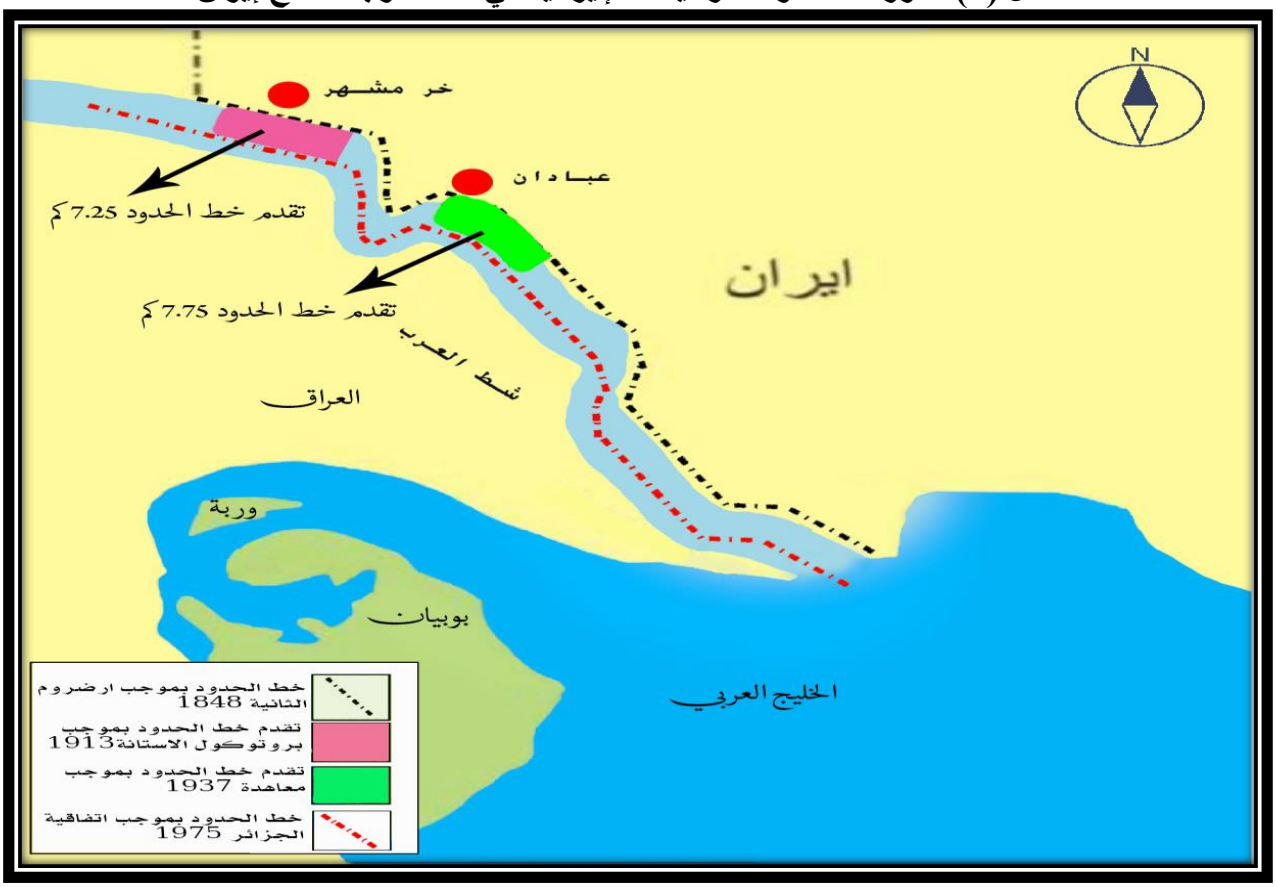

المصدر: عمل الباحث

وأكثرها جدلاً في عموم المنطقة: توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل بتاريخ 1979/9/17، واندلاع الثورة الاسلامية في إيران 1979/2/11، وقيام أول حكومة إسلامية من حيث الفكر والنهج والأسلوب في تصدير الثورة ودعوة الشعوب للتغيير، الأمر الذي أثار مخاوف دول ومَلكيات الخليج تجاه رسالة إيران الثورية، وعزز التقارب بينها، وبالمثل مخاوف الدول الكبرى، بالنظر لِثقل إيران الاستراتيجي، وما تحظى به إيران من ثروات بترولية، وموقع استراتيجي على الخليج العربي وفي قلب العالم الإسلامي[1].

ولأجل تحييد راديكالية النظام الجديد وداعي أبعاد خطر إيران عن الداخل العراقي، بدأ النظام البائد حَرْباً شَعْوَاءَ ضد إيران، استنزفت الطرفين لثمان سنوات، ونجحت الولايات المتحدة خلالها بتغريب إيران عن بقية دول ومَلكيات الخليج، وتقويض طموحات العراق الإقليمية في ظل احتفاظ إيران بمكاسبها الاستراتيجية في اتفاقية الجزائر 1975، بل وقبول العراق لجميع شروطها التي اتبعتها منذ إعلان وقف إطلاق النار في 1988/8/8[2].

(1) Fred Halliday, op.cit. p9.
(2) Ibid. p24.

ثمَّة مشاكل وضغوطات جيوسياسية آنية تمارسها إيران ضد العراق، مستفيدة من طبيعة وتحولات الحدود لصالحها تتمثَّل: بمدى التدفقات الثقافية والسياسية والاقتصادية تجاه العراق، فضلاً عن ما يرتبط منها بأزمة المياه، إذ تُعد دولة المنبع لعديد من الروافد والنهيرات الحدودية، سواء ما كان منها جزء من الحدود السياسية أو ما يخترقها إلى الداخل العراقي، إذ عَمَدت إلى قطع وتحويل معظمها، بحجة أنها أنهار إيرانية وليس من حق العراق الانتفاع بها.

وتتضح خطورة السياسة المائية لإيران بالنسبة إلى الإقليم الاحتجاجي، إذما علمنا إنها تسهم بنسبة (12%) من الإيراد المائي لنهر دجلة، الذي تنتهي مياهه تلقائيا إلى الإقليم، كما تسهم بجزء الإيراد المائي للأهوار والمستنقعات شرق دجلة، وبكمية كبيرة من مياه شط العرب، وبكامل الإيراد المائي لبعض القرى الحدودية، التي تعتمد الأنهار الحدودية كمصادر دائمة أو فصلية، نظرا لندرة الامطار وعدم صلاحية المياه الجوفية لارتفاع نسبة المواد الكبريتية[1]. الأمر الذي دفع سكان تلك القرى إلى النزوح عنها فيما يُعرف بظاهرة (التفريغ الديموغرافي) للقرى الحدودية، نتيجة انخفاض مناسيب المياه أو انعدامها في الروافد والجداول المغذية لها[2].

وتتمثل أيضا بتقدم الشاطئ الإيراني على حساب العراقي المتراجع طبيعيا، نتيجة زحف الممرات الملاحية عند مصب شط العرب نحو جهة الغرب، حيث يؤدي نشاط الترسيب وبتأثير نمط التيارات البحرية إلى تغيير مسالك الدخول إلى الشط من جهة الخليج، ومع إهمال العراق لجبهته البحرية بسبب الحروب والاضطرابات السياسي، تجاوز حجم التغيير أكثر من (1500م) لصالح إيران منذ اتفاقية الجزائر عام 1975 لغاية عام 2006، تُنظر الخريطة (3).

وجوهر المشكلة أن تراجع الشاطئ العراقي يستتبع تغيير مسار خط التالوك (Thalweg) لصالح إيران، التي لم تنفك تضع العلامات الملاحية طبقا للممرات المتقدمة حتَّى طالبت بضم ميناء العميق في خور العُمية، وتقدمت سفارتها بطلب رسمي إلى الحكومة العراقية بضرورة عدم استخدامه، بعد أن انتهى به الزحف ضمن مياهها الاقليمية عام 2002[3]. وبرغم إعلان العراق عن اتفاق لحل الأزمة بكري منطقة المصب في 2019/4/6، إلَّا إن ذلك لا يغير من حقيقة أن اتفاقات الحدود بين الدولتين حول شط العرب، لم تراعِ الظرف الطبيعي وديناميكيا حركة التيارات وجهة الترسيب فيه[4].

---

(1) سوسن صبيح حمدان ، التوزيع المكاني للأنهار الحدودية وأثرها في العلاقات العراقية الإيرانية ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، مجلد 2 ، العدد 2 ، 2011 ، ص 736.

(2) مقابلة شخصية مع الشيخ علي شحيت وعدد من السكان المحليين لقريتي الدخنة والرويشد في 2015/2/25.

(3) على حسن خليل حسن المحمود، خصائص الساحل العراقي(دراسة جغرافية)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006، ص 144.

(4) براء الشمري، أبرز المكاسب الضخمة التي جنتها إيران من حكومة عبد المهدي، العربي الجديد، 2019/12/3. متاح على: https://www.alaraby.co.uk

الخريطة (3) حجم الانحراف الطبيعي في القناة الملاحية لشط العرب منذ اتفاقية الجزائر 1975

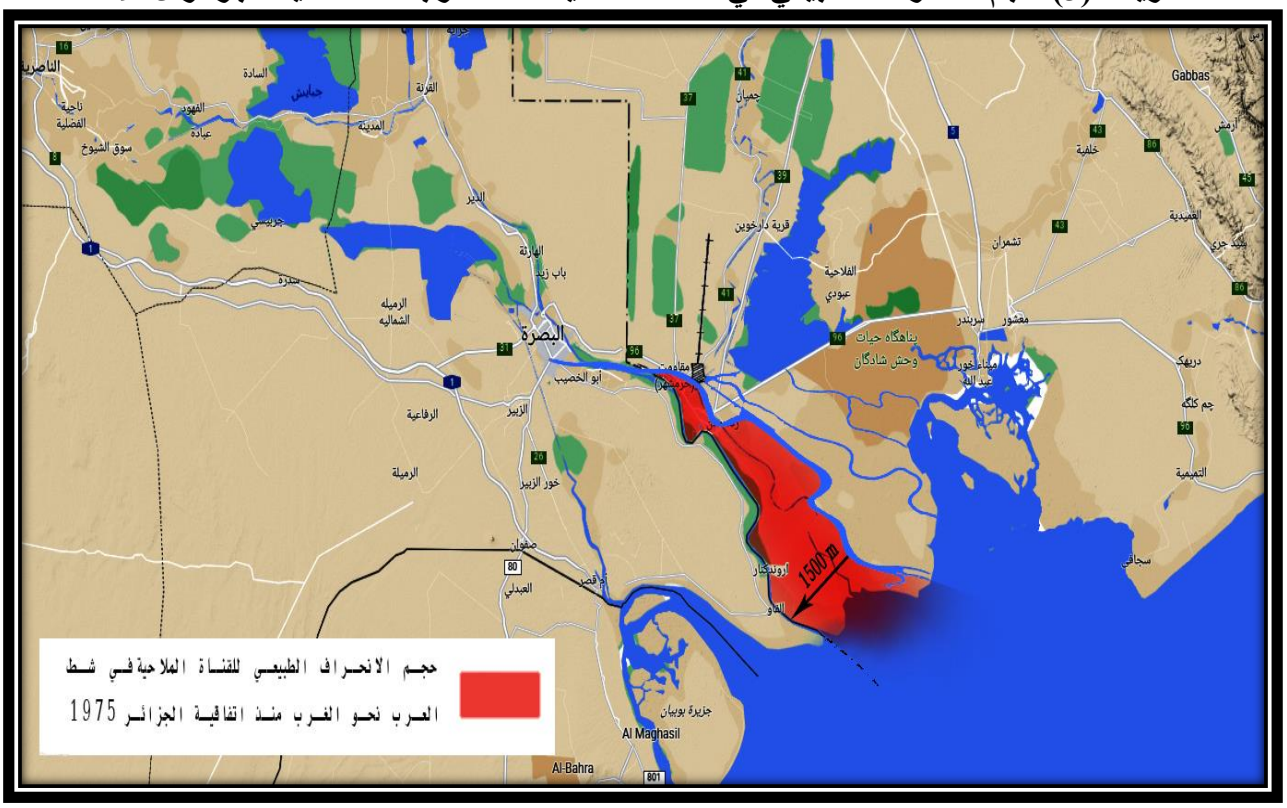

المصدر: على حسن خليل حسن المحمود، خصائص الساحل العراقي(دراسة جغرافية)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006، ص144.

2 – الجوار الجغرافي مع الكويت

إن تاريخا من التوترات السياسية والأعمال العسكرية على طول الحدود الجنوبية للعراق، يتجاوز مجرد النزاع لفرض السيادة الأرضية إلى واقع ينبئ عن أبعاد جيوسياسية، أحكمت عُقد التوتر وخريطة الصراع في الساحل الشمالي للخليج العربي.

وحجة ذلك أكثر تعقيدا وحساسية من مجرد السرد التاريخي للاتفاقيات الحدودية أو مجرد التعليل بدكتاتورية نظام هَمَه نهب أراضي الجوار. وهي أبعد ما تكون عن مغالطة دعوى استقلالية الكويت لتمايزها عن العراق أو دعوى استقلالها سياسيا وإداريا عن الدولة العثمانية(*).

مع اعتراف شيخها بسلطة الولاة العثمانيين ودفع الجزية لهم منذ عام 1829، ومع تقييمها والقطيف والعقير من قِبل المقيم السياسي البريطاني عام 1867 على أنها موانئ تركية على الخليج العربي، وإقرار السفير البريطاني في القسطنطينية (س.فورد) رسميا عام 1893، إن حكومة صاحبة الجلالة تعترف بسيادة تركيا على ساحل الخليج من البصرة إلى القطيف(1).

(*) مما غالط به البعض في نفي علاقة الكويت بالعراق الدكتور محمد عبد الله خالد العبد القادر، في مؤلفه الحدود الكويتية العراقية: دراسة في الجغرافية السياسية، ط1، الكويت، 2000، ص28 ص31.

(1) ج ج لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، ج3، طبعة منقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو امير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة، 1975، ص1522 – 1524.

وتفصيلاً: فإن أقدم وصف للحدود العراقية – الكويتية جاء اتفاقا في مقالٍ لموظف مَدني في المستعمرة البريطانية في الهند ج ج لوريمر (J.G. Lorimer) عام 1908، لأجل تدوين معجم جغرافي تستعين به المستعمرة في تنظيم تعاملاتها مع إمارات الخليج، والذي أشار فيه إلى إمكان تحديد أراضي (مشيخة الكويت) بحدود القبائل التي تَدين لشيخها بالولاء طوعًا أو كراهة[1].

ومع عدم استناد هذا الوصف لأية أسس تاريخية أو جغرافية، تؤهله أن يكون معتبرا في تقرير مصير كل من العراق والكويت، إلا إنه أخذ أساسا وثائقياً في الاتفاقية الأنجلو – عثمانية عام 1913، وإذ أمضى العثمانيون اعتماد الطرف الخارجي مجالاً لنفوذ المشيخة دون الأراضي الخاضعة لسيطرتها المباشرة، وأمضوا لشيخها صفة قائمقام عليها، إلَّا إن إدخال جزيرتي وربة وبوبيان ضمن حدودها مع الاعتراف لها بالحكم الذاتي، شكل نقطة خلاف لم تُحسم حَتّى انتزاعهما عنوَةً من قِبل القوات البريطانية عام 1914[2].

ولأن التاريخ العمق الاستراتيجي لحاضر الدول. فإن المقدمات العملية لهذه الاتفاقية، بدأت أواخر القرن التاسع عشر حينما أظهرت المانيا رغبتها، بأن تكون مدينة الكويت نهاية مشروعها التوسعي خط سكة حديد برلين – بغداد، وبالمثل روسيا القيصرية بأن تكون الكويت نهاية مشروعها لمد سكة حديد عبر إيران[3]. أما بريطانيا فقد أظهرت ذات التوجهات بعد سيطرتها على مسقط وقطر جنوب الخليج، وقراءة الرائد بيلي لمستقبل الكويت كميناء طبيعي للتجارة وقاعدة للأشراف على تجارة الخليج، ومرور البواخر في خور عبد الله إلى العاصمة التجارية بغداد، وفرص ربطها بالبحر المتوسط بخط سكة حديد[4].

ولأجل تحييد القوى المنافسة سارعت بريطانيا بإجابة طلب الشيخ مبارك لوضع الأمارة الصغيرة تحت حمايتها، مقابل تقييده وخلفه بعدم التنازل عن أي جزء من اراضيها، وعدم السماح لممثل أية دولة أو رعاياها أو أية حكومة، بالإقامة في الكويت والاراضي التابعة لها دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية بموجب معاهدة 1899[5].

من هنا أمكن فهم الاتفاقية الأنجلو – عثمانية، على إنها نجاح للسياسة البريطانية في إقصاء منافسيها العثمانيين والألمان عن الوصول إلى المياه العميقة في الخليج العربي، وبشكل خاص مخطط المانيا للعالمية خط سكة حديد برلين – بغداد – شمال الخليج العربي[6].

---

(1) Harry Brown, The Iraq-Kuwait Boundary Dispute: Historical Background and the UN Decisions of 1992 and 1993, IBRU Boundary and Security Bulletin,1994, p66.
(2) Ibid. p67.
(3) جان جاكك بيريبي، الخليج العربي، مصدر سابق، ص131.
(4) ج ج لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، ج3، مصدر سابق، ص1518.
(5) المصدر نفسه، ص 1532 – 1533.
(6) Harry Brown, op.cit. p67.

وَرِث العراق هذا الإقصاء والوهن الاستراتيجي، مُعززا بعدم امتلاكه لأي ميناء طبيعي في المياه العميقة. في ظل ساحل بحري ضيق لا يتجاوز الـ(59كم) وجبهة بحرية لا تتجاوز الـ(21,71كم) تملئها الترسبات الطينية، من ثَمَّ تحول هذا الوهن حكما إلى طوق جيوستراتيجي لازم الدولة العراقية الحديثة منذ نشأتها، وهو مما لا سبيل للإفلات منه إلا بأحد خيارات ثلاثة:

الأول: إعادة الكويت إلى رَبقته والاحتجاج بعدم شرعية الاتفاقية الأنجلو – عثمانية، بعد عدم التصديق عليها مطلقا، الثاني: بإقرار شرعيتها والاحتجاج بالمادة الثانية منها من أن الكويت قضاء عثماني تابع لولاية البصرة، وبما أن السيادة على البصرة قد انتقلت من الدولة العثمانية إلى الدولة العراقية، فيجب أن تشمل هذه السيادة الكويت[1].

الثالث: قَبول الاتفاقية ولكن بعد تعديلها لصالح العراق، وجميع هذه الخيارات قد اصطدمت ولاتزال بإرادة دولية وإقليمية، حائلة دون تغيير الواقع الجيوسياسي شمال الخليج لصالح العراق.

إذ لم يكن خافيا على أي من هذه القوى، إن دولة تنعم بسهل ما بين النهرين، وتحظى بثروات بترولية هائلة، ضرورة حاجتها لتأمين ممرا واحدا على الأقل للوصول إلى البحر المفتوح، كما لم يكن خافيا أهمية ذلك الممر لأمن واستقرار المنطقة عموما، وهو مفاد رسالة اللورد هاليفاكس إلى مكتب حكومة الهند بعد استقلال العراق عام 1932، مؤكدا: إن منح العراق هذا الوصول إلى البحر سيوفر ظروفًا أكثر استقرارًا في هذا الجزء من العالم للسنوات القادمة[2].

من هنا لم يكن خيار العراق بحقه بالكويت أو بتعديل الحدود معها خيارا توسعيا، إنما هو خيار استراتيجي هيمن على الفكر السياسي لمختلف الحكومات العراقية على تعاقبها، فقد رفض الملك فيصل الأول إبانَة الكويت عن العراق، وتَحييد وصوله إلى الخليج العربي، وسعى لمواجهة ذلك بالارتباط بالكويت باقتراح بناء خط حديدي إليها وموانئ عراقية على ساحلها[3].

كما سعى نوري السعيد لاستغلال عضوية العراق في ميثاق بغداد عام 1955، للبدء بمفاوضات سرية مع بريطانيا والولايات المتحدة لاستعادة الكويت، كما طالب الحلف علناً في كانون الثاني عام 1958 بتحقيق رغبة العراق في ذلك، الأمر الذي قوبل بموافقة جميع الأعضاء عدا بريطانيا، التي لم تجد بُدا مع إصرار العراق وكشفه عن نيته في إظهار نسخ التفاهمات السرية، إلا تأكيد سفيرها في بغداد موافقة بلاده "من حيث المبدأ" على عودة الكويت، ولكن بعد عقد اجتماع في لندن يضم رئيسي وزراء العراق وبريطانيا، ذلك الاجتماع الذي لم يكن له أن

---

(1) David Klein, Mechanisms of Western Domination: A Short History of Iraq and Kuwait, California State University, Northridge, 2003.

(2) Harry Brown, op.cit. p69 p71.

(3) محمد مظفر الأدهمي، الجذور التاريخية للحدود العراقية – الكويتية والتوصيف الحقيقي لها، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2017.

يُعقد ابدا بعد الإطاحة بنوري السعيد والنظام المَلكي في 14 تموز 1958[1].

لم تختلف توجهات حكومة عبد الكريم قاسم فيما يخص الكويت، رافضة الكيفية التي تعاملت بها بريطانيا مع هذه الملف، بالتقرب من الجهات اليسارية ورفع الحضر عنها، لِترد بريطانيا بإعلان الكويت دولة مستقلة في 1961/6/19، مما دفع قاسم إلى عقد مؤتمر صحفي أعلن فيه "العراق يعتبر الكويت جزءا لا يتجزأ من دولته"، لِيواجه إثره بحشد عسكري بريطاني في الخليج، وبمؤامرة أطاحت بحكومته في انقلاب لحزب البعث دعمته المخابرات الامريكية – البريطانية، وبضغوط دبلوماسية انتهت بقبول عضوية الكويت في الأمم المتحدة عام 1963[2].

في الجانب الآخر للحدود لم يكن أحرار الكويت بمنأى عن تحدي الهيمنة البريطانية، وإجبارها العراق للدخول بمراسلات ترسيم الحدود مع الكويت عام 1932، والذي تجسد فيما بعد بما عُرف بـ"حركة الكويت الحرة" ومع ثِقل الحركة واتساع دائرتها وافق شيخ الكويت على إنشاء مجلس تشريعي، يمثل أحرارها أسفر اجتماعه الأول عام 1938 عن قرار بالإجماع يطالب حكومة الكويت بالعودة إلى العراق[3].

بعد ذلك تطورت الحركة إلى انتفاضة شعبية عارمة في 1939/3/10 سرعان ما تم قمعها بدعم عسكري بريطاني، ليتدخل حينها الملك غازي الأول مطالبا شيخ الكويت علانية بوقف قمع الحركة والإفراج عن معتقليها، الأمر الذي قابلته بريطانيا بالرفض الشديد وواجهه الملك بمزيد من الحزم والتحدي حَتَّى اغتياله في 1939/4/5[4].

أما خيار العراق بقَبول الحدود ولكن بعد تعديلها، فإن سلسلة من المراسلات والاتفاقيات الحدودية لِما يقارب قرنا من الزمان، تُظهر عجزَ الدبلوماسية العراقية عن إحداث أي تغيير أو مجرد تعديل لحدود لوريمر عام 1908، التي أخذت أساسا للاتفاقية الانجلو – عثمانية عام 1913، والتي أخذت بدورها أساسا في الرسالة المنسوبة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد في 1932/7/21 وبدورها أخذت أيضا أساسا في محضر 1963/10/4.

ثم الرسالة والمحضر كلاهما لاحقا أساسا لأعمال لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود وقرار مجلس الأمن رقم (833) في 1993/3/19، والذي منحه العراق لاحقا صيغته القانونية في 2006/11/21، بعد استكمال المتطلبات العملية لترسيم الحدود بين الدولتين وبشكل نهائي استنادا إلى قرار مجلس الأمن ذاته.

---

(1) محمد مظفر الأدهمي، مصدر سابق.

(2) M.H. Mendelson and S.G. Hulton, The Irag –Kuwait Boundary: Legal Aspects, Belgian Journal of International Law, Bruxelles, 1990, p301.

(3) David Klein, op.cit.

(4) Ibid.

وعموما فإن مرجعية هذه الاتفاقات جميعا هو حدود لوريمر[*]، برغم مجيئها لمجرد تحديد مواقع الوحدات التركية المتقدمة، وتحديدها مجال تأثير شيخ الكويت ليس بدليل على حدودها السياسية. أما الاتفاقية الأنجلو – عثمانية فمع عدم التصديق عليها مطلقا أو عضدها بلجنة ترسيم للحدود، فلأكيد مجيئها لتوزيع مناطق النفوذ بينهما، ومجرد تحديدها حدود المشيخة ضمن دائرة نصف قطرها (40ميل) من حدود قلعة الكويت[1]. ينقضه ظاهرها في إبقاء السيادة العثمانية عليها وإبقاء تبعيتها لولاية البصرة، إذ لامعنى للفظ (قضاء) و(قائمقام) الواردين غير ذلك[2].

ونتيجة لِما تقدم: فإن إقرار الحدود العراقية – الكويتية، مَثَّل استجابة فعلية للجيوسياسية الأجنبية في المنطقة، ودون مراعاة لأية حقائق جغرافية وتاريخية وثقافية، إذ هدفت بريطانيا تقويض النفوذ العثماني ببسط نفوذها على الكويت[3]. ولاحقا تقويض قدرات العراق من أن يكون قوة إقليمية في المنطقة كما سيتضح فيما سيأتي من فقرات.

وجدير بالاهتمام: مناقشة رسالة رئيس وزراء العراق نوري السعيد لحجيتها على الحكومات العراقية المتعاقبة، وهذه الرسالة عبارة عن جوابه لمندوب بريطانيا في العراق (فرنسيس همفريز) في 1932/7/21، والتي كانت حرفيا نسخة لحدود برسي كوكس عام 1923، إذ أقرت الحدود كما اقترحها شيخ الكويت[**] ودونما اقتراحات أو تعديل للحدود البرية أو البحرية[4].

أما أهم ما ناقشه البعض حول هذه الرسالة: فيتمثَّل بعدم إرفاقها بأية خريطة أو بيان دقيق لخط الحدود أو لنقطة جنوب صفوان، أو مسار الخط شرقا بعد تقاطع خور الزبير بخور عبد الله، أيضا وهو مما اختلف فيه لاحقا عبارة (على طول الباطن)، وحَتّى ما جاء من تفسير لها من (أن خط الحدود يمتد إلى أعلى خط وسط الباطن لإعطاء الطرفين نصيب متساوي للرعي) جاء من قبل (Edmonds) وهو موظف بريطاني مدني غير مؤهل لتقديم تفسير رسمي للعبارة[5].

(*) النص ذو الصلة من تعريف لوريمر للحدود " في الشمال توجد البؤر الاستيطانية التركية الأكثر تقدما على البر الرئيسي في أم قصر وصفوان، وتأثير شيخ الكويت لاجدال فيه حتى جدران تلك الأماكن". ينظر:

- M.H. Mendelson and S.G. Hulton, The Irag –Kuwait Boundary: Legal Aspects, Belgian Journal of International Law, Bruxelles, 1990, p301.

(1) M.H. Mendelson and S.G. Hulton, op.cit. p298.

(2) Ibid . p296.

(3) ج ج لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، ج3، مصدر سابق، ص1518.

(**) حدود الكويت كما اقترحها شيخها في 4 أبريل 1923 من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ومن ثم شمالاً على طول الباطن إلى نقطة جنوب خط عرض صفوان ؛ ومن هناك شرقاً مروراً بجنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر ، تاركينهم للعراق وهكذا إلى مفترق خور الزبير مع خور عبد الله، وأن يخص الكويت بمجموع الجزر بمافيها وربة وبوبيان. ينظر:

- David Klein,Mechanisms of Western Domination: A Short History of Iraq and Kuwait, California State University, Northridge, 2003.

(4) Ibid. p301.

(5) M.H. Mendelson and S.G. Hulton, op.cit. p309.

لكن الذي يهمنا هنا هو التشكيك في أصل الرسالة، لعدم وجود نسخة رسمية منها في ملفات وزارة الخارجية العراقية أو الأرشيف البريطاني، عدا نسخة بالإنكليزية غير موقعة ومصورة عن الوثائق الموجودة في Public Record Office في لندن.

ولمخالفتها نصا وفحوى الموقف الرسمي لوزارة نوري السعيد في مذكرة 1932/6/25، أي قبل شهر واحد منها، والذي ناقش فيها مطالب بريطانيا بشأن الكويت كجزء من تحديد الحدود السياسية للعراق لتسهيل دخوله عصبة الأمم المتحدة، بما نصه: "إن وضع إمارة الكويت لم يتعين بعد، وأن تعيَّن الحدود إنما يكون بين دولتين ذاتي سيادة ولم يحصل مثل هذا بعد، ولذا فإن وضع إحداهما علامات حدودية في نقاط معينة وإلزام الأخرى بها مخالف لقواعد الحدود الدولية"[1].

ولإمارة عدم وجود ما يشير إليها فيما تلاها من مباحثات رسمية عراقية أو بريطانية، مثل زيارة وزير الخارجية توفيق السويدي إلى لندن في تشرين أول 1938، لأجل التوصل إلى تسوية حدودية أو ما تلاها من إعلان العراق عن موافقة اللورد هاليفاكس على تخلي الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان لصالح العراق، والموقف الرسمي لحكومة طه الهاشمي في 1941/2/17 من أن موقف العراق ذاته من مسألة تخطيط الحدود، وأنه يجب أن يسبق بتسوية مسائل أخرى متعلقة بها[2].

والأجدر رسالة نوري السعيد نفسه إلى السفارة البريطانية في بغداد في 1940/11/21، مُعلِلا "إن ما تمت الاشارة إليه في مذكرة السفارة (يعني رسالة 1932) مستوحى من بحث الحدود العراقية – السعودية" وليس الكويتية[*].

حالئذ لم يبقَ ما يؤيد هذه المغالطة التاريخية، سوى مغالطة كون نوري السعيد ميكافيليا، يؤمن بأن السياسة مجال خاص له قوانينه التي تلزم افرادها سلوكا خاصا، وإن الغاية وهي دخول العراق عصبة الأمم ونَيل الاستقلال تبرر تنازله عن حقوقه الاستراتيجية، أو كون رغبته في كسب دعم الإنكليز تبرر ممالأتهم على حساب المصالح الوطنية[3].

وكلا الأمرين محل نظر، إذ أجمع مؤرخو العراق على اختلاف ميولهم السياسية على وطنية نوري السعيد، وإنه كان يعتقد إن أي خط سياسي يجب أن ينتهي عند زعامة العراق للأمة

---

(1) Mohammad Muzaffar Adhami, The historical roots of the Iraqi-Kuwaiti borders and real characterization for it, 2017.

(2) Ibid.

(*) بالاعتماد على نص مذكرة وزارة الخارجية العراقية إلى سفارة صاحب الجلالة البريطانية، رقم 19648/7/265/2635 في 1940/11/21. ينظر:
- مركز الروابط للبحوث والدراسات http://rawabetcenter.com/en/?p=1625

(3) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005، ص30.

العربية، وعند هدف واحد ألا وهو إن مصلحة العراق فوق أي اعتبارات سياسية او جماهيرية[1].
أما منشأ تعاونه مع بريطانيا فلرؤيته بإمكان الجمع بين مصالح العراق والمصالح البريطانية[2].

أما استدلال البعض بأن إصرار السعيد على تعديل حدود 1932 دليل وقوعها فعلاً، وأن مطالب العراق في جزيرتي وربة وبوبيان لتأمين قناته الملاحية الرئيسة دليل عدم قدرة العراقيين على التصالح مع أنفسهم بعد أن فرطوا فيهما، فهو من عدم الحذاقة ومما لا دليل عليه[3].

والأقرب – وبعيدا عن مدى وطنية نوري السعيد أو مدى صحة قراءته للتوازنات الخارجية، أو مدى استجابته لتوجهات الشارع العراقي – فأن مَن يستشرف مستقبل العراق ويُدرك خياراته الاستراتيجية بهذا النحو من الإدراك. "أن لا قيمة للحديث عن أمن عراقي من دون تحقيق اثنين، منفذ كفوء على البحر وتأمين تدفق مياه نهري دجلة والفرات"[4]. يُدرك يقينا أن لا قيمة لدخول العراق عصبة الأمم وهو حاصل ولو بعد حين، إذا كان ثمنه مستقبل العراق كدولة شبه حبيسة.

بذا فإن جميع ما صدر من العراق وطوال مدة العشرينيات والثلاثينيات والاربعينيات، ظاهره إن العراق لم يحدد موقفه مع محمية الكويت، ولم يتنازل عن جزيرتي وربة وبوبيان كمقدمة لأية تسوية حدودية معها، أما الخمسينيات فقد عكست خلاصة موقف العهد المَلكي تجاه محمية الكويت، إذ بدا العراق أكثر إصرارا في الارتباط بها من خلال جملة من المشاريع الاستراتيجية، من قبيل تزويدها بأنبوب للمياه العذبة من شط العرب، ومد انبوب للنفط العراقي إلى ميناء الاحمدي، وإعادة فكرة مَد سكة حديد إلى ميناء يُنشئه العراق على ساحل الكويت، وجميع هذه المشاريع قد نجحت بريطانيا في أفشالها بالتشكيك أو بالضغط على شيخ الكويت[5].

كما بدا ساسة العراق خلال تلك المدة أكثر جرأة في مواجهة الإرادة البريطانية، من قبيل تصريح نوري السعيد لممثلي شركة (IPC) النفطية، لحثها على مَد انبوب للنفط العراقي عبر الاراضي الكويتية من "أن معاهدتي بريطانيا مع آل الصباح 1899 و1913، قد أبرمتا مع شيوخ لا تتجاوز سلطتهم حدود قلعة الكويت، في حين كانت بقية المناطق للعشائر وأن هذه العشائر هي عراقية اصلاً، لذلك ليس هناك شيء اسمه حدود الكويت يمكن ان يسبب نزاعا"[6].

---

(1) مذكرات احمد مختار بابان، تقديم كمال احمد مظهر، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص15.

(2) محسن محمد المتولي العربي، مصدر سابق، ص42 – 43.

(3) Cüneyt Yenigün, Foreign Policy of Republic of Iraq, 2015, p45. DOI: 10.13140/RG.2.1.5156.3683.

(4) صباح ناهي، ميناء الفاو الكبير هل يحقق حلما عراقيا قديما، اندبندت عربية، 1 اكتوبر 2020، نقلا عن محاضرات الباشا نوري السعيد في المدرسة الحربية العراقية ببغداد.

(5) محمود علي الداود ومصطفى عبد القادر النجار وعبد الرحمن عبد الكريم العاني، الهوية العراقية للكويت دراسة تاريخية وثائقية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1990، ص88 وص91.

(6) Mohammad Muzaffar Adhami, op.cit.

وكذلك مذكرته وهي الأهم إلى حكومة لندن في 1958/6/5، والتي ضَمَّنها عرضا تاريخيا لعلاقة قائمقامية الكويت بولاية البصرة، ودور بريطانيا في قطعها عن العراق ووضعه أمام الأمر الواقع إذ انتدبته دون أن تشملها، ثم ختمها بتهديد بريطانيا إذما استمرت بمعارضة انضمام الكويت إلى حكومة الاتحاد العربي (العراق والأردن)، فإن حكومة الاتحاد سوف تعلن أن جميع الجزر ضمن مياهها الإقليمية ضمن حدود الاتحاد.

أما أهمية هذه الوثيقة بين جميع المراسلات والاتفاقيات العراقية، فهو كونها أول وثيقة رسمية مثبتة تبين وصفا رسميا عراقيا لخط حدود مقترح مع الكويت، ونصه "ان خط الحدود يبدأ من نقطة التقاء وادي العوجة بوادي الباطن، ويتجه شرقا بخط مستقيم حَتَّى يصل الى الجهرة على بحر خليج الكويت"[1]. إلا إنها لم تأخذ القدر الكافي من الاهتمام أو الحضور في الأروقة السياسية بعد الإطاحة بنوري السعيد والنظام المَلكي في 14 تموز 1958، أي بعد حوالي خمسة اسابيع من تاريخها، الخريطة (4).

أما الستينيات فقد شهدت انقلابا خطيرا في طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية، فبمجرد ما انتهت السُلطة إلى حزب البعث، وَأَدَتْ الأرض حقوق العراق وآماله في أي مَكسب جيوسياسي، بعد أعترف احمد حسن البكر بالكويت دولة مستقلة وبحدودها على ما جاء في رسالة 1932، دون النظر في إشكالاتها وتواتر رفضها وإهمالها على ما تقدم، كما أهمل شرط العراق في جزيرتي وربة وبوبيان لتحديد الحدود، وأهمل تماما خلاف العراق حول خط الحدود بالضبط برغم الاكتشافات النفطية التي منحت المنطقة الحدودية بُعدا استراتيجيا كبيرا، الخريطة (5).

والأهم تجاهله لعدم موافقة العراق على خط الحدود البحري المشار إليه في مقترحات بريطانيا في مراسلات 1940 و1951، اعتمادا على اقتراح نيسان 1937، من أن يتبع مبدأ (Thalweg) على طول خور عبد الله إلى البحر المفتوح.

بعد ذلك وبرغم رفض الحكومات التي اعقبت توقيع المحضر لِما جاء فيه من وصف للحدود، وأن جزيرتي وربة وبوبيان والساحل المقابل لهما أراضٍ عراقية، إلا إن لا قيمة لذلك بعد توثيقه لدى الأمم المتحدة وشروع الكويت بتطبيق مبدأ الأمر الواقع طبقا لِما أقره المحضر[2].

أما السبعينيات فقد بدأت الكويت سلسلة من التعديات الحدودية، مستغلة انشغال العراق بحرب الشمال، مما دفعه للرد فيما عُرف بـ(حادثة الصامتة) في 3/2/ 1970، كما شرعت بنهب حقل الرميلة النفطي منذ عام 1973 بعد امتلاكها معدات الحفر المائل لشركة (سانتا الأمريكية).

---

(1) مذكرة الدائرة العربية في وزارة خارجية حكومة الاتحاد العربي إلى السفارة البريطانية في بغداد، رقم 3023/ 7/3023، بتاريخ 1958/6/5. http://rawabetcenter.com/en/?p=1625

(2) M.H. Mendelson and S.G. Hulton, op.cit, op.cit. p299 – 300.

الخريطة(4) خط الحدود بين الرسالة المنسوبة إلى نوري السعيد 1932 ومذكرته إلى حكومة لندن 1958

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على: الحدود في الرسالة المنسوبة لرئيس الوزراء العراقي نوري السعيد عام 1932 وخط الحدود الواردة في مذكرته إلى حكومة لندن 1958.

الخريطة (5) التطورات التاريخية للحدود العراقية – الكويتية لصالح الكويت

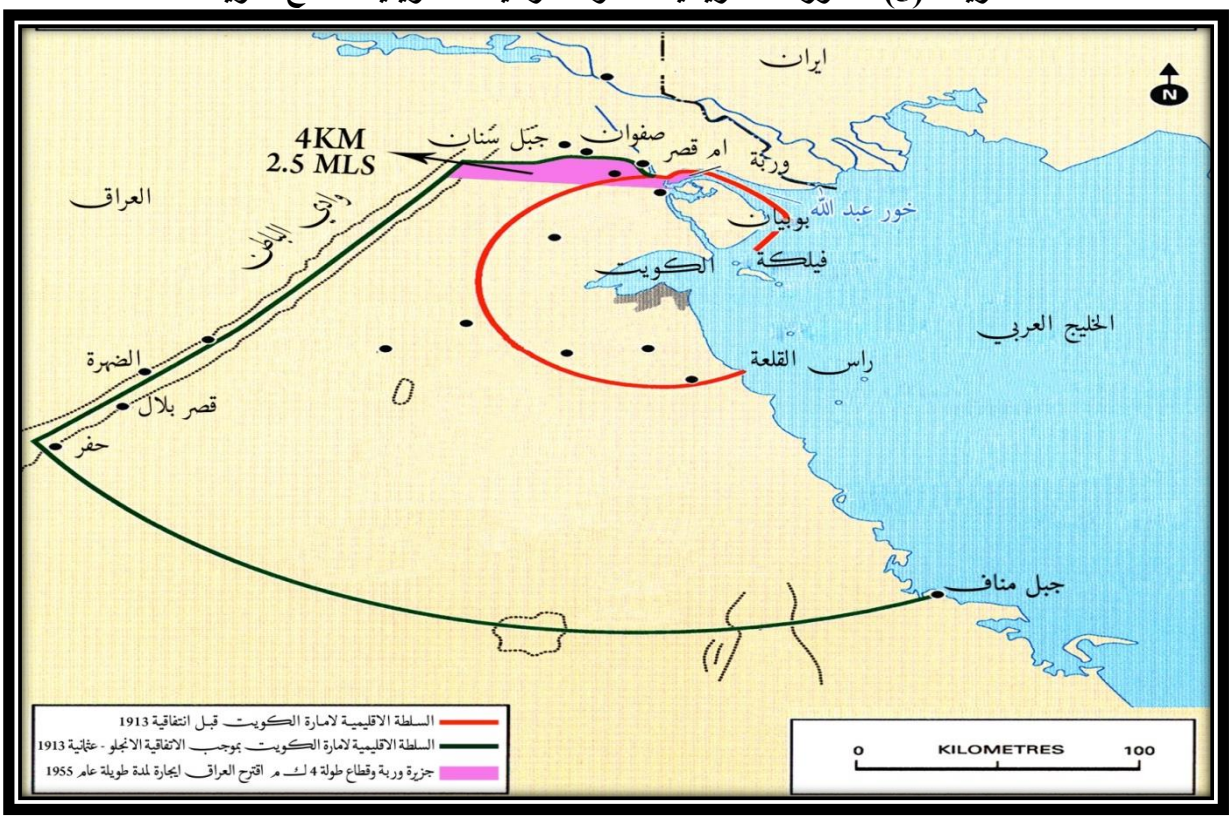

Source: Harry Brown, The Iraq-Kuwait Boundary Dispute: Historical Background and the UN Decisions of 1992 and 1993, IBRU Boundary and Security Bulletin,1994.

من ثَمَّ فقد استغلت الكويت التنازلات التي قدمها العراق لِكسب دعمها في حربه ضد إيران، فتجاوزت على (900ميل^2) من اراضيه، فضلاً عن حق الوصول لحقل الرميلة النفطي[1].

بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، تم تقديم جميع ذلك إلى العراق كأمرٍ واقع، وبدأت الكويت تحت وصاية أمريكية بممارسة دور معاد للعراق وتقييده اقتصاديا واستفزازه عسكريا. فدخلت مع بعض دول الخليج في لعبة زيادة الإنتاج خارج حصصها وتقويض اسعار النفط، الأمر الذي لم يكن مقدورا للعراق بعد تدمير قدراته الإنتاجية وتدمير منافذه التصديرية[2].

وبالرغم من أن أسعار النفط خاضعة لإرادة دولية أبعد من الكويت، إلَّا إن استفزازها العراق بخبراته وإمكاناته العسكرية التي خرج بها من الحرب، ورفضها التخلي عن أي من الأراضي التي توسعت عليها، وعدم توقفها عن ضخ النفط من حقل الرميلة النفطي، أو التنازل عن أي من ديونها التي قدمتها كتمويل للحرب، جعل العراق أمام خيارين لتعديل المعادلة، الفاصل بينهما الموقف الأمريكي، إما غزو الكويت أو الاستمرار بممارسة المزيد من الضغوط الدبلوماسية[3].

ومع إظهار الولايات المتحدة عدم ممانعتها، شرع العراق بغزو الكويت في 1990/8/2، لتبدأ الولايات المتحدة حملة دعائية ضخمة لحشد الرأي العام العالمي ضد العراق.

مستفيدة من خطأ العراق استراتيجيا في خيار الحرب، إذ أنَّ غزو الكويت يعني تهديد العراق للسعودية وكامل مكامن النفط في الخليج، ومن ثَمَّ السيطرة على أهم مصادر الطاقة في العالم ومصدر هيمنة الولايات المتحدة والغرب، كما أنه قدم لخصومه ومنافسيه فرصة تدميره كاملاً، بل وإزالته من خريطة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة تماما، وقدم للكويت فرصة أن تحظى بما طاولته لقرن من الزمان، وهو تحديد وتفسير خط الحدود بوجهة نظر كويتية – غربية.

بعد سلسلة من القرارات الدولية بدءا بقرار لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود رقم (687) في نيسان 1991، وانتهاءً بقرار مجلس الأمن رقم (833) بتاريخ 19/آذار/1993، الخاص بإقرار ما انتهت إليه اللجنة أعلاه استنادا إلى رسالة 1932 ومحضر 1963، وما بينهما من قرارات تلزم العراق بالقبول غير المشروط لقرارات المجلس، برغم مقاطعته أعمال اللجنة وتأكيداته أن فرضها الحدود في مناطق معينة يمثل اعتداءً على حقوقه السيادية[4].

من ثَمَّ تم تحريك خط الحدود مسافة (650 م) على طول (200 كم) أو ما يعادل (120كم^2)، بما تشتمل عليه من أحد عشر بئرا نفطيا ومنطقة زراعية كبيرة إلى الجنوب من صفوان، وأجزاء من ميناء أم قصر بما فيها قاعدة عسكرية بحرية وأحواض لبناء السفن، اضافة إلى تنصيف

(1) Mohammad Muzaffar Adhami, op.cit.
(2) Harry Brown, op.cit. p75.
(3) Cüneyt Yenigün, op.cit. p46.
(4) Harry Brown, op.cit. p73.

الحدود في خور عبد الله على أساس خط الوسط، بالرغم من أن هذا المعيار لا يؤمن دائما مصالح الدولتين معا بحرية الملاحة، لعدم توافقه ضرورة مع القناة الرئيسة للملاحة[1].

لم تُحكم الكويت ما حظيت به باستكمال إجراءات ترسيم الحدود وتعليمها، بسبب مقاطعة العراق أعمال اللجنة مُعلنا عدم اعترافه بشرعيتها أو شرعية قرارات مجلس الأمن، بعد عام 2003 بَدت الحكومات العراقية المتعاقبة أكثر تسليما لواقع جيوسياسي، وبَدت الكويت أكثر استغلالا لحالة الفوضى والاضطراب السياسي، إذ تجاوزت خط الحدود المُعلن بإنشاء منطقة عازلة على بُعد (300م – 500م) داخل الاراضي العراقية، فضلاً عن نصب بعض الأبراج النفطية وتشيد الاحياء السكنية في مدينة أم قصر على حساب البيوت والمزارع العراقية[2].

كما تمكنت خلال حكومة الجعفري في 2005 توقيع محضر مشترك يجمعها والعراق وممثلا عن الأمم المتحدة، انتهى بإقرار الدعامات الحدودية المفروضة في القرار (833)، مؤكدا مطابقتها لوصف الحدود الوارد في رسالة 1932، بعد ذلك وتحديدا في 2006/11/21 وقعت حكومة المالكي اتفاقا مع الكويت لاستكمال المتطلبات العملية لترسيم الحدود بشكل نهائي استناداً إلى القرار أعلاه[3]. واتفقت أيضا على اخضاع الممر الملاحي في خور عبد الله إلى الإدارة المشتركة طبقا لقوانين الملاحة الدولية[4].

وبناءً على هذه المعطيات فأن مشكلة الحدود العراقية – الكويتية لن تنتهي حَتَّى مع استكمال جميع إجراءاتها، فتبعا لنظرية الحدود للجغرافي السياسي الأمريكي (ستيفن بي جونز): إن عملية صنع الحدود بدءا بالتعيين أو الترسيم أو الإسقاط على ارض الواقع أو الإدارة عملية مستمرة، وإن استكملت جميع مراحلها، لأن الخطاء في مرحلة ما يؤثر في اللاحقة لها بالضرورة[5].

فضلاً عن أن منشأ التوترات لم يكن يوما تحديد الحدود أو تعليمها، وإنما تقييد العراق جيوسياسيا مع رغبة دولية وإقليمية بإحكام ذلك القيد، وبحيثية حرمته إشراقة اطلالته البحرية، وجعلته في صراع دائم مع جواره الجغرافي لتأمينها ومع الطبيعة الساحلية للحفاظ على صلاحيتها.

---

(1) M.H. Mendelson and S.G. Hulton, op.cit, op.cit. p317.

(2) رابعة فلاح سند السيحان، العلاقات الكويتية العراقية: الواقع ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2013، ص54 – 46.

(3) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق 2003 – 2006، جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية، مجلد5، عدد12، 2008، ص17 – 18.

(4) الوقائع العراقية، قانون تصديق اتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت بشأن الملاحة البحرية في خور عبد الله رقم (42) لسنة 2013، العدد 4299، 25 تشرين الثاني 2013.

(5) Sumaryo Joyosumarto, Subaryono Subaryono, Sobar Sutisna and Djurdjani Wardaya, Indonesia, Geospatial Information and Regional Boundary Dispute in the Regional Boundary Demarcation during the Regional Autonomy Era in Indonesia, University. Jl. Grafika No. 2, Yogyakarta, Indonesia, 2014, p3.

وكما في ساحل العراق عند شط العرب فإن الساحل عند مدخل خور عبد الله ووسطه، حيث عمليات التعرية المستمرة مع الطبيعة النسيجية الناعمة للتربة واتجاه التيارات المَديَة العالية بسرعة (0.911م/ث)، تؤدي إلى آثار سلبية تتمثل بتراجع خط الصفر(خط الأساس) إلى داخل الاراضي العراقية عند مدخل الخور بمعدل (6.17م)/السنة. الخريطة (6).

يستتبعه تقدم خط الحدود لصالح الكويت ويتبعه دخول القناة الملاحية في خور عبد الله ضمن الحدود البحرية الكويتية، فضلا عن سَلبياتها في الحد من إمكانات التوسع في إنشاء موانئ مستقبلية، بما فيها ميناء الفاو الكبير الموضوع حجره الأساس منذ عام 2006، لضرورة التدابير والمعالجات للحد من عمليات النحت المستمرة في الساحل[1].

من ثمَّ فإن تغيرات الساحل وسط الخور وعلى ساحله الغربي (الكويتي) حيث التعرية على طوله بمعدل (8.15م)/سنة، يقابلها الترسيب بمعدل (11.73م)/سنة، والفارق بينهما وقدره (3.58م)/السنة، يُكّون مساحات متجددة لصالح الكويت، يتحرك بتبعها خط الحدود تجاه العراق وخط الملاحة في القناة الملاحية تجاهها، طبقا لمبدأ التنصيف الحسابي لعرض القناة بين خطي الأساس عند آخر نقطة من اليابسة عند أوطأ منسوب للجزر (Lowest Low Water)[2].

الخريطة (6) تطورات الحدود البحرية العراقية – الكويتية في خور عبد الله

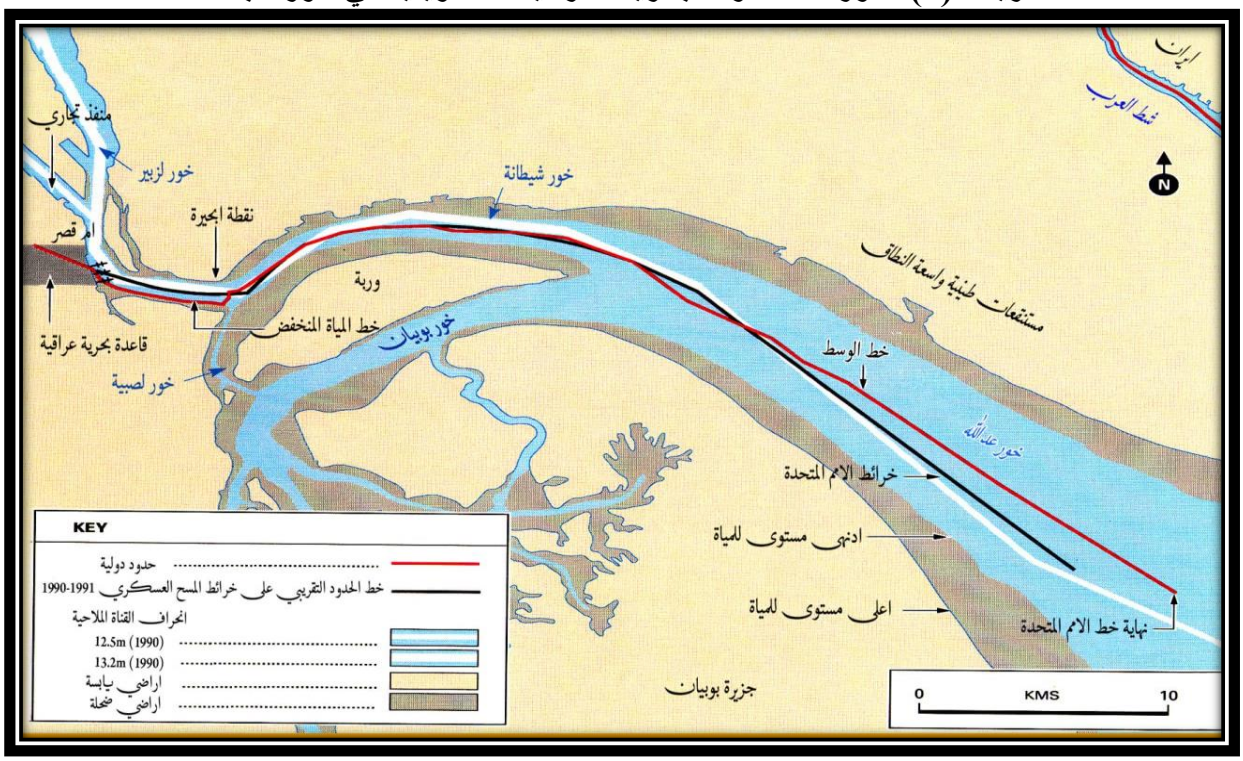

Source: Harry Brown, The Iraq-Kuwait Boundary Dispute: Historical Background and the UN Decisions of 1992 and 1993, IBRU Boundary and Security Bulletin,1994.

(1) جميل طارش العلي وآخرون، مصدر سابق، ص 35.
(2) محمد ثامر السعدون، الحدود البحرية العراقية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية القانون، جامعة بغداد، 2006، ص207.

3 - الجوار الجغرافي العراقي – السعودي

عامَّة تخلو الحدود العراقية – السعودية من المشاكل والتوترات الحدودية، بالرغم من تصنيفها ضمن الحدود السياسية الهندسية، وكونها نِتاج اعتبارات تاريخية وقَبلية أكثر من كونها نِتاج اعتبارات جيوسياسية وطنية أو إقليمية، نظرا لخلوها من الموارد الحيوية والاستراتيجية سوى منطقة الحياد التي تم تنصيفها بين الطرفين[1].

وتاريخيا تم أول ترسيم للحدود بين الدولتين على أساس بروتوكول العقير عام 1922، حيث تنازل ملك العراق فيصل بن الحسين عن سيادته في الحجاز لصالح إمارة نجد، مقابل الحاق عشائر المنتفق وشمر والظفير والعمارات العراقية تحت حكمه، آنذاك تم تعيين أول خط للحدود بين العراق والسعودية بداية من بئر أنصاب شرقا وحَتَّى شرق الأردن غربا، وبما يتطابق مع وجود منطقة محايدة تنحصر بين بئر أنصاب ونقطة تقاطع الحدود الثلاثية مع الكويت، ولاحقا تم الاتفاق على التقسيم الإداري للمنطقة المحايدة مناصفة عام 1975.

ثم ومع بداية الحرب العراقية – الإيرانية سعت السعودية لتوقيع معاهدة دولية مع العراق عام 1981 لتسوية الحدود المشتركة، نصت على إدخال بعض التعديلات الضئيلة في توزيع الحدود، حيث تم تحديد المنطقة المحايدة بخط مستقيم من بئر أنصاب باتجاه الشمال الغربي، لغاية نقطة تقع على الحد القديم ومنها باتجاه شمال غرب في خط مستقيم، بعد ذلك قدمت السعودية هذه المعاهدة للأمم المتحدة لتدخل ضمن المساحة المعترف بها من المجتمع الدولي، بحلول عام 1982 أقامت شريطا حدوديا من الحواجز الترابية والخنادق لإتمام عملية الفصل[2].

نستنتج مما تقدم: أن الجوار الجغرافي للإقليم مصدر رئيس لِعدَّة ضغوطات جيوسياسية، انعكست بأشكال مختلفة من الأزمات في مختلف تاريخه السياسي، وقيدت الدولة العراقية الحديثة جيوسياسيا منذ نشأتها، ووضعتها في مواجهة نقاط ضعف جيوبولتيكية، دفعت العراق لأجل التحرر منها أو تعديلها لصالحة لخوض ثلاث حروب مدمرة.

ونستنتج أيضا: أن أولى مشاكل العراق تتمثَّل بجواره الجغرافي بين قوى إقليمية طامعة فيه، ودول ضعيفة وهشة مُتخوفة منه، وكلاهما يمتلك من السياسية العالية والتحالفات وأدوات القوة الناعمة، ما يؤهله لممارسة دورا مؤثر في الإقليم، وزعزعة الجبهة الداخلية واختراق أمن الدولة الوطني، فضلاً عن عديد الضغوط الاقتصادية والبيئية الدافعة باتجاه الحِراك والفعل الجمعي.

---

(1) نصيف جاسم اسود وغاه غانم مدين، تحليل جغرافي سياسي لمشكلات المدن الحدودية بين العراق ومحيطه العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، المجلد 29، العدد1، 2021، ص149.

(2) Iraq of Republic the and Arabia Saudi of Kingdom the between Treaty Frontier International. 88: 1638, Series Treaty Nations United, 4 February ratified,1982, p88.

ثانياً: المساحة والطبوغرافية

يمتد الإقليم على مساحة تقدر بـ(168.620كم^2) أو ما يعادل (38.75%) من مساحة العراق الكلية[1]. وهيَ عبارة عن سهل غريني ذو سطح منبسط قليل الانحدار، سَهّل عملية الاندماج ومَد الطرق والاتصال بين مختلف اجزائه[2]. ولدهور من الترسيب لاتزال الدلتا تضم مساحات واسعة من المناطق المنخفضة تنتهي إليها مجاري الأنهار متمثلة بالأهوار والمستنقعات بموازاة النهرين، مثلث التقاءهما محافظات ميسان وذي قار والبصرة[3].

لقد ساعد انبساط السطح على بناء شبكة من طرق النقل ذات النمط الشعاعي مركزها العاصمة بغداد، وهذه الشبكة وإن كان نظام الطرق السريعة فيها محدودا، إلا إن احتواءها على عدد من الطرق والأحزمة المترابطة، ساعد على أن تكون بغداد مركز التفاعلات داخل الدولة[4].

وبناءً على المفاهيم الإقليمية والعلائقية للمكان، فإن البناء الطبيعي للإقليم يدعم تكامل العلاقة الديناميكية للحركات الاجتماعية، ذلك أن عامل القرب ووحدة المساحة يدعمان مزيدا من الفرص للمجموعات المختلفة للتواصل وتناقل الخبرات، ويتيح للأفراد اكتشاف الاهتمامات والقيم المشتركة عبر الانقسامات الثقافية والقطاعية التقليدية، وتوطين العلاقات الجديدة فيما يُعرف بشبكات التكافؤ (Networks of equivalence) كنوع من التحالفات الواسعة تعمل خلالها كل مجموعة في تناغم مع آخرين لتحقيق أهداف مشتركة[5].

وتؤدي المساحة إلى نوع من علاقات التشابه (Relations of Sameness) في الواقع اليومي المعاش ووحدة المشاكل والأهداف، والإرث المشترك لتلك المشاكل والنضالات الاجتماعية، ومؤدى ذلك المساهمة الفاعلة لوحدة المكان في عملية إنشاء التأطير المشترك، لصياغة أهداف التعبئة والعرض المتماسك للمطالب واختيار وحدة الإجراءات والانتقال خلالها بين التصعيد والتهدئة في آن واحد، اضافة إلى صياغة الهوية المشتركة، مما يسمح للمجموعات الأخرى ضمن المكان بالتعاطف مع اهتمامات ونضالات ومعاناة المجموعات الأخرى خارجها، وفي ذات الوقت ربما مجابهتها والتغلب على الأفكار والإيديولوجيات السياسية المسبقة[6].

---

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية 2020 – 2021.
(2) خطاب صكار العاني، جغرافية الوطن العربي، ط2، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1999، ص73 – 74.
(3) صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الصادق، بابل، 1992، ص79.
(4) Wendell C King &Eugene J Palka, Iraq: A Geography, Department of Geography& Environmental Engineering, United States Military Academy West Point New York, p76.
(5) Paola Briata, Claire Colomb & Margit Mayer, Territory, Politics, Governance, Regional Studies Association, Informa UK Limited, VOL. 8, NO. 4, 2020, p455.
(6) Nicholls, W., Miller, B., & Beaumont, J. Introduction: Conceptualizing the Spatialities of Social Movements, Edition1st Edition, Routledge,2013,p460.

ثالثا: الموارد الأولية Primary Resources

يجادل الجغرافي مايكل كلير في مؤلفه (الحروب على الموارد) أن القوة الوطنية في القرن الحادي والعشرين، يتم تحديدها على أساس ما تمتلكه الدولة من موارد، وقدرتها على مبادلتها وتوليد مصادر أخرى للثروة والدخل، ويؤكد الجغرافي الأمريكي روبرت كابلان أن تواتر الحروب المستقبلية تعتمد ثلاثة عوامل مترابطة: البيئة السياسية التي يتم فيها اتخاذ القرارات بشأن قضايا الموارد، والطلب من أجل توريدها بما في ذلك مبادلتها، والخصائص المَكانية[1].

ولأجل تقييم وضع وإمكانات الإقليم سنعتمد ثلاثة من موارده الطبيعية، تشكل بمجموعها أو منفردة قاعدة النشاط الاقتصادي للإقليم والدولة عموما، ونقدرها كونها مُقدِمة أساسية لفهم الظروف الاقتصادية والأحوال الاجتماعية وآلية سيرها وآثارها في الحياة اليومية للسكان، وهذه الموارد هيَ: التربة، والمياه، والثروة الهيدروكربونية.

1 - التربة (SOIL)

يعد العراق دولة شبه جافة إلى جافة في معظم أراضيه التي تشغلها الصحراء بنسبة (62%)، في حين أن ما يقرب من 78% من إجمالي مساحته جافة أو ذات ترب فقيرة، أما نسبة 22% المتبقية فتشترك حاليًا في الأنشطة الزراعية، نصفها هامشي يستخدم للرعي الموسمي، ونصفها الآخر، ويقدر تقريبا بأربعة ملايين هكتار (12 مليون/دونم) قيد الزراعة، مهددة بالتملح والتصحر وشحة المياه وتراجعها كماً وجودة[2].

وإذما استثنينا السهول الضيقة في المنطقتين الجبلية وشبه الجبلية، فإن معظم الأراضي ذات الترب الغنية والإمكانات الزراعية الجيدة، تقع ضمن أراضي ما بين النهرين المنخفضة، ومع امتدادهما حيث انبساط الأراض يُتيح التوسع وتوجيه المياه، ونسبة هذه الأراضي إلى الصالحة للزراعة على مستوى الدولة حوالي 44% وإلى المستغل فعلا 43%[3].

الآن يواجه هذا المورد الصالح للزراعة الدائمة واقعا مناخيا، تتذبذب فيه الامطار وتتناقص بين 100-200 ملم سنويا، وتواجه تدنياً مائيا سيأتي بيانه، مع زيادة في معدلات التبخر أعلى بكثير من معدلات التهاطل والتغذية الطبيعية من المناطق المحيطة، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة التملح الطبيعي للتربة والمياه الجوفية[4].

ومع استمرار الممارسات الخاطئة والإهمال غير المبرر بسبب الحروب والاضطرابات

---

(1) Sören Scholvin, op.cit, p16.

(2) Glen R. Gibson and James B. Campbell, War and Agriculture: Three Decades of Cropland Land Cover Change in Central Iraq, Herndon, Virginia, 2011, p2.

(3) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، البيئة في أرقام، 2014، ص8.

(4) UNEP in Iraq: Post-Conflict Assessment, Clean-up and Reconstruction. Nairobi: United Nations Environment Programme, 2007, p12.

السياسية، وارتباط مبادرات اصلاح الوضع بسوء الإدارة والتخطيط، فُقدَت أجزاء واسعة من التربة خصوبتها وربما صلاحيتها للزراعة، وفقد الكثير منها حول المراكز الحضرية وتحول إلى الاستعمالات الحضرية البديلة كالسكن والبنية التحتية للنقل[1]. وانحصرت مساحة المروية منها، وتحركت اراضي القفر إلى الوسط على حساب الاراضي الرطبة، التي فقدت واحدا من أكثر النظم الإيكولوجية إنتاجية جنوب غرب آسيا[2].

كل ذلك قد انتج ضغطا كبيرا على سكان الإقليم لاسِيّما مَن يمتهنون الزراعة منهم، وتسبب بحالة من عدم الرضا والسخط والإحباط، ومع إدراك السكان لتعثر السياسات الاقتصادية وتحميلهم أصحاب القرار السياسي مسؤولية الوضع، باتَ التذمر والهيجان متوقعا وبما يحتمل معه الصراع في المستقبل القريب.

وتجدر الإشارة هنا: إلى ضرورة المبادرة واتخاذ خطوات جادة لتصحيح الوضع، سِيَّما مع ارتفاع الأسعار ووجود فجوة في إمدادات الغذاء العالمي نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية العالمية، ما يجعل دولة مثل العراق يعتمد الاستيراد لأكثر من نصف استهلاكه الغذائي عرضة لصَدمات أسعار الغذاء وإمداداتها العالمية، خصوصا وإن الإجراءات الجديدة بما فيها قانون الأمن الغذائي ستخفف جزئيًا من تأثير ارتفاع الأسعار العالمية على المدى القصير، في حين أن حل المشكلة يكمن في الداخل بزيادة الناتج المحلي من خلال صيانة التربة والحد من تدهورها ورفع كفاءة مياه الري، واتخاذ تدابير التكيف مع تغيرات المناخ والتخفيف من آثاره[3].

2 - الموارد المائية (Water Resources)

نظريا يُعد العراق واحدا من دول الشرق الأوسط الغنية بالمياه، إذ يجري فيه نهرا دجلة والفرات بمعدل تدفق سنوي يصل إلى (58.67 مليار/م^3) وبمعدل نصيب للفرد من المياه العذبة يُقدر بـ(937.00/م^3) وبزيادة 415م^3 عن معدل دول الشرق الأوسط (500م^3)[4].

وهذان المؤشران مع ضمان دوام التدفق السطحي يبقيانه من بين أفضل خمس دول وفرة في المياه، وفي معدل نصيب الفرد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[5].

غير إن الجغرافية السياسية للمياه في العراق تؤشر واقعا خطيرا، إذ تتشاطئ نهريه أربع

(1) A. A. Jaradat, Agriculture in Iraq: Resources, Potentials, Constraints, and Research Needs and Priorities, NCSC Research Lab, ARS-USDA, Washington, D. C., USA, 2002, p25..

(2) Glen R. Gibson and James B. Campbell, op.cit. p7.

(3) Iraq Economic Monitor, Harnessing the Oil Windfall for Sustainable Growth, 2022, p16. https://reliefweb.int/report/iraq.

(4) جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الموارد المائية للسنوات 2018، 2019، 2020، جدول (1) ص7.

(5) Malinowski, Jon C., Ed. Iraq: A Geography. Dept. of Geography and Environmental Engineering, Military Academy, West Point, NY. .2002, p73.

دول تركيا وإيران وهما دولتا منبع وسوريا دولة ممر والعراق دولة ممر ومصب، ولكل من هذه الدول رؤيته لأحقيته في المياه، فبينما تجدهما سوريا والعراق مجاري مائية دولية، تجب معاملتهما ككيان متكامل من قبل جميع الدول المشاطئة، تجدهما تركيا نهرين عابرين للحدود خاضعين حصرا لسيادتها حَتَّى خروجهما من أراضيها، وإن دولَيَّتهما تبدأ حين التقائهما ليكونا نهرا جديدا هو شط العرب، كما إنهما يُعدان حوضًا واحدًا بدليل اشتراكهما في تكوين شط العرب ونقل المياه بينهما عند مشروع الثرثار[1].

ولأن ربطت تركيا رؤيتها بما يُعطي هامشاً من السيادة للدول المشاركة لها خارج حدودها، وربطت امدادات المياه بتحديد مقدار الطلب وتقييم كل دولة لمواردها المائية وأراضيها المتاحة، فإن إيران قد نفت تلك السيادة مطلقا، بزعمها إن جميع ما يَرِد منها من وارد مائي منها للعراق سواء كان أنهارا ونهيرات حدودية أم كان روافدا لنهر دجلة وشط العرب انهارا إيرانية.

وبلغة النسب تُترجم الجغرافية السياسية لحوضي النهرين، تحكم تركيا بـ(90%) من الإيراد المائي لنهر الفرات، وتحكم سوريا بالنسبة الفاضلة، أما نهر دجلة فتشارك إيران تركيا التحكم بـ(50%) من إيراده المائي والباقي منابع وطنية[2].

وإذما ضممنا إلى هذه الحقيقة السياسة المائية لتركيا القاضية بتطوير مشاريع واسعة النطاق للتحكم بالمياه، وانطلاقا من مبدأ إن المياه ثروة نادرة تمتلكها تركيا وقيمتها في المستقبل أكبرُ من قيمة ما تفتقر إليه من مصادر الطاقة، عملت على حيثية تكون فيها السعة التخزينية الإجمالية خلف السدود أكبر من متوسط التدفق السنوي، الأمر الذي تسبب في معدلات تنازلية للعقد الأخير تقدر بـ(0.14 ×109م^3/السنة) لنهر دجلة مع توقعات بالزيادة عند اكتمال سدود إليسو، وبـ(0.19×109م^3/السنة) لنهر الفرات الذي فقد 70% من مياهه مع نهاية مشاريع (GAP)[3].

من جهة أخرى فإن السياسة المائية لإيران لا تعتمد خفض الوارد المائي أو التخطيط لاستخدامه كورقة ضغط، وإنما تعتمد قطعه وتحويل القادم منه تماما[4]. وهذه السياسية سِيَّان في جميع ما ينحدر منها وعدده (45) مجرى مائي بين رافد ونهر، وبحيثية لم تستثنِ حَتَّى ما يشكل

(1) Nadhir Al-Ansari1, Nasrat Adamo1, Sven Knutsson1 and Jan Laue1, Geopolitics of the Tigris and Euphrates Basins, Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering, vol . 8, no. 3, 2018, p200.

(2) Institute of Development Studies. K4D, Environmental risks in Iraq, UK Department for International Development 08 June 2018, p6.

(3) Nadhir Al-Ansari1 and others, op.cit. p192.

(4) Ali Chabuk1 & Qais Al-Madhlom2,3 & Ali Al-Maliki4 & Nadhir Al-Ansari3 & Hussain Musa Hussain,Water quality assessment along Tigris River (Iraq) using water quality index (WQI) and GIS software, Arabian Journal of Geosciences, 2020, p2.

خط الحدود السياسية جزءاً منها كنهري كنجان جم والطيب، بما يعطي حق الاستفادة من مياهها متساويا للطرفين، ومع حقيقة إن إيران تسهم فقط بـ(12%) من الوارد المائي لنهر دجلة، إلَّا إنَّ التوزيع الجغرافي لتلك المجاري يجعل من بعضها مقوما أساسيا لمناسيب المياه والحياة النهرية لشط العرب، ويجعل من بعضها الآخر أكسيرَ الحياة للمناطق والقرى الحدودية وسط وجنوب العراق، حيث ندرة التساقط وعدم صلاحية المياه الجوفية لارتفاع نسب المواد الكبريتية[1].

أما أهم هذه الانهار ضمن حدود الإقليم فهي: أنهار سوروشيرين، زلى آب، كنجان جم، كلال بدره، بالك (خشم رطان) في واسط، وأنهار سارخر، جنكلة، الزفراني، الطيب، دويريج (خرخيره)، الاعمى، والكرخة في ميسان، والكارون في البصرة[2].

وجميعها تكاد تكون معدومة تماما، نظرا لقيام إيران ببناء السدود عند منابعها وحفر القنوات الاروائية الجديدة لتحويل كامل مياهها إلى الداخل الإيراني، كما في نهر الأعمى أو معظمها كما في بقية الانهار كخطوة أولى، ومرور خط الحدود السياسية في جزء منها كنهري كنجان جم والطيب، بما يعطي حق الاستفادة من مياهها متساويا لم يشكل فارقا، أما الجذور التاريخية لهذه السياسية فترجع إلى ثلاثينيات القرن الماضي حينما بدأت السلطات في إيران، توطين العشائر الإيرانية الرحل في المناطق الحدودية[3].

ودليل أهمية التوزيع الجغرافي لتلك الروافد والأنهار على نسبة ما تسهم به إيران من وارد مائي لنهر دجلة: الضغوط البيئية والهجرة الواسعة لمدن خانقين ومندلي وبدرة وجسان إثر قطع رافدي الوند والزاب الأسفل، وتقليص مياه سيروان إلى 40% تمهيدا لتحويل مساره حالَ اكتمال مشروع نفق جوار السد، وذات الأمر لقرى الحدود مثل كنجيجة والدخنة والرويشد وغيرها في محافظتي واسط والعمارة إثر قطع أو تحويل الأنهار الحدودية هناك[4].

إن تعسف دول المنبع في سياستها المائية تجاه العراق، أدى إلى انخفاض في الجريان السطحي بنسبة 22٪ في المتوسط على مستوى الدولة، تُفاقم آثاره تقلبات المناخ وتراجع معدلات التساقط السنوي، وارتفاع درجات الحرارة ومعدلات التبخر.

وتفاقم آثاره أيضا على المستوى الوطني السياسة المائية الجديدة لإقليم كردستان، إذ بدت حكومة الإقليم متجاهلة كونه المصدر الوطني الوحيد لتغذية نهر دجلة، ومتجاهلة النص الدستوري للمادة 124 سابعاً من أن "رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الأطلس الإحصائي الزراعي خارطة الطريق للتنمية الزراعية (الاقتصاد الأخضر)، 2011، جدول رقم (1 – 5)، ص 5-5 .

(2) فلاح شاكر أسود، الحدود العراقية – الإيرانية دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، مطبعة العاني، بغداد، 1970، ص27.

(3) بيداء محمود احمد، مصدر سابق، ص99.

(4) Nadhir Al-Ansari1 and others, op.cit. p204.

توزيعا عادلاً" يكون مشتركا بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم، لتبدأ سلسلة من العقود مع شركات عالمية لبناء عدد من السدود على روافد دجلة وضمن مناطق الحكم الذاتي، ومع إن الهدف المعلن لهذه السدود هو توليد الطاقة الكهرومائية، إلا إنها ستؤدي إلى تحكم كردستان بكامل المصدر الوطني لمياه لبعض روافد دجلة وإلى التحكم جزئياً بالتدفقات المائية للنهر، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة المياه وسط وجنوب العراق، وطبقا لتوقعات معهد دراسات التنمية البريطاني، ستتسبب هذه السدود بمزيد من الكوارث البيئية والهجرات القسرية جنوب العراق وتحديدا شرق وجنوب الإقليم الاحتجاجي[1].

عامَّة تواجه العديد من مناطق الإقليم الاحتجاجي الآن ضررا بيئيا وهجرات سكانية واسعة، يمكن وصفها بظاهرة التفريغ الديمغرافي للمناطق والقرى الحدودية، في ذات الوقت تواجه المحافظات الأربع الغنية بالنفط وتحت تأثيرات المناخ وسوء الإدارة المائية ونمو السكان عجزا مائيا إجمالياً قُدر بـ(430م.م^3/السنة) عام 2010، وفي حالة مائية هيَ الأسوأ والأقل في البصرة والمثنى، بينما تعاني ميسان وذي قار رداءة نوعية المياه بدلاً من عدم كفايتها[2].

وفيما يخص أهوار ما بين الرافدين، والتي طالما شكلت بعذب مياهها موطنا طبيعيا ومنتجا بيولوجيا لأشكال متعددة من الحياة، فقد تقلصت مساحتها من 15000 – 20000 كيلو متر^2 إلى أقل من 760 كيلو متر^2 عام 2000، وإلى3980 كيلومتر^2 بعد حملة استعادة الأهوار عام 2005 وإلى 58%، من أصل الأراضي الرطبة سابقة التصريف عام 2006، ولكن مع بيئة جديدة مختلفة عما كانت عليه سابقا، ومع تقلبات المناخ واستمرار تناقص الوارد المائي وتحكم دول المنبع في حجم وتوقيت تدفقات المياه، عادت مناطق الأهوار إلى التقلص والعجز في تقديم الخدمات المعاشية والبيئية لسكان الإقليم[3].

3 - الثروة الهيدروكربونية

يمتلك العراق ثروة نفطية هائلة تُقدر بـ(147.2مليار/برميل) احتياطاً نفطيًا مؤكدًا، وبـ(132.9 ترليون/قدم^3) احتياطاً مؤكدا من الغاز الطبيعي، وهذه الثروة تُشكل عماد اقتصاده ومَكانته الإقليمية والدولية في الجيواقتصادية والسياسية العالمية للطاقة[4].

---

(1) Institute of Development Studies, op.cit. p8.
(2) Ibid . p7.
(3) Nadia Al-Mudaffar Fawzi2, Bayan A. Mahdi, Iraq's inland Water quality and their impact on the North-Western Arabian Gulf Introduction, Marine Science Centre, University of Basrah, 2014, p8.
(4) Centre for Energy Economics Research and Policy Heriot-Watt University, Edinburgh,BP Statistical Review of World Energy 68l 2019, p 14 p30.

وجغرافياً تتركز ثروة العراق النفطية أقصى جنوبه الشرقي بنسبة 75%، وفي شماله بنسبة 20%، ويتبع الغاز الطبيعي توزيع النفط، إذ يرتبط 70٪ منه وهو من نوع الغاز المصاحب بمكامن الحقول النفطية نفسها[1]. ودِلالة هذا التوزيع أن 4/3 من ثروة العراق البترولية محاذية أو قريبة من منفذه الحر الوحيد على الخليج العربي، وتقريبا 4/1 مؤهل لبلوغ السوق الأوروبية عبر دول الجوار إلى البحر المتوسط أو من خلال الارتباط بشبكات الانابيب العابرة للحدود، مع بقاء 5% من هذه الثروة وسط الدولة متاحة للتنمية وسد الحاجة الداخلية.

وبرغم هالة هذه الإمكانات احتياطاً وتوزيعا إلا إن السياسة النفطية للعراق، لم تمنحه نموا اقتصاديا أو تأثيرا دوليا يوازي حجمه كمصدر مهم للطاقة، وإلى الآن لايزال السؤال قائما حول كيفية الانتقال من الاقتصاد الريعي للنفط وبناء اقتصاد يعتمد التعدد والتنوع في الإنتاجية.

ومع أهمية السؤال وتكراره على ألسنة الباحثين والمسؤولين، إلا إن جوهر المشكلة كما يجدها الباحث ليست في احادية الاقتصاد، وإنما في إدارة القطاع الأوحد وتوجيه عائداته للتنمية وتدعيم بقية القطاعات، وإذ لازمت هذه المشكلة الصناعة النفطية منذ بداياتها فإنها قد استحكمت بعد 2003، إذ يتم توجيه العائدات لأهداف شخصية أو حزبية، ولتغطية تكاليف التشغيل والرواتب، ويعم الأثنين انعدام التوزيع العادل وعدم إيجاد تنمية حقيقية اقتصادية واجتماعية.

والنتيجة أنَّ دولة غنية بمصادر الطاقة كالعراق، وبسبب الطريقة التي تُدار بها ثروته المعدنية وفقره إلى التنظيم والمؤسسات السياسية الفاعلة يعاني تقلبات أسعار الطاقة وباتت ثروته مصدرًا للتوتر وعبئًا على مواطنيه، الذين لم يستفيدوا منها شيئا حَتَّى مع زيادة الطلب وارتفاع الأسعار في ظل تنمية وهمية ضمن اقتصاد ريعي غير منتج كما حدث قبل عام 2014.

من ثَمَّ فقد انعكست سلبية إدارة هذا المورد الحيوي، وسوء توظيف ريعه لإيجاد تنمية حقيقية، اوجدت جملة من التحديات التي تواجه تطوير هذا القطاع وتحقيق التنمية على المدى القريب:

أ – تحدي العقود الناتجة عن جولات التراخيص: بوصفها واحدة من أهم العوامل التي ستؤثر على مستقبل النفط في العراق، حيث أبرم معظمها حالة نمو وازدهار أسعار النفط عالميا، ولم تؤخذ فيها التكاليف الحقيقية أو تقلبات الأسعار، ولأنها من نوع عقود الخدمة، فإن الدولة المُنتجة تلتزم دفع تكاليف الإنتاج والتشغيل للشركات الأجنبية على أساس مستوى الإنتاج، الذي تتناقص قيمته حالَ انخفاض الأسعار أو ارتفاع التكاليف، حالَئذ يكون رفع مستوى الإنتاج لتغطية التكاليف المرتفعة، وتحصيل هامش من الربح هدفا للاثنين معا وإن أدى إلى استنزاف الدولة المُنتجة[2].

(1) Republic of Iraq: Presidency of Council of Ministers, National Investment Commission, Investment Map of Iraq 2020-2021, p87.
(2) A Resource for the future: AN Iraqi Dialogue on Oil, Folke Bernadotte Academy Sandö & Stockholm, Sweden, 2015, p14 P17.

ويؤكد عدم جدوى هذه العقود عجزها ولأكثر من عقد ونصف من الزمان عن إيجاد نسق صناعة نفطية أكثر معيارية وأكثر تقدماً، ويتضح ذلك عند مقايستها للعقود التي أبرمها إقليم كردستان، فهي وبغض النظر عن مدى دستوريتها، قد تضمنت وبرغم احتمالية المخاطر كونها عقودَ استكشاف، تطوير ميّزات فنية وربحية افتقرت لمثيلتها في عقود المركز، من قبيل إلزام الشركات الأجنبية مكافآت تدعيم مستقبل المنطقة، وإدخال أو زيادة مدفوعات بناء القدرات وتطوير البنية التحتية على شكل مدفوعات نقدية أو تخفيفات في حصة الشركة من الارباح، كذلك تقديم إعانات حماية البيئة بمبلغ (150) ألف دولار/سنويا، وضِعْفُها أثناء مدة التطوير والإنتاج، في حين أوكلت عقود الوزارة حماية البيئة إلى الشركات المَهتمة بتعظيم ارباحها[1].

أما جهة الأرباح فقد ضَمنت عقود كردستان حصوله على 10% ريع ثابت من إجمالي الإيرادات وقبل خصم التكاليف، ثم تقاسم الأرباح بنسبة 30% تتقلص مع الوقت إلى 15% على أساس نسبة الإيرادات التراكمية إلى الأرباح التراكمية، أي تقليل حصة الشركات مع زيادة الربح، في حين تكون ربحية الشركات في عقود المركز بحسب البرميل الإضافي الذي تنتجه[2].

ب – التحدي الثاني ويرتبط بطبيعة الاقتصاد السياسي وحجم الخلافات الدستورية والقانونية حول إدارة قطاع النفط، ومنشأ الخلاف فيما نجده، إبهام وإيهام مواد الدستور الخاصة بالنفط والغاز، كنص المادة 111 "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات"[3].

فإن هذه المادة مع ظهورها في التأكيد على أهمية هذا المورد ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية، إلّا إن اهمالها بقية الثروات المعدنية كالفوسفات والزئبق والكبريت وغيرها، قد وجه أو أسس دستوريا لسياسة استثمارية بعيدة عن التنوع والتكامل، وسبب ثقلاً على المحافظات المُنتجة للنفط لصالح تلك التي تمتلك موارد أخرى[4].

من جهة أخرى فإنها تفتقر إلى التفصيل الذي يحكم اختلافات الكتل السياسية، إذ تفسر بغداد عمومها بحصر حق توقيع العقود النفطية بيد المركز، بينما تفسره كردستان بمشاركة ذلك الحق.

وكالمادة 112 اولاً: ونصها في أن "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المُنتجة، على ان توزع واردتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد"، وثانياً: أن "تقوم الحكومة الاتحادية

(1) United Nations Development, Programme and the World Health Organization, The National Environmental Strategy and Action Plan for Iraq (2013 – 2017, p18.)،

(2) Robin Mills, Under the Mountains Kurdish Oil and Regional Politics , the Oxford Institute for Energy Studies , Registered Charity, No. 286084 , 2016, P19.

(3) النص الكامل للدستور العراقي، 2005، الباب الرابع، ص 19.

(4) A Resource for the future: op.cit, p16.

وحكومات الاقاليم والمحافظات المُنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي"[1].

إذ أتاح قيد "الحالية" – وهو قيد زائد لامعنى له – لكردستان الاحتجاج بحقها في إدارة الحقول المكتشفة بعد تاريخ الدستور، بل وشمولها ضمن المادة 115 من إن "كل مالم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم"، في حين تحتج بغداد بظهورها في حصر حق التعاقد بالحكومة المركزية

وعليه فلم يكن الدستور عمليا في حسم الخلافات السياسية حول استثمار وتوزيع هذا المورد الحيوي، إلَّا باتفاق الكتل السياسية وتقارب مصالحها (في حين أن اتفاقها يلغي حاجتها للاحتكام للدستور) أما فرض تشريع القوانين أو تعديل الفقرات الدستورية الخاصة بتعديل إدارة وتنظيم هذا الثروة الوطنية، فدونه المادتان 126 رابعاً و142 رابعا، اللذان يمنحان حكومة الإقليم حق نقض التعديلات الدستورية غير المواتية لهم[2].

ج – التحدي الثالث ويرتبط بضعف البنية التحتية لقطاع الطاقة في العراق، وعجزها عن تلبية الطلب المحلي للمشتقات النفطية، التي يُعتمد في تأمينها على دول الجوار، وبالمثل عن تطوير طاقته التصديرية، إذ لايزال العراق يعاني محدودية قدراته للخزن والتصدير وإمكانات زيادة الإنتاج ومرونة الاستجابة لمتغيرات الطلب العالمي[3].

وإذ لا يُنكر تواتر الأزمات والحروب على تدمير البنية التحتية للطاقة، إلَّا إنَّ عدم اعتماد القيادات السياسية سياسة نفطية ترقى بالعراق إلى تحقيق أمنه للطاقة، ومرونة تأمين الطلب المتزايدة على الطاقة وطنيا وعالميا بات يُمثّل جوهر المشكلة. لاسِيَّما مع اهمال مقدار الضرر البيئي، الذي تسببه الصناعة النفطية للمحافظات المُنتجة، وحجم الاستنزاف الخطير الذي تسببه صناعة النفط في موارد التربة والمياه وتلوث الترب السطحية، مع تزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبما يُهدد صحة وسلامة المجتمعات المحلية[4]. فمثلا تنتج مولدات الديزل الخاصة منها فقط، والتي تشكل حوالي 30٪ من إمدادات الكهرباء في العراق، ما يصل إلى 60 مرة من تلوث الهواء أكثر من محطات الغاز لكل ميغاواط منتجة[5].

---

(1) النص الكامل للدستور العراقي، 2005، الباب الرابع، ص 19.

(2) المصدر نفسه، الفصل الثاني المحافظات التي لم تنتظم في إقليم، ص28 ص32.

(3) روبن ميلز، مستقبل النفط العراقي، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط (16)، ط1، بغداد، 2018، ص81.

(4) A Resource for the future: op.cit, p17.

(5) Ollie Ballinger and Wim Zwijnenburg, What Oil, Satellite Technology and Iraq can Tell us About Pollution, Global Investigative Journalism Network, Bellingcat, 2021.

ونزولاً عند شط العرب وحزام الساحل العراقي، حيث تؤكد الدراسات أنهما باتا بيئة طاردة للحياة البحرية والتنوع البيولوجي بسبب تسربات النفط، إذ خسرا ميزتهما في ارتفاع معدلات الخصوبة الجاذبة للكائنات البحرية وصولاً إلى مناطق الأهوار وخور الزبير إلى الطرف الثاني من الساحل، ما أضطر الصيادين العراقيين أن يتوجهوا إلى مناطق المياه العميقة والاصطدام بالقوات البحرية الإيرانية والكويتية[1].

بناءً على ما تقدم تتضح سلبية تقييمات الموارد الوطنية للإقليم، وأن بعض هذا الواقع مُسَبَب عن أسباب خارجية غير مقدورة للسلطة السياسية كالحروب وزيادة متوسطات الحرارة السنوية، وانخفاض المتوسط السنوي لسقوط الأمطار، وتواتر موجات الحر والجفاف، في حين بعضها الآخر مُسبب ومقدور للسُلطة السياسية، كالرضوخ للسياسة المائية لدول المنبع ولدورها في تراجع الوارد المائي السطحي للعراق بنسبة 22%.

وتدهور القطاع الزراعي واستمرار فقدان الاراضي الزراعية، وعجز امدادات الطاقة، وانعدام الأمن الغذائي، وفقدان مساهمات بقية القطاعات عدا قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي، وجميعها مُسَبَبَة مباشرة عن سوء إدارة الموارد وانعدام التخطيط والسياسات الوطنية الملائمة لإدارة الواردات، وعدم تفعيل القوانين الخاصة بالحد من التعدي على النظم البيئية، وتكرار انتهاك قوانين البيئية وعدم إنفاذها[2].

كما اتضح أن منطقة السهل الرسوبي (الإقليم الاحتجاجي) وتحديدا جنوب العراق، هي بؤرة تركز المشاكل البيئية مجتمعة وأشد أجزاء الوطن تأثيرا، جميع ذلك أدى ولاشك إلى خيبة أمل وانضغاط عموم المجتمع من الطريقة التي تُدار بها موارد الدولة والإقليم وثرواتهما الوطنية.

أيضا ما يجده المواطن العراقي من سوء التخطيط وضعف مؤسسات الدولة وعدم التنسيق على معالجة هذه المخاطر، وبالمجمل فشل السياسات الحكومية في حل المشاكل أو الحد منها[3].

الأمر الذي يدفع بالمواطنين والمجتمعات المحلية لتقييم الطبقة السياسية ومؤسسات الدولة الخاضعة لها، كسبب رئيس أو جزء من المشكلة وليس حلها، وبالتالي حالة من انعدام الثِقة بالطبقة السياسية وصانعيَّ القرار، بل والاعتقاد بوجوب التغيير السياسي كمقدمة لأي تغيير أو إيجاد تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية.

---

(1) Zwijnenburg, W. & Postma, F. Conflict pollution and environmental health concerns in Iraq. Utrecht, Netherlands: PAX, 2017, P5.

(2) World Bank Group, IRAQ Systematic Country Diagnostic, Report No. 112333-IQ, 2017, p206.

(3) Institute of Development Studies. K4D, op.cit, p12.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية مقارنة للحركات الاجتماعية على مستوى الإقليم

للإقليم الاحتجاجي شأنية خاصة من حيث التاريخ السياسي للحركات الاحتجاجية والثورية على مستوى الدولة، وهو تاريخ مُثقلٌ بالإقصاء والاضطهاد ومُتوج بالثورات والانتفاضات، وكما أعتاد ساكنيه النَوائِب والمُلِمّات اعتادوا مُجابَهَتيها ببذل الأرواح وأسْتقْلال التضحيات.

وهم برغم ما يَهُول المتتبع من كثّرة الثورات والتمردات ضد المُحتل العثماني، لظلامات شاركوها بقية أبناء الوطن واختَصّوا بالطائفية منها[1]. لم يَتَوانوا في نصرة أنفسهم والعثمانيين أيضا ضد الإنكليز، حينما أبرق أهل البصرة إلى علماء الدين في المدن المقدسة فبقية المدن، ما نصه "ثغر البصرة، الكفار محيطون به، الجميع تحت السلاح، نخشى على باقي بلاد الإسلام، ساعدونا بأمر العشائر بالدفاع".

ومع مُناغمة الأمر لِما خالج العثمانيون آنذاك من إدخال هذا المُكَون الشيعي الحربَ، إلا إن ذلك لم يمنع أهل الحلِ والعَقد من استنهاض العشائر للجهاد[2].

لتنطلق إثر ذلك حملات واسعة للجهاد في مدن النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية المقدستين منذ التاسع من تشرين الثاني 1914، حَتّى أن عددا من العلماء غادروا النجف الأشرف ومَن يتبعهم إلى الحرب يحرضون المدن والعشائر في طريقهم على الجهاد[3].

ثُمَّ استمروا بعد ذلك حاملين لواء مقاومة المُحتل الجديد بمجموعة من الانتفاضات والثورات توجت "بالثورة العراقية الكبرى" عام 1920، بعد أن وَحّدَت المرجعية الشيعية آنذاك بزعامة الميرزا محمد تقي الحائري رحمه الله بين رؤساء القبائل وبعثت فيهم الروح الوطنية، وعاهَدتَهم اللهَ ورسولَه وفرقانَه المُبين في الحضرة الحسينية المقدسة في 5/4/ 1920، على أن لا يَدّخروا غالياً في تحقيق آمال الدولة الوطنية وأن يلفظوا مُهَجَهم في سبيل ذلك[4].

وبعد أن وجَّهَ رحمه الله رسائله إلى المدن للتظاهر السلمي، مُطالبين بحقهم في الاستقلال مع التزام ضوابطَ الأمن والسلم، لم تفتأ قوات الاحتلال أن بطشت بالمتظاهرين بين نفي وقتل، لِيُفَتِيَ بعدها الحائري بالجهاد[*] حَتّى طرد المُحتل وتحرير كامل البلاد، لِيَغدوا المُحتجون وهم في حلٍ

(1) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، الطبعة الأولى منقحة، مطبعة سرور، قم، 2000، ص166.
(2) ايناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث 1258 – 1918، ط1، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014، ص592 – 593.
(3) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الرابع من عام 1914 إلى عام 1918، بغداد، 1974، الفصل الخامس من 127 – 127.
(4) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مصدر سابق، ص182.
(*) نص فتوى المرجع الحائري "مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطالباتهم، رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الانكليز من قبولها". يُنظر:
- عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، الطبعة الأولى منقحة، مطبعة سرور، قم،2000، ص186.

من أمرهم بلزوم رعاية السلم وعدم العبث بالأمن الموصَ به اولاً، ليبدأ شيوخ العشائر وجموعهم القَبَلية بعد فتوى الجهاد بمهاجمة حاميات الإنكليز في مدن الفرات الأوسط، ولاحقاً جميع مدن وقصبات وسط وجنوب العراق[1]. وما أن تَتَحرَر مدينة عِنوَة أو يُخليها المُحتل اضطرارا حَتّى يقيم الثوار بوعي حكومة مؤقتة لحفظ الأمن والنظام فيها[2].

وبعد ستة أشهر من القتال العنيف لم يكن للمحتل مَنفَذ إلَّا التفاوض وإقرار مطالب الثورة، والاعتراف بشرعيتها بعد أن عَهدَو أهلَها وأنفسهم تائِقة إلى الاستقلال رافضة لأية هيمنة أجنبية، وفي حالة وصفها مندوب الإنكليز إلى بغداد في 1920/10/11 برسي كوكس: "إن حالَ العراق تتطلب أحد أمرين: إما إقامة حكومة عربية فيه وإما الجلاء عنه"[3].

وفعلاً فقد اضطرَ الثوارُ الانكليزَ إلى تشكيل حكومة وطنية مؤقتة في 25 تشرين الأول 1920 برئاسة عبد الرّحمن النّقيب، وتحت رعاية الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً لحكومة دستورية نيابية ديمقراطية بعد أن أُخْتِيرَ باستفتاء شعبي وتم تنصيبه 1921/8/23[4].

ولأن لم تنفك سلطة الانتداب أن تُضعف سلطة الدولة بإشاعة عدم الاستقرار السياسي، وإثارة المشاكل الاقتصادية والاثنية لم يَنفك أبناء الثورة نَقِمون عليها[5].

الأمر الذي أفضى إلى حالة من التناقض الحاد بين رغبة وطنية، تعضدها أحيانا رغبة مَلَكيّة في تشكيل حكومة لا تهتم بممالأة الانكليز، وبين رغبة بريطانية في تشكيلها بما يخدم مصالحها ويُحكِم تقييد المَمْلَكة بالانتداب، الأمر الذي يُفسر تعدد الوزارات العراقية إلى أربع عشرة وزارة بين 1920/4/25 تاريخ أول وزارة أقامها برسي كوكس، ولغاية 1932/10/3 تأريخ قَبول العراق في عصبة الامم كدولة مستقلة[6].

وفيما يخص الحركات الاجتماعية مُدّة الانتداب، فالغالب عليها طابع المقاومة ورفض ائتمار الحكومات الوطنية أوامرَ الإنكليز، وعموما فهي تتفاوت بين تمرد القبائل جنوب العراق، سِيَّما لواء المنتفق، وبين التظاهرات الاحتجاجية ضد الإنكليز، ولأول مرَّة اضراب الطبقة العاملة في بغداد فيما عُرف بـ(الثورة الصامتة) تموز 1931 احتجاجا على قانون رسوم البلديات، فضلاً عن

(1) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مصدر سابق، ص179 ص186.
(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، ط7، دار الرافدين، بيروت، 2008، ص174 – 175.
(3) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مصدر سابق، ص414.
(4) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس، بيروت، 2015، ص130.
(5) كمال ديب، موجز تأريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص44.
(6) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثالث، ط7، دار الرافدين، بيروت، 2008، ص6 ص12.

ظهور بوادر دور سياسي طلابي في الخروج بتظاهرات حاشدة احتجاجا على زيارة الصهيوني الفرد موند إلى بغداد 1928، أما في شمال العراق فقد ظهرت بوادر نَزعة قومية للأكراد جَذَرتها بعض الزعامات القَبلية المُأمَلة بالاستقلال من الخارج منذ معاهدة سيفر 1920[1].

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه الحركات فقد مثَّل الإقليم الاحتجاجي بؤرتها، في حين مثَّلت محافظة السليمانية بورة التمرد في المنطقة الشمالية، مُمَثَّلة بحركة الشيخ محمود علي عام 1927 ولغاية 1930، أما بالنسبة لبقية مدن العراق فقد شاركت الموصل وسامراء بغداد والنجف الأشرف والبصرة التظاهرات الوطنية الرافضة للانتداب في آذار 1930.

أما بلحاظ وضع الدولة تحت الانتداب، فلم تتأثُر الحركات الاجتماعية به كفرصة سياسية لتواترها من أصل إذ "لا تكاد تمر سنة في القرن التاسع عشر دون تمرد قَبَلي مسلح أو عصيان ريفي أو انتفاضة شعبية في مدينة ما"[*].

أما حشد المُحتجين وكسب القواعد الشعبية فاستمر يَعْتَمد الولاءات القَبَلية بالمقام الأول، وبدرجة أقل الفئات الطلابية الشابة وطبقة العمال، وفي حالة تنبئ عن دور لناشطين ومُدَبرين سياسيين، وتُفسر إلى حد ما تعدد أشكال الاحتجاج بين المقاومة المسلحة والتظاهر السلمي[2].

بعد دخول العراق عصبة الأمم عام 1932 وحَتّى منتصف عام 1941 سادَ شعور عام بالاستقلال في ظل سياسية بريطانية ظاهرها عدم التدخل في شؤون الدولة الناشئة، وحقيقتها الحيلولة دون تحقيقها لكل ما من شأنه أن يُهدد المصالح البريطانية، الأمر الذي أثّرَ في استمرار الانقسام وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهذه المرّة بين مُرَوجي سياستها وبين مقاومين اعتمدوا ما حَظي به العراق من قوة عسكرية، ومع طعن الفريق الأول لِمُناوئيهم بعدم الاخلاص للعرش غَذَت الريبة تلك الانقسامات[3].

ومع زيادة الضغوطات البريطانية ودخول الجيش الحياة السياسية، ولجوء بعض الوزرات الحكومية إلى تشكيل الأحزاب الداعمة لها في المجلس النيابي، ولجوء المعارضة بالمقابل إلى استغلال رفض القبائل لبعض القوانين الحكومية كقانون التجنيد الالزامي ونحوه، اضطربت أحوال البلاد وتعددت الوزارات إلى ست عشرة وزارة في عهد الاستقلال، وبمعدل بقاء سبعة أشهر وعشرة أيام للوزارة الواحدة[4].

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثالث، مصدر سابق، الفصل العاشر، ص6 – 101.

(*) الاقتباس من خلاصة لرسالة ماجستير للباحث محمد حسن علي، مجلة أفاق عربية، بغداد، عدد11، 1979.

(2) محمد سهيل طقوش، مصدر سابق، الفصل السادس ص121 – 159.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص104.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص141.

ومجرد النظر إلى الجدول (1)، يترك حَيّرة مُشرِئبّة الألم، لتعدد التوجهات وتضارب المواقف ونقل الساسة الخلافَ من مجلس النواب إلى مجلس الأعيان، ثُمَّ إلى القبائل المُستجيبة لإثاراتهم، فجميعها خلا انتفاضة الوثبة الوطنية عام 1948 تعكس: عمق الانقسامات وتباين الأرادات، كما تعكس دورا سياسيا غير مستقل للجيش في سيَّر الأحداث السياسية، تُرجمه بخمسة انقلابات أطاحت بخمس حكومات وعِدّة تدخلات عسكرية بين تكتل وتمرد.

وعليه فالسَّمة الغالبة للحركات الاجتماعية آنذاك هي استمرار تمردات القبائل في شمال ووسط وجنوب العراق، فضلاً عن تواتر انقلابات القادة العسكريين، بالرغم من قيادات المجتمع المَدني لعدَّة تظاهرات وانتفاضات ناجحة يصدق عليها أنها حركات احتجاجية.

من ثَمَّ فأن هذه الحركات وإن خَلَت من الأثنية، لكنها قد أشبعت بالقومية والتحزب لِأحزاب لم تتوانَ كثيرا في استغلال الأحداث الجارية والفئات الطلابية المُنتفضة للخاص من مشروعاتها.

ولسنا حانقين مُزايدين على أحد ولا في مَعرِض تحقيق تلك الأحداث في ظل فلسفة تاريخية تكشف عن كامل أجزائها وترابط وقائعها المحكومة لظروف البيئة الداخلية والخارجية وقوانينها.

ويقيناً أن الحكومات آنذاك قد واجهت ضغوطا خارجية وأوضاعا غير اعتيادية، سواء ما يتعلق منها باحتكار الإنكليز لتجارة العراق الخارجية، وسيطرتهم المبكرة على ثروته النفطية أم ما يتعلق منها بتعدد المشاكل القومية والحدودية المُفّتَعَلة، والخاضعة في معظمها لرغبات قوى استعمارية مَنحت لنفسها الحق في خط تاريخ الشعوب وتحديد مساراته واتجاهاته[1].

غَيْرَ أن تعدد الأوضاع وعظيم المتغيرات كما يُعطي الحقَ منقوصا للحكومات بالتماهي معها، يُعطينا تواتر استغلال الساسة لعامّة الشعب، ومصادرة أهدافه وتطلعاته الوطنية الحقَ في التساؤل عن مدى وطنية تلك الحركات، ويُعطينا الحقَ أيضا في التفكيك بين جماهير لاشك فيما تحمله من استعدادات وطنية، وبين نُخَب سياسية قد امتهنت تعليق المصالح الوطنية على تباينات المواقف وعلى الإرادات الخارجية، حَتَّى أضاعت تلك المصالح بين تلك المواقف والإرادات.

ولو أنهم عملوا إلى تنظيم الداخل وتماسك الجبهة الداخلية، وتوظيف الثروات النفطية باكرا، وعطفوا مواقفهم الخارجية لأجل المصالح الوطنية وليس العكس، وألفتوا الشعب إلى ضرورة ذلك، لأورثت تلك الدماء نظاما سياسيا ناضجا وتنشئة سياسية متميزة بين شعوب المنطقة. وإلا: فعزيزٌ على الأوطانِ أن شجاعةً – تُمزقُها الشحناء في غير طائل[*].

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص106.

(*) البيت من قصيدة: أجابتْ نداءَ الحقِّ سُمْرُ العواسلِ، للشاعر العربي علي الجارم 1881 – 1949.

الجدول (1) أبرز الحركات الاجتماعية للمُدّة من 1932 – 1968

طبيعة ومكان الحركة	تاريخها	الداعي
تمرد احمد البرزاني شمال العراق	نيسان 1932 - آب 1935	استنزاف الحكومة للنزول عند مطالب المتمردين
تمرد الأقلية الأثورية في الموصل	14 كانون[1] 1932 - 5آب 1933	بتحريض من الانكليز والأمريكان للمار شمعون للمطالبة بلزوم التمتع بالحكم الذاتي.
اضراب نقابات العمال يشاركهم طلبة الكليات في بغداد	5 كانون[1] 1933 - 2 كانون[2] 1934	احتجاجا على أداء شركة التنوير.
تمرد قبائل الفرات الأوسط	4 – 17 أذار 1934	بتأليب من المعارضة في مجلسي النواب والاعيان، وانتهى بإقالة وزارة المدفعي الثانية.
تمرد قبائل الفرات الاوسط ثانية، شاركتها قبيلة العَزَّة بلواء ديالى	23 شباط 1935	بتأليب من ياسين الهاشمي ورشيد عالي وحكمت سليمان للإطاحة بوزارة علي جودة الايوبي.
تمرد قبائل آل فتله والاكرع وبعض عشائر الفرات الأوسط	17 أذار 1935	بتأليب من ياسين الهاشمي ورشيد عالي وحكمت سليمان للإطاحة بوزارة المدفعي الثالثة.
تمرد قبائل الأزيرج والظوالم وخيكان والاكرع في الوسط والجنوب.	بين نيسان وآب 1935	بتأليب من حكمت سليمان وجماعته الجدد للإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي الثانية.
ثورة اليزيدين في الموصل	تشرين[1] 1935	احتجاجا على تطبيق نظام التجنيد الإلزامي ومنع ممارسة بعض الطقوس.
انقلاب بكر صدقي	29تشرين[1] 1936	انتهى بإقالة حكومة ياسين الهاشمي، وتعين حكمت سليمان رئيسا للوزراء.
مظاهرات واسعة في بغداد	1 تشرين[2] 1936	تأييدا لانقلاب صدقي
تمرد قبائل النجف الأشرف والديوانية	12 – 25 أيار 1937	بتأليب من المعارضة لرفع الحصانة عن ثلاثة نواب في مجلس الاعيان
تمرد حامية الموصل بقيادة اللواء أمين العمري تبعه تمرد القطعات العسكرية في الوشاش.	17 آب 1937	رفض تسليم المتهمين بمقتل بكر صدقي، وانتهى بإقالة حكومة حكمت سليمان وتولي حكومة جميل المدفعي.
انقلاب العقداء الاربعة وقوميّ الجيش ومَن اطاح بهم انقلاب بكر صدقي	24 - 25 كانون[1] 1938	احتجاجا على تنقلات الجيش وانتهى بإقالة المدفعي وتولي نوري السعيد في 25/ كانون[1] 1938.
تظاهرات واسعة في بغداد	3 نيسان 1939	احتجاجا على سياسة العنف الفرنسي في سوريا
تظاهرات في عموم العراق، اشدها الموصل حيث قُتل القنصل البريطاني	4 نيسان 1939.	اتهام بريطانيا ومناوئيها باغتيال الملك غازي الأول
انقلاب فاشل بقيادة حسين فوزي رئيس أركان الجيش واللواء امين العمري	21 شباط 1940	إثر لعبة سياسية من رئيس الوزراء نوري السعيد لتصفية خصومه.
حركة أيار بقيادة رشيد عالي الكيلاني والفريق أمين زكي رئيس أركان الجيش والعقداء الاربعة	2 نيسان 1941	انتهى بإقالة حكومة طه الهاشمي والإطاحة بالوصي، وتشكيل حكومة دفاع وطني نصبت الشريف شرفاً وصيا على العرش في 16 نيسان بدل عبد الإله، ليعود لاحقا بقوة الإنكليز في 1 حزيران نفس العام.
انتفاضة الوثبة الوطنية لطلبة الكليات والمعاهد، تبعهم جماهير الشعب من مختلف الصنوف والأعمار والهُوّيات.	5 كانون[2] 1948	احتجاجا على توقيع العراق معاهدة بورت سموث، وانتهت بإبطال المعاهدة والإطاحة بحكومة صالح جبر.
انتفاضة 1952 إثر أضراب طلبة الصيدلة والكيمياء، ولاحقا جماهير الكسبة والعمال، وفيها حَدث ولأول مرّة المطالبة بسقوط المَلَكية.	26 تشرين[1] – 19 تشرين[2] 1952	احتجاجا على تعديلات قانون الرسوب، انتهت بإقالة حكومة مصطفى العمري، وتشكيل حكومة انقاذ وطني برئاسة اللواء نور الدين محمود في تشرين[2] 1952.
تظاهرات واضرابات في بغداد	12 كانون[2] 1955	احتجاجا على توقيع العراق ميثاق التعاون المتبادل مع تركيا تمهيدا لـ(حلف بغداد) بعد رفضه من قبل مصر فبقية الدول العربية.

احتجاجات الطلبة من الجامعات إلى الابتدائية في بغداد والنجف فبقية مدن العراق بدفع من ساسة المعارضة	**2 تشرين[2] – 28 أيار 1957**	**استنكارا للعدوان الثلاثي على مصر، انتهت بقتل الآلاف، ومهدت الطريق لثورة 14 تموز 1958.**
انقلاب 14 تموز 1958 بقيادة العقيد عبد السلام عارف والعميد عبد الكريم قاسم وتنظيم الضباط الاحرار	**14 تموز 1958**	**اسقاط وزارة نوري السعيد والإطاحة بالنظام المَلكي، الذي حكم العراق من 23 آب 1921 – 13 تموز 1958، وقتل نوري السعيد بعد ترأسه اربع عشرة وزارة من أصل 59، وإعلان الجمهورية العراقية.**
تمرد العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل، شاركه البعثيون والناصريون والضباط الاحرار بدعم خارجي.	**8 آذار 1959**	**المطالبة بتنحي عبد الكريم قاسم، والانتصار لمشروع الوحدة العربية.**
انقلاب 8 شباط 1963 بقيادة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية عبد السلام عارف ومشاركة حزب البعث والتيار القومي، وبدعم غربي وعربي.	**8 شباط 1963**	**للإطاحة بعبد الكريم قاسم، وتولي عبد السلام عارف الحكم، ثم اعتقال واعدام الالاف من مناصريه واعضاء الحزب الشيوعي.**
انقلاب 17 تموز 1968 بقيادة أحمد حسن البكر قائد الجناح العسكري وصدام حسين قائد الجناح المَدني لحزب البعث، وتآمر النايف مدير الاستخبارات وإبراهيم الداود قائد الحرس الجمهوري.	**17 – 30 تموز 1968**	**انتهى بالإطاحة بحكومة اللواء عبد الرحمن عارف، ولاحقا انقلاب 30 تموز بقيادة صدام حسين وسعدون غيدان لإقصاء النايف الذي عين رئيسا للحكومة الجديدة والداود الذي عُيّنَ وزيرا للدفاع، وتولي حزب البعث السلطة بزعامة الفريق احمد حسن البكر.**

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

- عبد الرزاق الحسني، أحداث عاصرتها، الجزء الأول، ط2، دار الفرقدين، بيروت، 2014.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثالث، ط7، دار الرافدين، بيروت، 2008،
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 – 1968، الجزء الاول، الطبعة الثانية منقحة وموسعة، بيت الحكمة، بغداد، 2005.

ولغاية انقلاب السابع عشر من تموز 1968، الذي لم ينتهِ بإقالة حكومة عبد الرحمن عارف حسب، وإنما استمر لِيُطيح بكل ما انتهت إليه التجربة السياسية في العراق من تهذيب ونضج سياسي. فما أن انتهت السُلطة إلى حزب البعث حَتّى شرع بتصفية جميع خصومه السياسيين واستصدار القوانين، التي تحضر جميع الأحزاب والتوجهات السياسية وانواع العمل السياسي، من قبيل اصدر قانون رقم 200 للعام 1978، القاضي بالعقوبة الشديدة ضد أي تجمع سياسي عدى حزب البعث داخل المؤسسة العسكرية، وأعجب منه تطبيقه بأثر رجعي بحيث يطال جميع الخُصماء السياسيين مهما بَعُد تاريخ انتمائهم[1].

من ثَمَّ فقد نجحَ في استغلال ارتفاع عائدات النفط بعد تأميمه، مع ما حظي به من دعم خارجي في خلق تنمية اقتصادية وأجواء اجتماعية إيجابية مَكّنته من التَسَيُد وتوسيع قاعدته الشعبية، وتبرير أفعاله في تخليص المجتمع خالصا لحزب واحد وقائد أوحد، وهكذا بَدا عَقد السبعينيات عَقدا للتنمية والتصفية معا، تلك التصفيات التي وصفها المؤرخ حنا بطاطو:

(1) كمال ديب، مصدر سابق، ص120.

"أن التصفيات التي حصلت كانت الفاعل الأهم في تَفرّد البعث وصدام في الحكم فيما بعد"[1].

ويجد الباحث أن أبلغ أثر لتلك التصفيات لم يكن في ألوف أو عشرات ألوف قد قضت على عظيم قدرها، بقدر ما كان في أصرار النظام على سلب المجتمع ذخيرته الوطنية وأرادته السياسية، وبحيثية أفقرته للمعارضة الوطنية والحركات الاجتماعية لِنَيّف وثلاثين سنة، وأفقرته عمليات التوعيّة والتنشئة السياسية في حالة لاتزال حاضرة بآثارها في جيل سياسي حَتّى الساعة.

وآية ذلك ظهور الجدول (2) في تَبَدّل سِمَات حركات المُعارِضة من الاجتماعية إلى الفرديّة ومن المدنية أو الحزبية إلى الرَمزيّة والشخصيّة، حيث شهدت الحركات الاجتماعية مُدّة البعث تفاوتا كبيرا في خصائصها، فبينما استمرت شمال العراق في نسقها العام من اعتماد الدعم الخارجي والتمردات المسلحة ومطالب الحكم الذاتي أو الانفصال، اتسمت في الوسط والجنوب خلا انتفاضة 1991 بمقاومة قمع السُلطة واضطهادها عَزْلاءَ من الدعم الخارجي، خالية من أية مطالب تنتقص من قوة الدولة ووحدتها الوطنية.

وبينما دَعَمت البيئة الجبلية تمردات الأكراد أن تستمر، مَثّلت البيئة السهلية فرصة مؤاتية لتتبع أي نشاط لا ينسجم وضوابط وتوجهات السُلطة، وفي ظل العداء مع إيران وجوارها الجغرافي وانفتاحها على الإقليم، ووحدة الاتصال المَذهبي وتواجد طلبة العلوم الدينية في المدن المقدسة، غالَت السُلطة بحملات الاعتقال والإعدام والتهجير حَتَّى مع عدم الانتماء السياسي.

من ثَمَّ فأن ما دأب الإعلام الإيراني على تأصيله من: أن ثورة إسلامية شيعية وشيكة، وأن إيران داعمة لها راعيّة لقيادتها، صحيح أنه حَفَز الجماهير المُنَاوأةً والمُناهِضة للسُلطة من جهة، لكنه استتبع تكثيفا لنشاط البعث وأجهزته الأمنية في الإقليم من جهة أخرى.

بل ودفع بها باكرا لتصفية أية مقاومة مُحتملة، والحالُ أنى لإيران دعم ثورة لم تُنسج خيوطها بعد، وأنى لها رِعايّة قيادتها. التي باتت في حَيّرة من أمرها حول تفسير هذا الموقف والاستمرار في تأكيده، وقد غَدَت في مواجهة مباشرة أمام قوة عاتية في أوج صعودها[2].

وها هنا مفارقة في فَهم موقف السيد محمد باقر الصدر (القيادة المقصودة) تجاه السُلطة، فالأكيد أنه لم يكن مجرد تحدٍ سياسي خال من المعايير والقيم الدينية والأخلاقية، كما لم يكن مواجهة مباشرة مع نظام يمتلك جميع مقومات القوة والاستمرار دونما حساب دقيق للظروف والتوازنات، وأنى يُتَعَقل منه ذلك، وقد مثّلَ بوجوده المَرجعي والاجتماعي[*] مدرسة أهل البيت عليهم السلام أحسن تمثيل، وقارع الماركسية والرأسمالية بأجلى بيان وأقوى حجة.

---

(1) كمال ديب، مصدر سابق، ص121 – 122.

(2) الشيخ محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار، ط2، مطبعة اسماعيليان، قم المقدسة، 1997، ص273.

(*) يصف المفكر الإسلامي النهضوي عدنان ابراهيم الصدر: "بأكبر عقل فلسفي عربي في القرن العشرين".

ويؤكد توجيهنا موقف الصدر بهذا الاتجاه بياناته ووصاياه الكاشفة عن مَبدَئيّة، مرهونة بما تقتضيه مصلحة الإسلام ويُمليه تكليفه الشرعي، وعن إدراكه التام لخطورة المواجهة المباشرة مع تباينات المواقف ضده، وضعف المعارضة الوطنية وعدم استعداد مَن يُتوقع النصرة منهم.

وبين أدراكه هذا وعَقيدته في ضرورة تَوعيّة الجماهير وشد الأمة، كان "الاستشهاد الهادف وإراقة دمه سبيله الوحيد الذي يمكنه خدمة الإسلام من خلاله"، ولأن أجل قدره أن تكون الشهادة خَياره الوحيد كانت أشد آلامه، أن يفقد الأمل فيمَن يستثمر دمه "لا لأنه الشعب العراقي غير مستعد أو متجاوب، بل لعدم اهتمام أو تجاوب مَن كان يعتمد عليه في هذا المجال" ولعدم توقع شيء من الخارج سوى ما سبق من "برقيات وأخبار لا طائل من وراها غير الحاق الأذى به"[1].

الجدول (2) ابرز الحركات الاجتماعية في العراق للمُدّة 1968 – 2003

طبيعة ومكان الحركة	تاريخها	الداعي
تمرد الأكراد وبداية الحرب العراقية – الكردية الاولى بعد تحالف مصطفى البرزاني مع إيران.	1961 – 1970	مطالب قومية واقتصادية وانتهت باعتراف رئيس وزراء حكومة عارف عبد الرحمن البزاز بحقوق الأكراد القومية 1966 ثم اعتراف البعث لهم بالحكم الذاتي في 1970.
الحرب العراقية – الكردية الثانية	1974 – 1975	انتهت بفشل الحكم الذاتي
انتفاضة الاكراد	1991	للحصول على مكاسب اقتصادية وعسكرية، مَثّلت مع القرار 688 أولى خطوات الأكراد لتحقيق الحكم الذاتي وإعلانه من جانب واحد عام 1992.
انتفاضة الأكراد بقيادة تحالف أحزب المؤتمر الوطني والوطني والديمقراطي الكردستانيين وتنسيق من الولايات المتحدة	آذار 1995	انتهت بفشل الهجوم وبحرب أهلية كردية بين الحزبين الرئيسين عام 1996.
تظاهرة ضخمة في النجف الأشرف	محرم 1972	احتجاجا على الاعتقال الأول للسيد الصدر، وانتهت باضطهاد واعتقال واعدام الآلاف.
انتفاضة صفر	1977	احتجاجا على منع النظام مواكب المشاة الى كربلاء، انتهت بإعدام واضطهاد الآلاف.
احتجاجات ومواجهات في النجف الأشرف فبقية محافظات وسط وجنوب العراق	6 – 9 نيسان 1980	استنكارا لإقدام السلطة على اعدام السيد الصدر وشقيقته انتهت بإعدام واضطهاد الآلاف.
الانتفاضة الشعبانية	1991	التحرر من سطوة البعث، وانتهت بإعدام واضطهاد وتشريد الآلاف من مواطني الإقليم.
سلسلة من الاحتجاجات والمواجهات فيما عُرف بانتفاضة الصدر في بغداد والكوت والمثنى وذي قار والبصرة.	19 شباط 1999	احتجاجا على اغتيال السيد محمد الصدر ونجليه، انتهت بإعدام واضطهاد وتهجير الآلاف من أنصاره.

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

- كمال أديب، موجز تأريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2013.
- محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس، بيروت، 2015.

(1) الشيخ محمد رضا النعماني، مصدر سابق، ص193 ص298.

بعد استشهاد السيد الصدر سكنت الأصوات وغابت المعارضة العَلنيّة الداخلية حَتّى عام 1991، حينما بَدَت الفرصة مهيأة لانتفاضة شعبية إثر فوضى الانسحاب من الكويت، وإظهار الولايات المتحدة تأييدها لأية انتفاضة شعبية، إذ جاء على لسان رئيسها جورج بوش "كلنا نريد أن يذهب صدام واتمنى أن يقوم الشعب العراقي بشيء لتحقيق ذلك" المُفهم إجمالا للموقف الإيجابي من أية ثورة مُحتمَلة، حالئذ انتفض أبناء الإقليم تبعهم الأكراد في الشمال، غير أن تَبَدّل الموقف الأمريكي وإظهاره الرغبة في الإبقاء على النظام مع تدمير العراق اقتصاديا وعسكريا، إذ أعلن قائد قوات الخليج شوارزكوف مُتهما العراقيين "أن الشعب العراقي يشارك صدام جريمته لأنه هَلَلَ لاحتلال الكويت وقَبِلَ النظام"[1].

وحقيقة الأمر أن ثَمَّة تباين في الإرادة الأمريكية تجاه تقويض سلطة النظام بين شمال العراق وجنوبه، حيث قيدتها بالقرارات الدولية الحامية للأكراد والمُمَهدَة للحكم الذاتي، في حين تركت ابناء الإقليم يواجهون بطش السُلطة مجردين عن كل ما يؤهلهم لمواجهة تاريخية حاسمة معها.

ولغاية 19 تشرين الثاني 1999 انتفض أبناء الإقليم ثانية من مقلديّ الشهيد محمد محمد صادق الصدر، إثر اغتياله ونجليه من قبل السُلطة، إذ تَفرّد بالمقاومة العَلنيّة على مستوى الداخل، ولأنه كان وطنيا شَجاعا واعيا بأمور المسلمين، نَحى مَنحا سلفه في مقارعة السُلطة وتنشئة الجماهير تنشئة دينية واخلاقية مقاومة، ولكن مع فارق جد مهم بينهما في أمرين هما: الموقف من الخارج، وطبيعة القاعدة الشعبية المُستَهدَفة.

فبينما توقع الصدر الأول النُصرة والدعم من الخارج، لم يتوقع الشهيد الثاني شيئا من ذلك سواء من العراقيين هناك أم من غيرهم، وبينما استهدف الأول الطبقة المثقفة ومَن تطوع للعمل السياسي، استهدف الثاني عامَّة المجتمع وبسطائهم مُعتَبِرَهم. والأول في أخريات حياته أشد الناس حاجة للعناية ووجوب الرعاية وأقلهم حرصا على الدنيا وأسْخاهم لله تعالى والوطن بأرواحهم[2].

المبحث الثالث: الواقع السياسي للإقليم بعد 2003

شَكَّل التاسع من نيسان 2003 منعطفا مهما في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، وسواء أعاد التاريخ نفسه بأن فعلت أمريكا فعلَ بريطانيا في تخليص العراق من احتلال باحتلال، أو كسابقة منذ تاريخية تشكيل الدولة الحديثة وتتويج فيصل بن الحسين ملكا، بأن يتم التغيير بأيَّد أجنبية

(1) كمال ديب، مصدر سابق، ص239 – 240.
(2) مقابلة شخصية مع السيد محمد محمد صادق الصدر، (سلسلة لقاءات حنانة) تقديم الشيخ محمد ناجي النعماني.
https://www.youtube.com/watch?v=IK-obQ10Hxo

قارنت بين اسقاط النظام، وبين الإطاحة بجميع أركان الدولة ومؤسساتها مما تضافرت جهود وحكومات على بنائها وإنضاجها.

ونحن وإيجابية التغيير: وهو عَود السُلطة للشعب وحريته في اختيار مَن يُمثِّله والقانون الذي يُحكِّم العلاقة بين الاثنين، فقد دفعت سلطة الاحتلال بتشكيل مجلس حكم انتقالي في 2003/7/13 من المعارضة العراقية في الخارج، يتولى إمضاءَ دستور مؤقت للدولة، ويؤسس لانتخاب جمعية وطنية انتقالية في 2005/1/30، تتولى بدورها صياغة دستور دائم باستفتاء شعبي في 2005/10/15، وتؤسس لانتخابات برلمانية دورية كل أربع سنوات[1].

وفعلاً فقد تم اختيار 25 شخصية عراقية لتمثيل المجلس، ثلاثة عشر من الشيعة وخمسة من السُنة وخمسة من الأكراد وأثنين من المكونات على أساس التمثيل النسبي، غَيَّر أن ما ظاهره مشاركة سياسية، حقيقته محاصصة طائفية وعرقية[2]. وما عَدَّ أساسا لنواة الدولة اخذ شرعَّيته ومقبوليته من انتقائية الحاكم المدني الأمريكي على أساس التمثيل المكوناتي وليس إرادة الشعب.

وفعلاً وبمباركة مشروطة من المرجعية الدينية بتهيئة مقدمات إنهاء الاحتلال والإعداد لانتخابات وطنية، أجريت انتخابات الجمعية الوطنية باعتماد نظام القائمة المغلقة[*] والدائرة الانتخابية الواحدة للعراق، ونظام التمثيل النسبي[**] في توزيع المقاعد على الكيانات الفائزة، بمعنى أن تماثل مقاعد الكيان عدد الأصوات التي يحصل عليها، ويكون توزيعها بين المحافظات بعدد ثابت، يتناسب وعدد سكانها بمعدل مقعد لكل مئة ألف نسمة مع 45 مقعدا نصيباً للأقليات[3].

أفرزت الانتخابات خريطة سياسية للقوى المنتخبة دينية، قومية، وعلمانية، مع مقاطعة سُنية وشيعية متمثلة بالتيار الصدري، منتقدين ضمنا الحياد مع قوات الاحتلال الأمريكي، وتُظهر بيانات الجدول (3) الآتي بيانه أن الانتخابات انتهت بفوز قائمة الائتلاف العراقي الموحد (169)، بنسبة 51% من إجمالي مقاعد البرلمان وبواقع (140) مقعدا، فقائمة التحالف الكردستاني بنسبة 27.2% وبواقع (75) مقعدا، فالقائمة العراقية برئاسة أياد علاوي بنسبة 14.5% وواقع 40 مقعدا، فبقية الكتل السياسية بنسبة 7.3% وواقع 20 مقعدا.

---

(1) سلطة الأتلاف المؤقتة، الأمر رقم 7/96 في حزيران 2004. https://govinfo.library.unt.edu/cpa

(2) فرزدق علي التميمي، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام 2003، ط1، مركز الرافدين للحوار، بيروت، 2021، ص123.

(*) القائمة المغلقة هي "أن تكون أسماء الفائزين من مرشحي القائمة حسب عدد الاصوات التي يحص عليها الكيان السياسي وبالترتيب العددي الوارد فيها نزولا"، أي حسب الترتيب المقدم سلفا في قائمة الكيان.

(**) نظام التمثيل النسبي يرتبط بنظام القائمة الانتخابية حيث تماثل المقاعد في البرلمان عدد الاصوات الصحيحة التي حصل عليها الحزب أو الكيان السياسي.

(3) خضير ياسين الغانمي، نظم الانتخابات واحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطية – دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي (العراق أنموذجا)، أهل البيت، العدد 17، ص313.

في ذات العام أجري الاستفتاء الشعبي للتصديق على دستور دائم للدولة في 15 تشرين اول وسوَّق وكأنه بِدْعًا من القوانين، وانتهى بإقراره بنسبة تأييد 79%، ولكن بتباين واضح على مستوى الدولة والإقليم، فبينما صَوَّت لصالح الدستور إقليم كردستان بمعدل 99.15 ومحافظات الإقليم عدا بغداد بمعدل 96.56، تم رفضه في المحافظات ذات الأغلبية السنية بمعدل 77.3[1].

وبينما دعم البعض الدستور ودعوا للتصويت له بالإيجاب، ما انعكس إيجابا على الإقبال ونسبة المصوتين بنعم[2]. نبذه البعض الآخر معتبرا إياه مشروعا تحريضيا للفِرقة والطائفية[3]. من ثَّمَّ فقد أسس الدستور لطبيعة النظام السياسي، وآلية تداول السُلطة "يتم تداول السُلطة سلميا، عبر وسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور"[4]. وهاهنا جملة مطالب:

اولاً: دستورية النظام وحق التظاهر

فيما يخص الدافِعيَّة السياسية للدستور تجاه حركة تشرين وعامَّة الاحتجاجات: فلابد من الوقوف على الثقافة السياسية التي بَنى عليها الدستور شرعيَّة الدولة وطبيعة العلاقة بين الشعب والحكومة، ولابد أيضا من تقديم مُقدمَة في نظرية العَقد الاجتماعي: كفلسفة سياسية أخلاقية لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وحيث أنها تنظيم لعلاقة فهي تُتصوّر بين طرفين:

الأول: مجتمع يرضى لنفسه أن يتنازل عن جزء من حقه في الحرية لسُلطة أو نظام، يفوضه أمر نفسه وحق إدارة شؤونه، وعليه فإن حقيقة السُلطة كونها نوعا من التفويض الشعبي واسطته الانتخاب، وحاجة المجتمع للسُلطة وإلا لزمت الفوضى وعمَ الفساد.

الثاني: الحكومة أو السُلطة السياسية وتعني الاستخدام الشرعي للقوة لحفظ النظام وضبط السلوك العام، وهو استخدام شرعي بمقتضى ذلك التفويض والقَبول الاجتماعي[5].

على أن تلك الشرعيَّة تُتصوّر ضمن مرحلتين: شرعية القَبول وتتحصل بالانتخاب والتمثيل، وشرعية الإيجاز وتتمثل بالتزام الحكومة بما ألزمت به نفسها من مبادئ وفوضها الناس عليه، وعدم الأولى أو نقض الثانية يجعل للشعب حق مطالبتها بالتنحي والاستقالة وإعادة الانتخابات[6].

---

(1) أثير إدريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، ط1 ، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2011، ص131.

(2) مركز الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث الإسلامية، استفتاء حول التصويت للدستور العراقي: https://www.islam4u.com.

(3) خطبة صلاة الجمعة السادسة والعشرون، جامع الكوفة المعظم، 27 صفر 1439.

(4) المادة السادسة، دستور العراق الدائم 2005، المادة (6)، ص5.

(5) السيد محمد الصدر، نظرات اسلامية في اعلان حقوق الانسان، حوار للطباعة، واسط، ص69.

(6) علاء إبراهيم الحسيني، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، حلقة نقاشية: أثر رضا المواطن على شرعية السلطة، 2018: https://ademrights.org/news

وبطبيعة الحال فأن شرعية القَبول منفعلة لطبيعة النظام الانتخابي وثقافة المجتمع، في حين أن شرعية الإنجاز تنفعل لإنفاذ القوانين ورعاية مصالح وأهداف الجماعة والثقافة السياسية المعتمدة في تشريع سلطة الدولة، فمثلاً الأنظمة التقليدية تعتمد في شرعية السُلطة، سُلطة أعلى الإله أو مَن يُفوضه كما في نظرية ولاية الفقيه المطلقة وليس الشعب، أما الأنظمة الديمقراطية فتعتمد الشعب مصدر لشرعية السُلطة وشرعية الدستور، وهو ما يتلاءم ونظرية ولاية الفقيه على قاعدة الشُّورى، ونظرية ولاية الأمة على نفسها، كما سيأتي تفصيلاً في الفصل القادم.

وعلى الفكر التقليدي لا أثر لرضا الشعب، أما على النظرية الديمقراطية من عد الشعب مصدرا للسُلطة، فأن قَبوله ورضاه شرط لشرعيتها ابتداءً وبقاءً، فلا تنقطع العلاقة بين الناخب والنائب عند صناديق الاقتراع، وإلا تحول التفويض إلى استلاب وتحول الشعب مصدرا للسُلطة تؤخذ منه عند الانتخاب وتسلب عنه بعده ثم تعود إليه عند الانتخاب مرّة أخرى.

ولأجل معالجة هذه الإشكالية وميول الدولة نحو المركزية، عَمد منظرو الديمقراطية في الولايات المتحدة إلى التأسيس للفصل بين الدين والسياسية واستقلال القضاء وتنويَّع منظمات المجتمع المدني والانتخابات غير المباشرة للسُلطة[1]. ثم تطور الأمر لدى لأنظمة المتقدمة لتخطي هذا الخلل بضمان قدرة الناخب على محاسبة المسؤول بعد الانتخاب، أو بقياس مدى شعبية الحاكم، وانتخابات تجديد الثقة ونحو ذلك مما يسهم بتصحيح وتعديل المسار، وفي بعض الدساتير بتمكين مجموعة من الأفراد، أن يجمعوا تواقيع عدد من الناخبين لحجب الثقة عمن ينوب عنهم في البرلمان أو في سلطة ما[2].

وبالنسبة للعراق فقد نصَّت المادة الخامسة من الدستور "الشعب مصدر السُلطات وشرعيَّتها، يمارسها بالاقتراع العام المباشر، وعبر مؤسساته الدستورية"[3]. وهذا نص ظاهر بأن الشعب هو أساس السُلطة ومصدر شرعيتها (نظرية سيادة الشعب)، وظاهر في طريقة الكشف عن تلك الإرادة وآلية أخذها، لكنه غير ظاهر بل مجرد عن أية إشارة لاشتراط بقائها وضمان دوامها.

وبعبارة أخرى: غير ظاهر بأن من حق الشعب متابعة نوابه وحجب الثقة عنهم خلال الدورة الانتخابية، وعليه فإن العلاقة بين النائب والناخب بحسب الدستور العراقي وكما في بقية الدساتير التي تأخذ بنظرية سيادة الشعب تنقطع بمجرد الانتخاب، وليس للشعب محاسبة مَن ينوب عنه أو حجب الثقة عنه إلا بعد تمام الدورة الانتخابية وقدوم الاستحقاق الانتخابي مرة أخرى.

---

(1) ألكسس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ج1 وج2، ترجمة أمين مرسي قنديل، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص 8 .

(2) أحمد شاكر سلمان، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، مصدر سابق.

(3) دستور الدولة العراقية الدائم 2005، المادة (5)، ص5.

وعليه فإن مؤدى الفقرة ثالثا المادة 38 من دستور الدولة "حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون"[1]. هو الاحتجاج لإظهار الرفض وعدم الرضا والمطالبة بانتخابات المبكرة، دون أن يمس ذلك بشرعية السُلطة المنتخبة أو بقاءها على حالها.

وهذا الإدراك لِمادتي الدستور أعلاه يتلاءم وتقريرنا العلاقة بين الديمقراطية كنظام سياسي وبين الحركات الاحتجاجية كسياسة شعبية للخلاف، من أن غاية ما تنفرد به الديمقراطية هو استبدالها الفرض والإكراه بالاختيار وحرية الرأي والمواطنة، وإحداث حالة من التقارب الدوري بين الشعب ومَن يُمثله في السُلطة، وقد أشكلنا هناك أن مجرد الحرية السياسية وفرض الأغلبية حقها لا يمنع من عدم المساواة وبقاء المظالم في المجتمع المَدني، وأن وَهّن الديمقراطية ليس بفقدها صفتها التمثيلية، وإنما بفقد الفاعليين المَدنيين آمالهم وقدراتهم على فرض إرادتهم بعد الاختيار وترشيح المجتمع السياسي لمَن ينوب عنه.

نعم يمكن فَهم أهمية الديمقراطية كنظام سياسي للدولة العراقية وبنص المادة (1) من الدستور "جمهورية العراق 000 نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي 000"[2]. من جهة ارتباطها بنظرية (بُنيَة الفرصة السياسية)، بوصفها البيئة السياسية الأكثر ملاءمة لفعل الاحتجاج، كخلاف بين مُعارضين وسُلطة تنخرط فيها المجموعات تبعا للاستفادة من السياق العام للنظام القائم نموذجي أو بالعكس.

وبناءً على مواد الدستور 1، 5، 38، الخاصة بطبيعة النظام السياسي للدولة بعد 2003، ونظرية سيادة الشعب في تشريع هذا النظام وحقه في الاحتجاج والتظاهر، يظهر أن البيئة السياسية والسياق العام للدولة يُشكلان بيئة ملائمة للتظاهر والاحتجاج، كوسيلة للرفض والضغط على الحكومات وليس لتجريدها من شرعيتها، وقضية التغيير بعد الانتخاب وأثناء الدورة الانتخابية رهن قُدرة المجتمع على فرض التغيير، بالقدرة على التعبئة والاستمرارية وملائمة البيئة الثقافية وواقعية المشاكل وبناء التحالفات ونحو ذلك مما تقدم تفصيلاً في الفصل الأول.

ثانياً: دورية الانتخابات وتطَوّر ظاهرة الاحتجاج

بدأت دورية الانتخابات بعد 2003 بانتخابات البرلمان الدائم في 2005/12/15، والتي انتهت بحسب معطيات الجدول (3) بفوز الائتلاف العراقي الموحد (555) بواقع 128 مقعدا ونسبة 41.2% من كلي الأصوات، يليه التحالف الكردستاني بواقع 53 مقعدا ونسبة 21.7%، ثم جبهة التوافق بواقع 44 مقعدا ونسبة 15.1% فبقية المكونات، وإذ وأدت هذه الانتخابات الانقسام

(4) دستور الدولة العراقية الدائم، الفقرة ثالثا، المادة (38)، ص12.
(1) دستور الدولة العراقية الدائم، المادة (1)، ص3.

بين القوى السياسية الشيعية بدخول التيار الصدري العملية السياسية، إلَّا إنها أبقت حالة التباين في المواقف تجاه شرعيَّة السُلطة على حالها باستمرار مقاطعة السُنة للمشروع السياسي.

وبالرغم من المشاركة الشعبية المعتد بها واتفاق الجميع على عدم العودة إلى المركزية السلطوية، إلا إن إنفاذ الدستور الدائم وإقرار الصيغة الفدرالية لم يُنهِ مشاكل العراق، بل ادخله وضعا سياسيا ودستوريا غير مستقر، فتنامت أزمة الشرعية والمحاصصة، وارتبط فوز الكتل بالمناطقية والعِرقية والمَذهبية، لاسيما مع سلبية أداء الحكومات وتفضيلها مصالح فئوية وإقليمية على حساب مصالح الدولة الوطنية[1].

فضلاً عن تشوهات عملية الانتخاب بتسيُّد الأسماء أول القوائم ومصادرة الأصوات أسفل التسلسل، طبقاً لنظام القائمة المغلقة، وتشوهات مرحلة ما بعد الانتخاب بتعزيز الدفع باتجاه تشكيل التحالفات الهشة لتشكيل الحكومة على أسس طائفية ومكوناتية، لصعوبة تحقيق الأغلبية السياسية لصالح حزب واحد طبقا لنظام التمثيل النسبي[2].

الجدول (3) استفتاء الدستور والكيانات الفائزة على مستوى الإقليم للدورة الانتخابية 2005 و2010

المحافظة	استفتاء الدستور 15 تشرين[1] 2005		انتخابات البرلمان العراقي ك1 2005				انتخابات البرلمان العراقي آذار 2010			
	لصالح %	ضد %	عدد المقاعد	الائتلاف العراقي الموحد 555	القائمة العراقية الوطنية	جبهة التوافق العراقية	عدد المقاعد	ائتلاف دولة القانون	القائمة العراقية	الائتلاف الوطني العراقي
بغداد	77.7	22.3	59	34	8	13	68	26	24	17
بابل	94.56	5.44	11	9	1	1	16	8	3	5
كربلاء	96.58	3.42	6	4	1	---	10	6	1	3
واسط	95.7	4.3	8	7	1	---	11	5	2	4
نجف	95.82	4.18	8	7	1	---	12	7	--	5
قادسية	96.74	3.32	8	7	1	---	11	4	2	5
مثنى	98.65	1.35	6	6	---	---	7	4	--	3
ذي قار	97.15	2.85	12	11	1	---	18	8	1	9
ميسان	97.79	2.21	7	6	1	---	10	4	--	6
بصرة	96.02	3.98	16	13	2	1	24	14	3	7
المجموع	96.56	3.44	140	104	17	15	187	86	36	64
تعويضي				19	4	7	7	2	2	2
كردستان	99.15	0.85	35	---	---	---	41	---	---	---

(1) فرزدق علي التميمي، مصدر سابق، ص114.

(2) خضير ياسين الغانمي، مصدر سابق، ص312 – 313.

شمال الإقليم	22.7	77.3	55	5	4	22	82	1	53	5
العراق	78.59	21.41	230	128	25	44	310	89	91	70

المصدر: جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم الاستشارات والشكاوى، بينات منشورة www.ihec.iq.Arabic/factsteets2

ولغاية آذار 2010 جرت الدورة البرلمانية الثانية، والتي انتهت بفوز القائمة العراقية كاتجاه ليبرالي بواقع 91 مقعدا وبنسبة 28%، فأتلاف دولة القانون يتقدمها حزب الدعوة بواقع 89 مقعدا ونسبة 27.4%، فالائتلاف العراقي الموحد يجمع بين قوى إسلامية منها التيار الصدري والمجلس الأعلى وتيار الاصلاح للجعفري، وقوى علمانية تتمثل بالمؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبي بواقع 70 مقعدا ونسبة 21.5%، فالتحالف الكردستاني بواقع 43 مقعدا ونسبة 13.2% فباقي الكتل والمكونات السياسية.

وبحسب جغرافيا الكتل الفائزة الخريطة (7)، استمرت توجهات الناخبين محكومة للأثنية أصل للقناعة والخيار السياسي، وفيما عدا القائمة العراقية – إذ تمكنت من استقطاب أعضاء من المحافظات ذات الأغلبية السُنية – فقد استمرت بقية الكتل تتحيَّز أثنيا ومناطقيا، في حين أظهرت إيجابية في مشاركة سُنية ولأول مرَّة تفضيلاً للخيار السلمي لموازنة الخريطة السياسية الرسمية.

أما عن تَسيُّد ذات النُخب فنجد، إن استجابة المفوضية لتوصيات بعثة الأمم المتحدة في العراق في العدول من القائمة المغلقة إلى القائمة المفتوحة لم يشكل تغييرا حقيقيا، ذلك أن إلزامَ الناخب بالتصويت للمرشح والقائمة معا، إنما هو إبقاءٌ لهيمنة القائمة، لا سِيَّما القوائم الكبيرة التي اعتمدت تكثيِّر الرموز والشخصيات المجتمعية، من ثَمَّ فإن مجموع ما تحصل عليه من الأصوات هو مَن يحدد وصولها للبرلمان مغلقة كانت أم مفتوحة، غاية الأمر أن فوز المرشح يعتمد ما يحصل عليه من أصوات في المفتوحة وترشيح القائمة في المغلقة[1].

وفيما يخص الدورة الانتخابية الثالثة 30 نيسان 2014 فأهم ما يمكن رصده فيها، هو تشظي التكتلات السياسية الكبيرة إلى عدد من القوى السياسية المتنافسة، ليس في برامجها فقط وإنما في طرح نفسها كممثل للجماعة اثنية أو قومية، إذ تُظهر بيانات الجدول (4) تعدد الائتلاف الوطني العراقي إلى خمس قوى وتكتلات سياسية. أما عن مدى إيجابية هذه الانقسامات فإنها لا تُشكل فارقا في توازنات القوى، بعد دخولها الانتخابات منفردة واصطفافها داخل قبة البرلمان[2].

(1) وليد ابراهيم حسين، تقرير عن نتائج انتخابات مجلس النواب الاتحادي العراقي لعام 2014، 2018، ص6.
(2) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، انتخابات العراق 2014: تكريس النُخب السياسية للتقسيم الطائفي، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص2.

وعن طبيعة النظام الانتخابي المعتمد فقد اعتمدت المفوضية نظام (سانت ليغو المعدل) بديلاً عن معيار القاسم الانتخابي (الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة قانونيا للفوز بمقعد)، وهذا النظام وإن كان يُعنى من الناحية النظرية بتحويل الأصوات مباشرة إلى مقاعد برلمانية، ما يجعله فرصة مؤاتية للأقليات والأحزاب الصغيرة للتمثيل في البرلمان وتغيير المعادلة السياسية[1].

إلَّا إن تعديل العتبة الانتخابية (Threshold) ورفع نصاب المقعد من 1.0 إلى 1.7 أضاع تلك الفرصة وجعل التحالف مع القوائم الكبيرة شرطا للفوز لقدرتها على حشد الجمهور[2].

وعلى فرض فوز الصغيرة فإنها لا تُشكل تغييرا لحاجتها لأثبات وجودها للدخول في مساومات سياسية أو ائتلافات هشة لتشكيل الحكومة[3]. علما أن بعض القوى المُهيمنة تعمدت تضليل الناخبين بإنتاج كيانات ظِلّيَة تابعة لها أو متولدة عنها[4].

الخريطة (7) نسب التصويت على الدستور والكيانات الفائزة على مستوى الإقليم للدورة الانتخابية 2005 و2010

(3) وليد ابراهيم حسين، مصدر سابق، ص10 – 11.
(1) خضير ياسين الغانمي، مصدر سابق، ص278.
(2) علي هادي حميدي، قراءة تحليلية في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2014، ص13.
(3) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، مصدر سابق، ص3.

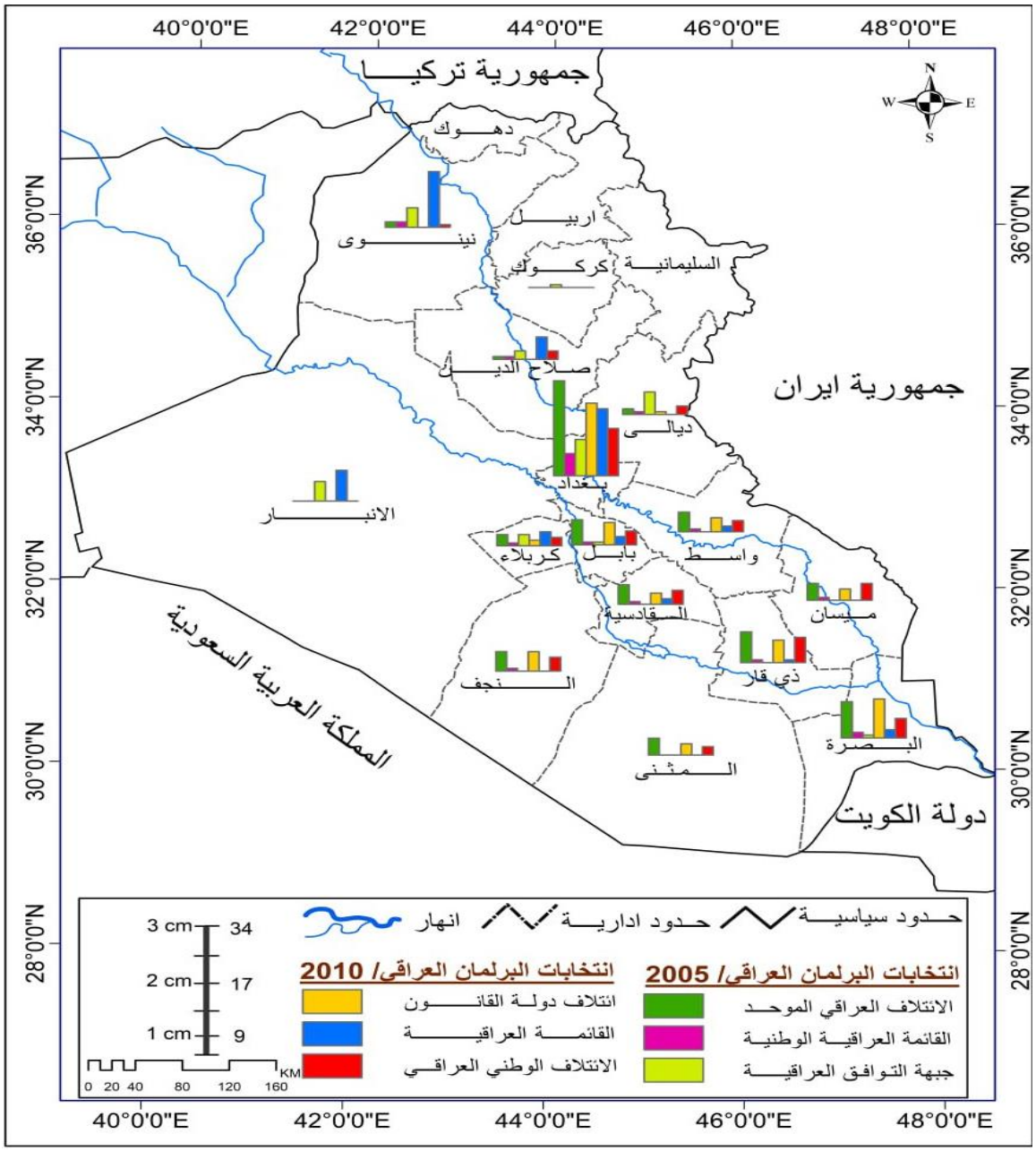

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على جدول (3).

بذات الأنظمة الانتخابية ومع فوضى تطهير الدولة من براثن دواعش، حَلَّت انتخابات البرلمان لدورتها الرابعة في 12 أيار 2018، وقد ازدادت الأحزاب انقساما والائتلافات خلافا، وبحيثية بات الحديث معها عن تكتل شيعي أو سُني أو كردي صلدا يكاد يكون مستحيلا[1].

من جهة أخرى: فقد أظهرت الائتلافات القائمة تقاربا واضحا بين قوى إسلامية وراديكالية وعلمانية ليبرالية على مستوى الإقليم خاصة، مع ظهور بوادر جغرافيا جديدة لأصوات الناخبين، إذ أظهرت الكتل تنافسا في الجيوب الشيعية في المناطق ذات الأغلبية السُنية، الخريطة (8). في

(1) باسل حسين، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص3.

قِبال الائتلافات الإسلاميَّة – المَدنية والقوى التقليدية المتراجعة، إذ برز ائتلاف الفتح كقوة سياسية تُمثل الفصائل المسلحة لقوى الحشد الشعبي، مما يعكس الواقع الأمني والسياسي لتلك المرحلة.

الجدول (4) الكيانات الفائزة على مستوى الإقليم للدورة الانتخابية 2014 و2018

المحافظة	مقاعد نيسان 2014	ائتلاف دولة القانون	ائتلاف الأحرار	ائتلاف المواطن	المقاعد 12 أيار 2018	سائرون	الفتح	النصر	دولة القانون	الحكمة
بغداد	69	30	6	5	69	17	9	8	9	4
بابل	17	7	3	3	17	4	4	3	2	3
كربلاء	11	7	2	1	11	3	3	2	2	1
واسط	11	6	3	2	11	3	2	2	1	2
نجف	12	6	2	2	12	4	3	3	1	1
قادسية	11	5	2	1	11	3	3	2	1	1
مثنى	7	4	1	2	7	2	2	1	1	1
ذي قار	19	8	2	4	19	6	5	3	3	2
ميسان	10	4	3	2	10	5	2	1	1	1
بصرة	25	12	3	6	25	5	6	5	4	2
المجموع	192	89	27	28	192	52	39	30	25	18
كردستان	44				44	---	---	---	---	---
شمال الإقليم	84				84	2	8	12	--	1
العراق	320	89	27	28	329	54	47	42	25	19

المصدر:
جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مركز إدخال البيانات، انتخابات مجلس النواب العراقي 2018.
عبد الوهاب القصاب، انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2014 التوقعات والآفاق، 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص12.

من ضمن تحولات انتخابات 2018 أفقية النتائج بين الكتل الفائزة، فمثلاً حَلَّ ائتلاف سائرون اولاً بواقع 54 مقعدا، فائتلاف الفتح ثانيا بفارق 7 مقاعد، فالنصر بفارق 12 مقعدا، وخلافا للمتوقع لم يهتم الناخبون بنجاح رئيس الوزراء حيدر العبادي في إفشال استفتاء انفصال كردستان أو تحرير العراق – لنسبتهم الفضل لفتوى المرجعية الدينية بالجهاد الكفائي – ذات التقارب في القوائم الثلاث التالية الحكمة 19 مقعدا، الاتحاد الوطني الكردستاني 18، القرار العراقي 16 مقعدا، وتوسط ائتلاف القانون المجموعتين بواقع 26 مقعدا[1].

الخريطة(8) التوزيع الجغرافي للكيانات الفائزة حسب المحافظات للدورة الانتخابية 2014 و2018

(1) باسل حسين، مصدر سابق، ص5 – 6.

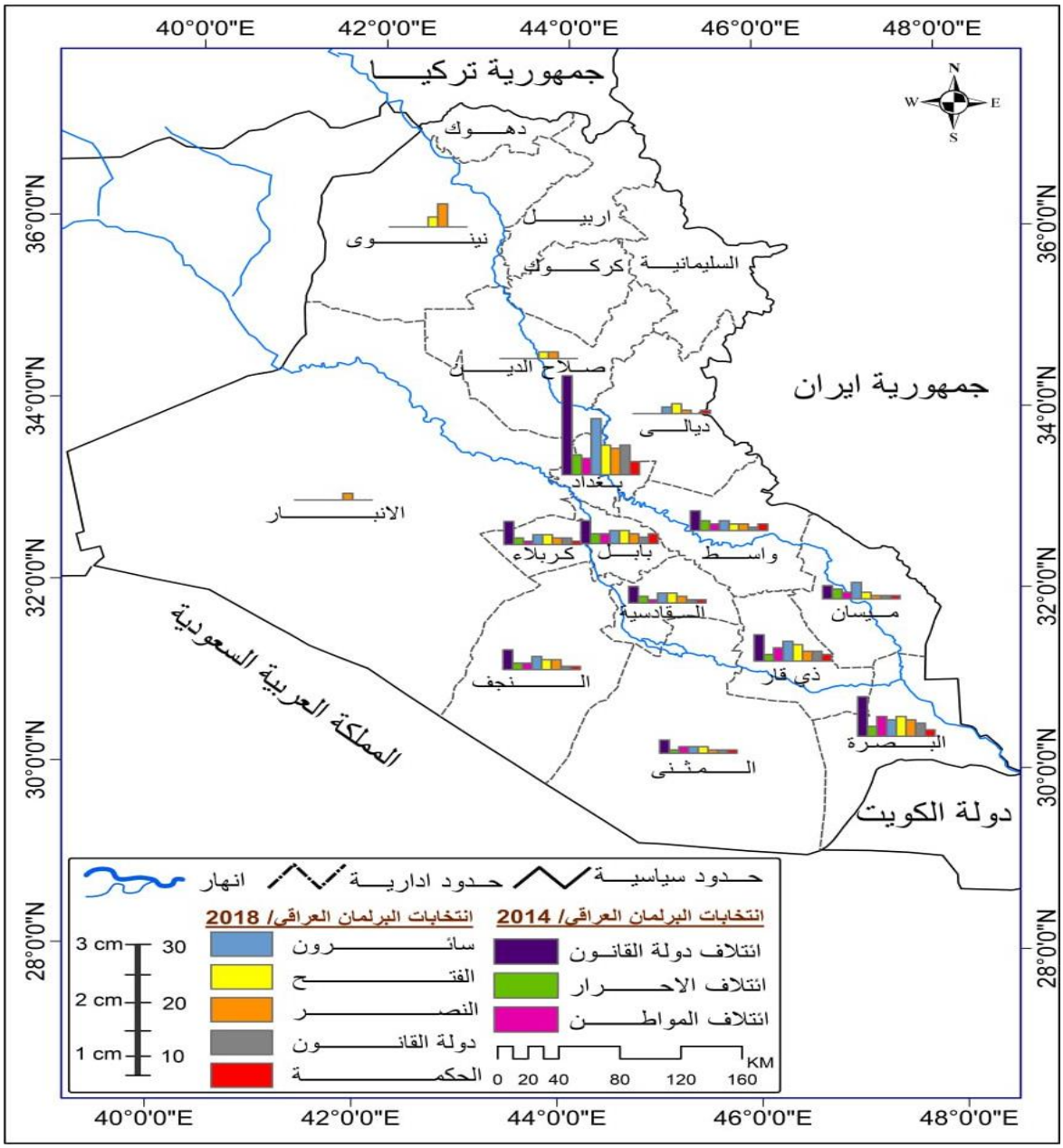

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (4).

نستنتج مما سَبق: إن العملية السياسية في العراق قد بدأت وشَرَّع لها البعض ورفضها وشكك بشرعيتها البعض الآخر، وحقيقة هذا الانقسام امتداد للانقسام حول كيفية التعامل مع قوات الاحتلال، فبينما فضل البعض الهُدنَة تسريعا لإعادة بناء وهيكلة الدولة، ومن ثمَّ ألزام تلك القوات على مُغادرة العراق، فضل البعض الآخر المقاومة طريقا لتحريره.

ونستنتج أيضا أن محصلة العملية السياسية: بناء نظام سياسي على أساس المكونات والتكتلات السياسية الطائفية والعِرقية، وليس على أساس الوحدة الوطنية أو دولة المواطنة، وما مبدأ المحاصصة والديمقراطية التوافقية إلا تكريس لهذا البناء والعزل السياسي المكوناتي.

ويظهر من خلال جداول توزيع مقاعد الكتل الفائزة نوع تخصص في التوزيع وحسب الانتماء العِرقي والطائفي، وبالرغم من تعدد الدورات الانتخابية إلَّا إن النتائج تُظهر أن الأحزاب السياسية تراهن على جمهورها وتحاكي قناعاته، ولم يستطع أي منها طرح نفسه كممثل للشعب العراقي وليس لفصيلة أو طائفة منه، وما يظهر من جمهور لبعض الأحزاب الشيعية في المحافظات ذات الأغلبية السُنية إنما يعتمد جيوب شيعية هناك، يُستثنى من ذلك القائمة العراقية في انتخابات 2010، إذ توزعت مقاعدها بين 36 مقعدا داخل الإقليم و53 مقعدا خارجه.

وعلى هذا الأساس لم تكن الانتخابات العراقية النيابية يوما آلة للتغيير السياسي الدوري، ولم تكن ممارسة أو وسيلة مُثلى لحلحلة الخلافات بين القوى السياسية، ولم تكن أداة قانونية لتحقيق الديمقراطية والعدالة المُفترضة في تكافؤ الفرص السياسية والاجتماعية، فضلاً عن عيوب النظام الانتخابي في أن أعضاء المفوضية العليا للانتخابات يتم ترشيحهم من الكتل السياسية داخل البرلمان وفقا لنظام المحاصصة.

من ثَمَّ فأن الأنظمة الانتخابية والتفاف الكتل السياسية الكبيرة حولها، والتحايل عبر صناديق الاقتراع، جعل من إمكانات التغيير شبه مستحيلة، سِيَّما مع تشظي الكتل وعودتها للائتلاف بعد الفوز، ومع سلوكيات بعضها في تضليل الناخب بتكتلات وأحزاب ظليَّة متولد عنها[1].

وبناءً عليه يجد الباحث: أن جوهر إشكالية التغيير في العراق ليس بالإقدام على الانتخابات، كما يروج أو يدعي البعض إنما بتنقيتها وإيجاد البدائل الحقيقية وتعدد الخيارات أمام الناخب، لأن الذي يحصل إنما هو تعدد بين ذات أحزاب أو شخوص ينتمون إليها يحملون ذات الأفكار والمبادئ، وليس بين كتل أو أحزاب تختلف في ايديولوجياتها وبرامجها وتوجهاتها وارتباطاتها الداخلية والخارجية، وعليه فإن دعوى التغيير بدفع المواطن للانتخاب مع أنظمة انتخابية صِيّغت لتخدم كتل بعينها مجرد تشريع والتفاف على حق الموطن في الاختيار.

ثالثاً: جغرافيا الامتناع عن التصويت

بينما شرَّعَ الدستور الانتخابات طريقا للسُلطة لم يحدد شرعية نسبة المشاركة وحجم المجتمع السياسي الذي تؤخذ منه تلك الشرعيَّة، بالتالي لا قيمة فعلية لنسبة المشاركة في سلب السُلطة أو التشكيك بشرعيتها، فالسُلطة تعتبر شرعيَّة ولو ببضعة أنفار.

غير أنَّ لنسب لمشاركة أو ما يُمكن أن نصطلح عليه بـ(جغرافيا الامتناع عن التصويت) دِلالات اجتماعية وسياسية خطيرة، وكما تكشف لنا جغرافية التصويت العلاقة بين الكتل السياسية وتركيب المجتمع ديمغرافيا وأثنيا، يمكن أن تقدم لنا جغرافية الامتناع عن التصويت التباينات

(1) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، مصدر سابق، ص3.

المَكانية لتفاعل المواطنين مع بيئتهم المادية، وتفاعلهم مع الأحزاب السياسية، كما تُشكل مؤشرا قويا لعدم الرضا والسخط الجماهيري، وتكشف عن قطيعة المواطن للنظام السياسي، وللتعبئة على أساس التهميش الديني والعرقي.

ذلك أن عدم إدلاء المواطنين بأصواتهم يتعلق بسوء الأداء الحكومي، وتمثيل نُخب سياسية لمصالحها دون مصالح الجماهير، بل وبعدم ثِقة الناخب بالعملية الانتخابية والنُخب المُمَثلة وخياره الانتخابي طريقا للتجديد أو التغيير[1].

من ثم بعدم بتعاظم عدم الثقة بالعملية السياسية في ظل استمرار ذات النخب بذات النهج، وتفشي الفساد وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية حيث يميل المواطنون للتعبير عن استيائهم بعدم الاقتراع[2]. ومن الباحثين من قَرَن تراجع نسب المشاركة بعدم الاستقرار السياسي والدستوري، وبمدى قناعات الناخب بجودة مؤسسات الدولة وعدالة القضاء والعدالة السياسية والاستحقاق الانتخابي ونحوها مما يرتبط بقضايا السياسة والحوكمة[3].

ولو تتبعنا نسب المشاركة الانتخابية على مستوى العراق والإقليم لخمس دورات انتخابية مضافا إلى الاستفتاء الشعبي على الدستور، لوجدنا فيها تهافتا واضحا فمثلاً أعلنت المفوضية العليا عن نسبة مشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية 58% عام 2005، ارتفعت لذات العام إلى 63% في الاستفتاء الشعبي على الدستور وإلى 79% في الدورة البرلمانية الأولى، وهذه النسب إيجابية إلى حد ما مقارنة بالوضع الأمني وانتشار أعمال العنف والمقاطعة الواسعة للانتخابات في المناطق ذات الأغلبية السُنية والتيار الصدري.

أما على مستوى التباينات المَكانية بين أجزاء الدولة، فنجد أن محافظات إقليم كردستان قد سجلت حضورا واسعا بنسبة 85%، تليها المحافظات ذات الأغلبية السُنية بنسبة 60 و 76%، اخيرا محافظات الإقليم بنسبة 59 و73%، وإذ كانت هذه النسب مقبولة بالنسبة للإقليم، نظرا لحجم المغانم السياسية والوضع الأمني المستقر، ومقبولة أيضا بعد دفع المرجعية وتشريعها

(1) Julia Schulte-Cloos and Arndt Leininger, Electoral participation, political disaffection, and the rise of the populist radical right, Party Politics,Volume 28, Issue 3, May 2022, P435 P443.

(2) Sébastien Bourdin, Jiwan Tai, Abstentionist voting – between disengagement and protestation in neglected areas: a spatial analysis of the Paris metropolis, HAL Id: hal-03271515, 2021,P10.

(3) Andrés Solimano, Political Crises, Social Conflict and Economic Development, ،Edward Elgar, Cheltenham, U K • Northampton, M A , U SA, 2005.

العملية الانتخابية والسياسة، إلا إنها غير متوقعة ومشكوك فيها بالنسبة للمحافظات ذات الأغلبية السُنية بعد المقاطعة الواسعة في محافظتي الأنبار وصلاح الدين.

بعد ذلك أخذت نسب المشاركة منعطفا تراجعيا في عموم العراق، إذ تراجعت إلى 67% في انتخابات 2010، وبنسبة مقاربة في انتخابات 2014 تقدر 62%، ثم إلى 31% عام 2018 وإلى 44% في انتخابات 2021 الآتي ذكرها، وهو أمرٌ متوقع بعد تردي الوضع الأمني وموجات النزوح في المحافظات المحررة في دورة 2018، ومقاطعة تحالف الوطنية بزعامة أياد علاوي والحزب الشيوعي كأحزاب أصيلة في المشهد السياسي وبعض التكتلات المتولّدة عن حركات تشرين الاحتجاجية في انتخابات 2021.

وعموما فقد أدت المؤشرات السياسية والاقتصادية آنفة الذكر، وعدم الاستقرار وسوء الأداء السياسي والأمني، وانعدام ثِقة الناخب بالنُخب الحاكمة دورا كبيرا في عزوف الجماهير عن الانتخابات، بل وحالة اليأس وتعاظم فقدان الأمل من العملية السياسية على المستوى الاجتماعي والنفسي، سِيَّما وقد أقبل العراقيون يَحدوهم الأمل في بداياتها عام 2005.

وعلى مستوى الإقليم تكشف ثلاث موجات احتجاجية للأعوام 2015، 2016، 2019 عن تعاظم تلك الأحوال، أما على مستوى المحافظات فيُظهر الجدول (5) والشكل (8)، أن ثَمَّة تراجع واضح مقارنة ببقية أجزاء الدولة.

كما يُظهر علاقة بين نسب المشاركة الأعلى والمحافظات الأكثر فقرا بابل والقادسية وواسط وذي قار، ونسب المشاركة الأدنى والمحافظات الأكثر فرصا للعمل بغداد والنجف الأشرف وكربلاء المقدسة خاصَّة في انتخابات 2018، مما يدل على إن إقبال الطبقة الفقيرة على الانتخابات أكثر من الطبقات الميسورة، أما محافظة بغداد فقد سجلت تراجعا واضحا مما يدل على ثِقل عدم الاستقرار السياسي والوضع الأمني على المواطن.

الجدول (5) نسب المشاركة في الانتخابات للدورات الانتخابية 2005-2021%

المحافظة	استفتاء الدستور تشرين^2 2005	الدورة الانتخابية الأولى 2005/12/15	الدورة الانتخابية الثانية 2010	الدورة الانتخابية الرابعة 2018	الدورة الانتخابية الخامسة 2021
بغداد	55	70	53	30	33
بابل	73	79	63	--	46
كربلاء	60	66	62	19	44
واسط	54	92	60	22	44
نجف	56	65	61	17	41
قادسية	57	80	62	21	42

مثنى	59	66	61	22	44
ذي قار	56	72	60	34	42
ميسان	58	70	50	23	43
بصرة	63	74	57	--	40
المعدل	59	73	58.9	24	41.9
كردستان	85	85	76.3	31	45.7
شمال بغداد	60	76	67	38	44.6
العراق	63 المعلن 63	79 المعلن 76	67 المعلن 62	31 المعلن 32	44 المعلن 43.5

المصدر:

- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، انتخابات مجلس النواب العراقي 2021 – النتائج النهائية حسب الدوائر الانتخابية. https://ihec.iq
- سعدون شلال ظاهر وتغريد رامز هاشم، التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في محافظة النجف، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 30، ص27.
- سفين جلال فتح الله، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2010 – دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك/ للدراسات الانسانية، المجلد8، العدد1، 2013، ص30.

الشكل (8) نسب المشاركة للدورات الانتخابية 2005-2021

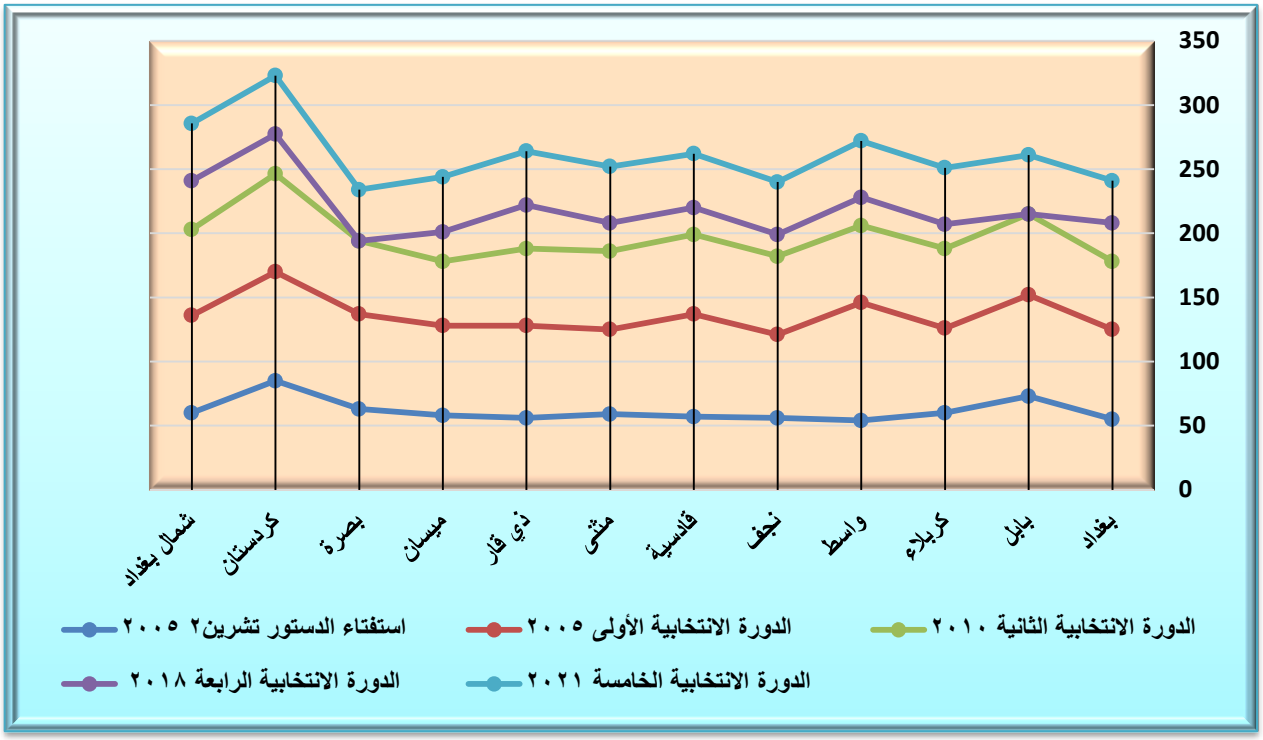

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

الفصل الثالث

المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية والبناء الثقافي للإقليم تجاه حركة تشرين الاحتجاجية

تمهيد:

عامَّة يتميز المجتمع العراقي بحيوية مؤشراته الديموغرافية وهشاشة مؤشراته الاثنوجرافية، إذ يتألف من قوميتين رئيستين: كردية شمال وشمال شرق بنسبة (14.8%) وعربية تتوزع على

بقية أجزاء الدولة بنسبة (81%)، وذات التوزيع بالنسبة للغات مع سيادة لغة الضاد بين مَن ينطقها ومَن يشاركها لغته الأم، ويدين سكانه الدين الإسلامي بنسبة (94,86%)[1].

وهذه المؤشرات وإنْ أخفت بعمومها تفرعات قابلة للتحول بتأثيرات خارجية إلى نَزعات اجتماعية وايديولوجية سياسية. إلا إنها إيجابية بأصولها من حيث القوة والتماسك الداخلي ووحدة الروابط الضرورية لإيجاد تجانس وتماسك للكيان البشري داخل الوحدة السياسية[2].

وبالنسبة للإقليم فهو أكثر إيجابية بمؤشراته، فبالرغم من إنه موطن لـ(58.9%) من إجمالي سكان العراق، إلا إنه أخص تنوعا وتعددا، إذ ينتمي سكانه إلى القومية العربية بنسبة (99%) ويتكلمون لغتها بنسبة (99.6%) ويَدينون الإسلامَ بنسبة (99.5%). ويخرج عن هذه العموميات تركز بعض الأقليات القومية في محافظتي بغداد وواسط والدينية في بغداد وميسان.

وهذه النسب تؤشر عدم وجود تنوع قومي كبير في العراق، وتبعا للقاعدة في الجغرافية السياسية "إن الدولةَ التي تمثل الأغلبية فيها 80% والأقلية 20% في المتوسطِ، تعد دولة متجانسة بما فيه الكفاية تماما وسليمة البنية إلى حدٍ بعيد"[3]. في حين أن مؤشرات التركيب الديني واللغوي تبدو أبسط وأكثر إيجابية كما تقدم.

المبحث الأول: الخصائص الديمغرافية ومقومات النشاط الاحتجاجي

اولاً: حجم السكان ومعدل النمو

قُدر عدد سكان الإقليم بـ(16.284.329) مليون/ نسمة عام 2004، وبـ(23.677.356) مليون/ نسمة عام 2020[*]، وبنسبة بين 59 – 61% من إجمالي سكان العراق، وبحسب معطيات الجدول (6) والشكلين (9 و10) فإن خصائص سكان الإقليم حيوية طوال المدة بين 2004 – 2020، إذ تزايد عدد السكان بنحو 8.006.649 مليون/ نسمة، وبمعدل زيادة سنوية

---

(1) جواد صالح مهدي، تقييم جغرافي لستراتيجية الأمن القومي العراقي للعام 2007 – 2010، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء، 2015، ص109 – 117.

(2) خليل حسين، الجغرافيا السياسية – دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدولة واثر النظام العالمي في متغيراتها، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 203 .

(3) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (دراسة في الجغرافية السياسية)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 195.

(*) تم تقدير الإسقاطات السكانية للتركيب الاثنوجرافي باعتماد التقديرات الإحصائية المُحَدثة لوزارة التخطيط، فتطبيق معادلة الإسقاطات السكانية (الربح المركب) $P1= P0 (1+r) n$

حيث P1 = عدد السكان ف السنة الهدف. P0 = عدد السكان في سنة الأساس.

R = معدل النمو السنوي المتوقع للسكان N = عدد السنوات بين سنة الأساس وسنة الهدف

المصدر: سعد زغلول عبد الرحمن، طرق إعداد الإسقاطات السكانية، المعهد العربي لتدريب البحوث الإحصائية، وزارة التخطيط، الأردن، 2004، ص12.

يقدر بـ(455,709) ومعدل نمو يقدر بـ(2,33%) مع تغييرات طفيفة في معدل الزيادة السكانية والنمو للعام 2012 و2016، لا تُخرج السكان عن اتجاه عام نحو نمو وتطور سكاني سريع.

وبهذه الإيجابية من الزيادة وسيادة القيم الدينية والأعراف الاجتماعية الدافعة بذات الاتجاه، وبلحاظ أن ما يقرب من 41% من سكان الإقليم ممَن هم دون سن الخامسة عشرة، فسوف يتضاعف عدد السكان خلال بضعة عقود، ما يعني في الواقع مزيدا من المسؤولية القانونية والاقتصادية تجاه الفئات الجديدة وزيادتها المستقبلية، ويعني أيضا أن الدولة ستواجه مع تعثر سياساتها في إيجاد تنمية بشرية واقتصادية حقيقية مزيدا من الضغوط التي ستفرضها هذه القاعدة.

الجدول (6) المؤشرات الديمغرافية لسكان الإقليم للمدة 2004 – 2020

السنة	سكان العراق	سكان الإقليم	النسبة %	معدل الزيادة السنوية	معدل النمو
2004	27.139.585	16.284.329	60	455.252	2.88
2008	31.664.466	18.650.224	59	591,496	2.82
2012	34.207.248	20.154.976	59	396,188	1.96
2016	36.169.123	21.783.083	60	407,026	1.96
2020	40.150.174	23.677.356	59	455,586	2.02
المعدل	---	---	59.4	455,709	2,33

المصدر: وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات 2003 – 2021.

الشكل (9) معدل الزيادة السنوية لسكان الإقليم لكل أربع سنوات

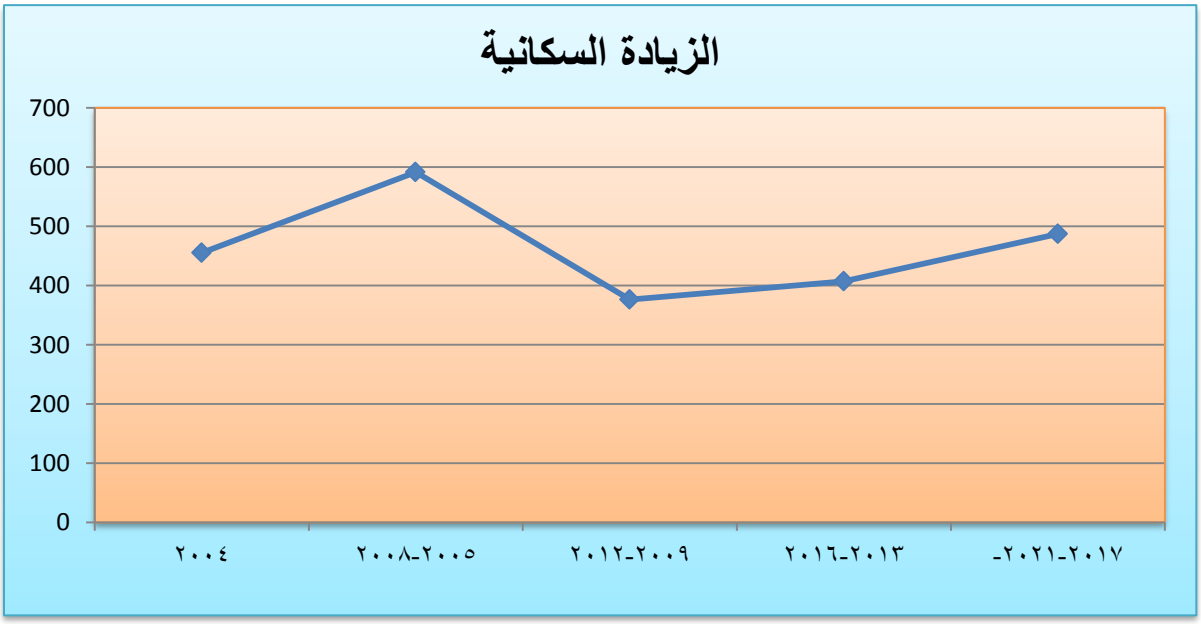

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

الشكل (10) معدل النمو لسكان الإقليم لكل أربع سنوات

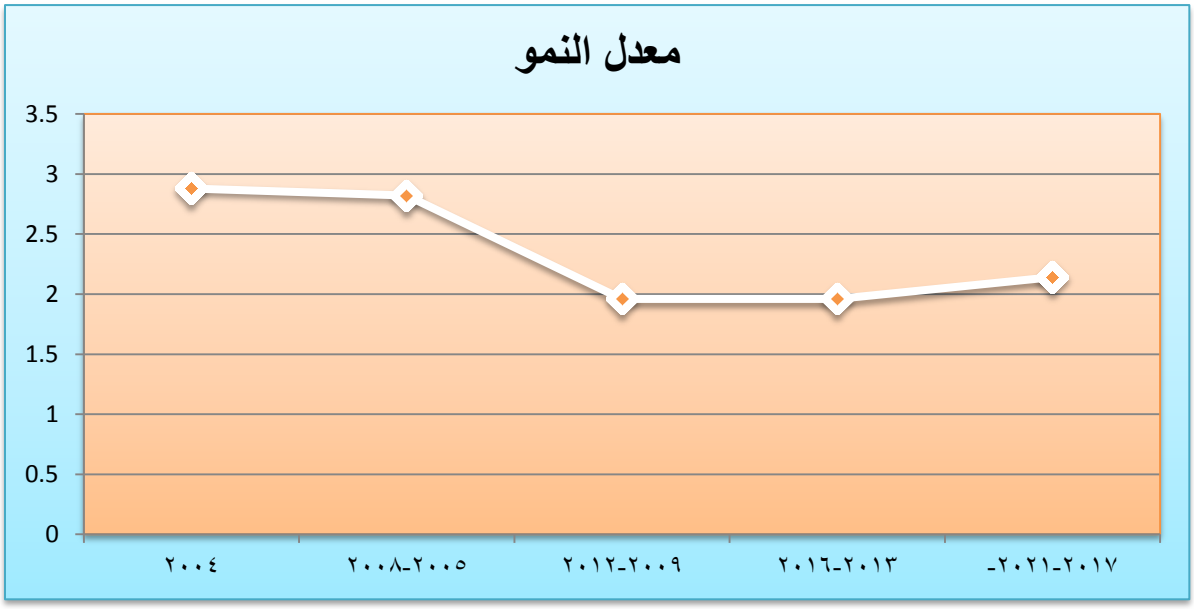

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

ثانيا: التوزيع الجغرافي والبيئي للسكان

تُمثِّل العاصمة بغداد مركز الثِقل السكاني والمَدني للإقليم والدولة، وبحسب معطيات الجدول (7)، فإنها موطن 35.94% من إجمالي سكان الإقليم للعام 2009 وبزيادة 36.14% للعام 2019، تليها محافظة البصرة بنسبة 12.90% مع ثبات نسبي في تقديرات السكان لبقية المحافظات، أما أقل المحافظات سكانا فهما محافظتي المثنى بنسبة 3.66% و3.63%، ومحافظة ميسان بنسبة 4.94% للعامين المستهدفين على الترتيب.

من ثَمَّ فإن التباينات الطفيفة في النسب لعشر سنوات بين 2009 و2019، تؤشر حركة مَكانية بسيطة لسكان محافظات واسط والقادسية والمثنى وذي قار وميسان باتجاه ما عداها من محافظات الإقليم، أما بمقايسة نسب التغيير إلى المؤشرات الحيوية للسكان بحسب المحافظة، فحينئذ تبرز لنا اتجاهات واضحة للحركة الداخلية للسكان من المحافظات ذات النمو السنوي المرتفع والخصوبة العالية والحجم المنخفض نسبيا، سِيَّما القادسية والمثنى وذي قار وميسان، باتجاه المحافظات ذات الحجم السكاني الكبير والمتوسط مع معدل نمو وخصوبة منخفضة نسبيا.

وعموما فإن المعدل العام للنمو والخصوبة لسكان الإقليم لعام 2019 تؤكد ارتفاعهما عن مثيلاتهما في العراق لنفس العام، بل (وللأعوام من 2011 – 2021)، أما من جهة التباين المَكاني لمعدلات النمو والخصوبة بين محافظات الإقليم، فقد جاءت محافظة ميسان بالمركز الأول بمعدل خصوبة 7.76 ونمو سكاني 2.37% تليها المثنى بمعدل 6.67 ونمو 2.23% فالبصرة وواسط وذي قار بمعدلات خصوبة 6.64 و6.44 و6.20 على الترتيب، الشكل (11).

الجدول (7) التوزيع الجغرافي والبيئي والمؤشرات الحيوية لسكان الإقليم للعام 2009 و2019

المحافظة	توزيع السكان عام 2009			توزيع السكان عام 2019			المؤشرات الحيوية عام 2019	
	السكان %	الحضر %	الريف %	السكان %	الحضر %	الريف %	النمو %	الخصوبة %
بغداد	35.94	87.2	12.8	36.14	87.5	12.5	2,44	3.60
واسط	6.16	57.9	42.1	6.13	60.2	39.8	2,30	6.44
بابل	9.28	47.2	52.8	9.19	48.3	51.7	2,25	5.72
كربلاء	5.44	66.5	33.5	5.42	66.9	33.1	2,34	6.03
نجف	6.55	71.1	28.9	6.54	71.4	28.6	2,37	5.74
قادسية	5.78	56.5	43.5	5.74	57.3	42.7	2,37	4.98
مثنى	3.66	43.7	56.3	3.63	46.5	53.5	2,23	6.67
ذي قار	9.35	62.9	37.1	9.33	64.2	35.8	2,33	6.20
ميسان	4.94	72.4	27.6	4.94	73.9	26.1	2,37	7.76
بصرة	12.90	79.9	20.1	12.94	81.2	18.8	2,41	6.64
العراق	---	72.4	27.6	---	69.9	30.1	2,37	4.70

المصدر: وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2020 – 2021.

الشكل (11) المؤشرات الحيوية لسكان الإقليم بحسب المحافظات للعام 2019

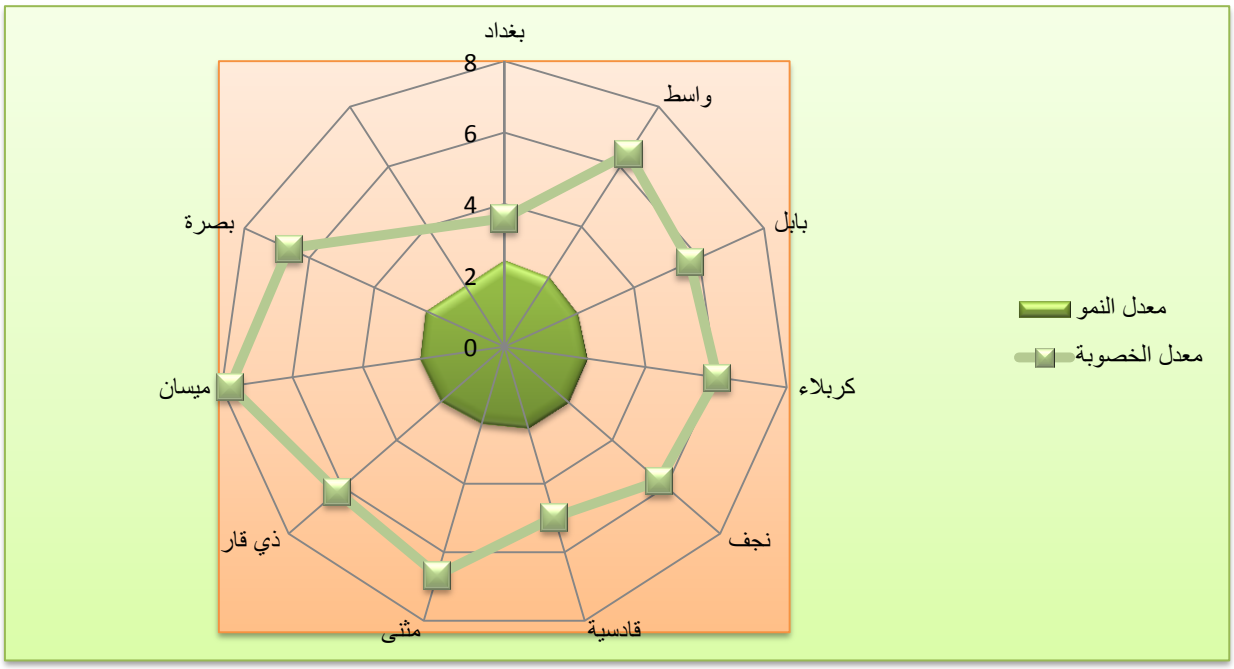

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (7).

وفيما يخص التباين البيئي لتوزيع السكان فالملاحظ بحسب بيانات الجدول أعلاه، حضرية محافظات الإقليم عموما، خلا محافظتي المثنى وبابل إذ تقترب النسبة فيهما من التساوي بين الحضرية والريف، حيث صفة الريفية بنسبة 43.7 و47.2 للعام 2009 و46.5 و48.3 للعام 2019 على الترتيب، في حين أن أعلى نسبة للحضرية تَمثَّلت في بغداد تليها البصرة فميسان فالنجف الأشرف فكربلاء المقدسة، وكاتجاه عام زيادة نسبة الحضر على حساب الريف في عموم

محافظات الإقليم، مما يؤشر حالة الهجرة من الريف إلى المدينة كمشكلة راسخة في الإقليم.

وأما ما يخص توزيع السكان بحسب البيئة والفئات العمرية، فيؤشر الهرم السكاني الشكل (12) أن المجتمع السكاني في الإقليم مجتمعا يافعا، ذا وسيط عمري دون 20 سنة بنسبة 49.63%، ما يشكل موردا بشريا هائلاً في المستقبل وعلى المدى القريب، في حين تبرز فئات الشباب بعمر بين 15 – 29 سنة بنسبة 30.67% من إجمالي عدد السكان، مما يشكل موردا وقدرات شبابية آنية أو متاحة لدعم الناتج المحلي الاجمالي والطاقة الإنتاجية لمختلف القطاعات، من جهة أخرى فإن ارتفاع نسبة الفئات المنتجة بين 15 – 64 في الحضر بنسبة 43.27% على حساب الريف بنسبة 15.66%، يعزز ما انتهينا إليه في الفقرة السابقة من تأثير عامل الهجرة الداخلية والانتقالات المَكانية باتجاه المدينة لاسِيَّما في الفئات السكانية المُنتجة والنشطة اقتصاديا.

وعموما فإن فاعليَّة وحيويَّة المؤشرات الديمغرافية لسكان الإقليم، تؤكد مدى أهمية هذا المكون في قوة الدولة وقدرتها في مواجهة مختلف التحديات، وكونه محفزا قويا باتجاه نمو اقتصادي واجتماعي مرتفع سِيَّما مع زيادة الأهمية النسبية للفئات المنتجة والنشطة اقتصاديا.

الشكل (12) الهرم السكاني لسكان الإقليم للعام 2019

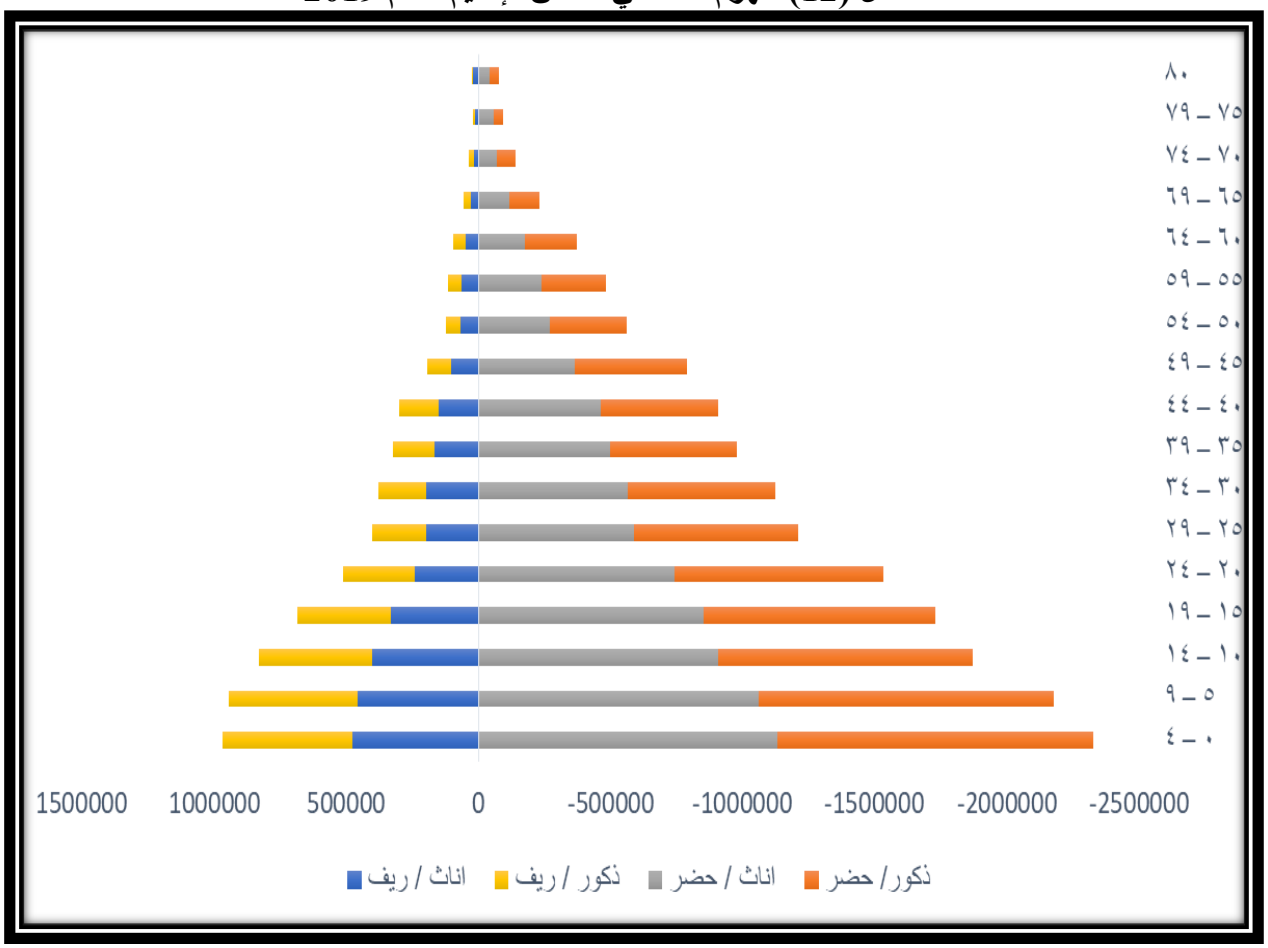

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات السكان 2019 - 2022.

المبحث الثاني: هويَّة الإقليم وبُنية النظام الاجتماعي تجاه فعل الاحتجاج

تقدم ما لهذا العامل من أهمية كبيرة في بحث دينامية وسياسات الخلاف، وكذا في سائر التوجهات المعرفية للسياسات المعاصرة، التي تؤكد على ضرورة أخذ الدين والثقافة والأفكار في الشؤون الدولية ومجموعات التضامن والحركات الاحتجاجية، وإذ نعتقد بغَلبة المصالح والأهداف الاستراتيجية في العلاقات الدولية، إلا إن هذه الحقيقية غير ظاهرة بالنسبة لعلاقات الدولة العراقية وتاريخها السياسي، وكذلك بالنسبة لوحدتها وتماسكها الداخلي، فضلاً عن تاريخ من حركات النضال والحِراك الاجتماعي مُشبعة ومُسيسة بتأثيرات التكوين الثقافي.

إذ كانت الأثنية وبُنية النظام الاجتماعي إلى حد ما سببا لحالة من عدم التجانس الكبير، جعلت من ظهور هويَّة عراقية مشتركة دائما صعبا، وهو معنى ما نُسب إلى الملك فيصل الأول من أنه "لايزال هناك – وأنا أقول هذا بقلب مليء بالحزن – لا شعب عراقي، ولكن جماهير لا يمكن تصورها، خالية من أي فكرة وطنية، مشبعة بالتقاليد الدينية، وبدون قاسم مشترك، عرضة للفوضى ومستعدة دائمًا للانتفاضة ضد أية حكومة"[1].

وبالرغم من أرجحية أن منشأ هذه الحالة الاجتماعية هو: الجغرافية السياسية للعراق وخريطته التضاريسية وافتقاره إلى الحدود الطبيعية المانعة، وليس التركيب الديني أو القومي فقط كما سيأتي، إلَّا إن هذه الإثارات وغيرها تؤكد أهمية هذا المبحث، باعتباره وصفا للمعتقدات والمعاني والتقاليد الثقافية، ودورها في تشكيل المجموعات الاجتماعية وتمييزها[2].

لاسِيَّما وأن الهوية في العراق باتت بعد 2003 لا تُمثِّل فقط وصفا لمعتقدات أو تقاليد ثقافية لمجموعة سكانية معينة، وإنما تعمل في المقام الأول على تمييزها، واستخدامها لتحقيق مصالح وأهداف سياسية، مما ضاعف من خطورة هذا العامل لاسِيَّما مع التداخل الاجتماعي والإقليمي الكبير، بحيث يتخطى التعامل داخل المجموعة إلى خارجها وفي مختلف مجالات الحياة الأخرى، فضلاً عن كون المجموعات لاسِيَّما المَذهبية منها، بَدت غير متجانسة داخليًا سِيَّما حينما يتعلق الأمر بقضايا الخلاف والسياسة.

وذات الأمر بالنسبة للتحوَّلات وتطورات الأحداث السياسية والاجتماعية منذ عام 2003، إذ كان الدين والقيم محورا في التعاطي مع قوات الاحتلال الأمريكي، وتقنين القانون الذي يُحكَّم العلاقة بين الشعب والحكومة، وهيمنة أحزاب وقوى سياسية على أساس ايديولوجيتها الدينية

(1) König Faisal resümiert in einem Gespräch, an das sich T.E. Lawrence in seinen Memoiren erinnert. Zitiert in Eriksson, Jacob / Khaleel, Ahmed 2019: Iraq after ISIS: The Challenges of Post-War Recovery, York, S13.

(2) Gregor Jaecke / David Labude / Regina Frieser, Jugendrevolte od identitätsstiftende Bewegung? Eine Anatomie der Massenproteste im Irak, p124. https://www.kas.de/documents .

والقومية والمَذهبية، وكذا مجمل الأحداث والحركات الاجتماعية، ونحو ذلك مما يؤكد فاعليَّة وأرجحية التكوين الثقافي على سِواه من العوامل المؤثرة اجتماعيا وسياسيا.

بل وكونها حاكمة في جميع الأحوال والممارسات اليومية للأفراد، ولمجموعات اجتماعية تتداخل إقليمياً واجتماعياً، وفي توزيع المناصب السياسية وتقنين سياسات الدولة الداخلية والخارجية، وفي حالة المجتمع العراقي فإن أهم المعاني هو الدين وأعلى الرموز هي الرموز الدينية، ما يجسد قول دوركهايم "الدين صاحب المفاهيم الاساسية في حياة البشر"[1].

وهو مع مجموعة القيم والأفكار يشكل ما يمكن أن نصطلح عليه بـ(المبادئ الحاكمة) التي تؤثر في أفراد المجتمع وتفرض نفسها عليهم، وجميع ما يصدر منهم من أعمال وسلوكيات وتوجهات عامَّة، أو بـ(المبادئ الموجهة) لتشكيل لنَسق العام وإرساء النظام والتوازن الاجتماعي.

اولاً: العقيدة الدينية

سكان الإقليم من المسلمين الشيعة بنسبة (93.94%) وهم يشكلون (63.8%) بالنسبة لمسّلمي العراق، و(61%) لإجمالي سكانه. وطبقا لأحدث التقديرات بين (64 – 69%)[2].

وهم أمامية أثنا عشرية يعتقدون بإمامة الأئمة من آل البيت (عليهم السلام) وأنهم قد عَهد الله إليهم خلافة نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) واستأمنهم إياها، بدءا بالأمام علي بن أبي طالب وانتهاءً بالإمام الثاني عشر من آل محمد المهدي بن الحسن العسكري (على جميعهم الصلاة والسلام)[3].

واطروحة (عقيدة) التشيع أصيلة في الدين الاسلامي وغير طارئة عليه كتكوين مَذهبي تَولّد عن أحداث اجتماعية وسياسية لاحقة. وإنما هي استجابة لحاجة الدعوة الإسلامية واستكمالها، وتجسيدا لمقتضى دور النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في ضمان حياة الدعوة وترسيخها وتنشئة المجتمع الفتي بعد رحيله، وليس ذلك بإيكال مستقبلهما للظروف والصدف ولا بجعل القيمومة عليها على أساس التشاور، إذ لم يُعهد منه (صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك في جميع ممارساته التربوية والتأهيلية.

---

(1) علي فياض، نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2008، ص25.

(2) CIA. , Iraq , The World Fact book. 2021.

(3) مرتضى جواد المدوح، تاريخ الفقه الأمامي من البداية إلى القرن الثامن الهجري، ط3 ، سليمان زادة، مركز ذوي القربى، قم ، 2012، ص 34 .

ومع انتفاء الأول عقلاً والثاني سُنةً، فلم يبقَ مُتعقلاً إلَّا فرض قيامه (صلى الله عليه وآله وسلم) باختيار شخصاً – بأمر الله – يودعه سُنَته كاملة ويُكَفّله هداية مجتمعها فكرياً وزعامته سياسياً[1].

ومع استجابة البعض وخضوعه العمَلي مُمتثلاً لِما فرض النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في علي (عليه السلام)،

فإن التَشيُّع نتيجة منطقية لتلك الاستجابة في حياته وبعد مماته (صلى الله عليه وآله وسلم). في قِبال اجتهاد آخرين في تقرير الأمر على أساس تقدير المصلحة واستنتاجها وفقا لمعطيات الحَدث[2]. كاتجاه عام يؤيده موافقته لطبيعة الإنسان وميوله للتصرف وفقا لِما يُدركه ويُقدره من مصالح، وليس التصرف وفقا لقرارات مُسبَقة لا يُدرك مغزاها[3].

وبأسلوب آخر: إن سيرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وما ورد عنه متواترا مُتَكَثّرا في خَصَّ شخص علي (عليه السلام)، بمفاهيم الدعوة وحقائقها ورفده بعطاء فكري وتثقيفي لم يُعهد مثلَه لغيره(*)، يكشفان وعلى نحو قاطع عن حقيقة خَصّه بمَرجعية الأمَّة وقيادتها الدينية(**)، وسيرة الخلفاء والأصحاب، في الرجوع إليه لمعرفة رأي الإسلام وبيان أحكامه تؤكد هذا الفَهم والاستنتاج.

وربما جادل البعض بأن خصَّ علي بالمرجعية الدينية لا يعني أو لا يظهر منه شمولها للقيادة السياسية فأمرها إلى الأمَّة. إلَّا إن ذلك غير تام لأن إطلاق الأحاديث وعدم تخصيصها بإحدى

---

(4) محمد باقر الصدر، نشأة الشيعة والتشيع، ط2، قدس، مركز الغدير للدراسات الاسلامية، 1997، ص18.

(1) محمد باقر الصدر، نشأة الشيعة والتشيع، مصدر سابق، ص79.
(2) محمد باقر الصدر، الامام علي سيرة وجهاد، ط1، دار المرتضى، بيروت، 2003، ص248.
(*) بعض هذه النصوص:
- عن سلمان "لا يخبركم أحد بسرّ نبيكم إلا علي" أنساب الأشراف، ج2: 183. ترقيم الشاملة.
- عن عائشة "علي أعلم الناس بالسنة" تاريخ البخاري الكبير، ج2، دار الفكر: 255.
- عن ابن عباس إن النبي أومأ إلى علي فقال" أنت الهادي يا علي بك يهتدي المهتدون بعدي"، تفسير الطبري، الرسالة، 16:354.
(**) بعض هذه النصوص:
- عن أنس قول النبي: "أنا وعلي حجة الله على عباده"، تاريخ دمشق، دار الفكر، 42: 309
- عن عمار بن ياسر قول النبي: من آمن بي وصدقني فليتول علي بن أبي طالب، فإن ولايته ولايتي وولايتي ولاية الله" تاريخ دمشق لابن عساكر، 42: 229.
- عن حذيفة عن النبي "أنظروا الفرقة التي تدعو إلى أمر علي رضي الله عنه فالزموها، فإنها على الهدى" مسند البزاز، مكتبة العلوم، المدينة المنورة، 7: 236، رقم 2810.
- عن وهب عن النبي "عليّ أولى الناس بكم بعدي" الكبير للطبراني، ابن تيمية، القاهرة، 22: 135. رقم 360.

الولايتين الدينية أو السياسية يُستفاد منه عمومها للأثنين معاً، على أن منها ما هو ظاهر نصاً وفحواً في السياسية كحديث الغدير والمنزلة والثقلين والدار وغيرها.

والحق أن لا معنى للبحث عن دليل يُثبت القيادة السياسية بعد ثبوت الخلافة الدينية، إذ لم يُفرق بين الأثنين إلا في مرحلة متأخرة عن صدر الإسلام، بل إن سيَّرة الخلفاء ومَن تبعهم في دعوى خلافة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم تُظهر تفريقا بين كونهم خلفاء في إحداهما دون أخرى، بل إلى الآن لم يزال المجتمع المسلم ينظر إلى القيادة الدينية على أنها القيادة الحقيقية، وينظر إلى القيادة السياسية مجرد وظيفة دنيوية.

وتأسيساً على هذه الحقيقة فإن التشيّع بمعنى الدعوة لموالاة علي عليه السلام والشيعة بمعنى دعاتها موجودان في صدر الإسلام في وجوده (صلى الله عليه وآله وسلم) أو بعد وفاته مباشرة.

من ثَمَّ فإن هذا الاستنتاج يدفع كون الشيعة طائفة مستثناة ومنشقة عن المجتمع الإسلامي، وضآلتهم النسبية لا قيمَة لها لعدم موافقة ذلك لطبيعة الانقسامات العقائدية، إذ قد تشهد رسالة واحدة عِدة انقسامات على أساس الاختلاف في فَهمها أو في تحديد بعض معالمها دون أن يقدح ذلك بأصالة تلك الانقسامات، كما أن الولادة المتأخرة لمفردة شيعة وتشيّع لا قِيمَة لها أيضا، لأن أطلاق الاسماء والمصطلحات شيء ونشأة الاطروحة وعمقها التاريخي شيء آخر[1].

أما أصالة التشيع في المجتمع العراقي فهي بَيِّنة على ما ذهب إليه العقاد رحمه الله "شَخص علي حَببته آداب الخلافة الدينية ونَبذ السياسة الدُنيَويَّة لكل طبقة، فكان من شيعته مَن هم في أهل العراق واليمن ومصر والمغرب وفارس بغير استثناء، أكثرُ منهم من بني هاشم على الاخص وقريش وقبائل جزيرة العرب على التعميم"[2].

وبَيِّنة أيضاً بالنظر لعامل الانفتاح والقرب الجغرافي، وهجرة بعض قبائل شبه جزيرة العرب واستيطانها الأودية الخصبة لما بين النهرين، إبان حركات الفتوحات الإسلاميَّة.

وأما ثُقل التشيّع في العراق وتَميَّزه على بقية الدول العربية، فمصدره إرسال أمير المؤمنين عليه السلام كِبار المُحدّثين ومُقرئي القرآن إلى الكوفة، تمهيدا لقدومه واتخاذها عاصمة للدولة الاسلامية 12/ رجب/36 للهجرة، ومع وجود شخصه عليه السلام وشيعته من المسلمين الأوائل باتَ مُتعقلا انتشار التشيّع وسط وجنوب العراق[3].

بل الأمر أبعد من مجرد الربط بين الإمامة وأهل العراق، ذلك "أنه عليه السلام أول مَن خرج بالعاصمة من المدينة إلى أرض غير أرض الحجاز 000 وقد اختار الكوفة فكانت أوفق

(1) محمد باقر الصدر، الامام علي سيرة وجهاد، مصدر سابق، ص196 – 197.
(2) عباس محمود العقاد، عبقرية الإمام علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص99.
(3) عدنان عليان، جذور التشيع في الخليج والجزيرة العربية – الشيعة والدولة العراقية الحديثة (الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي) 1914 – 1958، ط1، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2005، ص9.

عاصمة للإمامة العالمية في تلك المرحلة، لأنها ملتقى الشعوب من جميع الأجناس، مَثابة التجارة بين الهند وفارس واليمن والعراق والشام، والعاصمة الثقافية حيث مدارس الكتابة واللغة والقراءات والانساب والأفانين الشعرية والروايات، فهي أليق العواصم في ذلك العصر بحكومة إمام، وما زالت الإمامة لاحقة بعلي ومحيطة به حيث تحول وحيث أقام"[1].

أما سبب انحصار التشيُّع وسط وجنوب العراق واللذان يُمثّلان ثلثي الجزء المسكون منه حاليا، وعدم امتداده إلى الشمال والغرب منه فنتيجة لوقوع الأخرين تحت التأثير المباشر للسُلطة الاموية المناوئة لعلي (عليه السلام)[2].

ثَمَّة إشكالية أخرى ألا وهي أن منطقية تشيّع مدن وقبائل وسط وجنوب العراق شيء، وبقاء اطروحة التشيع راسخة رغم قرون من السيطرة الدينية والسياسية المُناقضة شيء آخر، وكأن المجتمع الشيعي مستقلا عن المجتمع الذي تريد له السلطة أن يكون.

والحق أن طبيعة الأديان سِيَّما المضطهدة منها تكون ذا قوة ذاتية للاستمرار، وظلم واضطهاد الحكومات المتعاقبة للجماهير يتسبب بعدم قَبولها ورفضها بالجملة، فضلاً عن إن انحصار عمل السلطات العثمانية داخل المدن وتركها أمر القبائل لنفسها لقرون، سمح للدعاة الشيعة بتوجيه ذلك القهر وتثقيف القبائل ومناطق الأرياف بثقافية التشيّع(*)[3].

ويجد الباحث إن ثَمّة أسباب رمزيّة أوفر حظا في حفظ الهُويَّة الدينية وفاعليتها السياسية.

1 – أزليَّة القضية التي يؤمن بها الشيعة، والتي جسدها أئمتهم بكل مُثل وقِيم عُليا، إلا وهي قضية الصراع "بين خدام انفسهم وخدام العقائد والمُثل العليا"، لاسِيَّما وإن حركاتهم التاريخية قد نجحت تماما بتجاوزها حياة أفرادها ومَن يؤمن بهم "فاذا قيل: إن حركة ما من الحركات التاريخية قد نجحت، فمغزى ذلك بداهة أن الأفراد القائمين بها قد ذهبوا وهي باقية بعد ذهابهم"[4].

---

(4) عباس محمود العقاد، عبقرية الإمام علي، مصدر سابق، ص101.

(5) حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ط1، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1995، ص109.

(*) لمزيد من التفصيل حول الدور الاجتماعي والسياسي لعلماء ومُبلغيّ الشيعة، يُنظر

- Benjamin C. Fortna and Ulrike Freitag, Ottoman Administration of Iraq, 1890-1908, SOAS/Routledge Studies on the Middle East, 2017, 100 – 108.

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص62.

(2) عباس محمود العقاد، أبو الشهداء الحسين بن علي، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012، ص10.

(**) قد التفت أبو بكر الخوارزمي إلى هذه الرَمزيّة، فقال غابطا أهل العراق: "هلا حسدهم على إن فيما بينهم مشهد أمير المؤمنين سيد الاوصياء، ومشهد الحسين سيد الشهداء، 0000 وهلا حسدهم على أن الرأي كوفي والاعتزال بصري، 0000 والتشيع عراقي، وهلا حسدهم على قراء الكوفة، وعباد البصرة، وعلى من هاجر إليهم من الصحابة، ونبغ فيهم من التابعين وابدال الأمة". يُنظر:

- رسائل أبي بكر الخوارزمي، ط1، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1297، ص49.

2 – وجود الأضرحة المقدسة لأئمة المسلمين، ومنها رمزا التشيّع: مشهد أمير المؤمنين في النجف الأشرف والإمام الحسين في كربلاء المقدسة(**) أضافة لأضرحة أربعة من المعصومين آخرين، الكاظمين في بغداد، والعسكريين في سامراء، سلام الله عليهم أجمعين.

ولهذه الأضرحة عَميق تأثير في نفوس الشيعة إذ تُغذي بقدسيتها الروح الواحدة للمجتمع الشيعي، وتغرس فيه روح المقاومة والمقاومة الثقافية في مواجهة جميع ما يعتريه من اختلافات وتدفقات ثقافية داخلية أو خارجية. وعندها مراكز السلطة الروحية والمدرسة الأصولية الشيعية، ومجال تأثيرها الروحي والعبادي يمتد داخل العراق وخارجه وينتشر حيثما الشيعة في العالم(1).

3 – عقيدة الشيعة بوجوب الاجتهاد وجوبا كفائيا (***) ونتيجة ذلك في وجود المَرجعيات الدينية على طول تاريخ التشيّع وفي مختلف ادواره كرموز للقيادة الدينية بمُثُلها العليا، فضلاً عن عقيدتهم بوجوب تقليد الفقيه، والرجوع إليه لإصابة أحكام الشريعة وبيان موقفها في الحوادث الواقعة، وبعبارة أدق أن الشيعة تجد في المراجع(*) طريقاً لمعرفة مراد الدين، فيما يطرأ من أحداث، ونتيجة الأمرين طاعة العامّة للمَرجعية وبالمقابل سلطتها الروحية عليهم.

4 – الطقوس أو الممارسات العملية للعقيدة: وهي مما يشتهر به سكان الإقليم وبلاد الرافدين، وبحسب الباحث (Joshua J. Mark) أن بلاد ما بين النهرين مهد "أول رثاء طقوسي" عرفته البشرية، وهذا الموروث ممزوجا بالعقيدة والشعائر العبادية، يجذب أبناء المَذهب ويؤثر في نفوسهم وعامَّة البناء الثقافي للمجتمع الشيعي وفي حالة أشتهر عن العقاد وصف "الشيعي خلالها بأقوى رجل في العالم، لأن الظلم والملاحقة والقتل لم تؤثر فيه ولم تُثنيه بل زادته قوة وإصرارا".

وعلى أية حال فإن منبع جاذبية هذه الشعائر والممارسات بقدر اهتمامها بإنزال الأفكار والاعتقادات من عالم الذهن إلى الواقع اهتمامها بتثقيف المجتمع وتَغذيته بالقيم والفضائل وتوحيد مواقفه تجاه مختلف القضايا الوطنية والإسلاميّة ونَقد الواقع السياسي والاجتماعي المتردي(2).

وبعبارة أخرى فإن الممارسات من طقوس وشعائر بقدر ما تربط سكان الإقليم (المجتمع الشيعي) عاطفيا بأئمته عليهم السلام، فإنها تعزز عندهم القيم الساميَّة والأعراف المجتمعية، وترمز إلى هويّة التشيّع القائمة على روح التضحية والمقاومة ونَقد الواقع.

وليس جُزافاً إذما ما علمنا أن لدى علماء النفس الاجتماعي: إن أفضل الطرق لحفظ الأفكار والمعاني هو ترميّزها وتجسيدها في طقوس تقليدية، وأن ترميّز المُعتَقدات والقيم ضمن طقوس

---

(3) Benjamin C. Fortna and Ulrike Freitag, Ottoman Administration of Iraq, 1890–1908, SOAS/Routledge Studies on the Middle East, 2017, p99.

(***) الاجتهاد الذي يعتقد الشيعة بوجوبه وجوبا كفائيا: بمعنى استنباط الأحكام من النصوص الشرعية، لا بمعنى الاجتهاد المحرم، بمعنى رفض النص الشرعي أو التعديل عليه لرأي المجتهد أو لمصلحة يخمنها.

(*) بين المرجع والمجتهد نسبة العموم والخصوص المطلق، فكل مرجع مجتهد وليس كل مجتهد مرجع.

(1) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص66.

يُعززها بين أفراد المجتمع، ويُديم المجموعات الاجتماعية، ويؤثر على المدى البعيد في توجهات وسلوكيات الأفراد والجماعة[1].

وعموما فإن مجموع هذه العناصر يُصَيرها محفزا قويا لأنواع الفعل الاجتماعي، إذ تعمل العواطف كمسرعات أو مضخمات للحركات الاجتماعية، فالتضخيم هو جعل دوافع الانضمام إلى حركة أقوى وأكثر فاعلية، والتسريع هو ترجمة تلك الدوافع إلى فعل بصورة أسرع. وإذ ما استثنينا الحرمان النسبي فإن الرَمزيّة من أهم العوامل التي تثير الغضب الجماعي وتساعد على تبني عواطف وعلاقات أكثر تحديا وأكثر استعداد للتحرك والعمل السياسي[2].

كما أنها تعزز في سكان الإقليم روح المقاومة: حيث يحيون ويموتون وهم يحملون أرثا ثقيلاً من مظلوميَّة أهل البيت عليهم السلام، ولذا تأخذ هذه الطقوس في الغالب شكل طقوس المواجهة (Ritual confront)، فيتم نَقد الواقع والحياة السياسية وفقا للمفاهيم والمُثل الدينيَّة العُليا، وحيث الرُّموز والمعاني، التي تُعزز الشعور بالالتزام والتوافق الفكري والعاطفي تجاه قضايا سياسية واجتماعية مشتركة محورها الدين.

ثَمَّة أضافة أخرى: وهي أن المجتمع الشيعي نتيجة اعتقاده بشرعيَّة مَرجعية الفقهاء، وأن هذا المنصب إذما تُرك أو أُهمل فإنه سيؤدي إلى اختلال النظام، ألتزم التقييد بِمَن يَثبُت له هذا المنصب واتباعه وطاعته في تشخيص المصالح العامَّة وضبط أمور الشيعة روحيا وسياسيا[3].

ودِلالة ذلك أن المجتمع الشيعي هو مجتمع مَرجعي بطبعه، وهو كذلك فعلاً إلى الحد الذي إذما استجد أمرٌ شَخص بأبصاره إلى النجف الأشرف للبَتّ فيه، ودِلالته أيضا في أن السُلطة الحقيقية على المجتمع الشيعي للزعامات الدينية وليست للحكومات على اختلافها، ويعزز هذه السُلطة استقلال العلماء والمؤسسة الدينية الشيعية عموما عن الحكومات على اختلافها، وعدم الارتباط بها بأي نحو من أنحاء الارتباط المادي أو المعنوي.

وعموما فإن المَرجعية الدينية هي الموجه الفعلي لمعظم الحركات الموجَهة دينيا، سِيَّما منها الأكبر والأوسع شمولاً واستمرارا، لاسيما وإن سِمَة مراجع الشيعة: التحدي الدائم تجاه تقويض

(2) Clifford Geertz, Interpretive Theory of Culture,Basic Books, Inc., Puhlishers, New York, p142.

(3) Jacquelien van Stekelenburg and Bert Klandermans, The social psychology of protest, SAGE, VU University Amsterdam, The Netherlands, 2013, P992 - 893.

(1) عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث،ط1، مكتبة آفاق، الكويت، 2012، ص61.

الهَويَّة الشيعية، والتمسك الشديد بمبادئ وأخلاقيات الإسلام تجاه مختلف القضايا الوطنية، ولكن دون أن يُظهروا مشروعا خاصا بهم للحكم أو أن يدعوا لمساهمة فاعلة في النظام السياسي[1].

ثانياً: الثقافة السياسية

عَامَّة أظهرت تجربة النظام السياسي في العراق بعد 2003 وكيفية تعاطي القواعد الشعبية معها تأثرا كبيرا بالفكر والعقيدة الدينية، وهي للنُخب كما الجماهير أقرب إلى الفقه السياسي منها إلى الثقافة السياسية، كما أن تجربة الحكم أقرب إلى كونها تجربة تلقائية للسُلطة وممارسةً عمليَّة أكثر منها تأصيلاً وتنظيراً سواء على مستوى التغيير أم الممارسة، إذ لم تظهر يوما كخبرة متراكمة ونِتاج معرفي متواصل لفكر سياسي أو تجارب تاريخية رائدة.

في حين لم تخرج الكتل والنُخب السياسية لاسِيَّما الإسلامية منها عن الطابع العام لسلبية التيارات الإسلامية، سواء في قصورها عن تقديم الأفكار والبرامج السياسية التي تستوعب إرادة الجماهير، من ثم إيجاد تجربة ناجحة للقيادة والحكم، أم في الخروج عن عَقيدة التيارات الإسلاميَّة عَامَّة بِعصمة نفسها وقَداسة برامجها وقيامها على رفض الآخر وعدم الاعتراف عمليا بالمشاركة السياسية، بل واعتماد العنف طريقا للسُلطة والاحتفاظ بها[2].

على مستوى القاعدة فبالنسبة لسكان الإقليم، فقد اتضح مما تقدم إجمالاً: إن المجتمع الشيعي كما المسلم عموما ذو وظيفة عقائديَّة في ممارساته السياسية، وإن عَقيدَته السياسيَّة ودوره الحضاري يتقوَّمان بما هو مجتمع ديني وسياسي في آن واحد.

وإذ كانت الثقافة السياسية للسكان جزءا من عقيدتهم، فهي عَقيدة سياسية أكثر من كونها ثقافة سياسية قابلة للتغيير والتَبدل، ذلك أن لازم عَقيدة الشيعة بحصر الإمامة والرئاسة بشخص المعصوم عليه السلام، هو عدم شرعيَّة أية حكومة سياسية حال غَيبته، وهو تفسير الدعوة التاريخية لعدم الانخراط بالسياسية أو إقامة أية حكومة قبل ظهور الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن المهدي) عليه السلام كونه الأمام الشرعي والحاكم المطلق[*].

غير إن ضرورة السُلطة لانتظام المجتمع من جهة وضغط مصالح الجماعة من جهة أخرى، قد وضع الفقه السياسي الشيعي ومنذ العَقد الأول للقرن الثالث الهجري ولا يزال في مواجهة إشكالية: لِمن الولاية بدلالتها الأكثر أهمية ألا وهيَ الولاية السياسية حالَ الغَيبة؟ ومَن ذا الذي

(2) عدنان عليان، مصدر سابق، ص290.

(1) علي فهد الزميع، في النظرية السياسية الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية لمسارات تطور تاريخ الفكر السياسي السُني والشيعي، ط1، دار نهوض للدراسات والنشر، الكويت، 2018، ص238.

يُشرّعن عَملها؟ ومَن يردُّها أن تتحول إلى سَلطّنة أو تسلُّطاً؟ بينما قطيعة السُلطة أو الانفتاح اضطرارا معها سِمَة التاريخ السياسي الشيعي[1].

وإلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي ظهرت عِدَّة محاولات فقهيَّة وفكريَّة، تهدف لمعالجة هذه الإشكالات وتَرمي لصيغة سياسية بديلة تقطع صيغة الانتظار السلبي، شريطة أن تكون نِتاجاً لتصوُّر إسلامي شيعي إمامي يؤسس لِقوامها ويُشرّعن وجودها، ومع تأثيرات النَهضة الأوربية والنِتاج الفكري لعصر التنوير، تَبدلت الجدليَّة التاريخية لِمن الوِلاية للفقيه أم للسلطان، لصالح الحَداثية لِمن الوِلاية للفقيه بوصفه رمزا للتأصيل أم للإمة بوصفها رمزا للحداثة والتحديث أم لِكليهما مع ضرورة الحفاظ على أطر التسويغ الشرعي؟[2].

وفي هذا الصدد دار الجدل الفقهي السياسي التجديدي حول مفهوم الدولة وآلية نَظمِها وأسس مشروعيَّتها ضمن اتجاهين رئيسين:

- اتجاه تقليدي أشتهر بنظرية السَلطنة أو (المشروعة) وأبرز دُعاته المحقق الكركي والشيخ فضل الله النوري في إيران، ومبدأ هذا الاتجاه أن للفقيه حقا إلهيا في الُسُلطة بصفته نائباً عن الإمام، وحقا أن يُفيضها على السلطان وينصبه حاكما، والكلام هنا في اسباغ الشرعيَّة على سلطنة الدولة الصفوية آنذاك[3]. وعليه فليس للأمة أي دور في اختيار أو تعيين حاكمها، وإن أي جهد شعبي أو نَخبوي للإصلاح السياسي فهو تغريب للإسلام وتقييد لأحكامه المطلقة[4].

- اتجاه اجتهادي تجديدي يشتهر بنظريَّة الدستوريَّة أو (المشروطة)، وأبرز دعاته منذ مطلع القرن العشرين الشيخ محمد حسين النائيني في العراق، ومبدأ هذا الاتجاه قيام السُلطة على أساس دستور يقيد سلطة الحكومة فهي مقيدة لا مطلقة، وعلى أساس برلمان مُنتخب تستمد قوانينُه شرعيتها من وجود الفقهاء ضمن أعضاءه، وأيضا من ضرورة إمضاءها من جماعة رقابيَّة تضم فقهاء آخرين، فتكون مشروطة برخصة وإشراف الفقهاء.

(*) للمروي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: (كُلُّ رايةٍ تُرفَعُ قَبلَ قِيَامِ القَائِمِ فَصَاحِبُهَا طَاغُوتٌ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ عَزَّ وَجَلّ)، يُنظر:

- محمد بن الحسن الحر العاملي، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج15، آل البيت لإحياء التراث، 1993، ص52.

(2) علي فياض، نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2008، ص12 ص236.

(3) علي فياض، مصدر سابق، ص13 – 14.

(1) محمد حسين النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ترجمة مشتاق الحلو، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، 2014، ص15.

(2) علي فهد الزميع، مصدر سابق، ص324.

معنى ذلك أن مشروعيَّة هذا النمط من السلطة إلهيَّة – شعبية، لأنها تستند من جهة إلى برلمان يُعبر اعضاؤه عن إرادة المواطنين، ومن جهة أخرى أنها تستند في امضائها إلى مطابقتها لقوانين الشريعة، فهيَ لا إلهيَّة مطلقة كولاية الفقيه ولا شعبية فقط كالنظم الديمقراطية الحديثة، وبحسب السيد محمد باقر الصدر هي جمهورية إسلاميَّة، جمهورية من جهة إنها تبتني على إرادة الشعب، وإسلاميَّة من جهة إنها تلتزم تطبيق الشريعة في مختلف مجالات الحياة[1].

من ثَمَّ فقد بَرَز عدد من الإسهامات الفقهيَّة والفكريَّة لبناء نظرية سياسية إسلاميَّة، مع أرجحية النِتاج الفقهي لاستناد الثاني إليه أو لتنظيره ضمنه، وأبرز هذا النِتاج ثلاث نظريات، قد تعاظم النقاش الفقهي والسياسي حولها ومدى أبعادها السياسية وآثارها الاجتماعية، وكما يأتي:

1 – نظرية ولاية الفقيه العامَّة للسيد الخميني

وهي الأشهر والأكثر تأثيرا بين النظريات السياسية الشيعية، لجهة تبنيها من قبل نظام سياسي، ولجهة أخذها أبعادا جيوسياسية إقليمية، وهي تبتني على رؤية السُلطة لدى السيد الخميني، من أن ثَمَّة مُلازَمة بين شروط تقليد المَرجع وبين الصفات العامَّة للقيادة السياسية "من الإلمام بالوقائع السياسية والاقتصادية، وامتلاك ناصية التدبير والإدارة 000 والتَّماس مع الواقع، الذي يجب أن ينحكم بالدين، حيث هذه الحاكميَّة مُطلَقة وشامِلة".

معنى ذلك أن معالجة فراغ الحاكميَّة السياسيَّة لدى السيد الخميني يتأتى من مبدأ أن للفقيه جميع ما للإمام من جهة ولايته وسَلطنته على الأمة وليس لجهة شخصيَّة وشرفيَّة، أي أن نيابة الفقيه عن الإمام نيابة ولاية وسُلطَة لا نيابة قيمة ورتبة[2]. ومؤدى حاكمية المجتهد بهذا المعنى هو التطبيق العملي الذي يجسد موقف الشريعة تجاه المشكلات الاجتماعيَّة والسياسيَّة والثقافيَّة[3].

أما عن ممارسة الأفراد تكليفهم الشرعي تجاه هذه الولاية، فتعكسها مَقولة "كلنا مأمورون بأداء التكليف والواجب، ولسنا مأمورين بتحقيق النتائج"[4]. وعليه فإن ركيَّزة العمل الثوري هي اعتناء الإنسان بإداء ما بذمته من تكليف أكثر من اعتناءه بعقلنة النتائج، أي أن ممارسة التغيير والدفاع عن المصالح العامَّة للمسلمين واجبان شرعا وإن استلزما حرجا وضررا شخصيا، فالمهم هو استمرار حاكميَّة الإسلام بين الناس من خلال ممارسة الولي الفقيه السُلطة وفقا لمعايير الشريعة وتقديره المصلحة العُليا للإسلام والمسلمين وتصويب الواقع المعاصر وفقا لهما[5].

---

(3) محمد حسين النائيني، مصدر سابق، ص31 – 33.

(1) الإمام الخميني، كتاب البيع، المجلد الثاني، ط1، مطبعة مؤسسة العروج، بلا، 2001، ص622.

(2) علي فياض، مصدر سابق، ص171.

(3) الكلمات القصار/ مواعظ وحكم من كلام الإمام الخميني، ط1، دار الوسيلة، بيروت، 1995، ص59.

(4) علي فياض، مصدر سابق، ص169.

وأما عن دور الشعب في عملية إنتاج السُلطة أو إعادة تصويبها، فالظاهر أن ليس له حق في ذلك، لأن لازم كونها تفويضا إلهيا للولي الفقيه، أن له حق الولاية على المجتمع، وأنه مسؤول أمام الله تعالى وليس أمام غيره، والناس مُكلَّفون بالطاعة وليس لهم حق إعادة تصويب السُلطة كما أن ليس لهم حق بناءها، وحصر شرعيَّة السُلطة بالله وقوانين الشريعة يعني أنه ليس للشعب أي دور فيها لا على نحو الشركة ولا على نحو الأوَّلويَّة[1].

ودخول الشعب ضمن التراتبية الدستورية لا يُنقِض ذلك، إذ لا يعدو كونه دخولاً شكليا لا يختار خلاله إلا مَن يُمضي اختياره الولي الفقيه، كما أنه لا يَمسُّ مركز السُلطة الحقيقي المتمثل بشخص الولي، الذي يمتلك وظيفة السُلطة وقيم ممارستها وهيكلة البيئة العملية لتراتبية النظام[2].

والنتيجة بحسب نَظر السيد الخميني أن هكذا حكومة ليست مستبدة لتقييدها بأحكام وقوانين الشريعة، كما أنها ليست دستورية بالمعنى الذي يكون فيه تشريع القوانين تابعا لرأي الأكثرية، وإنما هي حكومة إسلاميَّة، حكومة القانون الإلهي وتطبيقه بين عباده.

وبالرغم من تبني هذه الاطروحة من قبل النظام السياسي في إيران، وامتداد آثارها في معظم محيطها الإقليمي، إلَّا إن ثَمَّة ما يُثار حولها من خلاف بين الفقهاء في مدى دِلالة الادلة المُفترضة وفي وظيفة ومدى صلاحيات الفقيه، من ثَمَّ فإنها وإن دلت على حاكميَّة الولي الفقيه عنوانا إلا إنها لم تدل عليه شخصا، فيبقى تحديده وتشّخيصه بشريا من قِبل سَابِقِه أو من قِبل المؤسسة الدينية، وهكذا اختيارٌ لا يسلم من الخطاء في الجملة لعدم العِصمة المفروضة، وعليه فإن طاعته طاعة مطلقة مع فرض تعدد واختلاف المُقَلَّدين واختلاف الفقهاء في سعة دائرة الأدلة وضيقها فيها حرجٌ كبير إن لم تتأت أصلاً.

أيضا إن تقرير ولاية الفقيه كولاية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وولاية الامام أو امتداد لهما، وفرض أنها تفويض إلهي، مع كونهما مَنصوصين من قِبل الله تعالى باعتقاد الشيعة، وكونه مُختار من قِبل جماعة الفقهاء أو المؤسسة الدينية، قد أدى في الواقع إلى نقل فكرة عِصمة إمام منزه عن الخطاء إلى عِصمة دولة ونظام سياسي منزه عن الخطأ[3].

ثَمَّة مسألة أخرى ذات أبعاد سياسية واجتماعية خطيرة، حاصلها أن توجيه الخطاب إلى الأمة الإسلاميَّة أو إلى مَن يعتقد بولاية الفقيه بلزوم الإتباع والطاعة، ينافي الواقع السياسي والاجتماعي للأمة المنقسم إلى عِدة دول قومية مُتَباينة الأهداف والمصالح والتحالفات، إذ يبعد أن تكون أهداف ومصالح نظام ودولة ما، هي نفسها أهداف ومصالح نظام ودولة أخرى.

---

(5) المصدر نفسه، ص227 ص231.

(6) علي فهد الزميع، مصدر سابق، ص330.

(1) علي فهد الزميع، مصدر سابق، ص329.

ونظير هذا الإشكال مقاربة العلَّامة محمد مهدي شمس الدين في التفريق بين الأمة والدولة، إذ أن الأصل في نشأة الأمم هو نشأتها على أساس العَقيدة أو الثقافة أو القومية، وفي هذه الحالة فلا حدود جغرافية لها، بينما الأصل في قيام الدول أن تتقوم بوطنها الجغرافي المحدد سياسيا ونظامها السياسي المتعين وطنيا، وإذ كان منشأ سلطة الدولة شعبها الذي نَصَّبها على نفسه وأرضه، فإن حدودها هي قدرتها على ممارسة سلطتها استجابة لذلك الحق، فالدولة أخص من الأمة وربما طابقتها كما حدث تاريخيا مع الدولة الإسلاميّة، والحال هذه فليس من حق دولة أن تمارس ولايتها على دولة أخرى أو شعب آخر لم يُنصبها أو يُولّها أمره، ولا يحق لها أن تتعدى إلى أرض يملكها وحق الانتفاع بها شعب آخر لم يُنصبها[1].

2 – ولاية الفقيه على قاعدة الشّورى للمجدد محمد باقر الصدر

مما تَفَرَّد به الصدر التجديد وتقديم فلسفة إسلاميَّة اجتماعية وسياسية مترابطة يُكمل بعضها بعضا، فهي إسلاميَّة لجهة تقديمها الإسلام ديناً عالميا حضاريا وحَداثيًّا، واجتماعية لجهة ملاءمتها لواقع المجتمع العراقي والمسلم ومحاولة استيعابها الثنائية التاريخية الأثنية (شيعة – سُنة)، الشّورى الصيَّغة السياسية للحكم في الفكر السُني ومَرجعية الفقيه الصيّغة السياسية للحكم في الفكر الشيعي، أما كونها سياسية لجهة دفاعها عن الإسلام في قِبال الرأسماليَّة والماركسيَّة.

وباعتباره مَرجعا وقائدا إسلاميًّا هَدَفَ إلى استيعاب متغيرات المرحلة والتحوَّلات الفكريَّة والسياسيَّة في محيطه الإسلامي، وبوصفه مُجَددا حَداثيًّا راعى تقديم مشروعا سياسيا إسلاميا يعتمد عَقلنة وعولمة الإسلام، كمنظومة فكرية متكاملة في مواجهة التيارات والأيديولوجيات المُستهدِفة لبلاد المسلمين، وبعبارة أخرى: تقديم الإسلام كبُنَّية معرفية في مواجهة بُنيَة معرفية وافدة مُتَمثّلة بالرأسماليَّة والماركسيَّة، وبُنيَة معرفية تقليديَّة مُتَمثّلة بالفكر الإسلامي التقليدي[2].

أما أضافة الصدر وأساس أطروحَته السياسيَّة فهي الجمع بين ثلاثة مفاهيم: موضوعيَّة التفسير، وفلسفة التاريخ، وسوسيولوجيا المجتمع[*]، وحَلَّه إشكالية العلاقة بين النص والعقل والواقع بالكشف عن الدلالات الاجتماعيَّة في النص (القرآن والسُنة) وأنزال المفاهيم العَقديَّة من التَجرُّد إلى الواقع السياسي والاجتماعي، إذ يجد إن "فَهم الرسالة على أساس الوحي والإمداد من

---

(2) محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الإسلامي/ المجتمع السياسي الإسلامي محاولة تأصيل فقهي وتاريخي، ط1، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، 1992، ص91 – 97.

(1) علي فياض، مصدر سابق، ص423 – 424.

(*) يَصف السيد محمد مهدي الحكيم مشروع الصدر الفقهي السياسي: الواقع إن السيد الشهيد قدَّم أطروحة رائعة، وفي وقتها لم نكن نتصوَّر أنها بهذا الشكل، فهي تحتوي على تصوَّرات لدولة فيها رقابة شعبية، ومجلس شورى ورقابة، فبيَّنَ الإسلام بصفته عقيدة ومبدأ كاملاً، ينبثق عنه نظام اجتماعي وسياسي. يُنظر

- سرمد الطائي، تطور الفقه السياسي الشيعي – مدخل إلى دراسة الحكم والإدارة عند الشهيد الصدر، مركز دراسة منشورة، موقع مركز البحوث المعاصرة، 2014.

السماء، لا يعني الغاء تأثير العوامل والظروف الماديَّة 000 فهي – كمحتوى – حقيقة رَبانيَّة فوق الشروط والظروف الماديَّة، لكنها كعمل وحركة للتغيير ترتبط بملابساتها وظروفها المرحلية"[1].

وبعبارة أخر: الإسلام كدين ثابت لا تغيير فيه، بينما الأمة الإسلاميَّة في تغيير مستمر، فهي اليوم غيرها بالأمس سواءٌ في أفكارها أم في علاقاتها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسيَّة، ولذا فلا منافاة بين ثبات مَرجعيَّة النص للفقيه وبين عَقلَنته في لزوم مواجهة الواقع وفهم خصوصيَّة المجتمع وتقلبات أحواله وأوضاعه[2].

وبناءً على هذا الفَهم للنص فلا مجال للتفسير اللَّاهوتي للنص، بل لابد من فَهمه من منطق السُنن التاريخية بوصفها قواعد عامَّة حاكمة على مسار التاريخ البشري، أي عَقلَنة فلسفة التاريخ واعطاء الإنسان دورا وموقعا فاعلا في توجيهه كونه محورَ التغيير وهدفه، ذلك إن عملية التغيير التي دعا إليها القرآن الكريم ومارسها شخص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لها جانبان: جانب رباني فوق تاريخي، وجانب كونها جهدا بشريا يقاوم جهدا آخر تحكمه سُنَن وضوابط عامَّة[3].

أضافة أخرى تتمثَّل بتقريب الصدر لمفاهيم الطبقية والصراع الاجتماعي بالاستناد إلى منطق القرآن الكريم، مُعتَبرا كما المدارس الحديثة في علم الاجتماع، فعل المجتمع هو الفعل التاريخي، لكنه لدى الصدر دائر بين ثلاثة أبعاد: سبب هو الماضي، وغاية هي المستقبل بوجوده الذهني، وفاعل هو "الموج الاجتماعي" وهو الميَّزة النوعيَّة للفعل التي قد تتجاوز الفعل نفسه[4].

أما سُنن التغيير في المجتمع فَمحكومة بوقوع الإنسان بين تناقضين: تناقض مع الطبيعة وتناقض مع الآخر، وبينما يَنحكم الأول لتأثيرات العلم والتجربة وتراكم الخبرات، يَنحكم الثاني للتناقض بين مَن هم في موقع القوة فردا أو طبقة أو جماعة قوميَّة أو ثقافيَّة ومَن هم في موقع الضعف كذلك، أي أنه انقسام سياسي – سُلطوي يُوَجَّه إلى إنتاج علاقات اجتماعية على أساس الظلم والاستغلال للفئات المُستَضعَفة، التي لا يُشكل استضعافها سوى جانب الخوف من قُدرتها في مواجهة ذلك الظلم والاستبداد، وعموما فإن هكذا تناقض مالم يُحسم لأفضلهما في إدراك (الواقع) فَسيستمر بالتجدد تبعا للظروف والشروط الموضوعيَّة ومستوى الفكر والثقافة[5].

من ثَمَّ فإن تَرجَمة هذه المُقدمات في إثبات قُدرة الإسلام على إنتاج تجربة مجتمعيَّة مُثلى، بُعدها السياسي حكومة إسلاميَّة تنبثق من حق الأمة في السيادة على نفسها وإدارة أوطانها، لقوله

---

(2) محمد باقر الصدر، الرسول المرسل الرسالة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1992، ص81.

(3) عبد الحق مصطفى، الإمام الصدر قراءة في مشروعه التأسيسي، من كتاب، محمد باقر الصدر، دراسات في حياته وفكره، تأليف نخبة من الباحثين، ط1، دار الإسلام، بيروت، 1996، ص350.

(4) محمد باقر الصدر، مقدمات في التفسير الموضوعي للقرآن،ط1، دار التوجيه الإسلامي، بيروت، ص38.

(1) محمد باقر الصدر، مقدمات في التفسير الموضوعي للقرآن، مصدر سابق، ص74 -77.

(2) المصدر نفسه، ص 188.

تعالى (وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ)[1]. وقوله تعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ)[2]. المُفهمتين لتساوي الأفراد في الولاية وللزوم الأخذ بالشورى ورأي الأغلبية حين الاختلاف.

من جهة أخرى: فإن السيرة العملية للمعصومين عليهم السلام، ظاهرة في ممارسة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة عليهم السلام ثنائية تاريخية: بوصفهم مبلّغين عن الله تعالى لإحكام الشريعة وقيمها الاجتماعية، وأخرى بوصفهم قادة للمجتمع عليهم رعاية المتغيرات ورسم السياسات المتغيَّرة وفقا لأحكامها، ودِلالَة ذلك ثابتة في إن للفقيه أن يستفيد من هذه السيرة لمقاربة قيمة النص للتكيف مع مستجدات الحوادث والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[3].

وبناءً عليه فإن جوهر النظريَّة السياسية للسيد الصدر هي الوسطية، بين الاتجاه التقليدي في الفكر الشيعي الذي يُعطي الفقهاء السيادة على الأمة وقيادة المجتمع، والاتجاه الحَداثي الذي يرد الحكم كاملاً إلى الشعب بانتخاب مُمَثَّليه ومَن ينوب عنه.

وحيث أن مبدأ سيادة الأمة محل نَظَرٍ في الفكر السياسي الإسلامي التقليدي، أقَدمَ الصدر على تَحريره من خلال مُرتكَزين أساسيين هما:

أ – مسوغ شرعي مُتَمَثل بمقولة خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء أو خَطَّي الحاكميَّة والمَرجعيَّة، وفي هذه المقولة يَذهب الصدر مَذهب باقي المسلمين في أن الأصل الأوَّلي للسُلطة هو الله تعالى وليس سواه، وهذه الحقيقة هي جوهر ثورة الانبياء في تحرير الإنسان من استعباد الآخرين[4].

وإذ كانت هذه الحقيقة محل اتفاق فإن الصدر يذهب أبعد من ذلك في توظيفها لتشريع سُلطة الشعب مُضافة إلى شرعيَّة السُلطة الدينيَّة، من ثَمَّ إبراز التكامل بينهما في عين تَمايُزِهما، ذلك أن ثَمَّة خَطَّين مُتساوقيَّن للسُلطة: خط الحاكميَّة الأيديولوجية مُمَثَّلاً بالأنبياء فالأئمة فالفقهاء، وخط الحاكميَّة السياسية مُمَثَّلاً بالأمة بعد فقد النبوَّة والإمامة لاتحادها فيهما[5].

أما آلية اختيار الأمة لقيادتها السياسية فتتم على أساس قاعدة الشّورى، بشرط توجيهها وضبط سلوكها من قِبل القيادة الربانيَّة متمثّلة بالنبيين والأئمة وشرطهم العصمة، وبالفقهاء وشرطهم العدالة، فالإسلام قد حَدَّد الشروط والقواعد العامَّة وترك تطبيقها للأمة[6].

---

(3) الشورى، آية38.
(4) التوبة، آية71.
(5) محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ط2، وزارة الارشاد الإسلامي، إيران، ص47.

(1) محمد باقر الصدر، لمحة فقهية تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، ضمن سلسلة الاسلام يقود الحياة:1، ط2، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1979، ص20.
(2) محمد باقر الصدر، خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، ط1، دار المعارف الحكميَّة، بيروت، 2014،
(3) محمد باقر الصدر، خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، ط1، دار المعارف الحكميَّة، بيروت، 2014،ص23.

ب – مسوغ عقلي مُستَفادٌ من نظريَّتَه (منطقة الفراغ التشريعي)، ومنطقة الفراغ هذه مُستفادةٌ من أن ثَمَّة فرق بين أحكام الشريعة المُستنبّطة من أحد الأدلة الأربعة (الكتاب، السُنة، العقل، الإجماع)، وبين نصوص وتعليمات عامَّة، خَلّا عنها الشارع إلى الأمة كي تستنبط فِعلَّها بحسب تبدلات واقعها وما يطرأ عليها من ظروف وأحوال.

وأهمية منطقة الفراغ تظهر في مُطابقة ثبات الإسلام كدين فوق التغيير، وتجديد واقع الأمة المتغير بحسب ظروفها وأوضاعها وعلاقاتها، أو قُل في رفع التناقض المحتم بين صِيغ ثابتة لا تتغير وبين واقع متغير متقلب، أما سياسيًّا فتظهر في تحديد صلاحيات الفقيه في ملئ هذه المنطقة بالتوجيهات والتشريعات خارج ما كان أحكاما منصوصا عليها، بشرط ملاءمتها لضوابط الشريعة في الكتاب والسُنة، ومن ثمَّ فإن هذه المنطقة هي المجال التفاعلي والمساحة المُثلى للربط بين الشريعة والواقع بمتطلبات ومقتضيات المرحلة[1].

فإن قِيل كإشكال تلقائيّ أن مفهوم الصدر (منطقة الفراغ) هو تصريح منه بنقص الشريعة أو إهمالها لِما يستجد من حوادث، وجوابه أن الفراغ المُفترض ليس بمعنى النقص أو الإهمال، إنما بمعنى أنها قد حددت أحكاما وقواعد عامَّة يُفهم منها الصفة الشرعية للحوادث الطارئة، فهي استيعاب الشريعة لواقع المجتمع وقدرتها على مواكبة لا نهائية حركة التاريخ.

أو يُقال أيضاً أن إملاءَ وتنظيمَ ولي الأمر لمنطقة الفراغ إقصاءٌ للأمة ودورها في إدارة شؤون المجتمع، والصحيح أن لولي الأمر دور سُلطوي تدبيري لا يتم إلا بتفويض الأمة بصفته فردا من أفرادها، يختلف عن دوره الإلهي المَرجعي الذي يتولى فيه مَهْمَة الرقابة والتصويب[2].

والخلاصة: إن قِوام النظرية السياسية عند الصدر هو الجمع بين المشَّروعيتين الدينية والشعبية، انطلاقا من حرية الإنسان وأصالة سيادة الأمة وأن الإسلام قد رَكَّز نفسيا ونظريا خلافة الإنسان، وما توجيه القرآن خِطابه إليها في القضايا العامَّة إلا تَوعيَّة لها وإيذانا بدورها في تطبيق الشريعة.

من ثَمَّة فأحكام الإسلام الثابتة بوضوح فقهي جزء ثابت في دستور الدولة نُصَّ عليها أم لا، أما مجالات القوانين (منطقة الفراغ) فللسُلطة التشريعيَّة أن تفرض أحكامها على مواطنيها، بحسب روح الشريعة وتبعا للأهداف والمصالح العامَّة وبما لا يتعارض مع الدستور[3].

وأما توزيع الصلاحيَّات بين الفقيه والأمة: فالفقيه بصفته المعبر الشرعي عن الإسلام محور شرعية العملية السياسية والتوازنات داخل بنية السُلطة، وهو مَن عليه تحديد شرعيَّة الدستور ودستورية القوانين والقضاء والقوانين، أي (تحقيق الدين وإنفاذه في السياسية).

---

(4) علي فياض، مصدر سابق، ص380.

(1) علي فياض، مصدر سابق، ص383 ص385.

(2) محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، مصدر سابق، ص18.

في حين قد أسند للأمة حق ممارسة السلطتين التشريعيَّة والتنفيذيَّة، وهو حقٌ مُستّمَد من الله تعالى، أما آلية ممارسة الأمة حقها ومهامَّها السياسية فتتم بانتخاب مجلس نيابيّ يختار الحكومة ويمنح أو يحجب الثقة عن أعضائها، ويشرف على سير القوانين وتطبيق الدستور أضافة لما تقدم من ملء ما عبر عنه بمنطقة الفراغ، أي (تحقيق الدين في التاريخ)[1].

3 – ولاية الأُمة على نفسها للعلَّامة محمد مهدي شمس الدين

اعتمد العلاَّمة شمس الدين في نظريَّة للسُلطة مبدأ الجمع بين ثلاثة مفاهيم (الأمة، الدولة، الفقيه) غَير أن بيان مواءمته هذه المفاهيم في نظرية سياسية متكاملة، موقوفٌ على تقديم مُقدِمَة نستوضح خلالها رؤيته للعلاقة بين الدين والسُلطة:

إذ يُمَيّز بين تأريخين للسُلطة: السُلطة بما هي شأن إلهي، وتكون مقيدة بوجود المعصوم عليه السلام نبيّا أو إماما، ومعينة من قِبل الله تعالى، والسُلطة بما هي شأن بشري وفعل من أفعال البشري، مُمَثَّلَة بمرحلة ما بعد الإمامة وبداية الزمن السياسي للأمة[2].

وذلك بإيجاد انموذج للسُلطة قائم على مبدأ التقاسم الوظيفي بين "مجال تشريعي يُمَثّل الإسلام قِيما وأحاكما، ومجال تدبيري تنظيمي مَدني تشغله الأمة عِبر ممارستها السُلطة"[3].

من ثَمَّ فإن مرونة الشريعة وقَبولها لِكل ما لا يتنافى ومبادئها العَقديَّة والأخلاقية، وتحفيزها لكل ما يهدف لتَقدُّم المجتمع ورقيه الحضاري، قد فسحت المجال للأمة للتفاعل فيما يتعلق بالجوانب التنظيميَّة للمجتمع لِنسبيتها بحسب الظروف والأحوال المكانية والزمانية، كما قد مكَّنت المسلمين الأوائل من التحضر والانتقال من البَداوة إلى أعلى درجات الحضارة، بعد تَمَثُّل وأسلَمَة حضارة الجوار الجغرافي الفارسي والبيزنطي[4].

وكما قَدَّم الصدر أسلَمة للحكم تتجاوز المأزق التاريخي لانقسام الأمة نظرياً وعملياً، تجاوز العلاَّمة المُعطى المّذهبي للحكم إلى الإسلامي، بالتفريق بين زمَنين بينهما تباين جذري: زمن النبوة والإمامة المعصومة، والانقسام واقع فيه في ضوء مفهوم الإمامة أو الخِلافة، وزمن ما بعد الإمامة والذي أنتفى فيه الأساس الموضوعي للفِرقة والانقسام، وبات ممكنا صِياغة نَظريَّة

(3) محمد باقر الصدر، لمحة فقهية تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية، مصدر سابق، ص28.
(4) محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط1، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، 1995، ص210.
(5) علي فياض، مصدر سابق، ص277.

(1) محمد مهدي شمس الدين، مجال الاجتهاد ومناطق الفراغ التشريعي، مجلة المنهاج، العدد الثالث، بيروت، 1996، ص27 – 28.

موضوعيَّة للحكم تستند في مشروعيَّتها إلى توافق وأجماع الأمة، فالشريعة ليست مصدر الخلاف في الاجتماع السياسي الإسلامي بقدر فعل المسلمين أنفسهم بما هم مجتمع سياسي[1].

من هنا تتضح أهمية قاعدة الشُّورى في عملية بناء السُلطة لدى العلاَّمة، إذ يجدها "أهم المبادئ الدستورية السياسية على الاطلاق، ومقتضى أدلة الكتاب والسُنَّة، أنه لا تستقيم شرعيَّة أي حكم سياسي لحاكم غير معصوم"، كما أنها من أهم مبادئ تآلف المجتمع السياسي وشرعيَّة التصرف في شؤونه العامَّة[2]. أي أن ثَمَّة تلازم بين البناء الاجتماعي والسياسي للأمة وبين قاعدة الشّورى كمبدأ وجودي في حياة المجتمع المسلم.

من ثَمَّ فقد استند العلاَّمة لجملة من المبادئ الأساسية اهمها:

المبدأ الأول: حتمية الدولة وكونها ضرورة اجتماعية يفرضها المجتمع الإنساني بما فيه من علاقات وأنشطة اجتماعية معقدة، تقتضي إشرافا وتنظيما يَحول بين تماسك المجتمع وبين تفككه وتصادم مصالح الأفراد والجماعات، من ثَمَّ فلابد أن يكون المُشرف والمنظم هو الحكومة الإسلاميَّة لظاهر القرآن الكريم وأدلة العقل، فالإسلام بما هو رسالة إلهية خاتمة يقتضي بطبعِه تجمعاً سياسياً، يقتضي بدوره إقامة دولة وتشكيل حكومة، بل إن اقتضاء الدولة واجب على الأمة لتوقف امتثال وإنفاذ الواجبات العامَّة والتكاليف الكفائية على إقامتها[3].

المبدأ الثاني: رفض المُقارَبات المُتداولة لنظريات الحكم في الإسلام، لخطأها في تعليق مسألة الحكم – بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عند أهل السنة وبعد غَيبة الإمام الثاني عشر عند الشيعة – بنصوص الكتاب والسُنة والتجربة التاريخية في عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والخلفاء من بعده، الأمر الذي أفضَى بالإسلاميين إلى أخذها دليلاً على وجوب إقامة حكومة الإسلام في كل زمان ومكان[4].

في حين أن قضية أطلاق حكومة الإسلام غير مُسلَّمة، إذ يُمكِن للمجتمع السياسي المسلم أن يستمر مسلما بنهجه العام، ويكون قابلاً لأيّ نظام لا يتنافى مع مبادئه وعقيدته، كحال المجتمعات الغربية المحكومة بنُظم اشتراكية أو رأسماليّة، مع التزام المجتمع الديمقراطية كمنهج عام[5].

المبدأ الثالث: عطفا على ما تقدم الأصل الأوَّلي للسلطة هو سُلطة الإنسان على نفسه وعدم مشروعيَّة سلطة غيره عليه، وضرورة السلطة للمجتمع محصورة بالقدر المُتيقّن (سُلطة

---

(2) محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم في الإسلام، مصدر سابق، ص186.

(3) محمد مهدي شمس الدين، الأمة والدولة والحركة الإسلامية، مجلة الغدير، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، لبنان، 1994، ص123 – 124.

(4) محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الإسلامي، ص173 ص491.

(1) محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الإسلامي: محاولة تأصيل فقهي وتاريخي، ط1، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، 1992، ص13 – 14.

(2) علي فياض، مصدر سابق، ص281.

الضرورة)، الذي يقتضيه حفظ النظام وعدم وقوع المجتمع بالفوضى والتفكك، مع الالتزام بولاية الأمة على نفسها والاستناد إلى نظرية الشّورى في تطبيقها، وأن يكون للفقيه موقع التشريع والاستشارة فيما يحتاج إلى تشريع وإفتاء[1].

المبدأ الرابع: عطفا على ضرورة السلطة فإن حقيقتها – ضمن الفلسفة السياسية للعلاَّمة – علاقة بين طرفين: السُلطة ووظيفتها رعاية المجتمع[*]، والمجتمع وواجبه الانقياد والطاعة كمظهر للتفاعل والتكامل وليس لتغذية تسلط الحكومات واختزال ذات المجتمع بذات الحاكم، وبذا فالمجتمع هو الحقيقة الصُلبة في الواقع السياسي، وهو القادر على تحقيق ذاته وحضوره في التاريخ، وليس لأي سلطة أن تكون أكبر وأقوى منه.

وبناءً عليه فإن قِوام السُلطة عند العلاَّمة ثلاثة مفاهيم: الأمة وهي أصل السُلطة ومصدر شرعيَّتها وهي مَن لها حق تشريع القوانين – فيما لم تحكمه الشريعة من أحكام – وحق ممارستها عِبر مُمَثليها، وليس ثَمَّة مَنزلة أو مقدس فوقها، وإنما التقديس للإمّة التي أوجدها الإسلام وتكوَّنت وصنعت تاريخها به، وليست المقابلة بين المقدس وغير المقدس بين الدولة وعدمها وإنما بينها وبين الأمة، والأمة هي المقدس، أما ما يتعلق بحفظ النظام وتسيير أمور المجتمع، فحقيقته مبدأ اجتماعي يرتبط بمصالح الأمة وضرورة انتظامها أكثر من ارتباطه بالسُلطة وضروراتها[*][2].

والدولة وهي أداة وظيفية فرضتها حاجة الناس لحفظ النظام وبسط الاستقرار، والفقيه ويأتي ثالثاً وخارج الحلقة الفعلية لإنتاج وممارسة السُلطة، ودوره مُتَعينٌ في دائرة الإحكام الشرعية والتشريع الفقهي، وليس ثَمَّة دور سلطوي للفقهاء كما إنهم ليسوا مصدرا للسُلطة[3].

والنتيجة لقد بَدا معنا في مناقشة نظرية ولاية الفقيه على قاعدة الشُّورى ونظرية سيادة الأمة على نفسها، كيف أن حَداثويَّة الفقه السياسي الشيعي تُعبر عن مشروعيَّة الأمة ودورها في الحضارة ورهانات التاريخ. بل إنها "لم تجد غير الأمة طريقا لتَمظهرها، فالأمة هي مفتاح

---

(3) محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، مصدر سابق، ص189 ص317.

(*) لمناسبة قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): كلكم رَاعٍ، وكلكم مسؤول عن رَعِيَّتِهِ000.

(*) الظاهر أن العلاَّمة ينتقد المقالة الهيغلية في تقديس الدولة: "ينبغي أن يكون مفهوما أن كُلَّ القيمة التي يملكها الكائن البشري، وكل ما لديه من حقيقة روحية، لا يملكها إلا من خلال الدولة، وذلك لأن الحقيقة هي وحدة الإرادتين الكلية والذاتية، والكلي إنما يوجد في الدولة، في قوانينها وفي تنظيماتها الكلية والعقلية، والدولة هي الفكرة الإلهيَّة كما توجد على الارض". ينظر:

- هيغل، محاضرات في فلسفة التاريخ/ العقل في التاريخ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ج1، ط2، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص104.

(4) علي فياض، مصدر سابق، ص291 – 292.

(1) محمد مهدي شمس الدين، في حوار حول الفقيه والدولة، ملحق كتاب الفقيه والدولة، فؤاد ابراهيم، ص434.

الحداثة السياسيَّة 000 والولي الفقيه هو المعبر عن تَمظهر الدين في بنية سياسية، وهو المجسد الموضوعي لتواصل الدين في التاريخ واستكمال جوهر النبوة والإمامة"[1].

وفي سياق التأكيد على دور الأمة والمشاركة الشعبية ثَمَّة أطروحات فكرية تعكس تطور الفكر السياسي الشيعي في نظرية الحكم، بعيدا عن المؤسسة الدينية وعن تقليدية الفقه السياسي، أبرز مفكريها علي شريعتي إذ مازج بين الفكر الإسلامي والاجتماع والسياسة وبين التقليدية والحَداثة. من خلال دعوته لتفعيل الدور السياسي للأمة، مُعتبرا أن الغاء مسؤولية الحكم عند الشيعة في زمان الغَيبة وحصر عملهم بالانتظار وبناء النفس (نظرية الانتظار السلبي)، من صنيعة قوى باسم التشيع لمنعهم من التفكير المسؤول ومن التدخل في المهام السياسية والاجتماعية للامة.. والواجب تفعيل دور الجماهير استعدادا لقيام الإمام، فعصر الغَيبة هو عصر مسؤولية الأمة وحربها من أجل الحرية والعَدل، وحقيقة الانتظار "أن الإمام القائم هو الذي ينتظر ثورة الناس على الظلم المهيمن على العالم". وليس العكس[2].

أما فيما يخص الحاكميَّة السياسيَّة في عصر الغَيبة، فقد قدم شريعتي أطروحته عن ولاية (المفكر الملتزم) الذي يمتلك الفكر والأيديولوجيا ولا يكتفي بالمعارف الدينية التقليدية، إذ أكد دور الطبقة المثقفة في قيادة التغيير الاجتماعي والسياسي، مستبعدا رجالات الدين عن السُلطة حيث أن دورهم في توجيهها وحمايتها من الانحراف.

ويعكس شريعتي واقع الاجتماع السياسي في تأكيده على الديمقراطية كمبدأ سياسي يحثنا الاسلام عليه، يُجانب أعلاء سلطة الفقيه في التشريع والحكم معاً، وفي المقام لا فرق في اختيار الحاكم وأبداء الرأي بين المسلم وغيره، لِدلالة قول أمير المؤمنين الأمام علي عليه السلام، "وليكن أمر الناس عندك سواء" إذ لاحظ الناس وليس المؤمنين أو المسلمين، فشأن المساواة والديمقراطية واحد في حَثّ الإسلام عليهما وفي لزوم النضال لأجلهما.

وفي ذات الصدد يَلحَظ التشيع في حُقبَتيَّن تاريخيتيَّن بينهما تمام الاختلاف: حُقبة التشيع العلوي وتبدأ من القرن الأول للهجرة ولغاية بداية العَهد الصفوي في إيران، حيث كان التشيع معبرا عن الإسلام الحَركي في مقابل الإسلام الرسمي والحكومي، وحُقبة التشيع الصفوي حيث تحول المَذهب فيها من تشيع حركة ونهضة الى تشيع حكومة ونظام[3].

---

(2) علي فياض، مصدر سابق، ص422.

(3) علي شريعتي، منهج التعرف على الاسلام، ترجمة حيدر مجيد ،ط2 ،دار الامير بيروت ،2007،ص177.

(1) علي شريعتي، التشيع العلوي والتشيع الصفوي، ترجمة حيدر مجيد، ط2، دار الامير، بيروت، 2007، ص63.

وأثر ذلك في تَسيّس الخلاف العَقدي الفقهي بين الشيعة والسُنة، وتحوله إلى صراع سياسي بين الدولتين الصفوية والعثمانية لأجل النفوذ والحكم، ولأن كانت المَذهبية بين المسلمين أمر واقع وطبيعي، إلا إنها لا يجب ان تشكل عائقا أمام وحدتهم السياسية، فإذ كانت "وحدة التشيع والتسنن محال، إلا إن وحدة الشيعة والسنة هو أمر حياتي لابد منه"[1].

وبناءً على ما تقدم أمكن فَهم موقف المرجعية الدينية مُتمثّلة بالسيد السيستاني تجاه العملية السياسية بعد عام 2003، في اتخاذها وخلافا للاتجاه التقليدي لدى مراجع الشيعة موقفا إيجابيا من عملية التغيير، وهذا الموقف بلحاظ الفقه السياسي الشيعي يتمحور حول شرعيَّة السُلطة بعدم مخالفتها للشريعة ولتمثيلها الأمة (الشعب)، وبلحاظ قانونيَّة ودستوريَّة السُلطة يتمحور حول شرطيَّها الدستور وآلية الانتخاب.

وترجمة الأول ظاهرة في دعم العملية السياسية بالدعوة للانتخابات، وترجمة الثاني ظاهرة في المشاركة المباشرة في كتابة الدستور وفتوى التصَّويت له بالإيجاب كما سيأتي.

وبذات الأمر والقناعات استمرت بدعم العملية السياسية ومحاولة ضبطها والتأكيد على الدستور والانتخابات، ولاشك أن هذا الفعل قد تسبب في إنجاحها وجعل الشعب مصدر سُلطتها، في ذات الوقت الذي تم توظيفه لمنح قوى سياسية محددة – ذات إيديولوجيات دينية وتوجهات إسلامية – قاعدة شعبية على حساب غيرها، ومنح العملية السياسية شرعية إضافية أبعد من مجرد الآلية والدستورية، وخلق ثقافة سياسية لدى الشارع الشيعي تعتمد الفتوى المباشرة في تحديد المصالح واتخاذ المواقف ضمن سياسات الخلاف.

ثالثاً: الاندماج الاجتماعي لسكان الإقليم (Social embeddedness)

(2) علي شريعتي، دين ضد الدين، ترجمة حيدر مجيد، ط2، دار الامير، بيروت، 2007، ص183.

يُعرف الاندماج في الاجتماع بأنه نشاط اجتماعي يَهدف لتكوين مجموع أو كل اجتماعي، وفي السياسة بأنه دفع باتجاه مجتمع سياسي متناغم سياسياً وثقافياً، وفي الأنثروبولوجيا السيرورة التي تُمَكّن شخصا أو مجموعة من التقارب وتبني نظاما اجتماعيا ضمن مجموعة أكبر[1].

والجميع ظاهر في أن الاندماج حركة وانتقال بالمجتمع إلى حالة الانتظام أو الحالة المُثلى، أو تعزيز ما يُبقيه كذلك مع فرض تعارض الأهداف وتضارب المصالح. ويجمع الجميع كونه عملية تعزيز القيم والعلاقات والمؤسسات الداعمة لها، وتمَكّن جميع السكان من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على السواء[2].

وإذ كانت أداة الاندماج هي أفراد المجتمع، لازَمَ ذلك قَبولهم وانفعالهم للأفكار والقيم والإجراءات المعززة، وإلا نفروها وانفعلوا إلى ضدها، ولازَمَه أيضا أن العدالة الاجتماعية – بمعنى تَمكّين أفراد المجتمع من المُساهمة في بناء الحياة العامَّة، وتشاركها على أساس العَدل والمساواة والإنصاف – هدفا وفي ذات الوقت سبباً وأداة لتحقيقه.

على أن تلك العناصر أو الاجراءات منها ما يَتَسم بالثبات كالمحددات الطبيعية والدينية وبعض الأعراف العامَّة، ومنها ما صفته التغير والتبدل وهو ما عداها كالقَبلية والعادات والتقاليد والوضع الاقتصادي وآليه عمل النظام السياسي.

وفيما يخص عناصر الاندماج الاجتماعي في الإقليم الاحتجاجي، فالطبيعية منها دافعة باتجاه التكامل الاجتماعي، حيث وحدة البناء الطبيعي للإقليم وانعدام الموانع الطبيعية، وتقارب المراكز الحضرية ومُكنة الاتصال وبناء شبكات واسعة للعلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية، من جهة أخرى فإن الطبيعة البسيطة للحدود ووحدة الاتصال المَذهبي من جهة الشرق والقومي من جهة الجنوب، يمكن أن تتسبب في اختراق الاندماج الوطني إذما غَلَبت الهُويَّات المَذهبية أو القومية على حساب الهُوية الوطنية.

أما ما يخص منظومة القيم المجتمعية العليا دينية أو مَذهبية وتَمَثُّلاتها في الواقع، جميعها دافعة إلى الوحدة والتلاحم الاجتماعي على مستوى الإقليم والدولة، حيث وحدة المُعتقد ووجود الأضرحة المقدسة للمعصومين سِيَّما رمزا التشيع في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، وحيث تَشَخُّص المَرجعيات والزعامات الدينية الجامعة المؤكدة لوحدة الوطن واللحمة الوطنية بين أبنائه.

---

(1) هبة شاكر عبد الأمير، التحليل الجغرافي السياسي لأزمة الاندماج الوطني وأثرها في بناء الدولة في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2020، ص7.

(2) Clare Ferguson, Promoting Social Integration, the United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), Helsinki, Finland, 8-10 July 2008, p6.

من جانب آخر فقد عمل النظام القَبلي على الحفاظ على الأعراف والعادات العامَّة بما يؤدي إلى زيادة اللحمة بين أبناء القبيلة الواحدة، كما أن التزامها بقانون (السانيَّة أو السنية) لتنظيم العلاقات العامَّة بينها وباقي القبائل أدى إلى نوع من النَسقية الاجتماعية، وإن كانت هذه الحقيقة غير مطلقة، لضرورة أن ضعف سيادة القانون سيؤدي إلى جور بعضها على بعض وأحيانا اقتتالها بما يهدد الأمن والسلم الأهلي.

وأخطر من ذلك مألات الانتماء القبلي بعد 2003 إلى أيديولوجيا سياسية وليست مجرد عصبية قبلية بالمفهوم التقليدي، وآية ذلك الانتخاب والاختيار السياسي على أساس الانتماء القَبلي وليس الأهليَّة أو الكفاءة، كذلك ما حصل من تباينات في مواقف العشائر وليس الأفراد تجاه الاحتجاجات ومنها حركة تشرين بين مؤيدة لها وبين مؤيدة للسُلطة.

وعليه فإن رَكيَّزة الاندماج والوحدة الاجتماعية الأهم والأعلى: هي وحدة المعاني والقيم والرموز، مُمَثّلَة بوحدة المُعتقد وما يرتبط بهما من شعائر وممارسات، كمصادر دائمة لِجُل ما يَتَلَقه الإنسان من تَصورات وتفسيرات وأنظمة قائمة على الإدراك المتشابه والمشترك للمعاني، مما يُعزز روابط وعلاقات اجتماعية تطُوّرت عبر تاريخ طويل من التفاعل والتعاون والسلوك المشترك، وبما يُعزز قيم التضامن والمواطنة ووحدة الروابط والعلاقات في الهيكل الاجتماعي.

أما أهم مهددات وحدة النسيج الاجتماعي فهي تفشي ظاهرة عدم المساواة، بمعنى تفاوتات الدخل والفرص وانعدام العدالة الاجتماعية على مستوى الانتماء والفئات والوظيفة، والتدهور الثقافي وانعدم القدرة للوصول إلى الخدمات والموارد والخبرات من قبل الطبقات الفقيرة والفئات المستبعدة، إذ لا يتم استبعاد تلك الطبقات ببساطة من التيار الرئيس للمجتمع.

ولكن تضمينها ضمن أسر وشبكات اجتماعية وضمن أماكن العمل والأسواق بصورة غير متكافئة، غالبا من خلال علاقات التميُّز وسوء المعاملة والعنف والاستغلال، أو ما يُصطلح عليه بالعقوبة الطبقية (Caste Penalty).

المبحث الثالث: الواقع الاقتصادي واتجاهات الحرمان النسبي على مستوى الإقليم

اولاً: المؤشرات العامَّة للوضع الاقتصادي

يعاني الإقليم الاحتجاجي كما العراق عموما ضعف وهشاشة الوضع الاقتصادي، حيث اختلال بُنية الإنتاج وأحادية الاقتصاد وتمحوره حول النفط الخام إنتاجا وتصديرا، ودلالة ذلك في استمرار معدلات إنتاج النفط بالتزايد إلى (4.779) مليون ب/ي، وبالتبع معدلات الصادرات إلى (3.390) مليون ب/ي نهاية عام 2019، في قِبال تراجع إنتاجية وصادرات بقية القطاعات الحيوية الأخرى، لاسِيَّما قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات ولغاية عام 2022.

وفي حالة من التناقض بين حيوية القطاعات الاقتصادية الرئيسة واستيعابها للقوى العاملة وبين نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي إذ تُؤكد بيانات الجدول (8) حجم ذلك التناقض ففي حين تُمثل الزراعة القطاع الأكثر حيوية واستيعابا للقوى العاملة بنسبة (22%)، لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي سوى بنسبة (3.72%) للعام 2019 وأقل عام 2022.

وبالمثل قطاع الصناعة والذي يُمثل القطاع الأكثر استيعابا للعمالة في الاقتصاديات المتطورة، لا يستوعب سوى 5% منها فقط في العراق، ولا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة (2.63%) عام 2019 ونسبة (1.1%) عام 2022.

وكاتجاه عام يتضح من خلال الشكل (13) ضالَّة وتراجع مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية عدى النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبالتبع مساهمتها في قيمة الصادرات. إذ يحتل النفط ما قيمته (95%) من إجمالي الصادرات في حين لا تمثل البقية سوى (5%) منها فقط[1].

من ثَمَّ فقد ترك استمرار اختلال بُنية الناتج المحلي الإجمالي أثره في اختلال الميزان التجاري بدلالة ارتفاع قيمة الاستيرادات إلى قيمة الصادرات بنسبة (17.92%) عام 2019، ودِلالة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية إلى 99% من إجمالي الصادرات، وبنسبة إيرادات بلغت (85.9%) من إجمالي الإيرادات في بُنية الموازنة العامَّة، ومن ثُمَّ المصير نحو موازنة عامَّة مستجيبة لتقلبات الأسعار والصدمات الخارجية، كانخفاض متوسط أسعار النفط للبرميل الواحد من 102.3 دولار عام 2013 إلى 36 دولار عام 2016.

ومع عدم تنوع الإيرادات وارتفاع النفقات التشغيلية إلى 74.7% من إجمالي الموازنة العامَّة تنامت نسبة العجز إلى 21.6% تريليون/دينار عام 2017، والاعتماد على القروض الداخلية والخارجية لتعويض ذلك العجز، ومع تخلف النظام المصرفي وتراجع نسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فالمشكلة أعمق وأكثر عبئا على الاستقرار المالي[2].

(1) وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019، ص27.
(2) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2017 – 2018، ص18.

تزامناً مع هذه المؤشرات فقد استمرت مشكلة تردي المُناخ الاستثماري في الدولة، وتجاوزت مشكلة تردي الوضع الأمني إلى حزمة من العوامل السياسية والمؤسسية والتنظيمية، ما أدى إلى عدم جذب الاستثمارات الأجنبية الملائمة وعدم جدوى المتاح منها، وبحسب مؤشر سهولة الأعمال فقد احتل العراق المرتبة 165 بين 190 دولة عام 2016، و172 بين 190 دولة عام 2020، وتم تصنيفه كدولة ذات أداء ضعيف بلغ 27,3% عام 2016، في حين أحتل المرتبة 172 وبواقع 44.7% عام2020[1].

فضلاً عن تدني كفاءة الأداء الحكومي واستمرار أخفاق الحكومات المتعاقبة في استثمار موارد الدولة وتوجيهها لتحقيق تنمية اقتصادية وبشرية. تعدى الأمر إلى استنزاف عوائد النفط بشكل كبير ومقنن، وضمن حلقات من الفساد المالي والإداري، تجاوزت الظاهرة السلوكيَّة الفرديَّة إلى بُنيَّة مؤسسيَّة مترابطة، أدت بالعراق إلى أن يكون بين الدول العشر الأول الأكثر فسادا في العالم بحسب منظمة الشفافية الدولية[2]. والمرتبة 168 بين 180 دولة و16 عربيا بحسب مؤشر مدركات الفساد للعام 2018 - 2019[3].

وبحسب دراسة نشرتها مجلة (The New York Times)، إن الفساد الإداري في العراق ليس مجرد مشكلة سياسية أساسية، وإنما هو المحرك الأكثر أهمية لمعظم المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وهو مصدر خسارة العراق لمعظم موارده النَقدية والتي تجاوزت 500 مليار دولار منذ عام 2003 وفقاً لأرقام البنك المركزي العراقي، وأخطر من ذلك تَجذُّر ودورية الظاهرة، إذ كان من المحتم معالجة الفساد بعد تسببه بصورة مباشرة في سيطرة داعش على ثلث الدولة تقريبا غَيَّر أن الذي حدث هو العكس تماما[4].

ولإدراك مدى سلبية الوضع الاقتصادي العام وآثاره الاجتماعية على مستوى الإقليم، سنبحثه تفصيلاً ضمن ظاهرتين رئيستين، ذات علاقة وثيقة فيما يخص غرضنا هما البطالة والفقر، وفي سياق ارتباطاتهما المَكانية وبعض المؤشرات السكانية والخدمية ذات العلاقة.

من ثَمَّ فإن هذه المعطيات تؤشر مدى هشاشة الاقتصاد العراقي، بالرغم من امتلاكه الموارد الحيوية والإمكانات المادية التي تُتيح له مع الإدارة الجيدة، فرص توظيف موارده الطبيعية لتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

---

(1) باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، مؤسسة فريدريش ايربت، عمان، 2020، ص10.

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، ص17.

(3) التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 201، ص28.

(4) Robert F. Worth, Inside the Iraqi Kleptocracy, The New York Time Magazine, July 29, 2020.

الجدول (8) التوزيع الوظيفي للناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية للعام 2019و2022(%)

القطاع	2019	2022	القوى العاملة	القطاع	2019	2022	القوى العاملة
الزراعة	3.72	2.2	22	النقل والاتصالات	9.59	7.9	7
النفط والتعدين	53.05	57.4	1	التجارة	8.23	8.9	38
الصناعة التحويلية	2.11	1.1	5	البنوك والتأمين	1.93	4.8	1
الماء والكهرباء	3.68	1.1	1	الخدمات	10.1	9.2	20
البناء والتشييد	6.64	7.5	5	الكلي	100	100	100

المصدر:
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، ص60.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية 2020 – 2021، جدول 8/14.

الشكل (13) التمثيل النسبي للتوزيع الوظيفي للناتج المحلي الاجمالي للعام 2019و2022

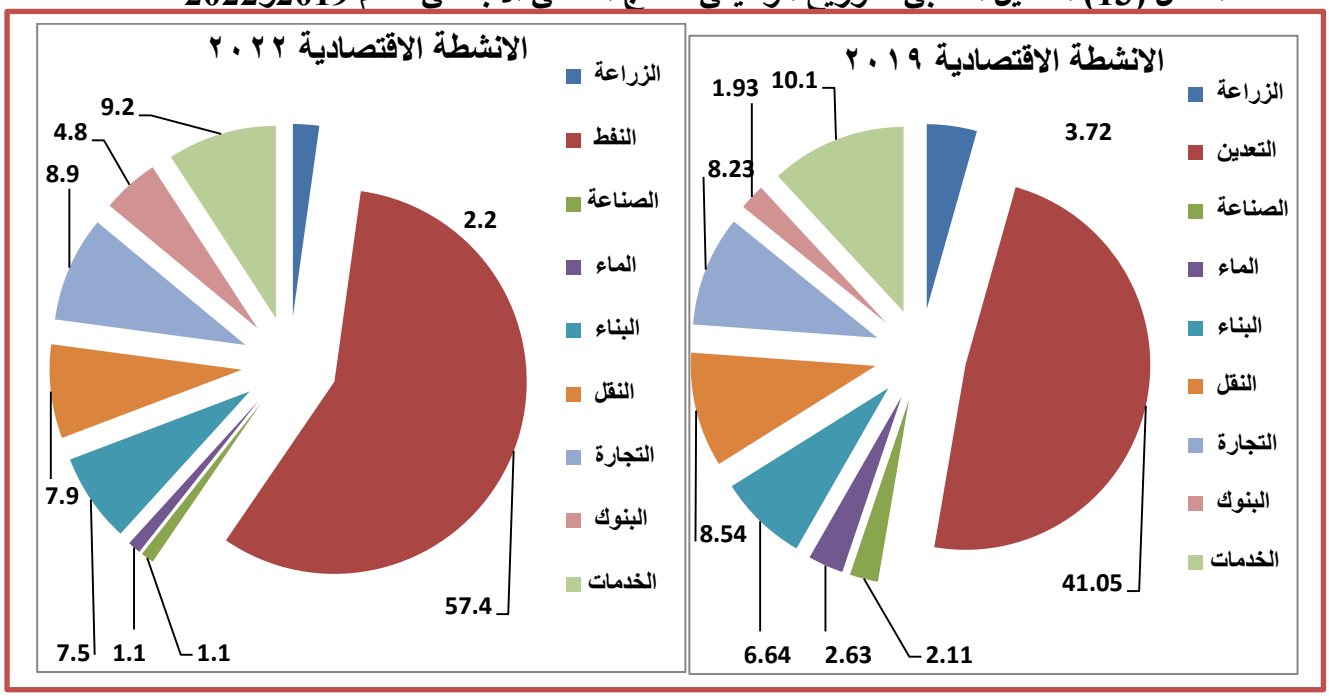

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

ثانياً: اتجاهات البطالة على مستوى الإقليم

تُظهر معدلات البطالة كاتجاه عام تناقصا على مستوى الإقليم والدولة منذ عام 2004، إلَّا إن ذلك لا يعكس الواقع أو الصورة الحقيقية لتركز الظاهرة، إذ لم يكن التراجع نتيجة التوسع في استخدام الخطط والبرامج الإنمائية، وإنما بسبب استبدال الأساس المعتمد في مسح التشغيل والبطالة لصالح معايير منظمة العمل الدولية، القاضي بتصنيف الشخص الذي عمل باجر ولو لساعة واحدة في أسبوع فائت على إنه ليس عاطلا[1].

(1) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 – التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، 2012، ص126.

وهذا المعيار لا يُشكل أساسا دقيقا لتحقيق أو تفسير الظاهرة، إذ أن الصحيح فهمها بمعنى "الحالة التي لا يستخدم المجتمع خلالها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثَمَّ يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل"[1]. كما أنه بعيد عن إنسانية الظاهرة وآثارها الاجتماعية، وعن واقع المجتمع العراقي حيث تتعلق رغبة الإنسان في اختيار طبيعة ونوع العمل بوضعه ومستواه الاجتماعي ونحوهما مما يليق به ولا ينتقص من شأنه بين أفراد المجتمع.

وعموما تؤشر جغرافية البطالة في العراق وبحسب الخريطة (9)، إيجابية معدلاتها في عموم محافظات الإقليم، فيما عدا محافظة ميسان إذ تُمثل ثالث محافظات الدولة في تفشي الظاهرة بعد محافظتي الانبار ودهوك، تليها محافظة المثنى بنسبة 18%، فمحافظات نينوى وديالى وصلاح الدين واربيل والسليمانية بنسبة بين 17.1 – 17.4%.

ومؤدى ذلك أن ثَمَّة تفاوتاً واضحا في توزيع الظاهرة، وكاتجاه عام وبحسب معطيات جدول (9)، تتسم ظاهرة البطالة بالتراجع في عموم محافظات الإقليم، وهي عموما تتركز في المحافظات الجنوبية في حين تتناقص كلما اتجهنا شمالاً، فبينما ارتفعت إلى (20.4) في محافظة ميسان عام 2020، تليها المثنى بنسبة (18) فذي قار (16) فالقادسية (14)، تراجعت في كربلاء المقدسة بنسبة (6.7%) فالبصرة بنسبة (7.6)، أما بقية المحافظات فقد توسطت وبشكل تقريبي بينها بين (9.3) في محافظة بغداد و(9.7) في بقية المحافظات.

وعن مصدر تركز الظاهرة في المحافظات الجنوبية للإقليم، فالأرجح "لتباين طبيعة الأعمال والأنشطة الاقتصادية وتوفر فرص العمل بين المحافظات، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي العام"[2]. وهو ما يتلاءم ونتيجة المؤشرات البيئية والسكانية والاقتصادية آنفة الذكر.

من جهة أخرى فإن ارتفاع معدلات نمو السكان في المحافظات الجنوبية 2.33 – 2.41% يؤشر أن ثَمَّة زيادة مطردة في قوة العمل في هذه المحافظات، في قِبال تراجع القدرات الاقتصادية عن استيعاب هذه الزيادة[3].

أما توزيع البطالة بحسب النوع والفئة العمرية والتحصيل العلمي، فيُظهر الجدول (10) تباينا بَيّناً في نسب النوع سواء في السكان النشطين اقتصاديا أم في العاطلين عن العمل، وأهمية ذلك بالنسبة للفئات بين 20 – 49 سنة، إذ يُمثل الجنسان معا 69% من إجمالي الناشطين اقتصاديا.

---

(1) حيمور مصطفى، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر للفترة الممتدة 1987 – 2013 (دراسة قياسية تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2015، ص9.

(2) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، ص52.

(3) مي حمودي عبد الله، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، ص143 – 144.

بالمقابل تتركز معدلات البطالة فيهم بنسبة 63% من إجمالي نسب البطالة.

تحديدا الفئات الأربع الأولى، أي الفئات الفتية والشابة، وبالرغم من شمول هذه الفئات لِمَن هم في سن الدراسة إلا إن شمولها لفئة الأميين ومَن لم يكملوا الدراسة وخريجي مدارس المهني والمعاهد والكليات، يُعزز من تركيز الظاهرة ويزيد من خطورتها وآثارها الاجتماعية.

الخريطة (9) التوزيع الجغرافي لظاهرة البطالة بحسب المحافظات العراقية للعام 2019

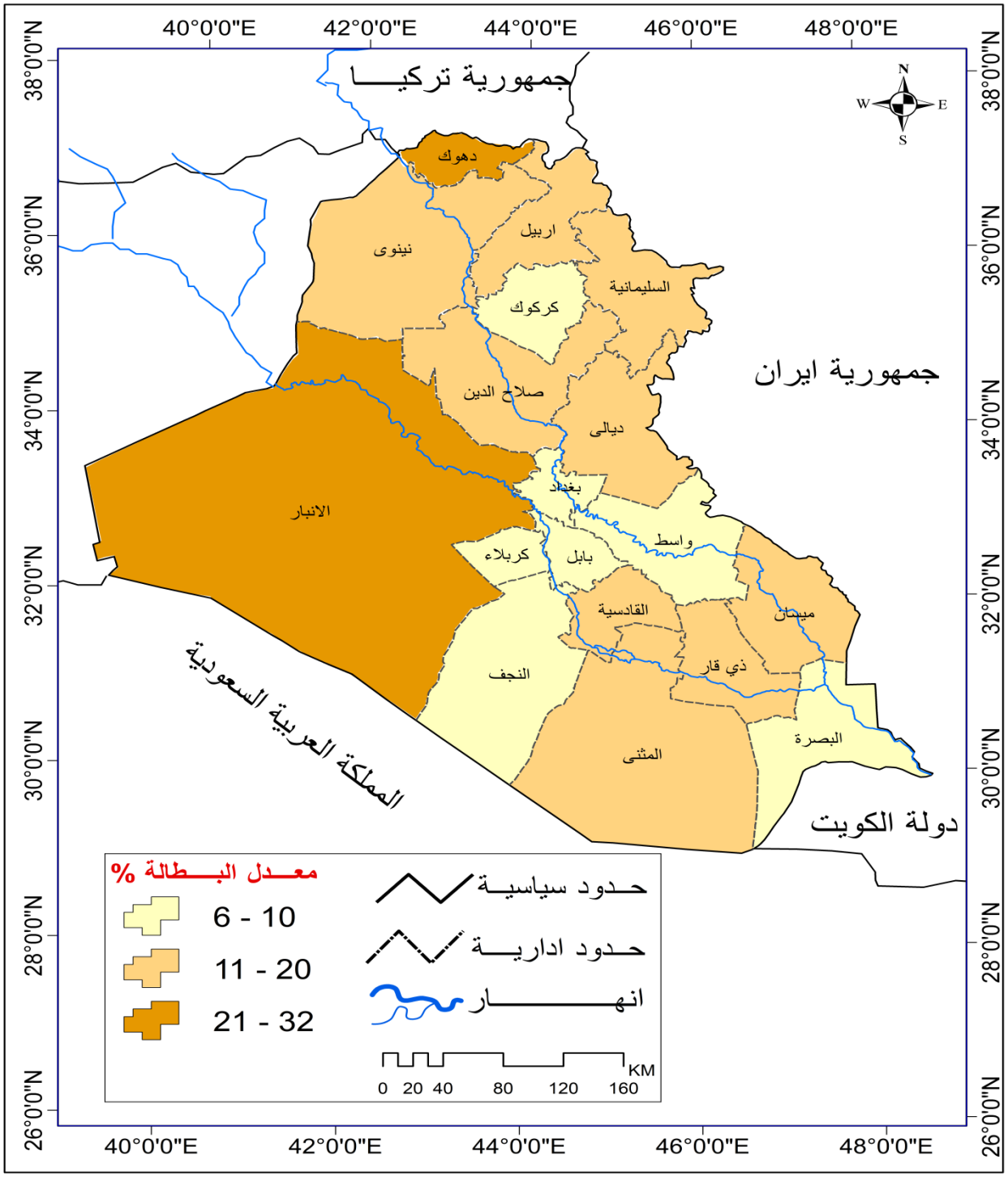

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية 2020 – 2021، بيانات مشورة.

الجدول (9) اتجاهات تطور البطالة في محافظات الإقليم للمدة 2004 – 2020

المحافظة	2004	2006	2008	2012	2014	2016	2018	2020
بغداد	28.50	15.74	11.77	15.03	13.33	9.83	9.3	9.3
بابل	13.50	14.10	12.34	8.44	9.52	7.32	13.8	9.7
كربلاء	13.00	18.53	14.20	7.42	6.70	7.10	6.7	6.7
واسط	17.10	8.82	12.71	13.05	7.17	10.78	8.7	9.7
نجف	21.60	18.90	14.48	11.07	8.31	9.51	9.5	9.7
قادسية	35.20	19.89	14.78	13.31	13.22	11.86	9.4	14
مثنى	29.90	22.94	24.89	9.28	8.04	14.46	17.4	18
ذي قار	46.90	27.82	30.81	18.05	17.39	14.92	12.6	16
ميسان	24.60	18.68	16.58	15.30	16.54	17.06	18.7	20.4
بصرة	10.59	12.46	15.51	14.65	12.23	12.39	20.4	7.6
المعدل	24.09	17.76	16.80	12.56	11.24	11.52	12.65	12.11
العراق	26,80	17,50	15,34	11,92	10,59	10,82	13.8	13.8

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، جداول (2/ 8)،(2/ 10).
خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، ص51.

الجدول (10) الفئات النشطة اقتصاديا ونسب البطالة بحسب الجنس والفئة العمرية والتحصيل العلمي لعام 2018

التفصيل	الفئات النشطة اقتصاديا %			البطالة %		
العمر (سنة)	رجل	امرأة	إجمالي	رجل	امرأة	إجمالي
19 - 15	34.2	1.5	18.6	26.4	47.9	27.3
24 - 20	67.6	11.2	40.1	21.5	66.6	27.6
29 - 25	93.6	20.3	58.3	13.6	53.3	20.2
34 - 30	96.0	18.6	56.3	6.0	31.2	10.3
39 - 35	97.1	14.6	55.1	4.9	19.3	6.8
44 – 40	96.2	15.5	55.2	6.0	16.5	7.5
49 – 45	94.7	17.0	55.8	5.6	11.8	6.5
54 – 50	86.4	18.4	51.9	4.8	000	5.5
59 - 55	73.7	14.7	40.1	4.3	000	5.1
60 – فأكثر	51.2	10.6	31.2	8.8	000	7.8
التحصيل العلمي						
أمي	64.5	5.4	23.4	13.9	18.5	14.6
يقرأ ويكتب	82.0	3.4	38.8	12.5	33.1	13.5
ابتدائية	75.0	4.1	41.5	9.5	27.7	10.4
متوسطة	59.5	4.4	34.5	12.6	41.4	14.2
إعدادي ومهني	59.6	13.4	40.9	8.3	27.4	10.9
معهد (دبلوم)	92.5	69.0	82.4	9.0	28.4	16.0
بكالوريوس فأعلى	88.1	73.8	82.3	11.6	35.1	20.2
الاجمالي	72.7	12.6	42.8	10.9	31.0	13.8

المصدر: وزارة التخطيط، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2017 – 2018، جدول 4 – 1، ص41.

كما يظهر الجدول اعلاه مدى التفاوت بين عرض العمل والبطالة، فبينما يرتفع عرض العمل في الذكور تتراجع نسب البطالة فيهم، وبينما ينخفض عرض العمل في الإناث ترتفع نسب البطالة فيهم، ومعنى ذلك أن أغلب المُشتغلين فعلا هم من الذكور في حين أن أغلب العاطلين هم من الإناث، وعِلَّة ذلك انخراط كثير من الذكور في المؤسسات الأمنية والحشد الشعبي.

أما شق الجدول الثاني فيكشف عن ارتفاع نسبة عرض العمل وللجنسين معا ممَن هم حملة شهادة الدبلوم فأعلى بنسبة 60%، الأمر الذي يُفسر ارتفاع نسب البطالة فيهم.

ثالثاً: اتجاهات الفقر على مستوى الإقليم

يُعد الفقر من الظواهر المألوفة على مستوى الإقليم، بالرغم من تدني حجم سكانه إزاء ما ينعم به من ثروات معدنية هائلة، إذ تردد معدل مَن هم تحت خط الفقر بحسب بيانات الجدول (11) بين 26.9 و32.33% للأعوام 1012 – 2020، وهي الأعلى بين نظيراتها على مستوى الدولة والتي ترددت بين 18.9 – 26.7% لذات المدة.

وبحسب ذات الجدول تتصدر محافظات ذي قار، والقادسية، والمثنى سِواها من محافظات الإقليم طوال العَقد الفائت، تلتها وكاتجاه عام محافظات ميسان، فالبصرة، فواسط، أما بقية المحافظات فهي أقل نسبيا مع تفاوت ملحوظ للسنوات المرصودة، في حين سجلت العاصمة بغداد أقل نسبة فقر وبخط تطور يكاد يكون متوازن.

من ثَّمَّ فإن هذه الدِلالات دِلالات إجمالية لا تعكس واقع الظاهرة، ذلك أنها تكشف عن جانب واحد للفقر وهو الفقر النَقدي أو فقر الدخل: مما يرتبط بمستوى دخل الفرد مقارنة بخط الفقر الوطني،

الجدول (11) جغرافية الفقر على مستوى الإقليم للأعوام 2012- 2020

المحافظة	%2012	%2017	%2020
بغداد	12.0	12.8	10.0
بابل	14.5	41.2	11.0
كربلاء	12.4	36.9	12.0
واسط	26.1	34.8	19.0
نجف	10.8	24.4	12.0
قادسية	44.1	35.0	48.0
مثنى	52.5	48.8	52.0
ذي قار	40.9	32.0	44.0
ميسان	42.3	25.3	45.0
بصرة	14.9	32.1	16.0
المعدل	27.1	32.33	26.9
العراق	18.9	22.4	26.7

المصدر:

- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، بيانات منشورة، حزيران 2018، مجموعة جداول.
- وزارة التخطيط بالتعاون مع اليونيسيف قسم السياسة الاجتماعية 2017، فقر الاطفال في العراق – تحليل اتجاهات فقر الأطفال والتوصيات بشأن سياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2017 – 2021.

فمَن كان معدل دخله أعلى من الخط الوطني عُدَّ خارج خانة الفقر ومَن كان عكسه عُدَّ فقيرا[1].

أما عدم واقعيَّة هذا المقياس فتتأتى من عدم واقعيَّة التقديرات التي اعتمدتها وزارة التخطيط، كمعايير معتمدة لتحديد الفقراء بين أفراد المجتمع، إذ قُدرته بـ(105.500) ألف دينار عام 2012 وبـ(110.880) عام 2018، ثم بـ(111.000) عام 2020 و(115.000) عام 2021.

أما جغرافية الفقر في العراق فتؤشر بحسب الخريطة (10) تبايناً مكانياً حادا، حيث تتركز جنوب العراق في محافظات ميسان وذي قار والمثنى وكذا القادسية، وتنخفض كثيرا في شماله عدا محافظة نينوى، وتتوسط في محافظات الوسط عموما لاسِيَّما بغداد وكربلاء والنجف وبابل.

الخريطة (10) التوزيع الجغرافي لظاهرة الفقر بحسب المحافظات العراقية للعام 2019

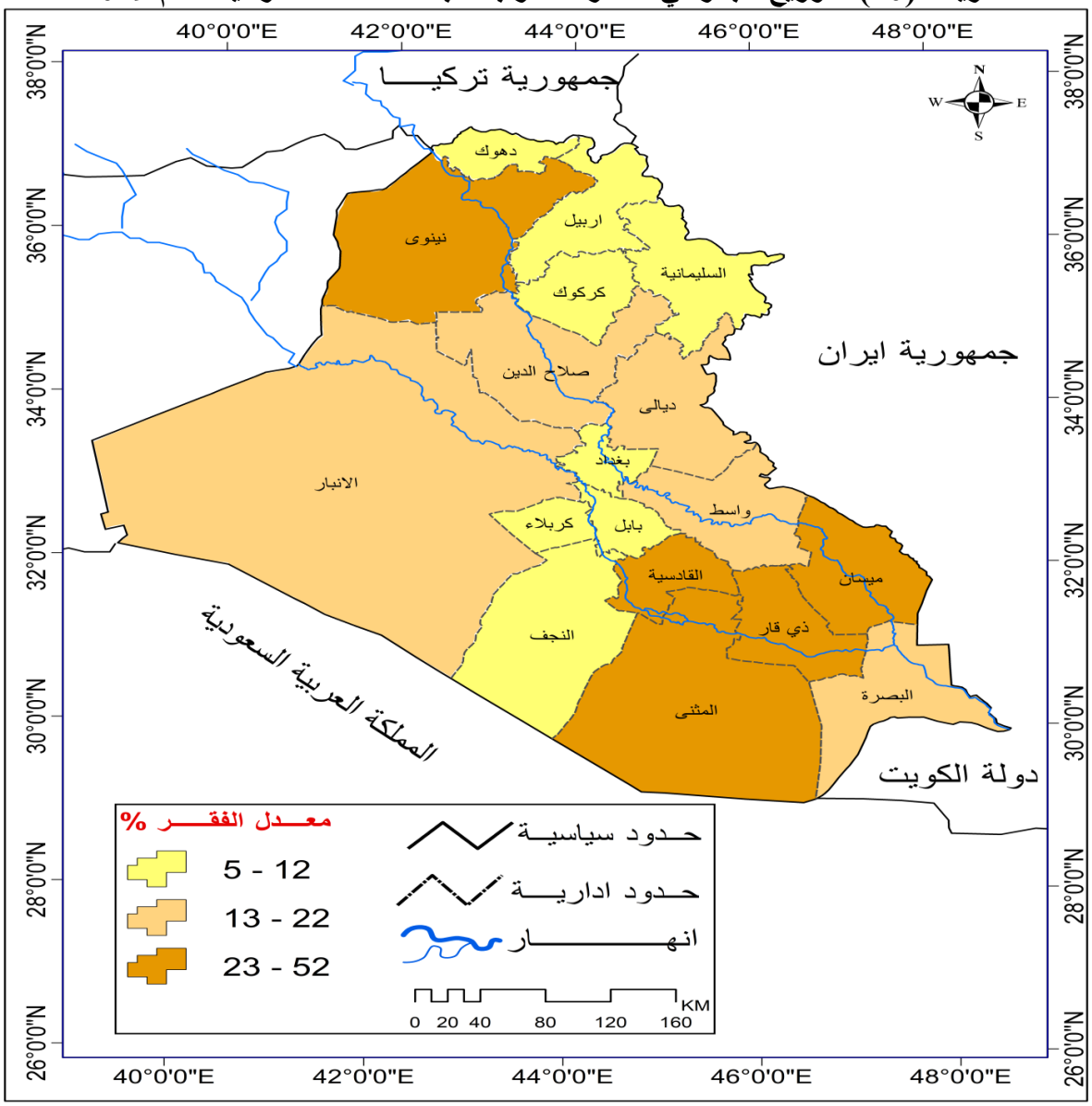

المصدر: جمهورية العراق بالتعاون مع اليونيسيف قسم السياسة الاجتماعية 2017، فقر الاطفال في العراق – تحليل اتجاهات فقر الأطفال والتوصيات بشأن سياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2017 – 2021.

(1) الطيب لحيلح ومحمد جصاص، الفقر 000 التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،العدد السابع، 2010، ص176.

وعموما فإن هذه التقديرات بعيدة عن الواقع حين قياسها بالارتفاع غير المنضبط في اسعار ضرورات الحياة، من غذاء وسكن وتعليم وصحة وخدمات اساسية عامَّة، أو حين مقايستها بمؤشرات نسب مَن هم خارج قوة العمل إلى مَن هم داخلها، أو مقايستها بمعدلات الإعالة والتضخم (Inflation) المنصوصة في الجدول (12)، سِيَّما بعد قرار البنك المركزي خفض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار. والذي أدى بحسب منظمة الأغذية العالمية (FAO) إلى رفع سعر سلة الغذاء اليومية للمواطن 14%، مما جعل الفقر تهديدا حتميا لأصحاب المهن والوظائف المتواضعة والطبقات الهشة في المجتمع[1].

وبعبارة أخرى ثَمَّة معنيين للفقر: فقر مادي ويعني عدم القدرة على تحقيق أدنى مستوى مقبول للعيش، أو تدني مستوى المعيشة للأسر والأفراد، وفقر معنوي ويعني الدُّونيَّة والتَميُّز وانعدام الشأن في المجتمع، وهو أعم من الافتقار إلى الموارد واستدامة الرزق.

ويجمع الأثنين تعريف الفقر بأنه "لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى منها تدهور الصحة وسوء التغذية وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم السكن اللائق والإقصاء الاجتماعي وانعدم المشاركة"[2].

وبملاحظة معطيات الجدول (11) المذكور آنفا وحساب مؤشر خط الفقر لمحافظات الإقليم، فإن ثَمَّة تباين واضح في التوزيع الجغرافي لنسب الأفراد أسفل خط الفقر، فبينما تصدرت محافظة المثنى بقية المحافظات بنسبة 52.1%، تلتها محافظة القادسية بنسبة 47.7%، فميسان بنسبة 45.4%، مَثلت بغداد أقل المحافظات فقرا بنسبة 9.9%، تلتها محافظة بابل بنسبة 11.1% فمحافظة النجف الأشرف وكربلاء المقدسة بنسبة 12.6% و13.8% على الترتيب.

ويناسب هذا الترتيب التوزيع الجغرافي لمتوسط دخل الفرد الوارد في الجدول (13)، والذي أرتفع في محافظة بغداد يقابله ارتفاعا في متوسط الإنفاق ثم محافظات كربلاء المقدسة والنجف الأشرف وبابل، في حين انخفض في محافظات المثنى والقادسية فميسان، يقابله كاتجاه عام انخفاض في متوسط الإنفاق لاسِيَّما محافظة المثنى.

وبمقايسة الدرجة المعيارية لمتوسط الدخل والانفاق ولجميع المحافظات، نجد أن محافظة المثنى تُمثل أقل المحافظات دخلاً بدرجة ونصف تقريبا، تليها محافظة بابل فالبصرة فالقادسية، بينما كانت ذي قار مساوية للمتوسط، في حين مَثَّلت بغداد أعلى المحافظات في دخلها العام، كما أنها أعلاها في الإنفاق، تليها محافظات كربلاء المقدسة وواسط وميسان.

---

(1) مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تداعيات تغيير سعر الصرف على الفئات الهشة في العراق، كربلاء، 2021/7/20.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010: الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، ص95.

الجدول (12) مقايسة خط الفقر لبعض المؤشرات الاقتصادية للسنوات 2007 – 2021

السنة	خط الفقر/دينار	الفقر %	البطالة %	الإعالة	معدل التضخم
2007	76.896	22.4	11.70	83.00	30.7
2012	105.500	18.9	11.92	79.00	8.7
2014	105.500	22.5	12.23	75.00	2.2
2018	110.880	20.5	13.8	72.00	0.4
2020	111.000	26.7	22.8	70.00	6.0
2021	115.000	29.7	24.2	69.00	6.4

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2020 – 2021.
- وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة 2021: العراق .. والعودة إلى المسار التنموي، تموز 2021، ص38. تقرير منشور.

جدول (13) متوسط دخل وإنفاق الأفراد تحت خط الفقر والدرجة المعيارية بحسب محافظات الإقليم للعام 2020

المحافظة	السكان	متوسط دخل الفرد	الدرجة المعيارية	متوسط إنفاق الفرد	الدرجة المعيارية	خط الفقر	الأفراد تحت خط الفقر%	عدد الفقراء
مثنى	814371	205.5	1.30 -	162.8	1.07 -	110.88	52.1	424287
قادسية	1291048	227	0.94 -	185.6	0.75 -		47.7	615830
ميسان	1112673	285.7	0.05	146.6	0.13		45.5	505154
ذي قار	2095172	282.9	0.00	190.9	0.67 -		33.9	710263
واسط	1378723	285.6	0.05	242	0.07		18.7	257821
بصرة	2908491	251.4	0.53 -	203.6	0.49 -		16.2	471176
كربلاء	1218732	309	0.44	276.7	0.57		13.8	168185
نجف	1471592	287.9	0.09	233.4	0.06 -		12.6	185421
بابل	2065042	266.2	0.28 -	221.7	0.23 -		11.1	229220
بغداد	8126755	426.8	2.42	410.7	2.49		9.9	804549
المتوسط		282.8		237.4			26.14	
الانحراف		95.64		69.52			16.83	

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2018- 2019، مجموعة جداول.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2020، جدول 31 ص188.
- الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات أحوال المعيشة، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2017 – 2018 جدول (2 – 6).

والأرجح إن دِلالة ذلك بالنسبة لمحافظتي بغداد وكربلاء، أن المواطن لم يدخر شيئا من دخله وإن تجاوز خط الفقر، في حين دِلالته بالنسبة لمحافظتي ميسان وواسط أن تكاليف الحياة أرخص بالقياس إلى غيرها، أما بالنسبة لمحافظة المثنى فقد مَثَّلت أقل المحافظات إنفاقا كما هي كذلك دخلاً، ولم يختلف الحال كثيرا بالنسبة لمحافظات القادسية والبصرة وبابل.

وعموما فإن التناقضات بين متوسط دخل الأفراد وإنفاقهم بين الدرجة المعيارية لمتوسط الدخل والإنفاق، مما يؤكد تباين مستويات جودة الحياة وتفاوت تكاليفها، والتي تؤشر إجمالا تراجعها في المحافظات الجنوبية من الإقليم الاحتجاجي.

أما بالنسبة لقياس الفقر غَيّر المادي أو الآثار النوعيَّة لانخفاض مستوى الدخل، فسنعتمد في قياسها دليل الفقر البشري (IPH) الجدول (14) والذي يستند إلى قياس ثلاثة مؤشرات مُضافة إلى معدل الدخل، الصحة، التعليم، مستوى المعيشة، وعلى أساس قاعدة عامَّة أن مَن يُعدم هذه المتطلبات يُعَد فقيرا ومَن يمتلك القدرة على تأمينها يكون خارج خانة الفقر[1].

ومن ثُمَّ الكشف عن حجم الضغوطات غير المادية التي يُحدثها الفقر، مما ينعكس على نوعيَّة الحياة وأوجه الحرمان وقصور القدرات في هذه المجالات الثلاثة، الصحة (P1) مُتمثلة بتوقع أمد الحياة (دون 40 سنة) عند الولادة + سوء التغذية ونقص الوزن لدى الاطفال دون سن الخامسة، التعليم (P2) متمثل بمعدلات الأمية + الاستبعاد عن تحصيل المعرفة، ومستوى المعيشة (P3) متمثل بالقدرة على تأمين السكن (P31) + الحصول على مياه صحية مستدامة(P32) وتوافر شبكات الصرف الصحي(P33)[2].

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لدليل الحرمان(IPH) فيُظهر الجدول (15)، أن بغداد لاتزال تحتفظ بمركز الصدارة بين محافظات الإقليم في توفير هذه الخدمات، وتسجيل مؤشرات أفضل لجودة الحياة، بالرغم من ارتفاع الكثافة السكانية، تليها محافظة ميسان ثم كربلاء المقدسة فالنجف الأشرف وذلك لانخفاض الكثافة السكانية وتحسين الخدمات البلدية في الآونة الأخيرة.

وبالرغم من سعة دليل الفقر البشري وشموله لعدد من الجوانب الضرورية لِما تعانيه الطبقات الفقيرة والهشة على مستوى الإقليم، إلَّا إنه يبقى قاصرا عن أدراك حقيقة الأمر وحجم الضغط النفسي والسخط الاخلاقي لتلك الطبقات، ولأدراك هذه النقطة تحديدا وتأسيسا على ما قدمنا في الفصل الأول من أن منشأ شعور الإنسان بالظلم والاضطهاد مقايسته وضعه والفرص المتاحة أمامه بأوضاع آخرين في نفس المجتمع ممَن لهم ذات الصفات والمؤهلات.

---

(1) الطيب لحيلح ومحمد جصاص، مصدر سابق، ص184.

(2) PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 1997, Ed. economica, paris, 1997, p18-20.

جدول (14) مؤشرات دليل الفقر البشري متعدد الحرمان (IPH) بحسب محافظات الإقليم للعام 2020

المحافظة	الصحة		التعليم		مستوى المعيشة		
	أمد الحياة عند الولادة	سوء التغذية	أمي	يقرأ ويكتب	السكن	المياه الصالحة للشرب	شبكة الصرف الصحي
بغداد	24.1	3.6	7.3	14.1	31.3	5.8	25.7
بابل	27.2	2.7	12.1	22.0	17.3	15.0	94.0
كربلاء	18.2	4.4	9.5	23.4	28.6	1.5	49.9
واسط	19.7	2.4	20.3	20.6	10.4	16.1	86.9
نجف	25.9	3.4	13.6	28.5	28.6	1.5	40.4
قادسية	25.3	6.9	20.8	27.7	31.9	12.9	84.1
مثنى	12.8	2.5	19.6	30.0	9.3	18.7	80.7
ذي قار	23.4	2.3	15.5	28.3	18.0	20.7	73.9
ميسان	14.4	2.4	18.8	28.5	12.2	8.4	32.2
بصرة	24.7	4.1	10.5	16.4	31.3	0.3	91.2
المعدل	21.55	3.47	14.8	23.95	21.87	19.9	65.9

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق ج1 2017- 2018.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع وزارة الصحة العراقية، ملخص نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات – الجولة السادسة لسنة 2018 في العراق، ص26.

الجدول (15) التوزيع الجغرافي لمؤشر دليل الحرمان على مستوى الإقليم الاحتجاجي

المحافظة	الصحة	التعليم	مستوى المعيشة	IPH
بغداد	13.85	10.70	20.87	2.44
ميسان	8.25	23.65	17.60	2.51
كربلاء	11.35	16.45	26.67	2.59
نجف	14.65	21.05	23.50	2.67
مثنى	7.65	24.80	36.23	2.80
بصرة	14.40	13.45	40.93	2.80
واسط	11.05	20.45	37.80	2.81
ذي قار	12.85	12.90	37.53	2.85
بابل	14.95	17.05	42.10	2.87
قادسية	16.10	24.25	42.97	2.99
المعدل	12.51	19.38	53.62	2.73

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مؤشر الفقر البشري (HPI).

$$IPH_1 = \sqrt[3]{\frac{P_1^3 + P_2^3 + P_3^3}{3}}$$

Source: Pierre Del Moral & Spiridon Penev, Stochastic Processes From Applications to Theory Solutions manual, School of Mathematics and Statistics University of New South Wales, Sydney, Australia, p901.

رابعاً: التفاوت في الدخل والفرص

إن أفضل تعبيرا عن حالة الشعور بالحرمان النسبي والضغط الاجتماعي هو قياس مقدار الفجوة وحجم التفاوت بين أفراد المجتمع، ذلك أن دليل الحرمان وإن تضمن إشارات لبعض صور وأشكال التفاوت، إلَّا إن في قياس حجم التفاوت إكمال لتلك الإشارات وإتمام لصور التفاوت المادي والمعنوي التي يعانيها سكان الإقليم.

وفيما يخص الإقليم الاحتجاجي فهو يواجه حالة فاحشة من عدم المساواة والعدالة الاجتماعية في توزيع الموارد، حيث يؤدي نمو الدخل القومي السنوي لا إلى رفع المستوى المعيشي لعموم السكان، إنما لفئة أو طبقة معينة منهم، تسيطر على موارد الدولة وانشطتها الاقتصادية الرئيسة، وإذ تتمثَّل الآثار السلبية للظاهرة بتفاوتات الطلب والأنفاق كماً ونوعاً، فإن آثارها الاجتماعية أشد خطورة لاختلال البناء والتوازن الاجتماعي لصالح فئات اجتماعية على حساب الأخرى(1).

وبحسب وزارة التخطيط فإن الخمس الأغنى من المجتمع العراقي يحتكر (43%) من أجمالي الدخل للعام 2019 – 2020، بينما لا يحصل الخمس الأفقر منه إلَّا على (7%) فقط، أما على مستوى الانفاق فالتفاوت أقل نسبياً(*) إذ بلغ (39%) نصيباً للأغنى و(9%) للأفقر(2).

وهكذا تفاوت ليس بالحالة الطبيعية لتفاوتات الأفراد على أساس الأصل أو الموهبة أو المؤهل(**)، إنما هو حالة من التفاوت المفرط بين فئات وطبقات وأخرى، وهو فيما نرصده في الإقليم يتجاوز مجرد التطرف في القدرة على الإنفاق وامتلاك الأشياء إلى التفاوت في تكافؤ الفرص وحقوق المواطنة، وهذه الحقيقة مُعاشة للفئات المستضعفة في ممارساتهم الحياتية وتعاملاتهم اليومية، وشاخصة مُبصرة في رحلاتهم اليومية جيئتا وذهابا.

وللوقوف على مدى تأثير ودافعية المؤشرات السابقة ومدى سوء الأوضاع الاقتصادية اتجاه حركة تشرين الاحتجاجية، سنعتمد تطبيق ما تقدم من نظرية الحرمان النسبي كواحدة من مساهمات علم النفس، لتفسير أسباب الحركات الاحتجاجية ومدى احتمالية وشدة العنف بعد انطلاقها، حيث طردية العلاقة بين زيادة الحرمان وبين تواتر الحركات وشدتها.

وإذ يشارك أبناء الإقليم بقية سكان الدولة حجم التهافت ومشاعرَ الحرمان بين ما يستحقونه وما يحصلون عليه فعلاً، فإنهم يتميزون بشدة ظاهرتي الفقر والبطالة وتفاوت الدخل، حيث تعاظم النفوذ السياسي بمنطق الأغلبية نافذة إلى مزيد من التمييز الاقتصادي وعلاقات القوة داخل

---

(1) يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 1999، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العدد 83، 2010، ص281.

(*) لم يجد الباحث تعليلاً لهذه الأقليَّة سِوى إرجاعها لطبيعة الفرد العراقي الراغبة في الصرف الميَّالة للبذخ.

(2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الاستراتيجية الوطنية لتخفيف من الفقر، ط1، ص55.

(**) لقوله تعالى (وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ۚ)، النحل، آية71.

المكون الواحد لصالح قوى وأحزاب وفئات على حساب أخرى، وفي حين تتمثَّل مشاعر الحرمان في شكله الفردي بحالة من الاغتراب المجتمعي والوطني للفرد، فإنها تدفع في شكلها الجماعي لأشكال من العنف الاجتماعي والسلوك الاحتجاجي.

وبالتالي فإن تعاظم مظاهر الحرمان داخل سكان الإقليم سواء تمثَّلت بإدراك الفرد أن ما يستحقه لم يحصل عليه أو بعجزه عن تحقيقه (المكون الإدراكي)، أو تمثَّلت بتعاظم الشعور بالظلم وانعدام المساواة والاستياء وعدم الرضا (المكون العاطفي للحرمان). دافعة وبصورة تلقائية للاحتجاج كحل سياسي ضد النُخب والهياكل السياسية والفئات المهيمنة[1].

وتفصيلاً فقد أدى تفشي الفساد ونفاذ آثاره إلى جميع مفاصل الدولة، وبما يستنزف ويعطل نمو القطاعين العام والخاص، إلى الدفع نحو مزيد من الفعل الاحتجاجي، ومع مأسسة وتسيس الفساد فقد عزز الاحتجاج ضد نظام متورط بالفساد بأكمله وليس ضد حكومة بعينها[2].

أما فيما يخص ظاهرة التفاوت فإن المقارنة التلقائية للسكان تأخذ اتجاهين: اتجاه المقارنة الاجتماعية حيث تفاوتات أحوال ورفاهية واستحقاقات البعض حين مقارناتها بأوضاع وأحوال آخرين، وبالنسبة للفئات المحرومة من سكان الإقليم فإن تأثيرات انعدام المساواة والعدالة الاجتماعية أشد وطأة بالنظر إلى حجم الدعم ومختلف التضحيات التي أقبلوا عليها لإنجاح العملية السياسية وتدعيم هيكل النظام وبالتبع سُلطة الأحزاب.

واتجاه وطني بمقارنة وضع الدولة وثرواتها النفطية وإمكانات تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي، بوضع دول الجوار كالإمارات وقطر والجزائر ومصر، الأقل ثروة وانتاجا نفطيا والأكثر تنمية واستقرارا اقتصاديا وتأثيرا في الساحة الدولية، في حين يعاني العراق بدلاً من ذلك ارتفاع معدلات الفساد والبطالة وعدم القدرة على تأمين الخدمات الاساسية، وبالتالي تعاظم مشاعر الاستياء وعدم الرضا (الحرمان العاطفي). وبعبارة أخرى بين توقعات القيمة للمواطن العراقي بسبب ارتفاع دخل وحيوية النفط وبين تفشي ظواهر الحرمان النسبي.

وبالنسبة لذخيرة الاحتجاجات لجيل من الشباب أكثر نظرا فيما حوله، كلا المقارنتين غير مقبولة، مقارنة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية، ومقارنة الفساد وعدم الكفاءة واستنزاف ثروة الدولة وعائداتها النفطية في ظل واقع سياسي واقتصادي متردي.

أما بالنسبة للبطالة فقد سبقت الإشارة ضمنا إلى عدم واقعية تقديراتها، التي تختلف باختلاف الصيغة المعتمدة لتقييمها، ففي حين تقدرها وزارة التخطيط بـ(16.5%) ومعدل بطالة الشباب

(1) Tripathi, Rama Charan; Shrivastava, Rashmi,)1981, "Relative Deprivation and Intergroup Attitudes", European Journal of Social Psychology, Vol. 11, p331.

(2) Frank R. Gunter, The Political Economy of Iraq, London: Edward Elgar Publishing, 2013, p46.

بـ(35.8%)، تقدرها منظمة العمل الدولية بـ(82%) وبين الشباب بـ(31.9%)، ويقدرها معهد Macrotrends بـ(32.7%) وبزيادة بنسبة (0.04) مقارنة بعام 2018[1].

وبالمثل فإن مؤشرات وأبعاد الفقر وغياب التنمية الاجتماعية العادلة وتفاوتات الدخل والفرص انعكست بحسب معطيات الجداول السابقة على رداءة نوعية الحياة لـ(26.7%) وبالنسبة لسكان الإقليم لـ(26.9%) منهم تحت خط الفقر عام 2020، و(12.51) يعانون الحرمان وسوء الخدمات الصحية، و(19.38) يعانون من حرمان النسبي في التعليم و(35.62) يعانون الحرمان وانخفاض مستوى المعيشة.

نستنتج مما تقدم: إن طبيعة البناء الاجتماعي للإقليم دافعة وبشدة لفعل الاحتجاج والتظاهر، إذ تكشف الخصائص الديمغرافية للسكان عن قاعدة شبابية واسعة تقدم ذخيرة وافرة لممارسة النشاط الجمعي الاحتجاجي، مدفوعة بثقافة سياسية عامَّة ذات أصول دينية عَقديَّة، وممزوجة بممارسات عبادية تسهم وبشكل دوري بإيجاد تنشئة سياسية، تُغذي أبناء الإقليم بقيم المقاومة وروح التحدي والرفض لكل أنواع الظلم، بل لكل نموذج للحكم حين مقايسته للنموذج التاريخي أو المستقبلي للحكومة العادلة لآل البيت (عليهم السلام).

أما من حيث الأيدولوجيات والنظريات السياسية المقدمة للحكم، فقد كشفت عن تباين واضح في الثقافة السياسية الاجتماعية، بين سُلطة الشعب وحقه في الاحتجاج والتظاهر وفرض ارادته السياسية، وهو ما عليه المؤسسة الدينية في النجف الأشرف، وما تحاول ترسيخه بإحالة الاختيار والمواقف السياسية لعامَّة الشعب، وبين سُلطة الولي الفقيه وهامشية دور الشعب كثقافة سياسية متبناة من قبل النظام السياسي في إيران، الأمر الذي يفسر تباينات المواقف تجاه حركة تشرين الاحتجاجية، كما يفسر حالة الصراع بين أبناء الحركة وبعض القوى السياسية والعسكرية المرتبطة بإيران والمتبينة لذات الفكر الاعتقادي السياسي.

وإذما ضممنا إلى هذه المنظومة القيمية والثقافة السياسية سوء الأوضاع الاقتصادية وحجم الحرمان النسبي وتفاوتات الدخل والفرص، الذي تواجهه طائفة واسعة من سكان الإقليم، مع وجود قوة شبابية تشكل ذخيرة واسعة لحِراك السياسي، نستنتج مدى دافعيَّة المؤشرات السكانية تجاه الحركات الاحتجاجية على مستوى الإقليم سواء بطابعها الديني أو المَدني.

(1) Macrotrends, Iraq Unemployment Rate 1991-2019, Macrotrends Institute, 2019, Available at:
https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/unemployment-rate

الفصل الرابع

ديناميكيا الحِراك الاحتجاجي ومدى استجابة المُحتجين لمتغيرات الجغرافية السياسية للإقليم

تمهيد:

يتناول هذا الفصل: ديناميكيا الحِراك التشريني ومدى استجابة المُحتجين لمتغيرات الجغرافية السياسية، ولِهيكل نظام سياسي مُستَحكم لصالح طبقة مُهيّمنة راسخة المصالح، وبالضد لبوادر وعي سياسي متنامٍ رافض لكل ما تم تسويقه من أفكار وثقافات سياسية منذ عام 2003، ومدركٌ لخطورة تعاقب فشل الحكومات ونَهجها السياسي في إدارة الدولة.

وخطورة واقع سياسي تتصارعه ثلاثة مشروعات: مشروع أمريكي يعتمد ممارسة سُلطة اقتصادية وشرعية مكوناتية، ومشروع إيراني يعتمد الجيوسياسية والجيوثقافية أسلوبا للهيمنة الإقليمية، ومشروع عربي يعتمد أصولية دينية مضادة وايديولوجية قومية، وامتدادات ذلك في صراع المكونات للنفوذ والسيطرة على جانبي خطوط الانقسام الإقليمي والأثني[1].

من ثَمَّ فقد كان لسقوط محافظات نينوى، وصلاح الدين، والانبار، وأجزاء من ديالى وكركوك بيد داعش آثارا خطيرة ومتباينة على المستوى الوطني، لاسيَّما الإقليم الاحتجاجي إذ خاض حرباً شعوا، متعددة الأبعاد الجيوسياسية للمدة من 8/ 6/ 2014 ولغاية 10/ 7/ 2017.

فبينما انعكست فكريا في المناطق المحررة بترجيح السكان لخيار التضامن السياسي الوطني بديلاً عن العنف والتمرد، انعكست في إقليم كردستان باستغلال حكومة الإقليم الوضعَ للقيام باستفتاء الاستقلال في أيلول 2017، والذي انتهى إفشاله بانتكاسة سياسية وتداعيات اقتصادية خطيرة، انتهت باحتجاجات محلية واسعة ومطالب اقتصادية، تطورت إلى نَقد الطبقة السياسية والثنائية التاريخية للحكم في الإقليم بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني[2].

أما على مستوى الإقليم الاحتجاجي، فقد رَسَّخت تلك الحرب ثقافة سياسية، تتمحور حول تساؤلات عن جدوى الخطاب الطائفي في إبقاء العراق متماسكا، وعن ماهيَّة المشروع السياسي للنُخب الحاكمة، وماهيَّة توجهاتها في حكم العراق كدولة موحدة مستقلة، أما استعمالنا لمفردة (رَسَّخت) فللإشارة إلى أن تلك الثقافة كانت حاضرة في وعي المجتمع منذ عام 2011، سواء في احتجاجات المواطنين أم في لقاءاتهم وممارساتهم اليومية، بل وحتى في طقوسهم العبادية، إذ لم ينفكوا يتهموا الطبقة السياسية بالتقصير والفساد واستغلال الشعب باسم الدين والطائفة[*].

---

(1) فالح عبد الجبار، حركات الاحتجاج العراقية من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا، مركز الشرق الاوسط، 2018، ص10.

(2) مركز تمكين السلام في العراق (EPIC)، اللعبة الطويلة: حركة تشرين العراقية والنضال من أجل الإصلاح، مقاطعة كولومبيا، واشنطن، 2021، ص18.

(*) مما يدل على نَسق إدراك سياسي جديد: ما تردد على ألسنة المحتجين بعد عام 2014: باسم الدين باكونا (سرقونا) الحرامية، وما ساوق ذلك في الطقوس الحسينية: خرفان الدواعش ليش لأرض الوطن جبتوهم، وفتحتوا الهم بيبان وانتوا الي دعمتوهم، لو عدكم غيرة ثوار، ما ترضون بهذا العار، يحسين انته قدوتنه.

من ثم فقد صاعَد من هذه الثقافة تحول الخطاب الديني من مجرد دفع المجتمع باتجاه عملية الانتخاب للتغيير إلى نَقد العملية السياسية والتصريح بعدم جدوى الانتخابات بذات الظروف، وأن لا نتائج مرجوة منها مالم تُقنن بقانون انتخابي عادل ومنافسة بعيدة عن العِرقية والطائفية(*)، مع حِدة تجاه الحكومات المُتَّهمة بإساءة استخدام السُلطة والتقصير في أداء واجبها الوطني(1).

المبحث الأول: ديناميكيا الاحتجاج والجغرافية الطبيعية للإقليم الاحتجاجي

أدى انعدام الثِقة بالسُلطة وعدم إظهارها لأية رغبة جادة في الاستجابة لمطالب وتظلمات المواطنين في احتجاجات البصرة 2018 إلى قناعة مجتمعية، بترجمة نَقد السُلطة في اللقاءات والفضاء الافتراضي إلى فعلٍ سياسي في الشارع والفضاء العام، للضغط المباشر لأجل التغيير والإصلاح، وفي هذا الصدد ارتقت تشرين لِتقدم نموذجا من الاحتجاجات، يستهدف نَقد أو مقاومة السُلطة سياسيا وثقافيا للتحوَّل من دولة أحزاب وجماعات إلى دولة مواطنة(2). كصورة كلية لأحداث ومسارات الاحتجاج والتي يمكن معاينتها في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وتبدأ بانطلاق الحركة في العاصمة بغداد منذ الأول من تشرين 2019، ولغاية استقالة حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي بتاريخ 19/ 11/ 2019، لتتوقف بعدها بسبب أربعينية الأمام الحسين (عليه السلام) وهذه المرحلة من أشد المراحل عنفا وزخما(3).

المرحلة الثانية: وتبدأ بتجدد الاحتجاجات ثانية بعد أسبوعين من توقفها لتنتهي بعد شهر تقريبا، باغتيال نائب رئيس الحشد الشعبي وقائد فيلق القدس الإيراني بتاريخ 3/ 1/ 2020، وهي تتسم بالتنظيم وثبات مستوى التوتر، دون أن تقل أهمية عن سابقتها لاستحصالها قانونا جديدا للانتخابات بقرار مجلس النواب العراقي في 24 كانون الأول 2020.

المرحلة الثالثة: وتمثل مرحلة تذبذب التظاهرات وتدني زخمها بعد عملية الاغتيال، لتقتصر على تجمعات قليلة للمُحتجين في مواقع الاعتصام، وأقل من ذلك مع إجراءات الحضر الشامل بعد تفشي فايروس كورونا أواسط آذار 2020، لتنتهي عمليا بمصادقة مجلس النواب على الكابينة الوزراء الجديدة برئاسة مصطفى الكاظمي بتاريخ 7 أيار 2020(4).

وخلال هذه المراحل مَثَّلت تشرين استجابة مباشرة لواقع من التظلمات الاقتصادية والاجتماعية

(*) مما تكرر عن المرجعية الدينية ضرورة "أن يشارك فيها (الانتخابات) جميع المواطنين 000 وأن العزوف عنها لأي سبب كان – سيمنح الفرصة للآخرين في تحقيق مآربهم غير المشروعة، ولاتَ حين مندم". يُنظر:
- بيان مكتب سماحة السيد السيستاني (دام ظله) حول الانتخابات النيابية المقبلة، 2 ربيع الأول 1431.

(1) خطبة صلاة الجمعة في الصحن الحسيني بتاريخ 4 أيار 2018.

(2) فارس كما نظمي ومازن حاتم، مصدر سابق، ص14.

(3) Ahmed Rasheed and Ahmed Aboulenein, Iraq declares curfews as gunfights rage and protests spread nationwide, REUTERS, October 2, 2019.

(4) حيدر محمد الكعبي وعلي لفته العيساوي، مصدر سابق، ص10 – 11.

والسياسية مما يرتبط بحياة المواطنين اليومية، دونما أن يكون للبيئة الطبيعية حضور جلي في مطالب المُحتجين وهتافات، لكنها دون شك لازم من لوازم تلك التظلمات ذلك أن عملية الإصلاح وصياغة السياسات تتوقف في جانب كبير منها على إدراك المقومات الطبيعية. أما أذا اعتبرنا احتجاجات البصرة عام 2018 مُقدَمة وبداية لتشرين وبلحاظ وحدة الجمهور والامتداد الجغرافي، فقد مَثَّل تدهور البيئة الطبيعية وتبديد الموارد مُحفزان رئيسان لتلك الاحتجاجات[1].

إذ أثَّر الجفاف وبشكل مباشر في الحياة اليومية لمواطني الإقليم، بعد تعطيله العديد من الأنشطة الاقتصادية كالزراعة وصيد الاسماك وتربية الحيوانات، كما تسببت شحة المياه في تعطيل العمل في مصفاة البصرة الرئيسة للنفط، وبالمثل كان لقرار الحكومة بتعليق زراعة محصول الرز والخضروات الصيفية وسط العراق أثر في الاضرار بالاقتصاد المحلي وسُبل العيش اليومي للمواطنين، وبالتالي الدفع باتجاه الاحتجاج واتساع نطاقه الجغرافي[2].

من جانب آخر فقد كان لنقص المياه وارتفاع نسبة الملوحة في شط العرب إلى 25000 جزء في المليون، أي 25 ضعف الحد الأقصى الآمن، مع تَعثُّر مشروع المياه النقية في البصرة أكبر الأثر في عطش طائفة واسعة من السكان المحليين، وتفاقم آثار التلوث سِيما بين الطبقات الفقيرة والمُهمشة حيث سجلت دوائر الصحة أكثر من 118000 حالة تسمم خلال عام 2018[3].

وعموما فإن مدى استجابة الحركة للجغرافية السياسية للإقليم بِشقها الطبيعي، أبعد من مجرد مطالب وهتاف المُحتجين، ذلك أن الطبيعة الإنسانية تندفع باتجاه التعامل ونفس المشكلة، وليس أسبابها البعيدة وغير المنظورة للعامَّة وهو ما نحن فيه، غيَّر إن إمعان النظر في ظاهرة الحِراك التشريني يكشف عن جملة من الاستجابات غير المُعلنة تجاه المقومات الطبيعية أبرزها:

1 – الوحدة الجغرافية للإقليم: مُتمثِّلة في المساحة والشكل والطبوغرافية، والتي انعكست إيجابا في وحدة المشكلات والمُسببات وآثارهما العامَّة، ومع وحدة بشرية عِرقية وقَبلية في وحدة الاستجابة وردَّة الفعل تجاه ذات المشكلات وتتابع انتقالها من مدينة إلى أخرى تباعا، فنجد مثلا أن شحة وتدني مناسيب المياه قد أسهما في انتقال واتساع دائرة الاحتجاجات من البصرة إلى بقية محافظات الجنوب فالوسط عام 2018، وفي تفاقم الأوضاع وتسريع انطلاقها عام 2019.

ومع سرعة وتلقائية ردَّة فعل الجماهير، فقد تَمَثَّلت تشرين في مركزين للاحتجاج على مستوى الإقليم، الأول في بغداد المدينة المهيمنة إداريا وسياسيا، والثاني في ذي قار المهيمنة في تاريخ التمردات والحركات الاحتجاجية، مع ثِقل سياسي وثقافي جنوب العراق، الأمر الذي دعم

(1) Enabling Peace in Iraq Center (EPIC),The Long Game: Iraq's "Tishreen" Movement and the Struggle for Reform October 2021, P39.
(2) Ibid. P40.
(3) Basra is Thirsty: Iraq's Failure to Manage the Water Crisis, uly 22, 2019.

زخم واستمرارية الحركة وتماسكها. سِيَّما مع قطع الطرق الرئيسة في محافظات ذي قار والبصرة وميسان، وطريق ميناء أم قصر في البصرة، والطرق المؤدية للحقول النفطية والمنافذ الحدودية في محافظتي البصرة وميسان لإحداث مزيد من الضغط[1].

2 – طبيعة المُناخ السائد: تقدم أن مُناخ الإقليم وبصفة عامَّة هو المُناخ الصحراوي، حيث الجفاف والتطرف سِمة عامَّة، مما ارتبط بحياة مواطنيه وتاريخهم الحضاري، وفيما يخص حركة تشرين فقد ساهم المُناخ وبشكل مطرد بتفاقم الأزمات والضغوط البيئية والخدمية، سِيَّما مع تواتر موجات الحر وانقطاعات التيار الكهربائي، نتيجة لتعليق إيران حصة العراق من إمدادات الطاقة (1000 ميكا وات) مما تسبب وبشكل مباشر في احتجاجات عامي 2018 و2019[2].

من جانب آخر: فإن ثَمَّة علاقة بين النشاط الشعبي الاحتجاجي وتقلبات المُناخ، وكاتجاه عام تتصدر أشهر تشرين وكانون تاريخ النشاط الاحتجاجي في العراق، وأشهر نيسان وأب وتموز تاريخ تمردات القبائل وسط وجنوب الإقليم، وتموز تاريخ الانقلابات العسكرية، أما بعد 2003 فيتصدر شهر آب بدايات الحركات الاحتجاجية المطالبة ضد انقطاع الكهرباء ونقص الخدمات وأشهر آذار ونيسان وحزيران وكانون سواها من الحركات[*].

3 – ثِقل الجوار الجغرافي: بمعنى مدى تأثير دول الجوار الجغرافي على مجمل الإحداث السياسية في الإقليم، ذلك أن ثَمَّت مؤشرات جغرافية سياسية تكشف عن حجم التدخلات والأعباء المُلقاة على عاتق الوحدة السياسية (دولة أو إقليم) من جوارها الجغرافي، أو ما يُصطلح عليه تحملها مسؤولية إدارة شؤون الجوار (vicinal affairs)[3].

إذ يجاور الإقليم الاحتجاجي ثلاث دول يُقابل كل منها (56.207كم^2) أو ما يُعادل (33.3%) من إجمالي مساحته، وبثِقل جوار جغرافي[**] لها يبلغ (667) بالألف، وهو مؤشر مرتفع للغاية نتيجة زيادة عدد جواره الخارجي.

أما بقياس أطوال الحدود السياسية للإقليم مع تلك الدول والتي تبلغ (1364كم) فإن مؤشر

---

(1) Hashim Al-Rikabi, The Rising Tide of Change in Iraq: An Assessment of the 2018 and 2019 Protests, the Arab Reform Initiative, 2019, P3 – 4.

(2) Gregor Jaecke, David Labude and Regina Friese, Jugendrevolte oder identitätsstiftende Bewegung? Eine Anatomie der Massenproteste im Irak, p126.

(*) للتفصيل يُنظر:

- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول والثالث، ط7، دار الرافدين، بيروت، 2008.

- محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس، بيروت، 2015.

(3) نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، دار الكتب لطباعة والنشر، بغداد، بلا، ص30.

(**) م ث = (1-1/ن) ×100 حيث م ت = مؤشر ثقل الجوار، ن = عدد دول الجوار، ويلاحظ انه كلما زادت قيمة المعامل كلما زادت أعباء الجوار الملقاة على الوحدة السياسية وبالعكس.

احتكاك الحدود[*] نحو (187%) وهو مؤشر مرتفع، والقاعدة كلما زادت قيمة معامل احتكاك الحدود، زاد معها توتر العلاقات وحجم الضغوطات بين الوحدة السياسية وجوارها الجغرافي[1].

وبلحاظ هذه المؤشرات فإن الحركات السياسية في الإقليم كما العراق عموما، تواجه تدخلات وضغوطا سياسية من دول الجوار مدعومة بانفتاح وتداخلات بشرية كبيرة، سِيَّما مع بساطة الحدود وضعف الحكومة المركزية، وقد مَثَّلت احتجاجات تشرين استجابة حقيقية لتلك المؤشرات سواء في أسبابها وتسلسل أحداثها ونتائجها ومواقفها الخارجية كما سيأتي.

المبحث الثاني: ديناميكيا الاحتجاج والخصائص البشرية لسكان الإقليم الاحتجاجي

اولاً: تطور الاحتجاجات ومؤشرات الرفض الاجتماعي

تقدم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت مبدأ الهويَّة عِرقية ومَذهبية اساسا للتمثيل السياسي للمكونات، ونتيجة ذلك تسيس هذه الهويات وصعودها لتغدو ظاهرة حزبية شعبية وجماهيرية، وبمنطق التوافقية السياسية تمت هيكلة النظام الجديد على أساس المحاصصة كشرعيَّة للتمسك بالسُلطة ومراكز القوة والثراء.

من ثَمَّ فقد أثَّرت ظروف الاحتلال وتباينات المواقف: بين المقاومة والتنافس للسيطرة على رمزيَّة وموارد الدولة، وبين تأكيدات الهويَّة والهويَّة المعاكسة، في الانتقال من تسيس الهويَّة إلى عسكرتها، ومن تغذيتها بوضع الضَحيَّة بالنسبة للبعض إلى تغذيتها بوجود التهديد خارج المجموعة مما تسبب في انقسام المجتمع الوطني ودخوله في صراعات مَذهبية وعِرقية[2].

بحلول عام 2011 حدثت نَقلة نوعيَّة اجتماعية وسياسية، إذ برزت وخلال أكثر من 200 تظاهرة للمدة بين 2011– 2019 حالة من رفض ونفور الواقع السياسي، وانفصال المجتمع غَيَّر المُتَحَزّب عن الطبقة السياسية، في حين أن ما صدق عليه أنه حركات احتجاجية منها، كشفت بالإضافة إلى ذلك عن انفصال بين ثقافة سياسية تُسوَّق لحاكميَّة الإيديولوجية والأثنية، وثقافة سياسية ناهضة تدعو لحاكميَّة الهُويَّة الوطنية وسياسة القضايا العابرة للجماعات[3].

(*) م ح = (1- ن ل / م) × 100 حيث م ح = مؤشر احتكاك الحدود، ن = عدد سكان الإقليم (23074497) (بحسب تقديرات 2019)، ل = طول الحدود مع دول الجوار (1364كم)، م = مساحة الإقليم (168620كم2)، والقاعدة كلما زادت قيمة معامل المؤشر زادت احتمالات الاحتكاك بين الوحدة السياسية والدول المجاورة لها.
ينظر : صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2000، ص17وص 22.

(1) صبري فارس إلهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتكية استشرافية عن الوطن العربي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2000، ص22.

(2) فالح عبد الجبار، مصدر سابق، ص8.

(3) Hafsa Halawa, Iraq’s Tishreen Movement: A Decade of Protests Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, European Union, 2021, p3.

وتفصيلاً: فقد مَثَّلت احتجاجات 2011 البداية العملية لسلسلة من الحركات الاحتجاجية المَدنية العابرة للقومية والطائفية على مستوى القاعدة، أعقبها وخلال أزمة سحب الثِقة من رئيس الوزراء مُمثلا بزعيم دولة القانون عام 2012، تكتلاً وطنيا على مستوى النُخبة عابرا للأثنية يجمع الصدر والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني ضد تكتل الأحزاب الداعمة لشخصه.

ثم جاءت احتجاجات 2015 وسط وجنوب العراق، لتؤكد بالإضافة إلى المطالب التقليدية مطالبا بدولة مَدنية رافضة للقوُلَبة الإيديولوجية للسياسة، ولفشل الإسلام السياسي في إدارة الدولة، وهذه المطالب تحديدا استتبعت تبعات اجتماعية وثقافية وسياسية خطيرة، إذ أمعنت في تفتيت الهُويات الجانبية سواء على مستوى القمة أو القاعدة، كما أثرت في خريطة وتوازنات القوى بين الكتل السياسية في الفضاء الشيعي ولاحقا السُني[1].

فعلى مستوى القمة تجسدت الإنتقالة في احتجاجات الصدر 2016[*] و2017، والتي تطورت إلى اعتصام فاقتحام الصدر للمنطقة الخضراء، وسواء أكانت مطالب الصدر بالإصلاح لترسيخ مكانته الاجتماعية أم لتأكيد التزاماته السياسية تجاه قاعدته الشعبية. فإنها نفسها تُعد مدفوعة بغضب متزايد ومعارضة حقيقية لهيكل ومُخرجات النظام السياسي.

في حين تجسدت على مستوى القاعدة باحتجاجات البصرة فبقية محافظات وسط وجنوب العراق عام 2018، كردة فعل ضد الفساد ونقص الخدمات، يمكن أن تُترجم: بأن ثَمَّة تركز للاحتجاج في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية بغداد والجنوبية منها، وأن هناك توجهات مجتمعية قد حَدَدَت خيارها تجاه الطبقة الحاكمة بالمطالبة بحكومة تكنوقراط.

فضلاً عن ذلك فإن المجيء برئيس للوزراء في تسوية تفاوضية وبمباركة من المؤسسة الدينية، أثبت انعطافة سياسية لسُلطة مؤسسات الدولة بصفتها المَدنيَّة تجاه المرجعية بصفتها الدينية، والتي باتت تؤدي دورًا سياسيًا أكثر علانيةً منذ عام 2006[2].

وبالرغم من وحدة المطالب للاحتجاجات السابقة، فقد مَثَّلت احتجاجات 2018 امتدادا للاحتجاجات المَدنية عام 2015 وليس لاحتجاجات التيار الصدري لجهة مَدنيتها وعفويتها، ولكن بغضب أكبر ومتواصل من قِبل المُحتجين، فاقمته قناعة أكبر في استخدام التعبئة الشعبية كأداة اجتماعية للضغط، فضلاً عن عنف القوات الأمنية المدعومة بجهات مسلحة غير حكومية[3].

وبناءً عليه: لم تكن حركة تشرين حدثا اجتماعيا طارئا كما لم تكن حدثا سياسيا كذلك، سواء

---

(1) فالح عبد الجبار، مصدر سابق، ص7.

(*) قاد التيار في 4 آذار نفس العام مظاهرة مليونية في النجف الاشرف في الذكرى الرابعة لسقوط بغداد.

(2) Harith Hasan, "The Subtle Power of Sistani", in Diwan, 14 November 2019.

(3) Matthew Schweitzer, Protests in Southern Iraq Intensify: Is Instability to Follow?, in IPI Global Observatory, 24 July 2018.

في ثقافة الاحتجاج ضد قَوّلبت النشاط السياسي بالأثنية والمكوناتية، أم في ثقافة المطالبة بدولة مَدنية تعتمد المصالح الوطنية أساسا للتمثيل، أم في كونها رَدَّة فعل تجاه أهم متناقضات العملية السياسية بين صيف 2018 والأول من تشرين الاول 2019: والمُتمثَّلة بأزمة سياسية أفضت إلى رئيس وزراء توافقي غير مُنتَخب، وفشل سياسي واقتصادي في معالجة فشل الموازنة وتردي الأوضاع والخدمات الاجتماعية، وعدم تحجيم نفوذ الجماعات المسلحة، بل العكس تماما بتقنينها في عملية مستمرة لتطبيع الهيمنة والفساد السياسي[1].

وكما في احتجاجات 2015 و2016 و2017 و2018 فقد مَثَّلت تشرين وبصورة أجلى ديناميكية للخلاف السياسي داخل المكون الشيعي، فالمُحتج والمُحتج عليه كلاهما من ذات المكون وسط وجنوب العراق، ولكن لا بمعنى إيجاد تنظيم سياسي مضاد، بل بمعنى التميز بين الهويَّة المَذهبية كهويَّة ثقافية اعتقادية "والهويَّة المَذهبية كهويَّة سياسية لبناء فعل سياسي موحد، وتوليد خطاب لتوحيد الجماعة، وتَغذَّية الفعل الجمعي"، سواء بترسيخ فكرة الضَحية أم بفكرة الحق في الحكم المهدد بخطر الآخر فعلاً أو تخيلاً كما حدث مع أحزاب المُعارضة بعد 2003[2].

وجدير بالاعتبار: فإن تَغذيَّة الهويَّة بالانتقال من وضع الضَحية إلى وضع التهديد خارج المجموعة مع بلوغ الأحزاب الإسلامية السُلطة، ثم إلى وضع الحق فيها وعدَّه حقا مطلقا، قد نَفَّر القواعد الشعبية منها وفصل بينها وبين نُخب السُلطة، وعاظم من الميول الاحتجاجية لتلك القواعد، بل والنَزعات الفكرية تجاه الليبرالية والعلمانية المناهضة لأيديولوجيا الأحزاب الحاكمة وإدانتها بالتطرف والطائفية، بل وتحميل المؤسسة الدينية مسؤولية صعودها وحمايتها[3].

وأبعد من ذلك أدى إلى انقسام مجتمعي كامن بين جيل متنامٍ صاعد رافض للحزبية وللنُخب وبين جمهورها ودُعاتها، ولَمَّا كانت حركة تشرين كما بقية الاحتجاجات المرصودة بمجملها احتجاجا على النُخب الحاكمة في مناطق شيعية أو ذات أغلبية شيعية، فمعنى ذلك أنها تشارك قواعد تلك النُخب ذات المدن والمناطق، ما يؤشر حالة من الانقسام الفكري والانشطار الاجتماعي، حيث قواعد شعبية تمنح طبقة سياسية شرعيتها وأغلبية اجتماعية بحسب نسب المشاركة تُقاطعها، وتستمر تحمل عبء ومخاطر الاحتجاج طلبا للتغيير وتصويب الوضع[4].

---

(1) Ranj Alaadin, Containing Shiite Militias: The Battle for Stability in Iraq, Policy Briefings, in Brookings Doha Center, December 2017.
http://brook.gs/2jZ9CP8.

(2) فالح عبد الجبار، مصدر سابق، ص8.

(3) المصدر نفسه، ص22.

(4) Hafsa Halawa, "The Forgotten Iraq", in MEI Policy Papers, No.7 - 2020, March 2020, https://www. mei.edu/node/80974.

الأمر الذي يُفسر إصرار ناشطي وجمهور تشرين على تقديمها كحركة شعبية اجتماعية، رافضة لثقافة الهويَّة والقوى السياسية الداعمة لها، واعتبارها نهجا جديدا يواكب تطور الحركات الاجتماعية الحديثة، كدالَّة على نضج وحيوية المجتمع، وقدرته على إعادة إنتاج هويَّته الوطنية وإحداث زخما وتعبئة جماهيرية واسعة ومستمرة.

كما يُفسر عفوية الحركة بمعنى استقلالها ورفضها الانقياد للنُخب التقليدية، وإنما اعتمادها وحدة الحركة وبلورة قيادات مَيدانية ذات قدرة وكفاءة في خلق مساحة واسعة للتظاهر، وخبرات متراكمة منذ احتجاجات 2011 في استخدام منصات التواصل وخلق الفضاء العام للتعبئة.

وعليه فإن نَقد عفوية الحركة بالحد من قدرتها على بلورة مطالب واضحة للضغط على الحكومة[1]. مردودٌ بلحاظ نضج وشمولية المطالب والقدرة على الاستمرارية، وجليٌ أن عَفويَّة تشرين تتمثَّل في جانبين: جانب إيجابي يُمثّل مصدر قوَّة للحركة من جهة عدم وجود قيادة معينة يمكن احتوائها أو مساومتها، وجانبا سلبيا لِما تقدم من أن بناء الحركة لهويتها الخاصة، غالبا ما يعتمد معارضة أعضاءها ورفضهم الغير خارجها وبالتالي انطوائها وانكماشها داخليا.

ثانياً: صناعة الرموز والمعاني (Making Meanings)

تقدم أن حقيقة الحركات الاجتماعية ليست مجرد أداة للمناشدات الشعبية، بقدر أَوْلَويَّتها كأداة لصناعة المعاني والتلاعب بها وبناء التحالفات والشبكات الاجتماعية، بل وصناعة الفرصة السياسية، أي صناعة ثقافة الخلاف في المجتمع بثلاثة اتجاهات، الشكل (14. أ):

اتجاه يستهدف بناء هُويّة مقاومة وطنية على أحد الأسس السائدة دينية أو ثقافية أو ايديولوجية[2].

وفي هذا الصدد اعتمد ناشطو تشرين أرسال الرسائل المُرَمّزة لتمييز انفسهم، بتقديم الهويَّة الوطنية كثقافة جامعة لجميع الثقافات القومية والطائفية والإيديولوجية السائدة، ثم محاولة تشكيل الرأي العام وكسب التأييد للمنافسة على الفضاء العام ومجابهة السُلطة.

اتجاه آخر: يستهدف تأطير حدث الاحتجاج، بمعنى إعادة تعريف الواقع من خلال ترَّميز المواقف والأحداث، كأن يتم إنتاج قضايا غير مقبولة أو إعادة إنتاج قضايا كان يُنظر إليها سابقًا على أنها مقبولة بتصّويرها غير مقبولة وغير اخلاقية[3]. وقد عَمد ناشطو تشرين والمنصات

---

(1) حيدر محمد الكعبي وعلي لفته العيساوي، دور المرجعية في تظاهرات تشرين – دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من 1/ 10/ 2019 ولغاية 15/ 3/ 2020، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الأشرف، 2021، ص16.

(2) David Snow and Robert D Benford. "Master Frames and Cycles of Protest." in Frontiers in Social Movement Theory, edited by A. Morris and C. McClurg Mueller. New Haven, CT: Yale University Press. 1992, p137.

(3) McAdam, Doug, Sidney Tarrow, and Charles Tilly. 2001. Dynamics of Contention New York and Cambridge: Cambridge University Press, p45.

الثقافية الداعمة إلى إبراز المظالم وربطها بالواقع الاجتماعي كأولويَّة من أوْلَويّات سياسة الخلاف، كما عَمدوا إلى محاولة اختراق مشاعر المواطنين ومناغمة ميولهم وتوجهاتهم الثقافية.

فضلاً عن تعبيرات الهويَّة بالاقتصار على رفع العلم العراقي والهتافات والبوسترات ضمن مادة معينة تؤكد ذلك، وضمن هياكل مادية وفضاءات عامَّة ذات رَمزيَّة وطنية وتاريخية، وتحويلها إلى أماكن نابضة بالحياة وحرية التعبير، فضلاً عن رسومات الجدران وأعمال الفن والصمود مما يعكس توجهات المُحتجين وهويَّتهم السياسية، وحجم التضحيات التي قدموها لأجل التغيير وتحدي الأنماط المهيمنة[1].

وعن مدى تفاعل الحركة مع القيم الاجتماعية المهيمنة على مستوى الإقليم ومدى نجاحها في حشد تعبئة اضافية تُديم زخم واستمرار الحركة. على أساس أن حقيقة التأطير رسالة للمجتمع كما هي رسالة للحكومة، وأن تأطير حركة ما مما يتنافسه أكثر من فاعل سياسي أو مجموعة ثقافية سائدة، مما يُحتم على أعضائها تقديم ما يُقنع الآخرين ممن تُجانب تَصوّراتهم الواقع أو ممن يتقبلونه وإن تعاظمت الإهانات وعدم المساواة في الحياة اليومية[2].

فالظاهر أن تركيز الحركة على الظلامات وتغييب الهويَّة الوطنية، لم يبلغ مبلغا يدعمها مع احتدام المنافسة بين الأطر والأطر المضادة. وما تسنى من بناء نمط متكرر من الخطاب السياسي فيما يُعرف بالمظلومية والوطنية كمقدمة لبناء حركة احتجاجية راسخة، لم يُطوّر باقتراح المعالجات وتقاسم الأطر والتفسيرات مع الغير المحتمل أو المنافس بعد انطلاقها[3].

اتجاه ثالث: يستهدف إثارة عواطف المجتمع ولمس مشاعر أفراده لتحقيق أكبر قدر من التضامن والحشد الجماهيري، والإدانة الاخلاقية للخصماء، من ثَمَّ فإن عملية الجمع بين هذه المتغيرات الثلاث وإحداث التفاعل والتكامل بينها، سيحقق للحركة ميزة التضامن في حلقة سياسة الخلاف، والذي تتفاعل بواسطته الحركة الاحتجاجية مع كل من الحلفاء والمعارضين والسلطة في ذات الوقت وتؤثر في قاعدة عريضة منهم[4]. الشكل (14. ب).

وفي هذا الصدد أدت وسائل التواصل الاجتماعي دورا مهما في تعريف المجتمع بمعاناة وتضحيات المُحتجين، فضلاً عن محاولات مشاركة الجماعة رموزها وطقوسها الدينية والعبادية، من قبيل المشاركة في مراسم زيارة أربعينية الأمام الحسين عليه السلام بتاريخ 6/ 10/ 2020،

(1) Enabling Peace in Iraq Center (EPIC),The Long Game: Iraq's "Tishreen" Movement and the Struggle for Reform October 2021, p70.

(2) David Snow A., Sarah A. Soule, and Hanspeter Kriesi, eds. 2004. The Blackwell Companion to Social Movements. Malden and Oxford: Blackwell, 2004, p20 – 21

(3) McAdam, Doug, Sidney Tarrow, and Charles Tilly, op.cit, p48 – 49.

(4) Jaffrelot, Christophe. 1996. The Hindu NationalistMovement and Indian Politics. 1925 to the 1990s. New Delhi and New York: Penguin, 1996, p391-392.

والتفاعل مع بيان المرجعية في 7/ 2/ 2020، المتضمن إدانتها لكل اعتداء ضد الحركة ومن أية جهة كانت(*)، إذ هتف عديد المُحتجين في النجف وبغداد وذي قار وكربلاء تأييدا للبيان، مع تفرَّد معتصمي ذي قار بإرسال رسالة عهد وثناء إلى المرجعية الدينية ممثلة بالسيد السيستاني(**).

الشكل (14) عناصر الحركات الاحتجاجية وتحقيق التضامن المجتمعي

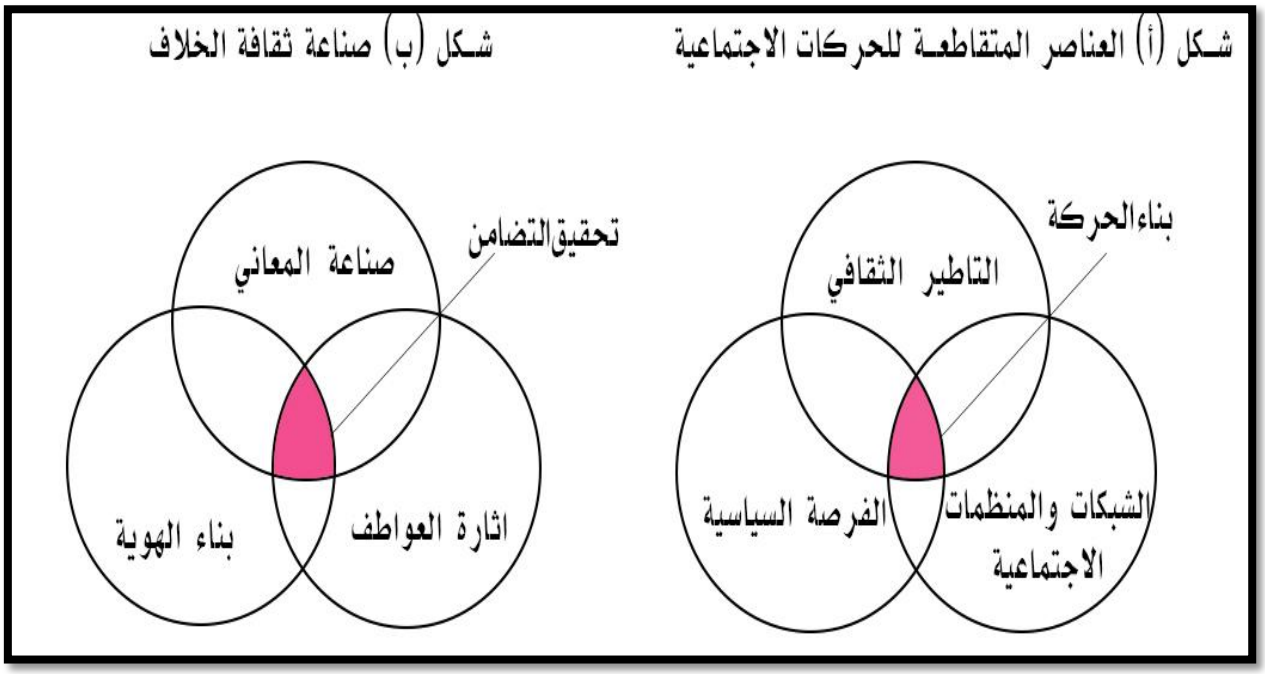

المصدر: عمل الباحث

غير أن ذلك لم يرق إلى حد فاعلية الأطر، لحقيقة فقد الحركة لطائفة واسعة من جمهورها من السياسيين المخضرمين والصدريين المشاركين وعدم اكتسابها جماهير محتملة، وبما أثَّر في زخمها وثِقلها وساهم في انحسارها، في حين نجحت أحزاب السُلطة بعزلها عن بيئتها الاجتماعية بصناعة أطر مضادة بالتشكيك والاتهام وإبراز ما يتعارض وتقاليد وسلوكيات اجتماعية راسخة. لاسِيَّما مع اعتماد المُحتجين في آخر مراحل الحركة الضغط اسلوبا لإدامة زخمها من قبيل قطع

(*) حدث هذا بعد محاولة انصار الصدر من اصحاب القبعات الزرق الدخول إلى ساحة الصدر بين في النجف الأشرف، مما تسبب بمقتل 6 اشخاص وجرح 41 آخرين، اعقبها صدام في كربلاء في 6/ 2/ 2020، يُنظر:
- حيدر محمد الكعبي وعلي لفته العيساوي، دور المرجعية في تظاهرات تشرين – دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من 1/ 10/ 2019 ولغاية 15/ 3/ 2020، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الأشرف، 2021، ص210.

(**) مما جاء في الرسالة "نحن معتصمو ساحة الحبوبي نثمن وقوفكم الأبوي ومساندتكم المتواصلة لنا في ثورتنا العظيمة التي خرجت من رحم المعاناة من أجل توفير العيش الكريم وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة" وتابعوا " كنت انت الوحيد المناصر من بعد الله ووصفتنا بالاحبة لك وإن هذه الصفة لشرف عظيم" وتابعوا أيضا "نعاهدك بان نكون على قدر المسؤولية لإرجاع الوطن وسنكون منفذين لتوصياتك المستمرة للحفاظ على سلمية وهيبة ثورتنا لنرد لك جزء بسيط من ابويتك لنا جميعا وهو إدخال السرور لقلبك المليء بحبنا". يُنظر:
- وكالة نون الخبرية، معتصمو الناصرية يشكرون السيستاني: كنت الناصح الراشد، نشر بتاريخ 8/ 2/ 2020.

الطرق ومحاولات تعطيل الدوام الرسمي للدوائر والمؤسسات المَدنية والتربوية، والتمادي في إجبار موظفي وإدارة تلك الدوائر لتحقيق ذلك، فضلاً عن مهاجمة مقار بعض الشركات النفطية في البصرة وميسان ومكاتب بعض الأحزاب السياسية ونواب البرلمان في محافظة ذي قار[1].

أما عن ثقافة وتوجهات المُحتجين، فتكشف تفضيلات المُحتجين الواردة في بيانات الجدول (16)، تجاه الدين والتدين كثقافة اجتماعية مهيمنة على بقية الثقافات توجها إيمانيا بنسبة (92.35%) بينهم (37.94%) مؤمن غير متدين، و(47.06%) متدين معتدل، في قِبال (7.64%) وصفوا انفسهم بلا ديني أو ملحد. وتجاه دورهم السياسي ومدى ثقتهم بالنظام والعملية السياسية فيمكن وصفهم بالاغتراب وانعدام الثِقة، الأمر الذي يُفسر عزوفهم عن الأحزاب، ووصفها أخلاقيا بالفاسدة بنسبة (65%) وسياسيا بالطائفية واللاوطنية بنسبة (35%)[2].

وحيث إن انعدام الثِقة بالنظام السياسي حالة اجتماعية عامَّة أو غالبة، فهي بهذه الحيثية تشكل وازعا إيجابيا للناشطين السياسيين، يُصيَّر المجتمع بأكمله جمهورا محتملاً للحِراك الاحتجاجي. وبحسب أدبيات علمي السياسية والاجتماع فأن انعدام الثِقة بالنظام تعبير عن حالة من العداء الشعبي تجاه النُخب السياسية الحاكمة ومؤسسات الدولة، وأيضا عن حالة من السخط الشعبي العام تجاه النظام السياسي ككل.

إذ لم يلبِ طموحات وتوقعات رعاياه وقواعده الشعبية فضلاً عن احتياجاتهم الضرورية، ومقتضى ذلك تآكل شرعيَّة النظام السياسي بأكمله، في حين يؤشر انعدام الثقة على مستوى النُخب حالة من تفشي ثقافة الفئوية والتحزَّب والاصطفاف السياسي واستبعاد الآخر، مما يجعل النظام هشا وقابلا للاختراق[3].

وانعكاس ذلك في تفضيلات المُحتجين لنوع الحكم، إذ فضل (84.31%) منهم نظام الحكم الرئاسي الديمقراطية على الحكم البرلماني الكائن، إذ لم يحظ إلَّا بنسبة (6.57%) فقط، في حين حظي نظام الحكم الدكتاتوري المدني بنسبة (3.33%) والعسكري بنسبة (5.78%)[4].

ثالثاً: التعبئة الاجتماعية وذخيرة الاحتجاج

استندت تشرين إلى قاعدة جماهيرية واسعة في الإقليم مع تأييد شعبي غير معهود في عموم العراق، وبالرغم من تنوع الفئات المشاركة وتفاوت تحصيلها الدراسي إلَّا إن معظمها يُصنف ضمن الطبقة الدنيا ومتوسطة الدخل، كدالة لتوثيق الحرمان النسبي في سياق التعبئة العامَّة.

---

(1) احمد قاسم مفتن، التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق: رؤى سياساتية، مؤسسة فريدريش ايربت، عَمان، الاردن، 2020، ص18.

(2) فارس كمال نظمي ومازن حاتم، مصدر سابق، ص62.

(3) احمد قاسم مفتن، مصدر سابق، ص10.

(4) المصدر نفسه، ص54.

الجدول (16) توجهات وتفضيلات المُحتجين حول التدين وطبيعة الدولة المرغوب فيها

السؤال	الإجابة	الأفراد	النسبة %	السؤال	الإجابة	الأفراد	النسبة%
موقفك من الدين	متدين جدا	75	%7.35	الدولة التي تؤيد قيامها	مدنية	892	87.45
	متدين	480	47.06		دينية	128	12.55
	مؤمن فقط	387	37.94		المجموع	1020	%100
	لا ديني	54	5.29	الدور السياسي للمؤسسة الدينية	إيجابي	49	4.80
	ملحد	24	2.35		سلبي	660	64.71
	المجموع	1020	%100		بينهما	311	30.49
					المجموع	1020	%100

المصدر: فارس كما نظمي ومازن حاتم، احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها، ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص49 – 53.

وبحسب بيانات جدول (17) فقد مَثَّلت فئة الشباب بين 21 – 30 الفئة الغالبة بين بقية الفئات العمرية المشاركة، إذ بلغت (49.10%) فيما بلغت نسبة مَن هم دون الثلاثين سنة (69.60%) وبمعدل عمري بين 26 – 29 سنة من كلي المُحتجين، دونما يعني ذلك معارضة الأجيال الأكبر للاحتجاجات، وإنما وجود فرق في طبيعة التقييم السياسي للوضع. فبينما تنتظر الأجيال الأكبر سنا التغيير من الحكومة، اثبتت الأجيال الأصغر سنا رؤيتها في تحدي السُلطة لانتزاع حقها[1].

أما بالنسبة للتحصيل العلمي لعموم المُحتجين، فنجد أن نسبة طلبة الثانوية (41.20%) ثم طلبة الجامعات بنسبة (22%) ثم حملة شهادة الدبلوم فأعلى بنسبة (30.80%) مع نسبة مشاركة معتد بها للصَّبية في سن الابتدائية بلغت (13.60%) أما بالنسبة لفئة الشباب خاصة فقد مَثَّل طلبة الثانويات نسبة (41.90%) فطلبة الجامعات وحملة الشهادة الجامعية بنسبة (38.60%) في حين سجل حملة شهادة الدبلوم حضورا أقل بنسبة (5.20%).

وحقيقة هذا الجيل بحسب بيانات الجدول (18)، كونه امتدادا لجيل مُهمش غير مُتحَزِّب من الشباب ، مَثل الحِراك الاحتجاجي الصاعد في العراق منذ عام 2011 بنسبة (64.71%)، يفهم الديمقراطية كوسيلة لمواجهة انحرافات السُلطة بنسبة (83.53%)، وتقَّويم الخلل والإحباطات بعيدا عن الفواعل التقليدية، ويؤمن بالاحتجاج سبيلاً للتغيير بنسبة (69.31%)[2]. كما أنه أظهر وخلال أكثر من 200 تظاهرة للمدة بين 2011 – 2019 رَدَّة فعل مضخمة قد تصل إلى حَدّ التمرد لإحياء الهُوية الوطنية والمواطنة والعدالة الاجتماعية[3].

(1) Iraq’s protests haven’t yet changed the system — but they’re transforming Iraqis’ belief in themselves, washingtonpost, December 10, 2019.

(2) فالح جبار، مصدر سابق، ص20.

(3) حارث حسن، احتجاجات العراق: حركة اجتماعية جديدة تتحدى السُلطة الطائفية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط: https://carnegie mec.org/experts.

الجدول (17) الفئات العمرية والتحصيل الدراسي للمُحتجين وفئة الشباب دون 30 سنة

الفئات العمرية للمُحتجين		التحصيل الدراسي للمُحتجين		التحصيل الدراسي للشباب 30 سنة فأقل	
الفئة العمرية	النسبة %	التصنيف	النسبة %	التصنيف	النسبة %
20 فأقل	20.50	أمي	0.80	أمي	0.80
30 – 21	49.10	ابتدائية	13.70	ابتدائية	13.30
40 – 31	14.50	ثانوية	41.20	ثانوية	41.90
50 – 41	8.50	طلبة جامعات	13.50	طلبة جامعات	19.30
60 – 51	5.80	دبلوم	6.20	دبلوم	5.20
60 – فأكثر	1.60	بكالوريوس فأعلى	24.60	بكالوريوس فأعلى	19.30

المصدر: فارس كما نظمي ومازن حاتم، احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها، ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص28 – 31.

الجدول (18) نسب المشاركة في احتجاجات سابقة وتصورات المُحتجين

السؤال	الإجابة	الأفراد	النسبة %
هل شاركت في احتجاجات سابقة	نعم	660	64.71
	كلا	360	35.29
	المجموع	1020	%100
السؤال	الحالة	الأفراد	النسبة %
كيف كانت مشاعرك قبل تشرين	متفائل بالتغيير	507	49.70
	يائس من التغيير	450	44.12
	غير مهم	63	6.18
	المجموع	1020	%100
السؤال	الحالة	الأفراد	النسبة %
كيف تريد للاحتجاجات ان تكون	سلمية دوما	852	83.53
	عنيفة	7	0.69
	عنيفة عند الضرورة	161	15.78
	المجموع	1020	%100

المصدر: فارس كما نظمي ومازن حاتم، احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها، ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص41 – 44.

والأقرب أن منشأ هذا التوجه هو عدم تعاهده أفكار وتوجهات النصف الثاني للقرن المنصرم تجاه العمل السياسي أو النشاط الجهادي ضد نظام البعث، فضلاً عن فشل الأحزاب وامتداداتها في إدارة الدولة برغم تَكَثُّرها واختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها.

من ثَمَّ فإن المساهمة الكبيرة لفئات الطلاب ثانوية وجامعية وحملة شهادات، قد عززت بلا شك من عفوية الاحتجاجات وعدم انقيادها وسلميَّتها، إذ أنَّ هذه الفئات لم تعهد العُنفَ رَدَّة فعلٍ في مواجهة قمع الأجهزة الأمنية وفشلها في إدارة ملف الحركة، ما أدى إلى استقطابها أعداد أكبر من المشاركين ولأكثر من منطقة جغرافية تجمعها ذات القضية أو القضايا المشتركة.

فضلاً عن جيلٍ مخضرم من المثقفين السياسيين، تائقين للتغيير ومُتقنين لقوانين وحدود العمل السياسي، إذ أسهم جمهور من الناشطين المدنيين ومناضلين من الحزب الشيوعي بصناعة الوعي لدى المتظاهرين بالحديث في ساحات التظاهر أو عِبر وسائل الإعلام، فضلاً عن خط مطالب الحركة والتعبير عن افكارها بصورة أكثر نضجا وأدق تعبيرا[1]. وفضلاً عن حضور معتد به من النساء للمشاركة بالحِراك الاحتجاجي مباشرة أو بالدعم لإدامة زخم الحركة، ما يؤشر ذات الميول والتطلعات المشتركة إزاء استمرار الحركة بطابعها السلمي الوطني.

وعن تكتيك المُحتجون لإنجاح وإدامة زخم الحركة، فقد أقدموا وعلى غير الاحتجاجات السابقة، بنصب السرادق والخِيام بقصد إنشاء فضاءات للنقاش والتثقيف بالحقوق المدنية، ودعم المشاركين بالأغذية والرعاية الصحية، فضلاً عن إنشاء المكتبات وتشييد النصب التذكارية ورسم اللوحات الفنية، مما تنتمي لرسوم الشارع ذات الوعي والتوجيه السياسي[2].

وخلال المرحلة الأخيرة من عمر الحركة، أتبع المُحتجون تكتيكا يعتمد التجمع في الساحات العامَّة ذات المركزية العالية، وأحيانا التجمع في مجاميع صغيرة ثم الانطلاق وإقامة الحواجز وقطع الطرقات، لتصعيد الاحتجاجات إلى مستوى العصيان المَدني[3].

رابعاً: حضرية حركة تشرين الاحتجاجية

يمكن تصنيف حركة تشرين بلحاظ البيئة السكنية للمُحتجين وطبيعة محفزات الاحتجاج ضمن الحركات المَدنية الحضرية، وتحديدا أقاصي المدن والعشوائيات والأحياء الفقيرة والمتوسطة، وما ظهر من مشاركات عشائرية في ذي قار والسماوة أو مُمثلين عن العشائر في ساحات الاحتجاج لبقية المحافظات، فالأقرب عَدَّه مما يرتبط بالتجمعات العشائرية المَدنية.

وظاهر الأمر أن مَدنية السكن والمطالب تكشف عن رغبة أولئك السكان بالعيش الكريم في بيئة حضرية ملائمة، وحقيقة ذلك من منظور الجغرافية السياسية النَقدية والماركسية المعاصرة، دِلالة عن مقاومة سكان الحضر تجاه تحولات المدن تحت تأثير المصالح الرأسمالية الخاصة، وعن تحديات المدن ضد الهيمنة الثقافية والسياسية والاقتصادية لنُخب السُلطة والمجتمع[4].

وذات الأمر بالنسبة لتشرين إذ يمكن وصفها بردَّة فعل المجتمع المَدني ضد تناقضات الحياة اليومية والبيئة الحضرية، المُنفعلة لِنتاج النُخب المهيمنة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، والتي

(1) مقابلة شخصية مع الناشط السابق في الحزب الشيوعي العراقي صلاح هادي عزيز، بتاريخ 2020/3/5.
(2) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص10.
(3) حوار أجراه الباحث هاشم الهاشمي مع رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في 7/ 10/ 2019.
(4) Petar Kurečić, Studying of urban movements through the paradigms of popular geopolitics and anti - geopolitics, University North, Koprivnica, Trg Žarka Dolinara 1, Croatia, p4-5.

برزت بعد 2003 على شكل تفاوتات طبقية وفئوية ومناطقية حانقة، تُجسد تنظيم وإعادة إنتاج الإحداث وتحولات العلاقات الاجتماعية والأنشطة والأشياء والتصورات لصالح تلك النُخب أولاً.

وبعبارة أخرى يمكن إدراج تشرين من منظور ديفيد هارفي فكرة (الحق في المدينة) ضمن الحركات المناهضة للنشاط السياسي والرأسمالي المتعلق بالسيطرة واستنزاف الموارد العامَّة، وبما يعكس أوضاعا سياسية واقتصادية واجتماعية متناقضة بين أحياء وفئات داعمة للوضع كما هو وأحياء وفئات أخرى نشطة سياسية، لإعادة إنتاج الأوضاع والعلاقات بما يُحقق التوازن والعدالة في التوزيع للقيم المادية والمعنوية[1].

خامساً: جغرافية التأييد الشعبي لحركة تشرين

حظيت حركة تشرين سِيما في بداياتها بتأييد شعبي واسع: وبحسب امتدادها الجغرافي شكَّل الإقليم قوامها ومصدر تأطيرها بالأطر البنيوية الاجتماعية والثقافية، من خلال مشاركة مختلف شرائح المجتمع، ممن أسهموا بلا شك في تشكيل روح الاحتجاج الجامعة لجميع أبناء الإقليم[2].

لاسِيَّما وقد استمرت بتجسيد هذه الروح الجامعة في مختلف مسارات الاحتجاج، مستفيدة من التراجع الملحوظ في سُلطة الهويَّة الطائفية ووحدة المشكلات على المستوى الوطني، إذ تمكن الناشطون من خلال فتح قنوات الاتصال وتبادل وجهات النظر والخبرات السياسية مع نظرائهم السياسيين والاجتماعيين في مختلف المحافظات العراقية[3].

وبحسب بيانات الجدول (19) والشكل (15)، فقد تصدرت محافظات كربلاء المقدسة فبابل فالمثنى فبغداد محافظات الإقليم بالتأييد الشديد للحركة، في حين كانت محافظة ذي قار أقلها وبنسبة (32%) من إجمالي السكان ممَن أيَّدها وبشدة، و(10%) ممَن أيدها قليلاً ونسبة معارضة (14%)، وبرغم تواضع هذه النسبة مقارنة ببقية المحافظات، فقد تصدرت ذي قار مشهد الاحتجاجات في التحدي والمطاولة والقدرة على التفاعل السياسي مع الأحداث وتصدير المواقف.

وعلى مستوى الدولة فقد تمكنت تشرين بتأكيد هوُيتها الوطنية المقاومة، أن تدحض فكرة "انتفاضة شيعية ضد حكومة شيعية" لاسِيَّما مع غياب الخطاب الطائفي ونَقد تكريس الطائفية، ما أسهم أن تحظى وبشكل غير مسبوق بمزيد من الدعم والتأييد في عموم أجزاء الدولة.

إذ ساوقت صلاح الدين محافظات الإقليم في نسب التأييد وبشدة، في حين مَثَّلت الأنبار أقل المحافظات تأييدا وبنسبة (22%) تأييدا بشدة و(24%) تأييدا قليلاً، أما بالنسبة لبقية المحافظات

---

(1) ديفيد هارفي، مُدن متمردة – من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة لُبنى صبري، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017، ص117.

(2) Enabling Peace in Iraq Center (EPIC),The Long Game: Iraq's "Tishreen" Movement and the Struggle for Reform October 2021,p8.

(3) مقابلة شخصية مع الاستاذ يوسف الخزرجي ممثل طلبة جامعة كربلاء اثناء حركة تشرين، 2023/2/25.

ذات الأغلبية السُنية: نينوى، كركوك، ديالى، فقد ساوقت جميعها محافظات الإقليم بنسب التأييد وبشدة، وبالمثل محافظتي السليمانية ودهوك من إقليم كردستان، في حين مَثَّلت أربيل أقل المحافظات الشمالية تأييدا وبفارق (6%) فقط اعلى من محافظة الأنبار.

وعموما لم يكن لتأييد المحافظات السُنية أو ذات الأغلبية السُنية تأثيرا في مجرى أحداث وتطورات ظاهرة الاحتجاج، حيث الاتجاه العام بين السكان هو المَيل للهدوء وضبط النفس لمرحلة ما بعد التحرير، وحيث استحالت اعتصامات 25/ 12/ 2012 – 30/ 12/ 2013 إلى تمرد استتبع احتلال داعش تلك المحافظات في 10/ 6/ 2014.

ومن ثُمَّ صعوبة ترجمة الخروج بتظاهرة دون أن تؤطر بإطار طائفي أو أن تستغلها الخلايا النائمة لإرهاب الوضع وتأجيج الوضع، ولذا فقد اقتصر دعم تلك المناطق بأرسال الوفود إلى ساحة التحرير للتعبير عن التأييد والتضامن السياسي[1].

أما بالنسبة لإقليم كردستان فقد أظهر المجتمع هناك دعمه لتشرين، وزامَنها الخروج بتظاهرات بعد حين منها في محافظة السليمانية منذ 3/ 12/ 2020، إذ أظهرت أنماطا مماثلة من المشكلات والمطالب والفئات العمرية، بدأها المُحتجون بتظلمات اقتصادية وأنشطة سلمية، تَطوَّرت بعد عنف السُلطة إلى سخط على الطبقة السياسية، وإضرام النار في مكاتب أحزاب الديمقراطي والاتحاد الوطني وكوران وبعض المبان التابعة لوزارة التربية.

من جهتها اتخذت السُلطات ذات التكتيكات التي اتبعتها الحكومة المركزية في إخماد الاحتجاجات، من قبيل استخدام الغازات المسيلة للدموع والهراوات والرصاص الحي، وتقييد الوصول إلى النت ومنصات التواصل ومعاقبة المنصات الاخبارية المتعاطفة مع الاحتجاجات.

وعن اقتصارها في محافظة السليمانية دون بقية محافظات الإقليم، فالاستخدام الحزب الديمقراطي الكردستاني إجراءات استباقية ضد المتظاهرين في مناطق نفوذه محافظتي اربيل ودهوك، من قبيل منع التجمعات في الأماكن والساحات العامَّة، واعتقال عشرات الناشطين والصحفيين ومحاكمتهم بتهم التخريب والتجسس[2].

---

(1) Enabling Peace in Iraq Center (EPIC), op.cit. p71.

(2) مركز تمكين السلام في العراق (EPIC)، اللعبة الطويلة: حركة تشرين العراقية والنضال من أجل الإصلاح، واشنطن، مقاطعة كولومبيا 20002، كانون الثاني 2020، ص74 – 75.

الجدول (19) حضور تشرين بين السكان على مستوى الدولة %

المحافظة	اؤيد بشدة	اؤيد قليلا	محايد	اعارض بشدة	اعارض قليلا	لست متأكدا
بغداد	74	11	9	2	1	3
نينوى	58	19	14	--	2	7
النجف	52	24	16	--	3	5
كربلاء	84	8	8	--	--	--
الأنبار	32	24	20	2	--	12
بابل	80	14	6	--	--	
البصرة	55	9	17	--	3	16
الديوانية	52	28	16	--	4	--
ديالى	57	17	11	3	6	6
ذي قار	42	17	13	14	14	--
صلاح الدين	59	8	26	--	--	7
كركوك	60	21	16	--	--	3
المثنى	73	8	7	--	--	12
ميسان	65	21	9	6	4	4
واسط	67	14	13	3	3	3
اربيل	38	39	11	4	4	4
السليمانية	58	21	6	3	3	13
دهوك	55	20	21	4	4	4

Source: Enabling Peace in Iraq Center (EPIC),The Long Game: Iraq's "Tishreen" Movement and the Struggle for Reform October 2021, Washington, DC 20002, p71.

الشكل (15) الحضور الاجتماعي لحركة تشرين على مستوى الدولة %

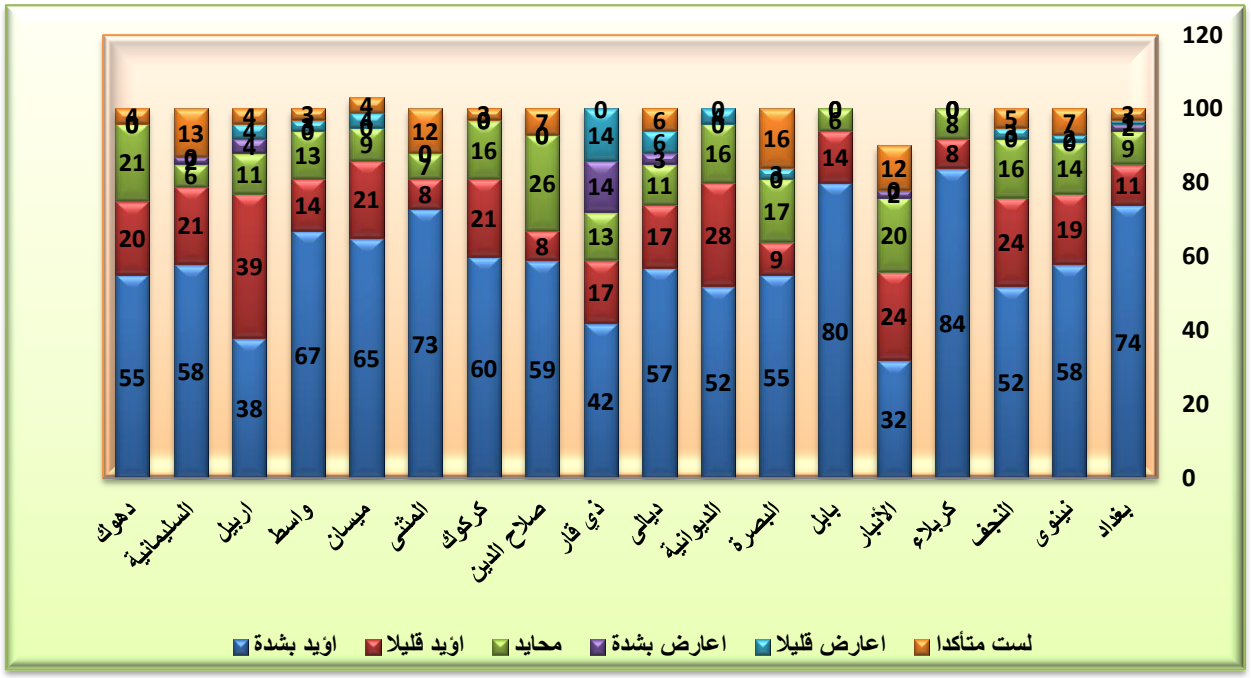

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (19) .

سادساً: البعد الاقتصادي في احتجاجات تشرين

لاشك بأن ما سبق من مؤشرات اقتصادية قد أسهمت وبشدة في خلق مُناخا احتجاجيا عامًا، يجعل من حركة تشرين مصداقا صريحا لنظريات الحرمان النسبي، من ثَمَّ فقد ساهم هبوط أسعار النفط وعدم إقرار ميزانية 2014 وتبديد أموال الدولة بين النهب والعبثية، بتضخيم الاحتقان الشعبي وزيادة الهُوّة بين الشعب والحكومة[1]. في ظل مجتمع يعتمد القطاع العام بشكل شبه تام للعمالة والخدمات العامَّة التي تدعمها الدولة، ما يجعله أكثر المجتمعات تأثرا في رداءة الأوضاع الاقتصادية والخَدمية، وأكثرها تحسسا بتفاوتات الدخل وانعدام الفرص والعدالة.

وكاستجابة لهذا الواقع سَهُل على ناشطي تشرين توجيه المجتمع وتعبئته ضد الفساد ورداءة الأوضاع، وضمان حقه في الوظائف والثروة الوطنية (نازل آخذ حقي)، وهي أس المطالب الأوليَّة لطائفة واسعة من أبناء الحركة، سواء من العاطلين عن العمل والكَسبة أم من أصحاب العقود من الطبقة الضعيفة والمتأرجحة اقتصاديا.

وبحسب بيانات الجدول (20) بلغت نسبة البطالة بين المتظاهرين (59.60%)، في حين بلغت بين فئة الشباب دون 30 سنة (68.70%) وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع نسبة البطالة لعموم العراق عام 2019 والبالغة (12.11)، كما بلغت نسبة الإعالة بينهم (70.40%) وبين فئة الشباب منهم (60.40%)، في حين بلغت نسبة مَن يتراوح دخلهم الأسري بين 251 – 500 ألف دينار (44.90%) مع معدل دخل شهري لأسر مجمل المُحتجين (657) ألف دينار أو ما يساوي (548) دولار أمريكي بحسب سعر الصرف لعام 2019.

وبمقارنة هذا الدخل لعتبة خط الفقر عالميا (1.90) دولار/ للفرد/ يوميا لعام 2015 أو ما يساوي أقل من (60) دولار شهريا أو (70) ألف دينار عراقي للفرد حينها، فإن الدخل الشهري للأسرة العراقية دون مستوى خط الفقر حوالي (420) ألف دينار، بافتراض أن متوسط حجم الأسرة (6) أفراد طبقا لمسح وتقويم الفقر في العراق للعام 2018[2].

ومؤدى ذلك أن (35.78%) من عينة المُحتجين ممَن هم تحت خط الفقر، إذ يقل الدخل الشهري لأسرهم عن (420) ألف دينار، في حين بلغت ذات النسبة بين الشباب دون 30 سنة ممَن هم دون خط الفقر (35.20%)، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة الفقر في عموم العراق (16,5%) من إجمالي عدد السكان عام 2019[3].

---

(1) فالح عبد الجبار، حركات الاحتجاج العراقية من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا، مركز الشرق الاوسط، 2018، ص12.

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية 2018 – 2019.

(3) فارس كمال نظمي ومازن حاتم، مصدر سابق، ص38.

الجدول (20) مستوى الدخل وتصنيف الأحوال المعيشية للمُحتجين

المتغيرات	التصنيف	عدد الأفراد	النسبة المئوية	الشباب 30 سنة فأقل	
السكن	مثلك	571	56.00	421	59.30
	إيجار	304	29.80	202	28.50
	عشوائي	145	14.20	87	12.20
العمل	عاطل	608	59.60	488	68.70
	عمل مؤقت	222	21.80	149	21.00
	عمل دائم	190	18.60	73	10.30
الإعالة	مُعيل لأسرة	718	70.40	429	8.50
	غير مُعيل	302	29.60	281	55.80
الدخل الشهري بالدينار	250 ألف أو أقل	157	15.40	118	16.60
	500 – 251	458	44.90	309	43.50
	750 – 501	148	14.50	98	13.80
	751 – مليون	167	16.40	132	18.60
	مليون فأكثر	90	8.80	53	7.50

المصدر: فارس كما نظمي ومازن حاتم، احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها، ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص28 – 29.

وطبقا لذات الجدول لم يختلف الحال كثيرا بالنسبة لنوع السكن، إذ بلغت نسبة المالكين بين عموم المُحتجين (56%) والمُستأجرين والمُتجاوزين (44%)، وأقل من ذلك بين صفوف الشباب دون 30 سنة، إذ بلغت (59.30%) و(40.70%) على الترتيب.

أما عدم الاكتفاء بالمطالب الاقتصادية وسرعة الانتقال منها إلى المطالب السياسية، فمصدره عدم التزام السُلطة بما وعدت من إصلاحات منذ الأسبوعيين الأوليين للحركة، فضلاً عن الاستخدام المفرط للعنف. والأرجح أن السبب الرئيس للربط بين نوعي المطالب، هو إدراك الشعب لثنائية العلاقة بين المحاصصة والفساد، وبين تقاسم مناصب الدولة واغتنام مواردها الاقتصادية[1]. حيث إناطة الاستثمار بالوزرات برصيد بين (25 – 31 %)، مع عدد مشاريع مُمضاة يتجاوز الـ(6) آلاف مشروع، منها (5) آلاف وهمي أو غير مُنفذ، وبقيمة إجمالية تتعدى 220 مليار/ دولار وعمولات تصل إلى (53%) للمُنفذة أو قيد التنفيذ و(50 – 75%) للوهمية، جميعها عززت قناعات المواطن بأن التغيير السياسي مُقَدِمَة للإصلاح الاقتصادي[2].

(1) هشام الهاشمي، تظاهرات العراق: سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص6.
(2) فالح عبد الجبار، مصدر سابق، ص12.

والنتيجة أن أثَّرت الكيفية التي تعاملت بها الطبقة السياسية مع الثروة الوطنية والمال العام، في تنامي وعيا شعبيا عاما بحقيقة الملازمة بين المحاصصة والفساد، وأن الفساد مهما أتسع بأثاره ليشمل مختلف القطاعات وتَمظّهر ليُقَوَّض اقتصاد الدولة وأمنها الوطني، إنما هو مُسبب عن محاصصة السُلطة ودورية أحزاب راسخة تتهافت المناصب الأكثر ربحية والأوسع توظيفا، وتشترط ذلك لأجل التصويت وإمرار الميزانيات العامَّة، من ثم حماية مسؤوليها وموظفيها واستمرار دعمهم ورفض استجوابهم في البرلمان[1].

وبالنسبة لأبناء تشرين فقد أظهروا وعيا وإدراكا بكذا ملازمات، إذ تحمل مؤشرات الجدول (21) لاستطلاع آراء المُحتجين حول أهم محفزات الاحتجاج دِلالة واضحة، بالجمع بين أولويَّة المطالب السياسية والاقتصادية، وبالرغم من أن الأساس في العمل الاحتجاجي في الدول الديمقراطية هو تسببه عن عوامل اقتصادية أو ضغوطات اجتماعية، إلَّا إن أبناء تشرين قد رجحوا الفساد والمحاصصة سببا رئيسيا للاحتجاج بعد البطالة وبنسبة (20.4%).

من ثمَّ فقد رجح استطلاع أراء المُحتجين مجموع المُحفزات السياسية بنسبة (49.2%) (الفساد والمحاصصة + ضعف سيادة القانون+ التدخلات الأجنبية 000)، فالاقتصادية مُتمثَّلة بالبطالة بنسبة (24.8%)، فالاجتماعية مُتمثَّلة بنقص الخدمات بنسبة (17.2%)، وهو ما يتلاءم مع توقعات الوضع في الديمقراطيات الناشئة أو المشوَّه، حيث السخط الاقتصادي والسياسي أسبابا مجتمعة لإثارة حنق المواطن من الطبقة الحاكمة وسياساتها الخاطئة في إدارة الدولة.

الجدول (21) تقييم المحتجين للدافع الأهم لانطلاق حركة تشرين الاحتجاجية

البطالة	الفساد والمحاصصة	نقص الخدمات	ضعف سيادة القانون	وقف التدخلات الخارجية أثناء الحركة
24.8	20.4	17.2	11.8	5.6
وقف المليشيات	إصلاح النظام الانتخابي	وقف التدخل الأجنبي مطلقا	الطموح الشخصي والسياسي	غير ذلك
3.4	1.9	4.2	1.9	8.8

المصدر: مركز تمكين السلام في العراق، استبيان أراء الناشطين عن التظلم الرئيسي باتجاه احتجاجات تشرين، تشرين الأول 2019 ، ص45.

(1) فالح عبد الجبار، مصدر سابق، ص13.

المبحث الثالث: ديناميكيا الحركة وبُنية النظام السياسي بعد 2003

تقدم أن شرعيَّة النظام السياسي في العراق قد بُنيت بعد 2003 على آلية الانتخاب وخيار المواطن مَن يمثِّله في الحكومة، وهذه الشرعية مُمَثَّلة بالانتخابات الدورية المذكورة آنفا، ومن هذه الجهة فالعراقيون سواء في الترشيح أم الاختيار وإرادة التغيير عند كل دورة انتخابية، إلَّا إن واقع الأمر أن تمت هيكلة نظام الدولة وفق مبدأ سيادة قوى وتهميش أخرى.

لازم ذلك وبمقتضى خيار الديمقراطية نظاما، أن تكون بُنية الفرصة السياسية لصالح الحركات الاجتماعية، الأمر الذي تُرجم بمئات التظاهرات المحلية عند كل تظلم اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي ولكن دون جدوى، وعلى مستوى الإقليم ولغاية عام 2010 نَحت الاحتجاجات منحى آخر، تمثَّل بالمَيل نحو الحركية والاستمرارية، والتحرر من الرَّمزيَّة الدينية قائدة للاحتجاجات مُمثلة بانتفاضات التيار الصدري ضد قوات الاحتلال لصالح المَدنية ومن المطالبة بخروج قوات الاحتلال إلى المطالبة بإنهاء المحاصصة والفساد وتحسين الخدمات.

في ذات الوقت بدأت العملية الانتخابية تتكشف عن خلل في القوانين والنُظم الانتخابية، بعد إقصاء القائمة العراقية (91 مقعد) لصالح دولة القانون (89 مقعد) عن طريق التكتلات السياسية لمرحلة ما بعد الانتخاب، وبقرار من المحكمة الاتحادية حول تفسير المادة 76 من الدستور، وبعد التعبئة السياسية والاجتماعية المتحزَّبة عَقب انتخابات 2014 ضد منطق:

إن الشيعة لأغلبيتهم هم مَن يحكم العراق، وحزب معين هو مَن يُمثل الشيعة، فزعيم هذا الحزب هو مَن يجب أن يحكم العراق، لاسِيَّما في ظل التأسيس لمركزيَّة مفرطة في السُلطة حول شخص رئيس الوزراء السابق نوري المالكي للمدة بين 2006 – 2014، والتي انتهت بإقصائه وليس حزب الدعوة عن رئاسة الوزراء.

في خضم ذلك بدأت العملية الانتخابية تفقد شرعيتها بعد تنامي مقاطعة المجتمع السياسي لها، لاسِيَّما وأن الكتل السياسية هي مَن ترشح أعضاء المفوضيَّة العليا للانتخابات بانموذج المحاصصة، ثم الطعن بها من قبل الخاسرة، ومطالبتها بإعادة الفرز يدويا واستبدال أولئك الأعضاء، وبالمقابل انتقائية إعادة الفرز وتكرار حرائق بطاقات الناخبين في مناطق معينة[1].

بهذه البيئة السياسية المتصدعة وتنامي انعدام ثِقة المواطن في شرعيَّة العملية السياسية وجدوى الانتخابات للتغيير، جاءت انتخابات 2018 بنسبة مقاطعة (68%) على مستوى الدولة و(76%) على مستوى الإقليم، وبقناعة (60.8%) أنها لا تمثل إرادة الشعب العراقي، و(31.4%) بالترديد وعدم الثِقة في قِبال (7.8%) فقط كونها تُمثلهم. الجدول (22).

(1) Bilal Wahab, Recount Will Test the Integrity of Iraq's Elections, The Washington Institute for Near Policy, Jun 11, 2018.

جدول (22) تقييم المُحتجين لانتخابات البرلمان العراقي 2018

مثلت ارادة الشعب	الى حد ما	لم تمثل	لست واثقا
%7.8	13.3	60.8	18.1

المصدر: مركز تمكين السلام في العراق (EPIC)، اللعبة الطويلة: حركة تشرين العراقية والنضال من أجل الإصلاح، مقاطعة كولومبيا، واشنطن، 2021، ص35.

من ثَمَّ فقد أثار تشكيل حكومة 2018 بذات الأسس الحزبية والطائفية، والكيفية التي تعاملت بها بعض القوى السياسية مع فتوى الجهاد الكفائي، إذ وجهتها لتدعيم وجودها السياسي وامتداداتها الخارجية بعسكرة رسميَّة مُشرَّعة، سخطا اجتماعيا لايزال متناميا قد تَحيَّزت بوادره في احتجاجات البصرة 8 تموز 2018، فبقية محافظات ميسان وذي قار والمثنى وكربلاء المقدسة وبابل حول مطالب خدميَّة وتَظلُّمات اقتصادية، تطورت بعد قمعها إلى إقدام المُحتجين على اقتحام القنصلية الإيرانية وحرق مقار الأحزاب السياسية المهيمنة[1].

وإذ انتهت احتجاجات البصرة في أيلول نفس العام – بإعلان وكيل المرجعية (السيد الصافي) انتهاء مَهمته المكلف بها من قِبلها لحل أزمة المياه – ولَمَّا تحقق شيئا من أهدافها أو من تغيير نهج الطبقة الحاكمة، بَدا الأمر وكأنه هُدنة مؤقته وتوترا خامدا في سلسلة توترات سبقت الأول من تشرين 2019، أهمها احتجاجات خريجي الكليات فيما عُرف بـ(ثورة العِلومِيين) في 11/ 7/ 2019، واعتصامات حملة الشهادات العليا ببغداد، والتي انتهت بقمعها بتاريخ 25/ 9/ 2019، ورَدَّة فعل واستنكار واسع عِبر منصات التواصل بعد نقل الفريق عبد الوهاب الساعدي من منصبه كنائب لقائد عمليات جهاز مكافحة الإرهاب إلى إمرة الجيش في 27/ 9/ 2019[2].

أبعد من ذلك كون تشرين لحظة فارقة لسلسلة من الحِراك الاحتجاجي منذ عام 2011، والتي تمثَّلت مضافا إلى اعتصامات حملة الشهادات والشهادات العليا بتسع تظاهرات: واحدة منها جمعت محافظات الموصل والأنبار وديالى والعمارة للمطالبة بالحقوق العامَّة وتطبيق القانون، وثمانية غيرها للتيار الصدري في بغداد ومحافظات الإقليم احتجاجا على الفساد والمحاصصة، بينها عصيان مَدني لموظفين حكوميين للتيار في 2016/9/4.

وتمثَّلت أيضا بخمس حركات احتجاجية: واحدة في المحافظات السُنية تركزت في الأنبار وصلاح الدي شاركتهما أحيانا نينوى وديالى وكركوك، وأربعة أخرى تركزت وسط وجنوب العراق كإقليم احتجاجي منذ عام 2011، وبمشاركة واضحة للتيار المَدني الليبرالي والتيار الصدري وبمطالب إصلاحية سياسية واقتصادية واجتماعية، الجدول (23).

(1) معهد تمكين السلام في العراق (EPIC)، مصدر سابق، ص42 – 43.
(2) حيدر محمد الكعبي وعلي لفته العيساوي، دور المرجعية في تظاهرات تشرين – دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من 1/ 10/ 2019 ولغاية 15/ 3/ 2020، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الأشرف، 2021، ص13.

الجدول (23) الحركات الاحتجاجية في العراق منذ عام 2011

التاريخ	الجهة	نوع المطالب	النطاق الجغرافي
2011/2/24 – 2011/5/6	التيار المدني والصدريين	الإصلاح وانهاء الفساد والمحاصصة	عموم العراق وتركزت في الوسط والجنوب
2012/12/25 – 2013/12/30	التيار المدني والإسلامي	اطلاق سراح المعتقلين وتعديل القوانين وإنهاء ما وُصف بالتهميش والإقصاء	تركزت في الأنبار وصلاح الدين ومشاركة نينوى وديالى كركوك
2015/7/31 واستمرت متقطعة شهري آب وايلول	التيار المدني ومشاركة الصدريين	الإصلاح ومعاقبة الفاسدين	وسط وجنوب العراق
2016/3/11 – 2016/3/31	التيار الصدر ومشاركة التيار المدني	تشكيل حكومة تكنوقراط بعيدا عن المحاصصة والطائفية	تركزت في بغداد
2018/7/8 – 2018/9/17	عامَّة الشعب	المطالبة بتحسين الخدمات	وسط وجنوب العراق

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

- جاسم الشمري، الاحتجاجات الشعبية في العراق والآمال الصعبة، مركز دراسات الشرق الأوسط، 30/ 10/ 2019.
- مركز جنيف الدولي للعدالة، التظاهرات العراقية ممارسة لحرية التغيير أم دفاع عن الحق في الحياة؟ 9/ 8/ 2015.

عطفا على ما تقدم: فقد مثَّل الفساد السياسي المتجذر وأثنوسياسية السُلطة وتبديد الموارد أسبابا مباشرة في تواتر موجات احتجاجية، تطورت في ظل تعاظم الحرمان الاجتماعي والفجوة بين الشعب والحكومة، لِتنتقل من الأيديولوجية إلى الوطنية ومن اللحظية والتعبير عن الغضب إلى التلاحم وبلورة قيادات مَيدانية وتنسيقيات دائمة باتجاه أنظمة الحِراك الجماهيري.

وكدالة على نضج وحيوية المجتمع السياسي انعكست على مستوى القمة في شكل تحالف انتخابي يضم الصدر والحزب الشيوعي وتجمعات مَدنية في انتخابات 2018، في محاولة لمنح ثقافة الاحتجاج بعدا سياسيا (لم يكن له أن يؤثر في ظل تكتلات ما بعد الانتخابات)[1].

وفي ذات الوقت على قدرة الجماهير على إنتاج الاحتجاجات سياسيا وبحيثية تستوعب مشاعر الغضب والحرمان المتزايد وسط وجنوب العراق، لتكون مُقدمَة لحركة تشرين كلحظة فارقة في التحوَّل من سياسات الهويَّة إلى سياسات القضايا[2].

لاسِيَّما بعد سلب الشرعية الدينية عن الطبقة السياسية عِبر خُطب الجمعة المُفهمة إجمالا لِعدم دعم مرجعية النجف الأشرف للواقع السياسي، في قِبال تصاعد الشرعية المجتمعية ودورها السياسي عبر الحِراك الاجتماعي، وعليه فالأصح كون تشرين رَدَّة فعل تجاه تَظَلُّمات يومية متراكمة، وثقافة سياسية ضد أنواع من القهر السياسي والاقتصادي، وغضب شعبي تجاه واقع

(1) فارس كمال نظمي ومازن حاتم، مصدر سابق، ص13 – 14.
(2) المصدر نفسه، ص15.

مُتَحيِّز لفئات معينة على حساب أخرى، وتجاه تذكيرات الحياة اليومية مشرئبة اليأس والإحباط.

فلا وجه والحالُ هذه للتشكيك بتلقائيتها وعفويتها، كما لا وجه لاتهامها باستهداف اشخاص أو أحزاب بعينها[*]، كما أن الزعم بكونها جزءًا من صراع إقليمي هَجوٌ بلا دليل، من ثَمَّ فإن عَدها لصالح طرف لازمه أن إخمادها لصالح ضده، ولا صالح للشعب إلا بهُويَّته الوطنية[1]. فضلاً عن إن عَدها استجابة لِما سَبق من مؤشرات طبيعية واقتصادية وسياسية دليل أحقيتها[**]، ورَمزيَّة شعارها (نريد وطناً) دليل هُويَّتها.

وعموما لتغطية تطورات الأحداث أثناء الحركة وتجاذباتها السياسية ثَمَّة مسائل:

المسألة الأولى: مستوى العنف والعنف المضاد

برغم عَهد الدولة العراقية بالحركات الاحتجاجية طوال العقد الأخير، إلَّا إن رَدَّة فعلها تجاه تشرين كانت مبالغا فيها إلى حد العنف، وبحكم توزيع القوى السياسية فقد اختصت النُخب الشيعية والقوى الداعمة لها بتقييم تشرين تهديدا وجوديا لها، بحيث اندفعت لممارسة عنفا ابتدائيا نوعيا ضدها، وكأن العنف سبيلاً شرعيًّا لتبرير، بالمقابل وكما كان العنف نوعيا تجاه المتظاهرين كان التحدي نوعيا بالإصرار على الاستمرار والإبقاء على سلميَّة التظاهرات[2].

من ثَمَّ فإن الثبات على سلميَّة المقاومة ضد عنف ممنهج دون أية ضمانات بالإنصاف، يُنبى عن أن خيار السلم لم يكن اعتباطياً أو عرضياً، بل كونه استراتيجية إدراكية وسلوكية اتخذها المُحتجون للفصل بين هويَّتهم وهويَّة خصمائهم السياسيين، الأمر الذي منحهم ولو نظريا شرعيَّة سياسية ووجودية تؤسس لإنهاء شرعيَّة أولئك الخصوم[3].

وتفصيلاً: واجهت تشرين ابتداءً عداءً وعنفا مفرطا إلى حَدٍ استخدام الذخيرة المُمِيتة، أو الأقل فتكا ولكن بطريقة مُميتة، أو بملاحقة واغتيال الناشطين والخطف والإخفاء القسري، ومما يمكن عدَّه تصعيدا رأي مجلس القضاء الأعلى ومنذ الشهر الأول للتظاهرات بتطبيق قانون مكافحة الإرهاب الاتحادي، بما يتضمنه من (فرض عقوبة الإعدام) على مَن يتصرف بعنف من المتظاهرين، غَير أن محكمة التمييز الاتحادية قد نقضت على المجلس رأيه بتاريخ 24 تشرين

(*) من كلام لأحد الناشطين في بغداد "مشكلتنا لم تكن مع عادل عبد المهدي، ولكن مع مَن هم في السُلطة 000 ولم نطالب بإزالة عادل عبد المهدي، قلنا: نريد وطنا".

(1) مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، حلقة نقاشية، دور المنظمات الدولية في حماية الاحتجاجات الشعبية في العراق، 12 كانون[1] 2021.

(**) عن أمير المؤمنين عليه السلام: مَن ظلم رعيَّته نصر أضداده".

- غرر الحِكم ودُرر الكَلِم، ح 7815.)

(2) وحدة الدراسات السياسية، احتجاجات العراق: بين مطالب الشارع وعنف السلطة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص3.

(3) فارس كمال نظمي ومازن حاتم، مصدر سابق، ص18.

الثاني، معتبرة أن ما يصدر منهم خاضع لقانون العقوبات العراقي[1].

عموما فقد تفاوت ضحايا تشرين زمانا، إذ مثَّلت المدة منذ الأول تشرين الأول 2019 ولغاية الثلاثين من نيسان 2020، ذِروة العنف وفيها سقط 487 شهيدا و7715 جريحا بحسب تقارير بعثة الأمم المتحدة (يونامي) ومفوضية حقوق الإنسان (OHCHR)، وبين 600 شهيدا و15000 جريحا و3000 حالة اعتقال و166 اختطاف، بحسب اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان والمفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق[2]. وبين 668 شهيدا و24.487 جريحا و2.788 حالة اعتقال، بالجمع بين تقارير منظمة حقوق الإنسان في العراق وقوائم اسماء شهداء الحركة لجميع ساحات التظاهر والاعتصام[2].

وبحسب مراحل الحركة: ثَمَّة تناسب طردي بين عدد الضحايا وتسلسل الأحداث، إذ سقط معظم الضحايا في الشهر الأول من الاحتجاج وبواقع 276 شهيدا، ثم الشهر الثاني بواقع 183 فالثالث بواقع 58 فالرابع بواقع 32 شهيدا وهكذا[3]. أما مَكانيا فقد سجلت بؤر الحِراك في بغداد وذي قار والبصرة أعلى الأرقام في أعداد الشهداء والجرحى والمعتقلين، تلت الجميع النجف الأشرف بالنسبة للشهداء وكربلاء بالنسبة للجرحى والمعتقلين. الجدول (24) والخريطة (11).

جدير بالاهتمام: أن كم ونوعيَّة العنف اللذان واجهتهما الحركة أديا إلى نوعيَّة مطالبها كما هو كذلك في صمودها، وحيث حَكمنا على تشرين بأنها امتداد ونضج لموجات احتجاجية سابقة، فهي لم تنتهِ عند مطالب سابقاتها من تحسين الخدمات والظروف الاقتصادية أو إنهاء فساد الطبقة السياسية. وإنما انطلقت بمطالب تندد بالفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية ثم انتقلت إلى مواقف سياسية ضد هيمنة أحزاب وكتل سياسية راسخة على موارد الدولة، وضد التدخلات الخارجية، ثم المطالبة بإقالة حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي[4].

---

(1) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الأول 2019 إلى نيسان 2020، بغداد، آب 2020، ص10.

(2) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مصدر سابق،ص7.

(3) وكالة الأنباء العراقية، مؤسسة الشهداء: عدد شهداء تظاهرات تشرين بلغ 500.
https://www.ina.iq/112336.

(4) Enabling Peace in Iraq Center (EPIC),The Long Game: Iraq's "Tishreen" Movement and the Struggle for Reform October 2021, Washington, DC 20002, p59.

الجدول (24) ضحايا تشرين بحسب المحافظات للمدة من 2019/10/1 – 2020/4/30

المحافظة	الشهداء	الجرحى	المعتقلين
بغداد	394	18.728	1.088
ذي قار	105	1.721	526
البصرة	51	1.079	267
النجف	42	401	122
الديوانية	24	422	132
ميسان	26	234	11
واسط	4	294	115
بابل	8	232	158
المثنى	1	323	12
كربلاء	13	1.053	357
المجموع	668	24.487	2.788

المصادر: تقرير حقوق الإنسان للعراق للعام 2019.

- EURO-Med Human Rights Monitor, Iraqi Protests: An Audacity to Kill and Absent Justice, December 2019, p19 – 21.
- https://iq.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/245/2019-hrr-iraq-arabic.pdf.

وكذلك مطالبها اللجوء إلى انتخابات مبكرة، مشروطة بمفوضية مستقلة على نحو الفعلية، وقانون انتخابي عادل، مع إصلاح نظام المحكمة الاتحادية، وجميعها مما يرتبط بالديمقراطية تنظيرا وممارسة وإلَّا سُلبت عن فعليتها وقوتها في التغيير.

وتقييم هذه المطالب: شمولها لأهم ما يُعانيه المجتمع من مشاكل وتظلمات، والتي تتحدد بمطالب تقليدية تستهدف إصلاحات اقتصادية وخَدمية اجتماعية، وتصنيفها أنها مطالب ذو أهداف إصلاحية مطلبية (إصلاح الحكومة (49.30%)، تحسين الخدمات (47.80%) المساواة وعدالة توزيع الثروة الوطنية (38.70%).

ومطالب وهو مما اختصت به تشرين تستهدف تقويم العملية السياسية والنظام الانتخابي، وتصنيفها أنها مطالب ذو تغيير جذري شامل (أريد وطن 78.70%، محاربة الفساد 70%، تغيير النظام السياسي 67.20%)، الجدول (25). وهي مؤشرات وجود نزعة تجديدية صاعدة لدى شباب تشرين. ومع أن الجمع بين نوعيَّ المطالب قد ورد اولاً في اعتصامات الصدريين أمام الخضراء 2016/3/11 – 2016/3/31، إلَّا إن لتكرار جمعهما في تشرين دِلالة خاصة تتمثل بوجود مقاربة إدراكية ناهضة لتفاعل النَزعة الوطنية والنَزعة المساواتية بين جيل من الشباب.

من ثَمَّ فإن مساوقة هذه المطالب لجيل أوسع من المُحتجين في عموم الدولة منذ عام 2011، مؤداه وحدة المشكلات والجهات المُستَهدفة، ودور الذاكرة الجمعية في خَط أهداف الاحتجاج.

الخريطة (11) التوزيع الجغرافي لضحايا حركة تشرين الاحتجاجية بحسب محافظات الإقليم

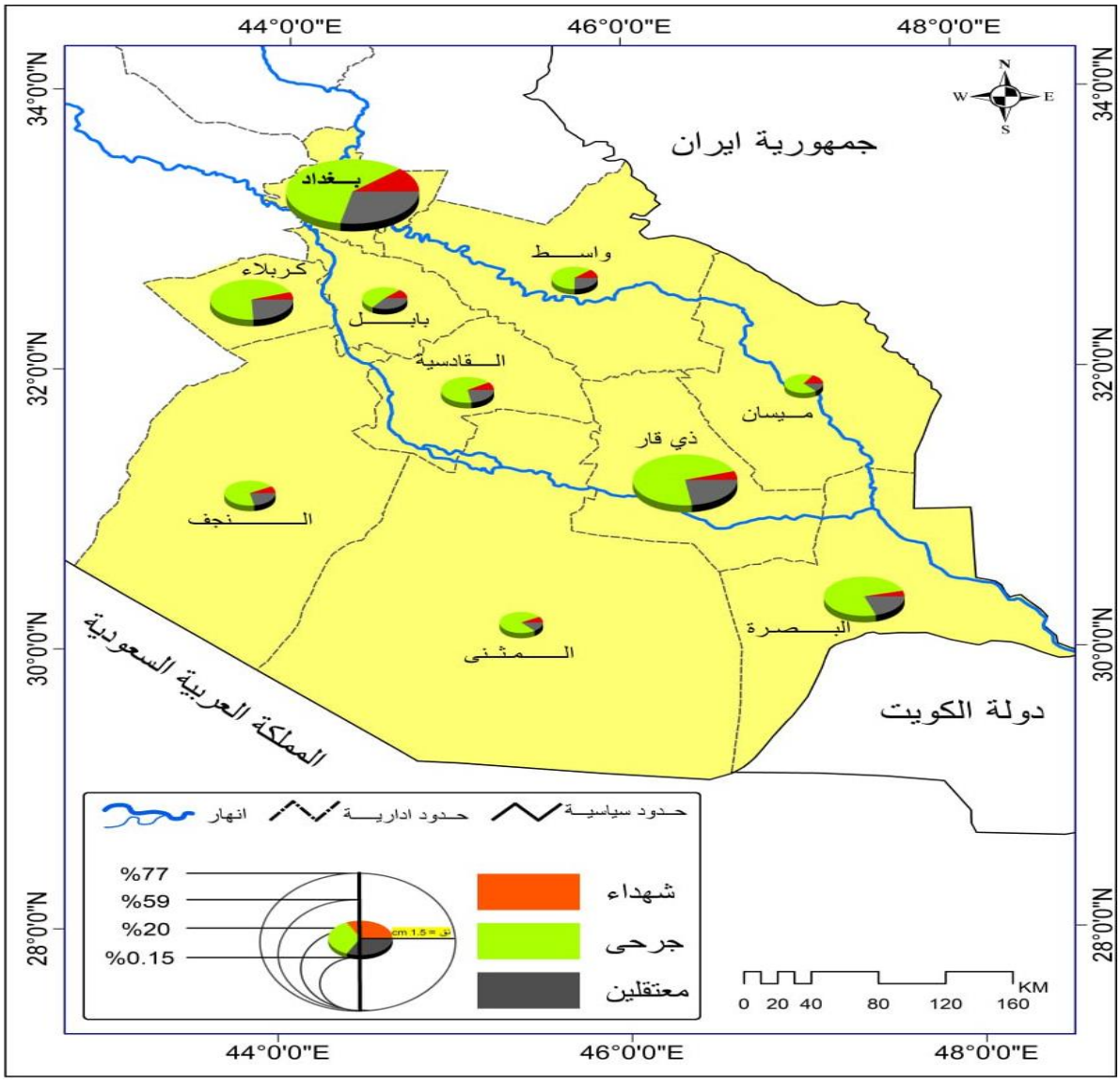

المصدر : من هعل الباحث بالاعتماد بيانات الجدول (24) .

الجدول (25) تقييم المُحتجين للأسباب الرئيسة الدافعة للحِراك الاحتجاجي

السؤال	الإجابة	عدد الأفراد	النسبة المئوية
ما هدفك من المشاركة في احتجاجات تشرين (يمكن اختيار أكثر من إجابة)	أريد وطن	803	78.70
	محاربة الفساد	714	70.00
	تغيير النظام السياسي	685	67.20
	إصلاح الحكومة	503	49.30
	تحسين الخدمات	488	47.80
	توزيع عادل للثروة النفطية	395	38.70
	الحصول على عمل	332	32.50

(*) تتضمن الإجابة تعدد الاختيار

المصدر: فارس كما نظمي ومازن حاتم، احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها، ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص40.

المسألة الثانية: التغيير السياسي ومدى استجابة الحكومة

مَثَّلت استقالة الحكومة العراقية في 2019/11/30 وتغيير قانون الانتخابات وتعديل النظام الانتخابي، استجابة نوعيَّة للاحتجاجات، ذلك أنها خطوة إيجابية باتجاه تحولات الخريطة الانتخابية وتوازنات القوى السياسية لصالح المجتمع المدني.

إذ مثّل تقنين قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة 2020 نقلة نوعيَّة في النظام الانتخابي، فإن مقتضاه في اعتماد نظام الدوائر الانتخابية المتعددة للمحافظة الواحدة، ونظام الترشيح الفردي ضمن الدائرة، أدى إلى ذهاب أصوات المقترعين إلى المرشح مباشرة دون القائمة الانتخابية، ونظام الصّوت الواحد بدلا عن نظام التمثيل النسبي[1]. وخلافاً لِما مَرَّ من ألزام الناخبين اختيار القائمة مُقدِمَة لاختيار المرشح، ومن ثُمَّ حصدها عن غير قصد الناخب مئات الألوف من الأصوات لمحاباة بقية أفراد القائمة، مِمَن لم يحصلوا على عدد كافٍ للفوز[*]، يعتمد النظام الجديد ترشيح أفرادا وليس قوائم والفائز مَن يحصد أعلى الأصوات دون اعتبار للقائمة[2].

وبعبارة أخرة: قد نجحت تشرين في تبديل نظام يعتمد لوائح حزبية مغلقة أو شبه مفتوحة، وإعادة إنتاج الأحزاب الكبيرة ومنح قادتها سيطرة نوعيَّة على أعضائها، بنظام انتخابات بأصوات غير قابلة للتحويل وترشيحات فردية لا يترتب على اختيارها حق للقائمة أو رئيسها، وضمن 83 دائرة يتم تمثيل كل دائرة منها من 3 – 5 مقاعد برلمانية[3].

وأهمية هذه القوانين كونها مُقدِمَة نافذة لانتخابات تشرين الأول 2021، إذما قايَسّنا نتائجها بنتائج أربع دورات سابقة، إذ أفرزت بحسب معطيات الجدول (26) والخريطة (12) سابِقة بفوز كتل سياسية لم تكن ضمن القوى التقليدية المهيمنة.

أما فوز الكتلة الصدرية بواقع 73 مقعدا، وبفارق الضعف تقريبا عن أقرب المنافسين. فهو مع الإقرار بسعة وثبات قاعدة التيار، والتزامه برنامجا انتخابيا يُجاهر بالاستقلال ونَبذ التبعيَّة[*]. نتيجة لنجاح التيار في التعامل مع جغرافية الانتخابات للدوائر المتعددة، وبقدرة عالية على توزيع أصوات ناخبيه بين الدوائر الانتخابية، حيث ألزام أنصاره انتخاب مرشح واحد ضمن الدائرة الواحدة، وبالتالي جمع أكبر عدد من الأصوات ضد بقية المنافسين لنفس الدائرة.

الجدول (26) توزيع الكتل والكيانات الفائزة على مستوى الإقليم للدورة الانتخابية 2021

---

(1) الوقائع العراقية، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020، العدد 4603، 9 تشرين2 2020.

(*) من هنا يُعلم سبب عدم جدوى الانتخابات السابقة للتغيير، وعدم تأثير مقولة المرجعية قبيل انتخابات 2014 وما تلاها " من جرب المجرب حلَّت عليه الندامة"، واختصارا "المجرب لا يجرب".

(2) عبد الجبار السعيدي، خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسات المستقبل، قطر، 2021، ص1.

(3) Omar al-Jaffal, Iraq's New Electoral Law: Old Powers Adapting to Change, Arab Reform Initiative, 2021, p3.

المحافظة	عدد المقاعد	الكتلة الصدرية	الفتح	القانون	قوى الدولة الوطنية	العقد الوطني	امتداد	إشراقة كانون
بغداد	69	27	3	14	1	1	2	1
بابل	17	2	2	3	1			2
كربلاء	11	4		2				2
واسط	11	5	1	1				
نجف	12	5		2	1		1	
قادسية	11	3	2	2			1	1
مثنى	7	2		3				
ذي قار	19	9		4	1		5	
ميسان	10	7		2				
بصرة	25	9	2	1		1		
المجموع	192	73	10	34	4	2	9	
كردستان	44	---	---	---	---	---	---	
شمال وغرب الإقليم	84	---	7	---	---	3	---	
العراق	329	73	17	34	4	5	9	6

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، انتخابات مجلس النواب العراقي 2021، بيانات منشورة:
.https://ihec.iq/constituencies

الخريطة (12) التوزيع الجغرافي للكتل الفائزة على مستوى الإقليم للدورة الانتخابية 2021

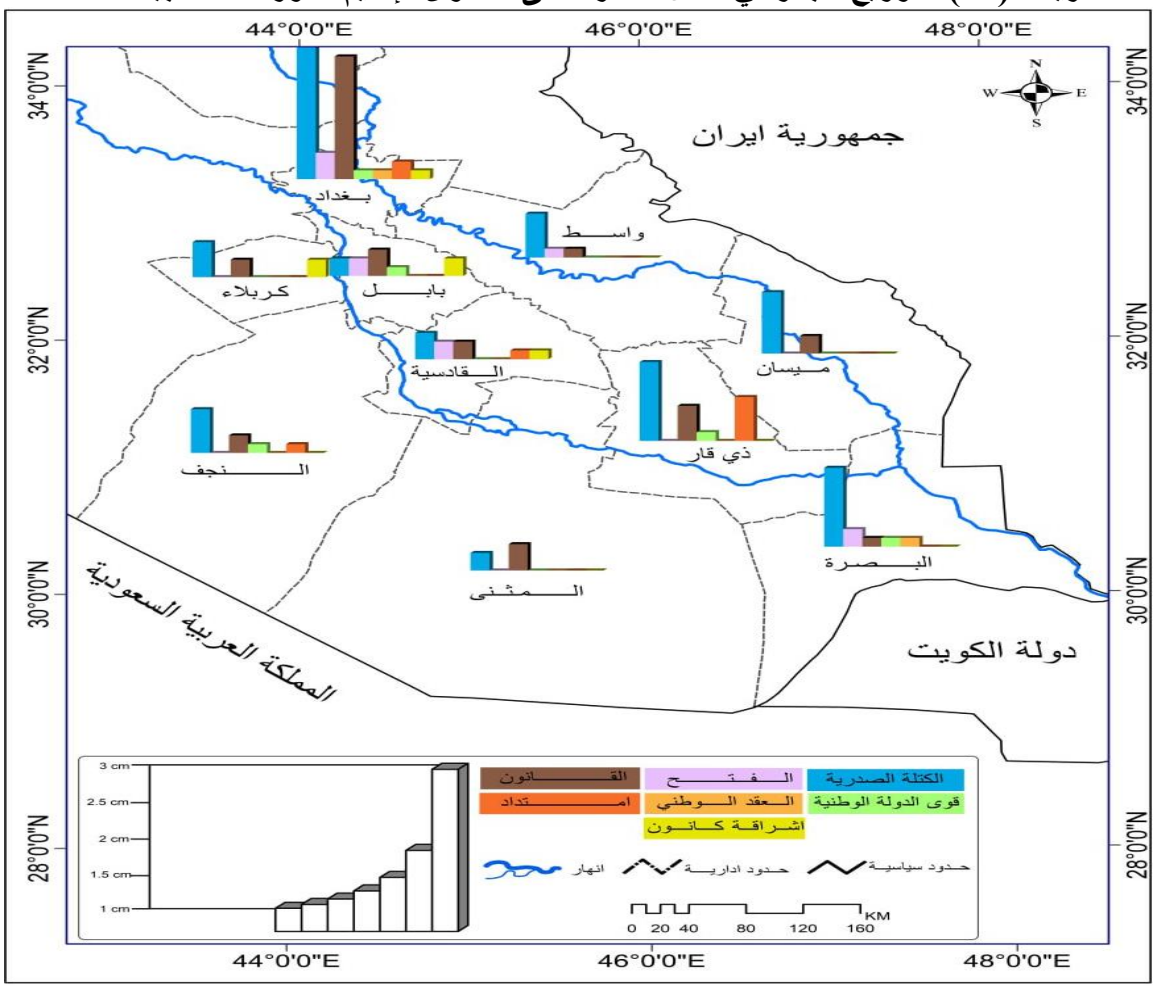

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (26).

وبحسب ناخبين إن مخالفة البعض ذلك الإلزام تسبب في تشتيت أصوات التيار وخسارته مَقعدين على الأقل في الدائرة الانتخابية الأولى في كربلاء المقدسة برغم ثِقل التيار هناك[1].

بالمرتبة الثانية حلَّ تحالف تقدم الوطني كأول تحالف سُني يحتل مرتبة متقدمة في الانتخابات بواقع 37 مقعدا، أما على مستوى الإقليم فقد تراجع تَحَالُفي الفتح إلى 14 مقعدا وبفارق 33 مقعدا عن انتخابات 2018، وقوى الدولة (النصر والحكمة) بواقع 4 مقاعد فقط وفارق 58 مقعدا عن انتخابات 2018، والتي حصدا خلالها 42 مقعدا لتحالف النصر و20 مقعدا للحكمة، أما تحالف دولة القانون فجاء ثالثا بواقع 34 مقعدا وبتقدم 11 مقعدا عن الدورة السابقة. ووجهه ثبات جمهوره بين أوساط الأجهزة الأمنية وكبار السن أو لمجرد النِكايَة بمقتدى الصدر![2].

ثم وبتقدم متوقع فازت حركة تشرين الاحتجاجية بـ(9) مقاعد عن حركة امتداد، توزعت بين محافظة ذي قار ثِقل الحركة في الجنوب، وبتقدم على بقية الكتل السياسية مجتمعة عدا الكتلة الصدرية، ومحافظتي بغداد والقادسية وبتقدم على قوى الدولة الوطنية والعَقد الوطني كأحزاب راسخة في الساحة السياسية على مستوى الإقليم.

عدا ذلك لم تحظ الحركة بأية مقاعد برلمانية على مستوى الدولة أو الإقليم، إذ تسببت مقاطعة جمهورها للانتخابات وانسحاب ما انبثق عنها من أحزاب سياسية قُبيل عملية الاقتراع، وعدم نجاح الحركة في بناء التحالفات الإقليمية وعِبر الإقليمية، واستثمار حالة التضامن الوطني والرغبة الشعبية المتصاعدة في التغيير في تشتيت جهدها وضياع تضحياتها.

عامَّة فقد تعامل جمهور تشرين مع العملية الانتخابية في اتجاهين متباينين: الأول ويُمثل رأي الأغلبية في مقاطعة الانتخابات لِعدم إضفاء الشرعية عليها مع التشكيك بنزاهتها بنسبة (43,9%) كما هو مدلول الجدول (27) وهو خيار راجح لجهة أن مجرد الدفع باتجاه الانتخابات دون تقنينها وضمان جدواها لا يعدو كونه تشريع للعملية السياسية وبقاء ذات النُخب في السُلطة.

الثاني: وهو الأقل حضورا بين ناشطين الحركة ممَن يدعون إلى ضرورة حشد أبناء ومؤيدي الحركة لممارسة دور سياسي إصلاحي، وأن سبيل الإصلاح يتطلب مزيد من الحِراك السياسي وعبر عِدَّة دورات انتخابية، وهو خيار راجح بالنظر إلى نفور الشارع من الأحزاب الرَّاسخة. ووجود 7 من كل 10 ناخبين مستعدين للتصويت لمرشحي الحركة، من ثَمَّ فقد اختلف هؤلاء بين الترشيح كمستقلين أو ضمن أحزابا جديدة، ومقاطعة الطبقة السياسية دَفعة واحدة لاضطهادها تشرين مباشرة أو بصمتها وعدم بذلها أية جهود لحمايتها أو لتصحيح المسار[3].

---

(1) مقابلة شخصية مع عدد من الناخبين الصدريين بتاريخ 15/ 12/ 2021.
(2) عبد الجبار السعيدي، مصدر سابق، ص4.
(3) Enabling Peace in Iraq Center (EPIC),The Long Game: Iraq's "Tishreen" Movement and the Struggle for Reform October 2021, p6.

الجدول (27) توقعات المُحتجين حول انتخابات البرلمان العراقي 2021

حرة ونزيه	لست واثقا	حرة ونزيه نوعا ما	لن تكون حرة ونزيه على الاطلاق
4.4	32.8	18.9	43.9

المصدر: مركز تمكين السلام في العراق، استبيان أراء الناشطين عن التظلم الرئيسي باتجاه احتجاجات تشرين، تشرين الأول 2019 ، ص94.

على مستوى القواعد الشعبية ثَمَّة ما تجدر الإشارة إليه: ألا وهي رغبة المجتمع بالمستقلين بديلا عن الأحزاب التقليدية، مع بروز معنى عرفي لمفردة (مستقل) في انتخابات 2021، يتعدى مجرد عدم الانتماء الحزبي إلى كون المرشح ذا عِلاقة بالحِراك الاحتجاجي، ويمكن تتبع تلك الرغبة بمُعاينة تسويق الأحزاب لمرشحيها كمستقلين وتباين توزيعهم الجغرافي على مستوى الدولة، فمن بين 43 مستقلاً فائزا كان نصيب الإقليم 21 منهم، ونصيب كردستان 4 أعضاء، وبقية المحافظات 14 عضوا، بينهم 4 أعضاء كوتا الأقليات. الجدول (28) والخريطة (13).

لقد مَثَّل 43 نائبا مستقلاً مع 9 نواب عن امتداد عددا حرجا في برلمان 2021، لإمكان التكتل بعيدا عن التحيُّزات الحزبية والسياسية وتشكيل فرصة مؤاتية للتأثير في معادلة التوافقية الحزبية لمرحلة ما بعد الانتخابات، وليكونوا حينها عامل حسم في المأزق السياسي بين تحالف إنقاذ وطن (155 نائبا) وبين الإطار التنسيقي (83 نائبا)، على أن المتوقع أن يشكل تكتل المستقلين العدد الكافي لإنقاذ وطن لعقد جلسة اختيار رئيس الجمهورية.

غَيَّر إن الذي حدث هو خيار نواب امتداد وبعض المستقلين تجاه المعارضة السياسية، في حين استمال الإطار البعض الآخر بما مَكنه من تحصيل نصاب الثلث المعطل (110 نائبا)، ووئد مشروع إنقاذ وطن في تحصيل نصاب الكتلة الأكبر وحق تشكيل الحكومة 165 نائبا (النصف + 1)، وبالتالي فالمستقلون وبشكل عملي كانوا جزءا من لعبة الانسداد السياسي، وبما أدى عن قصد أو غير قصد في تعطيل تحصيل نصاب الكتلة الأكبر، أو تحصيل النصاب الدستوري لانتخاب رئيس الجمهورية (220 نائبا)، ليستقر عدد مَن حضر من النواب ولثلاث جلسات على 202 نائبا بفارق 18 نواب فقط عن تحصيل النصاب[1].

من ثَمَّ فإن قضية إيجاد تكتل للمستقلين وخلق مساحة كافية للتأثير السياسي غير متحصّلة، بل وخاضعة لذات المساومات السياسية سِيَّما مع تسويق الأحزاب لمرشحيها كمستقلين، وتقديم البعض نفسه كمستقل تفاديا للعِقاب الانتخابي، وآية ذلك تصنيف خمسة من المستقلين كأعضاء برلمان سابقين بينهم وزير، وأحد عشر آخرين منتمين حاليين أو سابقين لأحزاب راسخة.

(1) صافيناز محمد أحمد، العراق: استقال الصدر 000 فهل ينجح الإطار، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 18/ 6/ 2022.

الجدول (28) المستقلين الفائزين للدورة الانتخابية 2021 على مستوى الدولة

بغداد	بابل	واسط	كربلاء	نجف	قادسية	ميسان	ذي قار	المثنى	البصرة
5	4	2 + كوتا الفيلية 1		4	1	1	1	1	2
كركوك	ديالى	انبار	نينوى	صلاح الدين	اربيل	دهوك	سليمانية	كوتا المسيح	كوتا الصابئة
1	2	4	3+ كوتا الشبك 1	3		2	2	1	1

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، انتخابات مجلس النواب العراقي 2021، بيانات منشورة:
https://ihec.iq/constituencies

وآخرين لفصائل في الحشد الشعبي أو تحالفي الفتح وتقدم، وذات الأمر مع مرشحي الكوتا فمعظمهم مدعوم من أحزاب وتشكيلات في المحافظات ذات الأقليات[1].

والنتيجة أن نجاح تشرين سياسيا في تشخيص مشكلة الانتخابات العراقية، وتصحيح مسارها بنظام وآلية انتخابية ضامنة للتغيير، ودفع المجتمع الدولي لضمان نزاهتها وشرعيتها[*].

لم يستتبعه نجاح في تحقيق شرط التغيير أو شِقه الثاني وهو دخول البرلمان بعدد كافٍ، وإذ لم تستثمر ما نجحت في تحصيله اولاً، فقد أكد أعضاء وناشطي الحركة استعدادهم لمعالجة هذه الثغرة، بالمشاركة في الانتخابات القادمة، واستثمار زخم الحركة ورغبة جماهيرها بالتغيير والميل للمشاركة في العملية الانتخابية[2].

ويجسد رغبة جمهور تشرين بالانتخاب وتبدد أصواتهم، تصَّويتهم لمرشحي بعض الكتل لتوهم كونهم من تشرين، ومن ذلك تصّويتهم لبعض أعضاء (إشراقة كانون) في كربلاء المركز على أساس صِلته بتشرين، بغض النظر عن مرجعيته السياسية لحزب مستقل يجمع بين قيم المَدنية والإسلامَويَّة أو كونه مدعوما من العتبة العباسية المقدسة، مع أن أي من أعضاء الحزب المذكور لم يكن له ماضٍ في الحركة الاحتجاجية وإن شاركها قيم الإصلاح والمواطنة[3].

وسيَّرا على ذات النهج خَيار نواب امتداد في المعارضة البرلمانية، بحجة أن مجرد المشاركة

(1) مارسين الشمري، الانتخابات العراقية 2021: المستقلون والأحزاب السياسية الجديدة، هل تستطيع الجهات الفاعلة الجديدة إحداث تغيير سياسي في نظام راكد؟ مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص14.

(*) تم مراقبة انتخابات 2021 من قبل بعثة الاتحاد الاوروبي برئاسة عضوة البرلمان الاوروبي من المانيا فيولا فون كرامون، وتعزيزها بوفد آخر من أعضاء البرلمان الاوربي و57 مراقبا من قبل البعثات الدبلوماسية لأكثر من 22 دولة من الدول الاعضاء، فضلاً عن مراقبو ووكلاء الأحزاب والكيانات، يُنظر:
- الاتحاد الاوروبي بعثة مراقبة الانتخابات العراقية 10 تشرين1 2021 – التقرير النهائي، ص8.

(2) مقابلة شخصية مع مسؤول واعضاء تنسيقية الاحتجاجات في كربلاء، بتاريخ 2023/4/1.

(3) مقابلة شخصية مع عضو تنسيقية الاحتجاجات لطلبة جامعة كربلاء السابق، كرار علي ملة حبيب، بتاريخ 2023/3/26.

في ترشيح شخصا كان جزءا من السُلطة ضربا لمبادئ الحركة، علما انهم شاركوا في جلسة انتخاب رئيس مجلس النواب مع كونه جزءا من السلطة[1].

بالرغم من مخالفة ذلك لضرورات العمل السياسي، ما يعني أن خيارات تشرين تفضيلات غير مبررة سياسيا وشخصنة للصراع على الساحة السياسية، والحال كونه صراعا بين مشاريع سياسية متعددة وبأبعاد وطنية وإقليمية متباينة.

الخريطة (13) المستقلين الفائزين بحسب المحافظات العراقية للدورة الانتخابية 2021

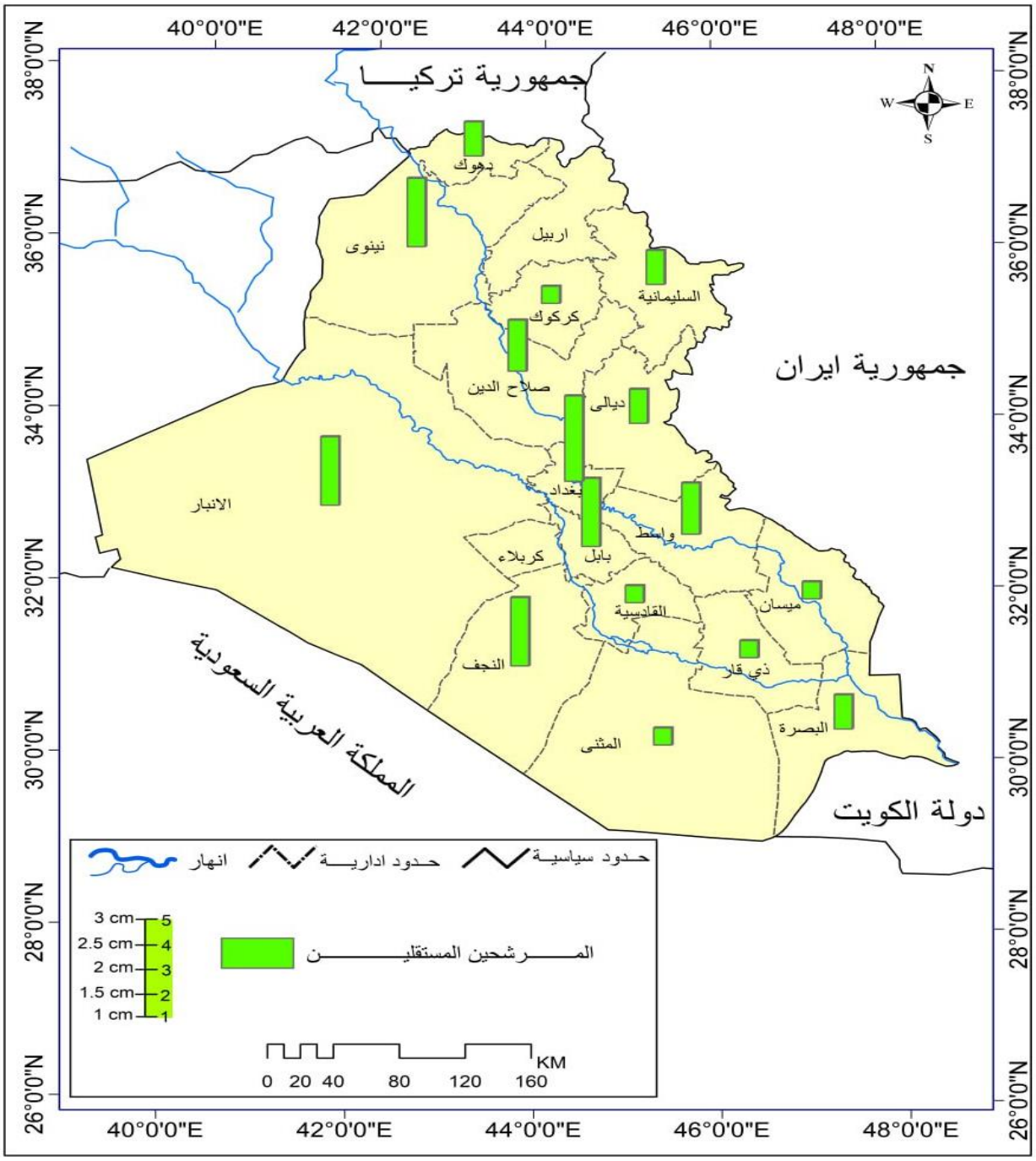

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (28) .

(1) علاء كولي، موجة استقالات تعصف بحزب المحتجين في العراق، الجزيرة 9/ 2/ 2022.

ثالثاً: الدعم المجتمعي للحركة وإمكانات التحالف السياسية

تقدم أن الائتلافات والتحالفات السياسية ركنا أساسيا لنجاح الحِراك الاحتجاجي بمختلف أشكاله، وبالنسبة لحركة تشرين تبدو ضرورتها أكيدة برغم التأييد الواسع، نظرا لتعقيد الأطر المضادة وحاجتها الماسَّة لترجمة النتائج إلى واقع سواء في الانتخابات أم فيما بعدها.

وبلحاظ سَيَّر الأحداث وأهم المنعطفات التي تعرضت لها الحركة، وبعد استبعادنا الأحزاب كخصماء سياسيين من أول الأمر، فإن أهم القوى الفاعلة ذات الثِقل على مستوى الإقليم والدولة: هي المرجعية الدينية والتيار الصدري والهيئات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المَدني، وتفصيل البحث في هذه الجهات كما يأتي:

1 – **المرجعية الدينية مُمَثلة بالسيد علي السيستاني**

مثَّلت مرجعية النجف الأشرف ولاتزال الرمزيَّة الأهم والأكثر تأثيرا في المجتمع الشيعي، ودورها في خط التاريخ السياسي للشيعة خاصة والدولة العراقية عامَّة أجلى من أن يُختلف فيه، والأمر كذلك بالنسبة لمرجعية السيد السيستاني بعد عام 2003، إذ أسهم وبشكل عملي في تحديد شكل نظام الحكم وماهيَّة القانون الذي يحكم العلاقة بين الشعب والحكومة، من ثَمَّ التزامه ضبط العملية السياسية وتوازنات القوى، بالنُصح والإرشاد والوسطية بين عدم التدخل بجزئيات العمل الحكومي وبين عدم النَّأي بنفسه تماما عنه.

من ثَمَّ فإن التزام المرجعية الديمقراطية نظاما والدستور قانونا ومنه الفقرة (38) وبما يكفل حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي، إيذانا منها للشعب بممارسة سلطته في اختيار الحكومات، وتفعيل تلك الممارسة بتحديد موقفه تجاه المنتخبة منها، أي أن المرجعية الدينية قد أقرت بَدّوا ومن حيث المبدأ حق الشعب بالاختيار والتظاهر استكمالاً لذلك الحق.

وقد أكدت ذلك غير مرَّة بالتعويل على سلطة الشعب في التغيير والإصلاح، واتخاذ المواقف الحاسمة ضد فساد السُلطة ومبادئها في المحاصصة وانعدام العدالة الاجتماعية، من قبيل ما تردد في (خطبة النصر) من "إن المعركة ضد الفساد – تأخرت طويلا – لا تقل ضراوة عن معركة الإرهاب إن لم تكن أشد وأقسى، والعراقيون 000 قادرون – بعون الله – على خوض غمارها والانتصار فيها أيضا، إن أحسنوا إدارتها بشكل وطني وحازم"، وعليه فلا رَيب أن تولي تشرينَ عنايتها بست عشرة خُطبة جُمُعَة وثلاثة تصريحات رسمية، وبوصفها (معركة الإصلاح) بكونها "لا تقل شأنا عن المعركة ضد الإرهاب"، ووصف قتلاها بالشهداء، وأنها تعبير عن مرحلة فاصلة في تاريخ العراق السياسي، وأن الأوضاع بعدها لن تعود إلى ما كانت عليها قبلها[1].

(1) خطبة الجمعة في الصحن الحسيني، بتاريخ 2017/12/15.

من ثَمَّ فإن تتبع تلك الخُطب وتأمل فقراتها وبعد استبعاد ما ورد عَرضا فيها، يؤكد اندراجها تحت خمسة محاور رئيسة: ثلاثة منها موجهة للمُحتجين وأثنين للطبقة الحاكمة الجدول (29)، مع هوامش تأكيدات حول حيادية المرجعية وعدم انحيازها في أربع خُطب، وإدانات لأطراف خارجية وعناصر مسلحة منفلتة تُقَتِّل المتظاهرين في أربع أيضا[1].

من ثَمَّ فإن ما كان منها موجها للمُحتجين يتنوع بين دعم الحركة بتأكيد أحقيتها دستوريا وقانونيا، وتأكيد حق المواطنين بردة الفعل تجاه واقع سياسي واجتماعي متدهور، وبين التأكيد على سِلَّمِيتها كواحد من شعاراتها (سِلَّمِيَّة سِلمِيَّة)، والتأكيد على تهذيبها بطرد المندسين منها، وأما ما كان موجها للحكومة فيتنوع بين إدانة القمع وسوء الأداء الحكومي كمحفز للاحتجاج، وبين الدعوات المتكررة للاستجابة لمطالب شعبية شرعية وقانونية.

وبتمعن أكثر لتلك الخُطب: نستنتج أن الاتجاه العام للمرجعية الدينية هو دعم حركة تشرين ليس بالتعبئة وحشد المجتمع للانخراط ضمنها[*]، إذ لم تدعو صراحة لذلك، وإنما بتوجيهها وضبطها ضمن نمط وسلوكيات محددة للتظاهر يمكن أن تؤدي بها إلى النصر، وضمن خطاب توجيهي معتدل لم تُصعَّد فيه برغم العنف والمنعطفات الخطيرة التي واجهت الحركة.

وجدير بالاعتبار: لقد تكررت الإشارة في بعض الخُطب إلى وجود عناصر مسلحة خارجة عن القانون تمارس قمع المتظاهرين في أربع فقرات، ووجود تدخلات خارجية دونما إفصاح عنها أو عن طبيعة دورها في ثلاث فقرات، كما تضمنت إدانات لاعتداءات المُحتجين على القوات الأمنية والممتلكات العامة في عشر فقرات، من ثَمَّ فأن تكرار مثل هذه الفقرات وإن أمكن تصنيفه ضمن سياسات الخلاف بما يترك مجالا للتأطير المضاد، الأمر الذي يُفسر تباين تفسيرات المُحتجين لموقف المرجعية في الجدول (30) بين المؤيد بنسبة (45%) ودونه بنسبة (55%)، إلَّا إن الوسطية والتعميم مما لا يخرج الموقف العام للمرجعية من كونه داعما للحركة موجها لها.

الجدول (29) المحاور الرئيسية لخُطب المرجعية الدينية حول الحِراك الاحتجاجي

ت	المحور	مجموع الفقرات	النسبة %
1	دعم التظاهرات	19	18.1
2	تأكيد سلميَّتها	15	14.2
3	تهذيبها وتصويبها	16	15.3
4	دعوات الحكومة	30	28.5
5	نقد الأداء الحكومي	25	23.9
---	المجموع	105	%100

المصدر: خُطب الجمعة لممثل المرجعية في الصحن الحسيني من 4/ 10/ 2019 – 7/ 2/ 2020.

(1) خُطب الجُمُعَة ابتداء من 4/ 10/ 2019 لغاية 7/ 2/ 2020.

(*) يمكن توجيه ما ورد في خطبة الجمعة 2020/1/31 "ترى المرجعية أن لابديل عن الحضور الجماهيري الحاشد للضغط على الحكومة للاستجابة للمطالب الاصلاحية"، بحث للمجتمع على التظاهر والالتحاق بتشرين.

الجدول (30) تقييم المتظاهرين لموقف المرجعية الدينية من حركة تشرين الاحتجاجية

السؤال	الإجابة	عدد الأفراد	النسبة المئوية
كيف تقيم موقف السيد السيستاني من احتجاجات تشرين	مؤيد	459	%45.00
	معارض	74	7.25
	محايد	175	17.16
	غير واضح	312	30.59
	المجموع	1020	%100

المصدر: مركز تمكين السلام في العراق، استبيان أراء الناشطين عن التظلم الرئيسي باتجاه احتجاجات تشرين، تشرين الأول 2019، ص51.

من جهة أخرى: فإن ثَمَّة ما يمكن توجيهه من فقرات باتجاه دعم الحركة بالإبقاء عليها مستقلة، من قبيل نَقد محاولات التدخل في شؤون الحركة، ووصف الجهات المسؤولة عن ذلك بأن لها "دور بارز فيما أصاب العراق من أذى وما تعرض له العراقيون من قمع وتنكيل"[1]. وردها على البعض تقديم مرشحيهم لرئاسة الوزراء بالقول: "إن التعامل بأسلوب المُغالبة من قبل الأطراف المختلفة 000 التي يملك كل منها جانبا من القوة والنفوذ، ومحاولة كل منهم فرض رؤيته على الباقين سيؤدي إلى استحكام الأزمة واستعصائها على الحل"[2].

وأيضا تعليق المرجعية على أحداث ساحة الصدريين في النجف الأشرف "إنه على الرغم من نداءات 000 نبذ العنف والالتزام بسلمية التظاهرات وتنقية الحِراك الشعبي 000 إلا إن ذلك لم يحل دون وقوع حوادث مؤسفة ومؤلمة 000 سفكت فيها دماء غالية بغير وجه حق"[3].

وجميع ذلك مما شاركته المرجعية طائفة معتدٍ بها من المُحتجين، مما عزز ثِقتهم بها بنسبة (49%)، في حين لم تحظى جهات الدولة القضائية والتشريعية والتنفيذية سوى بنسبة (4%) فقط، أما على مستوى الخارج فقد حظيت الأمم المتحدة بثِقة المحتجين بنسبة (22%) والاتحاد الاوروبي (18%) والولايات المتحدة (6%) وإيران (1%) فقط[4].

2 – التيار الصدري

تُعد مواقف التيار الصدري تجاه حركة تشرين من إشكالات العمل السياسي أو على الأقل هي كذلك في نظر المُحتجين وكثير من الباحثين، وبين نَقد التيار بافتقاره إلى فن السياسية ومراعاة التوازنات، وبين زعم اتهامه بالتناقض والطائفية والشَعبويَّة، لابد من عَقد مُقدِمَة نستقرأ خلالها وبموضوعية مواقفه وتوجهاته كمُقدِمة لفهم هذه الإشكالات وجدلية علاقته بحركة تشرين.

(1) خطبة المرجعية في الصحن الحسيني بتاريخ 8/ 11/ 2019.
(2) خطبة المرجعية في الصحن الحسيني بتاريخ 10/ 1/ 2020.
(3) خطبة الجمعة في الصحن الحسيني بتاريخ 2020/2/7.
(4) Iraq's protests haven't yet changed the system — but they're transforming Iraqis' belief in themselves, washingtonpost, December 10,12, 2019.

إذ يُعد التيار الصدري وخلافا لبقية القوى السياسية امتدادا دينيا – سياسيا لمرجعية السيد محمد محمد صادق الصدر (1993 – 1999)، تلك المرجعية التي مَثَّلت بدورها امتدادا روحيا وأصوليا لمرجعية السيد محمد باقر الصدر، مع رؤية خاصة لدور المرجعية في القيادة الدينية والسياسية وطبيعة دورها الاجتماعي والسياسي(*).

ويعكس ذلك امتداد التفاف مُقلدي السيد الصدر ومَن يعتقد بأوَّلوية نهجه الديني السياسي حول السيد مقتدى الصدر، لا بمعنى القيادة الدينية لحقيقة أن الشيعة لا تلتزمها إلَّا لمجتهد جامع للشرائط، وإنما بمعنى القيادة السياسية المؤتمَنة بسُلطة روحية متأتية من وحدة المواقف والتوجهات الدينية والسياسية مع تلك المرجعية التي يعتقدون بها.

وسياسيا ألتزم الصدر بعد 2003 خيار مقاطعة قوات الاحتلال الأمريكي فمقاومتها. وفي تقاطع تام مع بقية القوى السياسية والاجتماعية في الإقليم ممَن ترددت بين خيار الهُدنة أو التعاون لجدولة خروج المحتل، والظفر بمكاسب سياسية متوقعة في ظل رغبة أمريكية بتفادي ما وُصف بـ(خطأ 1920) حيث تركزت الثورة ضد الاحتلال البريطاني وسط وجنوب العراق(1).

من ثَمَّ فقد ترتب على هذا الموقف ثلاثة أمور: الأول خصومة مع الأمريكان وسائر القوى السياسية المهتمة بالدخول وإنجاح العملية السياسية، الثاني اتهامه والتشكيك به كي لا تُترجم ممانعته إلى رَمزيَّة للمقاومة، الثالث تقارب استراتيجي بين الصدر والسُنة كقوى ممانعة واتحادهما في جبهة واحدة للمقاومة تمتد من شمال غرب وغرب العراق إلى جنوبه الشرقي.

وبالنسبة للأول فقد انتهى بدخول الصدر العملية السياسية اضطرارا، بعد سلسلة من المعارك في عموم محافظات وسط وجنوب العراق، انتهت بمعركة النجف الثانية (4نيسان – 28 أيار

(*) تَمَيُّزت مرجعية السيد محمد صادق الصدر: بتنوع نِتاجها المعرفي الديني والثقافي والسياسي، وبإحيائها شعيرة الجمعة كأسلوب ديني للمقاومة وأداة للتواصل وحشد الجماهير، وباستثمار الفرصة السياسية للتحرك وبسط اليَد مستفيدا من ضعف قبضة النظام بعد الانسحاب من الكويت ومن تنامي حالة الإحباط والاحتقان الشعبي بعد أحداث 1991. أما أبرز ما تَفرَّدت به فهو:

- تَنزُلِها إلى المجتمع ومُحاكاتها الطبقات الفقيرة والمهمشة فيه سواء من طلبة العلوم الدينية أم من سائر الناس.
- عدم مواجهة النظام بصورة مباشرة وإنما عزله عن المجتمع وزرع روح التحدي والمقاومة بين أفراده.
- حقيقة حركة الصدر إنها ثورة فكرية تثقيفية تستهدف بناء الإنسان وتنشئته، دينيا بدعوة جميع شرائح المجتمع للتوبة، بأن خصَّ لكل شريحة منها جمعة بدءا بالمؤسسة الدينية وانتهاء بالغجر.
- تنشئة الصدر لمُقلديه سياسيا: أن قوى الاستكبار العالمي هما العدو الحقيقي للعراق والإنسانية، وأنه "مهما كانت اليد التي قبضت على السكينة، فإنها ترجع بالآخر للاستعمار الامريكي البريطاني الاسرائيلي الظالم".
- زرع روح المقاومة والتحدي في المجتمع ضد الظلم والظالمين وفي مقدمتهم (الثالوث المشؤوم) أمريكا بريطانيا اسرائيل "إن أمريكا وإن زعمت تحكيم سيطرتها على كل العالم، حتى اصبح تجاهها كالقرية الصغيرة كما يعبرون، إلا إنها لن تستطيع إزالة أيمان المؤمنين وقوة الشجعان المجاهدين".

(1) عربي بوست، تاريخ الصدر المركب وهل هو خصم لإيران أم حليفها السري، https://arabicpost.live.

2004) والتي جَهدت خلالها قوات الاحتلال وبتغطية قانونية وإعلامية لتصفية الصدر شخصا أو رمزا وتياره وجودا أو فاعلية، وإذ لم تنال ذلك، لكنها تَحَصَّلت على إدخاله العملية السياسية منذ انتخابات البرلمان العراقي الدائم أواخر عام 2005. وإذ تَحَصَّل الصدر بالمقابل على مناورة التمثيل السياسي، فإنه استمر بالمقاومة بأسلوب العمليات الخاطفة بواسطة تشكيلات (اليوم الموعود) لغاية الانسحاب الظاهري لقوات الاحتلال 2011[1].

وبالنسبة للثاني فقد نجح خصوم الصدر بسلبه إلى حد كبير رَمزيَّة المقاومة، بل وتصويرها كمانع من إعمار العراق وجدولة خروج قوات الاحتلال، مستفيدين من وجود هُوَّة وانقسام اجتماعي كامن بين التيار الصدري ومعظم القوى الدينية والسياسية على مستوى الإقليم.

أما وحدة الموقف الصدري – السُني تجاه قوات الاحتلال، فقد انتهت عمليا بتورط الأثنين بحرب طائفية مفتعلة، يجد الباحث أن الموضع الجغرافي لِثقل قاعدة الصدر في مناطق التماس ببغداد جعلت منه الطرف الشيعي الأبرز فيها، نظرا لاستمرار بقية محافظات الإقليم ذات التعدد الأثني مثل بابل والبصرة وذي قار آمنة، وتبرأ الصدر تكرارا من الطائفية وممَن تورط فيها.

بذا بدأ الصدر مسيرته السياسية بدخول حذر، وبينما تصدر قائمة الائتلاف العراقي الموحد (555) بـ(32 مقعدا) أو ما يعادل 29% من إجمالي الأصوات، يُقاربه السيد الحكيم العدد، حُسمت رئاسة الوزراء طبقا لتوازنات القوى أو الواقع السياسي الجديد لحزب الدعوة الإسلامية، لم يلبث الصدر بعدها حَتَّى أمر مُمثليَّه لسبع وزارات[*] بالاستقالة من الحكومة عام 2007، احتجاجا على اتفاقية بقاء القوات الأمريكية، باعتبارها تفويضا من حكومة عراقية منتخبة لتلك القوات بالبقاء بدلاً من بقاءها بقرار من مجلس الامن الدولي عام 2003[2].

وبالمثل جاءت الدورة الانتخابية الثانية عام 2010، إذ حصد 40 مقعدا من أصل 70 مقعدا لقائمة الائتلاف الوطني العراقي، التي تجمعه بالمجلس الأعلى وبقية القوى السياسية الشيعية، خلا ائتلاف دولة القانون، والذي تمكن من تحصيِّل قاعدة جماهيرية حينها "معتمدًا جهاز دولة يشتد، وعوائد نفطية متزايدة، ودعم أميركي عسكري – سياسي – مالي، يهدف إلى إنهاء التمردات الداخلية بأي ثمن"[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى محاولة الصدر حينها المصالحة مع بقية أفراد المجتمع، باقتراح فكرة

---

(1) دروس مستخلصة من معارك النجف، 3-/ 8/ 2004.

https://www.swissinfo.

(*) الوزرات هي: (الصحة، النقل، الزراعة، السياحة، شؤون المحافظات، شؤون المجتمع المدني)

(2) صحيفة البيان، التيار الصدري يسحب وزراءه الستة من حكومة المالكي، 17/ 4/ 2007.

(3) فالح عبد الجبار، المالكي من استراتيجية البقاء إلى المركزية، مركز الجزيرة للدراسات، 3 حزيران 2012، ص2.

استفتاء شعبي يدعمه التيار حول مرشح الصدر لرئاسة الوزراء، باختيار مرشح من أصل خمسة مقترحين، انتهى بترشيح ابراهيم الجعفري بـ(1.43) مليون صوت، وبمشاركة الصدريين فقط وإحجام الآخرين[1]. غَيَّر إنه لم يكن لذلك أن يُحدث فرقا بعد فوز ائتلاف القانون بـ(89 مقعدا)، مع قدرة عالية على المناورة وبناء التحالفات السياسية.

وكما حدث أولا أمر الصدر وزراءه بالاستقالة[*] احتجاجا على تأجيل الانتخابات المحلية في محافظتي الموصل والأنبار، وعلى ما أعدَّه تنازلاً عن اراض عراقية لصالح الكويت، وعلى عدم فاعلية البرلمان إلَّا في ظل موافقة المحكمة الاتحادية[2].

بعد ذلك دخل منفردا انتخابات 2014، وفاز بواقع 33 مقعدا وبالمرتبة الثانية بعد ائتلاف القانون، ليدعم العبادي رئيسا للوزراء شريطة تشكيل حكومة بعيدة عن الانتماءات الحزبية، وتطبيقا لهذا المبدأ أمر وزراءه بالاستقالة من وزارات (الصناعة، الإسكان، والموارد المائية) احتجاجا على ما أعدَّه إصرار من الأحزاب على دعم مرشحيها لعضوية الحكومة[3].

وبالمثل انتخابات 2018، إذ دخلها منفردا وفاز بالمركز الأول بـ(54 مقعدا) وبفارق بسيط عن قوى سياسية شيعية صاعدة مُتمثِّلة بائتلافي الفتح 47 مقعدا والنصر 42 مقعدا، ثم ائتلاف القانون بفارق الضعف تقريبا، مع تبنيه عدم ترشيح وزير من طرفه للحكومة وإمهالها عام لإثبات قدرتها وكفاءتها معللا "أما أن ينتصر الاصلاح تدريجيا وأما أن ينتفض الشعب كليا"[4].

وعليه فأن دور الصدر السياسي أقرب لضمان تحقيق شرط تشكيل الحكومة ومنحها شرعيَّة مشاركة جميع مكونات المجتمع من كونه شريكا حقيقيا، واقصائه عن المناصب السيادية وتكرار الاستقالات منه معززة بالاحتجاجات ومحاولات الضغط الجماهيري، مؤشر ممانعة وسلوك سياسي تجاه ضغوطات داخلية وخارجية وقواعد حاكمة، ضد مشروع سياسي أظهرته الرغبة بتشكيل حكومة تكنوقراط مع العبادي وشرط الأغلبية الوطنية مع حكومة عبد المهدي[**].

---

(1) العراق: استفتاء بين الصدريين حول رئيس الوزراء.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/04/1

(*) وزارات (البلديات، الإسكان، العمل والشؤون الاجتماعية، الموارد المائية، التخطيط، السياحة، الدولة).

(2) أسامة مهدي، الصدر يسحب وزراءه من "حكومة الدكتاتور" مقربا سقوطها، إيلاف 19/ 3/ 2013،
https://elaph.com/Web/news.

(3) وزراء التيار الصدري يتقدمون باستقالاتهم من الحكومة العراقية.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/04/16.

(4) بيان السيد مقتدى الصدر في 4/ 10/ 2018.

(**) ثَمَّة تفسيرات أخرى لمواقف الصدر يجدها الباحث محل نَظر: تدور بين مجانبة لوسائل الديمقراطية، وتناقضه واستعداده للانتقال من أقصى اليمين لأقصى الشمال، وأن استقالاته شكلية لبقاء موظفين تابعين له في السُلطة التنفيذية، وأن حصته في السُلطة ضمان حصانته وبقاءه، وأن جمهوره عقائديا يتبعه لا عن وعي ودراية.
- يحيى الكبيسي، استقالة الصدريين والقفز نحو المجهول 17/ 6/ 2022. https://www.alquds.

وبناءً على هذه المعطيات يبدو الصدر حليفاً مُعتدا به لحركة تشرين الاحتجاجية، إلَّا إن واقع الأمر لم يكن كذلك، إذ تأرجحت العلاقة بينهما بين الدعم بتجاوز التصريحات إلى المشاركة في الوقفات الاحتجاجية وبين المواجهة المباشرة بين الطرفين.

فبعد أن أدان العنف ضد الحركة ونأى بنفسه وأتباعه عنها حفاضا على استقلاليتها مصرحا "لا نرى من المصلحة تحول التظاهرات الشعبية إلى تظاهرات تيارية"[1]. أتخذ قراره وأتباعه بدعمها والانضمام إليها وتقديم ما تمَسُّ الحاجة إليه بعد خمسة عشر يوما على انطلاقها، ثم أنظم بنفسه إليها بعد شهر منها، معلقا عضويَّة كتلته في البرلمان وداعيا حكومة عبد المهدي للاستقالة والإعداد لانتخابات برلمانية مبكرة، بعيدا عن مشاركة الأحزاب المهيمنة وبإشراف أممي، ولاحقا بدعوة رئيس تحالف البناء السيد هادي العامري لحجب الثقة عن الحكومة، نزولا عند رغبة رئيس الوزراء أن يكون ذلك بالطرق الدستورية[2].

خلال هذه المرحلة بَدت مشاركة التيار إيجابية وفاعلة، سواء بالمشاركة بالاحتجاجات أم بحماية المتظاهرين أم بالسِبق لإنشاء مواكب الخدمة وتقديم الدعم اللوجستي، وأبعد من ذلك بتقديم الشهداء كما حدث في هجوم السنك[3].

ثم وفي منتصف تشرين الثاني 2019 وجه بيانا للمتظاهرين تضمن عِدَّة فقرات بينها: التلويح بالنصر "إننا نقف إجلالاً واحتراما للتظاهرات لِما حققت من انتصارات، أهمها إذلال الفاسدين وإرعابهم، بل وإنهم يكادوا أن يخضعوا لجل مطالبها إن لم يذعنوا لها كلها تدريجياً"، والدعوة لنصرة الحركة وأنه على "الطبقة الشعبية الصامتة" أن تحدد مصيرها بمساندة "الثوار" ولو بالكلمة الطيبة، ثم بتوجيه المتظاهرين بالابتعاد عن "بعض الناشطين خلف الكيبورد، والتي تتحرك أناملهم وفق أجندات استعمارية أمريكية وغيرها" وعن "التعرض لسفارات الدول غير المحتلة (إيران) ولو بالهتافات فذلك ليس من شيمنا وأخلاقنا"[4].

تم تسّويق فقرتي البيان الأخيرتين على أنهما "اتهام الصدر للمتظاهرين"، وبالرغم من تردد مثلهما نصا أو معنا، ومنه تحذير المرجعية الدينية "من أن هناك أطرافا داخلية وخارجية 000 قد تسعى اليوم لاستغلال الحركة الاحتجاجية لتحقيق بعض أهدافها" وأيضا "لا يجوز السماح لأي جهة خارجية التدخل في التظاهرات، وإن التدخلات الخارجية تنذر بتحويل البلد إلى ساحة

---

(1) تغريدة مقتدى الصدر بتاريخ 2/ 10/ 2019.
https://twitter.com.

(2) العراق: لا مؤشرات على استقالة أو إقالة عادل عبد المهدي (تحليل)، 1/ 11/ 2019.
https://www.aa.com.

(3) مركز تمكين السلام في العراق (EPIC)، مصدر سابق، ص65.

(4) تغريدة لمقتدى الصدر، 13/ 11/ 2019. https://twitter.com/mu_alsadr?lang=ar

صراع دولي وإقليمي"[1]. المفهمة إجمالا لمحاولة استغلال الحركة من قبل قوى خارجية، إلَّا إن تأويل كلام الصدر بالمعنى المتقدم قد أحدث رَدَّة فعل بين صفوف المتظاهرين، جاءت بنَقد الصدر والهتاف ضده بالمسيرات والتجمعات العامَّة.

بعد ذلك حَدث أن شارك أبناء تشرين من ذي قار بموكب عزاء بمناسبة أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام)، وإذ نَددوا ببعض القوى الخارجية وامتداداتها الداخلية، استفزوا القوات الأمنية لتفريقهم، وفي حين شجب العديد الحدث ووصف مُسببيه بـ"مثيري الشغب والمندسين"، وصفه الصدر "على القوات الأمنية حماية المقدسات فإنها بداية فتنة يخططون لها بدعم خارجي مشبوه" وعطف على "الثوار التبرؤ منهم" وتابع "إذا لم يتحقق الأمران فإني مضطر للتدخل بطريقتي الخاصة والعلنية"[2]. وبالرغم من مجيء هذا الموقف ضمن اتجاه عام بان تشرين إيجابية بل وضرورية ولكن في بداياتها فقط إلَّا إنها لم تعد كذلك بعد حين[3].

إلَّا إن هذا الموقف مبالغا فيه وغير مبرر في سياسات الخلاف ، ما دفع المُحتجين للتنديد بالصدر واتهامه هو بافتعال الشغب في زيارة النصف من شعبان عام 2007، بل وأعادوا نشر مذكرة اعتقال قد صدرت بحقه (لأهداف سياسية) من الحاكم المَدني بول بريمر عام 2004[4].

في ظل هذه التوترات بدأت المرحلة الثانية من تشرين بانسحاب الصدريين عن المشاركة بالاحتجاجات ولغاية الأول من شباط 2020، حين تم ترشيح محمد توفيق علاوي خَلفا لعادل عبد المهدي في تشكيل حكومة انتقالية[5].

وبالرغم من أن هذا الترشيح قد جاء بعد تجديد رئيس الجمهورية مُهلته للكتل السياسية لاختيار مرشحها وإلا ذهب في خيار التكليف بنفسه، وبإعلان رسمي عن تقديم 170 نائبا طلبا بترشيح محمد توفيق علاوي مع أربعة آخرين بتاريخ 1/19/ 2020، وبالاستناد إلى المادة 76 من الدستور ومشاورة بعض التنسيقيات في المظاهرات والأمم المتحدة[6].

إلَّا إن ترشيحه قد سُوِّق بأنه نتيجة لتحالف الصدر والعامري وبرعاية أمريكية – إيرانية، مع

---

(1) خطبة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف بتاريخ 8/ 11/ 2019 و15/ 11/ 2019.

(2) الإعلام المركزي سفراء آل الصدر، 6 اكتوبر 2020.
https://m.facebook.com.

(3) المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، النتائج الرئيسية لبحوث الرأي العام النوعية في خمس محافظات في العراق: بغداد والبصرة وديالى واربيل والناصرية، كانون الأول 2019 – شباط 2020، ص19.

(4) صفاء ناصر، مقتدى الصدر في مواجهة تشرين مجددا، independent عربية 8/ 9/ 2020.

(5) كواليس الصفقة وتصدع البناء 000 لماذا يستميت الصدر دفاعا عن محمد علاوي؟ 3 فبراير 2020
https://ultrairaq.ultrasawt.com.

(6) مكلف يعلن تكليف نفسه، 10 فبراير 2020:
https://ultrairaq.ultrasawt.com.

إن عدد 170 نائبا يفوق مجموع مقاعد التحالفين (سائرون 54 نائبا والفتح 47 نائبا)[*]، على أن فكرة إناطة منصب رئيس الوزراء باتفاق الصدر والعامري، قد ترددت أولا في رد عبد المهدي على طلب الصدر له بالاستقالة، إذ تحدث قائلا: "هناك طريقا أكثر اختصاراً، هو أن تتفق مع الأخ العامري لتشكيل حكومة جديدة، وعندها يستطيع رئيس الوزراء تقديم استقالته، واستلام الحكومة الجديدة مهامَها خلال أيام إن لم نقل ساعات من تحقق هذا الاتفاق"[1].

وعموما فقد رفض المُحتجون تكليف علاوي، وعدَّوا ما حَدث خيانة ونددوا بالصدر في بغداد وبقية المحافظات، لتتحول عندها الاحتجاجات وفي كثير من جوانبها من إدانة للعملية أو الطبقة السياسية عامَّة إلى إدانة واستهداف شخصي.

بعد ذلك انسحب الصدر وأنصاره من الحركة مُعللاً "وإني لأبدي أسفي وعتبي على مَن شكك بي من متظاهري ساحة التحرير وباقي المحافظات ممَن كنت سندا لهم بعد الله 000 سأحاول أن لا اتدخل بشأنهم لا بالسلب ولا الإيجاب حَتَّى يراعوا مصير العراق وما آل إليه" وأشار إلى براءته "من كل سياسي يحاول تأخير عجلة التقدم بتشكيل حكومة قوية مستقلة ذات سيادة وطنية ونزاهة وكفاءة تبعد عنا الاحتلال والتدخلات الخارجية أجمع"[2].

والحال تلك تراجع زخم التظاهرات وبَدت مكشوفة وتحت الضغط مباشرة، ولغاية الثاني من شباط أمر الصدر أتباعه بفتح الطرقات وإخلاء الساحات العامَّة وعودة الدوام الرسمي في صِدام مباشر مع المُحتجين في محافظات بغداد والنجف وذي قار أفضى إلى عداء مباشر بين الأثنين[3].

عامَّة لم يتخذ أو يُؤثر الطرفان التعاون أو التحالف بينهما لإنجاح الحركة، بالرغم من أن الموقف العام للتيار هو دعم الحركة والمشاركة العملية للمُحتجين، وبعدم التصدي لقيادتها أو توجيهها خلافا لما تم تسويقه، إذ أكد المحتجون بنسبة (47%) أن المرجعية الدينية هي الجهة الرئيسة التي أثَّرت بمواقفها في توجيه التظاهرات، يليها الناشطون في ساحات التظاهر بنسبة

(*) جدير بالاعتبار: إن رسالة اعتذار علاوي لرئيس الجمهورية عن تكليفه بمَهمة رئيس الوزراء، تضمنت فقرات تُفسر الأمر على غير ما فُسر به منها: "إن إصراري على تشكيل حكومة مستقلة سيكلفني تمرير حكومتي 000 وأني لو قدمت التنازلات لكنت الآن مباشرا بعملي 000 وأن عدم تحقيق النصاب لمرتين إلى حملات الافتراء والكذب والتزييف للحقائق" ثم عطف "شكرا لمن وقف وساندني بدون أن يطالب بمناصب، واسمحوا لي أن أقول لكم أنتم أمام أمانة تاريخية 000 تستوجب عليكم أن تتولوا زمام المبادرة وأن تأخذوا دوركم الأساسي من أجل فرض رؤيتكم لتصحيح مسار الأمور".

- علاوي يردّ تكليفه بتشكيل الحكومة العراقية، 1/ 3/ 2020: https://arabic.rt.com.

(1) مقتدى الصدر ينظم لمظاهرات النجف، 29، اكتوبر 2019.

https://www.alarabiya.net.

(2) تغريدة لمقتدى الصدر بتاريخ 24/ 1/ 2020.

(3) مركز تمكين السلام في العراق (EPIC)، مصدر سابق، ص67.

(21%) مع ثِقل نسبي لساحتي التحرير في بغداد والحبوبي في ذي قار، سواء في تشكيل الرأي العام بين المتظاهرين أو في تصعيد سقف المطالب، ثم صفحات التواصل الاجتماعي بنسبة (17%)، يُنظر الجدول (31).

كما قيموا موقف الصدر من الحركة بكونه مؤيدا بنسبة (31.96%) وبفارق (13%) عن تقييم موقف المرجعية الدينية، وذهب (15.59%) من المُحتجين إلى تقيمه كمحايد، و(15.39%) كمعارض، بينما ذهب (37.6%) إلى تقيمه بأنه غير واضح، وهي نسب مُتعقلة مع تعدد وتباينات المواقف، يُنظر الجدول (32).

ويجد الباحث: إن أشكل مشاكل الصدر مع تشرين تتمحور حول عدم استطاعته إقناع جماهير الحركة بالتخلص من إشكالية: كونه جزءا من العملية السياسية، أو بالتخلص من تأثير تُهم محاولة استغلالها والالتفاف حولها، كما أنه لم يستطع إقناعهم بممارسة دوره الدستوري في المشاركة بترشيح رئيس الوزراء، بالرغم من إمكانات ذلك مع تقييم ايجابي بنسبة (31.96%) ومحايد ومتذبذب بنسبة (52.45%).

فضلاً عن إقدامه على بعض الخطوات المستفزة لأبنائها، من قبيل زيارته لإيران في 2019/10/10، وزيارته عائلة قائد فيلق القدس لتقديم التعازي في 2020/1/4، ولقاءه زعيم تحالف الفتح بمدينة قم في ذات الزيارة، وذلك في أوج تنديدات المُحتجين وتكرار مهاجمتهم القنصلية الإيرانية، وإظهارها معاداتهم واتهامهم بالمقابل.

بالمقابل لم تتمكن جماهير تشرين من تخطي إشكالية كون الصدر رمزا دينيا واجتماعيا كما هو كذلك سياسيا، الأمر الذي يُفسر هتافاتهم ضده في الساحات العامَّة بالرغم من تواجد أنصاره بينهم ومنذ اللحظة الأولى للاحتجاجات، بل وتواجد مَن يُحسن الظن به أو يعتقد برمزيَّته بينهم، كما لم يتمكنوا من تحديد الهيكل الأكمل للحركة بتحديد الجمهور المحتمل بناءً على وحدة المظالم وموارد التعبئة وخلق الفرصة السياسية.

وبلحاظ توازنات القوى وتوزيعها الجغرافي، بَدا الطرفان غير مهتمين لحجم التأثير الذي يمكن أن يُحدثه بناء تحالف استراتيجي بينهما مع قاعدة جماهيرية واسعة ذات قدرة عالية على الضغط وإحداث التحولات الجيوسياسية في ميزان القوى التقليدية على مستوى الإقليم والدولة.

الجدول (31) تقييمات المُحتجين حول الجهة الرئيسة المؤثرة في توجيه الاحتجاجات

الجهة	النسبة	الجهة	النسبة	الجهة	النسبة
المرجعية الدينية	%47	منصات التواصل	%17	أخرى	%3
الناشطون	%21	الكتل السياسية	%12		

المصدر: مركز الرافدين للحوار (RCD) استطلاعا للرأي لعينة 325 من المُحتجين بتاريخ 2020/4/4، ص6.

الجدول (32) تقييم المُحتجين لموقف السيد الصدر من حركة تشرين

السؤال	الإجابة	عدد الأفراد	النسبة المئوية
كيف تقيم موقف السيد الصدر من احتجاجات تشرين	مؤيد	326	31.96
	معارض	157	15.39
	محايد	159	15.59
	غير واضح	378	37.06
	المجموع	1020	%100

المصدر: فارس كما نظمي ومازن حاتم، احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها، ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022،، ص51.

3 – التنظيمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني

تعد الهيئات والتنظيمات الوطنية والدولية هدفا رئيسا لبناء حركة اجتماعية ناجحة، وضرورة ذلك لصناعة الرأي العام الوطني وتحقيق التعبئة الاجتماعية، أو تدويل القضية وصناعة رأي دولي ضاغط على الحكومة للاستجابة، من خلال إصدار التقارير وعَقد المؤتمرات والجلسات الأممية وممارسة دور رقابي مؤثر لكنه غير ملزم لأحد طرفي سياسة الخلاف.

وفيما يخص تشرين فقد سجلت حضورا معتدا به لعدد من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، إلَّا إنها لم تكن مؤثرة، إذ لم يتعدى دورها دعم الحركة بالتنديد ومحاولات الحد من العنف، في حين لم تمارس دورا فعالا سواء في التعبئة أم في صناعة الرأي العام[1].

وعموما فقد عملت بعثة الأمم المتحدة على مستوى الداخل على تأكيد انتهاكات القوات الأمنية لحقوق الإنسان، كما عملت مفوضية حقوق الإنسان العراقية على متابعة أعداد الضحايا والمعتقلين، وإدانة استخدام الغازات المسيلة للدموع والقنابل الصوتية والهراوات والمياه الساخنة بطريقة مميتة، فضلاً عن استخدام الذخيرة الحية[2].

وعلى المستوى الدولي فقد أدان الأمين العام للأمم المتحدة (انطونيو غوتيرش) انتهاكات حقوق الإنسان ضد المتظاهرين [3]. كما أصدرت الأمم المتحدة بيانا في 10/ 11/ 2019، عللت فيه أسباب الحركة بسوء الإدارة والإحباط المتراكم منذ عام 2003، فضلاً عن تأكيدات حقوق المواطنة وحق التظاهر والمطالبة بتحرير المعتقلين والتحقيق في عمليات الخطف والقتل،

(1) أسعد كاظم شبيب، حلقة نقاشية: دور المنظمات الدولية في حماية الاحتجاجات الشعبية في العراق، 12/ 12/ 2021.

https://ademrights.org/news.

(2) حيدر محمد الكعبي وعلي لفته العيساوي، مصدر سابق، ص60 – 61.

(3) احتجاجات العراق: الأمم المتحدة تندد بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، 2019/10/26.

https://anfarabic.com.

ووجوب إصلاح قانون الانتخابات وإجراء التعديلات الدستورية بما يضمن حرية الاختيار[1].

وعموما فإن منظمات المجتمع المدني في العراق هشة وضعيفة، إذ لا تكاد تخرج عن كونها مجرد مظهرا وشكلاً رمزيا للديمقراطية، كما أنها لم تمارس على كثرتها دورا ملموسا في تدعيم العملية السياسية أو دعم المجتمع المحلي، وجميعها تفتقر إلى المهنية والعمل المؤسسي المنظم، كما أنها ترتبط أو جزء من المنظومة الحكومية والحزبية مما يفقدها استقلاليتها وحياديتها[2].

رابعاً: الفضاء الافتراضي لحركة تشرين الاحتجاجية

تقدم أن لوسائل التواصل الاجتماعي جانبان بالنسبة للحركات الاحتجاجية، جانب إيجابي يتمثل في صناعة وعي المقاومة وحشد المجتمع لصالح قوى التغيير، وجانب سلبي يتمثل في إمكانية نجاح الخصماء بتوظيفها لعزلها وانحسارها، وفي هذا الصدد نجحت تشرين إلى حد ما في خلق فضاء افتراضي مُقوَّم لثقافة الاحتجاج ومقاوم لثقافة السُّلطة، كما نجحت في معالجة محدودية التغطية الإعلامية وتحيُّزات القنوات الاخبارية.

بعد أن تردد دور القنوات الرسمية بين التركيز على روايات الحكومة والبيانات الرسمية وبين بعض مقاطع الفيديو ومشاهد الاحتجاج، في حين أقتصر دور القنوات المحايدة بالتغطية الميدانية المحدودة والإشارات المقتضبة لأهداف الحركة وسَيّر الأحداث، خاصة بعد استهداف صحفيّ المتعاطفة منها وحضر شبكة الأنترنت، ما أدى إلى تحجيم تغطية القنوات بنسبة90%، ومواقع التواصل الاجتماعي بنسبة تقارب 70%[3].

بينما اندفع الناشطون لخلق مساحات واسعة للتواصل بين فئات المجتمع، سواء بالكشف عن المظالم أم بتحديد تاريخ وأماكن التجمعات أو بعكس حالة النفور العام الاجتماعي من الحكومة، ولاحقا بإدامة زخم الاحتجاجات بتغطية أحداثها وإظهارها في حالة من الاندماج الاجتماعي، وأيضا بإثارة عواطف المحتملين من خلال عرض صور الضحايا ومشاهد التنكيل والتَقَتّيل، وبالمقابل عرض مشاهد التضحية والاستبسال للظفر بالنتائج، مثل حملة (مليونية) التظاهرات وهاشتاك (ننتصر أو لا ننتصر) في 2019/10/25[4].

---

(1) أخبار الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة في العراق: على النخبة السياسية تنفيذ إجراءات فورية لأن المحتجين السلميين لن يعودوا إلى بيوتهم دون نتائج ملموسة.
https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043531

(2) أديب علي حسين، حلقة نقاشية: دور المنظمات الدولية في حماية الاحتجاجات الشعبية في العراق، 12/ 12/ 2021. https://ademrights.org/news

(3) بيت الإعلام العراقي، تظاهرات اكتوبر: تغطيات خجولة.. وحظر الإنترنيت فشل في حجب الأحداث على مواقع التواصل الاجتماعي.
https://www.imh-org.com.

(4) حيدر محمد الكعبي وعلي لفته العيساوي، مصدر سابق، ص49.

إذ نجحوا في بناء فضاءات عامَّة تحفيزية في الأول من تشرين وتجديدها في الخامس والعشرين منه، وبحالة من التماثل وموجات الاحتجاج المعاصرة، بنيويا وتنظيميا ونمطيا بالعفويَّة ولامركزي القيادة والنشاط الاحتجاجي، وغَلبة الفئات الشابة، ومجانبة القوى التقليدية، والايديولوجيات السياسية الخاصة الضامنة لخطاب الفئات المُحتجة[1].

وإذ كان ذلك فثَمَّة عوامل قد أسهمت في تحقيقه وكما يأتي:

1 – سعة انتشار أجهزة ووسائل التواصل الاجتماعي ومرونتها في تبادل ونقل المعلومات، وبحسب مركز الإعلام الرقمي DMC ومؤسستي Hootsuite وWe are social، فأن عدد مستخدمي وسائل التواصل النشطين (Active) بلغ نحو 19 مليون نسمة في العراق عام 2019 أو ما يعادل (48,56%) من أجمالي عدد السكان، منهم (51%) ذكور و(49%) إناث[2]. الأمر الذي اتاح قاعدة واسعة من الناشطين لإرسال الرسائل مباشرة للفئات المستهدفة وتدوين الأحداث.

2 – طرديَّة العلاقة بين ذخيرة الحركة من الفئات الفتية والشابة وبين القدرة على التفاعل ومعالجة البيانات عِبر منصات التواصل، حيث مَثَّلت الفئات بين 15 – 30 للنوعين الفئات الأكثر استخداما لوسائل التواصل وبما يُمثل (64%) من أجمالي المستخدمين، وبمعدل ساعات يصل إلى 180 دقيقة يوميا[3]. خاصَّة وأن نسبة امتلاك الهواتف الذكية تُداني (103%) وبإمكانية عالية في الوصول إلى الإنترنت كمصدر رئيسي للمعلومات، وبحسب أحوال المُحتجين فإن ما يقرب من ثلثيهم قد حضروا الاحتجاجات بناءً على دعوات تلقوها عِبر شبكات اجتماعية رقمية، بينما حضر (12%) منهم بناءً على دعوات شخصية[4].

3 – كفاءة توظيف الناشطين لوسائل التواصل المدلولة لبيانات الجدول (33)، وبمقاربة فاعلة بين توظيف الوسيلة وأعداد المُستخدمين: فيسبوك بعدد 17 مليون مُستخدم، إنستجرام بعدد 9.50 مليون مُستخدم، تويتر بعدد 1.28 مليون مُستخدم فبقية وسائل التواصل، حيث اعتمد الناشطون:

أ – فيسبوك كمنصة رئيسة للنشر والتعليق والمشاركة وتبادل الأفكار والمحادثات السياسية، فضلاً عن تتبع وتوثيق تطورات الأحداث عِبر الآلاف من الصفحات الخاصة، بحيث شكل الاستخدام اليومي لهذه المنصة (39.27%) من جميع أنشطة التواصل.

---

(1) فارس كمال نظمي وحارث حسن، الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، 2021، ص23.

(2) مركز الإعلام الرقمي، 1/ 2/ 2019 و6/ 4/ 2020.

https://dmc-iq.com.

(3) مركز الإعلام الرقمي، 1/ 2/ 2019 و6/ 4/ 2020.

https://dmc-iq.com.

(4) Iraq’s protests haven’t yet changed the system — but they’re transforming Iraqis’ belief in themselves, washingtonpost, December 10, 2019.

الجدول (33) مدى فاعلية استخدام المُحتجين لوسائل التواصل الاجتماعي

وسيلة التواصل	أعداد المستخدمين (مليون)	النسبة للسكان %	النسبة المئوية للمستخدمين
فيسبوك	**17**	**43,58**	**89,47**
سناب شات	**6**	**15,38**	**31,57**
تويتر	**1,5**	**3,84**	**7,89**
يوتيوب	**13**	**33,33**	**68,42**
إنستجرام	**9**	**23,07**	**47,36**
المجموع	**19 مليون**	**%48**	**-**

(*) تتضمن اعدد المستخدمين اكثر من منصة للتواصل الاجتماعي.

المصدر: مركز الإعلام الرقمي 14/ 2/ 2019.

- Stat Counter 1999-2022, Social Media Stats Iraq, Nov 2021 - Nov 2022.

ب – تويتر: كمنصة نخبوية مُعتمدة من قبل (23.4%) من المستخدمين لتدويل الحركة وإيصال أسبابها وأهدافها للجماهير العالمية، سِيَّما هُوَّاة السياسية ممَن يُجيدون الإنكليزية وبشكل أسرع من بقية المنصات، خاصَّة وأن ما تفتقر إليه من سعة الانتشار تعوَّضه ميزة المحادثات البعيدة المدى.

ج – يوتيوب: كمنصة مفضلة لتحميل ومشاهدة الفيديوهات لأكثر من (70%) من جميع استخدامات وسائل التواصل الأخرى، وبنسبة (21.23%) من مجموع المُستخدمين، إذ اعتمدها الناشطون لمشاركة ألوف الأناشيد والأغاني الحماسية فضلاً عن إدانات العنف والبطش، وعِبر تطبيقات النقال واتساب وتلجرام حيث لا يخضع المحتوى للرقابة.

د – إنستجرام: كمنصة مفضلة للصحفيين والمصورين الميدانين، لتوثيق الجوانب الثقافية ولحظات التضحية وإثارة تفاعل الجماهير بنسبة مستخدمين (13.41%).

بالمقابل وكردَّة فعل على مرونة وفاعليَّة الناشطين في بناء نوع من الشرعية المجتمعية للإدانة والاحتجاج، اندفعت قوى السُلطة باتجاه بناء شرعية مضادة (شرعيَّة الوضع والمنتفعين)، سيَّما بين الفئات الداعمة للنظام ممَن ارتبطت مصالحهم بوجود النظام بصيغته كما هي[1]. إذ انطلقت حملات واسعة لشيطنة الاحتجاجات في اتجاهين:

أتجاه يهدف إلى نشر التغريدات والوسوم التي بلغت في أحد الحسابات وهو (بنك التغريدات) مثلاً من 1 – 3 وسَم ومن 20 – 30 تغريدة يوميا جميعها تستهدف ناشطي الحركة والشخصيات الداعمة لها، مضافا إلى حَشد من الجيوش الإلكترونية التي مارست حملات واسعة للتحريض والافتراء، سِيَّما وأن بعض القوى المهيمنة قد أثبتت قدرتها على صناعة الوعي والسياسات

(1) شجاع محمود وفرحان العتابي، شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها في تنامي الشرعية المجتمعية العراقية في انتفاضة أكتوبر 2019، 8 ديسمبر 2019.

https://www.iqgcpp.org.

لخدمة أشخاص أو أغراض سياسية معينة منذ عام 2013[1].

اتجاه آخر: يستهدف توهيَّن الحركة بعزلها عن بيئتها الاجتماعية وإظهار معاداتها لقضايا مُتسالم عليها بين أبناء المجتمع، في اتجاه أقرب إلى كونه لَبْسَا على الناس من كونه إظهارا للحقائق، فإيهام الناس بمعارضة الحركة لقضايا مثل الحشد الشعبي ونصرة المَذهب ونحوهما، ضرب للحركة بوضعها في مواجهة قضايا لم يكن لأحد إنكارها أو التشكيك فيها اجتماعيا، ثم أن وسوما مثل أبناء السفارات أو الجوكرية قد انتشرت بشكل واسع خلال وما بعد الاحتجاجات.

خامسا: تقهقر الحركة وانحسارها

مرَّت حركة تشرين باعتبار نوعيَّها في تاريخ الاحتجاجات العراقية بمرحلتين رئيستين، **أولى:** وتمثل فعليَّة النشاط الاحتجاجي، وتبدأ ببداية الحركة بتاريخ 2019/10/1 ولغاية مصادقة البرلمان على حكومة الكاظمي بتاريخ 2020/5/7، وتقدم تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل مثلت بمجموعها أهم أحداث وتطورات ومكاسب الحركة، كما أن الجزء الأخير منها مثَّل بداية تقهقر وانحسار الحركة بعد انسحاب الصدريين منها بتاريخ 2020/2/2 ودخولهم في صِدام مع المعتصمين لفتح الطرقات وإخلاء الساحات العامَّة بعد ثلاثة أيام من ذلك.

ثانية: وتمثل مرحلة الاحتجاجات المتقطعة ورمزيَّة وصوريَّة النشاط الاحتجاجي دون فعليَّته، وتبدأ بتكليف الكاظمي بتاريخ 2020/5/7 ولغاية رفع القوات الحكومية خيم المعتصمين في ساحتي التحرير في بغداد والحبوبي في ذي قار بتاريخ 2020/10/31. وأهم ما في هذه المرحلة خلوها من المَكاسب، وتضمنها بعض المحاولات لاستعادة زخم الحركة كقطع الطرقات وإجبار موظفي الدولة لتعطيل الدوام الرسمي، مما أوهن الحركة وزاد في عزلتها الاجتماعية[2].

والحق أن استنزاف طاقة الحركة تطلب حدثا جيوسياسيا أثَّر سلبا في بيئة الحركة ضد كل ما هو حِراك اجتماعي، ووباءً عالميا بحضر مشروع، وقدرا كبيرا من العنف أودى بحياة المئات من أبنائها وتسبب في إصابة واعتقال الآلاف أيضا، وعداءً مُعلناً مع الصدر خلافا لاحتجاجات 2015 و2016، فضلاً عن مئات الصفحات والجيوش الإلكترونية لشيطنة وعزل الحركة[3].

ثَمَّة عامل آخر أسهم بتراجع زخم الاحتجاجات تمثل بطول مُدَّتها كمدَّة قياسية بكل المعايير، وبما زاد عن طاقة احتمال المجتمع وجمهور الحركة، لاسِيَّما في مجتمع عانى العديد من النكسات الاقتصادية والسياسية، أفقدته الأمل بالتحديث والتغيير، وأورثته اليأس والضجر السريع، خصوصا مع عدم وجود ادلة كافية أو أية مؤشرات للتغيير.

---

(1) مركز تمكين السلام في العراق (EPIC)، مصدر سابق، ص123.

(2) Gregor Jaecke, David Labude and Regina Friese, op.cit. p128.

(3) Enabling Peace in Iraq Center (EPIC), op.cit. p75.

فضلاً عن استياء اجتماعي من إقدام بعض المُحتجين على الإضرار بالممتلكات العامَّة وقطع الطرقات وتعطيل الدراسة، مما تسبب في رأي الكثير بالإضرار بمصالح الشعب لا الحكومة، وتسبب في ضيق اقتصادي لشريحة واسعة من الكسبة وأصحاب الأعمال الحرة، فضلاً عن إقدام بعض المُحتجين على بعض الأعمال والتصرفات اللاأخلاقية[1]. وربما لو وجَّه المحتجون أولويَّاتهم للتركيز على أهداف ذات قيمة استراتيجية واقتصادية كالمطارات وحقول النفط والموانئ لكانت أكثر إرباكا للدولة وأكثر ضغطا للنزول عند مطالب الحركة وأهدافها.

وأبعد من ذلك انتقاد الحركة بتأجيج الانقسامات الداخلية، بعد تسببها بانقسامات سياسية واجتماعية جديدة مضافة إلى ما فيه من انقسامات راسخة[2].

وعموما تعد حركة تشرين الاحتجاجية الأطول في تاريخ الحركات الاحتجاجية العراقية، والأكثر نجاحا في تحصيل المَكاسب، إذ لم تقتصر نتائجها على إجبار حكومة منتخبة على الاستقالة أو استحصال قانون جديد للانتخابات لصالح المرشحين المستقلين، بل أدت وهو الأهم إلى نضج جيل جديدا من المتظاهرين وزيادة خبراتهم التكتيكة في المقاومة والاحتجاج، وتعزيز وحدتهم ضد خصم مشترك، وانتقال اجتماعي من الغضب إلى التجانس والتلاحم والإصرار على التحدي، وإعادة إنتاج هويَّة المقاومة كهويَّة عامَّة للحركة.

وتمكنت من حشد المجتمع وفي حالة من الإجماع الوطني المنبئ عن وعي ناهض ساع إلى التعبير عن نفسه، ورافض للربط المحكم بين الفساد السياسي والمحاصصة وسوء الخدمات، ولبُنية نظام قائم على تسيس الهويَّة المَذهبية منذ 2005 لتغطية فشل الحكومات المتعاقبة سياسيا واقتصاديا وخدميا وأمنيا.

ومن نتائج تشرين تبلورها كحركة شعبية لا كإيديولوجية سياسية، في مجتمع يعيد تشكيل نفسه بعيداً عن النخب السياسية وأساليبها في الحكم، انتقلت خلالها من التعبير عن اليأس والإحباط إلى التلاحم ثم إلى بلورة قيادات ميدانية ومجالس تنسيقيات دائمة، واستحداث أساليب جديدة للاحتجاج كاتجاه نظامي في تطوير الحركات الاحتجاجية الحديثة.

أيضا زيادة هوَّة الانقسام السياسي على مستوى القمة بين تيار وسطي متمثّل بالسيدين العبادي والحكيم، وتيار يمكن أن يكون داعما للاحتجاجات، وتيار من الأحزاب والقوى المناهضة للاحتجاج والتغيير، والتأسيس للفصل بين الهويَّة المَذهبية كهويَّة ثقافية والهويَّة المَذهبية كهويَّة سياسية، وهو ما دأبت القوى الوطنية على توكيده، لتشكل بذلك نقطة انعطاف في ذهنية طائفة واسعة وسط جيل من الشباب من الطبقة الدنيا والوسطى في المجتمع.

---

(1) المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، مصدر سابق، ص21.

(2) المصدر نفسه، ص19.

عطفا عليه كشفت الحركة عن ميول مجتمعية ونَزَّعة متنامية في جيل من الشباب، باتجاه الليبرالية والعلمانية المناهضة لأيديولوجيا الأحزاب الراسخة وإدانتها بالطائفية والتطرف، وهذه الميول مشتركة بين نوعيَّ المجتمع، إذ سجلت الإناث حضورا متميز في المشاركة بالحركة الاحتجاجية، وبمواقف متقاربة مع الذكور إزاء أهداف واستمرار الحركة بطابعها السلمي، ما يؤشر حالة من الاندماج عابر للجنس وسط المحتجين.

الفصل الخامس

القوى الخارجية وأبعادها الجيوبوليتيكية تجاه حركة تشرين الاحتجاجية

تمهيد:

ترتبط الحركات الاحتجاجية بالقوى الخارجية بفكرة تعبئة الموارد وصناعة الرأي العام عِبر الوطني لتحصيِّل الدعم أو للضغط على الحكومات الوطنية للاستجابة لمطالب المُحتجين، والأهم بفكرة بُنية الفرصة السياسية الخارجية، مما يتعلق بوضع الدولة على خريطة توازنات القوى العالمية والأبعاد الجيوبولتيكية الدولية تجاهها.

ذلك أن ثَمَّة مفارقة بين وطنية حركة ما وبين مفهوم الجيوبوليتيكا. باعتبار الثانية علم دراسة تفعيل الأرض في السياسة العالمية[1]. أي بأخذها الإقليمية والعالمية بُعدا تأسيسيا لها، في قِبال أخذ الحركات الاحتجاجية التظلمات المحلية والوطنية بعدا تأسيسيا كذلك، وفيما يخص حركة تشرين فقد تقدم الشِق الثاني حولها في الفصول السابقة من الدراسة ومحاولات تقصَّي العلاقات التفاعليَّة بين الجغرافية السياسية (ظروف الإقليم المَكانية) وبين الحركة.

أما الشِق الأول فيُمثَّل محور هذا الفصل في محاولة ربط الحركة كظاهرة اجتماعية وطنية بالجيوبوليتيكا بمعناها سياسة الأرض.

وتَحيَّثُ البحث بهذا الاتجاه منتهى التعقيد، لجدلية أن خصائص عصر العولمة والاقتصاد السياسي قد حَدَّت من فاعلية المكان ودوره السياسي وضرورة اخذه بعدا رئيسا في تحليل السياسات الشعبية، بل الأمر بالعكس فإن مقتضيات السياسة وأدوات العولمة هي مَن تؤثر في صناعة الظاهرة الاجتماعية وضغوطات البيئة المادية الوطنية الحاضنة لها.

وبعبارة أخرى: ثَمَّة جدليَّة بين مدرستين: الواقعية في استمرار تأثير الجغرافية في التحوَّلات العالمية، والليبرالية في نهاية الجيوبوليتيك وأرجحية متغيرات العولمة، وبين اتجاه ثالث بينهما يدعو إلى مراجعة أسس هذا العلم وقوانينه الحاكمة مضيفا إليها أبعادا غير مادية للصراع.

وبتقدير الباحث إن أصوب الآراء ثالثها. لحقيقة "أن الجغرافيا غير قابلة للتغيير"[2]. ولثبات ما تقدم من أن الجغرافية السياسية لدولة ما، تُمثل الأساس الموضوعي لتقييم البيئة الخارجية التي تواجهها الدولة وسياسات الغَير تجاهها.

بل ومعرفة سياستها الخارجية تجاه ذلك الغَير، وبالتالي جلائها في تقييم استراتيجيات القوة، وتحليل وتوقع حركة القوى الدولية، ودورها في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للدول والأقاليم وجيوبوليتيكا توازنات القوى العالمية.

---

(1) Martin Jones, Rhys Jones, Michael Woods, Mark Whitehead, Deborah Dixon, Matthew Hannah, An Introduction to Political Geography: Space, Place and Politics, Routledge, 2015, p170.

(2) روبرت دي. كابلان، انتقام الجغرافية، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة 420، الكويت، 2015، ص130.

المبحث الأول: مفهوم الجيوبوليتيكا ومَكانة العراق في استراتيجيات القوى العالمية

اولاً: أسس الجيوبوليتيكا والاتجاه النَقدي المعاصر

ظهر الجيوبوليتيك كعلم للاهتمام بالدولة بوصفها كيانا سياسيا عضويا ذا بعد مَكاني، ومقتضى فهم تحوَّلاتها وتطوَّراتها الربط بين الجغرافية كمعطى مادي والدولة ككيان سياسي، كما أن مقتضى عضويتها النمو بضم الأقاليم الأرضية باعتبارها محددات للقوة والتطور[1].

من ثَمَّ فقد عززت ظروف الحربين العالميتين حضوره، وتأثيراته في صناعة القرار وصياغة استراتيجيات الحرب، على غرار نظريات المجال الحيوي، والمنطقة المركزية، والقوة البحرية، ومنطقة المصير، وبؤر التوتر، ونحوها، مما أظهرت قدرة هذا العلم وفرادته في استيعاب اللوحة الجغرافية للصراع العالمي[2].

بل وتصويرها بأجلى صورة خلال الحرب الباردة بين المنطقة المركزية الـ(Heart land) مُمَثَّلة بالاتحاد السوفيتي السابق وقوى البحر الـ(Sea power) مُمَثَّلة بحضارة الغرب وحلف شمال الأطلسي، إذ كانت تلك الحرب مصداقا لأطروحات المحور الجغرافي للتاريخ لِـهيلفورد ماكندر، والحضارة البحرية لِألفرد ماهان، والمناطق المحيطة (Rim land) والمحيط المتوسط (Midland Ocean) لِنيكولاس سبيكمان[3]. والتي يجمعها اتفاقها حول تأثير الجغرافية على السياسة الخارجية، واتفاقها على أن فهم الجغرافية أمر أساسي لتفسير وتحليل تلك السياسات[4].

وإذ كانت الجغرافية هي دراسة الأرض، والعلاقات الدولية دراسة العالم، فالجيوبوليتيكا هي دراسة متطلبات الدولة والتعبير عن مصالحها من خلال جغرافيتها، وفي حين تدرس الجغرافية السياسية ظروف الدولة المَكانية، فالجيوبوليتيكا تدرس تأثير تلك الظروف وبنائها الجغرافي على علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية[5].

ولكن بتحيز وطني واضح وعلى حد تعبير تايلور "في حالة الجيوبوليتيكا من السهل جدا تحديد جنسية المؤلف من محتوى كتاباته". بحيث توسم بأنها تبرير معاصر لسياسات القوة[6].

---

(1) محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، ط1، دار مجدلاوي، عَمان، 2006، ص66.

(2) Agnieszka legucka, New Geopolitics – What is Actually “new” ? The Copernicus Journal of Political Studies, No.2 (4), National Defence University, Poland, 2013.p11.

(3) الكسندر دوغين، اسس الجيوبولتيكا - مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، تعريب عماد حاتم، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص151.

(4) Jones et. al. op.cit. p170.

(5) Semra Rana Gokmen, Geopolitics and the study of international relations, a thesis submitted to the graduate school of social sciences, in the department of international relations, of middle east technical university, 2010, p14.

(6) Charles B. Hagan,-Geopolitics, The Journal of Politics, Volume 85, Number 2, Sponsored by the Southern Political Science Association, April 2023, p485.

ثم ومع بدايات مرحلة ما بعد الوضعية وانتشار التفكيكية لجاك دريدا وميشال فوكو سبعينيات القرن الماضي، وتأكيداتهما على أهمية العوامل اللامادية كالأفكار واللغة والخطاب السياسي والبُنى الاجتماعية والتاريخية، وبالتزامن مع النّقلة النوعية في تكنولوجيا الحرب، تراجعت أهمية الجيوبوليتيك/ الجيوستراتيجيا في صياغة وتحليل السياسات العالمية.

لِتُلقي هذه الأفكار بظلالها على الأسس المعرفية لهذا العلم، ولتؤدي إلى ظهور أفكار تجديد الجيوبوليتيكا ذاتها وفقا للمعطيات الجديدة أو ما عُرف بالجيوبوليتيكا النَقدية، والتي تعتبر في جوهرها تعبير عن ممارسة ثقافية واجتماعية وسياسية أكثر من كونها واقع ثابت ومقروء للسياسات العالمية، وكقراءة لجغرافيا العالم بأنها ليست نتاجا للطبيعة بل لتاريخ الصراع بين القوى للتحكم والسيطرة، متصور عبر حقول معرفية (Trans disciplina) متنوعة، من ثَمَّ تطويرها منذ ثمانينيات القرن العشرين[1].

فالنَقدية تؤكد على أهمية الإعلام الرقمي ودور الشركات عابرة القوميات (Super nationals)، ودلالات الألفاظ وشبكات التواصل، وحرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلاتها في حركة شاملة دون حواجز أو قيود، ولذا فهي تنتقد توازنات القوى التقليدية وفرضية مركزية الدولة ومصالحها القومية في رسم علاقاتها الخارجية، فالمجال السياسي في النَقدية شكل للقوة/ المعرفة المستخدم من قبل النُخب السياسية للحفاظ او لتغيير بنيات القوة[2].

وبناءً عليه فجوهر النَقدية إحداث لتحولات عميقة في هذا العلم، حيث الفواعل السياسية تتعدد بين الأفراد والشركات والشعوب والأمم والدول وهي أقلها مركزية، وحيث محددات السياسة تدفقات السلع والخدمات والمعارف، والأدوات اللغة وقوة الخطاب وتأثيرات الإعلام ومنصات التواصل، والأهم هو النظر إلى السياسات الخارجية كأحداث متغيرة ومنفصلة.

وبذلك فهي تقترب إلى حد ما لعلم العلاقات الدولية في دراسته للتفاعلات خارج الحدود، وفي بحثه عن ماهيَّة تلك التفاعلات وأطرافها المتعددة ومنها الدولة، ثم النظر إلى تلك التفاعلات كأحداث منفصلة بطبيعتها لا رابط بينها، فقد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية، وقد تكون رسمية أو غير رسمية، ولكل منها آلياته وقواعده الخاصة[3]. وبالرغم من ذلك فإن ثَمَّة فارق مهم بين الأثنين ألا وهو محورية الدولة في علم العلاقات الدولية ومحورية الفواعل غير الرسمية في الجيوبوليتيكا النَقدية.

---

(1) راقدي عبد الله، الجيوبولتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، 2017، ص212.

(2) المصدر نفسه، ص213.

(3) عصام عبد الشافي، مفهوم العلاقات الدولية: إشكالية التعريف، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص3 – 4.

أما التقليدية فكما تقدم تنطلق من الارض وإملاءاتها السياسية، تلك الإملاءات التي ترسم العلاقات الخارجية بين الدول، وتؤثر بديناميكية في طبيعة التوجهات للأمم والشعوب وماضيها وحاضرها ومستقبلها، وواضح أرجحية هذا الطرح في تعقل الأحداث واستيعابها والعمل على استقرائها على المسرح العالمي.

بذلك تباين الجيوبوليتيكا النَقدية في جوهرها التقليدية تماما، حيث تركز الأولى على محورية الفواعل غير الرسمية والتفاعلات السياسية لقوة/ المعرفة والألفاظ، بينما تركز الثانية على محورية الدولة والإملاءات السياسية للأرض والأقاليم، وكونها أقرب للعلاقات الدولية لاشتراكهما في بحث الفواعل غير الرسمية، برغم افتراقهما بتركيز الأولى على ما تقدم، والثانية على محورية الدولة والتفاعلات خارج الحدود، الشكل (16).

شكل (16) العلاقة المتصورة بين مفاهيم الجيوبوليتيكا التقليدية والنَقدية والعلاقات الدولية

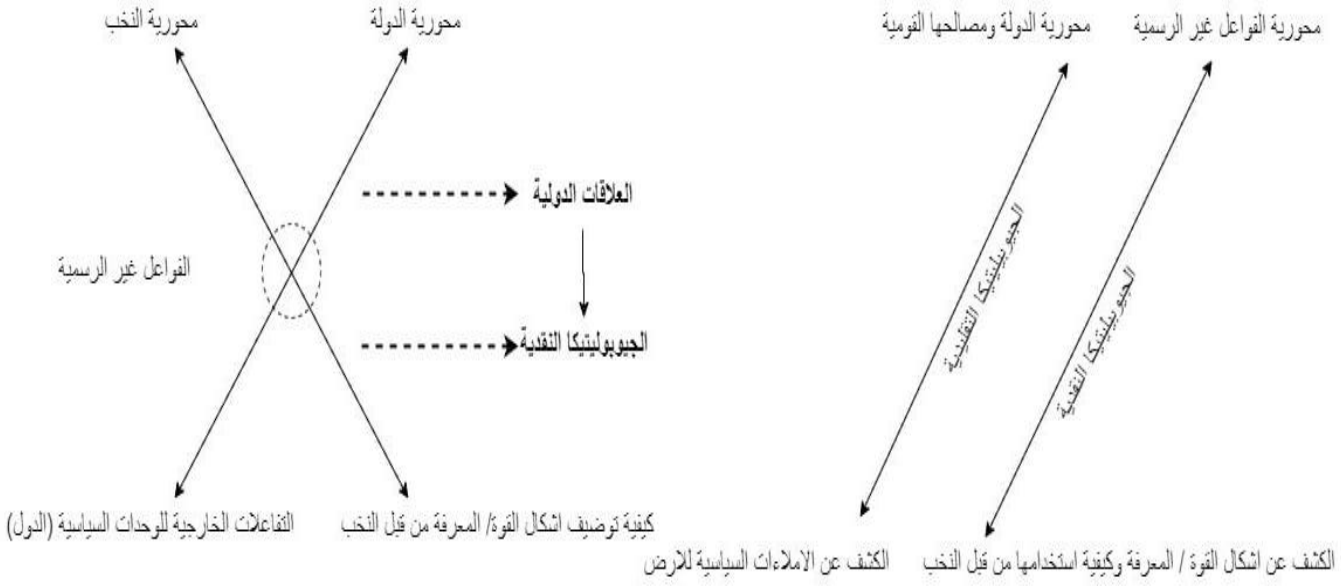

المصدر: عمل الباحث

من ثَمَّ فقد قدم رواد الجيوبوليتيكا التقليدية اعمالاً رائدة في هذا المجال، تكشف عن مدى فاعليته في خط ملامح السياسات العالمية منذ نهايات القرن العشرين وبدايات الواحد والعشرين، مثل (الماكيندرية الجديدة) للأمريكي زبيغنيو بريجينسكي، والأوراسية الجديدة للروسي الكسندر دوغين، ومؤخرا مساهمات الأمريكي روبرت كابلان في (انتقام الجغرافيا)[1].

(1) جلال خشيب، كيف تفسر الجغرافيا الأسباب العميقة للثورات العربية، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص3 – 4.

وبالمثل قدم رواد الواقعية الجديدة إسهامات تعزز ذلك سِيَّما مَن جادلوا بأن منتجات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تُبطل ثبات الجغرافية وقوانين الجيوبوليتيكا، وإنما تسببت في زيادة تأثير الأماكن وزيادة قدرتها أن تكون مركزية ومؤثرة، ولأجل فهم ما يطرأ عليها من أحداث وتحولات فلابد من دراستها دراسة جغرافية، باعتبارها القانون الأكثر ثباتا في التأثير والتحليل برغم جميع ما يطرأ من تحوَّلات معرفية وتكنولوجية، وبمنطق كولن س. غراي: "إن إلغاء التكنولوجيا للجغرافيا يتضمن ما يكفي تماما لأن يُطلق عليه مغالطة"[1].

وهو الحق لحقيقة أن تفاوت تأثير الجغرافية في المشكلات السياسية من قبيل الشّدة والضعف لا من قبيل وجود التأثير وعدمه، وما طرئ من متغيرات كالهويَّة واللغة وطبيعة النظام من قبيل تعدد أدوات الصراع وتَكَثّر الحادث منها تبعا للظروف والتطورات التكنولوجية، والأقرب أن الحروب والتحولات الإقليمية والعالمية للقرن العشرين وبدايات الواحد والعشرين، تدور مَدار ما ثبت من قوانين جيوبوليتيكية عامَّة، فليس ثَمَّة جيوبوليتيكا تقليدية ونَقدية وإنما ثَمَّة اساليب وأدوات تقليدية وأساليب وأدوات جديدة للصراع.

وقد تقدم أن البناء الطبيعي (physical structure) ليس مجرد موضع لتوطن الظاهرة، وهو بنحو عام مما تَسالَم عليه الجغرافيون منذ مبدأ المجال الحيوي وتطبيق راتزل قوانين علم الأحياء في العلاقات الدولية، أو منذ الابتعاد عن الداروينية الاجتماعية وثبات مُقَوّمية البناء المادي للدولة عند سبيكمان من "إن الوزراء يأتون ويذهبون، حَتّى الطغاة يموتون، لكن سلاسل الجبال تقف بثبات"، ومقولة ماكيندر من أن "الميزات الجغرافية تحكم أو على الأقل توجه التاريخ" بشرط أن "الإنسان وليس الطبيعة هو البادي والطبيعة إلى حد كبير هي الضوابط"[2].

وبناءً عليه فإن أفضل طريقة لإدراك ما طرأ أو يطرأ من أحداث سياسية وتحولات عالمية، هو الاستناد إلى تلك الأفكار والضوابط العامَّة للسياسية الخارجية ذات القدرة على تغيير ملامح الجغرافية السياسية للدول والأقاليم:

وفي مقدمتها فكرة ماكندر في المحور الجغرافي للتاريخ، والتي أكدت بأبسط مضامينها على ضرورة الإبقاء على دول شرق اوروبا مستقلة كحاجز بين روسيا والمانيا بوصفها مفتاح المنطقة المركزية غرب اوروبا، وضرورة تشكيل حاجز منها وجورجيا وارمينيا واذربيجان وداغستان، لمنع روسيا من الوصول إلى المياه الدافئة ومواجهة البحرية البريطانية.

أما مضامينها العميقة فتتمثّل بالنَّقلة النوعية في الفكر الجيوبوليتيكي من القارية إلى العالمية،

(1) روبرت دي. كابلان، مصدر سابق، ص54.

(2) Sören Scholvin, Geopolitics an overview of Concepts and Empirical examples from International relations, Institute of Economic and Cultural Geography, University of Hanover, 2016, pp8.13.

وذلك بتحديد العمق الاوراسي محورا جغرافيا للتاريخ، والذي حدده عام 1904 بآسيا الوسطى ومسارات الأنهار جنوبها في الهند والصين، ثم تعديله لاحقاً عام 1919 و1943 ليشمل الاتحاد السوفيتي وكل من النرويج وشمال تركيا وشمال إيران وغرب الصين[1].

وبعبارة أخرى تحديد المنطقة المركزية للجزيرة العالمية[*] بالداخل الاوراسي منخفض الكثافة السكانية، والمحاط بنطاق ساحلي ذا ثِقل سكاني في كل من غرب اوروبا وشرق وجنوب آسيا في الصين والهند، ونطاق ساحلي منخفض الكثافة في شبه جزيرة العرب والهلال الخصيب.

وأما محورية هذه المنطقة لأية قوة عالمية فلثرائها بالمعادن الفلزية والاستراتيجية، ولكونها واسطة التأثير في الترتيب المَكاني لدول وشعوب النصف الشرقي من العالم، وفي تفسير ما يطرأ عليها من تحولات باعتماد المركز نقطة مرجعية وليس أي حافة ساحلية[2].

الثانية: أفكار ألفرد ماهان حول أخذ المحيطين الهادئ والهندي محورا (hinges) لتحديد المصير الجيوسياسي للأراضي المحيطة، ثم الانتقال منها عِبر سكك الحديد والطرق المغذية للتأثير في تطورات الأحداث لمنطقة القلب (روسيا)، ذلك أنها تواجه ضعفا جغرافيا يتمثل في بعدها عن المياه الدافئة للمحيط وبحيثية تسلبها القدرة على تكديس الثروات[3]. وحيث أنها نقطة ضعف لا يمكن تجاوزها فمن الطبيعي أن تولد لدى شعوب المنطقة حالة من عدم الرضا قد تأخذ شكل العداء بسهولة. وهو نوع من الرقي في التفكير بالانتقال من التحليل الجغرافي إلى النفسي، كدليل عن مدى تأثير الجغرافية الطبيعية لمنطقة ما في التيارات النفسية الوطنية لشعوبها[4].

الثالثة: تصَّوبية سبيكمان بوصفه المنطقة المركزية (الاتحاد السوفيتي سابقا) بالمنطقة الداخلية، المحدودة طبيعيا بالبحار الجليدية شمالاً بين النرويج والشرق الأقصى، والمرتفعات جنوبا بين جبال الكربات في رومانيا وهضاب تركيا وإيران وافغانستان ولغاية عقدة بامير أقصى غرب الصين وهضبة منغوليا، والمحاطة إلى الخارج من هذا الحزام بعمالقة الديمغرافيا شرق وجنوب آسيا وغرب اوروبا توصل بينها منطقة الشرق الأوسط الغنية بالمعادن ومصادر الطاقة.

---

(1) Shamkhal Abilov,The "New Great Game" Over the Caspian Region: Russia, the USA, and China in the Same Melting Pot,Khazar Journal of Humanities and Social Sciences,Baku Engineering University, 29,October 2017,p33.

(*) الجزيرة العالمية = اوراسيا + أفريقيا، أي قلب الارض الجافة للكوكب.

(2) Halford John Mackinder, Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction, [edited by and] with a new introduction by Stephen V. Mladineo.National Defense University, the Deparmaent of Defense, Washington, 2018, p201.

(3) Jon Sumida, New Insights from old books: The Case of Alfred Thayer Mahan, Naval War College Review, Vol. 54, No. 3 (Summer 2001), p102.

(4) روبرت دي. كابلان، مصدر سابق، ص130.

من ثَمَّ فقد خصَّ السواحل الهامشية لهذا الحزام الخارجي بالأرضي المحيطة (Rim land) والتي تُمثل مفتاح النفاد إلى قلب الأرض، وبالعكس حلقة وصلها بالعالم الخارجي، وبالتالي فهي مَن تمثَّل مفتاح القوة العالمية وليس المركز[1].

وبعبارة أخرى: عكس منطق ماكندر، بأن مَن يُسيطر على المنطقة المركزية، يكون في أفضل وضع للسيطرة على الأراضي المحيطة، ومَن يُسيطر عليها ستمنحه حينئذٍ بإمكاناتها البحرية أفضل وضع للجمع بين القوتين البرية والبحرية والسيطرة على العالم، وهو جوهر استراتيجية الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة.

في حين أن جوهر استراتيجية الولايات المتحدة والغرب احتوائه بأبعاده عن تلك المناطق، غرب وجنوب اوروبا والشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية، ومنه تحالف الولايات المتحدة وإيران الشاه والخليج العربي وحروب افغانستان وفيتنام وإلى حد ما قيام اسرائيل[2].

وعموما فقد مَثَّلت الأراضي المحيطية بؤرة التوترات الجيوسياسية والصراعات الدولية، للقرن العشرين والربع الأول للواحد والعشرين، فكانت كما حدها ماهان بـ(الأراضي المتنازع عليها) وحَدها سبيكمان بجزء الجغرافية العالمية محور خوض الحروب بشكل دائم، وليس من قبيل الصدفة أن يُحددا دول الحزام الساحلي ذات الأهمية الجيوسياسية بذلك، منذ أكثر من قرن ونيَّف من الزمان، فالجغرافيا كما يعبر (كابلان) غير قابلة للتغيير[3].

ثانيا: موقع العراق في استراتيجيات القوة العالمية

تأسيسا على ما تقدم من أن تقيم سياسات القوى الخارجية وتنبأ مواقفها تجاه دولة ما، يقتضي تحديد مَكانتها في الجيوبوليتيكا العالمية، فسوف نوجه البحث للتركيز على عنصرين من عناصر الجغرافية السياسية، يجدهما الباحث محور الوزن الجيوسياسي والجيوبوليتيكي أو ما يُعرف بالقيمة الاستراتيجية (strategic value) للعراق والإقليم الاحتجاجي ضمنا، في إطار نظرة شمولية أوسع وفي ضوء التنافس الدولي للهيمنة العالمية: الموقع الاستراتيجي ومصادر الطاقة:

1 – الموقعُ الاستراتيجي (strategic location)

يقع العراق في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا وعند رأس الخليج العربي، ولهذا الموقع أبعادا جيوسياسية واقتصادية وثقافية وحضارية غاية في التعقيد. فهو قديما مع بلاد الشام منطلق الهجرات البشرية شمال وجنوب البحر المتوسط، ومركز الحزام الحضاري الاوراسي والأفرو

(1) Nicholas J. Spykman, America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power,1st Edition, Routledge, p165-166.

(2) Michael Klare,The New Geopolitics, Monthly Review,134 W 29th St Rm 706, New York 10001,Jul 01, 2003.

(3) روبرت دي. كابلان، مصدر سابق، ص130.

آسيوي، بين إيران والهند والصين شرقا وبلاد الشام وجنوب غرب اوروبا ومصر غربا[1].

وحديثاً حدا فاصلاً بين القومية العربية في الجنوب والغرب والتركية والفارسية إلى الشمال والشرق، وبلحاظ موقعه على رأس الخليج العربي حدا فاصلا بين شِقي الإسلام السياسي الشيعي في إيران والسُني في السعودية والعالم العربي، حيث خط تقسيم العالم الإسلامي القديم والحديث عند رأس الخليج العربي عند الإقليم الجغرافي جنوب العراق[2].

فهو يُمثل مجال الفصل بين مفهومين مختلفين للإسلام، حيث الشيعة أغلبية والسُنة أقلية على الساحل الإيراني شمال الخليج، والسُنة أغلبية والشيعة أقلية على الساحل العربي جنوب الخليج، وبحيَّثية تجعل من هذا الانقسام المَذهبي في هذا الجزء من العالم الإسلامي أوضح ما يكون عن أي مكان آخر، وحيث أنه مبدأ الساحل الإيراني شمالاً والعربي جنوبا عند الكويت ثم بحرا السعودية والبحرين وقطر والإمارات المتحدة وعمان، فالعراق من منظور الجغرافية السياسية منطلق الطرفين في توجهاتهما الأثنية وسياساتهما الإقليمية.

من ثَمَّ فإن هذه التناقضات في موقع العراق وإن بَدت سطحية وعابرة للوهلة الأولى، إلَّا إنها وبنظرة أعمق وضمن خريطته التضاريسية وحدوده الطبيعة، تجعل منها حقيقة راسخة ليس في تاريخه الحديث والمعاصر فحسب باعتباره مركزَ تجاذبات القوى وتبايناتها الثقافية والإيديولوجية بين عَدَّه فناءً خلفيا لبعض أو عمقا استراتيجيا لآخر، بل وتاريخه الحضاري المضطرب.

فبلاد ما بين النهرين ومنذ الأزل تُمثل إقليما حدوديا قائم الزاوية بالنسبة لمعظم مسارات المجموعات البشرية، حيث لا موانع طبيعية يمكن استخدمها في تأمين حدود الدولة أو منطقتها المركزية، ولذا فبمجرد أن تزدهر مدنه السهلية كنتيجة للطبيعية المنحدرة لوادي نهري دجلة والفرات، يصبح هدفا مغريا لشعوب البلاد المحيطة المتحضرة والهمجية منها سواء، حَتَّى شهد من تقلبات الأدوار وتبدلات الأحوال. ما أن تم وصفه "إن بلاد ما بين النهرين تقع عِبر واحد من أكثر مسارات الهجرة دموية في التاريخ"[3].

والقصد أن ثَمَّة إملاءات جغرافية حول موقع العراق تؤكد وليس على نحو الحتم البيئي: ضعفه في مواجهة التحديات الخارجية، وحاجته الدائمة إلى سُلطة مركزية قادرة على بسط نفوذها على كامل أجزاء الدولة وحفظ وحدتها وتماسكها الداخلي، لاسِيَّما مع تركيب قومي وأثني واضح المعالم وبدرجات متفاوتة من الوعي العِرقي والطائفي[4].

وإذما أخذنا الجبال حدا طبيعيا فاصلاً لإقليم كردستان شمالاً، فإن سهل ما بين النهرين يُمثل

(1) Amy Rognlie, Ancient Civilizations Map. https://www.pinterest.com.
(2) جان جاكك بيريبي، مصدر سابق، ص96.
(3) روبرت دي. كابلان، مصدر سابق، ص61.
(4) المصدر نفسه، ص56.

بؤرة الدولة العراقية قديما وحديثا ومركز ثِقلها، وبالنسبة للإقليم الاحتجاجي فهو بامتداده القومي العربي وتداخله المَذهبي الفارسي، يُمثل بؤرة الصراع السياسي – المَذهبي المعاصر في المنطقة، ويُمثل بمنطق الديمغرافيا والافتقار إلى المؤسسات محور تحوَّل الأحداث فيها.

وجدير بالاعتبار: الموقع الحضاري للعراق فهو وبرغم افتقاره إلى التضاريس والحدود الطبيعية المانعة مما تحفظ في الغالب للشعوب هويَّتها، فقد تمكنت تجمعات الحضارات الزراعية لرافدا الهلال الخصيب من الاحتفاظ بهويَّتها الثقافية في منافسة بقية الحضارات، ولاحقا بهويتها الدينية والمَذهبية في منافسة مراكز السُلطة الإسلامية في شبه جزيرة العرب وبلاد الشام وبلاد فارس[1]. وإلى الآن لاتزال الطبيعة السهلية المنبسطة وانحدار الأنهار بهدوء إلى المناطق الساحلية المنفتحة إلى الخليج حاضرة في شخصية وثقافة السكان المحليين.

وعموما فإن موقع العراق في هذا الجزء من العالم كما هو واضح في الخريطتين (14) و(15)، يضعه في قلب الشرق الأوسط، المحور الأهم في الجيوبوليتيكا العالمية لكل من ماكندر وماهان وسيبكمان، فهو أي الشرق الأوسط الجسر البري بين كل من اوروبا، وشبه جزيرة الهند، وجنوب قلب الأرض، وجنوب الجزيرة العالمية، كما أنه المعبر البحري الذي تخترقه العديد من المسطحات المائية المؤدية إلى المحيطين الاستراتيجيين الهادي والهندي.

وبمنطق ماكندر الشرق الأوسط المنطقة المحورية لمصير الجزيرة العالمية، والمتأثر مع اوروبا بتدفقات المنطقة المركزية، لافتقاره وخلافا للهند والصين لِلثِقل السكاني والاكتفاء الذاتي اللذين يمنحانه إمكانية التطور سلميا، على أن منفذ تدفقات المنطقة المركزية الأقدر والأكثر قربا وجوارا جغرافيا للعراق هي دولة إيران[2].

وعلى حد وصف جيفري kemp وروبرت Harkavy يُمثل الشرق الأوسط منطقة هائلة رباعية الأضلاع (quadrilateral)، تتقاطع عليها قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا واوروبا، وتحدها الصحراء والبحر المتوسط من الغرب، والبحر الاسود وقزوين وجبال القوقاز وسهوب آسيا الوسطى من الشمال، وشبه القارة الهندية من الشرق، والمحيط الهندي من الجنوب، وهذه المنطقة هي الأهم والأكثر استراتيجية في العالم حيث تقاطعات القارات وطرق النقل التاريخية والممرات البحرية بين البحر المتوسط والبحر الاحمر والمحيط الهندي[3].

---

(1) Marshall G. S. Hodgson, The Venture of Islam Conscience and History in a world Civilization, Volume one: the classical age of Islam, the University of Chicago Press, Chicago, and London To John U. Nef, 1984, pp 151,229.

(2) Halford John Mackinder, Democratic Ideals and Reality, op.cit. p64 – 65.

(3) Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, Strategic Geography and the Changing Middle East, Brookings Institution Press, Washington, D.C. 1997, p15.

الخريطة (14) موقع العراق إلى الجنوب من منطقة القوة الطبيعية العالمية لِهالفورد ماكندر

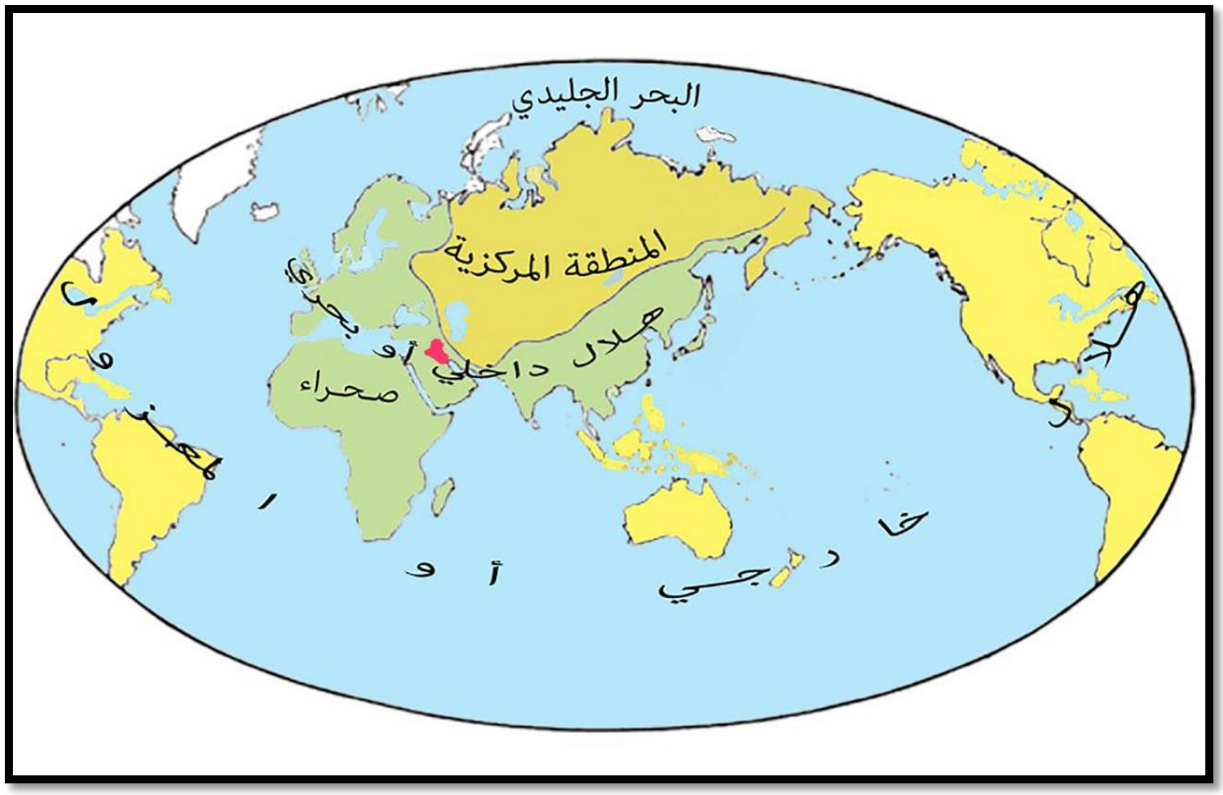

Source: H J Mackinder, The geographical pivot of history (1904), The Geographical Journal, Vol. 170, No. 4, Blackwell Publishing, Ltd. 2004, p306.

الخريطة (15) موقع العراق من مواقع القوة الطبيعية العالمية لماهان وسبيكمان

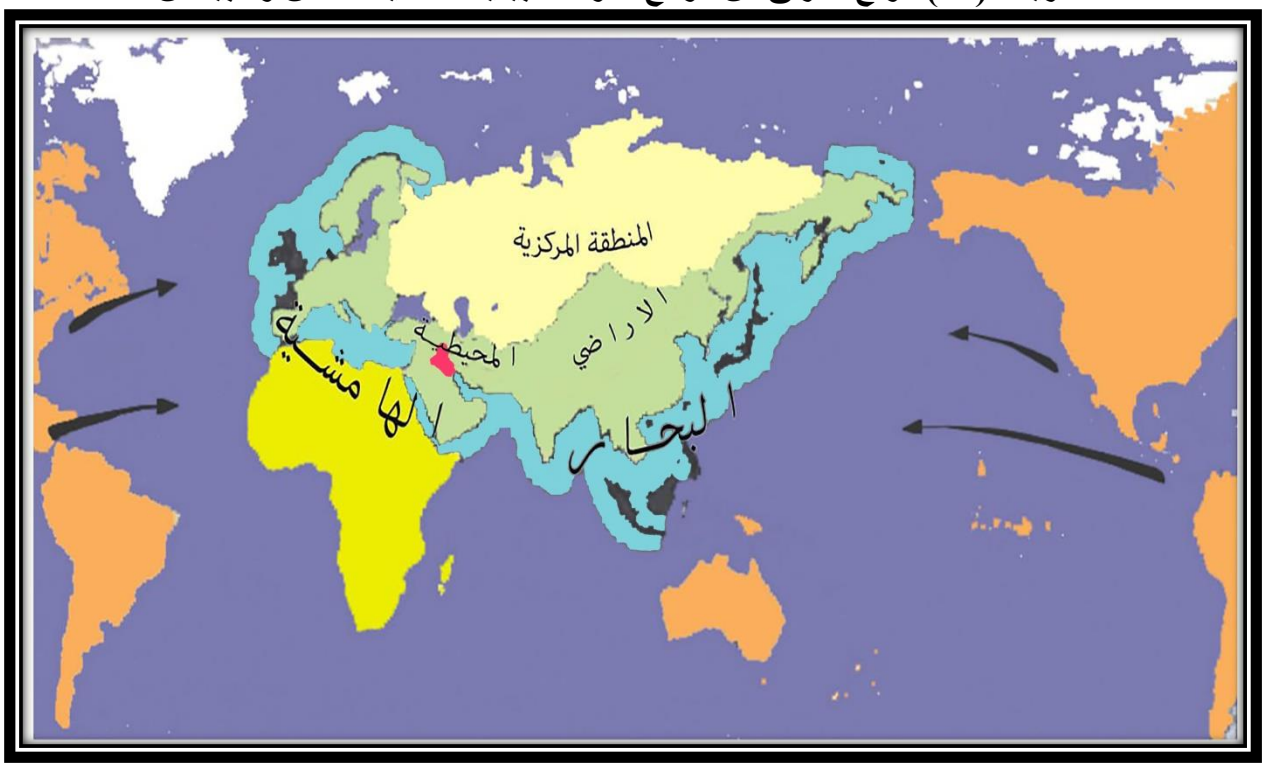

Source: Jones, R."Geopolitics: Mahan, Mackinder, Spykman, Kennan, China, Climate Change, and Current US Strategies" U.S. Special Operations Command, 2019.

وهذه المنطقة وإن وحدها الإسلام وبعض الموروثات والتقاليد إلَّا إنها ليست وحدة سياسية واحدة كروسيا أو الصين، كما أنها ليست خاضعة لدولة أو أغلبية ساحقة أو تحالفات دولية تؤثر فيها شيئا من الاتساق، وإنما هي عبارة عن مجموعة من النُظم الطبيعية والسياسية المختلفة من مَمالك وحكومات دينية ومَدنية، وثقافيا تضم أشد الإيديولوجيات تطرفا، وعلم نفس الحشود المُؤدلج، وجميعها انقسامات عميقة، جعلت منها محورا رئيسا للتطرف وعدم الاستقرار[1].

وبناءً عليه: يُمثَّل العراق قلب الشرق الأوسط الأكثر محوريَّة في العالم، في عين كونه الأكثر تطرفا وعدم استقرارا، غَيَّر أن هذا الكلام ليس على أطلاقه فإمعان النظر في خريطة الشرق الأوسط، خريطة (16) يُبرز لنا موقع العراق محاطا بثلاثة معالم جغرافية رئيسة: هضبة إيران، وهضبة شبه جزيرة العرب، وجسر الأناضول البري، وهذه المعالم يُمثَّل كل منها محورا جيوبوليتيكيا تسيطر عليه قوة إقليمية في المنطقة: إيران، العربية السعودية، تركيا مع فارق بينها، فالسعودية وإن كانت الدولة الأكبر في المحور الرئيس لشبه جزيرة العرب إلَّا إنها ليست الوحيدة سياسيا، بينما كل من إيران وتركيا ينفردان بتمثيل المحور الجغرافي الخاص بها سياسيا[2].

الخريطة (16) موقع العراق من المعالم الجغرافية الرئيسة للشرق الأوسط

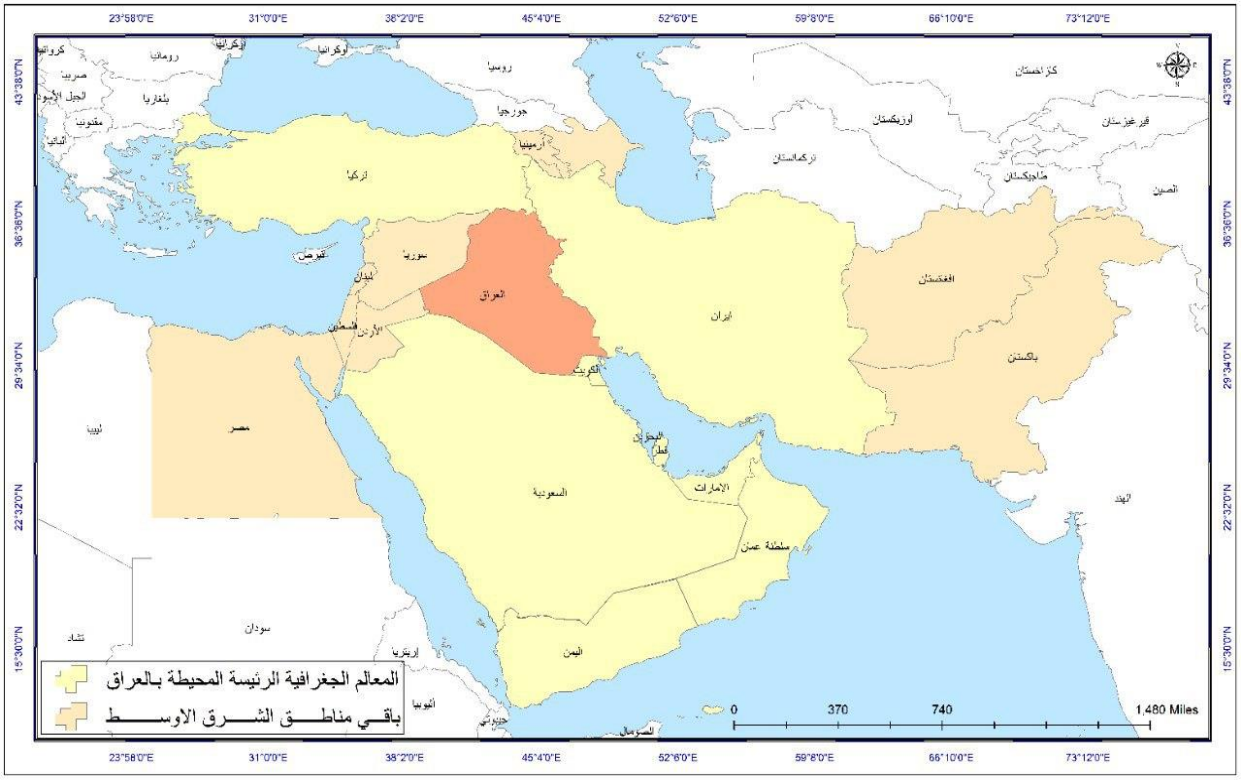

Source: Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, Strategic Geography and the Changing Middle East, Brookings Institution Press, Washington, D.C., 1997, p15.

(1) Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, op.cit. p17.
(2) Robert D. Kaplan, The revenge of geography : what the map tells us about coming conflicts and the battle against fate/. Publishing Group, a division of Random House, Inc. New York. P305.

بناءً عليه تُمثّل هذه المعالم الرئيسة المحاور الأكثر تأثيرا في الخريطة الجيوسياسية للعراق، وتطورات الأحداث فيه وهذه الحقيقة ثابتة تاريخيا، وللوقوف على دور هذه المحاور ومدى تأثيرها وفاعليتها والضغوط الجيوسياسية التي تمارسها منفردة أو مجتمعة تجاه تطورات الأحداث في العراق ومستقبله الجيوسياسي سنحاول الإشارة إليها بشيء من التفصيل وكما يأتي:

أ – الهضبة الإيرانية مُتمثَّلة بجمهورية إيران الإسلامية: وهي الأهم بالنسبة للعراق كونها ومن منظور جيوبوليتيكي تمتلك من مقومات القوة ما يجعلها أهم محاور الشرق الأوسط رباعي الأضلاع، حيث تقع إلى الجنوب من المنطقة المركزية وتتوسط الأراضي المحيطية وتنفتح على المحيط الهندي، وهي تحظى بساحل على الخليج العربي يمتد من شط العرب إلى مضيق هرمز بطول 989.746/كم، وبساحل على بحر العرب بطول 482.803/ كم، يُتيح لها الانفتاح على المحيط الهندي وكامل المثلث البحري بين شبه جزيرة العرب وشبه جزيرة الهند[1].

وعلى أساس موقعها تُمثل منفذا بريا وحلقة وصل الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى إلى بحر العرب والمحيط الهندي، وحلقة وصل نطاقي الطاقة الأهم للنفط والغاز بين الخليج العربي وحوض قزوين، كما أن ساحلها على الخليج العربي ومضيق هرمز يمنحها السيطرة والتحكم في التدفقات التجارية في الخليج العربي والمنطقة المحاذية لمضيق هرمز من بحر العرب[2].

من ثَمَّ فإن امتدادها بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط المحيطي، وعِبر حقول الطاقة في حوض قزوين والخليج العربي، يمنحها أفضلية وتفردا جيوسياسيا في محور الشرق الأوسط كما هي كذلك بالنسبة للجزيرة العالمية[3].

زيادة على ذلك تحظى إيران بقوة بشرية هائلة تُقدر بـ(88 مليون/نسمة)، تشارك بها مركز الصدارة كل من تركيا (84 مليون/ نسمة) ومصر (109 مليون/ نسمة)[4].

وانفرادها عنهما باحتياطات بترولية هائلة، تُقدر بـ(157.8 مليار/برميل) احتياطي نفطي مؤكد وبـ(1127.7 تريليون/قدم^3) احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي، لتحتل بذلك المرتبة الرابعة عالميا والثانية كذلك على الترتيب[5].

وبناء على هذه الخصائص المتميزة من حيث الموقع والسكان والموارد الحيوية، تُمثَّل

---

(1) Syrus Ahmadi Nohadani, The Geopolitics of Iran According to the Theory of Geographical Buffer Spaces, Austral: Brazilian Journal of Strategy & International Relations v.9, n.17, Jan./Jun. 2020, p182.

(2) Ibid. p185.

(3) Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, op.cit. p113.

(4) مجموعة البنك الدولي، تعداد السكان الاجمالي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2020.
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=ZQ

(5) Centre for Energy Economics Research and Policy, op.cit. pp 16 ,30.

إيران الدولة المحورية في الجيواستراتيجيا العالمية للمنطقة، ما يعني دوام تأثيرها في مجمل التطورات السياسية لدول المنطقة سلبا أو إيجابا، كما يعني بقاءها محورا رئيسا لتنافس القوى الكبرى الولايات المتحدة والصين وروسيا، فهي نافذة الأخيرتين لمنافسة الولايات المتحدة هيمنتها وإعادة ترتيب التوازنات في الخليج العربي والممرات المائية للأراضي المحيطية.

وكحقيقة تاريخية يعد العراق الدولة الأكثر تأثُّرا بإيران، نظرا لمحاذاتها بحدود برية ونهرية تصل إلى 1300كم، وانفتاحها طبيعيا إلى الغرب من جبال زاكروس على الإقليم الاحتجاجي وسط وجنوب العرق بحدود برية تصل إلى (578كم) ونهرية تصل إلى (95كم)، ما يعني أن العراق يواجه ضغطا مباشرا للجغرافية السياسية المتميزة لإيران، ويعني أيضا أن تطور الأحداث فيه خاضع لتأثير تطورات الإحداث الداخلية في إيران وسياساتها الخارجية.

وبعبارة أخرى: إن العلاقة بين الاثنين محكومة تاريخيا بأسس جغرافية لصالح إيران، ثم عُضدت بأسس دينية منذ تشيع إيران في القرن السادس عشر، وتوجهها روحيا إلى المدن المقدسة والمؤسسة الدينية في العراق. وبالرغم من أن التشيع تاريخيا ظاهرة عربية متأصَّلة في العراق، ثم انتقلت متأخرة إلى إيران، إلَّا إن التشيع وبحسب الباحث الفرنسي أوليفيه Roy، قد تعزز في إيران كثيرا وأخذ طابعا سياسيا مؤثرا "بفعل تقاليد الدولة وبيروقراطية النظام التي تتمتع بها تاريخيا مقارنة بتلك السائدة في العراق والعالم العربي"[1].

من ثَمَّ فإن فاعلية النظام الديني في إيران تعتمد جيوسياسية الدولة طبيعية وتاريخية، مما تمنحه الفاعلية والقدرة على المناورة والتغلغل في محيطه الإقليمي، وبتعبير روبرت دي. كابلان من "اندماج النظام في الدولة الإيرانية تاريخيا وجغرافيا والارتباط بها وليس تفكيكها"[2]. ثم إتباعه استراتيجية خارجية تعتمد تفعيل تلك المقومات، ثم تعزيزها بجغرافيا ثقافية على كامل المحيط الإقليمي، تُتيح لإيران كسب الفئات الشابة المحبطة طائفيا وتنظيمها عسكريا، وفي مرحلة لاحقة إدخالها في الأنظمة السياسية وتأسيس الدولة المفروضة بحكم الأمر الواقع[3].

وبالنسبة للعراق فقد نجحت إيران ببسط نفوذها السياسي والعسكري إلى حد كبير، ما أدى إلى تحميل البعض لها مسؤولية مصادرة الإرادة الشعبية وضعف بُنية وأداء الحكومات المتعاقبة، ومع الوقت إلى انقسام اجتماعي وسياسي عميق حولها داخل أبناء الطائفة الواحدة، حيث تعني لطائفة العمق الاستراتيجي للعراق، ولطائفة أخرى ضعف النظام وسوء إدارة وضرب العملة الوطنية والقطاعات الحيوية وانقطاع الكهرباء، ويجسد هذه المشاعر اتجاهها نتائج القوى

(1) David Thaler, op.cit. p130.
(2) Robert D. Kaplan, op.cit. p328.
(3) Robert Baer, Iranian Resurrection, The National Interest, Washington, DC, November - December 2008.

السياسية الحليفة لها في انتخابات 2021، وتنديد أبناء تشرين ومطالباتهم إيران بترك الأراضي العراقية، ثم مهاجمة قنصلياتها في محافظات النجف وكربلاء والبصرة وتهديدها في بغداد[1].

بالمقابل فقد أظهرت إيران موقف الضد من حركة تشرين منذ بداياتها، إذ حضر قائد فيلق القدس حينها بغداد للمشورة حول معالجة الأزمة واعقب ذلك تصعيد السُلطة تجاه المتظاهرين، كما أظهرت موقف التشكيك بالحركة وربطها بجهات خارجية تُغذي النشاط الاحتجاجي، فضلاً عن دعم فكرة عزلها اجتماعيا من خلال الترويج لفكرة أنها ردَّة فعل غربية ضد تحوّل السياسة العراقية تجاه الصين كبديل عن الغرب، وأن ثَمَّة اتفاقية عراقية – صينية دفعت الولايات المتحدة لاستغلال المظالم الشعبية لأسقاط الحكومة[2].

ودليل مساهمة إيران الفعلية في تحييد الاحتجاجات، تصريح زعيم تحالف الفتح: من أن "فتنة تشرين خطط لها حزب البعث وأتباع أمريكا ولولا المهندس وسليماني لذهبنا إلى نفق التقسيم"[3]. بالتالي فإن تطورات الأحداث في العراق تؤشر موقف إيران ذاته ضد أية محاولة لتغيير أو معادلة بُنية النظام السياسي بعد 2003، حيث تُفسرها على أنها تحدٍ مباشرا لنفوذها السياسي والعسكري داخل العراق والمحيط الإقليمي.

وجميع ذلك مما أثار حَنق طائفة واسعة من الشعب العراقي، وجعله يُدرك أكثر فأكثر أن الأخلاق والتمذهب أطر للهيمنة والعمل السياسي، المحكوم في الحقيقة لطبيعته المصالح والمكاسب الاستراتيجية. ففي الوقت الذي تُقر فيه إيران قصور أو فشل الحكومات العراقية المتعاقبة، تقف بالضد من محاولات تعديل أو تصويب الوضع وتتهمها بالتآمر لإضعاف الحكومات الشرعية، وفي الوقت الذي يتحدث فيه الإعلام الإيراني عن حجم الفساد وسوء الإدارة ونقص الخدمات وغياب العدالة، تبرر مشاركتها وبشكل فعَّال في تثبيت بُنية النظام السياسي بصيغته التي تخدم مصالحها وأهدافها الاستراتيجية[4].

بالرغم من أن عفويَّة الاحتجاجات وعدم انقيادها لقيادة أو جبهة معينة، يؤكد عراقيتها وكونها ردَّة فعل مبررة ضد واقع سياسي واقتصادي وخدمي قد تقدمت مساوئه، من ثم فإن موقف إيران المتشدد تجاه الاحتجاجات إنما هو للدفاع عن مكاسبها بعد 2003، إذ تمكنت ولا

(1) Middle East Report N°223, Iraq's Tishreen Uprising: From Barricades to Ballot Box, Headquarters International Crisis Group, 26 July 2021, p5.

(2) Ibid. p15 – 16.

(3) تلفزيون العهد، بتاريخ 31 كانون الأول، 2021.

(4) على باقرى دولتآبادى،عوامل مؤثر بر وقوع ناآراميها در كشور عراق (مطالعه موردى ابعاد سياسى) اقتصادى و اجتماعى اعتراضات سال 9102، فصلنامه علمى مطالعات سياسى جهان اسلام، سال هشتم، شماره 4، پياپى 13، زمستان 313، 112.

شك من التغلغل في العراق وبسط نفوذها السياسي والعسكري[1]. وبشكل يُتيح لها ترتيب الأوراق بما يتلاءم وأهدافها الجيوسياسية، أو ما يُعبر عنه "بالاستراتيجية الذكية للتأثير على التيارات الشيعية، وتشكيل حكومة مرتبطة بها" فضلاً عن تبادلات تجارية تُقدر بـ(12 مليار/ دولار) للعام 2018، والتي تُتيح لها الإفلات من طوق العقوبات الأمريكية، ويتيح لها إبعاد العراق عن أية احتمالية للدخول في تحالفات تهدف إلى تحييد إيران في الخليج العربي أو المنطقة[2].

فضلاً عن تحييد إمكانية أن يعود العراق دولة قوية ما يشكل مخاطر حدودية على إيران، بوصفه عمقا استراتيجيا ومنطقة عازلة ضد جواره العربي والسُني المنافس لها هيمنتها الإقليمية، لا سِيَّما بعد أن اتاحت لها المشاركة في تحرير غرب وشمال غرب العراق من تنظيم داعش الأرهابي ، فرصة التغلغل وبسط نفوذها ولأول مرَّة في تلك المناطق وبالتالي على كامل أراضي الدولة العراقية. ومتابعة أهدافها الاستراتيجية في سوريا، ومَد جسر أرضي عِبر العراق إلى حدود القائم وتعزيز جبهة المقاومة على حدود المتوسط[3].

وتجدر الإشارة إلى أن ثَمَّة قراءة أخرى لأزمة المُحتجين وانقسام المجتمع الشيعي تجاه إيران، والتي تستبطن بعدا ثقافيا سياسيا، إذ تعتمد إيران تأطير سياستها بإطار ثقافي مَذهبي، وتعتمد في شرعيَّة الحكومات تأييدها من قِبل النظام الإيراني وفق مبدأ ولاية الفقيه المذكور آنفا، في حين أن سياستها الخارجية نفعية براغماتية تعتمد أبعادا جيوسياسية في بسط نفوذها وهيمنتها، كما أن ثقافة المجتمع العراقي وبناءه الدستوري يعتمد نظرية دينية وسياسية مغايرة.

ب –العربية السعودية: وتُمثّل جغرافيا الجزء الأعظم لشبه جزيرة العرب، حيث الحماية الطبيعية من جهة الغرب مع امتداد سلاسل جبال البحر الاحمر، ومن الشرق حيث مجموعة الامارات الغنية بالنفط والمترفة اقتصاديا، بمحاذاة الطريق التجاري للبحرية البريطانية في الخليج العربي إلى الهند، ومن جهة الشمال والشمال الشرقي الصحراء الشاسعة كحدود طبيعية تفصلها عن العراق والأردن، أما جوارها الجنوب الغربي والمتمثل باليمن فيبدو الجهة الوحيدة الضعيفة جيوسياسيا حيث جبال شبه الجزيرة العربية وتباينات الأفكار والتحالفات والمواقف[4].

وإذ تحظى السعودية بالعديد من مقومات القوة والتأثير الجيوسياسي، إلا إن ذلك غير مُتحصَّل

---

(1) على باقرى دولتآبادى، 113 - 114.

(2) پژوهشكده تحقيقات راهبردى مى باشد، زمينهها و عوامل اعتراضات عراق و پيامدهاى آن براى جمهورى اسلامى ايران، آدرس: ايران، تهران، خيابان وليعصر(عج)، خيابان آيت الله طالقانى، نرسيده به پل حافظ، پلاک ۳۷۶، دى ۱۳۹۹.

(3) پژوهشكده تحقيقات راهبردى مى باشد.

(4) عبد الرحمن صادق الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية: إقليم جنوب غرب المملكة، ج2، دار المريخ، الرياض، 1984، ص33.

حجمها، بالرغم من أهمية المساحة في الفكر الجيوبوليتيكي إلَّا إنها بالنسبة للسعودية ذات طبيعة صحراوية خالية من الأنهار وشحيحة المياه سوى بعض الواحات المتفرقة، فيما عدى ذلك تتمثل هذه المقومات بعدد سكانها بالقياس إلى جوارها الجغرافي في شبه الجزيرة العربية، إذ بلغ (35 مليون/ نسمة) عام 2021مع إمكانات عالية للزيادة السكانية بمتوسط نمو 2% تقريبا.

كذلك رمزيَّتها الدينية بالنسبة للعالم الإسلامي السُني نظرا لوجود المدينتين المقدستين مكة والمدينة، وبالمثل للإسلام السياسي السُني، حيث تُمثل هضبة نجد المَهد الجغرافي للأصولية الدينية (الوهابية) الأشد تطرفا بين الأصوليات الدينية المسلمة[1].

والأهم عالميا امتلاكها لثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بكمية (297.0 مليار/ برميل)، ورابع أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم بكمية (208.1 تريليون قدم^3)[2]. وهذه الكمية مع موقع جغرافي على ممرات النقل في الخليج العربي والبحر الأحمر، ومن ثُمَّ بحر العرب والمحيط الهندي، تجعل من السعودية المصدر الرئيس في تأمين امدادات الطاقة العالمية، ومحور الاستقطابات والجيوستراتيجيا العالمية المعاصرة بين الولايات المتحدة وكل من روسيا والصين.

وبناءً على هذه المقدمات: تتمتع السعودية بجغرافية طبيعية تمكنها من ممارسة نفوذا سياسيا وايديولوجيا كبير في محيطها الجغرافي، وبالنسبة للعراق العكس إذ يُمثل الإقليم الاحتجاجي ثقلا جيوسياسيا عليها سِيَّما مع امتداده الأثني مع إيران، الأمر الذي يُفسر مخاوفها تجاه التقارب الإيراني – العراقي. ويُفسر دفعها بالقوى المتطرفة بعد عام 2003 لتشكيل ثِقل موازن للقوى السياسية الشيعية، وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والمَذهبية في المنطقة لصالحها، مما أدخلها كطرف رئيس في الصراع الطائفي في العراق والمنطقة[3].

وفيما يخص موقف السعودية تجاه حركة تشرين، فلم يجد الباحث ما يؤيد دعمها خارج نطاق الحرب الإعلامية بين أطراف التنافس الإقليمي، بالرغم من تأكيدات البعض بأن ثَمَّة تحركات سعودية وخليجية لدعم الاحتجاجات، بهدف تعديل خريطة القوى السياسية لصالحها بعد خسارتها نفوذها الإقليمي في العراق لصالح إيران، وبما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الداخلي لتقليص النفوذ الإيراني، وحجة ذلك تأكيدها على القومية العربية والاستثمار الضخم في مجال الإعلام والفضاء الافتراضي ضد الجمهورية الإسلامية، بحيث تم خلال تشرين إنتاج ونشر أكثر من 70٪ من الرسائل المناهضة لإيران من مستخدمين سعوديين، ثم إعادة بثها من

(1) David Thaler, op.cit, p100.
(2) Centre for Energy Economics Research and Policy, op.cit. pp 16 ,30.
(3) Banafsheh Keynoush, Saudi Arabia, Iran, and Gulf Geopolitics: The Case of Iraq, Springer Nature Switzerland AG. 2016, p179.

أجل نقل الاحتجاجات من المطالب النقابية والمعيشية إلى مجال السياسة الخارجية[1].

وجميع ذلك من التنافس الإقليمي والحرب الإعلامية بين الأثنين قبل وبعد حركة تشرين، وهي لا تشكل دليلا على دفع المُحتجين باتجاه الحِراك الاحتجاجي أو دعمه، بل الأقرب استغلال الأطراف المناهضة لتشرين هذه الأوضاع المُسبقة وتأطيرها بأطر مضادة للتشكيك بعراقية الحركة وتصويرها كجزء من صراع إقليمي مَذهبي وعقائدي.

ج – هضبة الاناضول مُمثلة سياسيا بجمهورية تركيا الجسر الاوراسي الأهم، والمحور الإقليمي الأهم في منطقة الشرق الأوسط مع إيران، حيث تحظى بموقع استراتيجي تتوسط فيه وعلى مسافة واحدة كل من اوروبا ووسط آسيا وقلب الشرق الاوسط، وتمثل خلاله الممر البري الوحيد لربط دول آسيا الوسطى وهضبة إيران والعراق بشرق اوروبا، وبالمقابل وضع الغرب من خلال عضويتها في حلف شمال الاطلسي (NATO) على حدود هذه الدول والأقاليم.

من جهة أخرى فإن ساحلها على البحر الأسود يُتيح لها الانفتاح على دول البلقان، وبالمثل يُتيح لها ساحلها على البحر المتوسط الانفتاح على شمال افريقيا والوصول إلى شبه جزيرة العرب، فضلاً عن سيطرتها على الممرات والمضائق الاستراتيجية البسفور والدرنديل[2].

من ثَمَّ فقد جسدت السُلطة السياسية هذه الجغرافيا الفريدة في سياستها الخارجية، حيث تعمل وببراغماتية عالية على موازنة علاقاتها الخارجية، والنفاذ من خلال تفعيل جغرافيتها الثقافية وادوات القوة الناعمة في كامل محيطها الجغرافي والتاريخي، فهي تنافس كل من إيران وروسيا في دول الاتحاد المستقلة، وتنافس السعودية القيادة الشرعية والتاريخية للعالم الإسلامي، وتنافس مصر وروسيا واوروبا في شمال افريقيا والبحر المتوسط[3].

كما أنها تعتمد تقديم نفسها كقوة مائية (Hyper power) مؤثرة بقدر ما يُشكل جوارها الجغرافي قوة نفطية وغازية هائلة، إذ أقدمت على بناء منظومة من السدود تُتيح لها التحكم بما يقرب من 90% من الإيراد المائي للعراق و40% من الإيراد المائي لسوريا، ومن ثُمَّ تحقيق جيوسياسية عالية كمحور لنقل امدادات الطاقة العالمية، ومنظومة انابيب المياه في قلب الشرق الأوسط، فضلاً عن محوريتها الذاتية مع إيران في امتلاكهما الجغرافية السياسية لتحييد دول الهلال الخصيب العربي والتطورات السياسية والاقتصادية لمحيطهما الإقليمي[4].

---

(1) محسن نوروزی1 داوود فیاضی1 حامد سیف 2، آیندهپژوهی عوامل مؤثر بر محور مقاومت با تأکید بر ناآرامیهای اجتماعی عراق و لبنان، پژوهشگاه عالی دفاع ملی و تحقیقات راهبردی، دوره 19، شماره 2 - شماره پیاپی 74، 122.

(2) برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، ط1، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، 2016، ص298.

(3) احمد داوود اوغلو، تركيا العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبدالجليل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 199.

(4) Republic ot Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Turkey’s Energy Profile and Strategy, 2017.

2 – الثروة النفطية للعراق وجيوبوليتيكا الطاقة

تقدم أن العراق يحظى بثروة بترولية هائلة تُقدر بـ(145 مليار/برميل) احتياطاً نفطيا مؤكدًا، و(132.9 ترليون/قدم^3) احتياطاً مؤكدا من الغاز الطبيعي[1]. وكلاهما من السلع الاستراتيجية محور الجيوستراتيجية العالمية للقرن العشرين والأرجح الحادي والعشرين.

وللوقوف على مدى أهمية هذه الثروة ووزنها الجيوبوليتيكي ضمن امدادات الطاقة العالمية، ومن ثُمَّ في تطورات الأحداث تجاه العراق لابد من معاينة هذه الثروة بعدة اعتبارات منها: إن امتلاك العراق لهذه الكمية المؤكدة من النفط وبما يعادل (8.4%) من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي، تجعله الخامس عالميا والثاني عربيا والثالث إقليميا بعد السعودية وإيران.

أما الوزن الجيوبوليتيكي لهذه الكمية فظاهر حين مقارنتها مثلاً بالاحتياطي المؤكد لدول الاتحاد المستقلة (حوض قزوين)، والذي يُقدر لجميعها بـ(146.2 مليار/ برميل) أو ما يعادل (8.4%) من إجمالي الاحتياط العالمي. وهذه الكمية قد جعلت منها واحدا من المحاور الجيوستراتيجية المهمة في العالم فيما عُرف باللعبة الكبرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة[*].

وبالمثل حين معاينتها ضمن جغرافيا مصادر الطاقة العالمية، إذ تتوسط السعودية ثاني احتياطي نفطي عالمي مؤكد يُقدر بـ (297.5 مليار/ برميل) وتاسع احتياطي مؤكد للغاز بـ(208.1 تريليون/ قدم^3)، وإيران ثالث احتياطي نفطي عالمي مؤكد يُقدر بـ(157.8 مليار/ برميل) وثالث احتياطي عالمي مؤكد للغاز يُقدر بـ(1127.7 تريليون/ قدم^3).

ويتوسط شمال الخليج العربي كأكبر نطاق للطاقة في العالم، باحتياط نفطي مؤكد يُقدر بـ(830.2 مليار/ برميل) وغازي كذلك يُقدر (67.9 تريليون/ م^3)، وأعم من ذلك يتوسط الشرق الأوسط الأول عالميا باحتياط نفطي يُقدر بـ(835.9 مليار/ برميل) والأول عالميا باحتياطي غازي مؤكد يُقدر بـ(75.5 تريليون/ م^3)[2]. تُنظر خريطة (17).

وأجدر حين معاينة جغرافيا الطاقة في العراق ضمن جغرافيا الطلب العالمي، إذ تتوسط الأسواق الرئيسة والناشئة للطاقة في العالم، في كل من الصين والهند واليابان وبقية دول آسيا والمحيط الهادئ شرقا، واوروبا والولايات المتحدة غربا، ومع المرونة النسبية لموقع العراق يمكن عَدَّه محورا لإمدادات الطاقة العالمية، حيث إمكانية الانفتاح على انابيب نقل الطاقة عِبر كل

---

(1) Centre for Energy Economics Research and Policy Heriot-Watt University, Edinburgh,BP Statistical Review of World Energy 68l 2021, the edition 70, p 14 p30.

(*) للتفصيل يُنظر: زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ط2، مركز الدراسات العسكرية، 1999.

(2) Heriot-Watt University's Centre for Energy Economics Research & Policy (CEERP) & BP Statistical Review of World Energy 2019.

من تركيا وإيران، وإمكانية التحول إلى محور بري لنقل الطاقة حال امتلاكه بُنية تحتية متقدمة تتيح له ربط حوض الخليج العربي بشرق اوروبا عِبر تركيا أو البحر المتوسط عِبر الأراضي السورية أو الأردنية. تُنظر الخريطة (18).

وقد أظهرت الحرب الروسية – الأوكرانية إمكانات عالية لتحقيق ذلك، لاسِيَّما مع إظهار روسيا رغبتها بتحويل تركيا إلى مركز لنقل الطاقة الروسية، ومع بحث الغرب في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي عن بدائل لإمدادات الطاقة الروسية.

وعموما فالعراق يحظى بثروة بترولية وجغرافية سياسية للطاقة تضاعف إلى حد كبير حجم المخاطر والتهديدات الجيوسياسية التي يواجهها. بالمقابل ارتفاع احتمالية الصراعات والتمردات الوطنية ضد الحكومات والنُخب حين أهدار هذه الثروة أو توزيعها لمصالحهم الخاصة[1].

وعموما سواء ألتزمنا بتوجيه سياسة الاستعمار تجاه الدول الغنية بالنفط، بمحاولة الدول التي تعاني ندرة في الموارد للتأثير على الدول الغنية بها سياسيا وعسكريا، لضمان الوصول إلى مواردها الطبيعية بالاحتلال المباشر أو عن طريق تنصيب حكومات صديقة تُتيح لها ذلك، أو بحسب نظرية ذروة النفط (oil theory) من أن العالم يقترب من ذروة إنتاج النفط مما سيتسبب بنقص متزايد في الامدادات الحالية، وبالتالي ضرورة تأمينها للعقود المقبلة.

وعلى كلا الفرضين فقد واجه العراق سياسة استعمارية نتج عنها احتلال بريطاني في اوائل القرن العشرين، وأمريكي مباشر بدايات القرن الواحد والعشرين، ما يعني دخول العراق مبكرا كمحور رئيس للصراع الجيوسياسي حول هذا المورد الحيوي[2].

من جانب آخر: فالقاعدة أن الدولة التي تنعم بهذا القدر المهم من الموارد الحيوية، تمتلك زمام المبادرة والمناورة السياسية والقدرة على التفاوض لبلوغ أهدافها وتحقيق مصالحها الوطنية، غير أن ذلك مشروط باستقرارها أمنيًّا وسياسيا.

وأيضا بامتلاكها بُنية تحتية متطورة لإنتاج وتوزيع الطاقة وطنيا وإقليميا (مشروع القناة الجافة)، أما أهم الدول التي يمكن للعراق مناورتها في هذا المجال، فهي كل من الولايات المتحدة والصين واوروبا وروسيا بدرجة أقل، وكما يأتي:

---

(1) Joachhim klement, Geo- Economics the Interplay between Geopolitics, economics, and investments, CFA Institute research foundation/ Monograph, 2021, p19.

(2) Ibid. p52.

الخريطة (17) موقع العراق بين مصادر الطاقة الرئيسة في الشرق الاوسط

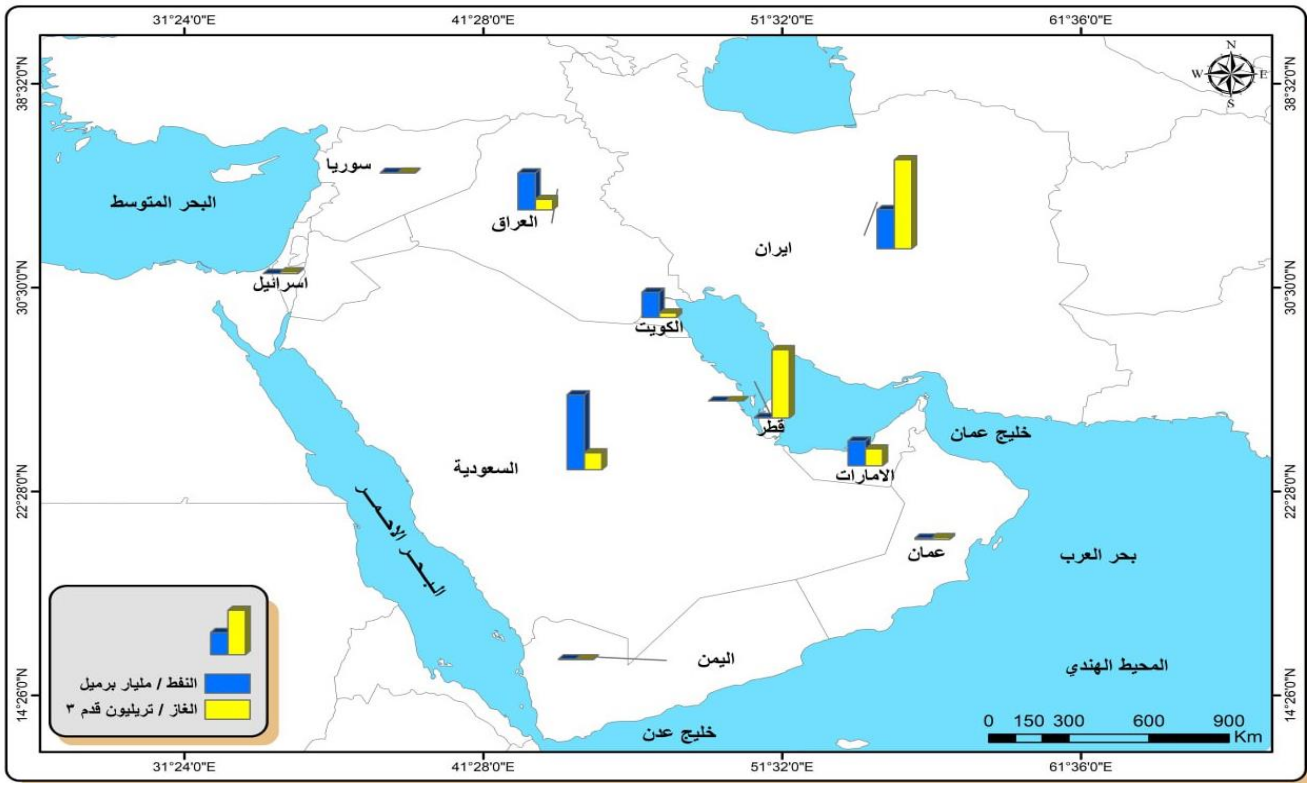

Source: Joachhim klement, Geo- Economics the Interplay between Geopolitics, economics, and investments, CFA Institute research foundation/ Monograph, 2021.

الخريطة (18) موقع العراق بالنسبة للأسواق الرئيسة للطاقة العالمية

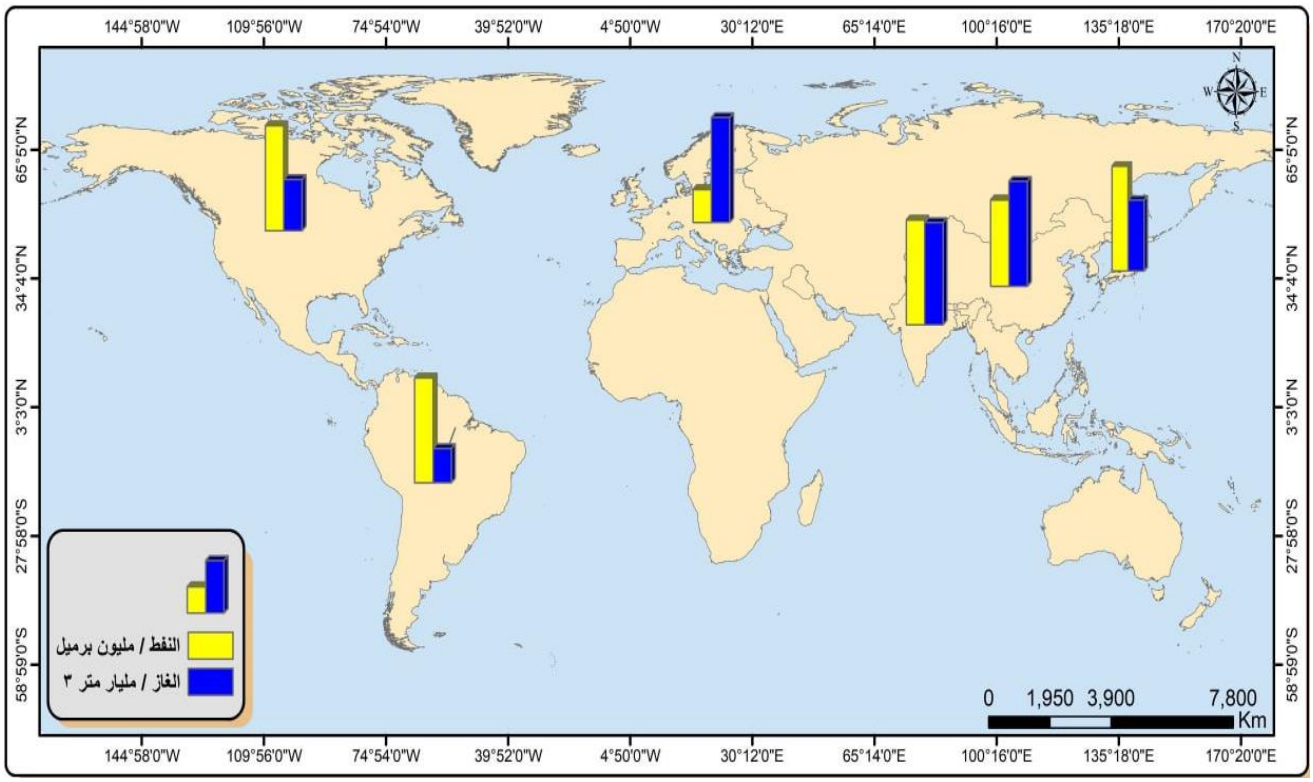

Source: Joachhim klement, Geo- Economics the Interplay between Geopolitics, economics, and investments, CFA Institute research foundation/ Monograph, 2021.

أ ـ الولايات المتحدة

أدرك سبيكمان ببصيرة نافذة، أن الحقيقة المحورية حول الولايات المتحدة هي موقعها الجغرافي إلى الجنوب من القطب الشمالي الكندي، وبين المحيطين الاطلسي والهادي، وسيطرتها دون منافس على البحر المتوسط الأمريكي (الكاريبي)، واتصالها عِبر الاطلسي (قلب العالم الجديد) بغرب اوروبا بوحدة أيديولوجية ديمقراطية رأسمالية ليبرالية، وتضامن سياسي وثقافي وتكنولوجي وعسكري[1].

وبحسب ماهان أن موقع الولايات المتحدة على المحيط الاطلسي، بساحل شرقي مليء بمصبات الأنهار والبُنية التضاريسية الملائمة لبناء الموانئ، يُتيح لها الانفتاح على البحار، وإمكانية التفاعل البحري مع الغير بما يجعل منها محور الحضارة البحرية التجارية في العالم[2].

من ثَمَّ فقد أبقتها هذه الجغرافية الحيوية بمأمن من دمار الحربين العالميتين، ومن ثُمَّ مركزا لهجرة رؤوس الأموال والصناعات من دول غرب اوروبا، مع حنكة سياسية في اختيار الوقت الملائم للاشتراك بالحرب لحسمها، بحيث أملت شرائطها في التأسيس لنظام عالمي يُتيح لها ممارسة إمبريالية أمريكية عالمية، بقدر عالٍ من التنظيم وقدرة عالية على تعبئة الموارد الاقتصادية والتكنولوجية، ومرونة في الحركة والتعبئة العسكرية بقوة بحرية متطورة، فضلاً عن مرونة الإغراء الثقافي لاختراق بقية الغير وعولمة النموذج الأمريكي[3].

وخلافا للجميع أسهمت وبفاعلية بصناعة بُنية نظام دولي يضمن سطوتها وأهدافها الخاصة، وتتمثل خلاله بدبلوماسية عالية واللجوء للقوة لمعاقبة الخصوم بتشكيل التحالفات بغطاء دولي[4].

ولتنظيم تسيير العمليات الاقتصادية وتدفقات رؤوس الأموال والتجارة، ساهمت مع غرب الاطلسي ببناء الهيئات النَقدية الدولية الضامنة لذلك، وفرض أرادة دولية في تدويل عملتها الوطنية (الدولار) ومعادلتها بالذهب ثم بالبترول السلعة الأكثر استراتيجية[5].

وبناءً عليه فإن استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق، تتحدد ضمن استراتيجيتها العالمية في الجمع بين إحكام سيطرتها على الأقاليم الجيوستراتيجية للحيلولة دون صعود أية قوة إقليمية

---

(1) Grant Scott Fellows, The Foundations of Aleksandr Dugin's Geopolitics: Montage Fascism and Eurasianism as Blowback, A Thesis Presented to the Faculty of the Josef Korbel School of International Studies University of Denver, 2018, p169.

(2) Ibid, p156.

(3) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ط2، مركز الدراسات العسكرية، 1999، ص14.

(4) ورويك موراي، جغرافيات العولمة – قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة، الكويت، 2013، ص 182.

(5) جاك اتالي، غدا من سيحكم العالم؟، ترجمة سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2016، ص 194.

أو دولية منافسة أو محتملة[1]. وبين سيطرتها على أقاليم الطاقة العالمية وطرق امداداتها، وكلاهما أمر حاسم في الاستراتيجية الأمريكية للإبقاء على سيادتها في عالم احادي القطبية، ولبقية القوى في إحداث المنعطفات التاريخية وتصيّره عالما متعدد الاقطاب[2].

وقد تقدم أن العراق يجمع بين مزايا موقعية تُتيح لمَن يسيطر عليه السيطرة النفاذ إلى قلب الشرق الأوسط المحور الأهم عالميا، والسيطرة على ثروة نفطية هائلة لاتزال تُمثل محور الصراعات والتوترات الجيوسياسية في العالم، وما غزوها العراق عام 2003 إلا جزء من حملة دولية لتأمين مزيد من النفوذ الجيوسياسي ومن السيطرة والتحكم في امدادات هذا المورد الحيوي في العراق ودول الجوار الغنية بالطاقة[3].

من ثمَّ فأن غزو العراق كان جزءا من حملة دولية لاغتنام ثروته النفطية وتوجيهها عالميا. وآية ذلك عودة ذات الشركات الأجنبية المستعمرة منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، والتي تم تأميمها منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، مثل شركة رويال شل وإكسون موبيل ولوك اويل وستات اويل وتوتال وغيرها، فضلاً عن العديد من الشركات الصينية والكورية وغازبروم الروسية والنرويجية والهولندية والتركية وغيرها[4].

من هنا أمكن فَهم استراتيجية الولايات المتحدة بعد الاحتلال وبعيدا عن مُثل الديمقراطية، على أنها إعادة انتشار لقواتها العسكرية ثم تحصينها ضمن قواعد ثابتة، والسيطرة على تدفقات النفط إنتاجا وتسويقا، فالعراق من هذه الجهة جائزة كبرى (strategic prize) للولايات المتحدة، وبالرغم من إنها طرف رئيس في إمضاء الحكومات منذ 2003، إلَّا إنها بعيدة عن تصويب الوضع، إذ أهتمت بترسيخ وجودها العسكري وضمان تدفقات النفط وتعظيم ارباح الشركات[5].

وعليه فإن مطالب تشرين أو أية احتجاجات وطنية بتشكيل حكومة قوية وبناء اقتصاد سياسي مستقل، مما لا يتلاءم قطعا واستراتيجية الولايات المتحدة، كما أنه لا يعني استعدادها للدخول في مواجهة مع القوى السياسية أو مع إيران بما يؤدي إلى رفع احتمالية التأثير على تدفقات امدادات الطاقة في المنطقة.

---

(1) Michael Klare,The New Geopolitics, Monthly Review,134 W 29th St Rm 706, New York, NY 10001,Jul 01, 2003.

(2) Anis H. Bajrektarevic,The Caspian Basin: Legal, Political and Security Concerns, Pipeline Diplomacy and Implications for EU Energy Security, United National Escap Economic and Social Commission for Asia and the Pacific,NO. 149 | 2015, p2.

(3) Joachim Klement, op.cit. p53.

(4) فخري قدوري، ملخص تاريخ شركات النفط الأجنبية في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2013/3/2. http://iraqieconomists.net/ar/2013/03/02.

(5) Rupert Herbert-Burns , Petroleum Geopolitics – A framework of analysis a Thesis Submitted for the Degree of PhD , University of St Andrews , Scotland , 2012, p 38.

وبالرغم من أن حركة تشرين لم تكن مجرد قضية داخلية بالنسبة للولايات المتحدة والمحيط الإقليمي، إلَّا إن موقفها لم يتعدَ مجرد الإعلام وإرسال البعثات الدولية والأممية المذكورة آنفا، لتأكيد حرية التظاهر وشجب العنف، بالرغم من إحتكامها على العديد من قنوات ومراكز القوة للتأثير في سيَّر الأحداث لصالح المتظاهرين.

مع ذلك فأن فكرة وجود جهات إقليمية ودولية فاعلة داعمة للاحتجاجات، مما لازمت الاحتجاجات وتسالم عليها الكثير، إذ أسست له جهات مناهضة لتشرين بالحديث عن حشد من الفاعلين الأجانب، وعن تحركات أمريكية خليجية للتواصل مع التيارات العلمانية والسُنية، ومحاولات الاستفادة من أسباب عدم الرضا المجتمعي في تشويه صورة إيران، بل وإظهارها كسبب رئيس للمشاكل الاقتصادية والخدمية ونحو ذلك[1].

وعموما فقد اثبت إقدام الولايات المتحدة على اغتيال سليماني والمهندس بما لهما من رمزيَّة اجتماعية في البيئة الاجتماعية الحاضنة للحركة في 2020/1/3، أن تشرين أو تغيير المعادلة السياسية في العراق ليس من أولويات الولايات المتحدة.

إذ مَثَّل الاغتيال لحظة تحوَّل في سَيَّر الاحتجاجات، ودفع بالقوى الشيعية للاصطفاف، بل والتحضير لمشروع قرار غير ملزم بطرد القوات الأمريكية من العراق، كما أثار موجات كبيرة من العنف ضد المُحتجين، واستتبع خلاف بين الصدر وتشرين لرفضها المشاركة في تظاهرة حاشدة ضد الوجود الأمريكي، والأهم من ذلك تسبب في ردَّة فعل كبيرة بين المُحتجين انفسهم، إذ لم يرتضوا لأنفسهم أن يكونوا جزء من صراع جيوسياسي دولي أو إقليمي[2].

ب – جمهورية الصين

تُعد الصين قوة رئيسة ومنافسا عالميا لهيمنة الولايات المتحدة، انطلاقا من قوة جغرافيتها الطبيعية التي تُناظر إلى حد كبير جغرافيا الولايات المتحدة سواء في مساحتها المتضمنة لـ (7%) من إجمالي الأراضي الزراعية في العالم وعِبر مناخات متعددة مدارية استوائية ومعتدلة، مع خط ساحلي يُقدر بـ(9 آلاف) على بحار وشواطئ المحيط الهادئ.

مع فارق كونها دولة قارية – بحرية تربط بين القلب الاوراسي بالمياه الدافئة في المحيط الهادئ وامتداداته البحرية، أي أنها تمتلك القدرة على أن تضيف للقلب الاستراتيجي وموارد القارة العظيمة واجهة محيطية إلى المسطحات المائية ذات الاهمية الجيوسياسية، ومن ثُمَّ القدرة

(1) سيد اصغر موسوى، اعتراضات ضد دولتى در عراق؛ بسترهاى داخلى و خارجى، مؤسسه مطالعات وتحقيقات بين المللى ابرار معاصر تهران، 2019.

(2) Middle East Report N°223 | 26 July 2021, Iraq's Tishreen Uprising: From Barricades to Ballot Box, p16.

الجيوسياسية على تفعيل منطقة القلب المحور الجيوستراتيجي، الأهم في تحولات مراكز القوة العالمية، وهذه النقطة تحديدا تُمثل مصدرا رئيسا لتهديد الصين للولايات المتحدة[1].

فضلاً عن امتلاكها ثِقلا سكانيا ذات نمط ثقافي منضبط، يُتيح لها مضاعفة قدراتها العسكرية ويُتيح لها أكبر قوة رخيصة عاملة لاستقطاب رؤوس الأموال والصناعات، ومع ما تتمتع به من دينامية داخلية عالية وسياسة خارجية مرنة بعيدة عن انتقائية الايديولوجيات أو أشكال الحكم، تعتبر الأكثر نشاطا للعقود الثلاثة الماضية والأكثر نموا في الناتج المحلي بنسبة (10%)[2].

إن هذا الأساس الجغرافي والنمو السريع تفتقر الصين إلى معادلته بمصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، مما شكَّل دافعا قويا نحو الخارج لتأمين امداداتها من الطاقة، إذ تُعد المستورد الأول للنفط في العالم بنسبة 19.8%، والثاني بعد اوروبا من الغاز الطبيعي بنسبة 12.9%[3].

وعليه يعد العراق من الاستراتيجية الصينية بما يتخطى وارداتها من النفط العراقي والتي تقدر(1036 ألف/ب/ي) إلى امتلاكه سقفا للإنتاج يُقدر بـ(4.114 مليون/ب/ي) قابلة للزيادة، فضلاً عن امتلاكه موقعا جغرافيا يتوسط الشرق الأوسط المصدر الأول لواردات الصين من الطاقة بنسبة (44%) مما يُتيح له إمكانية الارتباط بأنابيب نقل الطاقة الصينية المقترحة كجزء من الممر الحيوي بعيدا عن مضيق ملقا عِبر إيران وباكستان (CPEC)[4].

وفيما يخص حركة تشرين فقد ربطها البعض بردة فعل أمريكية تجاه تقارب عراقي – صيني، أفضى إلى اتفاقية بين الجانبين (النفط مقابل الإعمار) خلال زيارة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي الصين بتاريخ 2019/9/23، أي قبل انطلاق الحركة بأحد عشر يوما، بالرغم من عدم كشف الحكومة العراقية لِماهيَّة هذه الاتفاقية، مما أثار جدلا كبيرا حولها وهل هي مذكرة تفاهم أو ترقى إلى اتفاقية. وعموما أي كانت هذه الاتفاقية أو المذكرة فقد صرحت اللجنة المالية في مجلس النواب أنها متوقفة وغير مفعلة مالم يُصادق عليها من قبل البرلمان[5].

والحق أن الولايات المتحدة تمتهن إثارة الفتن الداخلية وتحريض الشعوب ضد الحكومات غير الموالية لها، لاسِيَّما مع تصاعد احتمالية تحوَّل العراق نحو الشرق مع وجود إيران برغم افتقاره للاستقلال والاستقرار السياسي، إلَّا إنه تقدم أن تشرين ردَّة فعل عراقية ضد مألات الفساد والمحاصصة وتردي الأوضاع الاقتصادية والخدمية.

---

(1) Halford John Mackinder, op.cit. p46 – 48.

(2) Robert D. Kaplan, op.cit. p240.

(3) International Energy Agency, Statistics Report, World Energy Balances 2020, 2020, p12.

(4) نور حسين فيضي، الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2022، ص162.

(5) المكتب الإعلامي للنائب الأول لرئيس مجلس النواب السيد محسن المندلاوي، 2023/2/12.

ج – روسيا الاتحادية

تُمثل الجغرافية السياسية لروسيا الاتحادية الامتداد الطبيعي والتاريخي للمشروع الاوراسي من منظور الجيوبوليتكا التقليدية، وبحسب بريجنسكي "إن شخصية روسيا الجغرافية والتاريخية تجسد بطريقة ما اوراسيا المركزية"، وهي تتمتع بمساحة شاسعة منبسطة، وموارد طبيعية وثروات بترولية هائلة، تجعل منها بالنظر إلى امتدادها بين شرق اوروبا والمحيط الهادئ المصدر الطبيعي للأطراف الجيوبولتيكية الفقيرة إليهما على جانبيها[1].

ومع وحدة التقاليد لشعوب آسيا وسيبيريا وانتشار العِرقية السلافية، والمناخ المتجانس وقلة تباينات الارتفاع والحدود الطبيعية العازلة بين الداخل الروسي، فإن روسيا تُشكل وحدة تاريخية متجانسة، وبقدرات عسكرية نووية هائلة تمنحها قوة للتأثير المكاني في كامل محيطها الإقليمي، وتمنحها عمليا توازنا استراتيجيا مع الغرب العدو التقليدي لها[2].

وفيما يخص العلاقات العراقية – الروسية، فبالرغم من تنامي حجم الاستثمارات الروسية في مجال الطاقة في العراق، وتوسطه لحليفين مهمين لروسيا في الشرق الأوسط إيران وسوريا، والإمكانات العالية للتأثير في السياسة العراقية من خلال إيران، إلا إن الدور الروسي لايزال مقتصرا على الاستثمار في القطاع النفطي، ولم تُظهر أية تأثيرات في الداخل العراقي.

وبناءً على ما تقدم يواجه العراق تحديات سياسية كبيرة، كما يعتبر محورا للتنافس والصراع بين العديد من القوى والمحاور الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية، إلا إن أبرزها تأثيرا في حركة تشرين الاحتجاجية هما إيران والولايات المتحدة، وفي حين أظهرت إيران دعمها للنظام السياسي وأسهمت بصورة فعلية في تحييد احتجاجات تشرين، أظهرت الولايات المتحدة عدم رغبتها في الصِدام المباشر مع إيران أو الفصائل المرتبطة بها، والإبقاء على سلام قلق في العراق والمنطقة، وبالتالي عدم جديتها بدعم الاحتجاجات وتحييدها بصورة غير مباشرة.

بالرغم من استمرار ضغط الاحتجاجات في جميع أنحاء الدولة منذ الأول من تشرين، بحيث مَثَّلت التهديد الأكثر حِدَّة منذ عام 2003، وفي حين مَثَّل صعود وانتشار تنظيم القاعدة ثم تنظيم الدولة الإسلامية أكبر التهديدات الأمنية في العراق، إلا إنهما لم يهددوا أسسها الأساسية مثلما تضافرت مجموعة الأزمات السياسية في تحدي وجود دولة عراقية متماسكة وفاعلة.

وحيث أن تشرين مسببة عن تلك الأزمات الموجه لتصويب الوضع والنظام السياسي، فقد تمكنت ولأول مرَّة من تعطيل النظام لأكثر من سنة، كما كشفت عن هوَّة عميقة في شرعيته

(1) الكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا – مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، مصدر سابق، ص321.
(2) الكسندر دوغين، آخر حروب جزيرة العالم: جيوبوليتيكا روسيا المعاصرة، دار المنظومة، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد40، العدد459، 2017، ص212.

الشعبية، وذلك نتيجة لمقدمتين: الأولى توحيدها المجموعات المجتمعية الرئيسية الثلاث الشيعة، والسُنة، والأكراد ضد الوضع السياسي القائم، الثانية: أن جمهور تشرين من الطائفة الشيعية الأكبر في المجتمع العراقي، والتي تمثل في عين الوقت القاعدة الشعبية للنُخب الحاكمة، لاسِيَّما بعد تحول مطالبها من مجرد القيام بالإصلاحات إلى رفض النظام السياسي والمطالبة بتغييره.

ويعكس حجم الضغط والتهديد الذي مثّلته احتجاجات تشرين ضد نخب سياسية أو مصالح قوى خارجية بعينها، موقف إيران المناهض بقوة للاحتجاجات بحيث أسهمت وبشكل عملي في محاولة إبقاء الوضع كما هو، بل وتدعيم فكرة مواجه الاحتجاجات السلمية بمزيد من العنف، وليس بالتعاون والتحرك نحو إيجاد مخرج للأزمة، مما أثار ثائرة المحتجين وغضب الشارع العراقي وتعميق الإحساس لدى عامَّة الناس بعدم شرعية النظام والعملية السياسية.

وبالمثل فإن قدرة الحركة على تعطيل النظام السياسي وفشله عن استيعاب المُحتجين، قد كشف عن جدوى وصلاحية النظام الذي أسست له الولايات المتحدة منذ 2003، ووضعها في موقف محرج، مع قصور حكومي ومؤسسات ضعيفة وفاقدة للمصداقية، مما يُنبأ بتحول العراق إلى دولة فاشلة، وجميع ذلك يعني من الناحية العملية تهديدًا حقيقيًا لمصالح الولايات المتحدة في العراق وعموم المنطقة، سِيّما وإن فشل الولايات المتحدة في العراق يعني من الناحية الجيوسياسية فشلها في كامل منطقة الخليج.

بالتالي فإن ثَمَّة رغبة أمريكية – إيرانية مشتركة في الإبقاء على الوضع كما هو، وبما يُتيح قدرا من التوازن الشكلي وفرص تقاسم النفوذ بينهما، وتصاعد التوترات بين الأثنين منذ إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن سياسة الضغط الأقصى (Maximum Pressure)، وانسحابه إثرها من الاتفاق النووي عام 2018، ثم اغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني، لا يعني رغبة أحدهما في تغيير معادلة النفوذ بينهما في العراق، الهيمنة السياسية لإيران والاقتصادية مع وجود عسكري واستخباري معتد به للولايات المتحدة، وجميع ذلك مما قوَّض من فرصة البُنية السياسية الخارجية وانعكس سلبا على تطورات حركة تشرين الاحتجاجية.

ويكشف عن ذلك موقف العراق بالمطالبة بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي بعد دعوة إيران لجعل ذلك حقيقة واقعة، وتصريح المرشد الأعلى للثورة الإسلامية "بأن القوات الأمريكية ستُخرج من سوريا والعراق"، وبالمقابل تهديد الرئيس الأمريكي باستعداده لاتخاذ إجراءات اقتصادية حازمة ضد العراق من قبيل تقييده أو منعه من الوصول إلى أمواله من النقد الأجنبي في نيويورك، وبالتالي إجباره على اتخاذ موقف أكثر تفضيلاً تجاه الولايات المتحدة[1].

(1) Adel Abdulhamza Thgeel, Politics and Security in Iraq: Challenges and Opportunities, Friedrich-Ebert-Stiftung, Jordan Office, 2020, p14.

المبحث الثاني: الجيوبوليتيكا المعاصرة وبُنية الفرصة السياسية

تُمثِّل الحرب الروسية – الأوكرانية منذ 2022/2/24 منعطفا خطير في بُنية النظام العالمي وتوازنات القوى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وهي من الخطورة بمكان بحيث تمثَّل "المرحلة الانتقالية والتجسيد الأخير نحو عالم متعدد الاقطاب" ما يعني عدم إمكان خسارتها لأي من طرفي الصراع روسيا الاتحادية من جهة والولايات المتحدة والناتو من جهة أخرى[1].

ومع أن تلك الانتقالة لاتزال مفتقرة إلى المؤسسات الدولية الفاعلة عالميا بأنواعها، إلَّا إنها قد كشفت عن تقارب روسي – صيني ووحدة في التوجهات ضد المعسكر الغربي، ونبائت عن فاعلية مستقبلية سياسية وأمنية لمنظمة شنغهاي واقتصادية لمجموعة بركس (BRICS)، وكشفت بحسب صحيفة نيويورك تايمز عن أن 3/2 من سكان الكوكب في كل من آسيا وأفريقيا واوروبا وأمريكا الجنوبية، يعيشون في دول تؤيد أو لم تَدين الغزو الروسي لأوكرانيا ومحاربة الولايات المتحدة وحلف الناتو بالتبع، على أن بعضها كالصين وكوريا الشمالية وإيران وسوريا وارتيريا وجنوب أفريقيا حليفة أو داعمة، كما أكدت أن الاتجاه العام للدول المحايدة هو المَيل التدريجي نحو المعسكر الشرقي روسيا والصين[2].

وكما كشفت تلك الحرب عن تناغم في السياسة الخارجية بين روسيا والصين ضد الهيمنة الأمريكية، اعتمدت روسيا خلالها إظهار قدراتها العسكرية وأهميتها الاقتصادية كمصدر مهم للطاقة والعديد من الموارد المعدنية، في حين تُظهر الصين خلالها عدم استعدادها للدخول في مخاطر، ودبلوماسية عالية في النفاذ إلى فضاءات هيمنة الولايات المتحدة، وتقديم نفسها كقوة اقتصادية هائلة منافسة أو بديلة عن الولايات المتحدة.

وكشفت أيضا عن تراجع دور اوروبا في حين برزت محاور ثانوية أكثر تأثيرا في خريطة التوازنات الجيوبولتيكية المعاصرة على المدى القريب، إيران وتركيا بأهميتهما الجغرافية والعسكرية والسعودية بامتلاكها القدرة على التأثير في امدادات الطاقة، فضلاً عن محاور بعيدة أخرى للصراع تتقدمها الهند واليابان وجنوب أفريقيا، وفي المنطقة بدرجة أقل الامارات العربية إذ باتت تتسبب بقلق للولايات المتحدة باستقطابها رؤوس الأموال والشركات ذات القدرة على الالتفاف على العقوبات الدولية ضد روسيا.

الأمر الذي يُلزم الدولة العراقية العناية أكثر بتفعيل مَكانتها على خريطة توازنات القوى لمرحلة الحرب وما بعدها. ويُلزم القوى الوطنية الفاعلة الفصل على أسس منطقية بين جغرافيا

(1) مقابلة مع المفكر الروسي الكسندر دوغين، قناة العربية، 2023/2/23.
https://www.youtube.com/watch?v=EhXbc8qJRYY
(2) https://www.nytimes.com/interactive/2022/12/16/world/europe/russia-putin-war-failures-ukraine.html.

الدولة وجغرافيات خارجية مؤثرة، وتحديدا وضع الحركات الوطنية ضمن أجندات سياسية أوسع، أي إعادة تأطير ومشاركة قضايا الخلاف مع جماهير بعيدة وغير متجانسة، وبالتالي إمكانات تطوير سياسة أوسع للمقاومة والتضامن والتغيير الجذري[1]. وها هنا أمران:

اولاً: القوى الرئيسة والمحاور الجيواستراتيجية للصراع العالمي

تفصيلاً: ثَمَّة ثلاث قوى رئيسة وأخرى ثانوية تسهم في تشكيل الجيوبوليتيكا العالمية المعاصرة للصراع، تلك الجيوبوليتيكا التي تنطلق من التقليدية في استمرار تمحور الصراعات حول السيطرة على الأراضي ذات المواقع الاستراتيجية أو الغنية بالموارد والثروات بين ثلاث قوى: الولايات المتحدة وكل من روسيا والصين، وفي حين تهدف الأولى لإحكام هيمنتها في عالم أحادي القطبية، تستهدف الأخيرتين تفعيل شروط مسبقة لعالم متعدد الأقطاب، والحرب الروسية – الأوكرانية التحديد الأخير لهذه الإنتقالة.

وبالنسبة للولايات المتحدة لاتزال القوة العالمية الأبرز والأكثر تأثيرا، إذ لاتزال تحتكم على الأبعاد الرئيسة للقوة (الاقتصاد، التكنولوجيا، الثقافة)[2]. وبإضافة بُعدا رابعا يتمثَّل بسلطة الأثير أو (جيوبوليتيكا الفضاء)، والتي تُمثل بحسب شيمدت نظاما حضاريا لتطور حضارة البحر، ذلك أن جميع العمليات التقنية لهذه السُلطة تدفع باتجاه تمييع الوسط الثقافي والحضاري للشعوب لصالح الحضارة الغربية، ليس فقط بالمعنى الاستراتيجي بل بجميع المعاني الأخلاقية والاجتماعية والسياسية[3]. وبُعدا خامسا يتمثَّل بأسبقيتها في التأسيس لنظام دولي يُتيح لها تشكيل التحالفات وتدويل القرارات، وجميعها تنتج مجتمعة قوة سياسية عالمية حاسمة[4].

وبمنطق الجيوبوليتيكا التقليدية التي التزمناها أسلوبا لقراءة وتحليل المشهد العالمي، تنازع الولايات المتحدة كل من الصين وروسيا ثلاثة محاور جيوستراتيجية، تنظر خريطة (19)، شرق اوروبا، والشرق الأوسط، وشرق المحيط الهادئ، والأول منها تتحدد استراتيجية الولايات المتحدة فيه بدعم دول شرق اوروبا المستقلة وتعزيز مكانتها كدول عازلة بين روسيا الاتحادية بأيديولوجيتها القارية الأرثوذوكسية وبين وسط وغرب اوروبا المنجذبة لعالمية الليبرالية الغربية.

وقد كشفت ظروف الحرب عن بقاء هذه الاستراتيجية فاعلة، إذ اعتمدت الولايات المتحدة دعم أوكرانيا لخوض حرب بالوكالة، كما عملت على استقطاب دول البلطيق وفنلندا والسويد، مع التماهي مع دول شرق اوروبا، بتعزيز مَكانتها ومحاولة منحها ثِقلاً سياسيا وعسكريا في قِبال غرب اوروبا، وبالتالي القضاء على أية فرص للتقارب وتجدد العلاقات الروسية الألمانية.

---

(1) Paola Briata, Claire Colomb & Margit Mayer, op.cit. p457.

(2) زبغنيو بريجنسكي، مصدر سابق، ص186.

(3) الكسندر دوغين، آخر حروب جزيرة العالم: جيوبوليتيكا روسيا المعاصرة، مصدر سابق،ص155.

(4) ورويك موراي، مصدر سابق، ص 182.

فضلاً عن تقليص دور المانيا وفرنسا في قيادة أو توحيد الاتحاد الاوروبي.

فيما يظهر تطبيقا لمبدأ سبيكمان: من أن روسيا تمتد من جبال أورال إلى بحر الشمال ليس أفضل من المانيا تمتد من بحر الشمال إلى جبال أورال(*)، ومبدئه في أن "من شأن اتحادا اوروبيا حقيقيا أن يغير تماما من اهمية الولايات المتحدة كقوة اطلسية، ويضعف مَكانتنا في نصف الأرض الغربي" وأن يُشكل قوة اقتصادية وسياسية تمتد هيمنتها إلى جنوب امريكا الجنوبية(1).

أما الطرف الآخر للصراع والمتمثَّل بشرق اوراسيا والمحيط الهادئ، فتتوجه استراتيجية الولايات المتحدة بإدامة التوترات وترسيخها على كامل المحيط الخارجي لروسيا والصين في آسيا الوسطى، وللصين على امتداد سلسلة عقد اللؤلؤ شمال المحيط الهندي، وبحسب العقيدة الأمريكية للعقد الأخير، إن تحقيق الاستقرار في آسيا الوسطى وباكستان سيزيد من قدرة الصين على الارتباط بتلك الأماكن من خلال شبكات الطرق وسكك الحديد والأنابيب وبما يؤدي إلى توسيع نفوذها وتأثيرها في كامل المنطقة(2).

الخريطة (19) توضح مناطق الصراع والأزمات الرئيسة في العالم

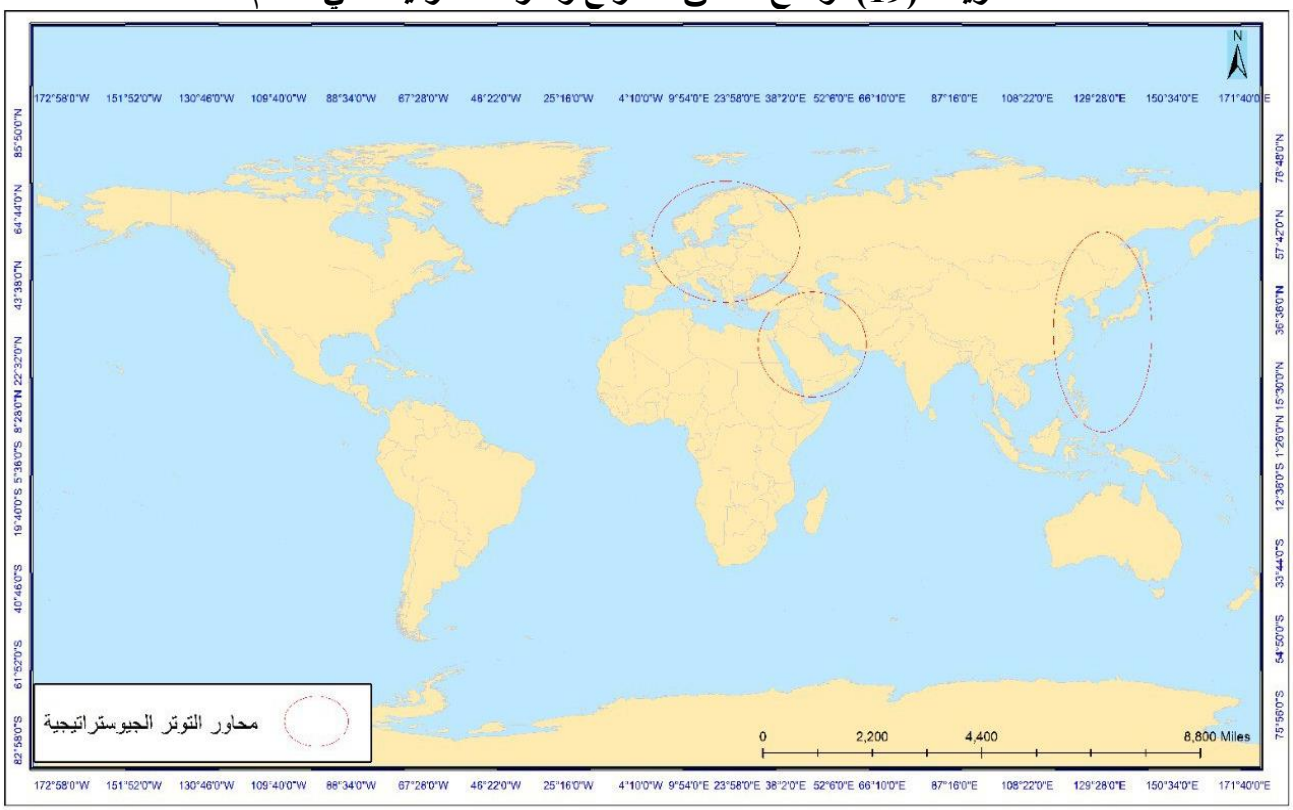

المصدر عمل الباحث

(*) طبقا لجورج فريدمان "أن أكبر خطر على الويات المتحدة هو تحالف روسيا والمانيا، رأس المال والتكنولوجيا الألمانية مع الموارد الطبيعية الروسية" وما الحربين العالميتين الأولى والثانية إلا انعكاس للعلاقة بينهما، كونهما القوة الوحيدة التي يمكن أن تهدد الهيمنة الأمريكية على العالم. يُنظر:

- Robert D. Kaplan, op.cit. p334.

(1) Nicholas J. Spykman, op.cit. p466.

(2) نور حسين فيضي، مصدر سابق، ص306.

بل وإمكانية أن يمتد خارجها وصولاً إلى غرب اوروبا من خلال مشروع خط سكة حديد معطل عِبر روسيا أو تركيا ثم دول شرق اوروبا فغربها.

من ثَمَّ واستمرارا لاستراتيجية الاحتواء تم إنشاء وتعزيز العديد من التحالفات العسكرية والاقتصادية في مواجهة الصين، من قبيل تحالف كواد للأمن الرباعي مع الهند واليابان واستراليا عام 2007، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، وتحالف أواكس مع بريطانيا واستراليا عام 2021، وتوقيع وثيقة تعاون استراتيجي مع دول جزر المحيط الهادئ، فضلاً عن دعمها اليابان لتعديل المادة التاسعة من الدستور الياباني لإعادة التسلح وبناء القوة العسكرية[1].

وأما المحور الثالث للصراع فقد أكدت ظروف الحرب أن مَن يُسيطر على الشرق الأوسط من القوى الرئيسة، يمكنه حسم الصراع لصالحه، حيث التحكم بالأغنى من مصادر الطاقة، وبالممرات والمسطحات المائية الأكثر استراتيجية، وقد كشفت الأحداث الأخيرة عن نجاح الصين في اختراق المنطقة سِيَّما بعد زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى السعودية في 2022/12/7، ونجاحها في إعادة العلاقات الإيرانية – السعودية في 2023/3/10، مما يُنبأ عن خريطة جديدة للعلاقات وإعادة التوازنات في المنطقة والعالم الإسلامي عموما، إذ وصفه رئيس الولايات المتحدة جو بايدين "إن التصالح مع اسرائيل أفضل من التصالح مع إيران".

وبالرغم من أن هذه الأحداث تكشف إلى حد ما عن تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة لصالح الصين، إلَّا إنها لاتزال القوة الأكثر قدرة على إعادة التموضع وبناء التحالفات، مع احتفاظها بقواعد عسكرية دائمة في المنطقة، فضلاً عن تحالفاتها في المحيط الهندي والهادئ المنفتحة على كامل الشريط الساحلي الاوراسي[2].

أما بالنسبة للصين فهي تعتمد لمواجهة الولايات المتحدة سياسة خارجية تهدف إلى تأمين محيطها الإقليمي، والسير حثيثا نحو مزيد من القوة العالمية من خلال موائمة علاقاتها وسط وجنوب آسيا والشرق الأقصى وشرق وجنوب افريقيا، كما تعتمد خلق مجالات للنفوذ الاقتصادي والجيوسياسي وسط آسيا وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي، كمحاور استراتيجية للوصول إلى المناطق الغنية بالمعادن ومصادر الطاقة في إيران والعالم العربي[3].

من ثَمَّ فقد وضعتها هذه السياسية في تقاطع مع مجال نفوذ كل من روسيا والهند، كما أن تعاظم

---

(1) Angel Rabasa, C.R. Neu, The role of Southeast Asia in U.S. strategy toward China, RAND, U. S. A. P32.

(2) K. Saalbach,Modern Geostrategy – Methods and Practice,LV Applied Public Policy Analysis Department 1,49069 Osnabrueck,2017, P7.

(3) عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2019، ص 163.

تأثيرها في ميزان القوى لنصف الأرض الشرقي، جعلها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، التي تستهدف تحييدها ضمن نطاقها القاري[1].

خلال ذلك تظهر أهمية تايوان للصين من جهتين: جهة اشرافها على كامل الجزء المحدب لساحل الصين المحيطي، وجهة أنها تُكسب الصين واجهة إلى المحيط المفتوح وأفضلية على كامل بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان، وتجعلها في موقع الأفضلية لمواجهة حزام الجزر الأول الأمريكي لتطويق الصين ابتداء من كوريا الجنوبية واليابان ولغاية استراليا، بل والممرات البحرية حول مضيق ملقا[2]. بالتالي "فإن الاندماج الفعلي لتايوان مع البر الرئيسي للصين، يمثل بالمعنى الجيوسياسي والعسكري علامة الظهور الحقيقي لعالم متعدد الاقطاب"[3].

زيادة على ذلك أهمية تايوان كثاني أكبر منتج عالمي لأشباه الموصلات، حيث تُعد شركة (TSMC) التايوانية من أهم الشركات العالمية في صناعة الرقائق الإلكترونية، وبالرغم من ذلك وإجمالي اعتراف دولي بمبدأ الصين الواحدة، إلا إن المتوقع أن لا تُقدم الصين على استردادها على المدى القريب، إذ لم تستكمل تأمين احتياجاتها من الطاقة عِبر البر الاوراسي، بعيدا عن المحاور البحرية الخاضعة لهيمنة الولايات المتحدة.

والأقرب أن تُقدم الصين على تطويقها ومحاصراتها جيوسياسيا، نظرا لقيام اقتصادها على التجارة والتصريف الهائل للسلع والمنتجات، ما يجعلها ضعيفة في مواجهة العقوبات الاقتصادية، ويحد من قدرتها على مواجهة تعطيل تجارتها القابلة لإيجاد البدائل. وبتقرير آخر "إن خوض الصراعات يتلاءم مع الدول التي يمكنها ان تتحمل الخسائر الفادحة، أما الصين فمن اولوياتها الاهتمام بتدفقات التجارة والحفاظ على أمن النظام البحري"[4].

أما روسيا فلاتزال تعمل في مواجهة التحديات الخارجية بتقليدية راسخة، تهدف إلى مزيد من النفوذ الجيوسياسي في آسيا الوسطى (خط الطاقة الحيوي) والقوقاز وشرق اوروبا كمعادل لعظمتها القومية، مستفيدة من عمقها الجغرافي والثقافي في كامل محيطها الجغرافي[5].

كما تعتمد حجم خاماتها الطبيعية وثرواتها الهيدروكربونية أداة للضغط والنفوذ في الدول المفتقر إليهما، سِيما وسط اوروبا والهند والصين، إذ تمتلك أول احتياطي للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر احتياطي للفحم وسادس أكبر احتياطي للنفط، فضلاً عن احتياطات الطاقة الكهرومائية

(1) Michael Klare,The New Geopolitics, Monthly Review,134 W 29th St Rm 706, New York, NY 10001,Jul 01, 2003.
(2) Angel Rabasa, C.R. Neu, op.cit. P64.
(3) Robert D. Kaplan, op.cit. p260.
(4) Ibid. p270.
(5) Shamkhal Abilov, op.cit. P44.

المستمدة من جبال وانهار وبحيرات شرق اوروبا[1].

وهذه النقاط مجتمعة تشكل محور سياسة الغرب تجاه روسيا، مما يدفعها إلى محاولة إعادة تشكيل المنطقة المركزية (روسيا البيضاء، اوكرانيا، القوقاز، آسيا الوسطى)، خلال ذلك يُعد غزوها لأوكرانيا جزء من استراتيجيتها التقليدية للنفاذ إلى اوروبا وتحييد الناتو، وفقدانها يعني عمليا عزلها عن اوروبا، فضلاً عن جغرافية طبيعية غنية بالمعادن الاستراتيجية، وفاصلة قوميا ودينيا بين السُلاف والارثوذكس الشرقيين والسُلاف والكاثوليك الغربيين[2].

وكسابقة في السياسة الروسية منذ انهيار الشيوعية أظهرت روسيا مرونة في تخطي إشكالية افتقارها إلى القوة الناعمة، والتأطير الحضاري والثقافي لسياستها الخارجية، وعدم التحيُّز ضمن القوة الجغرافية والعسكرية فقط، إذ أبدت مناهضة لتقسيمات الغرب للشعوب ثقافيا وحضاريا بطريقة هرمية وبتحيزات خارجية في تأويل تلك الثقافات، بالتأسيس لأفكار مثل (النوماخيا)[*] أو ما يُعرف بحرب العقل أو صراع الأفكار[3].

وكذلك الترويج لفكرة (النظرية السياسية الرابعة) أو نظرية تصفير الاستعمار، والمُتمثِّلة بالدعوة لأصالة جميع الحضارات، وأن لكل حضارة نظريتها السياسية الرابعة الخاصة بها، والتي تنطلق من قيمها وآدابها واعتقاداتها الراسخة التي تتحرك خلالها، وبالتالي فلا يمكن فرض الليبرالية الغربية أو أية حضارة أخرى نموذجا شموليا ونمطا عاما لحضارة عالمية واحدة[4].

من ثَمَّ فقد أفرزت ظروف الحرب محاور جيوبولتيكية ثانوية، أظهرت قدرا عاليا من القوة والتأثير خارج مجالها الجغرافي، إذ تتأتى أهميتها من مواقعها الحساسة وجغرافيتها المنيعة التي تمنحها دورا خاصا إما في الوصول إلى مناطق استراتيجية وموارد حيوية أو المنع عنها، وأحيانا بوصفها درعا دفاعيا لدولة أو حضارة حيوية ما، كما أنها أحيانا تعني حدوث تأثيرات سياسية وثقافية في قوة جيوستراتيجية قريبة أو مجاورة ذات فاعلية عالية[5].

وقد تقدم أن أكثر هذه المحاور تأثيرا في الخريطة الجغرافية السياسية للعراق والمنطقة، هي كل من إيران وتركيا والسعودية، ولكل من هذه المحاور توجهاتها الجيوسياسية الخاصَّة، وفي

---

(1) Anis H. Bajrektarevic,The Caspian Basin: Legal, Political and Security Concerns, Pipeline Diplomacy and Implications for EU Energy Security, United National Escap Economic and Social Commission for Asia and the Pacific ,NO.149 | 2015.p2.

(2) Peter Rutland, the geopolitical roots of the Ukraine crisis, Bristol.Uk: E - International Relations, 2015, p130.

(3) لقاء مع الكسندر دوغين، قناة الحدث، بتاريخ 2019/10/27.
https://www.youtube.com/watch?v=TBYVXXTM7RI.

(4) Alexander Dugin, The Fourth Political Theory, Moscow, Eurasian Movement, 2012, p P 9.15.

(5) Zbigniew Brzezinski, The grand chessboard American Primacy and Its Geostrategic Imperatives, A Member of the Perseus Books Group,1997, p41.

حين تعتبر السعودية وإيران من الدول الغنية بالطاقة، تفتقر تركيا وكذلك الهند باعتبارها سوقا تصريفية للطاقة إليها وتعوَّلان عليهما وعلى روسيا في تأمينها، وفي حين أن تركيا تُصنف كعضو لحلف شمال الأطلسي، تُصنف إيران كحليف استراتيجي لروسيا والصين، أما السعودية والهند فيمكن تصنيفهما مؤخرا بالحيادية ومحاولة تحقيق أكبر قدر من المصالح الوطنية.

وبناءً على توزيع القوى الرئيسة والثانوية يبرز الخليج العربي والشرق الأوسط عموما كمحور جيوستراتيجي حاسم في الصراع، إذ يمثل وجهة الصين لتأمين احتياجاتها المتنامية من الطاقة، ووجهة روسيا للحفاظ على توازن أسعار الطاقة عالميا، والنفاذ عِبر إيران للمسطحات المائية الأكثر استراتيجية في العالم الهندي والهادئ. ولهما معا لمواجهة الهيمنة الاستراتيجية والاقتصادية (Petrodollars) للولايات المتحدة.

ثانيا: بنية الفرصة الخارجية ومستقبل الحِراك الاحتجاجي في العراق

بناءً على محورية منطقة الخليج العربي ومفصليَّتها في الصراع بين عالم أحادي أو متعدد الأقطاب، فالأرجح أن يشهد العراق بيئة إقليمية ذات مستويات عالية من التأزم والتجاذبات الخارجية، مما ينعكس سلبا في بُنية الفرصة السياسية الخارجية الملائمة للنشاط الاحتجاجي، بالرغم من أن هكذا بيئات تؤدي إلى مزيد من الضغوط الخارجية، ومزيد من وهن وإضعاف الدول الضعيفة والمخترقة كما هو الحال مع العراق، إلَّا إن ذلك لا يؤدي إلى بناء فرصة سياسية للقوى ذات التوجهات الوطنية، لأن تكون حينئذٍ تكون موجهة لأجل مصالح وأجندات خارجية وسياسية خاصة وليس لأجل أهداف ومصالح وطنية.

وبطبيعة الحال فإن الكلام في هكذا بيئات خارجية لا يعني انعدام بعض مظاهر وممارسات الاحتجاج البتة، إنما الكلام في بناء حركة وطنية ناجحة، وفي تقلص فرص الناشطين والفاعلين الاجتماعيين على تأطير حركة احتجاجية كذلك، يمكن أن تواجه أطر راسخة أو مضادة للتشكيك، مما يستدعي وعيا مجتمعيا للتفريق بين هذه الأطر، وثقافة سياسية مانعة ضد محاولات توجيه الحركة بعيدا عن أهدافها ومطالبها الوطنية.

خلافا لهذه الأصول فإن نجاح الصين في إحداث التقارب وعودة العلاقات الإيرانية – السعودية، سيؤدي إذما استمر إلى مزيد من الاستقرار في كامل المحيط الإقليمي، لاسِيَّما العراق واليمن وسوريا ولبنان، وبالتالي مزيد من الفرص أما القوى الوطنية للتحرك والتغيير، إلَّا إن ذلك غير متوقع في حالة العراق لبقائه مجالا للنفوذ الإيراني – الأمريكي.

وبعبارة أخرى: إن العراق سيستمر على المدى القريب بين تناقض هيمنة اقتصادية أمريكية وسياسية إيرانية وعسكرية بينهما، من ثَمَّ فإن هذا التناقض يمكن أن يتسبب ببيئة داخلية غير مستقرة بمعزل عن بيئة إقليمية مستقرة، وبالتالي الحد من فرص قيام حركات وطنية مستقلة.

وعلى مستوى الإقليم الاحتجاجي فالمشكلة أبعد من ذلك، إذ تقدم أن الحركات الاحتجاجية تستهدف مطالب وأهداف معينة ضد جهات محددة، وهذه الجهات بحسب الفرض هي السُلطة والنُخب السياسية، باعتبار أن تصّويب المعادلة السياسية والدعوة للاستقلال وعدم التبعية مُقدِمة لأي إصلاح اقتصادي واجتماعي، وحينئذٍ ستترجم الحركة على أنها موجه وبصورة تلقائية ضد إيران، كونها القوة الخارجية الأكثر هيمنة ونفوذا سياسيا وأمنيا وثقافيا في العراق.

وإذ لم تُظهر إيران أية رغبة آنية أو مستقبلية لتغيير المعادلات الأمنية والسياسية لصالح قوى التغيير، فالأرجح استمرار هذه الإشكالية، مالم تَعدل إيران عن سياسية فرض الأمر الواقع، وأن تستبدل سياسة التبعية والعسكرة بالعلاقات على أساس المصالح المتبادلة، والرغبة والدفع باتجاه إصلاح الوضع واستيعاب القوى الوطنية وهو أمر مستبعد بالنظر لتاريخ إيران وثقافتها السياسية تجاه العراق، أو يتم التأسيس لثقافة سياسية مجتمعية تفرق بين الإيديولوجية كأداة للنفاذ واختراق المجتمعات، وبين الجيوسياسية والمصالح الوطنية كأداة للسياسية والعلاقات الدولية.

من هنا تظهر أهمية حركة تشرين ونتائجها في انتخابات 2021، وكيف مَثَّلت فرصة مؤاتية للتغيير، من الصعب جدا إعادة صياغتهما على المدى القريب، وتظهر أهمية الحكومات الوطنية في استثمار هكذا بيئات لتدعيم استقرارها الداخلي، وتفعيل دورها كعامل للتوازن بين مختلف القوى الدولية والإقليمية، وتقديم دولها كبيئة ملاءمة للاستثمار وجذب رؤوس الأموال الخارجية، أو اختيار تحالفاتها الخاصة بما يدعم ذلك، أو كنوع عالٍ من الانفتاح والشفافية السياسية العالية بإشراك جماهيرها في صياغة سياساتها الداخلية والخارجية، بل واستثمار طاقاتها للتظاهر والاحتجاج وتوجيهها للضغط على الخارج.

فالعراق لايزال دولة محورية لأطراف الصراع، لإيران وحلفائها لتحصيل مزيد من المَكاسب الجيوسياسية وتدعيم وضعهما في المنطقة، وللولايات المتحدة وحلفائها لصد إيران ومحاصرتها اقتصاديا وسياسيا، وبالرغم من أن الحفاظ على امدادات الطاقة هدفا مشتركا للجميع، ما يعني جيوسياسيا توجيه الصراع بين إيران والولايات المتحدة من الخليج جنوبا إلى الشمال نحو جبهة حلفاء الولايات المتحدة اذربيجان وتركيا وكردستان العراق، حيث هشاشة البناء العِرقي الداخلي لإيران، وحيث احتمالات انفلات العِرقية من البناء الديني كعامل مهم لتماسك الجبهة الداخلية طبقا للسياسية الإيرانية، أو شرقا حيث مصادر المياه والتباين الاثني.

والنتيجة: أي كانت نتيجة الحرب الروسية – الأوكرانية لصالح إعادة تشكل أو إبقاء النظام العالمي، فإن وضع العراق تحت هيمنة سياسية إيرانية واقتصادية أمريكية وعسكرية بينهما، يعني بقاءه من الناحية العملية تحت تأثير بيئة داخلية وخارجية صعبة ومتأزمة، مما ينعكس سلبا على أي نشاط احتجاجي ويمنع من تحوَّل المُنبَثق منه إلى حركة احتجاجية، تتسم بالقدرة على

التعبئة والاستمرارية، بل الأرجح أن تتسبب بمزيد من الانشقاقات الاجتماعية وداخل جمهور الحركة كالتي استتبعها اغتيال سليماني والمهندس. والأرجح أيضا أن تستتبع هكذا أحداث وتجاذبات مزيدا من التقارب بين مجموعات التضامن المتحدة ثقافيا قوميا أو مَذهبيا[1].

وتجدر الإشارة إلى أن العراق بإرادة وطنية لايزال يمتلك إمكانات المناورة، فهو يبقى مكتنف بتاريخ سياسي وثروة نفطية وثِقل سكاني معتد به، وموقع جغرافي يُمثل مفترقا قوميا ومَذهبيا وببعد متساوٍ بين إيران وتركيا والعالم العربي، يمكن أن تجعله مؤثرا في كامل محيطه.

وبالنسبة لإيران باعتبارها الفاعل الأكثر تأثيرا أو النضير لتأثير الولايات المتحدة في الشأن العراقي، فالأقرب استمرارها مرتبطة إلى حد كبير بتطور الأحداث السياسية وبثقافة بلاد ما بين النهرين[2]. وعلى حد تعبير الجغرافي روبرت د. كابلان "ثمة محور واحد عربي يمكن أن يؤثر في مصير إيران ألا وهو العراق، فهو كما يدلنا التاريخ والجغرافية ووجود المدينتين المقدستين النجف وكربلاء، مكتنف في السياسة الإيرانية بدرجة لا تحظى بها أية دولة أخرى".

وفي حين ستتعاظم رغبة إيران في الاستفادة من امتداداتها السياسية والعسكرية في العراق لمواجهة الولايات المتحدة وحلفائها، ما يدفعها لتدعيم موقفها بذات السياسية من فرض واقع سياسي يتلاءم واهدافها ومصالحها الجيوسياسية، وحينئذٍ ستجد نفسها وحلفاؤها في مواجهة رغبة وطنية متنامية للاستقلال والتخلص من التبعية السياسية، وربما مزيد من مشاعر الكراهة للتدخل والتوغل الخارجي في الشأن العراقي[3].

وربما أمكن للعراق بتفعيل عناصر جغرافيته السياسية والثقافية وقدر من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي مع مناخ فكري أكثر حرية في تداول السُلطة وقبول الآخر، أن تؤثر سياسيا في إيران. وبمعنى آخر: إن وجود دولة قوية ونظام ديمقراطي في العراق، سيكون بمنزلة قوة جاذبة للإصلاحيين والراغبين في التغيير في الجوار الجغرافي للاستفادة منها مستقبلا، ومع تورط إيران في السياسة العراقية فإن عناصر التشابه وبحدود طويلة مشتركة، يمكن أن تعمل على تقويض الاشد قمعا بينهما، وكما سهلت الجغرافيا السياسية توغل إيران في السياسة العراقية يمكن ان تكون العكس بأن تُمثَّل عاملا محرضا لتأثير العراق في إيران[4].

---

(1) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوة، ط2، دار سطور، 1999، ص127.

(2) Marshall G. S. Hodgson, The Venture of Islam Conscience and History in a World Civilization, Volume one the classical age of Islam, the University of Chicago PRESS Chicago and London, 1974, p P 366 – 367.

(3) Robert D. Kaplan, op.cit. P335.

(4) Ibid. p336.

المبحث الثالث: بنية الفرصة الداخلية ومستقبل الحِراك الاحتجاجي في الإقليم

الأصل في انتهاء حركة ما تحقيق مطالبها أو تحييدها باستخدام العنف المفرط أو بسبب انحسار مواردها المادية والبشرية أو تشتتها وظهور الانقسامات العميقة داخلها، في حين أن تجددها بنفسها أو بغيرها يعتمد بقاء بواعث الاحتجاج كامنة مع قدرة الناشطين على حشد الموارد المادية والبشرية للتعبئة، فضلاً عن قدرتهم على التأطير وإقناع الجماهير بعودة الاحتجاج سبيلاً أمثلاً للتغيير، مع ملائمة بُنية الفرصة السياسية الخارجية على ما تقدم.

وبالنسبة لبُنية الفرصة الداخلية يمكن تنبأ بواعث وموارد وأطر الاحتجاج، بتتبع مسار العملية السياسية مُمثلة بنتائج انتخابات 2021، والبُنية الاجتماعية مُمثلة بتحولات المجتمع ونظرية الجيل، والمؤشرات الاقتصادية وانعكاساتها على أوضاع السكان، وتفصيلاً:

اولاً: العملية السياسية مُمثلة بنتائج انتخابات 2021

تقدم أن احتجاجات تشرين بدأت في جانب كبير منها مدفوعة بقدر هائل من الإحباط والغضب تجاه العملية والنظام السياسي، وأن الفجوة بين ما أمله الشعب وبين ما حدث فعلاً، أدت مع تعاقب السنين إلى سلبية شديدة تجاه فعل النُخب والقوى السياسية.

ووفقا للمجموعة المستقلة للأبحاث (IIACSS) أن سكان الإقليم هم الأكثر سخطا وغضبا، إذ أملوا أن تغيير المعادلة التاريخية للحكم بـ(منطق الديموغرافيا)، سُتحدث نقلة نوعيَّة في حياتهم واحتياجاتهم الأساسية، إلَّا إنهم وجدوا نظاما ينخره الفساد وتعدد الولاءات، وأن متطلبات حياتهم أبعد ما تكون عن أهدافه وأولوياته[1].

وبينما مَثَّلت حركة تشرين استجابة نوعيَّة لهذا الواقع، لم تستطع ترجمة ما تمكنت منه من نجاحات سياسية ومن أنّظَمَة للعملية الانتخابية، إذ لم تستثمر زخمها ورغبة الشارع العراقي في التغيير بالدخول بعدد كافٍ إلى مجلس النواب وإحداث تغييرات مرحلة ما بعد الانتخاب، إلَّا إن ذلك لا ينافي حقيقة أن نتائج انتخابات 2021، قد مَثَّلت نتيجة مباشرة لتلك النجاحات، إذ انكشفت عن تحولات سياسية واجتماعية غاية في الأهمية على المستوى الوطني والإقليمي.

فاختلاف حركة تشرين عن سابقاتها في التعبير عن السخط العام ضد الطبقة السياسية، وتعزيز هويُّة عراقية جديدة أشمل لجميع شرائح وفئات ومكونات المجتمع العراقي، والتأسيس لخريطة طريق تُنمي سياسات الخلاف، وتنتج تنظيمات سياسية كالتنسيقيات الطلابية والمدنية والاحزاب السياسية، انكشف على المستوى العام ومن خلال معطيات الجدول (34) عن مفارقة

(1) منقذ داغر وكارل كالتنثالر، رؤى استطلاعية حول ثورة الشيعة في العراق، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2019/11/8.
https://iiacss.org/ar/polling-insights-on-iraqs-shia-revolt

كبيرة في خريطة توازنات القوى على مستوى الإقليم، بين أحزاب تقليدية أو منبثقة عنها، وبين قوى سياسية صاعدة، ويتجلى ذلك حين مقايسة نتائج التيار الصدري والمستقلين وامتداد وغيرها إلى نتائج تلك الأحزاب والقوى مجتمعة.

إذ تدنت شعبية الراسخة منها على مستوى الإقليم مجتمعة إلى أكثر من نصف جمهورها تقريبا، وخسرت (60) مقعدا أو ما يعادل (32%) من إجمالي مقاعدها عام 2018، في حين اذا قسمنا كلي الأصوات على نفس طريقة توزيع المقاعد عام 2018، فحينئذٍ ستخسر أكثر من نصف ما حظيت به من مقاعد في انتخابات 2021، إذ بلغ مجموع أصوات تلك القوى (2.294.000) عام 2021، في حين كانت (5.275.000) صوت في انتخابات 2018، وبالمثل مجموع المقاعد إذ حصدت (128 مقعدا) عام 2021 بينما حصدت (188 مقعدا) عام 2018، وإذما طبقنا قانون سانت ليغو المعمول به في انتخابات 2018 على نتائج انتخابات 2021، فستحصل القوى الشيعية مجتمعة على (96 مقعدا)، ومعنى ذلك (إن مشكلة هذا القانون في القيمة التي تتحدد بما يخدم القوى التقليدية أو القوى الصاعدة).

وإذما اعتمدنا الفصل فيما كشفت عنه انتخابات 2021 من صَدع سياسي واجتماعي متنام منذ عام 2003 بين التيار الصدري وبقية القوى السياسية التقليدية على مستوى الإقليم، فإن تلك القوى تكون الأثقل خسارة، إذ تراجعت أصواتها وعدد مقاعدها مجتمعة كما هو موضح في الشكلين (17) و(18)، من (4.070.000) عام 2014 ثم (3.773.000) عام 2018 إلى (1.409.000) عام 2021، كما تراجع عدد مقاعدها من (122 مقعدا) عام 2014 و(124 مقعد) عام 2018 إلى (55 مقعدا) فقط عام 2021، أما التيار الصدري ففي حين تنامى عدد مقاعده خلال الانتخابات الثلاث، فقد خسر 42% من جمهوره السياسي عن الدورة السابقة.

أما أثقل الكتل السياسية والائتلافات خسارة، فكانت من نصيب ائتلاف النصر، إذ خسر (89%) من جمهوره السياسي عن الدورة السابقة، يليه تحالف الفتح بنسبة (66%) من جمهوره السياسي للدورة عام 2018، يليه تيار الحكمة بنسبة (48%) فالتيار الصدري بنسبة (42%)، ثم ائتلاف القانون الأقل خسارة بنسبة (29%) من جمهوره السياسي، على أن هذه النسب تبقى مشوهة للفرق بين الائتلاف والكيان المنفرد.

عامَّة إن خسارة تلك القوى مجتمعة (54%) من جمهورها السياسي عن عام 2014 و(57%) عن عام 2018، لم يكن بسبب اتجاه جمهورها لصالح حركة تشرين أو المستقلين أو التجمعات الانتخابية الوليدة، إذ بلغ مجموع أصوات الأخيرة مجتمعة (656.221) أو ما نسبته (22%) فقط من إجمالي الأصوات التي خسرتها الأحزاب التقليدية، مما يؤكد عزوف جماهير تلك الأحزاب عن المشاركة في الانتخابات أو خسارة ذلك الجمهور فعلاً.

الجدول (34) حجم التغيير في الخريطة الانتخابية لتوازنات القوى على مستوى الإقليم للمدة 2014 – 2021

المرشحين	نتائج انتخابات 2014			نتائج انتخابات 2018				نتائج انتخابات 2021			
الائتلاف	الأصوات	النسبة	المقاعد	الائتلاف	الأصوات	النسبة	المقاعد	الائتلاف	الأصوات	النسبة	المقاعد
الأحرار	938,000	19	29	سائرون	1,502,000	28	54	الكتلة الصدرية	885,000	30	73
				الفتح	1,370,000	26	48	الفتح	467,000	16	17
الحكمة	970,000	19	30	الحكمة	577,000	11	19	الحكمة	300,000	10	2
				النصر	1,100,000	21	42	النصر	120,000	4	2
ائتلاف القانون	3,100,000	62	92	ائتلاف القانون	726.000	14	25	القانون	522,000	19	34
								امتداد	201,000	7	9
								المستقلين	227,000	8	22
								اخرون	226,000	8	25
مجموع	5,008,236	100	156		5,275,000	100	188		2,948,000	100	128

(*) أصوات ومقاعد الاحرار بعد استبعاد اصوات تيار النُخب والشراكة 161.764 ومقاعدهما 5 مقاعد.

المصدر: جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم الاستشارات والشكاوى، بيانات منشورة:
www.ihec.iq.Arabic/factsteets2

أما نسبة حركة تشرين منفردة من تلك الأصوات فقد بلغت (7%) تقريبا، وبواقع (201.422) صوتا، والأقرب أن جمهور تشرين يُمثل الفئة الشابة الصاعدة من الجمهور السياسي، وليس عدول جمهور تلك الأحزاب لصالحها، وأما نسبة أصوات المستقلين من إجمالي الأصوات المشاركة في الانتخابات فقد بلغت (8%) تقريبا وبواقع (227.945) ناخبا.

وبالرغم من تحري الدقة في جمع البيانات واعتماد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مصدر مباشرا لها، إلَّا إن ثَمَّة تشوهات في العملية السياسية والانتخابية تتناقض ودقة البيانات، إذ تحزَّب بعض المستقلين واختيارهم عنوان مستقل تناغما مع توجهات الناخبين، كما أن معظم الكيانات المَقودة لأفراد تُمثل إما امتداد لأحزاب راسخة أو متولَّدة عنها، كما أن أصوات الفائزين لا تعكس حجم جمهورها حقيقة، فمثلاً فاز مرشح كيان المنتج الوطني عن (1730) صوت بمقعد بالبرلمان، في حين استلزم فوز تجمع أهالي واسط بمقعد كذلك (12,524) صوت، ونحو ذلك مما لا يعكس الصورة الواقعية للنتائج النهائية.

أما عن الدلالات الخطيرة التي عكستها هذه النتائج، فأهمها تراجع الرمزيَّة الاجتماعية والتاريخية لبعض القوى الداعمة أو المُمثلة للأحزاب المتراجعة، كذلك تراجع رمزيَّة القوى المُمثلة لتشكيلات الحشد الشعبي، بما له من رمزيَّة وقوة عسكرية مدعومة بتأييد مجتمعي كبير، بوصفه الفاعل الأبرز في تحرير العراق من تنظيم داعش الإرهابي[1].

(1) Philip Loft, Iraq in 2022: Forming a government, commons library. parliament.uk, November 2022, p2.

الشكل (17) حجم التغيير في الجمهور السياسي للقوى السياسية على مستوى الإقليم للدورات الانتخابية (2014- 2018 - 2021) %

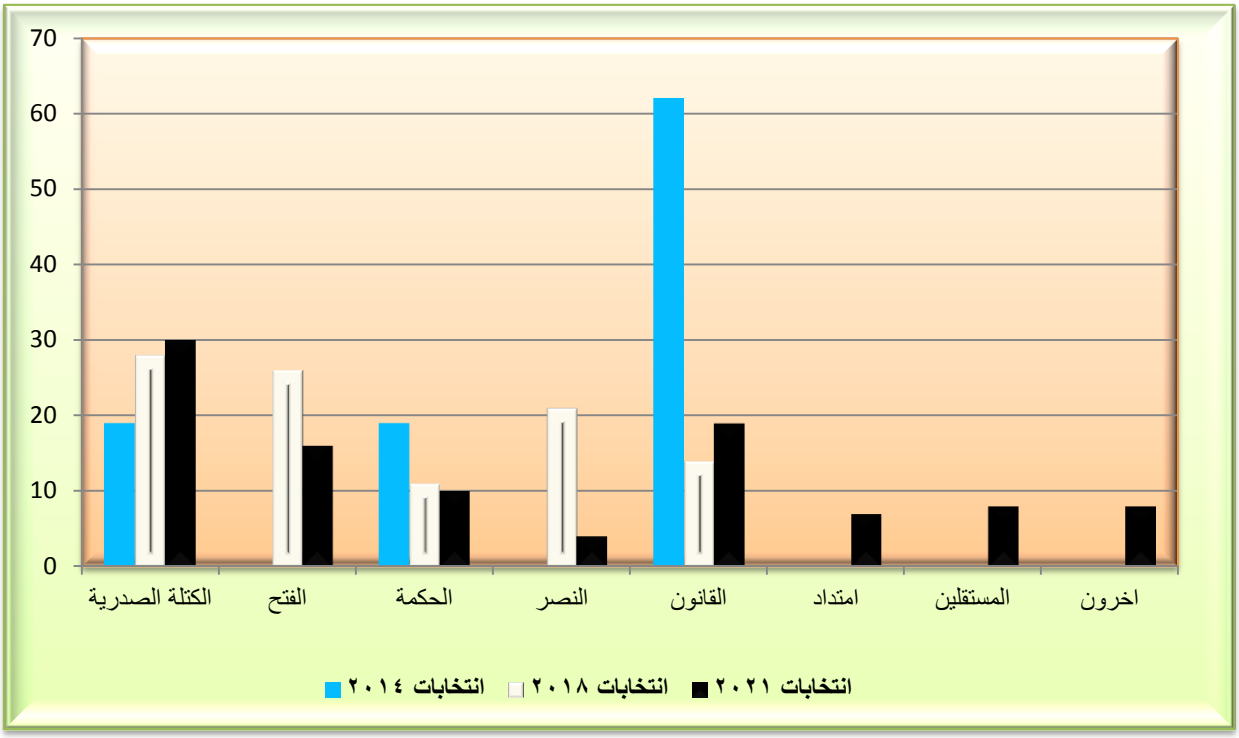

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (34).

الشكل (18) حجم التغيير في عدد المقاعد للقوى السياسية على مستوى الإقليم خلال الدورات الانتخابية (2014 – 2018 - 2021)

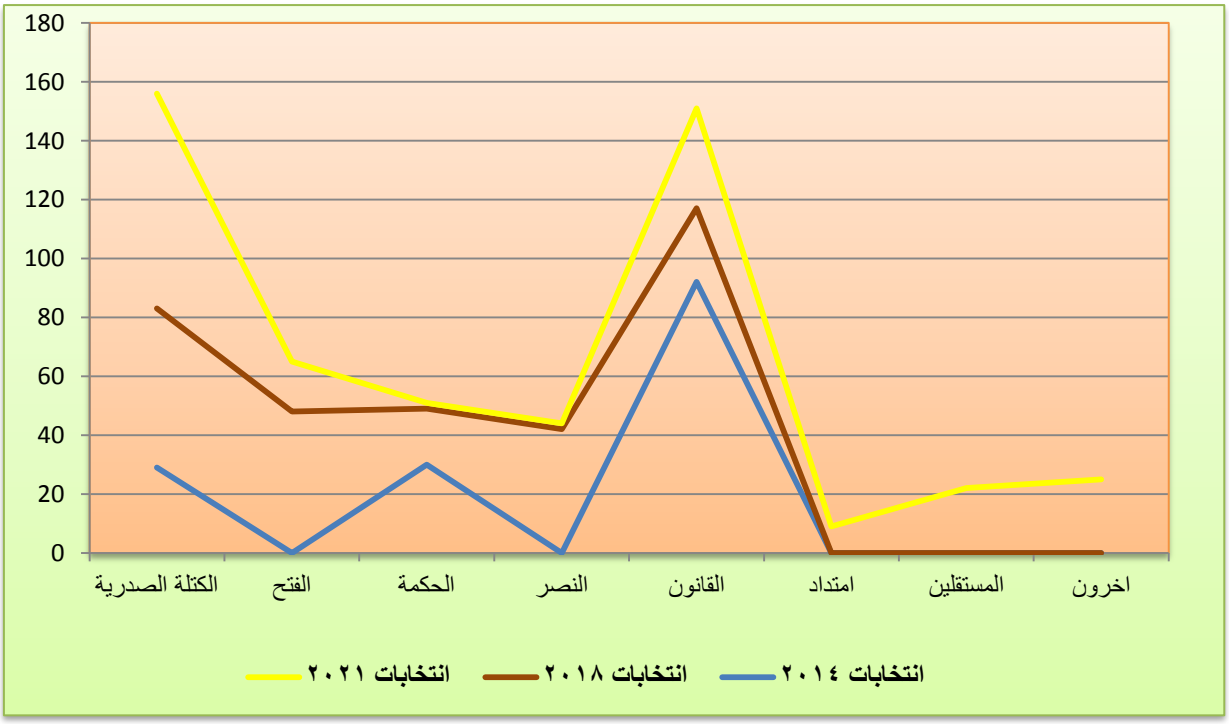

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (34)

أما عن تداعيات انتخابات 2021 على مستوى الخارج، فيكشف سَيَّر الأحداث أن إيران أكثر القوى الخارجية اهتماما وتأثرا، إذ حضر سَيَّرها وإعلان النتائج قائد فيلق القدس (اسماعيل قاآني)، ثم مارست ضغوطا سياسية وأمنية كبيرة لتعديل نتائجها، بما يُبقي على نفوذها وامتداداتها السياسية والعسكرية في العراق.

إذ استتبعت تلك النتائج مفارقة معقدة لِمرحلة ما بعد إعلان النتائج، تُنبأ في حال عدم ائتلاف الصدر مع بقية القوى الشيعية في تكتل سياسي عن توازنات جديدة عابرة للإقليمية، ولِما ساد الواقع السياسي والمشهد الانتخابي منذ عام 2005، وذلك حين تجمع الصدر مع قوى سُنية وتيار مَدني صاعد يُضعف من معادلة تقاسم السُلطة كواحدة من أهم مَداخل اختراق دول الجوار للداخل العراقي ويُقصي امتداداتها السياسية والعسكرية.

وقد تجلى ذلك في مبادرة تشكيل حكومة وطنية بتحالف شيعي وسُني وكردي، التيار الصدري الجماعة الشيعية الأكبر سياسيا، وتحالف تقدم الأكبر سُنيا والديمقراطي الكردستاني الأكبر كرديا، مع إصرار كبير على مقاومة الضغوط الخارجية، وعدم الائتلاف مع بقية الجماعات الشيعية، ما يعني عمليا تقويض دور إيران في تشكيل المشهد الانتخابي، كنتيجة مباشرة لحركة تشرين في تصويب العملية الانتخابية، ولموقف الصدر في بناء تحالفات ما بعد الانتخاب، وبالتالي إبعادها عن تشكيل الحكومة ومنصب رئيس الوزراء[1].

إذ أنه المنصب التنفيذي الأهم في صياغة السياسات العامَّة للدولة، والتفاوض وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والقيادة العامَّة للقوات المسلحة، وتسمية وإقالة الوزراء وتعيين السفراء ورؤساء أركان الجيش والمخابرات والأجهزة الأمنية بإمضاء البرلمان[2].

وهل ذلك مُتحصَّل حال تمثيل الصدر الجماعات الشيعية سياسيا؟ الأرجح كونه غير مَتحصَّل. وعموما فإن هذا الموقف من الصدر يُناضر اتجاه تشرين والمجتمع عامَّة في تجاوز الأثنية، وبناء توازنات العلاقات الخارجية، كقضية محورية في تفضيلات الناخب العراقي، ورؤيته للعراق كدولة محورية، كما يُناضر موقف تشرين تجاه أي نفوذ خارجي[3].

وفيما يخص تداعيات انتخابات 2021 على مستقبل الحِراك الاحتجاجي في العراق، فتتمثَّل في حجم التهافت بين نتائجها وبين ما انتهت إليه من تشكيل الحكومة، وبعبارة أخرى بين الاستحقاق الانتخابي والتمثيل النيابي للكتل وبين الواقع السياسي وتوزيع المناصب السيادية

(1) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، تحولات المشهد الانتخابي العراقي وتداعياتها على إيران في ضوء انتخابات 2021م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021، ص6.
(2) النص الكامل للدستور العراقي، 2005، المادة 78 والمادة 80.
(3) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مصدر سابق، ص14.

والحكومية، وكما موضح في الشكلين (19) و(20)، وهو تهافت سياسي واجتماعي كبير، يُنذر بمزيد من الانقسامات والانشقاقات السياسية والاجتماعية[1].

الشكل (19) حجم التهافت بين الاستحقاق الانتخابي وبين المشاركة الفعلية في تشكيل الحكومة

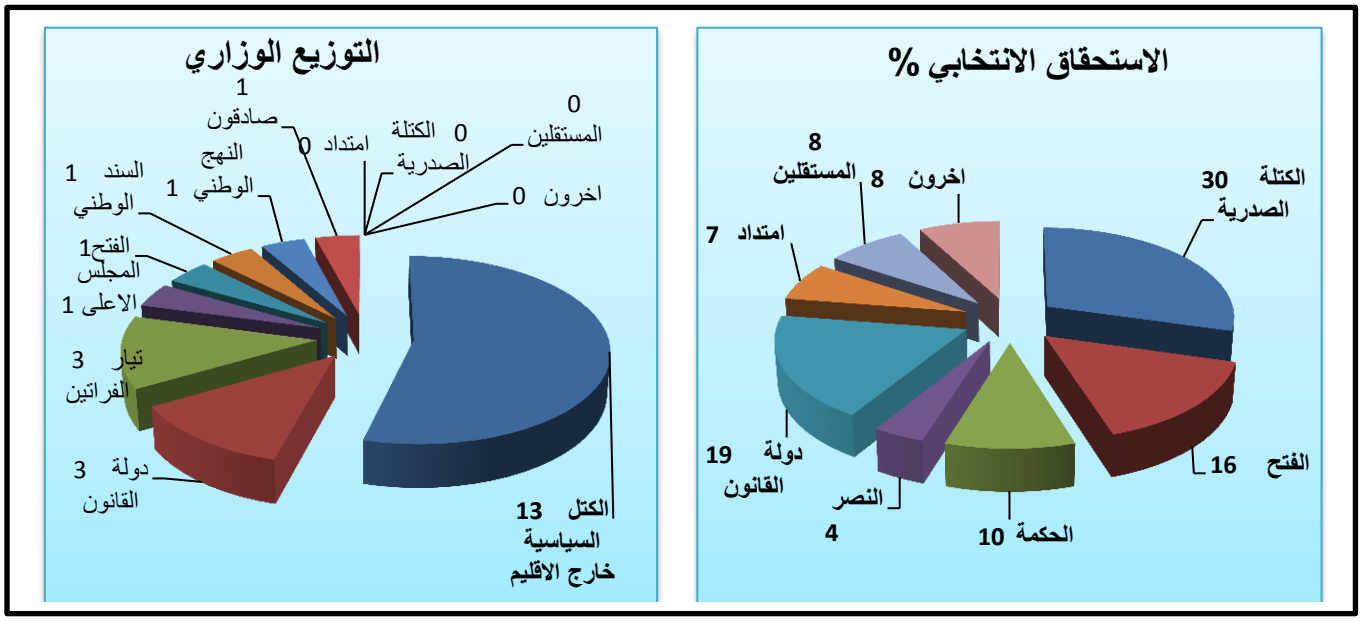

المصدر: عمل الباحث

الشكل (20) حجم التهافت بين التمثيل النيابي للأحزاب وبين الفعلية في تشكيل الحكومة

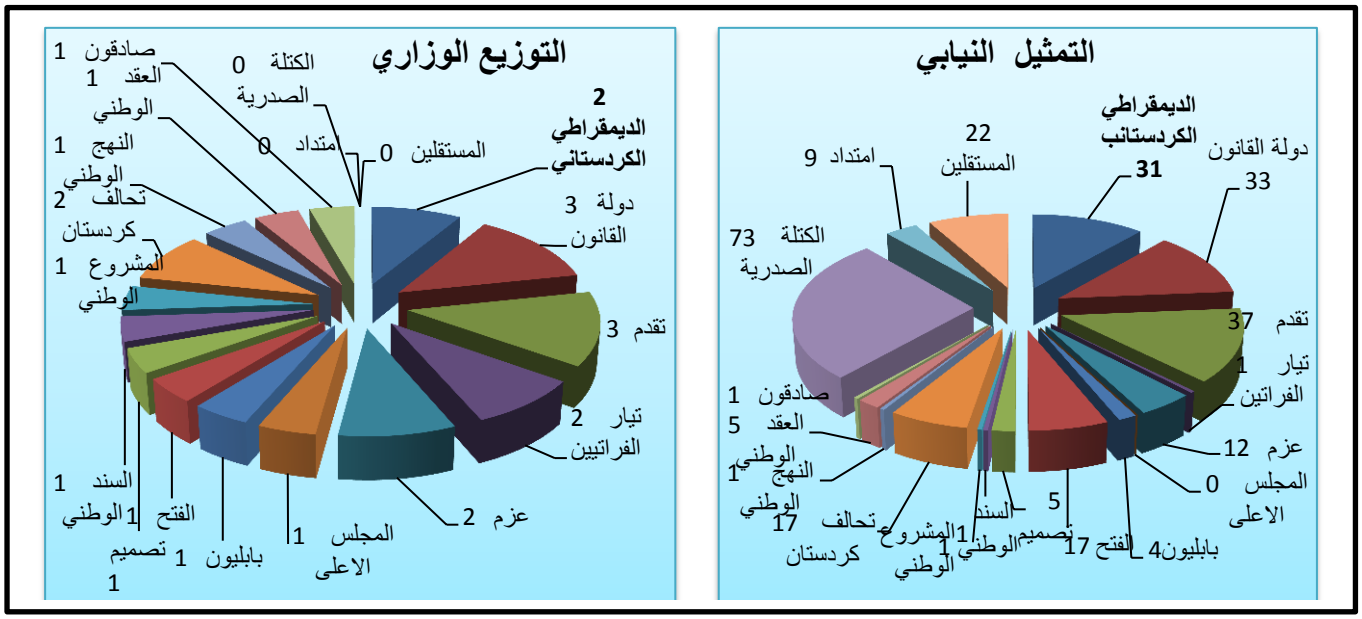

المصدر: عمل الباحث

(*) مقاعد العقد الوطني خارج الاقليم (3)، وبمجموع اصوات 31145.

- ميدل ايست نيوز بالعربي، الانتماءات الحزبية والسياسية لوزراء حكومة السوداني

https://mdeast.news/ar

(1) Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW), Inscrutable ambitions: Sadr's exit from Iraq's parliament strengths rivals, 6 July 2022.

وعموما فالمشكلة في تشكيل الحكومة تتمثل في تمثيلها أغلبية الجمهور السياسي، برغم مشروعيتها بعد انسحاب الصدر وخيار امتداد بالتزام جانب المعارضة السياسية داخل البرلمان، كما تتمثل بكونها بالضد تماما من طموحات تشرين والمجتمع العراقي الرافض للتوافقية واستمرار تنامي النفوذ السياسي والأمني للقوى التقليدية.

وبعبارة أخرى: فالمشكلة بمناقضة تلك النهايات لخيارات أكثر من مليون ناخب من الجمهور السياسي، وملايين آخرين مِمَن لم ينتخبوا احتجاجا على ذات المخرجات، ولتأكيدها الدور الحاسم للخارج في معادلة تشكيل الحكومة وأن عارضت خيار وتطلعات الناخب العراقي. وأخطر من ذلك تجاوز الأمر حد رئاسة الوزراء أو الوزارات إلى توزيع الدرجات الخاصة والهيئات المستقلة والمناصب الرفيعة في الدولة، والدرجات الأمنية كالمخابرات والأمن والحشد الشعبي، مما يتناوب على الاحتفاظ بها أحزابا محددة بذات المنطق الحاكم في الدورات السابقة[1].

ومن ثُمَّ تعزيز فكرة عدم جدوى الانتخابات كأداة لتصويب أو قلب معادلة الحكم في العراق، وأشد من ذلك تنامي مشاعر طائفة واسعة من المجتمع بالإقصاء والغَبن. مما انعكس في حجم الاحتجاجات ودخول البرلمان غير مَرَّة من قِبل جمهور الصدر، ولاحقا بمشاركة بعض الحركات والقوى السياسية الأخرى طوال شهر آب، وانتهاءً بالتاسع والعشرين منه بعد اعمال عنف أودت بحياة 29 شخص فضلاً عن عشرات الجرحى[2].

وفيما يخص تشرين فقد عبرت عن موقفها تجاه ما انتهت إليه العملية السياسية، من خلال احتجاجات الذكرى السنوية للحركة، والتي أوضح المَحتجون خلالها أهداف الاحتجاج: بمحاصرة الفاسدين، وأسقاط نظام المحاصصة، ومحاسبة المتورطين بقتل المتظاهرين، وحل مجلس النواب، وأيضا الدعوة لأجراء انتخابات مبكرة.

ومن خلال هتافاتهم في اليوم التالي بعد أمر الصدر أنصاره بالانسحاب من مبنى البرلمان والمنطقة الخضراء خلال ساعة واحدة "الشعب يريد اسقاط النظام" و "إيران لا تحكم العراق" و "نعارض تدخل طهران في السياسة العراقية" ونحو ذلك[3].

مما يعكس دوام الإحباط واليأس واستمرار رفض بُنية النظام بين أبناء الحركة، لاسِيَّما بعد مصادرة جميع ما جهدوا لتحقيقه، إذ لاتزال المحاصصة والتوافقية اساسا للعمل السياسي.

---

(1) Almadapaper، العدد 5297.
https://almadapaper.net/view.php?cat=277193

(2) BBC News, At least 23 dead amid fighting after Moqtada al-Sadr quits, 30 August 2022.

(3) صحيفة "اندبندنت عربية"، 2022. https://www.independentarabia.com

ثانياً: البناء الاجتماعي ونظرية الجيل السياسي

تقدم أن حقيقة البناء الاجتماعي كونه فضاءً طوعياً لمنظومة القيم والمعاني والمصالح الاجتماعية، والأخيرة منها مُنفعلة قطعا لتأثيرات النظام السياسي وقوى السوق، أي لطبيعة النظام والأوضاع الاقتصادية السائدة، وبالنسبة للدول ذات النُظم الديمقراطية، يجب أن يكون النظام مظهرا من مظاهر رَغبات الأفراد وتعبيرا عن مصالحهم الخاصة، وإلا لَبات المجتمع عرضة لهيمنة بعض الفواعل الاجتماعية، والديمقراطية مجرد أداة لشرعيَّة الوضع الراهن كما هو[1].

وانعكاس مثل ذا بائن في تشكيك المجتمع بالديمقراطية نظاما ملائما للحكم في العراق، حيث تعاقب الحكومات بذات التسلسل الهرمي للقوى التقليدية سياسيا وماديا، وذات النمط من دوران النُخب لكل دورة انتخابية، وبحيثية لم تُبقِ أي معنٍ لدخول وجوهاً جديدة إلى مجلس النواب، فضلاً عن إمكانات التغيير في شكل معارضة نيابية حقيقية[2].

من ثَمَّ وفي تناقض واضح لرؤية المجتمع وأهداف الاحتجاجات المتعاقبة حول بناء دولة وطنية مستقلة، تم تضمين العملية السياسية إشعارا واضحا بأن السُلطة نِتاج توافقات إقليمية ودولية، وأن التوافقية قوام هيكل النظام السياسي في العراق بعد 2003[3].

أما انعكاسات ذلك على أمن المجتمع وعلاقته بالنظام السياسي، فيمكن تتبعها من خلال أمور أفرزتها مرحلة تشكيل الحكومة وما بعد انتخابات 2021 أبرزها:

اولاً: مواجهة مطالب تشرين بالحد من دور وقدرات الفصائل المسلحة، بمنحها حقائب وزارية ودرجات أمنية خاصة ككيانات سياسية مستقلة، وبما لا يتلاءم وتمثيلها الانتخابي ووضعها بموجب قانون 40 لسنة 2016، والمادة خامسا من الأمر الديواني (91) في 2016/2/24[*].

من ثَمَّ فأن الخلاف المجتمعي حول هذه الفصائل يتجاوز مجرد الخلاف حول دورها الأمني إلى الخلاف حول رؤيتها السياسية وتوجهاتها الإيديولوجية، فهي وإن كانت مرتبطة بالحشد

---

(1) Marsin ALShamary, Postwar development of civil society in IRAQ'S MID Euphrates region, foreign policy at brookings, 2022, p3-4.

(2) Marsin Alshamary, Iraqi Elections 2021: Independents and New Political Parties Can new actors bring political change into a stagnant system?2022, Konrad-Adenauer-Stiftung e.V. p8.

(3) Adel Abdulhamza Thgeel, Politics and Security in Iraq: Challenges and Opportunities, Friedrich-Ebert-Stiftung, Amman, 2020, p7.

(*) نص المادة – ا – اولاً من قانون رقم 40 لسنة 2016: تكون هيئة الحشد الشعبي المعاد تشكيلها بموجب الامر الديواني المرقم (91) في 2016/2/24، تشكيلا يتمتع بالشخصية المعنوية ويعد جزءً من القوات المسلحة العراقية. نص المادة خامسا من الامر الديواني (91): فك ارتباط منتسبي هيأة الحشد الشعبي الذين ينضمون الى هذا التشكيل عن كافة الاطر السياسية والحزبية والاجتماعية ولا يسمح بالعمل السياسي في صفوفه. يُنظر:
- الوقائع العراقية، العدد 4429، بتاريخ 2016/12/26.

الشعبي وجزء منه إلا إنها قد تُباينه دورا سياسيا وأمنيا، لأيديولوجيتها للعمل السياسي وتوجهاتها الخارجية، مما يجعلها حليفا استراتيجيا ومكونا اساسيا في استراتيجية قوة إقليمية داخل العراق أو خارجه كتدخلها في سوريا مثلاً، الأمر الذي قد يضعها في تناقض تام مع رؤية الدولة الوطنية ونص المادة 9 من دستورها الدائم(*)[1].

ثانياً: ويتثمل بالكيفية التي واجهت بها القوى الخاسرة في الانتخابات محاولات التغيير، بحشد جماهيرها لمواجهة احتجاجات جماهير القوى الداعية للأغلبية الوطنية، وبعبارة أخرى تنزيل الخلاف السياسي إلى خلاف اجتماعي بين طائفة تستهدف تغيير الوضع الراهن، وطائفة أخرى تستهدف تدعيمه بصيغته كما هي.

وبالتالي حجم التناقض في الخيارات والتوجهات السياسية، لاسِيَّما وقد تقدم أن أبناء تشرين قد توقعوا جدوى الحركة في تحقيق التغيير السياسي بنسبة (69.31%)، واحتمال ذلك بنسبة (28.63%)، وما أظهروه من نزعَة تفاؤلية تجاه مستقبل العراق بنسبة (78.53%)، وبين ما انتهى إليه واقع تشكيل الحكومة وبُنية النظام السياسي.

وعليه فالأرجح أن مصدر هذه النزعات، ما ذهب إليه علماء الاجتماع حول تفسير النزعة التفاؤلية لأبناء تشرين، من عدم استنادها إلى معطيات الواقع، وإنما مصدرها طبيعة البنية الحماسية للعمل الاحتجاجي، والتي تدفع باتجاه رفع مستوى التوقعات لدى المُحتجين لتبرير زخم الاحتجاجات نفسيا أمام عنف السُلطة[2].

ولأجل تفصيل مدى تأثر وتفاعل المجتمع مع هذه المعطيات، وتنبأ تطورات آراؤهم السياسية، سنعتمد تطبيق ما يُعرف بـ(نظرية الجيل)، إذ تقدم تصنيف الجمهور الاحتجاجي منذ عام 2011، وذخيرة حركة تشرين ضمن معدل عمري من 30 سنة فأقل بنسبة (90%)، أي تصنيفهم ضمن الخط الطبيعي للجيل (lineage generation)[3].

ما يعني اشتراك هؤلاء بما يُصطلح عليه بالفترة التكوينية في حياة الفرد، وهي مدة تكوين المعتقدات الأساسية والعادات والهويات والمواقف السياسية، وتبدأ بالمراهقة إلى البلوغ المبكر وهي سنوات التأثر والانطباعات (impressionable years) بحسب رواد التنشئة السياسية، مع احتمالية خروج البعض من عموم القاعدة تبعا لتبدل الأحداث القاهرة والانتماءات السياسية.

(*) يُنظر النص الكامل للدستور العراقي، 2005.

(1) Inna Rudolf, The Future of the Popular Mobilization Forces after the Assassination of Abu Mahdi al-Muhandis, Philadelphia: Foreign Policy Institute, p4.

(2) فارس كما نظمي ومازن حاتم، مصدر سابق، ص58.

(3) Laura Stoker, Reflections on the Study of Generations in Politics, DE GRUYTER, University of California - Berkeley Authenticated, 2014, p379 – 380.

وهل يصدق على هؤلاء أنهم جيل سياسي (political generation)، بمعنى اختبارهم ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنلوجية، التي تجعلهم جيلا مميزا سياسيا؟[1].

الأقرب ذا بلحاظ انتمائهم إلى مدة ما بعد 2003، فهم لم يَعهدوا تسلط البعث وبطشه، ولم يَعهدوا حروب الخليج وظروف الحصار الاقتصادي والعزلة الدولية، بل عَهدوا نوعا آخر من الظروف: احتلال، طائفية، محاصصة، فساد، تفاوت اقتصادي واجتماعي، النَت والانفتاح السياسي والثقافي، والانتخاب وسياسات الخلاف دورا سياسيا.

وهل مفهوم الجيل السياسي يقتصر على معدل عمر 30 سنة فأقل أو يتعداه إلى أجيال نشأت اجتماعيا في فترات سابقة؟ الصحيح شمولها لفئات عُمرية أخرى من مهنيين وناشطين وسياسيين مخضرمين، فضلاً عن طائفة اجتماعية واسعة من أنصار الصدر ومَن أثَّرت فيهم أفكار نبذ المحاصصة والتبعية وتشكيل حكومة أغلبية وطنية وتوازنات العلاقات الدولية، إذ لا يزال صدى تلك المطالب يتردد داخل وخارج جمهوره برغم اعتزاله العملية السياسية.

وذلك بناءً على تصنيف الجيل على أساس تقاطع العمر والتاريخ، بمعنى أن البيئة التاريخية مسؤولة عن توحيد أجيال مختلفة ضمن مجموعة واحدة (جيل سياسي واحد)، ومعنى ذلك إمكانية أن تتحول أجيال مختلفة واجهت ذات الظروف في أي لحظة أو مدة محددة من التاريخ إلى جيل سياسي واحد، يمكن أن يحتشد كقوة ناشطة للضغط والتغيير السياسي[2].

ويعزز وحدة هكذا جيل وحدة المواقف والمشاعر والمشاركة في حدث ما، إذ أكد ما يقرب من (94%) من المُحتجين إن مشاركتهم في الاحتجاجات جعلتهم يشعرون بأنهم اشخاص مهمين، وأكدت نفس النسبة تقريبا، أنها جعلتهم يشعرون وكأن لهم صوتا في تحديد مستقبل العراق، كما أكد (97%) منهم إن الذهاب إلى الاحتجاجات جعلهم أكثر فخراً لكونهم عراقيين[3].

وبحسب الفرض فأن وحدة الجيل والمواقف تجاه ذات القضايا، ستؤدي مع استمرار ذات الظروف إلى الدفع باتجاه مزيد من العمل الجماعي والحِراك الاحتجاجي للضغط وتحقيق المطالب أو تصَّويب الوضع. الأمر الذي يتطلب من القوى المَدنية والفاعلين السياسيين دبلوماسية عالية للتعاون والعمل السياسي المشترك.

---

(1) David O. Sears, and Christia Brown, Childhood and Adult Political Development, In Oxford Handbook of Political Psychology, 2nd ed, edited by Leonie Huddy, David O. Sears, and Jack S. Levy, 59–95. New York: Oxford University Press,2013, p76-77.
(2) Duane F. Alwin and Ryan J. McCammon, Generations, Cohorts, and Social Change.” In Handbook of the Life Course, edited by Jeylan T. Mortimer and Michael J. Shanahan, New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers, 2003,p 24 – 25.
(3) Iraq’s protests haven’t yet changed the system — but they’re transforming Iraqis’ belief in themselves, washingtonpost, December 10, 2019.

ثالثاً: تنبؤات الواقع الاقتصادي ومستقبل الحِراك الاحتجاجي

تقدم أن سوء الأوضاع الاقتصادية التي تعانيها الطبقة الفقيرة، وتواتر الأزمات التي تواجهها الطبقة القلقة الهشة من المجتمع، قد شكلت سببا رئيسا لتواتر الاحتجاجات منذ عام 2011، وأن الفساد وسوء إدارة القطاعات الحيوية وأخطاء السياسات المتراكمة أشد تأثيرا في سوء الأوضاع، وربما أدت في لحظة ما إلى انهيار الدولة أكثر من أحادية الجانب الاقتصادي الذي تواجهه، مع ضرورة الالتفات إلى خطورة اعتماد الدولة صادرات النفط بنسبة قد تصل إلى (99%)، واعتمادها الإيراد الحكومي للميزانية العامَّة بأكثر من (85%).

ذلك أن خطورة أحادية الاقتصاد ظاهرة: فيما أصاب العراق من ركود عام 2020، نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب تفشي وباء كورونا، ثم في تعافيه بعد زيادة الطلب العالمي وارتفاع الأسعار عام 2021، حيث أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة الإيرادات بنسبة 73% عن 2020[1].

في حين أن مصدر توتر العلاقات بين الحكومة الفيدرالية وإقليم كردستان، وبينها وبين الفيدرالي الأمريكي، وتبني موازنات تشغيلية يستنزفها الفساد، وتعطيل قطاعات اقتصادية حيوية كالزراعة والصناعة، وعدم دعم القطاع الخاص مع أهميته بنسبة عمالة تقدر (62%) من أجمالي القوى العاملة، فإن جميع ذلك من سوء الإدارة وتراكم أخطاء السياسات، فالأزمة لا ترتبط بانخفاض الإيرادات وانعدم الأموال بقدر ما ترتبط بسوء استثمارها وتوزيعها.

من ثَمَّ فقد أدت تلك السياسات إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي، وأدت إلى انخفاض إنتاجية المجتمع وتوهيّن قدراته على مواجهة الأزمات الاقتصادية، للقاعدة "إن المجتمعات التي تستهلك الكثير من الخدمات 000 فإن نمو إنتاجيتها في طريق الانخفاض لا محال"[2].

وبناءً عليه لم نستظهر استجابة نوعيَّة من قِبل الحكومة للنهوض بالواقع الاقتصادي، سواء بالتوجه لتفعيل بقية القطاعات الحيوية غير النفط، أو بمعالجة سوء الإدارة وخطأ السياسات، وبالتالي عدم رعاية مطالب المُحتجين بالإصلاحات الاقتصادية، وما تم من توظيفات وتثبيت للمتعاقدين في غير وزارة، أقرب لكونها تشتيتا لذخيرة الاحتجاج واستيعابا لشريحة واسعة من الخرجين والمتعاقدين من كونها إصلاحات اقتصادية هيكلية.

لاسِيَّما مع تحولات أسواق الطاقة العالمية لصالح الدول المُنتجة، حيث إطراد نمو إنتاج النفط منذ منتصف عام 2021 بعد رفع أعضاء أوبك الإنتاج بمقدار (400 ألف برميل/يوميًا)، ما أدى إلى ارتفاع متوسط إنتاج العراق بنسبة (11%)، وبمتوسط إنتاج بلغ (4.023.000 ألف

(1) The World Bank, Iraq economic monitor: Harnessing the oil windfall for sustainable growth, June 2022.

(2) Business Monitor Int, More Economically Viable, But Less Politically Stable Iraq: Business Forecast Report Includes 10- year Forecast To 2020, p3.

برميل/ يوميًا)، من ثَمَّ زيادة الصادرات إلى 3.1 مليون برميل/يوميًا وبمعدل نمو سنوي (14%) مع نمو متوسط الأسعار بنسبة (78%)، أي بمتوسط سعر 68.4 دولار للبرميل عن سعر 38.4 دولار للبرميل عام 2020، بحيث ارتفعت عائدات تصدير النفط إلى 76 مليار دولار عام 2021 وبزيادة (81%) مقارنة بعام 2020، ثم ازدادت الصادرات ثانية بنسبة (6.2%) والأسعار بنسبة (4%) خلال الأشهر الأولى من عام 2022[1].

وفي حين أن ارتفاع أسعار النفط عالميا يُؤدي بحسب الفرض إلى انتعاش وتنمية اقتصادية، تحد من مؤشرات الحرمان من قبيل واقع وتوقعات نسب الفقر والبطالة والتضخم، الجدول (35)، وبما يتلاءم وتوقعات البنك الدولي من أن ارتفاع عائدات النفط عام 2021 سيؤدي إلى نمو إجمالي بمعدل(8.8%) لعام 2022[2]. إلا إن الذي حصل خلاف ذلك، إذ تراجع إنتاج النفط بمقدار 81.000 برميل/يوميًا في المتوسط للمدة من كانون الثاني – آذار 2022، أي أقل بواقع (2%) من حصة أوبك، نتيجة الصيانة واحتجاجات بغداد والمحافظات المنتجة للنفط[3].

وبالمثل فإن هناك بعض الانعكاسات للاضطراب السياسي على الوضع الاقتصادي، من قبيل قرار المحكمة الاتحادية في 2023/1/26 القاضي بعدم صحة تحويل مبالغ مالية إلى إقليم كردستان، مما استتبع جدلاً سياسيا بين سياسيّ الإقليم والإطار، يُهدد تحالف الدولة الذي أفرز حكومة السوداني، والنظام السياسي المؤتلف عليه بين الإطار والسُنة والأكراد، لاسِيَّما بعد وصف رئيس الإقليم لموقف المحكمة بالعدائي "وانها تنفذ أجندات مشبوهة"، وأن قرارها ضد العملية السياسية وبرنامج ائتلاف إدارة الدولة المتفق عليه[4].

وبالرغم من أن الخلاف حول مستحقات الإقليم يرتبط بالخلاف حول تفسير مواد الدستور 111، 112، 115، والتي غالبا ما تثار لأهداف سياسية خاصة، وحين توافقات تمرير الحكومة وإمضاء الميزانيات العامَّة، إلَّا إن توقيت قرار المحكمة في ظل جغرافية سياسية تشكل أربيل خلالها جزءا محتملاً مع تركيا واذربيجان من جبهة متقدمة للولايات المتحدة واسرائيل ضد إيران شمالا، في ذات الوقت الذي تتهم فيه إيران حكومة الإقليم بدعم الاحتجاجات الداخلية للأكراد وتأجيج الصراع العرقي داخلها، يحمل أبعادا جيوسياسية وطنية وإقليمية خطيرة.

---

(1) Iraq Economic Monitor, A New Opportunity to Reform, Middle East and North Africa Region, International Bank, 2022, P6.

(2) Iraq economic monitor: Harnessing the oil windfall for sustainable growth, The World Bank, June 2022.

(3) Iraq Economic Monitor, Harnessing the Oil Windfall for Sustainable Growth, Middle East and North Africa Region, International Bank, 2022, p20-21.

(4) علاء الحمداني، الآثار السياسية لقرارات المحكمة الاتحادية: أزمة المركز والإقليم (تجدد الأزمة يهدد إدارة الدولة)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، ص4 – 5.

الجدول (35) المؤشرات الاقتصادية على مستوى الدولة والإقليم للمدة 2014 - 2023

المؤشرات الاقتصادية على مستوى العراق				المؤشرات الاقتصادية على مستوى الإقليم		
السنة	البطالة	الفقر	التضخم	البطالة	الفقر	التضخم
2014	16.6	22.5	2.2	12.23	22.5	2.2
2015	13.7	22.5	1.4	12.39	24.4	1.4
2016	10,82	30	0.4	20.4	30.4	0.4
2017	12	22.4	0.2	14.1	22.4	0.2
2018	13.8	20.5	0.4	13.8	20.5	0.4
2019	20	16.2	-0.2	21.1	18.1	-0.2
2020	22.8	26.7	6.0	22.8	26.7	6.0
2021	24.2	29.6	6.4	24.2	29.6	6.4
2022	%25	25	6	28	26	6
2023	31	30	7	33	38	7

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي عن دور السياسة النَقدية للبنك المركزي العراقي في إدارة التضخم لعام 2018 و2022.

- Iraq Economic Monitor, A New Opportunity to Reform, Middle East and North Africa Region, International Bank, 2022, P6.

ومن تلك الانعكاسات أيضا أزمة تراجع قيمة الدينار أمام الدولار، نتيجة الضوابط الجديدة للفيدرالي الأمريكي على المعاملات التجارية للبنوك العراقية، في خطوة للحد من غسيل الأموال غير القانوني للدولار إلى دول إقليمية خاضعة للعقوبات، وبالرغم من كون العراق منصة لتهريب العملة منذ عام 2003، إلا إن هكذا إجراءات أشد وأرجح أن تستمر[1].

مع تهديدات بوضع العراق تحت الوصاية المالية، بأن يتم إيقاف العمليات البنكية وأن تكون جميع الاعتمادات المالية للدولة من خلال الفدرالي الأمريكي، نظرا لمجيئها ضمن سلسلة أعمال إثارة الداخل الإيراني وتأجيج العِرقيات ذات الظهير الدولي، وتشتيت وإضعاف أذرعها في المنطقة، والأهم من وجهة نظر الولايات المتحدة تجفيف منابع الدولار من العراق.

وهذه الإجراءات وإن كان ظاهرها الحد من تهريب العملة الصعبة إلى الخارج، ومن سيطرة أحزاب وجهات معينة على سوق المال، إلا إن انحطاط قيمة الدينار ستستتبع تضخما اقتصاديا واضطرابات داخلية، وعلى المدى القريب مزيدا من الاحتقان الشعبي الدافع باتجاه الاحتجاج، فضلاً عن مخاطر إخضاع الأمن الاقتصادي والمجتمعي العراقي لمخاطر صراعات خارجية لم يكن له أن يكون طرفا فيها.

وعموما فالأرجح – بحسب ضعف مؤسسات الدولة وسياساتها الاقتصادية واحتمالات الفساد

(1) اندبندنت عربية، ماهي تداعيات انهيار الدينار على الواقع العراقي، 2023/1/23، متاح:
https://www.independentarabia.com.

وبحسب العلاقات الارتباطية بين متغير السنة ومتغيرات الفقر والبطالة والتضخم، أي بين تطوراتها على المدى القريب – أن تستمر معدلات كل من البطالة والتضخم بالزيادة، في حين لم يُظهر متغير الفقر ارتباطا قويا، يصح من خلاله التنبؤ بتطوراته للأعوام القادمة، إذ انتهى الباحث من خلال استخراج معامل الارتباط بين السنة وكل من هذه المتغيرات على مستوى الدولة والإقليم، ومن خلال تحليل السلاسل الزمنية إلى مجموعة المعادلات البنائية، جدول (36).

إلى أن البطالة ستنخفض على مستوى الدولة إلى (28.98%) وعلى مستوى الإقليم إلى (32.37%) للعام 2024، بعد تقديرها من قبل وزارة التخطيط بـ(31%) و(33%) على الترتيب للعام 2023، ثم ستستمر بعد ذلك بوتيرة ثابتة من الزيادة ولغاية عام 2030، لتصل إلى (40.04%) على مستوى الدولة وإلى (45.05%) على مستوى الإقليم.

وبالمثل بالنسبة إلى معدلات التضخم حيث ستنخفض على مستوى الدولة والإقليم إلى (3.4%)، بعد ارتفاعها للأثنين معا منذ عام 2020، ثم ستستمر بعد ذلك بوتيرة واحدة من الزيادة ولغاية عام 2030، لتصل إلى (7.84%).

وتعد هذه النسب الأعلى والأخطر منذ عام 2003، كما أنها الأكبر من حيث حجم الضغوطات الاقتصادية على الطبقات الفقيرة والهشة في المجتمع، مما يجعلها تهديدات حقيقية لاستقرار الدولة وتماسكها الداخلي، ووحدة النسيج والبناء الاجتماعي، ومن ثمَّ فهي دالة على تنامي ظاهرة الاحتجاجات والحركات الاحتجاجية سواء على مستوى الدولة أم على مستوى الإقليم، الذي يبدو أكثر اجزاء الدولة تضررا ومعاناة بحساب جميع المؤشرات.

نستنتج مما تقدم: وبتتبع معطيات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي على مستوى الدولة والإقليم: أن المتوقع استمرار العملية السياسية في العراق غير فاعلة أو كفؤة على المدى القريب، واستمرار اعتماد قوى سياسية الدعم الخارجي للتمسك بالسُلطة وتحصيّل المَكاسب السياسية، وكما ألمحنا في الفصل الثاني من أن إقدام بريطانيا على التأسيس لنظام عراقي قائم

جدول (36) معامل ارتباط بيرسون لمتغيري البطالة والتضخم للمدة 2024 – 2030

السنـة	الـدولة		الإقليم الاحتجاجي	
	البطالة	التضخم	البطالة	التضخم
2024	28.976	3.4	32.374	3.4
2025	30.88	4.14	34.487	4.14
2026	32.784	4.88	36.66	4.88
2027	43.688	5.62	38.713	5.62
2028	36.592	6.36	40.826	6.36
2029	38.496	7.1	42.939	7.1
2030	40.4	7.84	45.052	7.84

المصدر: عمل الباحث

على إثارة النزعة الانفصالية للأكراد وترسيخ القَبلية كنظام اجتماعي، جعل العراق في مواجهة تحديات خارجية واضطرابات داخلية.

فالمتوقع إن إقدام الولايات المتحدة على التأسيس لنظام سياسي تحكمه المكونات والمحاصصة العِرقية الطائفية، سيُبقي العراق في مواجهة ذات التحديات والاضطرابات مالم تحدث إصلاحات جذرية في بُنية وهيكلة النظام.

وفيما يخص النظام الاجتماعي فالمتوقع أن تستمر تراكمات دكتاتورية ثلاثة عقود ونصف العَقد، مُضافة إلى فوضى المرحلة، باستمرار تشويه الثقافة السياسية وخطر الانقسامات عِرقية ومَذهبية، مالم تعمل القوى الوطنية والفواعل الاجتماعية على إبراز هويَّة وطنية تهيمن على بقية الهويَّات الراسخة اجتماعيا وانعكاساتها الداخلية، التي عَبر عنها الباحث أديد داويشا Dawisha "إن هشاشة النظام الاجتماعي متأصلة (على مر التاريخ) في ارض ما بين النهرين"[1].

أما على المستوى الاقتصادي فالمتوقع استمرار الفساد وسلبية الوضع الاقتصادي العام، نتيجة انعدام المؤسسات السياسية الفاعلة ونقص التنظيم الفعال. وكما هو ثابت في الأدبيات الاقتصادية فإن فقدان مثل هذه المؤسسات سيؤدي إلى إعاقة عملية التنمية وإلى استمرار السياسات السيئة، حَتَّى مع زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع الأسعار[2].

وبناءً على هذه المعطيات فالمتوقع ارتفاع وتيرة الاحتجاجات في العراق لملاءمة بُنية الفرصة الداخلية، لكن الأرجح عدم تطورها إلى حركة احتجاجية، لاسِيَّما احتمالية عودة تشرين بنفسها بعد انكماشها حول نفسها ونجاح الخصوم في عزلها عن الواقع الاجتماعي.

أما على مستوى بُنية الفرصة السياسية الخارجية، فالقاعدة كلما ضعفت قبضة الدول المهيمنة على العراق أمكن للقوى الوطنية المناورة وصناعة فرصتها الخارجية، لاسِيَّما إيران نتيجة اختراقها داخليا أو انشغالها في صراعات إقليمية الأرجح أن تكون في شمالها أو شرقها، والولايات المتحدة نتيجة زعزعة جبهتها الداخلية أو تمكن روسيا من حسم الحرب مع اوكرانيا لصالحا، والصين من التفوق الاقتصادي وحسم ملف تايوان، أي أن نتيجة الحرب الروسية – الاوكرانية ستشكل عاملاً حاسما في بُنية النظام العالمي للسنوات القادمة، سواء باتجاه ترسيخ القطبية الواحدة مما سيعزز من احتمالات مناكفة الولايات المتحدة واسرائيل لإيران، أم باتجاه تعدد القطبية العالمية مما سيعزز مركزية إيران في العراق كمحور إقليمي فاعل في المنطقة، وعلى كلا الفرضين فإن ذلك سيشكل بُنية خارجية غير ملائمة لانبثاق حركة احتجاجية مؤثرة.

---

(1) Adeed Dawisha, Iraq: A Political History from Independence to Occupationhttps, Princeton University Press, 2009, p40.

(2) A Resource for the future: AN Iraqi Dialogue on Oil, Folke Bernadotte Academy Sandö & Stockholm, Sweden, 2015, p11.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

1 – تعد حركة تشرين سابقة مهمة في الممارسة الشعبية للسياسية والتعبير عن تنامي حالة السخط العام ضد الطبقة السياسية، فكانت الاوسع والأشمل لجميع شرائح وفئات المجتمع، كما عززت هويَّتها الوطنية والعراقية بنحو فريد، لِتضع خارطة طريق لدور الشعب في السياسية وممارسة التغيير، ولتبرهن على أهمية الدور السياسي للشعب، وأن الإصلاح والتغيير وتقويم الوضع والعملية السياسية مسؤولية شعبية، وممارسة الاحتجاج والضغط سبيل ذلك. فضلاً عن إنتاجها التجمعات المَدنية والاتحادات الطلابية لتعزيز هذا الدور.

2 – أثبتت حركة تشرين ضرورة الهويَّة الوطنية بديلاً عن الهويَّات الفرعية في بناء الدولة، وأن تغذية تلك الهويَّة كفيلاً بتعزيز الجبهة الداخلية وتوحيد المواقف الشعبية تجاه القضايا المشتركة، وأنها سبيلاً أوحدا لإذابة تعدد الانتماءات وما عدَّه غير واحد ضعفا في بُنية الدولة وتكوينها المجتمعي، وأن الوحدة عِرقيا وأثنيا اذا لم تكن مقدرة لأبناء الوطن وهي حالة نادرة أو مستحيلة للدولة القومية، فالواجب أن تكون مقدورة وفاعلة في بناء الدولة والتعايش السلمي بين أبناءها.

3 – أثبتت الدراسة مدى حيوية الإقليم الجغرافي للحِراك التشريني في تاريخ العراق السياسي، وأنه مَهد الحركات الاجتماعية في الدولة العراقية الحديثة منذ نشأتها، كما أنه ظرف تطورها وانتقالها من التمردات القَبلية إلى الحركات المَدنية الطلابية والنقابية والحزبية ثم الحركات ذات الرَّمزية الدينية والشخصيَّة، ثم العودة إلى المَدنية والفاعلين المستقلين منذ عام 2011.

4 – كما أثبتت الدراسة أن الإقليم الجغرافي كما العراق عموما يحظى بجغرافية سياسية حيوية، من حيث الموقع والموارد والثِقل السكاني، إلَّا إنه يفتقر إلى الحدود الطبيعية المانعة والخريطة التضاريسية التي تمنحه الحماية، مما يُحتم عليه بناء دولة قوية وثقافة سياسية توحد بين أبنائها.

5 – عطفا على ما تقدم فقد مَثَّلت الجغرافية الطبيعية للإقليم، سِيما موقع الجوار الجغرافي والمخاطر البيئية وتبديد الموارد الحيوية دوافع رئيسة للاحتجاج، وبالمثل عملت الخصائص الديمغرافية والقاعدة العريضة للفئات الشابة كموارد بشرية فاعلة لتغذية الحِراك الاحتجاجي وتدعيمه بالذخيرة اللازمة للمطاولة والاستمرارية.

6 – مثَّل البناء الثقافي والقيمي سِيما البناء الديني العامل الأكثر أهمية في تشريع الحِراك ودعمه بالموارد البشرية اللازمة والضغط على الحكومة للاستجابة لمطالب المحتجين، أو بالعكس في تقليل زخم تشرين وانحسارها، مما يبرز مدى تأثير الرمزيَّة والقيمية ودور النخب والنظام الاجتماعي في الحركات الاجتماعية عموما.

7 – تعد حركة تشرين استجابة نوعيَّة لسلبية المؤشرات الاقتصادية والخَدمية لسكان الإقليم، وبالتالي فهي مصداقا حقيقيا لنظريات الحرمان النسبي، على أن ذلك الحرمان ليس معلولا لقلة الموارد وإنما تفاوت الدخل والفرص المتاحة وانعدام العدالة في التوزيع.

8 – وبلحاظ الفرصة السياسية الملائمة تعد تشرين استجابة ومصداقا لنظرية بُنية الفرصة السياسية، إذ مَثَّل الفساد السياسي والإصرار على المحاصصة وشكليَّة الديمقراطية والانتخابات، عوامل لليأس والإحباط وبالتالي محفزات قوية للاحتجاج والتظاهر رغبة في الإصلاح والتغيير.

9 – أما بلحاظ القوى الخارجية فقد اثبتت الدراسة اختراقا خطيرا للأمن الوطني العراقي، وتوجيه سياسات الدولة وإملاء القوى السياسية في مناصب الدولة السيادية والأمنية، حيث لا مؤسسات رسمية ضامنة لسيَّر الديمقراطية وحق الجمهور السياسي، الأمر الذي أدى إلى تغذية الشعور العام بالاستياء إزاء تلك الجهات في المقام الأول إيران والولايات المتحدة.

المقترحات:

1 – بناء على ما تقدم لِزاما على الدولة إحلال الجغرافية السياسية والهويَّة الوطنية مَحل الإيديولوجيات والهويات الفرعية في العمل السياسي، وبالمثل لِزاما على الفاعلين الاجتماعيين إدراك مدى أهمية البيئة الطبيعية والبشرية والمتغيرات الخارجية في بناء ومستقبل الحِراك الجمعي الاحتجاجي وضرورة صياغة أهداف وسياسات الخلاف بما يتناغم ومكانيَّة ذلك الحِراك.

2 – ضرورة مبادرة الدولة بإيجاد إصلاحات حقيقية في بُنية النظام والعملية السياسية، لاسِيَّما ما يرتبط منها بمرحلة ما بعد الانتخاب، مما يستدعي تغليب المصالح والإرادات الوطنية على المصالح الشخصية والحزبية الخاصة والولاءات الخارجية.

3 – مراعاة الطبيعة الديمغرافية للمجتمع العراقي والالتفات إلى حجم الفئات الصغيرة والشابة، وما تحمله هذه الفئات من ضغوط اقتصادية وخَدميّة وسياسية في المستقبل، وأن تعمل على استيعابها بإيجاد تنمية اقتصادية وبشرية حقيقية وفاعلة، تتلاءم مع تنبؤات الزيادة السكانية حيث ارتفاع معدلات النمو والخصوبة العالية.

4 – ضرورة استمرار الناشطين السياسيين والفاعلين الاجتماعيين، بتأكيد هويَّتهم الوطنية وهوية المقاومة كهويَّات بديلة عن سواها في بناء الدولة ومستقبلها السياسي، وبالمثل ضرورة مناغمة البناء الثقافي والاجتماعي للإقليم والدولة، وبما يُتيح تعزيز ثقافة المقاومة والخلاف كأفعال جماعية تُتيح للشعب ممارسة السياسة والتأثير في القرار السياسي، والحال هذه فالأجدر حاجتهم إلى مزيد من التأطير وصناعة المعاني التي تناغم القواعد الشعبية لتلك الرموز.

5 – من ثَمَّ فلابد من العمل على ترجمة نجاح أو ضغط الحركات الاحتجاجية في الواقع، بإيجاد البدائل عن الأحزاب والكيانات السياسية المهيمنة، وأن تكون البدائل استجابة حقيقية لأهداف وتوجهات الجمهور السياسي ومصالح الدولة القومية.

6 – عطفا على ما تقدم لابد لجمهور تشرين الانفتاح السياسي على القوى الوطنية، ونَبذ التحيُّز داخل الحركة وعَدُّ كل ما هو خارج عنها مناهض لها، وذلك إما بإعادة تأطير الحركة بما يؤدي إلى جذب بقية القوى الوطنية، وإما بالتأسيس لحركة جديدة تُلبي رغبة الشارع في إعادة تجربة تشرين، وإلا فالاستمرار بالتحيَّز والانضواء داخل الحركة ونبذ كل ما هو خارج عنها، سيؤدي بلا شك إلى تقهقرها وعزلها عن بيئتها الطبيعة والاجتماعية.

7 – لابد للقوى السياسية والحكومات الوطنية العمل على استقلال العراق سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وتوظيف الجهد والضغط الشعبي تجاه تحقيق ذلك، وبالمثل يجب على القوى الخارجية وتحديدا إيران نظرا للجوار الجغرافي والتداخل المذهبي مراعاة الإرادة الشعبية والتحوَّلات الاجتماعية في العراق، وأن استمرار فرضها واقعا سياسيا بالضد من تلك الإرادة سيجعلها في مواجهة القواعد الشعبية، التي باتت تُدرك تماما مخاطر التبعية السياسية، بل الأجدر بها العمل على عودة العراق دولة قوية فاعلة في محيطها الإقليمي، فالعراق دولة قوية تتزعمه الشيعة بمنطق الأغلبية يُحقق لها توازنا جيوسياسيا أفضل من كونه دولة ضعيفة ومخترقة داخليا.

قائمة المصادر

المصادر العربية

أولاً: القران الكريم

ثانياً: الكتب باللغة العربية

1 ابن عساكر ابي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله الشافعي، تاريخ مدينة دمشق، دراسة وتحقيق محب الدين ابي سعيد ابي سعيد العمروي، 42، دار الفكر، بيروت، 1996.

2 اتالي جاك، غدا من سيحكم العالم؟، ترجمة سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2016.

3 إدجار أندرو وبيتر سيدجويك، موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات الاساسية، ترجمة هناء الجواهري، ط2، المركز القومي للترجمة 2014.

4 الأدهمي محمد مظفر، الجذور التاريخية للحدود العراقية – الكويتية والتوصيف الحقيقي لها، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2017.

5 أديب كمال، موجز تأريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2013.

6 أسود فلاح شاكر، الحدود العراقية – الإيرانية دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، مطبعة العاني، بغداد، 1970، 27.

7 أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا خباز، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2017.

8 الإمام الخميني، كتاب البيع، المجلد الثاني، ط1، مطبعة مؤسسة العروج، بلا، 2001.

9 اوغلو احمد داوود، تركيا العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبدالجليل، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.

10 إي. نيسبت ريتشارد، جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف... ولماذا؟، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2015.

11 بارني دارن، المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

12 البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، التاريخ الكبير، تحقيق هاشم الندوي، ج2، دار الفكر، بيروت، نشر الياقوتة الحمراء للبرمجيات، 2015.

13 برو فيليب، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

14 بريجنسكي زبغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ط2، مركز الدراسات العسكرية، 1999.
15 بطاطو حنا، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ط1، ترجمة عفيف الرزاز، الابحاث العربية، بيروت، 1995.
16 بوردون خافيير، السعودية والعراق: الحدود بوصفها محفزا للتعاون، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، 2019.
17 بورديو بيير، الرمز والسلطة، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، ط3، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2007.
18 بورديو بيير، العنف الرمزي (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)، ترجمة نظير جاهل، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994.
19 بورديو بيير، بعبارة أخرى محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية، ترجمة أحمد حسان، ط1، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2002.
20 بيريبي جان جاكك، الخليج العربي، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، ط1، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1959.
21 بيشو سيسيل وأوليفيه فيليول وليليان ماتيو، قاموس الحركات الاجتماعية، ترجمة عمر الشافعي، ط1، دار صفصافه للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة، 2017.
22 بينيت طوني ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010.
23 ت.و، فريمان، الجغرافيا في مائة عام، ترجمة عبد العزيز طريح شرف، آفاق عربية، بغداد بلا تاريخ.
24 تلي تشارلز، الحركات الاجتماعية 1768 – 2004، ترجمة ربيع وهبه، ط1، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2005.
25 التميمي فرزدق علي، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام 2003، ط1، مركز الرافدين للحوار، بيروت، 2021.
26 تورين آلان، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011.
27 تورين آلان، ما الديمقراطية؟ ترجمة عبود كاسوحة، دراسات فلسفية 57، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000.

28 تورين آلان، من أجل علم الاجتماع، ترجمة تيسير شيخ الارض، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1979.
29 تورين آلان، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الاعلى للثقافة، مصر، 1997.
30 ج ج لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، ج3، طبعة منقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو امير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة، 1975.
31 ج.ج لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، ج4، قسم الترجمة (مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر).
32 الجنابي صلاح حميد وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الصادق، بابل، 1992.
33 جونستون هانك، الدولة والحركات الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2018.
34 جيدنز أنتونى، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، ط2، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب – جامعة القاهرة، 2006.
35 جيدنز أنطوني، الرأسمالية والنظريات الاجتماعية الجديدة، ترجمة أديب يوسف شيش، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
36 جيدنز أنطوني، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، ط2، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب – جامعة القاهرة، 2006.
37 حسن باسم عبد الهادي، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، مؤسسة فريدريش ايربت، عمان، 2020.
38 الحسني عبد الرزاق، أحداث عاصرتها، الجزء الأول، ط2، دار الفرقدين، بيروت، 2014.
39 الحسني عبد الرزاق، الثورة العراقية الكبرى، الطبعة الأولى، مطبعة سرور، قم، 2000.
40 الحسني عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول والثالث، ط7، دار الرافدين، بيروت، 2008.
41 الحسني عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 – 1968، الجزء الاول، الطبعة الثانية منقحة وموسعة، بيت الحكمة، بغداد، 2005.
42 حسين خليل، الجغرافيا السياسية – دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدولة واثر النظام العالمي في متغيراتها، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
43 حمدان جمال، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (دراسة في الجغرافية السياسية)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.

44 خليل أحمد خليل، المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.
45 الداوود محمود علي ومصطفى عبد القادر النجار وعبد الرحمن عبد الكريم العاني، الهوية العراقية للكويت دراسة تاريخية وثائقية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1990.
46 دورفرجيه موريس، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991.
47 دوغين الكسندر، آخر حروب جزيرة العالم: جيوبوليتيكا روسيا المعاصرة، دار المنظومة، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد40، العدد459، 2017.
48 دوغين الكسندر، اسس الجيوبولتيكا - مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، تعريب عماد حاتم، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004.
49 دي توكفيل ألكسس، الديمقراطية في أمريكا، ج1 وج2، ترجمة أمين مرسي قنديل، عالم الكتب، القاهرة، 1997.
50 دي. كابلان روبرت، انتقام الجغرافية، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة 420، الكويت، 2015.
51 ديلا بورتا دوناتيلا وماريو دياني، الحركات الاجتماعية مقدمة، ترجمة نيرة محمد صبري، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2019.
52 رسائل أبي بكر الخوارزمي، ط1، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1297.
53 رياض محمد،الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا "مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط "،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة،2012.
54 زايد أحمد، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية،ط2،دار المعارف، القاهرة،1984.
55 الزميع علي فهد، في النظرية السياسية الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية لمسارات تطور تاريخ الفكر السياسي السُّني والشيعي، ط1، دار نهوض للدراسات والنشر، الكويت، 2018.
56 زهران فريد، الحركات الاجتماعية الجديدة، ط1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، 2007.
57 زين العابدين الحبيب استاتي، الحركات الاحتجاجية في المغرب وديناميةالتغيير ضمن الاستمرارية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.
58 سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 22: 135، رقم 360.
59 السيد الصدر محمد، نظرات اسلامية في اعلان حقوق الانسان، حوار للطباعة، واسط، 2004.

60 شرعان عمار، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – المانيا، 2019.
61 شريعتي علي، التشيع العلوي والتشيع الصفوي ، ترجمة حيدر مجيد ، ط2، دار الامير، بيروت ،2007.
62 شريعتي علي، دين ضد الدين ، ترجمة حيدر مجيد ، ، ط2 ، دار الامير ، بيروت ، 2007.
63 شريعتي علي، منهج التعرف على الاسلام، ترجمة حيدر مجيد ،ط2 ،دار الامير بيروت ،.2007.
64 الشريف عبد الرحمن صادق، جغرافية المملكة العربية السعودية: إقليم جنوب غرب المملكة، ج2، دار المريخ، الرياض، 1984.
65 شلبي عبد الله، الحركات الاجتماعية السياسية الأصولية الاسلامية السياسية المعاصرة نموذجا – دراسة في ضبط النفس وتعين حدود الظاهرة - . دار الشمس، القاهرة، 2005.
66 الشمّاس عيسى، مدخل إلى علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) – دراسة–، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.
67 شمس الدين حمد جعفر، اقتصادنا تلخيص وتوضيح، القسم الأول، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1986.
68 شمس الدين محمد مهدي، الأمة والدولة والحركة الإسلامية، مجلة الغدير، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، لبنان، 1994.
69 شمس الدين محمد مهدي، في الاجتماع السياسي الإسلامي: محاولة تأصيل فقهي وتاريخي، ط1، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، 1992.
70 شمس الدين محمد مهدي، مجال الاجتهاد ومناطق الفراغ التشريعي، مجلة المنهاج، العدد الثالث، بيروت، 1996.
71 شمس الدين محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط1، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، 1995.
72 شوفا ليبه ستيفان وكريستيان شوفيري، معجم بورديو، ترجمة الزهرة إبراهيم، ط1، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2013.
73 الصدر محمد باقر، اقتصادنا – دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والاسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، ط20، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1987.

74 الصدر محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، ط2، وزارة الارشاد الإسلامي، إيران.
75 الصدر محمد باقر، الامام علي سيرة وجهاد، ط1، دار المرتضى، بيروت، 2003.
76 الصدر محمد باقر، الرسول المرسل الرسالة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1992.
77 الصدر محمد باقر، خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، ط1، دار المعارف الحكميَّة، بيروت، 2014.
78 الصدر محمد باقر، لمحة فقهية تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، ضمن سلسلة الاسلام يقود الحياة:1، ط2، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1979.
79 الصدر محمد باقر، مقدمات في التفسير الموضوعي للقرآن،ط1، دار التوجيه الإسلامي، بيروت.
80 الصدر محمد باقر، نشأة الشيعة والتشيع، ط2، قدس، مركز الغدير للدراسات الاسلامية، 1997.
81 طاليس ارسطو، السياسات، نقله إلى العربية أوغسطينس بربارة، بيروت، 1957.
82 طاليس ارسطو، السياسة، ترجمه من اليونانية بارتلى سانتهلير، ترجمة احمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.
83 الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر، 2001.
84 طقوش محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس، بيروت، 2015
85 طوالبه حسن محمد، مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، ط1، مطبعة الوطن العربي، بيروت، 1984.
86 الظاهر نعيم، الجغرافيا السياسية المعاصرة، اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.
87 العاملي محمد بن الحسن الحر، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج15، آل البيت لإحياء التراث، 1993.
88 العاني خطاب صكار، جغرافية الوطن العربي ، ط2 ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1999.
89 عبد الزهرة أثير إدريس، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، ط1 ، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2011.
90 عبد العال أحمد محمد، دراسات في الفكر الجغرافي، نسخة الكترونية، 2006.
91 العبد القادر محمد عبد الله خالد، في مؤلفه الحدود الكويتية العراقية: دراسة في الجغرافية السياسية، ط1، الكويت، 2000.

92 عبد الله ايناس سعدي، تاريخ العراق الحديث 1258 – 1918، ط1، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014.
93 عبد الواحد بن محمد التميمي الآمدي، غرر الحِكم ودُرر الكَلِم، دار الهادي، بيروت، 2014، ح 7815.
94 عثمان أبراهيم عيس، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق، عمان، 2008.
95 العطري عبد الرحيم، الحركات الاحتجاجية بالمغرب مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2008.
96 العقاد عباس محمود، أبو الشهداء الحسين بن علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
97 العقاد عباس محمود، عبقرية الإمام علي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
98 عليان عدنان، جذور التشيع في الخليج والجزيرة العربية – الشيعة والدولة العراقية الحديثة – (الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي) 1914 – 1958، ط1، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2005.
99 عمر مضر خليل، مقالات في الفكر الجغرافي المعاصر، ج3، المطبعة المركزية – جامعة ديالى، 2011.
100 غِدِنز أنتوني، علم الاجتماع، ترجمة الكتور فايز الصُيّاغ، ط4، مؤسسة ترجمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.
101 غرامشي أنطونيو، الامير الحديث قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة زاهي شرفان وقيس الشامي، منشورات الجمل، بيروت – بغداد، 2017.
102 غرامشي أنطونيو، قضايا المادّيّة التاريخية، ترجمة فواز طرابلسي، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2018.
103 غِير تيد روبرت، لماذا يتمرد البشر؟ ط1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
104 فرانسيس وين، رأس المال لِكارل ماركس، نقله إلى العربية ثائر ديب، ط1، العبيكان، الرياض، 2007
105 فرويد سيغموند، علم نفس الجماهير، ترجمة جورج طرابيشي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2006.
106 فهمي محمد، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، ط1، دار مجدلاوي، عَمان، 2006.

107 فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة: الفكر السياسي الشيعي بحث فقهي تاريخي، دار المرتضى، 2013.
108 فياض حسام الدين محمود، مؤسس علم الحديث إميل دوركايم المنهج التفسيري في دراسة الظواهر الاجتماعية كأشياء (دراسة في علم الاجتماع البنائي)، ط1، نحو علم اجتماع تنويري، 2018.
109 فياض علي، نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2008.
110 فيبر ماكس، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.
111 فيريول جيل، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الاسعد، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2011.
112 القصاب نافع وآخرون، الجغرافية السياسية، دار الكتب لطباعة والنشر، بغداد، بلا.
113 كابان فيليب وجان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات، ترجمة إياس حسن، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، 2010.
114 كاستيلز مانويل، سلطة الاتصال، ترجمة وتقديم محمد حرفوش، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
115 كريب إيان، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، العدد 244، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.
116 الكعبي حيدر محمد وعلي لفته العيساوي، دور المرجعية في تظاهرات تشرين – دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من 1/ 10/ 2019 ولغاية 15/ 3/ 2020، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الأشرف، 2021.
117 الكلمات القصار/ مواعظ وحكم من كلام الإمام الخميني، ط1، دار الوسيلة، بيروت، 1995.
118 كوهن بيرسي، النظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة وتقديم عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985.
119 لغوتسكا اغنيتشكا، الجيوبوليتك الجديدة: ما الجديد فعليا في هذا الحقل؟، ترجمة جلال خشيب، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2018.

120 لوبون غوستاف، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، ط1، الساقي، بيروت، 1991.

121 لويس برنارد، ظهور تركيا الحديثة، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 2016.

122 م.ليمان جينيفر، تفكيك دوركايم نقد ما بعد بعد بنيوي، ترجمة محمود احمد عبد الله، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.

123 مارشال جوردن، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الاول، ترجمة محمد الجواهري وآخرون، ط1، المجلس الاعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2000.

124 ماركس كارل، راس المال نقد الاقتصاد السياسي، المجلد1، ك1، ج1، دار التقدم موسكو، ترجمة فهد كم نقش، 1985.

125 المتولي محسن محمد، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005.

126 المحمود على حسن خليل حسن، خصائص الساحل العراقي(دراسة جغرافية)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006.

127 المدوح مرتضى جواد، تاريخ الفقه الأمامي من البداية إلى القرن الثامن الهجري، ط3 ، سليمان زادة، مركز ذوي القربى، قم ، 2012.

128 مذكرات بابان احمد مختار، تقديم كمال احمد مظهر، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.

129 مصطفى عبد الحق، الإمام الصدر قراءة في مشروعه التأسيسي، من كتاب، محمد باقر الصدر، دراسات في حياته وفكره، تأليف نخبة من الباحثين، ط1، دار الإسلام، بيروت، 1996.

130 مفتن احمد قاسم، التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق: رؤى سياساتية، مؤسسة فريدريش ايربت، عَمان، الاردن، 2020.

131 مقدمة هاشم صالح لترجمته كتاب غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، دار الساقي، بيروت، 1991.

132 موراي وروبك، جغرافيات العولمة – قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة، الكويت، 2013.

133 ميلز روبن، مستقبل النفط العراقي، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط (16)، ط1، بغداد، 2018.

134 النائيني محمد حسين، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ترجمة مشتاق الحلو، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، 2014.
135 النص الكامل للدستور العراقي، 2005.
136 نظمي فارس كمال وحارث حسن، الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، 2021.
137 نظمي فارس كمال ومازن حاتم، احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها، ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022.
138 النفيسي عبد الله، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث،ط1، مكتبة آفاق، الكويت، 2012.
139 هارتشورن ريشارد، طبيعة الجغرافية مسح نقدي للآراء المعاصرة في ضوء الماضي، ترجمة شاكر خصباك، ج2، ط11، مطابع جامعة الموصل، الموصل، 1976.
140 هارفي ديفيد، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، ترجمة وليد شحادة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013.
141 هارفي ديفيد، مُدن متمردة – من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة لُبنى صبري، ط1، الشبكة الغعربية للابحاث والنشر، بيروت، 2017.
142 الهيتي صبري فارس، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتكية استشرافية عن الوطن العربي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2000.
143 هيغل، محاضرات في فلسفة التاريخ/ العقل في التاريخ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ج1، ط2، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1982.
144 الوردي علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الرابع من عام 1914 إلى عام 1918، بغداد، 1974.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

1 حسين شيماء مجدي، الاضرابات العمالية وسياسة التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي في الفترة (1991- 2003)، رسالة ماجستير، علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2016.
2 السعدون محمد ثامر، الحدود البحرية العراقية، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 2006.
3 السيحان رابعة فلاح سند، العلاقات الكويتية العراقية: الواقع ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2013.

4 عبد الأمير هبة شاكر، التحليل الجغرافي السياسي لأزمة الاندماج الوطني وأثرها في بناء الدولة في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2020.
5 فيضي نور حسين، الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2022.
6 مصطفى حيمور، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر للفترة الممتدة 1987 – 2013 (دراسة قياسية تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2015.

رابعاً: البحوث والمجلات العلمية

1 أحمد يونس علي، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 1999، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العدد 83، 2010.
2 اسود نصيف جاسم وغاه غانم مدين، تحليل جغرافي سياسي لمشكلات المدن الحدودية بين العراق ومحيطه العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، المجلد 29، العدد1، 2021.
3 بالنور يوسف، النظرية الاجتماعية بين التيار المحافظ والتيار الثوري، مجلة البحوث والدراسات، عدد8، جامعة الوادي، الجزائر، 2009.
4 بدوي أحمد موسى، ما بين الفعل والبناء الاجتماعي- بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو، مجلة إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 8، 2009.
5 بيداء محمود احمد، الحدود العراقية الإيرانية: دراسة تاريخية سياسية، دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 20 – 21.
6 حسن حارث، احتجاجات العراق: حركة اجتماعية جديدة تتحدى السُلطة الطائفية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط:
7 حسين باسل، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها، مركز الجزيرة للدراسات، 2018.
8 حسين وليد، تقرير عن نتائج انتخابات مجلس النواب الاتحادي العراقي لعام 2014، 2018.
9 حمدان سوسن صبيح، التوزيع المكاني للأنهار الحدودية وأثرها في العلاقات العراقية الإيرانية، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، مجلد 2، العدد 2، 2011.

10 الحمداني علاء، الآثار السياسية لقرارات المحكمة الاتحادية: أزمة المركز والإقليم (تجدد الأزمة يهدد إدارة الدولة)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023.
11 حميدي علي هادي، قراءة تحليلية في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013.
12 خشيب جلال، كيف تفسر الجغرافيا الأسباب العميقة للثورات العربية، المعهد المصري للدراسات، 2019.
13 دوغين الكسندر، من الداخل، النوماخيا ما هي...مشروع ألكسندر دوغين. 2019/10/27.
14 دياب علي محمد، مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، العدد2، المجلد 28، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، 2012.
15 السعيدي عبد الجبار، خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسات المستقبل، قطر، 2021.
16 شلال سعدون، محاولة لتحليل الشخصية الجغرافية للإقليم السياسي، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية – صفي الدين الحلي.
17 الشمري جاسم، الاحتجاجات الشعبية في العراق والآمال الصعبة، مركز دراسات الشرق الأوسط، 30/ 10/ 2019.
18 الشمري مارسين، الانتخابات العراقية 2021: المستقلون والأحزاب السياسية الجديدة هل تستطيع الجهات الفاعلة الجديدة إحداث تغيير سياسي في نظام راكد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022.
19 الصخري محمد، النظرية ما بعد البنيوية في العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020/11/25.
20 الطائي سرمد، تطور الفقه السياسي الشيعي – مدخل إلى دراسة الحكم والإدارة عند الشهيد الصدر، مركز دراسة منشورة، موقع مركز البحوث المعاصرة، 2014.
21 الطيب لحيلح ومحمد جصاص، الفقر 000 التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، 2010.
22 عبد الجبار فالح، المالكي من استراتيجية البقاء إلى المركزية، مركز الجزيرة للدراسات، 3 حزيران 2012.
23 عبد الجبار فالح، حركات الاحتجاج العراقية من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا، مركز الشرق الاوسط، 2018.

24 عبد الرحمن سعد زغلول، طرق إعداد الإسقاطات السكانية، المعهد العربي لتدريب البحوث الإحصائية، وزارة التخطيط، الأردن، 2004.
25 عبد الشافي عصام، مفهوم العلاقات الدولية: إشكالية التعريف، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.
26 عبد الله راقدي، الجيوبولتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، 2017.
27 عبد الله مي حمودي، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37.
28 العبيدي محمد عبد الرحمن يونس، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق 2003 – 2006، جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية، مجلد5، عدد12، 2008.
29 الغانمي خضير ياسين، نظم الانتخابات واحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطية – دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي (العراق انموذجا)، أهل البيت، العدد 17، 2015.
30 الغزواني إدريس، مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات من المجتمع إلى الشبكة: نحو مقاربة تأويلية للهُويّة والسلطة في عصر المعلومات، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية، العدد 9/33، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020.
31 الغنيمي عبد الرؤوف مصطفى، تحولات المشهد الانتخابي العراقي وتداعياتها على إيران في ضوء انتخابات 2021م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021.
32 لعمارة نوفل، الجغرافية السياسية النقدية في الفكر السياسي الأنجلو – أمريكي، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد5، عدد1، 2020.
33 المجتمعات العربية من الواقعي إلى الافتراضي، مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد 56، الرباط، 2019.
34 مركز الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث الإسلامية، استفتاء حول التصويت للدستور العراقي: https://www.islam4u.com
35 مركز الرافدين للحوار (RCD) استطلاعا للرأي لعينة 325 من المُحتجين بتاريخ 2020/4/4.
36 مركز تمكين السلام في العراق (EPIC)، اللعبة الطويلة: حركة تشرين العراقية والنضال من أجل الإصلاح، مقاطعة كولومبيا، واشنطن، 2021.

37 مركز تمكين السلام في العراق، استبيان أراء الناشطين عن التظلم الرئيسي باتجاه احتجاجات تشرين، تشرين الأول 2019 .
38 مركز جنيف الدولي للعدالة، التظاهرات العراقية ممارسة لحرية التغيير أم دفاع عن الحق في الحياة؟ 9/ 8/ 2015.
39 المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، النتائج الرئيسية لبحوث الرأي العام النوعية في خمس محافظات في العراق: بغداد والبصرة وديالى واربيل والناصرية، كانون الأول 2019 – شباط 2020.
40 المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، قراءات نظرية الثورات السياسية – المفهوم والابعاد، 17/ابريل /2016.
41 نظمي فارس كمال ومازن حاتم، احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها، ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022.
42 الهاشمي هشام، تظاهرات العراق: سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام، مركز الجزيرة للدراسات، 2019.
43 وحدة الدراسات السياسية، احتجاجات العراق: بين مطالب الشارع وعنف السلطة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
44 وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، انتخابات العراق 2014: تكريس النُخب السياسية للتقسيم الطائفي، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

خامساً: التقارير الرسمية

1 الاتحاد الاوروبي بعثة مراقبة الانتخابات العراقية 10/10/ 2021 – التقرير النهائي.
2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية المستدامة.
3 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الأول 2019 إلى نيسان 2020، بغداد، آب 2020.
1 البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي عن دور السياسة النَقدية للبنك المركزي العراقي في إدارة التضخم لعام 2018.
2 جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم الاستشارات والشكاوى، بينات منشورة www.ihec.iq.Arabic/factsteets

3 جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الموارد المائية للسنوات 2018، 2019، 2020.
4 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019.
5 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الأطلس الإحصائي الزراعي خارطة الطريق للتنمية الزراعية (الاقتصاد الأخضر)، 2011.
6 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022.
7 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2017 – 2018.
8 الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات أحوال المعيشة، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2017 – 2018.
9 خريطة حدود ولاية البصرة من الارشيف العثماني
10 الرسالة المنسوبة لرئيس الوزراء العراقي نوري السعيد عام 1932، والخريطة الواردة في مذكرته إلى حكومة لندن 1958.

سادساً: التقارير الدولية

11 اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 – التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، 2012.
4 مجموعة البنك الدولي، تعداد السكان الاجمالي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2020.
12 مذكرة الدائرة العربية في وزارة خارجية حكومة الاتحاد العربي إلى السفارة البريطانية في بغداد، رقم 3023/ 7/3023، بتاريخ 1958/6/5.
13 المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم الاستشارات والشكاوى، بينات منشورة
14 الهيأة العامة للمساحة، خريطة العراق بمقياس رسم 1:1000,000
15 وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، البيئة في أرقام، 2014.
16 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الاستراتيجية الوطنية لتخفيف من الفقر، ط1.
17 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات السكان عام 2020.
18 وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة 2021: العراق .. والعودة إلى المسار التنموي، تموز 2021.
19 وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية 2003 – 2021.

20 وزارة الخارجية، إلى سفارة صاحب الجلالة البريطانية، بغداد، (مذكرة) رقم 19648/7/265/2635 في 1940/11/21.
21 الوقائع العراقية، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020، العدد 4603، 9 تشرين2 2020.
22 الوقائع العراقية، قانون تصديق اتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت بشأن الملاحة البحرية في خور عبد الله رقم (42) 2013، العدد 4299، 2013/11/25.

سابعاً: الحلقات النقاشية

1 حسين أديب علي، حلقة نقاشية: دور المنظمات الدولية في حماية الاحتجاجات الشعبية في العراق، 12/ 12/ 2021.
2 الحسيني علاء إبراهيم، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، حلقة نقاشية: أثر رضا المواطن على شرعية السلطة، 2018: https://ademrights.org/news
3 شبيب أسعد كاظم، حلقة نقاشية: دور المنظمات الدولية في حماية الاحتجاجات الشعبية في العراق، 12/ 12/ 2021.
4 مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، حلقة نقاشية، دور المنظمات الدولية في حماية الاحتجاجات الشعبية في العراق، 12 كانون1 2021.
5 مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تداعيات تغيير سعر الصرف على الفئات الهشة في العراق، كربلاء، 2021/7/20.

ثامناً: المقابلات الشخصية

1 مقابلة شخصية مع أحد الناشطين السابقين للحزب الشيوعي العراقي، بتاريخ 2020/3/5.
2 مقابلة شخصية مع الاستاذ يوسف الخزرجي ممثل طلبة جامعة كربلاء اثناء احتجاجات تشرين، 2023/2/25.
3 مقابلة شخصية مع الشيخ علي شحيت ومجموعة من سكان قريتي الدخنة والرويشد بتاريخ 2020/2/25.
4 مقابلة شخصية مع عدد من الناخبين الصدريين بتاريخ 15/ 12/ 2021.
5 مقابلة شخصية مع عضو تنسيقية الاحتجاجات لطلبة جامعة كربلاء السابق، كرار علي ملة حبيب، بتاريخ 2023/3/26.
6 مقابلة شخصية مع مسؤول واعضاء تنسيقية الاحتجاجات في كربلاء، بتاريخ 2023/4/1.

تاسعا: الانترنت

1 رابطة ذوي شهداء ثورة تشرين المباركة في ذي قار، 2022.
https://ar.nasiriyah.org/post/24092

2 قدوري فخري، ملخص تاريخ شركات النفط الأجنبية في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2013/3/2. http://iraqieconomists .

3 خطبة صلاة الجمعة في الصحن الحسيني بتاريخ 4 أيار 2018.
https://imamhussain.org/arabic/religious-sermon

4 تغريدة لمقتدى الصدر بتاريخ 24/ 1/ 2020.
https://twitter.com/Mu_AlSadr

5 ميدل ايست نيوز بالعربي، الانتماءات الحزبية والسياسية لوزراء حكومة السوداني.
https://mdeast.news/ar

6 كولي علاء، موجة استقالات تعصف بحزب المحتجين في العراق، الجزيرة 9/ 2/ 2022. متاح: https://www.aljazeera.net

7 الإعلام المركزي سفراء آل الصدر، 2020/10/6.
https://m.facebook.com

8 خطبة صلاة الجمعة السادسة والعشرون، جامع الكوفة المعظم، 27 صفر 1439.
http://www.jam3aama.com/forum/showthread.php

9 سلطة الأتلاف المؤقتة، الأمر رقم 7/96 في حزيران 2004.
https://govinfo.library.unt.edu

10 المكتب الإعلامي للنائب الأول لرئيس مجلس النواب السيد محسن المندلاوي، 2023/2/12. https://twitter.com/mu_almandalawi?lang=ar-x-fm

11 تلفزيون العهد، بتاريخ 31 كانون الأول، 2021.
https://twitter.com/ahadtv?lang

12 تغريدة لمقتدى الصدر، 13/ 11/ 2019.
https://twitter.com/Mu_AlSadr/status/1047761861079457793

13 خطبة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف بتاريخ 8 و15 / 11/ 2019.
https://www.sistani.org/arabic/archive/26383

14 خطبة الجمعة في الصحن الحسيني بتاريخ 2020/2/7.
https://www.sistani.org/arabic/archive/26383

15 بيان السيد مقتدى الصدر في 4/ 10/ 2018.

https://twitter.com/Mu_AlSadr/status/1047761861079457793

16 دروس مستخلصة من معارك النجف، 3-/ 8/ 2004.

https://www.swissinfo

17 صحيفة البيان، التيار الصدري يسحب وزراءه الستة من حكومة المالكي، 17/ 4/ 2007. https://www.albayan.ae/one-world/2007-04-17-1.766711

18 شبكة العراق الثقافية:

https://www.iraqcenter.net/vb/showthread

19 بيت الإعلام العراقي، تظاهرات اكتوبر: تغطيات خجولة.. وحظر الإنترنيت فشل في حجب الأحداث على مواقع التواصل الاجتماعي.

https://www.imh-org.com

20 شجاع محمود وفرحان العتابي، شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها في تنامي الشرعية المجتمعية العراقية في انتفاضة أكتوبر 2019، 8 ديسمبر 2019.

https://www.iqgcpp.org

21 تغريدة مقتدى الصدر بتاريخ 2/ 10/ 2019.

https://twitter.com/Mu_AlSadr

22 العراق: لا مؤشرات على استقالة أو إقالة عادل عبد المهدي، 1/ 11/ 2019.

https://www.aa.com .

23 العراق: استفتاء بين الصدريين حول رئيس الوزراء.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/04/1

24 عربي بوست، تاريخ الصدر المركب وهل هو خصم لإيران أم حليفها السري.

https://arabicpost.live

25 خطبة المرجعية في 10/ 1/ 2020.

https://www.sistani.org/arabic/archive/26375

26 خُطب الجُمُعَة ابتداء من 4/ 10/ 2019 لغاية 7/ 2/ 2020.

https://imamhussain.org/arabic/fridaysermon

27 بيان مكتب سماحة السيد السيستاني (دام ظله) حول الانتخابات النيابية المقبلة، 2 ربيع الأول 1431.

https://www.sistani.org/arabic/statement/1511

28 خطبة الجمعة في الصحن الحسيني، بتاريخ 2017/12/15.

https://www.sistani.org/arabic/statement/25875

29 وكالة الأنباء العراقية، مؤسسة الشهداء: عدد شهداء تظاهرات تشرين بلغ 500.
https://www.ina.iq/112336--.html
30 وكالة نون الخبرية، معتصمو الناصرية يشكرون السيستاني: كنت الناصح الراشد، نشر بتاريخ 8/ 2/ 2020.
http //:public/net.non14
31 صفاء ناصر، مقتدى الصدر في مواجهة تشرين مجددا، independent عربية 2020.
https://www.independentarabia.com/node
32 احتجاجات العراق: الأمم المتحدة تندد بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، 2019/10/26. https://anfarabic.com
33 بعثة الأمم المتحدة في العراق: على النخبة السياسية تنفيذ إجراءات فورية لأن المحتجين السلميين لن يعودوا إلى بيوتهم دون نتائج ملموسة.
https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043531
34 خُطب الجمعة في الصحن الحسيني من 4/ 10/ 2019 – 7/ 2/ 2020.
https://www.sistani.org/arabic/archive
35 سلسلة لقاءات حنانة مع السيد محمد محمد صادق الصدر، تقديم الشيخ الشهيد محمد النعماني.
https://www.pinterest.com/pin/332562753716231708
36 ناهي صباح، ميناء الفاو الكبير هل يحقق حلما عراقيا قديما، اندبندت عربية، 2020.
https://www.independentarabia.com

المصادر باللغات الاجنبية

اولاً: الكتب

1- Cohen Jean and Andrew Arato, Civil Society and political Theory, ambridge: MIT press.1992.
2- Graeme Chesters and Ian Welsh,Social Movements The Key Concepts ,Routledg, Taylor & Francis Group, London & New York,2011.

3- Gary T. Marx& Douglas McAdam, Collective Behavior And Social Movements: Process and Structure, p = Pearson College Division, 1994.
4- Adam J. Saffer, Value Added Theory, TheInternational Encyclopedia of Strategic Communication, 2018.
5- the politices of aristotie, trans.j.e.c welldon (new york macmillan ,1883.1950.
6- Anne Revillard and Sciences Po Paris,opportunités politiques et processus de cadrage,La sociologie des mouvements sociaux : structures de,2015.
7- James M. Jasper, Protest: A Cultural Introduction to Social Movements, |1st Edition, Polity Press, October 2014|.
8- David Snow and Robert D Benford, Framing Processes and Social Movements : An Overview and Assessment, Annual Review of Sociology. August 2000 DOI: 10.1146/annurev.soc.26.1.611.
9- Bert Klandermans,The demand and supply of participation: social psychological correlates of participation in a social movement, Psicologia Política, 2002.
10- Mayer N. Zald and John D. McCarthy,Social Movement Industries: Competition and Cooperation Among Movement Organizations, Center for Research on Social Organization University of Michigan,1979.
11- Jürgen Gerhards, Die Macht der Massenmedien und die Demokratie: Empirische Befunde, Berlin (WZB)1991.
12- Peter Hocke, Determining the Selection Bias in Local and National Newspaper, Reports on Protest Events, Wissenschaftszentrum Berlin.1996.
13- Schulz, Winfried: Nachricht, in: Fischer-Lexikon Publizistik und Massen kommunikation, Noelle-Neumann, Elisabeth et al, Frankfurt/M. 1995-.

14- Staab, Joachim Friedrich: Nachrichtenwerttheorie. Formale Struktur und empirischer Gehalt, München,1990.
15- Erikson, E. H.Identity and the life cycle. New York: W. W. Norton & Company Inc,1994.
16- Taylor, D. M. and Louis, W. Terrorism and the quest for identity. Moghaddam, F. M. and Marsella, An. J., ed. Understanding terrorism: Psychosocial roots, consequences, and interventions, Washington , DC: American Psychological Association,2004.
17- Leen Aghabi, Neven Bondokji, Alethea Osborne, and Kim Wilkinson, Social Identity and Radicalisation:A Review of Key Concepts WWANA Institute, Royal Scientific Society in Amman, Jordan, 2017.
18- Manuel Castells, The Information Age: Economy, Society, and Culture, Volume II: The Power of Identity,Wiley-Blackwell, 2010.
19- Alain Touraine, Sociologie de l'action. Paris: Seuil,1995, p29-30.
20- Calhoun, Craig (ed.): Social Theory and the Politics of Identity. Oxford/ Cambridge, MA: Blackwell.1994.
21- Robert Lumley: States of Emergency, Cultures of Revolt in Italy from 1968 to 1978, London: Verso.1990.
22- Donatella della Porta and Mario Diani, op.cit, Social Movements an Introduction, Second edition, Blackwell Publishing 350 Main Street, Malden, MA 02148–5020, USA 9600 Garsington Road, Oxford OX4 2DQ, UK, 2006,
23- Donatella della Porta, and others, Globalization from Below: Transnational Activists and Protest, op. cit.
24- José Antonio Cheibub, Fernando Limongi, Adam Przeworski,Classifying Political Regimes, Studies in Comparative International Development •1996 , DOI: 10.1007/BF02719326.

25- Sidney G. Tarrow,Power in Movement Social Movements and Contentious Politics, Revised and Updated Third Edition, Cambridge University Press,2011.
26- Doug McAdam and Dieter Rucht, The Cross-national Diffusion of Movement Ideas. The Annals of the AAPSS,1993: 528.
27- Sidney G. Tarrow. The New Transnational Activism. Cambridge, UK: Cambridge University Press,2005.
28- David Strand and John W. Meyer, Institutional Conditions for Diffusion. Theory and Society, 22,1993.
29- Susan Roberts, Anna J Secor and Matthew Sparke, Neoliberal Geopolitics, Routledge Handboo, First Published, 2014.
30- Voir BADIE (Bertrand), Un monde sans souveraineté: Les Etats entre Ruse et Responsabilité, Fayard, 1999.
31- John Agnew, Virginie Mamadouh, Anna J. Secor, and Joanne Sharp,Social Movements, John Wiley & Sons, Ltd. 2015.
32- Simon Susen, The Place of Space in Social and Cultural Theory, Routledge Handbook of Social and Cultural Theory, Abingdon, UK: 2014.
33- Deborah Martin; Byron Miller, Space And Contentious Politics, Mobilization: An International Quarterly (2003).
34- The production of space/Henri Lefebvre; translated by Donald NicholsonSmith, Blackwell Ltd, Cowley Road, Oxford, OX4 lJF, UK, 1991.
35- Fredrik Barth, Ethnic Groups and Boundaries: The Social Organization of Cultural Difference Little Brown, Boston,1969 .
36- Giovanni Sartori, From the Sociology of Politics to Political Sociology, Published online by Cambridge University Press: 28 March 2014.

37- David Ian Stern, Do Regions Exist? Implications of Synergetics for Regional Geography, Environment and Planning: Australian National University, 1992
38- David Harvey, Spaces of Hope, University of California Press, Berkeley, 2000.
39- Gearóid ÓTuathailJohnAgnew. Geopolitics and Discourse: Practical Geopolitical Reasoning in American Foreign Policy. Political Geography 11 (2),1992.
40- Rosière Stéphane: Géographie politique et Géopolitique, 2eme édition, Paris, Ellipses Edition Marketing S.A, 2007.
41- Merje Kuus.Critical Geopolitics,Oxford Research Encyclopedias, Published online: 30 November, 2017.
42- Henri Lefebvre, The Production of Space,Translated by Donald Nicholson-Smith, Blackwell, Oxford,1991.
43- R. B. J. Walker, Inside/outside: International Relations as Political Theory, Cambridge University Press, 1993.
44- Jacques Lévy, Territory: part II, in AGNEW J. and Duncan J. (Eds) Wiley-Blackwell Companion to Human Geography, Wiley-Blackwell, Oxford. 2011.
45- Bernardo Mançano Fernandes & Fernanda Torres, Annals of the American Association of Geographers Mobilizing Territory: Socioterritorial Movements in Comparative Perspective, Annals of the American Association of Geographers. March 2019.
46- Sam Halvorsen,Spatial dialectics and the geography of social movements: the case of Occupy London, Transactions of the Institute of British Geographers, ohn Wiley & Sons Ltd on behalf of Royal Geographical Society, 2017.
47-John Agnew, Virginie Mamadouh, Anna J. Secor, and Joanne Sharp,Social Movements, John Wiley & Sons, Ltd. 2015.

48- Iraq: The Protest movement and treatment of protesters and activists, Country of Origin Information Centre, EASO, October 2020.
Stat Counter 1999-2022, Social Media Stats Iraq, Nov 2021 - Nov 2022. -
49- Bert Klandermans and Conny Roggeband, Handbook of Social Movements Across Disciplines, Springer ScienceBusiness Media, LLC, 233 Spring Street, New York, NY 10013, USA, 2007.
50 -Institute of Development Studies. K4D, Environmental risks in Iraq, .UK Department for International Development 08 June 2018.
51- Cüneyt Yenigün, Foreign Policy of Republic of Iraq, 2015. DOI: 10.13140/RG.2.1.5156.3683.
52- Joseph J. Cusimano, An Analysis of Iran-Iraq Bilateral Border Treaties, Case Western Reserve Journal of International Law, .(24)1,1992.
53- Fred Halliday, Arabs and Persians beyond the Geopolitics of the Gulf, Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien, mis en ligne le 04 mars 2005.
54- Harry Brown, The Iraq-Kuwait Boundary Dispute: Historical Background and the UN Decisions of 1992 and 1993, IBRU Boundary and Security Bulletin,1994.
55- David Klein,Mechanisms of Western Domination: A Short History of Iraq and Kuwait, California State University, Northridge, 2003.
56- M.H. Mendelson and S.G. Hulton, The Irag –Kuwait Boundary: Legal Aspects, Belgian Journal of International Law, Bruxelles,1990.
57- M.H. Mendelson and S.G. Hulton, The Irag –Kuwait Boundary: Legal Aspects, Belgian Journal of International Law, Bruxelles,1990.
58- Mohammad Muzaffar Adhami, The historical roots of the Iraqi-Kuwaiti borders and real characterization for it, 2017.
59- Cüneyt Yenigün, Foreign Policy of Republic of Iraq, 2015, p45. DOI: 10.13140/RG.2.1.5156.3683.

60- Sumaryo Joyosumarto, Subaryono Subaryono, Sobar Sutisna and Djurdjani Wardaya, Indonesia, Geospatial Information and Regional Boundary Dispute in the Regional Boundary Demarcation during the Regional Autonomy Era in Indonesia, University. Jl. Grafika No. 2, Yogyakarta, Indonesia, 2014.
61- Iraq of Republic the and Arabia Saudi of Kingdom the between Treaty Frontier International. 88: 1638, Series Treaty Nations United, 1982, 4 February ratified.
62- Wendell C King &Eugene J Palka, Iraq: A Geography, Department of Geography& Environmental Engineering, United States Military Academy West Point New York.
63- Nicholls, W., Miller, B., & Beaumont, J. (2013). Introduction: Conceptualizing the Spatialities of Social Movements, Edition1st Edition, Routledge.
64- Glen R. Gibson and James B. Campbell, War and Agriculture: Three Decades of Cropland Land Cover Change in Central Iraq, Herndon, Virginia,2011.
65- UNEP in Iraq: Post-Conflict Assessment, Clean-up and Reconstruction. Nairobi: United Nations Environment Programme, 2007.
66- A. A. Jaradat, Agriculture in Iraq: Resources, Potentials, Constraints, and Research Needs and Priorities, NCSC Research Lab, ARS-USDA, Washington, D. C. USA, 2002.
67- Malinowski, Jon C., Ed. Iraq: A Geography. Dept. of Geography and Environmental Engineering, Military Academy, West Point, NY .2002.
68- Institute of Development Studies. K4D, Environmental risks in Iraq, UK Department for International Development 08 June 2018.

69- Republic of Iraq: Presidency of Council of Ministers, National Investment Commission, Investment Map of Iraq 2020-2021.
70- A Resource for the future: AN Iraqi Dialogue on Oil, Folke Bernadotte Academy Sandö & Stockholm, Sweden, 2015.
71- A Resource for the future: AN Iraqi Dialogue on Oil, Folke Bernadotte Academy Sandö & Stockholm, Sweden, 2015.
72- United Nations Development, Programme and the World Health Organization, The National Environmental Strategy and Action Plan for Iraq, 2013 – 2017.
73- Robin Mills, Under the Mountains Kurdish Oil and Regional Politics, the Oxford Institute for Energy Studies, Registered Charity, No. 286084, 2016.
74- Ollie Ballinger and Wim Zwijnenburg, What Oil, Satellite Technology and Iraq can Tell us About Pollution, Global Investigative Journalism Network, Bellingcat, 2021.
75- Zwijnenburg, W. & Postma, F. (2017). Conflict pollution and environmental health concerns in Iraq. Utrecht, Netherlands: PAX.
76- World Bank Group, IRAQ Systematic Country Diagnostic, Report No. 112333-IQ, 2017.
77- Sébastien Bourdin, Jiwan Tai, Abstentionist voting – between disengagement and protestation in neglected areas: a spatial analysis of the Paris metropolis, HAL Id: hal-03271515, 2021.
78- Andrés Solimano, Political Crises, Social Conflict and Economic Development, Edward Elgar, Cheltenham, U K • Northampton, M A , U SA, 2005.
79- Harry Brown, The Iraq-Kuwait Boundary Dispute: Historical Background and the UN Decisions of 1992 and 1993, IBRU Boundary and Security Bulletin,1994.

80- König Faisal resümiert in einem Gespräch, an das sich T.E. Lawrence in seinen Memoiren erinnert. Zitiert in Eriksson, Jacob / Khaleel, Ahmed 2019: Iraq after ISIS: The Challenges of Post-War Recovery, York, S13.
71.
81- CIA. Iraq , The World Fact book. 2021..
82- PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 1997, Ed. economica, paris, 1997.
83- Enabling Peace in Iraq Center (EPIC),The Long Game: Iraq's "Tishreen" Movement and the Struggle for Reform October 2021.
84- Basra is Thirsty: Iraq's Failure to Manage the Water Crisis, uly 22, 2019.
85- Gregor Jaecke, David Labude and Regina Friese, Jugendrevolte oder identitätsstiftende Bewegung? Eine Anatomie der Massenproteste im Irak.
86- Iraq's protests haven't yet changed the system — but they're transforming Iraqis' belief in themselves, washingtonpost, December 10, 2019.
87- Petar Kurečić, Studying of urban movements through the paradigms of popular geopolitics and anti-geopolitics, University North, Koprivnica, Trg Žarka Dolinara 1, Croatia.
88- David Snow and Robert D Benford. "Master Frames and Cycles of Protest." in Frontiers in Social Movement Theory, edited by A. Morris and C. McClurg Mueller. New Haven, CT: Yale University Press. 1992.
89- McAdam, Doug, Sidney Tarrow, and Charles Tilly. 2001. Dynamics of Contention New York and Cambridge: Cambridge University Press.
90- Enabling Peace in Iraq Center (EPIC),The Long Game: Iraq's "Tishreen" Movement and the Struggle for Reform October 2021.

91- David Snow A., Sarah A. Soule, and Hanspeter Kriesi, eds. 2004. The Blackwell Companion to Social Movements. Malden and Oxford: Blackwell, 2004.
92- Jaffrelot, Christophe. 1996. The Hindu NationalistMovement and Indian Politics. 1925 to the 1990s. New Delhi and New York: Penguin, 1996.
93- Bilal Wahab, Recount Will Test the Integrity of Iraq's Elections, The Washington Institute for Near Policy, Jun 11, 2018.
94- Ahmed Rasheed and Ahmed Aboulenein, Iraq declares curfews as gunfights rage and protests spread nationwide, REUTERS, October 2, 2019.
95- Enabling Peace in Iraq Center (EPIC),The Long Game: Iraq's "Tishreen" Movement and the Struggle for Reform October 2021, Washington, DC 20002.
96- Omar al-Jaffal, Iraq's New Electoral Law: Old Powers Adapting to Change, Arab Reform Initiative, 2021.
97- Enabling Peace in Iraq Center (EPIC),The Long Game: Iraq's "Tishreen" Movement and the Struggle for Reform October 2021.
98- Iraq's protests haven't yet changed the system — but they're transforming Iraqis' belief in themselves, washingtonpost, December 10,12, 2019.
99- Iraq's protests haven't yet changed the system — but they're transforming Iraqis' belief in themselves, Washington post, December 10, 2019.
100- Jones et. Al, An Introduction to Political Geography: Space, Place and Politics.
101- Jones et. al., An Introduction to Political Geography: Space, Place . and Politics

102- Charles B. Hagan, ―Geopolitics,‖ The Journal of Politics, Vol. 4, . No. 4, 1942
103- Sören Scholvin, Geopolitics an overview of Concepts and Empirical examples from International relations, Institute of Economic and Cultural Geography, University of Hanover, 2016.
104- Halford John Mackinder, Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction (Classic Reprint), 2018.
105- Nicholas J. Spykman, America's Strategy in World Politics: The -United States and the Balance of Power,1st Edition, Routledge.
106- Michael Klare,The New Geopolitics, Monthly Review,134 W (4) 29th St Rm 706, New York, NY 10001,Jul 01, 2003.
107- Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, Strategic Geography and the Changing Middle East, Brookings Institution Press, Washington, D.C, 1997.
108- David Thaler, The Muslim World After 9/11, RAND Corporation, This content downloaded from 17 Feb 2023.
109- Banafsheh Keynoush, Saudi Arabia, Iran, and Gulf Geopolitics: The Case of Iraq, Springer Nature Switzerland AG. 2016.
110- Republic ot Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Turkey’s Energy Profile and Strategy, 2017.
111- Robert Baer, Iranian Resurrection, The National Interest, Washington, DC, November - December 2008.
112- Middle East Report N°223 | 26 July 2021, Iraq’s Tishreen Uprising: From Barricades to Ballot Box, Headquarters International Crisis Group Middle East Report N°223 | 26 July 2021.
113- Centre for Energy Economics Research and Policy Heriot-Watt University, Edinburgh,BP Statistical Review of World Energy 68l 2021, the edition 70.

114- Heriot-Watt University's Centre for Energy Economics Research & Policy (CEERP) & BP Statistical Review of World Energy 2019.
115- Michael Klare,The New Geopolitics, Monthly Review,134 W 29th St Rm 706, New York, NY 10001,Jul 01, 2003.
116- Anis H. Bajrektarevic,The Caspian Basin: Legal, Political and Security Concerns, Pipeline Diplomacy and Implications for EU Energy Security, United National Escap Economic and Social Commission for Asia and the Pacific ,NO. 149 | 2015.
117- Middle East Report N°223 | 26 July 2021, Iraq's Tishreen Uprising: From Barricades to Ballot Box.
118- International Energy Agency, Statistics Report, World Energy Balances 2020, 2020.
119- Angel Rabasa, C.R. Neu, The role of Southeast Asia in U.S. strategy toward China, RAND, U. S. A.
120- K. Saalbach,Modern Geostrategy - Methods and Practice,LV Applied Public Policy Analysis Department 1,49069 Osnabrueck,2017.
121- Michael Klare,The New Geopolitics, Monthly Review,134 W 29th St Rm 706, New York, NY 10001,Jul 01, 2003.
122- Peter Rutland, the geopolitical roots of the Ukraine crisis, Bristol. Uk: E-International Relations, 2015.
123- Alexander Dugin, The Fourth Political Theory, Moscow, Eurasian Movement, 2012.
124- Zbigniew Brzezinski, the Grand Chessboard American Primacy and Its Geostrategic Imperatives, A Member of the Perseus Books Group,1997.
125- Marshall G. S. Hodgson, The Venture of Islam Conscience and History in a World Civilization, Volume one the classical age of Islam, the university of Chicago press Chicago and London, 1974.

126- Robert D. Kaplan, The revenge of geography : what the map tells us about coming conflicts and the battle against fate/. Publishing Group, a division of Random House, Inc., New York.
127- Philip Loft, Iraq in 2022: Forming a government, commons library parliament.uk, November 2022.
128- Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW), Inscrutable ambitions: Sadr's exit from Iraq's parliament strengths rivals, 2022.
129- BBC News, At least 23 dead amid fighting after Moqtada al-Sadr quits, 30 August 2022.
130- Marsin al Shamary, Postwar development of civil society in Iraq's mid Euphrates Region, Foreign policy at Brookings, 2022.
131- Marsin Alshamary, Iraqi Elections 2021: Independents and New Political Parties Can new actors bring political change into a stagnant system?2022, Konrad-Adenauer-Stiftung e.V.
132- Adel Abdulhamza Thgeel, Politics and Security in Iraq: Challenges and Opportunities, Friedrich-Ebert-Stiftung, Amman, 2020.
133- Inna Rudolf, The Future of the Popular Mobilization Forces after the Assassination of Abu Mahdi al- Muhandis, Philadelphia: Foreign Policy Institute.
134- Laura Stoker, Reflections on the Study of Generations in Politics, DE Grunter, University of California - Berkeley Authenticated, 2014.
135- David O. Sears, and Christian Brown, Childhood and Adult Political Development, In Oxford Handbook of Political Psychology, 2nd ed, edited by Leonie Huddy, David O. Sears, and Jack S. Levy, 59–95. New York: Oxford University Press,2013.
136- Duane F. AL win and Ryan J. Mc Common, Generations, Cohorts, and Social Change." In Handbook of the Life Course, edited by Jeylan T. Mortimer and Michael J. Shanahan, New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers, 2003.

137- The World Bank, Iraq economic monitor: Harnessing the oil windfall for sustainable growth, June 2022.
138- Business Monitor Int, More Economically Viable, But Less Politically Stable, Iraq: Business Forecast Report Includes 10- year Forecast To 2020.
139- Iraq Economic Monitor, A New Opportunity to Reform, Middle East and North Africa Region, International Bank, 2022.
140- Iraq economic monitor: Harnessing the oil windfall for sustainable growth, The World Bank, June 2022.
141- Adeed Dawisha, Iraq: A Political History from Independence to Occupationhttps, Princeton University Press, 2009.
142- A Resource for the future: AN Iraqi Dialogue on Oil, Folke Bernadotte Academy Sandö & Stockholm, Sweden, 2015.
143- Jones, R. "Geopolitics: Mahan, Mackinder, Spykman, Kennan, China, Climate Change, and Current US Strategies" U.S. Special Operations Command, 2019.
144- Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, Strategic Geography and the Changing Middle East, Brookings Institution Press, Washington, D.C. 1997.
145- Iraq Economic Monitor, A New Opportunity to Reform, Middle East and North Africa Region, International Bank, 2022.
146- Enabling Peace in Iraq Center (EPIC),The Long Game: Iraq's "Tishreen" Movement and the Struggle for Reform October 2021, Washington, DC 20002.
147- EURO-Med Human Rights Monitor, Iraqi Protests: An Audacity to Kill and Absent Justice, December 2019.
148- Stat Counter 1999-2022, Social Media Stats Iraq, Nov 2021 - Nov 2022.

149- Joachim Klement, Geo-Economics the interplay Between Geopolitics, Economics and Investments, CFA Institute Research Foundation/ Monograph, 2021.
150- Semra Rana Gokmen, Geopolitics and the study of international relations, A thesis submitted to, the Graduate school of social sciences, in the department of international relations of middle east technical university, 2010
151- https://iq.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/245/2019-hrr-iraq-arabic

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1- Grant Scott Fellows, The Foundations of Aleksandr Dugin's Geopolitics: Montage Fascism and Eurasianism as Blowback, A Thesis Presented to the Faculty of the Josef Korbel School of International Studies University of Denver, 2018.
2- Rupert Herbert-Burns , Petroleum Geopolitics – A framework of analysis a Thesis Submitted for the Degree of PhD, University of St Andrews, Scotland , 2012.

ثالثاً: البحوث والمجلات العلمية

1 پژوهشکده تحقیقات راهبردی می باشد، زمینه‌ها و عوامل اعتراضات عراق و پیامدهای آن برای جمهوری اسلامی ایران، آدرس: ایران، تهران، خیابان ولیعصر(عج)، خیابان آیت الله طالقانی، نرسیده به پل حافظ، پلاک ۳۷۶، دی ۱۳۹۹.
2 علی باقری دولتآبادی،عوامل مؤثر بر وقوع ناآرامیها در کشور عراق)مطالعه موردی ابعاد سیاسی) اقتصادی و اجتماعی اعتراضات سال 9102، فصلنامه علمی مطالعات سیاسی جهان اسلام، سال هشتم، شماره 4، پیاپی 13 ، زمستان 313.
3 محسن نوروزی 1 داوود فیاضی 1 حامد سیف 2، آینده‌پژوهی عوامل مؤثر بر محور مقاومت با تأکید بر ناآرامی‌های اجتماعی عراق و لبنان، پژوهشگاه عالی دفاع ملی و تحقیقات راهبردی، دوره 19، شماره 2 - شماره پیاپی 74.
4 موسوي سيد اصغر، اعتراضات ضد دولتی در عراق؛ بسترهای داخلی و خارجی، مؤسسه مطالعات وتحقیقات بین المللی ابرار معاصر تهران، 2019.

5- Nonna Mayer,Le temps des manifestations, European Journal of Social Sciences, no.129 | 2004.

6- Alain Touraine, An Introduction to the Study of Social Movements, Social Research, Vol. 52, No. 4, Social Movements 1985.
7- Rustam Singh,Status of Violence in Marx's Theory of Revolution, Economic and Political Weekly, Vol. 24, No. 4 (Jan. 28, 1989.
8- A Conversation with Manuel Castells,Berkeley Planning Journal, 27(1) ISSN 1047-5192,UC Berkeley.
9- J. Craig Jenkins, Resource Mobilization Theory and The study of Social Movements, Ann. Rev. Social. 9:527-53, 1983.
10- Aldon Morris and Cedric Herring, Theory and Research in Social Movements: A Critical Review, Westview Press, Fall,1984.
11- Robert Chelagat, A Study on the Sources of Resources and Capacity Building in Resource Mobilization: Case of Private Chartered Universities in Nakuru Town, Kenya, Journal of International Education and Leadership Volume 3 Issue 2 ,Kabarak University, Kenya ,2013.
12- Anne Revillard and Sciences Po Paris,opportunités politiques et processus de cadrage,La sociologie des mouvements sociaux : structures de,2015.
13- Lilian Mathieu, Des Movements Sociaux Àla Politique Contestataire: Les Voies Tatonnantes D'UN Renouvellement De Perspective, Éditions Technip & Ophrys | Revue française de sociologie 2004/3 Vol. 45
14- Robert D Benford, An Insider's Critique of the Social Movement Framing, Sociological Inquiry, Vol. 67, No. 4, by the University of Texas Press,1997.
15- Pamela E. Oliver AND Gregory M. Maney, Political Processes and Local Newspaper Coverage of Protest Events: From Selection Bias to Triadic Interactions, American Journal of Sociology, 106,2000 .

16- Swen Hutter, Comment: Exploring the Full Conceptual Potential of Protest Event Analysis, Sociological Methodology, ISSN 1467-9531, Sage, Thousand Oaks, CA, Vol. 49, Iss. 1, 2019.
17- Qiang Liua and David Turnerb, Identity and national identity, Educational Philosophy And Theory, VOL. 50, NO. 12, 2018.
18- Fadi Farasin, Cihat Battaloglu, and Adam Bensaid, "What is Causing Radicalism in the MENA?" Research Paper Series, Doha: Aran Center for Research and Policy Studies, 2017.
19- Alessandro Pizzorno, Su alcune trasformazioni della democrazia occidentale, Seminar paper, Istituto Universitario Europeo, Firenze, 2003.
20- Daniel Bell. Vers la société post-industrielle, Communication ET Information VOL. 2, No 1, Robert Laffont, Paris, 1976.
21- Joseph S. Nye, Jr. and Robert O. Keohane,Transnational Relations and World Politics: An Introduction: International Organization, Vol. 25, No. 3, 1971, Published by: University of Wisconsin Press,12/08/201.
22 -Petar Kurecic,studying of urban movements through the paradigms of popular geopolitics and anti-geopolitics, Journal of Economic and Social Development (Varazdin), 2016, Vol. 3, no. 2.
23 - BADIE (Bertrand), Culture, identité, relations internationales, Etudes maghrébines, n°7, 1998.
24- Ghifari Athallah Ramadhan Indonesian,The Development of Concept of Territory in International Relations,Jurnal Politik Internasional Vol. 20 No. 2.
25- Anssi Paasi,Classics in human geography revisited Progress in Human Geography, Commentary 2 on Robert David Sack, Human Territoriality. Its Theory and History, Progress in Human Geography vol. 26, issue 1 (2000).

26- Paola Briata, Claire Colomb & Margit Mayer, Territory, Politics, Governance, Regional Studies Association, Informa UK Limited, 2020, VOL. 8, NO. 4.
27- Nadhir Al-Ansari1, Nasrat Adamo1, Sven Knutsson1 and Jan Laue1, Geopolitics of the Tigris and Euphrates Basins, Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering, vol . 8, no. 3, 2018.
28- Ali Chabuk1 & Qais Al-Madhlom2,3 & Ali Al-Maliki4 & Nadhir Al-Ansari3 & Hussain Musa Hussain,Water quality assessment along Tigris River (Iraq) using water quality index (WQI) and GIS software, Arabian Journal of Geosciences, 2020.
29- Nadia Al-Mudaffar Fawzi2, Bayan A. Mahdi, Iraq's inland Water quality and their impact on the North-Western Arabian Gulf Introduction, Marine Science Centre, University of Basrah, 2014.
30- Centre for Energy Economics Research and Policy Heriot-Watt University, Edinburgh,BP Statistical Review of World Energy 68l 2019, the edition.
31- Julia Schulte-Cloos and Arndt Leininger, Electoral participation, political disaffection, and the rise of the populist radical right, Party Politics,Volume 28, Issue 3, May 2022, P435 P443.
32- Stefano Guzzini, The argument: Geopolitics for fixing the coordinates of foreign policy identity, Cooperation and Conflict, Vol. 52(3), 2017.
33- Robert F. Worth, Inside the Iraqi Kleptocracy, The New York Time Magazine, July 29, 2020.
34- Hashim Al-Rikabi, The Rising Tide of Change in Iraq: An Assessment of the 2018 and 2019 Protests, the Arab Reform Initiative, 2019.
35- Hafsa Halawa, Iraq’s Tishreen Movement: A Decade of Protests Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, European Union, 2021.

36- Harith Hasan, “The Subtle Power of Sistani”, in Diwan, 14 November 2019.
37- Matthew Schweitzer, Protests in Southern Iraq Intensify: Is Instability to Follow?, in IPI Global Observatory, 24 July 2018.
38- Ranj Alaadin, Containing Shiite Militias: The Battle for Stability in Iraq, Policy Briefings, in Brookings Doha Center, December 2017.
39- Agnieszka legucka, New Geopolitics – What is Actually “new” ? The Copernicus Journal of Political Studies, Issue 2.
40- Shamkhal Abilov,The “New Great Game” Over the Caspian Region: Russia, the USA, and China in the Same Melting Pot,Khazar Journal of Humanities and Social Sciences,Baku Engineering University, 29,October 2017
41- Jon Sumida, New Insights From old Books: The Case of Alfred Thayer Mahan, Naval War College Review, Vol. 54, No. 3 2001.
42- Syrus Ahmadi Nohadani, The Geopolitics of Iran According to the Theory of Geographical Buffer Spaces, Austral: Brazilian Journal of Strategy & International Relations v.9, n.17, Jan./Jun. 2020.
43- H J Mackinder, The geographical pivot of history (1904), The Geographical Journal, Vol. 170, No. 4, Blackwell Publishing, Ltd. 2004.

رابعاً: الانترنت

1- Gregor Jaecke / David Labude / Regina Frieser, Jugendrevolte oder identitätsstiftende Bewegung? Eine Anatomie der Massenproteste im Irak. https://www.kas.de/documents
2- Hafsa Halawa, “The Forgotten Iraq”, in MEI Policy Papers, No.7 - 2020, March 2020. https://www. mei.edu/node/80974
3- Amy Rognlie, Ancient Civilizations Map. https://www.pinterest.com.

ملحق الاطروحة

معامل ارتباط بيرسون على مستوى الدولة

	السنة	البطالة	الفقر
البطالة	.866**		
الفقر	.367	.370	
التضخم	.757*	.883**	.647*

البطالة

معالم الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	الفائية المحسوبة	الدلالة
الانحدار	299.156	1	299.156	23.903	دال
الخطأ	100.125	8	12.516		
الكلي	399.282	9			

حدود النموذج	المعالم غير القياسية		المعالم القياسية	القيم التائية	الدلالة
	بيتا	الخطأ القياسي	الاسهام		
الثابت	-3824.721	786.193		-4.865	دال
المتغير	1.904	.389	.866	4.889	دال

y = a + bx
y = -3824.72 + 1.904 * x

الفقر

معالم الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	الفائية المحسوبة	الدلالة
الانحدار	25.426	1	25.426	1.244	0.297
الخطأ	163.458	8	20.432		
الكلي	188.884	9			

حدود النموذج	المعالم غير القياسية		المعالم القياسية	القيم التائية	الدلالة
	بيتا	الخطأ القياسي	الاسهام		
الثابت	-1096.033	1004.524		-1.091	.307
المتغير	0.555	.498	.367	1.116	.297

التضخم

معالم الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	الفائية المحسوبة	الدلالة
الانحدار	45.399	1	45.399	10.771	دال
الخطأ	33.721	8	4.215		
الكلي	79.120	9			

حدود النموذج	المعالم غير القياسية		المعالم القياسية	القيم التائية	الدلالة
	بيتا	الخطأ القياسي	الاسهام		
الثابت	-1494.360	456.253		-3.275	دال
المتغير	0.742	.226	.757	3.282	دال

y = a + bx
y = -1494.36 + 0.74 * x

معامل ارتباط بيرسون على مستوى الإقليم

	السنة	2البطالة	2الفقر
البطالة	.904**		
الفقر	.502	.713*	
التضخم	.757*	.770**	.681*

البطالة

معالم الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	الفائية المحسوبة	الدلالة
الانحدار	368.248	1	368.248	35.610	دال
الخطأ	82.729	8	10.341		
الكلي	450.977	9			

حدود النموذج	المعالم غير القياسية		المعالم القياسية	القيم التائية	الدلالة
	بيتا	الخطأ القياسي	الاسهام		
الثابت	-4244.338	714.636		-5.939	دال
المتغير	2.113	.354	.904	5.967	دال

y = a + bx

y = -4244.338 + 2.113 * x

الفقر

معالم الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	الفائية المحسوبة	الدلالة
الانحدار	74.884	1	74.884	2.697	0.139
الخطأ	222.160	8	27.770		
الكلي	297.044	9			

حدود النموذج	المعالم غير القياسية		المعالم القياسية	القيم التائية	الدلالة
	بيتا	الخطأ القياسي	الاسهام		
الثابت	-1897.220	1171.089		-1.620	.144
المتغير	0.953	.580	.502	1.642	.139

التضخم

معالم الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	الفائية المحسوبة	الدلالة
الانحدار	45.399	1	45.399	10.771	دال
الخطأ	33.721	8	4.215		
الكلي	79.120	9			

حدود النموذج	المعالم غير القياسية		المعالم القياسية	القيم التائية	الدلالة
	بيتا	الخطأ القياسي	الاسهام		
الثابت	-1494.360	456.253		-3.275	دال
المتغير	0.742	.226	.757	3.282	دال

y = a + bx

y = -1494.36 + 0.74 * x

Abstract:

The current study is interested in one of the most important political practices in society and the most significant conflict policies that reflect the role of modern communities in policy. Due to the topic originality and its being as a modern orientation in the political geographical ideology, the researcher highly interested in the phenomenon limits, its spatial framework. Therefore, I titled it "The geographical Region of the October Protesting Movement: A Study in the Political Geography" so as to follow up the natural environment and the human factors that support and affect it.

Due to the significance of the religious valuable and cultural structure and considering as a basic axis in the conflict policies and the contemporary political orientation, the researcher cared too much in considering the Shia political theories and the extent of their impact on the social, cultural, and political growth of the region population; then, the role of the religious and social symbols concerning events development and formation of the movement demands.

Since geography represents the material condition of history, the researcher was also interested in following up the history of protesting movements in the region and their role in collective action progress and aspects of protesting and demonstrating. The second side of the study tackled the extent of the movement response of all motifs, the protesters' passion to them to the globalization variables, communication webs, and the influential political discourse to convey demands and messages to the conflict people and the possible people.

The third part of the study discussed the external variables and their geographical dimensions toward Iraq and the protesting movement, then, predicting its future and possibility of its renewal through inducting its

national reasons, the internal and external opportunity structure which is suitable to the public movement aiming for change.

dimensions, the researcher intended to cover to gather between the original research curriculum of the political geography, policy science, and the political sociology; as well an attempt to get benefit from its cognitive outcome to interpret the phenomenon and to target the spatial relations towards it. The study ended with proving its hypothesis that the political geography of the region was represented by its variables as a pushing environment towards the movement and practicing the protesting activity that proves it as Iraqi and patriotic.

political opportunity structure, and centrality of the religious and social symbols and absence of opportunity of the external political structure. The study also proved the activists' ability in deploying social media platforms, forming the movement demands with a wide social support about the election law and proving the service and economic reality for the country and region.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Education for Humanities

Applied Geography Department

Higher Studies

The Geographical Region of the October Protesting Movement: A Study in the Political Geography

By

Jewad Salih Mehdi Al Nu'mani

A Dissertation Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Doctoral Degree in Applied Geography

The supervisor

Asst. Prof. Dr. Fadhul Hassan Gutafah

A.D. 2023 **A.H. 1444**